الجزائر بوابة التاريخ

ماقبل التاريخ إلى 1962

الجزائر خاصة





2



عمار عموره
باحث في علم التاريخ

الجزائر بوابة التاريخ

ما قبل التاريخ إلى 1962

الجزائر خاصة

الجزء الثاني

العنوان : الجزائر بوابة التاريخ الجزائر خاصة (الجزء الثاني)
تأليف : عمار عموره
مراجعة تاريخية : عبد العزيز بوشفيرات
تصميم الغلاف : أحلام زاوي
الإخراج : قسم التصفيف «دار المعرفة»
المطبعة : «دار المعرفة»
ر.د.م.ك : 9961-48-371-5
الإيداع القانوني : 2006 / 2984



13 شارع أحمد حسينة باب الوادي الجزائر
الهاتف: 021.96.76.65
فاكس : 021.96.86.97
http//www.elmarifa.com
e mail : fhouma @ elmarifa.com

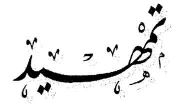


مُقدِّمة

يعود تحديد عمر مدينة الجزائر إلى ما يفوت 3000 سنة أي إلى تاريخ ظهور الفينيقيين بالبحر الغربي للبحر الأبيض المتوسط، وقد مرت أثناء هذه العصور بمراحل تاريخية عدة عرفت خلالها الشقاء والسعادة، الازدهار والانكماش، القوة والضعف شانها في ذلك شان المدن العتيقة. وإن كانت المصادر التاريخية تبين لنا بوضوح الفترة التي عاشتها في ظل العهد التركي والاحتلال الفرنسي، إلا أن المعلومات التاريخية حول ماضيها القديم في العصور الغابرة فهي ضئيلة لا تعطينا صورة كافية عن واقعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعمراني والسبب في ذلك راجع بالطبع إلى انعدام الآثار بها ما عدا بعض البقايا القليلة من الأبنية الرومانية والأواني الفخارية والنقود التي اكتشفها الباحثون الأثريون، أضف إلى ذلك أن مدينة الجزائر في الماضي لم يكن لها شان كبير ليتحدث عنها المؤرخون كما تحدثوا عنها في العهد التركي والفرنسي ولو أن المرء من خلال دراسة تاريخ الجزائر العام يمكن تصوره. وعلى عكس بعض المدن الجزائرية التي كانت مزدهرة في السابق ثم تراجع أمرها أو انقرضت من الوجود مثل قلعة بني حماد، فإن مدينة الجزائر بقت محافظة على وجودها منذ تاسيسها الثاني من طرف بلكين بن زيري سنة 339 هـ/ 950 م حيث لم تعرف مدينة الجزائر منذ هذه السنة انقطاعا تاريخيا، كما حدث أثناء العهد الروماني بل كانت حلقة متصلة مع أحداث المغرب الإسلامي ككل ومازالت إلى اليوم. والفضل في ذلك يرجع بالدرجة الأولى إلى موقعها الاستراتيجي الطبيعي الجميل الذي تلتقي

فيه أقسام الجزائر الثلاث الشرقي والغربي والصحراوي مما أهلها لتصبح سيدة البلاد، ولهذا السبب حاول أبو حمو الثاني لما اشتد الصراع بينه وبين ابنه أبي تاشفين أن ينقل ملكه من تلمسان إلى مدينة الجزائر. وثانيا يرجع الفضل الكبير إلى خير الدين بربروس الذي جعل من هذه المدينة الساحلية عاصمة للبلاد ومطمح أنظار المشارقة الذين كانوا يقصدونها لثروتها وجمالها الطبيعي، مشهورة بحكومتها القوية ومركز رعب للدول المسيحية. ومازالت إلى اليوم تحتوي على معالم تاريخية منها الذي يرجع إلى العهد الإسلامي مثل الجامع الكبير وجامع سيدي رمضان ومنها الذي يرجع إلى العهد التركي وهي كثيرة. وأخيرا التطور والتجديد الذي أدخله عليها الاحتلال الفرنسي بعد أن أزال عنها شكلها الأول الذي كانت تمتاز به، فاصبحت بسبب انفساح مساحتها وامتداد أراضيها وكثرة مبانيها أشبه بعواصم الغرب الكبرى، وهذا ما سمح لها اليوم أن تلعب دورا سياسيا واقتصاديا وثقافيا جد مهما على المستوى الداخلي والخارجي.

وفي هذا المؤلف المتواضع حاولنا قدر المستطاع التعرض للنواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرانية التي عرفتها مدينة الجزائر عبر التاريخ لإعطاء صورة شاملة للقارئ يمكن من خلالها معرفة تاريخ هذه المدينة المجيد.



ولاية الجزائر

الجزائر مدينة كبيرة تقع في الدرجة 36 و47 دقيقة و20 ثانية من العرض الشمالي و44 دقيقة و10 ثوان من طول باريس الشرقي على ضفة البحر الأبيض المتوسط في منتصف الطريق الساحلي الذي يربط تونس شرقا بالمغرب، وهي في نفس الوقت منطقة انتقال ما بين الشرق الجزائري وغربه وجنوبه نظرا لتوسط موقعها على الساحل وهذه الظروف الجغرافية والتاريخية هي التي سمحت لمدينة الجزائر بتبرير هيمنتها على القطر الجزائري، كما تحدها من الجنوب سهول متيجة الزراعية الخصبة، وكذلك مجموعة من السلاسل الجبلية الساحلية مثل جبل بوزريعة وشنوة. تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط بفصلين مختلفين، وهما: الشتاء باعتداله وأمطاره الغزيرة تستمر ما بين 3 و8 أيام تتخلله فترة طويلة ذات شمس ساطعة وسماء صافية وفي بعض الأحيان بعواصفه الهوجاء، والصيف بجفافه ورطبه وحرارته المرتفعة أثناء النهار التي تفوق 30 درجة أما خلال الليل فيكون الجو منعشا نوعا ما، وفي بعض الأحيان تهب رياح صحراوية حارة مثل السيروكو. تحتوي المدينة على ميناء استراتيجي لرسو السفن وللتصدير والاستيراد والتزود من الوقود لا يبعد من جهة البحر على جزيرة ميروقة إحدى جزر البليار "إسبانيا" إلا بمسافة 300 كم تقريبا وعلى مدينة مرسيليا الفرنسية إلا بحوالي 700 كم. وهي من أجمل مدن ساحل البحر الأبيض المتوسط الجنوبي بما تكسبه من مناظر طبيعية خلابة، وتنتشر أحياؤها ومبانيها فوق مجموعة من التلال المطلة على البحر يزيد ارتفاعها عن المائة متر وفوق هذه الربوة بني الزيريين ثم الأتراك حي القصبة، كما تنتشر على منحدراتها وسفوحها وفي السهل المنبسط تحتها في جهة البحر تجمعات سكانية إضافة إلى غابات وبساتين يانعة. وقد وصفها الكاتب الجزائري "رابح بونار" كالآتي: "وإذا قدر لزائر أن يصعد إلى بوزريعة التي يحتضنها كما تحتضن الأم الرءوم ولدها، ويلقي ببصره الفاحص على مبانيها وعماراتها بدت له المدينة في شكل مثلث هندسي بديع تنحدر مبانيها من أعلى القصبة إلى أن تنبسط على حافة البحر الذي يداعبها بأمواجه في كل آونة، وبدت

له منارات مساجدها مرتفعة وضاءة ترسل بأشعتها الوهاجة، وبنغمات مؤذنيها المدوية إلى الآفاق فتخلب الألباب، وتسحر العيون. وإذا نظر إليها من الحراش خيل إليه أنه يرى نسرا طويل الجناحين يتحفز ليطير بعد أن كان جاثما بسفح جبل بوزريعة، وقد استطال جناحاه حتى غطيا ما بين حي "سانت أوجين" وحي "صلام باي". وإذا رآها ليلا من بعيد فإن مشاعره تستغرقها نشوة من الإعجاب والإجلال، وإن تفكيره تستهويه عظمتها وجلالتها التاريخية ومعالم حضارتها".

تتميز مدينة الجزائر بقسميها الإسلامي القديم والأوروبي الحديث، ويعرف القديم باسم القصبة بأزقتها الضيقة المنحنية ومساجدها العديدة وقلعتها التي بنيت في القرن السادس عشر. تشكلت قصبة المدينة مع قدوم الأندلسيين ثم الأتراك ابتداء من القرن الخامس عشر ، وكانت القصبة تتألف قبل الاحتلال الفرنسي من سور يحيط به خندق وتحميه أبراج وخمسة أبواب وهي : باب البحرية أو باب الجزيرة، وباب الصيادين إلى جانب المرفأ، وباب عزون في الجانب الجنوبي من المدينة، وباب الوادي في الجانب الشمالي، وأخيرا باب الجديد في الناحية الجنوبية الغربية، كانت الأبواب تغلق عند غروب الشمس ولا تفتح إلا عند طلوعها.

والقصبة المبنية على مرتفعات المدينة تعد اليوم تراثا معماريا تاريخيا هاما وسجلت من قبل منظمة اليونسكو كتراث عالمي سنة 1992 م، ومن معالمها: القصور والمنازل والمساجد ذات الطراز العربي الإسلامي، ومن أبرز قصورها يمكن ذكر: قصر الداي، وقصر مصطفى باشا وقصر حسان باشا وقصر خديوج العمياء، ومن المساجد يمكن ذكر: مسجد كتشاوة، والجامع الجديد، وجامع صفر، وجامع علي بتشيني وزاوية عبد الرحمن الثعالبي. عرفت المدينة تحولات جذرية مع بداية الاحتلال الفرنسي، هدم شطر كبير من القصبة القديمة لفسح المجال للمدينة الأوروبية الجديدة المبنية على نمط معماري يخالف تماما الهندسة المعمارية الإسلامية، فتجددت المدينة وتوسعت رقعتها بسبب كثافة سكانها وشيدت عدة طرق وتجمعات سكانية في المناطق التي كانت في عهد الأتراك عبارة عن أراضي زراعية. وباستقلال الجزائر سنة 1962 استمرت المدينة في النمو حسب المخططات الموضوعة من قبل لجنة مكلفة بدراسة وتهيئة منطقة الجزائر شكلتها الحكومة وبناءا على دراساتها امتدت المدينة على طول الساحل نحو الشرق في المنطقة المعروفة اليوم بباب الزوار أين شيدت تجمعات سكانية كبرى على حساب الأراضي الزراعية، كما شيدت أحياء سكنية أخرى نحو الغرب في كل من باش جراح وعين النعجة عبارة عن أحياء منامة مما أعطى للعاصمة صورة الفوضى بعيدا عن النمط المعماري الأصيل الجميل، هذا إضافة إلى الأحياء السكنية الفردية التي تنجز في

معظم الأحيان دون احترام المقياس الجمالي، ومن أجمل الإنجازات المعمارية التي أنجزت في عهد الاستقلال يمكن ذكر: جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا بباب الزوار، وفندق الأوراسي بنهج الدكتور فرانز فانون، وفندق هلتون بالمحمدية، وفندق شيراتون بقصر الصنوبر، والمكتبة الوطنية وفندق سوفيتال بالحامة، ومقام الشهيد رفقة رياض الفتح في أعالي الحامة، والمركب الرياضي محمد بوضياف بخمسة جويلية، وحديقة الحيوانات والتسلية ببن عكنون، وقصر الثقافة في أعالي العناصر، ووزارة المالية ببن عكنون. وقد أصبحت عاصمة البلاد السياسية منذ القرن السادس عشر حين اتخذها خير الدين بربروس مقرا للحكم واضعا بذلك أسس الدولة الجزائرية الحديثة بحدودها الترابية الحالية تقريبا، وبقيت عاصمة في عهد الاحتلال الفرنسي، وهي اليوم عاصمة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ومركز سياسيي وإقتصادي وثقافي للبلاد تحتوي على حدائق جميلة، وفنادق كبيرة، والمرصد الفلكي، والمتحف الوطني، والمسرح الوطني، والمعهد الوطني للموسيقى، والمكتبة الوطنية، والإذاعة والتلفزة، وجامعة الجزائر التي تأسست عام 1909م، وجامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، وكليات الآداب والطب والعلوم والحقوق، إضافة إلى المصانع الكبرى والمتوسطة التي أسست بعيدا عن قلب العاصمة في جسر قسنطينة ووادي السمار والرويبة والرغاية. تحمل اليوم ولاية الجزائر رمز 16 وهي مقسمة إداريا إلى 13 دائرة و57 بلدية، تتربع المدينة علي مساحة 809 كم مربع، وقد تضاعف عدد سكانها من 1.507.241 سنة 1987 إلى 428 2562 سنة 1998 ليصل العدد إلى 362 371 3 نسمة عام 2005 م، تصل كثافة السكان إلى 167,3 4 ساكن في الكيلومتر المربع، وهي اليوم في امتداد نظرا لكثافة سكانها.

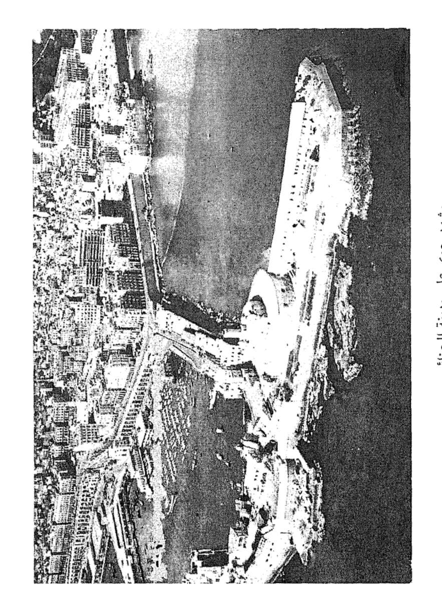
وهذه التقسيمات الإدارية الحالية لولاية الجزائر :

الرمز البريدي	البلديات	عدد السكان
	دائرة سيدي محمد	434 430
16 000	الجزائر الوسطى	151 043
16 010	سيدي أمحمد	156 400
16 075	المدنية	78 118
16 070	المرادية	48 779
	دائرة باب الوادي	334 472

99 152	باب الوادي	16 009
62 582	القصبة	16 017
59 940	بولوغين بن زيري	16 090
83 520	واد قريش	16 011
29 278	الرايس حميدو	16 080
358 814	**دائرة حسين داي**	
42 608	المغارية	16 055
91 482	الحامة – العناصر	16 015
82 824	حسين داي	16 040
141 900	القبة	16 050
232 040	**دائرة بوزريعة**	
32 490	بن عكنون	16 341
19 218	بني مسوس	16 342
87 320	بوزريعة	16 340
93 012	الأبيار	16 030
299 816	**دائرة بئر مراد رايس**	
70 888	بئر مراد رايس	16 300
63 942	بئر خادم	16 330
71 814	جسر قسنطينة	16 261
59 806	حيدرة	16 035
33 366	السحاولة	42 395
364 710	**دائرة الحراش**	
137 482	باش جراح	16 230
120 478	بوروبة	16 045
77 296	الحراش	16 200
29 454	واد السمار	16 270

403 063	**دائرة الدار البيضاء**	
35 169	عين طاية	35 310
89 616	باب الزوار	16 110
36 274	برج البحري	16 111
112 308	برج الكيفان	16 120
58 196	الدار البيضاء	16 100
11 860	المرسى	16 020
59 640	المحمدية	16 240
231 135	**دائرة الشراقة**	
70 803	عين البنيان	42 330
69 786	الشراقة	42 300
34 664	دالي ابراهيم	16 320
16 780	أولاد فايت	42 310
19 102	الحمامات	16 060
129 822	**دائرة زرالدة**	
17 122	المحالمة	42 450
5 994	الرحمانية	42 460
13 332	السويدانية	42 380
45 988	سطاوالي	42 340
47 386	زرالدة	42 320
127 458	**دائرة درارية**	
15 884	بابا حسان	42 370
47 124	دويرة	42 455
26 306	درارية	16 003
20 402	العاشور	42 360
17 742	الخرايسية	42 390

	دائرة بئر توتة	53 422
09 430	بئر توتة	22 890
09 440	أولاد الشبلي	18 682
09 410	تسالة المرجى	11 850
	دائرة براقي	268 846
16 210	براقي	115 016
16 220	الكاليتوس	105 502
09 340	سيدي موسى	48 328
	دائرة رويبة	153 424
35 330	الهراوة	17 826
35 460	الرغاية	72 790
35 300	الرويبة	62 808
العدد الإجمالي	**ولاية الجزائر**	**3 371 362**



مشهد جوي على مدينة الجزائر

من جهة الأميرالية

أصل حاضرة مدينة الجزائر

لقد اختلفت الآراء حول تحديد الفترة التي نشأت فيها مدينة الجزائر قبل الميلاد، فمن الباحثين من يرد أصل النشأة إلى القرن الخامس قبل الميلاد، ومنهم من يذهب إلى القرن السادس، ومنهم من يكتفي بالقرن الأول. كما اختلفوا أيضا في الأشخاص الذين كان لهم الفضل في نشأة مدينة الجزائر، فالمؤرخ "مورقان" في كتابه "تاريخ الجزائر" يرجع الفضل في تأسيسها إلى يوبا الثاني وهو ملك من البربر كان يحكم بلاد الجزائر في مطلع عهد الاستعمار الروماني، بينما نص "فانتيرا دي برادي" وهو من رجال السلك الدبلوماسي الفرنسيين أن مدينة الجزائر أسست من طرف السكان القدماء وهم المور (النوميديين) بعد أن هدموا مدينة تامنفوست في إحدى ثوراتهم ضد الرومان، واستعملوا صخور المدينة المهدمة في بناء مدينة الجزائر.

أما المؤرخ الروماني سولان (Solinus) الذي عاش عام 250 بعد الميلاد، فيذكر أن مدينة الجزائر يونانية الأصل معتمدا في ذلك على الأسطورة الخرافية التي ذكرها بدليل أن مدينة الجزائر اسمها في القديم ايكوسي (Eicosi) ومعناها باليونانية عشرين، وهؤلاء العشرين نفرا المصاحبين لهرقل اليوناني أشهر الأبطال في أساطير اليونان عندما نزلوا بمدينة الجزائر انبهروا بالمناظر الجميلة لخليج الجزائر، ولما انفصلوا عن الملك هرقل الذي واصل سيره إلى جنوبي إسبانيا ديتروا (جبل طارق حاليا) عمود هرقل سابقا، أسسوا مدينة العشرين نسبة لعددهم، فاختاروا موضعا ليستقروا فيه وبنوا فيه سكناهم وأحاطوه بأسوار ظلت قائمة مدة طويلة من الزمن إلى عهد الاحتلال الروماني للجزائر، حينذاك غير الرومان اسم مدينة الجزائر من ايكوسي اليونانية إلى ايكوسيوم (Icosium) الرومانية.

ومما يستنتج من هذه الآراء المختلفة أنها كلها باطلة لأنها لا تعتمد على أسس علمية بحيث أن مدينة الجزائر كانت موجودة قبل احتلال الرومان لشمال إفريقيا وأول من استوطنها من الأجانب هم القرطاجيون كما أن التاريخ لم يحدثنا يوما بأن اليونانيون احتلوا هذا البلد والدليل على ذلك انعدام

الآثار اليونانية بها. والحقيقة التاريخية أن أصول نشأة مدينة الجزائر ترجع إلى فترة ظهور الفينيقيين في حوض البحر الأبيض المتوسط وهذا ما ذهب إليه معظم المؤرخين معتمدين في ذلك على الأدلة الأثرية من نقود وتماثيل وأضرحة وأواني فخارية التي وجدت بمدينة الجزائر. والفينيقيون ينتسبون إلى العنصر السامي الذي ينتمي إليه العرب وهم من الفرع الكنعاني نسبة إلى كنعان وهو ابن حام بن نوح، هجر أجدادهم من موطنهم الأول الواقع في شبه الجزيرة العربية إلى شمال بلاد الشام واستقروا منذ عهد قديم في لبنان الحالية وسواحل سوريا، وسمي وطنهم بفينيقيا. وقد ساعدهم غنى المنطقة بثروتها من خشب الأرز التي كانت أشجاره تغطي لبنان على الاستقرار وصناعة السفن. وهذه الثروة هي التي جعلت هذه المنطقة تعيش في صراع دائم مع الدول المجاورة لها مما جعلها عاجزة عن تحقيق الوحدة السياسية، فكانت كل مدينة من المدن الفينيقية مستقلة عن الأخرى، ومن أهم المدن التي أنشأوها: طرابلس، أرواد، جبيل، صيدا، صور، بيروت، وعكا. وتعتبر مدينة صور من أهم المدن الفينيقية الواقعة على الساحل، فهي التي شجعت وساعدت ماليا حملات التوسع والبحث عن محطات قصد ممارسة التجارة، ومنها تمت هجرة أليسا إلى الحوض الغربي للبحر المتوسط. وبما أن الفينيقيين كانوا تجارا ماهرين يهدفون إلى الربح أنشأوا لهم أسطولا بحريا ضخما جابوا به معظم شواطئ العالم القديم سعيا وراء البيع والشراء، وقد وصلوا في مغامراتهم التجارية إلى البحر الأسود والقوقاز.

ومن مدينة صور خرج الفينيقيون أفواجا متتابعة متوجهين إلى إفريقية حيث أنشأوا مدينتهم العظيمة قرطاجنة سنة 814 ق.م التي تعني المدينة الجديدة. ويرجع الفضل في تأسيسها إلي أليسا (Elisa)، وتذكر الأسطورة بأنه بعد وفاة الملك متان بقي الحكم لابنته الأميرة أليسا وابنه الأمير بغماليون، وكانت أليسا على غاية كبيرة من الجمال فتزوج بها خالها عاشر باس الكاهن الأكبر لمعبد الإله ملقارت الذي كان موفور الثروة، فقتل بغماليون زوج أخته بغية الحصول على ماله، فخافت أليسا على حياتها، وفي غيابه حملت أموال زوجها وأبحرت بها صحبة مؤيديها إلى قبرص، وهناك انظم إليها كاهنها يونو (juno)، كما حملت معها ثمانين فتاة من قبرص ليكن أزواجا للشباب الذين كانوا معها ومن ثم أبحرت إلى شمال إفريقيا فنزلت بالقرب من مدينة أوتيكة (تونس)، فرحب بها البربر الذين ابتاعت منهم قطعة أرض مقدار جلد ثور، قطعت الجلد إلى أشرطة صغيرة أحاطت بمساحة تكفي لبناء مدينتها الجديدة.

فوسعتها من بعد بتشييد بنايات وموانئ ومعابد لممارسة الطــقوس الدينية، وساعدها في هـــذا المشروع الكبير السكان الأصليون من النوميديين بمنحهم إياها جزء من أراضيهم واليد العاملة، وهكذا شيئا فشيئا كبرت قرطاجنة وأصبحت عاصمة بديعة وغنية مازالت آثارها وأطلالها إلى تاريخ اليوم. ومن قرطاج زحف الفينيقيون على الشمال الإفريقي، فأسسوا محطات تجارية بحرية حسب القيمة الاستراتيجية على كامل سواحل بلاد المغرب، وأنشأوا على التوالي: سوس (Sousse)، نابلس (Néapolis)، طبركة (Tabarca)، كيركوان (Korkowane)، بنزرت (Hippo-zarit)، عنابة (Rigius)، سكيكدة (Rusicada)، جيجل (Ighilgili)، بجاية (Saldae)، دلس (Rusuccru)، ماتيفو (Rusguniae)، تيبازة، شرشال (Iol)، تنس (Kartennae)، مليلة (Rusadur)، وتطوان (Tamuda)، وطنجة (Tingi)، وأغادير، ومنهم أيضا مرسى مدينة الجزائر ايكوسيم (Ikosim) باعتباره موقع رائع لإرساء السفن حيث توجد أربع جزر صغيرة تشكل ميناء طبيعيا، فأقام القرطاجيون أحفاذ الفينيقيين فيها، وكانت الجزائر تحتل مرتبة قيمة عند الفينيقيين عاشت في عهدهم فترات الازدهار، فعمرت في الفترة الأولى لنشأتها بالعناصر الأهلية والفينيقية وتأثر سكانها بحضارة قرطاج، فتبنوا لغتهم وعاداتهم ومعتقداتهم وتعلموا منهم الزراعة وتربية المواشي واستعمال آلات الفلاحة. وكانت هذه المحطات التجارية تساعد الفينيقيين في التزود بالمياه العذبة والمواد الغذائية كما تساعدهم في رحلاتهم التجارية البحرية للبحث عن فضة إسبانيا، ويتم من خلالها أيضا التبادل التجاري مع الأهالي.

هذا بالإضافة إلى أن الأبحاث التي أجريت على مدينة الجزائر في فترة الاحتلال الفرنسي من طرف الباحثين الأثريين الفرنسيين مثل "كانتينو" و"جزال" و"ليش" و"صنطاس" أثبتت أن المدينة يرجع أصل نشأتها إلى العهد الفينيقي، فقد اكتشف الأثريون في مدينة الجزائر ضريحا صخريا سنة 1884م في حديقة سيدي عبد الرحمن بباب الوادي، وهو قبر فينيقي طوله 2,39 م، وجدت به تميمة من الطين ارتفاعها نحو 6 م مصرية الصنع نقشت عليها صورة للإله المصري أنوبيس له جسم إنسان ورأس ذئب كان يعتقد أنه إله الموتى، كما وجد بالقبر قطع أخرى من الزجاج الأخضر والأحمر والأصفر كان يتحلى بها صاحب الرفات وآنية من طين ارتفاعها 17 سم وقطرها 12 سم، كما عثر على تمثال في نهج القصر القديم يتكون من صخرة واحدة نقش عليها ما يرمز للعالم العلوي والآلهة القرطاجية، كالإله بعل الذي

كان يعبده القرطاجيون ويتقربون إليه فوق الأماكن العالية ظنا منهم أن هذه المواقع قريبة من العالم العلوي حيث تقيم الأرواح الطيبة.

و قد عثر الأثريون أيضا في أواخر شهر نوفمبر من سنة 1940م في حي لامارين بنحو مترين في عمق الأرض على قطع نقدية فينيقية وهي عبارة عن 158 قطعة نقدية معدنية منها 154 من الرصاص وأربعة من البرنز سُكّت فيما بين القرن الثاني والأول قبل الميلاد تحمل في إحدى جوانبها صورة لامرأة على رأسها تاج وأمامها رمز النصر، وعلى الوجه الثاني من النقود نقشت صورة لرجل واقف على قاعدة صخرية ومتوج بتاج له ثلاث أسنة تشبه الأشعة وتوحي إلى هيئة الإله الفينيقي بعل يكسوه قميص ويتدلى من كتفه الأيسر خرج من جلد الحيوانات، وقد كتب على هذا الوجه العبارة التالية: ايكوسيم (Ikosim)، وهو اسم فينيقي حرفه الرومان فيما بعد إلى ايكوسيوم حتى يتماشى ولغتهم اللاتينية. كما عثر العمال أيضا سنة 1952م على بئر أثرية في حي باب البحرية وهم يحفرون أساس البنايات الجديدة وكان عمقها يزيد 14,50م وجدت فيها أواني فخارية ترجع إلى عصور تاريخية مختلفة وممالك متعددة تعاقبت النفوذ في هذه المنطقة وأقدمها ترجع إلى الواقعة في أسفل الطبقات، وترجع إلى الآثار الفينيقية فوقها الآثار الرومانية تليها الآثار العربية، ويمكن اليوم مشاهدة هذه الأثار الفينيقية من تماثيل ونقود في متحف شرشال. وقد تأسست مدينة الجزائر من طرف الفينيقيين في حوالي القرن السادس قبل الميلاد هذا مقارنة بالأبحاث الأثرية التي أجراها الفرنسي صنطاس بعد الحرب العالمية الثانية في مدينة تيبازة إذ اكتشف أقدم آثار فينيقية تعود إلى القرن السادس قبل الميلاد، وبهذا التأكيد العلمي يمكن تحديد عمر مدينة الجزائر إلى ما يفوت 3000 سنة. وعندما نزل الفينيقيون بحرا مدينة الجزائر اختاروا الموضع المنبسط الضيق المحاذي للبحر نواة لإقامة المدينة لهم أي في أسفل حي القصبة أو في حي لامارين، وهو مكان لا يزيد عن مركز بحري أسس لتجارة القرطاجيين، فهو عبارة عن محطة مساحتها نحو كيلومتر واحد تقريبا. وبعد سقوط وتدمير قرطاجنة في الحرب البونيقية الثالثة على يد الرومان في منتصف القرن الثاني قبل المسيح (146 ق.م) أصبح غرب شمال أفريقيا بما فيه مدينة الجزائر مستقلا تحت سلطة الملوك البربر، ثم وقعت من بعد تحت وصاية يوبا الثاني ملك موريطانيا أعوام (25 ق م — 23 م)، فأصبحت مقاطعة تابعة إداريا لموريطانيا القيصرية (شرشال) مقر الملك يوبا. ولكن بعد مقتل بطليموس آخر ملوك البربر سنة 40 بعد المسيح على يد الإمبراطور الروماني كاليغولا سقطت ايكوسيم بين أيدي الرومان.

وفي عهد الرومان امتد عرض المدينة قليلا إلى ناحية ما نسميه اليوم بنهج باب عزون وشارع باب الوادي وهو بالتقريب نفس محيط مدينة الجزائر في عهد الأتراك، فامتدت مساحتها وأصبحت أكبر مما كانت عليه في السابق، أما أعالي القصبة فكانت مغطاة بالبساتين والحدائق. وتميزت مدينة الجزائر في العهد الروماني بشوارعها وأنهجها المستقيمة، فكان يوجد بها شارعان رئيسيان، الشارع الأول يمتد من الشمال إلى الجنوب على شارع باب عزون ويعتبر هو الشارع الرئيسي، أما الشارع الثاني فكان يمتد من الشرق إلى الغرب وينطبق تماما على نهج لامارين الحالي، وتتصل بالشارع الأول والشارع الثاني أنهج مستقيمة في كل الاتجاهات تنتهي عند الأسوار، فأصبحت المدينة ذات شكل شطرنجي.

وفي أيام الإمبراطور الروماني فيسباسيان (Vespasian) 69 ق.م — 79م أصبحت محلة لاتينية يتحكم فيها شيخ البلدية بمساعدة أعضاء ينتخبون من قبل السكان، فاستوطنت بها آنذاك الجاليات الرومانية وكانت تعيش فيها حياة أرستقراطية مبنية على الطبقية تختلف تماما على الحياة التعيسة للسكان الأصليين، فجملوها وحسنوها بالمرافق الضرورية للحياة من بنايات فخمة وطرق وجسور وعيون وحمامات ثم حصنوها بأسوار قوية حتى يكونوا في مأمن من ثورات الأهالي البربر الذين كانوا معتبرين عبيدا. وفي القرنين الثالث والرابع الميلادي دخلت المسيحية إلى ايكوسيوم على يد المبشرين، فأنشأوا بها كنيسة عظيمة يقام بها الدين المسيحي ثم بدأت المسيحية تنتشر لتأخذ مكانها على مذهب دونا حتى أخذ أتباع هذا المذهب الديني الوطني في مطاردة أهل المذاهب الأخرى من المسيحيين، فنشأت عن ذلك فتن وأهوال، فانتهز الأمير فيرموس (Firmus) وهو ابن ملك بربري بمنطقة جرجرة هذه الحركة الثورية لإحداث انقلاب سياسي عام، فانضم إليه أتباع مذهب الدوناتيست وأعلن سنة 371 م ثورة وطنية تحررية ضد الرومان وكان يبلغ عدد جنود فيرموس نحو العشرين ألفا حاصر بفضلهم العاصمة يول القيصرية (شرشال) حتى فتحها ثم استولى على مدينة الجزائر سنة 372 م، إلا أنه لم ينجح في الاستيلاء على تيبازة بسبب مقاومة سكانها وقد اكتفى بأن أصبح سيد ايكوسيوم على أن ذلك الوضع لم يدم طويلا إذ سرعان ما اضطر القائد فيرموس بعد انهزامه على يد القوات الرومانية إلى الجلاء عن مدينة الجزائر في العام التالي وتسليمها للقائد للروماني ثيودوس (Théodos)، لكن فيرموس لم ييأس وأعاد الكرة على الرومان للمرة الثانية والثالثة ولما شعر بضعفه أمام القوات الكبيرة للعدو انتحر خنقا سنة 375 م.

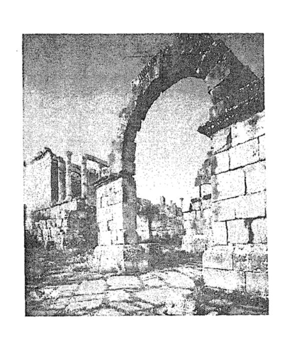
وعندما زحف الوندال وهم من أصل جرماني بقوائم المقدرة بثمانين ألف بقيادة ملكهم الشهير جنسريك (Genséric) من أسبانيا على الشمال الإفريقي عن طريق مضيق جبل طارق وطردوا منها سنة 429 م الرومان أصبحت مدينة الجزائر مقر أسقفية يجلس على كرسيها مع غيرها من البلاد الأسقف فيكتور (Victor) الذي اشترك في المجمع المنعقد في قرطاجة عام 484 م بأمر من الملك الوندالي هونيريك (Huneric)، كما أننا نعلم ما لحق هذه المدينة ايكوسيوم كما يسميها الرومان من التحطيم الشامل مع ابادة أهلها في الحرب الأهلية التي شنها الأهالي ضد الطغيان الوندالي سنة 488 م في عهد الملك كونطامون (Gunthamund).

وبعد طرد الوندال من طرف البيزنطيين أحفاد الرومانيين بقيادة بليزار (Belisaire) سنة 534م أصبحت مدينة الجزائر كغيرها من أراضي المغرب تابعة للإمبراطورية البيزنطية بالقسطنطينية مع إبقاء قرطاجنة عاصمة لهم في الشمال الإفريقي، ووضع الإمبراطور على رأسها قائدا إمبراطورا برتبة عسكري له كامل الصلاحيات في إدارة شؤونها الإدارية والمالية والقضائية يساعده مجموعة من المستشارين كل حسب اختصاصه، هذا بالإضافة إلى الولاة الموزعين على سبع مقاطعات، وكان أول حاكم على الشمال الإفريقي هو سليمان (Solomon). وقد تميزت إدارتهم للبلاد كغيرهم ممن سبقوهم من الرومان والوندال بنهب أموال السكان عن طريق الاستيلاء على أراضيهم الفلاحية وفرضهم ضرائب مجحفة على الأهالي مما دفع بالنوميديين إلى الثورة ضدهم، فتضاءل شأن مدينة الجزائر منذ استيلاء الوندال والبيزنطيين عليها إلى درجة أن التاريخ لم يتكلم عليها إلا بعد قرون. ومما يستدل على قدم وكبر هذه المدينة في عهد الرومان ما ذكره في وصفها أبو عبيد البكري في كتابه المسالك والممالك الذي أتمه قرب سنة 460 هـ، فقال: "مدينة جزائر بني مزغني وهي مدينة جليلة قديمة البنيان أثار الأول وأزاج ومحكمة تدل على أنها كانت دار مملكة لسالف الأمم وحصن دار الملعب فيها قد فرش بحجارة ملونة صغار مثل الفسيفساء فيها صور الحيوان بأحكم عمل وأبدع صناعة لم يغيرها تقادم الزمان ولا تعاقب القرون ولها أسواق ومسجد جامع، وكانت بمدينة بني مزغني كنيسة عظيمة بقي لها جدار مدير من الشرق إلى الغرب وهو اليوم قبلة الشريعة للعيدين مفصص كثير النقوش والصور".

وجاء اكتشاف سنة 1950م مؤكدا لصحة وصف الكاتب البكري، فقد وجد المنقبون في نفس الحي الذي وجدت فيه القطع الفينيقية، قطع عمود يعتقد الخبراء أن طوله كان يبلغ 8 أو 9 أمتار وأنه كان

يشكل مجموعة أخرى من العواميد أو الأعمدة هيكلا ضخما. وقد عثر إلى جانب ذلك على بعض حجارة منحوتة يعود تاريخها إلى العهد الروماني وذلك بالإضافة إلى ما كان قد اكتشف عام 1844م على عمق عشرة أمتار تحت الأرض بالقرب من قصر الحكومة الحالي من صهاريج رومانية وبقايا الحمامات. وذكرها قبله الرحالة ابن حوقل فقال عنها: "وجزائر بني مزغنة مدينة عليها سور على سيف البحر".

وكتب عنها صاحب الاستبصار سنة 587 هـ — 1191م يقول: "جزائر بني مزغنة مدينة على ضفة البحر، والبحر يضرب في سورها وهي قديمة البناء أثرية فيها آثار عجيبة تدل على أنها كانت مملكة في سابق الأمم، وفيها دار ملعب قد فرش صحنه بحجارة ملففة مثل الفسيفساء فيها صور الخيل والحيوان بأحكم صناعة وأبدع عمل، وكانت بمدينة بني مزغنة كنيسة عظيمة فيها عجائب من البنيان بقي اليوم منها جدار هو قبلة الشريعة للعيدين وهو كثير النقوش والصور". وأخيرا وابتداء من القرن الخامس انهارت ايكوسيم لدرجة لم يقع الحديث عنها في كتب التاريخ إلا فيما بعد القرن العاشر الميلادي أي إلى ما بعد الفتح العربي الإسلامي.





آثار رومانية يعود تاريخها إلى العهد الروماني

اسم الجزائر ومدلوله:

لقد ذهب المؤرخون وعلماء الآثار حول تسمية مدينة الجزائر قبل الإسلام إلى تعاريف شتى على أن التعريف الأقرب إلى الحقيقة هو ما يلي: إن كلمة جزائر هو اسم لمدينة على ساحل البحر من أرض الشمال الإفريقي على خط عرض 47 شمالا وخط الطول 44 شرقا وذلك بالنسبة إلى خط الطول لمدينة باريس. وكانت قبل ذلك في عهدها القديم قطعة أرض لا شأن لها تدعى "آرغل" ومعناها المكان المغطى أو العميق، ثم إنه لم يعلم أكثر من ذلك إلى نحو ما قبل اليوم بثلاثة آلاف سنة وهو العصر الذي ظهر فيه الفينيقيون في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط. وعندما وطئت أقدام الفينيقيين أرض هذا الوطن عام 880 ق.م أسسوا مراسيهم ومنها مرسى مدينة الجزائر فطبع الوافدون الفينيقيون هذه المدينة بطابع عمراني شرقي حيث نقلوا إليها تقاليدهم وعاداتهم ومعاملاتهم وحتى معتقداتهم فظهر هذا المكان تحت اسم "ايكوسيم".

وقد ذهب المؤرخون في تفسيرهم لهذه التسمية الفينيقية إلى تعاريف شتى، فمنهم من قال: إن معناه هو ما يؤديه اللفظ العربي لكلمة "الجزائر" أي جمع جزيرة، ومنهم من يقول إن ايكوسيم بمعنى جزيرة الشوك، بناء على ما وجد على هذه الأرض يومئذ أو ما جاورها من الصخور الكبيرة من النبات الكثيف الذي يشبه في مظهره الشوك، وفيهم من أدى به اجتهاده إلى تحليل هذه الكلمة "ايكوسيم" فادعى أنها مركبة من كلمتين اثنتين وهما: "أي" ومعناه جزيرة، و "كوسيوم" ومعناه شوك أو طير من الطيور البحرية التي كانت تعيش في الأطلال مثل اليوم وهكذا فإن اسم ايكوسيم يعني جزيرة الشوك أو طيور البحر، ويرى البعض أن كلمة كوسيم معناها دجاج البحر وعلى هذا يكون معنى الكلمة الفينيقية ايكوسيم: جزيرة دجاج البحر، وهو الأقرب إلى الصواب حيث يكثر دجاج البحر في الشواطئ الجزائرية حتى الوقت الحالي باعتبارها الأماكن الملائمة التي يجد فيها طعامه وبالخصوص المراسي.

ومهما اختلفت التعاريف حول التسمية إلا أنه من المؤكد تاريخيا أن القرطاجيين هم أول من أعطى اسم ايكوسيم لمدينة الجزائر. ولما استولى الرومانيون على هذا الوطن (146 ق.م - 431 م) صارت مدينة الجزائر تابعة لولاية موريطانيا القيصرية، فاحتفظ الرومان بتسمية ايكوسيم مع تحريفها إلى الصيغة

اللاتينية حسبما تقتضيه اللغة اللاتينية فقالوا "ايكوسيوم" (Icosium) على أن هذا الاسم مشتق من كلمة ايكوسيم. وكان فيما حقق لنا هذه التسمية وأكدها هو ما حققته الكشوف والبحوث الأثرية أثناء الحفريات التي وقعت سنة 1940م بحي دار العمالة الجزائرية قديما بالقرب من حي باب الوادي حين اكتشفت جرة مملوءة بقطع من النقود النحاسية والرصاصية وهي تشتمل على 158 قطعة نحاسية و154 قطعة من الرصاص مكتوبة بالخط الفينيقي من اليمين إلى اليسار وكلها تحمل هذا اللفظ "ايكوسيم". وبذلك أصبح من المحقق الاعتقاد بأن الفينيقيين احتلوا هذا المكان وشواطئه القريبة من هذه الجزر وأنهم هم الذين أطلقوا عليه هذا الاسم "ايكوسيم" الدال على معنى الجزر. وأما وجه تسمية هذه المدينة بالجزائر فهو لما امتازت به بين المدن المجاورة لها من ظهور مجموعة من الصخور المتجاورة المنبسطة الشبيهة بالجزر الصغيرة على سطح البحر، منتشرة بالقرب من هذه المدينة وكان عدد هذه الصخور كثيرا لا يظهر على وجه الماء منها سوى أربعة وهي أضخمها: أولها الصخرة التي ذكرها البكري وسماها "سطفلة"، وقال: "بأنها تواجه المدينة من الشرق إلى الغرب".

وذكرها ابن حوقل، فقال عنها: "إنها على رمية سهم من المدينة تحاذيها، وأن أهل الجزائر إذا نزل بهم العدو لجأوا إليها فكانوا في منعة وأمن ممن يحذرونه أو يخافونه وهي أكبر الصخور، والثانية هي صخرة الشمال التي تقوم عليه الآن الثكنة العسكرية (مقر قيادة القوات البحرية حاليا)، والثالثة هي ما بين هاتين الصخرتين وعليها كان يقوم الحصن المسمى البينون "Penon" الذي بناه بيدرو نافارو الإسباني سنة 915 هـ - 1510م ثم حطمه الأتراك على يد خير الدين بربروس سنة 936 هـ — 1530م، وأقاموا مكانه البرج الحالي المعروف اليوم باسم "برج الفنار"، والرابعة هي خلف هذه الصخور الثلاثة والتي كانت مركزا للمدفعية التركية لحماية المدينة ثم عملوا على ضم هذه الصخور الأربعة إلى بعضها فأصبحت كالجزيرة الواحدة أوصلها خير الدين برصيف يتصل بالمدينة طوله 220 مترا وعرضه 25 مترا وعلوه 4 أمتار.

وهكذا أصبحت الجزر مرتبطة بالبلد كما نشاهدها الآن، ومن يومها اتخذ خير الدين من المدينة عاصمة واضعا بذلك أسس الدولة الجزائرية الحديثة بحدودها الترابية الحالية تقريبا، و اشتهرت المدينة إذ

ذاك بعد حذف المضاف باسم "الجزائر"، ومما يعتقد أن الأتراك هم الذين استعملوا هذا اللفظ بقولهم "جزائر"، أما في القديم أي في القرون الوسطى كانت تعرف عند العرب باسم المغرب الأوسط وذلك لتوسطه بين المغرب الأدنى "تونس" وبين المغرب الأقصى. والملاحظ أن هناك من الجغرافيين العرب كالمقدسي المتوفى سنة 375 هـ – 985 م والأسطخري المتوفى سنة 346 هـ – 957م ذكر هذه المدينة بصيغة الإفراد وكلاهما سماها "جزيرة". قال المقدسي في كتابه أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم في سياق حديثه عن هذه المدينة: "وجزيرة بني زغناية على ساحل البحر .... الخ". وبنو زغناية هؤلاء هم بنو مزغني من قبيلة صنهاجة البربرية وما زالت بقاياهم إلى يومنا متوطنة بأرض واقعة شرقي مدينة الجزائر وتبعد عنها بنحو 80 كيلومترا وهذه البلدة متاخمة لطريق السكة الحديدية الممتدة بين الجزائر وقسنطينة.

وورد في بعض النسخ المخطوطة اسم هذه القبيلة بصورة زغناي، ومزغاني، ومزغانة، ومزغني وزغني. وقال الأسطخري في كتابه مسالك الممالك: "وجزيرة بني مزغنا مدينة عامرة يحف بها طوائف من البربر" الخ. وأكثرهم ذكرها بصيغة الجمع كابن حوقل، والبكري، والشريف الادريسي، وابن خلدون، وابن عذاري، وياقوت الحموي وابن الفدا. كما ذكرها صاحب الاستبصار وغيره فكلهم سماها "جزائر بني مزغنة"، وهذا يرجع فيما يبدو إلى ما تجلى لهؤلاء الكتاب من وضعية تلك الصخور بالنسبة إلى ما عظم منها وطفحت صفحتها على سطح الماء وما استتر منها عن الانتظار وصغر، ولاشك أن الصخرة المشار إليها من قبل وهي المسماة بسطفلة كانت هي أعظم الصخور في شبه جزيرة فمن نظر إلى هذه قال: "جزيرة بني مزغنة"، ومن نظر إلى المجموعة الصخرية كلها، قال: "جزائر بني مزغنة أو الجزائر". وأما النقوش التي نشاهدها مضروبة على وجه العملة التركية الجزائرية فإنها كلها تحكم صيغة الجمع "جزائر"، بدون أداة التعريف ولا إضافة هكذا "ضرب في جزائر" على أن هذه المدينة كانت تعرف عند الأتراك باسم جزائر الغرب في مقابلة ما تعرف بين علماء الجغرافيا من جزائر الأرخبيل.

أصل اللفظ الفرنسي تعجيم للفظ الجزائر:

يقول الفرنسي "روني لسبيس" (René Lespes) عن إسم مدينة الجزائر: "نقلت أو بالأحرى حرفت الشعوب الأوروبية الاسم العربي "الجزائر" بطرق شتى عندما اتصلت بسكان العاصمة وقد يكون من المفيد أن نبحث ما هو أصل الصيغة التي تبناها الفرنسيون وهل هي حقيقة خاصة بهم كما قد يظن البعض ذلك بسهولة ؟ ... ومعلوم أن عاصمتنا الإفريقية سماها الإسبان Argel والإيطاليون Algier، والانجليز والهولنديون Algiers ... ومما يظن قبل إجراء أي تحقيق أن الأسماء التي عجم بها الإسبان، والفرنسيون، والإيطاليون اسم الجزائر وتبنوها منذ زمن طويل قد فرضت على سكان الشمال الذين لاءموا بينها وبين طريق النطق الخاصة بهم.

أما ما يخص السكان المجاورين للبحر الأبيض المتوسط فمن الطبيعي أن يبحث عن أقدم نقولهم في الوثائق الصادرة من تجارتهم يعني في الخرائط التي رسمت بواسطة البوصلة. وأقدم وثائق خرائطية معرفة عليها تعجيم أوروبي "لاسم الجزائر" هي خريطة تنتمي إلى القرن الثالث عشر حفظت في جنوة وهي أطلس تمار لوكسورو أو لوكسوروس وخريطة المكتبة الوطنية المعزوة إلى بيزة والتي يتراوح تاريخها بين عام 1275 و1300 م، ففي هاتين الخريطتين تسميتان مختلفتان: سميت الجزائر في الأولى Alguer وفي الثانية Aldjezia والبكري الذي يذكر مع هذا الاسم جزائر بني نزغنة والذي يستعمل الجمع (الجزائر) يضيف مباشرة بعد ذلك، "الجزائر تدعي سطوفلا" Stofla ولاشك أن الملاحين تعودوا أن يعتبروا مجموعة الجزر الصغيرة في جملتها ولم تكن تعنيهم إلا بصفتها ملجأ طبيعيا تتحطم عليه أمواج الشاطئ. هكذا يفسر لفظ خريطة بيزة أما صيغة Alguer فيظهر منها أنها تنتمي إلى كاتالونيا، أما في القرن الرابع عشر فقد واصل الإيطاليون دعوة الجزائر بأسماء تقترب من اسم Djezira فأطلس جنوة المعزو إلى بيتيرو فسكونتي 1318 (Pietro Vescontie) يطلق على موقع الجزائر اسم Zirera والذي نجده أيضا في أطلس بينلي Pinelli (القرن الرابع عشر). وفي خريطة جنوة المنسوبة إلى جيوفاني دي كارينيانو 1320 ونقرأ على خريطة الاخوة بيزيقاني 1367 م Zizieria وعلى الخريطة البندقية لألبوتينو دافيرقا 1409 م يقرأ Zicara. وواضح أن كل هذه الصيغ متشابهة. أما على الخرائط التي من أصل كاتالون أو ميروقي

فالألفاظ تقترب بالعكس من الصيغة المذكورة من قبل: Alguer وقد كتب (Angeline Dulcert) على خريطته سنة 1339م: Arguer ولكن يخبرنا هو نفسه كتابة أنها رسمت في ميروقة ولكن الصيغة التي تحملها وثائق هذا المصدر بصفة عامة هي Aldjère وهي اختزال لاسم Aldjezira ولفظ: Alger هو الموجود على الخريطة الكاتالونية المشهورة المدعوة خريطة شارل الخامس 1375م التي صنعها يهودي من ميروقة اسمه (Abraham Gresques) وكان ينتمي إلى أسرة احترفت صنع الخرائط.

وأن طائفة من وثائق القرن الخامس عشر تستخدم هذا اللفظ منها خريطة (Mecia de Viladeste) 1413 م من نفس الأصل كتب لفظ Alger على خريطة متحف برلين في النصف الأول من القرن الخامس عشر، المنتمية إلى كاتالونيا على حسب ما يظهر كما هو مكتوب على خريطة (Andréea) (Benincasa Gratiosus) 1435م وعلى خريطة (Jayme Bertran) الكاتالونية 1482م وعلى خريطة (Juan de la Cosa) نهاية القرن الخامس عشر وعلى خريطتين أخريين من نفس المصدر إحداهما محفوظة في نابولي والأخرى في مودان ولفظ Alger كتب أيضا على خريطة محفوظة في المكتبة الوطنية والتي يظن (M. De la Roncière) أنها رسمت بين 1488 و1492م تحت إدارة كريستوف كولومب (Cristof Colomb) وخريطة (Martin Behaim) من نفس المصدر عليها لفظ Algir صيغة ملائمة للفظ الجزائر، والحاصل أن لفظ Alger ظهر من جديد على خريطة رسمها (Sebastien Cabot) وكان ربانا أول لشارل الخامس في النصف الأول من القرن السادس عشر، وليس بغريب أن تكون هذه الأخيرة خريطة كولومبين أوحت بهما في هذا الصدد وثائق من أصل إسباني. وينتج بوضوح من استعراض كل هذه النصوص أن لفظ Aldjera كان استعماله جاريا في القرن الخامس عشر بين جغرافي كاتالونيا وبصفة محققة بين الملاحين، فصناع الخرائط من يهود ميروقة أو المهودين منهم على حسب ما يظهر هم الذين ساهموا في نشر هذا اللفظ وإذاعته وفي إثباته. وهكذا استدرجنا إلى الظن أن صيغة Alger انتقلت منهم إلى الفرنسيين الذين غيروا النطق به فقط تغييرا خفيفا. ألم تكن مدينتا ناربون Narbonne ومونبيليي Montpelier في القرنين الرابع عشر والخامس عشر على اتصال مستمر مع الموانئ الكاتالونية في البر والجزر.

وطبيعي أن يسبقنا إلى هذا الأمر الكاتالونيون الذين اتصلوا بمسلمي الأندلس اتصالا مباشرا أكثر. وقد تغلبت الصيغة القشتالية Argel على الصيغة الكاتالونية في القرن السادس عشر عندما تحققت الوحدة الإسبانية ولنلاحظ زيادة على ما مر أن صيغة Argel تعادل من الناحية الصوتية صيغة Alger بفضل التبادل الكثير الوقوع بين الراء واللام. أما ما يخص الصيغة الإيطالية التي استخدمت Algieri عقب الصيغ Ziziera - Zizara – Zizera فهي توجد على سبيل التقريب في خريطة (Guglielmo Soleri) التي رسمها حوالي 1380 م ميروقي متهود وسمى نفسه كما هو شاهد باسم إيطالي نصراني وطلين اسمه الأصلي فلفظ Algier الذي نقرأه على هذه الوثيقة والذي يجب بدون ما ريب أن ينطق به نطقا إيطاليا Algier هو يطابق مطابقة مجردة للفظ الكاتالوني Aldjère ويوجد لفظ Algieri على خريطة إيطالية يرجع تاريخها إلى القرن الخامس عشر في مكتبة الفاتيكان، كما توجد على خريطة (Maglia Becchi) من نفس العصر. وفي الختام ينتج من فحص أقدم الوثائق الخرائطية أن الطرق المختلفة لتعجيم لفظ الجزائر تقررت وثبتت على حسب ما يظهر في القرن السادس عشر فقط لدى شتى الشعوب الأوروبية.

وقد كان للجغرافيين وصناع الخرائط خاصة الأثر الفعال حقا في تبني الصيغة النموذجية التي يظهر أن الصيغ الأخرى وخصوصا الصيغة الفرنسية اشتقت منها. ويقول الإنجليزي جوزيف مورقان (Joseph Morgan): إن العرب البدو وأهل الحضر يسمونها "تزير"، والترك غيروا المفرد العربي إلى جمع، فهم يسمونها "الجزائر". أما سكان مدينة الجزائر فكان يطلق عليهم الترك عبارة "جزائري"، بينما ينسب المغاربة إلى سكان الجزائر هكذا: "جزيري" Gezeiri، أما بقية الحضر والعرب الإفريقيين فيقولون "تزيري" Tzeiri أو "زيري".

مدينة الجزائر في العهد الإسلامي:

ولما ظهرت الدعوة الإسلامية بمكة والمدينة على يد الرسول محمد صلى الله عليه وسلم بوحي من الله واستقر أمر المسلمين فكر عمرو بن العاص حاكم مصر في اجتياح شمال إفريقيا، فكتب إلى الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه فرفض. ولما تولى الخلافة من بعده عثمان بن عفان رضي الله عنه ثالث الخلفاء الراشدين عزل عمرو بن العاص عن ولاية مصر وولى مكانه عبد الله بن سعد بن أبي سرح أخوه من الرضاعة، فكتب هذا الأخير إلى الخليفة عثمان يستأذنه في فتح شمال إفريقيا، فأذن له سنة 27 هـ/ 647 م وأمده بجيش كبير قوامه عشرين ألفا من الجند شارك فيه سبعة من الصحابة ولما وصلوا إلى إفريقية وبالضبط مدينة سبيطلة الواقعة بالجنوب الغربي التونسي اصطدموا بقوات جرجير (Grégoire) الحاكم البيزنطي على الشمال الإفريقي، فتغلبوا على قواته المؤلفة من 120 ألفا من البيزنطيين والبربر، ثم واصل المسلمون زحفهم حتى بلغوا مدينة تبسة، ثم أسرع الروم والبربر إلى طلب الصلح، فأمنهم عبد الله بن أبي سرح على مقدار من المال ثلاثمائة قنطار من الذهب وعاد إلى مصر سنة 29 هـ، لكن هذه الحملة لم تحتفظ بالأرض التي احتلتها لأنها عادت إلى مصر قانعة بما نالته من مغانم وبقبول البربر الجزية.

وترددت الجيوش الإسلامية بعد ذلك على شمال إفريقيا بقيادة كل من معاوية بن حديج الكندي (45 هـ/ 665م)، وعقبة بن نافع الذي لعب دورا كبيرا في فتحها سنوات (50 هـ/ 670م و62هـ/ 681م)، وأبو المهاجر دينار (55 هـ/ 674م)، وزهير بن قيس البلوي (69 هـ/ 688م)، وحسان بن النعمان (77 هـ/697م) حتى فتحت أراضيها كلها، ودخل اليهود والنصارى وغيرهم من عباد الوثنية من البربر في الإسلام. ويرجع أن مدينة الجزائر فتحت ما بين سنتي 88 — 95 هـ على عهد ولاية موسى بن نصير، وكان تقطن بجوارها آنذاك قبيلة بني مزغنة الصنهاجية، فأطلق العرب على مدينة ايكوسيوم جزائر بنو مزغنة. وحينما فتح العرب المسلمون مدينة الجزائر لم يجدوا بها إلا أطلالا ماثلة لما طرأ عليها من خراب في العهد الوندالي (429- 534 م) وأهمل المسلمون الأوائل أمرها لعزوفهم عن سكنى المدن الساحلية، لكن هذا لم يمنعهم من نشر دعوتهم في هذه المنطقة وخاصة عندما اشتدت الهجرات العربية على اثر اجتياح عرب بني هلال وسليم إلى شمال إفريقيا في القرن الحادي عشر للميلاد على عهد الأمير الزيري المعز بن باديس الصنهاجي، فأخذوا يطبعونها بالطابع العربي الإسلامي ونقلوا إليها عاداتهم وتقاليدهم ولغتهم وربطوها ببقية المدن العربية في المشرق العربي تارة والمغرب العربي تارة

أخرى. وعندما انفصل سكان المغرب عن الخلافة العباسية على اثر حروب الخوارج استقلت كل منطقة في الشمال الإفريقي بدولتها، فأسست ثلاث دول وهي: الدولة الرستمية وعاصمتها تيهرت (160 - 296 هـ/ 77 - 909 م)، والدولة الإدريسية وعاصمتها فاس (172 - 375 هـ/ 788 - 1018م)، والدولة الأغلبية وعاصمتها القيروان (184 - 296 هـ/ 800 - 909 م).

ومن يومها أصبحت مدينة الجزائر تتصل اتصالا وثيقا بتاريخ المغرب الأوسط. وحين نرى اسم هذه المدينة الجزائر جاء مقرونا باسم مدينة بني مزغنة تلك العشيرة البربرية الصنهاجية التي سكنت هذا المكان حوالي القرن الثاني أو الثالث للهجرة كما عرفنا عن طريق ابن عذاري أيضا اسم صاحبها في سنة 337هـ ـ 949 م فقال: إنه في 15 رمضان سنة 337 هـ قد وصل إلى الخليفة الناصر وهو في قصر الزهراء قرب قرطبة منصور وأبو العيش ابن أبي العافية ومعهما حمزة ابن إبراهيم صاحب جزائر بني مزغني، فهذا هو أقدم نص تاريخي في العهد الإسلامي ذكرت فيه مدينة الجزائر مع اسم صاحبها يومئذ حمزة بن إبراهيم وهو من فروع أسرة الدولة الإدريسية التي حكمت المغرب الأقصى من أواخر القرن الثاني إلى أواسط القرن الرابع الهجريين.

مدينة الجزائر في العهدين الفاطمي والزيري - الحمادي:

ولما قامت الدولة الفاطمية على يد الداعية الشيعي أبو عبد الله الصنعاني أواخر القرن الثالث الهجري (296 هـ) الموافق لمطلع القرن العاشر (909 م) بعد أن قضى على الدولة الأغلبية في إفريقية والدولة الرستمية في تيهرت، أصبح عاملهم على الجهة الغربية زيري بن مناد الصنهاجي، فأنشأ مدينة أشير جنوب شرقي المدية في أوائل القرن الرابع الهجري حوالي سنة 324 هـ - 936 م. وفي منتصف القرن العاشر الميلادي أذن لولده وولي عهده بلكين بن زيري أن يؤسس ثلاث مدن في شكل مثلث في المنطقة التي أسندت إليه شؤون إدارتها، فأسس أو بالأحرى أعاد بناء المدن الثلاثة التي تعرف اليوم باسم: مدينة الجزائر، والمدية، ومليانة. وكانت مدينة الجزائر شبه خراب عندما اختطها بلكين نحو سنة 339 هـ ـ 950 م، بسبب ما مر عليها من خراب في العهد الوندالي، فبقيت المدينة على حالها ما يقرب مائتين وخمسين عاما، كما أسس بلكين المدينتين الأخريين حوالي هذا التاريخ. وبعد تأسيس مدينة الجزائر

نسبت إلى قبيلة بربرية كانت تنزل بجوارها سكنت المدينة في القرن الثاني الهجري، وهي قبيلة مزغنة فقيل جزائر بني مزغنة، وبني مزغنة بطن من بطون صنهاجة كان موطنهم بالجزائر وضواحيها.

ثم جاء ابن خلدون فحدثنا في كتابه "العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر" عن اختطاط أو تجديد اختطاط مدينة الجزائر المنسوبة لبني مزغنة، فذكر لنا أن بلكين بن زيري ابن مناد الصنهاجي هو الذي اختطها بأمر أبيه وعلى عهده. وكان زيري بن مناد يحكم آنذاك مدينة أشير التي شيدها بأمره هو الذي نصب بنفسه ولده بلكين من قبل على مدينة الجزائر، ثم تولى بلكين بن زيري الملقب بأبي الفتوح أمر إفريقية والمغرب الأوسط بعد وفاة والده بعهد من المعز الفاطمي حينما انتقل من المهدية إلى القاهرة سنة 361 هـ - 972م، وهكذا نشأت السلالة الزيرية التي بسطت نفوذها ما يقارب قرنين أي حتى سنة 543 هـ — 1152م.

وبما أن ابن خلدون لم يحدد لنا بالضبط تاريخ سنة هذا الاختطاط حيث قال في سياق حديثه عن زيري ما نصه: "ثم اختط ابنه بلكين بأمره وعلى عهده مدينة الجزائر المنسوبة لبني مزغنة بساحل البحر". وكذلك نجد هذا الخبر بهذه الصورة عند لسان الدين ابن الخطيب 776 هـ — 1374م في كتابه أعمال الأعلام حيث يقول: "وبنى ابنه بلكين بأمره مليانة ومدينة الجزائر والمدية". فلاشك وأن مدينة الجزائر تم اختطاطها ما بين سنة 324 هـ — 936م وهي السنة التي تأمر فيها زيري على أشير وسنة 360 هـ — 971م التي توفى فيها. وكان موقع جزائر بني مزغنة على ما حققه الأثريون في سفح القصبة أي ساحة الشهداء والجامع الكبير إذ بنيت القرية على أنقاض المدينة الرومانية، وكل ما كان يشاهد في ذلك الموقع قبل بناء مدينة الجزائر من طرف بلكين بن زيري هو قطعان المعز التي كانت تملكها قبيلة مزغنة التي كانت خيامها تمتد على أعالي بوزريعة. وقد اختار بلكين هذا الموقع لأسباب منها أنه جميل وتوجد به شوارع وأنهج قديمة لا تحتاج إلى تخطيط جديد بل يكفي استصلاحها وترميمها لتؤدي وظيفتها على أكمل وجه، ثم إن الموضع تتوفر به مواد البناء من حجارة كانت لأسوار ومنازل رومانية، فاستعملها السكان في بناء منازلهم ورفع أسوار المدينة، ومنها أيضا أن الموقع جيد للتجارة وقريب من البحر وهو النقطة الأولى للمواصلات بين البر والبحر، تتوفر به

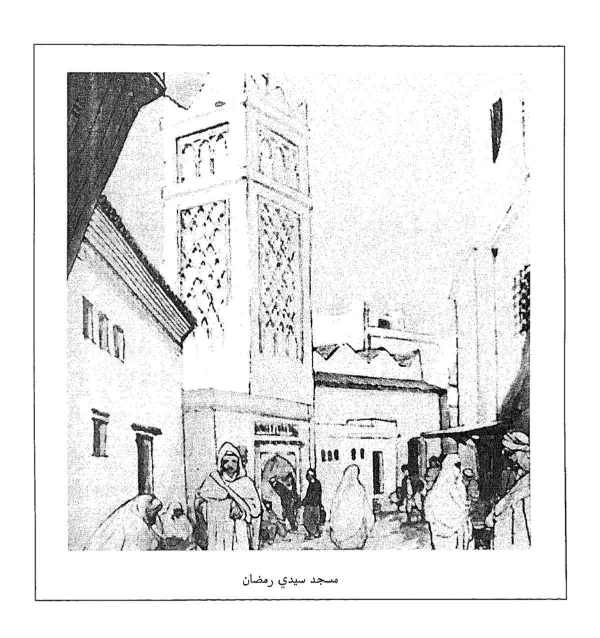
مياه الشرب، والخضر من بساتين وحدائق. وقد بدأت مدينة الجزائر تشتهر في عهد بلكين الذي عمل على تجميلها فبنى بها عدة مباني ذات هندسة جميلة نجد وصفها عند المؤرخ البكري الذي أعجب بها أشد الإعجاب حيث ذكر أن مرسى الجزائر مأمون تقصد إليه السفن من إفريقية والأندلس وغيرها، ولاحظ كذلك الإدريسي أن الجزائر كانت عامرة آهلة وتجارتها رابحة وأسواقها قائمة وصناعتها نافقة. وبازدياد عدد السكان الذين وفدوا إليها من مختلف الجهات لازدهار تجارتها زاد البناء واتسعت رقعة المدينة تدريجيا، فأصبح السكان يبنون في مرتفعات المدينة، وأخذت المباني تحل محل البساتين والحدائق.

وأول موضع اتجه نحو العمران في العهد الإسلامي الأول هو الموضع الذي يوجد به جامع سيدي رمضان في أعلى القصبة، حيث توجد به عين السباط وتقل به الانحدارات وهو موضع ملائم لامتداد العمران، و لم تصل سنة 1080م حتى أصبحت مدينة كبيرة بكثافة سكانها وازدهار تجارتها، كما شهد على ذلك ابن حوقل المعاصر لهذه الفترة الذي أذهلته أهمية التجارة من صادرات الزبدة والعسل والتين وفواكه أخرى. والواقع أن رقعة المدينة لم تكن فسيحة متسعة، وإنما كانت بلدة صغيرة أقل اتساعا منها في العهد التركي موجودة على سيف البحر متصلة بالجبل ولذلك نرى عبد الواحد المراكشي في كتابه المعجب في تلخيص أخبار المغرب الذي فرغ من تصنيفه سنة 621 هـ — 1224 م يصفها بالصغر حيث قال: "ومن مدينة بجاية إلى مدينة صغيرة تدعى الجزائر وتنسب إلى قوم يقال لهم بنو مزغنة قريب من أربع مراحل". و لم يبق اليوم من أسوار وقصبة بلكين إلا بعض الأطلال القليلة جدا متمثلة في الأسوار التي كانت أحيانا مزدوجة وفي بعض الأحيان ذات ثلاثة جدران وتحيط بها خنادق وتتخللها حصون وأبراج ولكن لا يزال قائما منها حتى يومنا هذا جزء وفي حالة جيدة موجود فوق الجامع البراني.

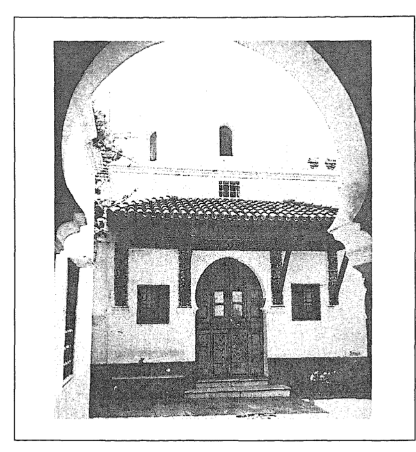
ولما اعترف المعز الزيري باستقلال الحماديين عن إفريقية سنة 408 هـ — 1017م استقل الحماديون بالجهة الغربية لإمارة بني زيري وتولوا حكم مدينة الجزائر، فكانت مدينة الجزائر تابعة للقلعة التي شرع حماد في بنائها سنة 398 هـ ثم لبجاية التي شرع في تأسيسها الناصر بن علناس بن

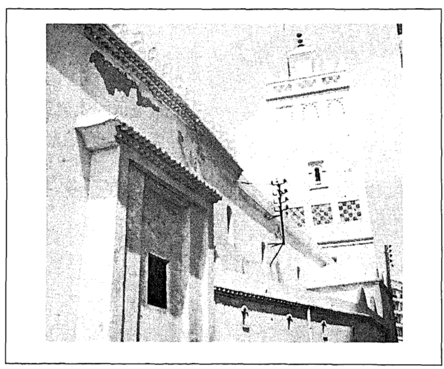
حماد سنة 460 هـ وبذلك ازدهرت جزائر بني مزغنة في عهدهم ازدهارًا كبيرا في شتى ميادين الحياة. وفي سنة 474 هـ - 1081م استولى أمير دولة المرابطين بالمغرب الأقصى يوسف بن تاشفين على مدينة الجزائر التي كانت تابعة آنذاك للحماديين وعندئذ أصبحت حدود مملكته محاذية لمملكة بني حماد، ثم رجعت من بعد إلى بني حماد ودامت تحت حكمهم حتى سقطت دولتهم سنة 547 هـ/ 1152م على يد الموحدين.

ومن مآثر المرابطين الخالدة بمدينة الجزائر هذا الجامع الكبير الذي بناه الأمير الشهير يوسف بن تاشفين سنة 490 هجرية. الموافق 1097م الذي لا نجد شبيها له في الجزائر إلا في تلمسان وندرومة، ويعد هذا الجامع الواقع حاليا بشارع البحرية من أقدم المباني الدينية بالعاصمة وأكثرها شهرة، شيد على أنقاض كنيسة رومانية، وهو مربع الشكل تبلغ مساحته نحو الألفين مترا مربعا، أما قاعة الصلاة المستطيلة الشكل تغطي مساحتها 1600 مترا مربعا تستند على 72 عمود، تمتاز بآية في الإبداع الفني وبهندسة جميلة وزخرفة ثرية ودقيقة، أما مئذنة المسجد التي يبلغ ارتفاعها 15 مترا فجددت في بداية القرن الرابع عشر ميلادي 1323 - 1324م من طرف السلطان أبو تاشفين عبد الرحمن بن أبي حمو موسى الأول، وكانت مدينة الجزائر في تلك الفترة تابعة لمملكة بني زيان وعاصمتها تلمسان. وكذلك جامع سيدي رمضان الذي سمي على ولي صالح دفن فيه سنة 1072 هـ/ 1661م، وكان يسمى أيضا بجامع القصبة القديمة، يجهل تاريخ تأسيسه ومؤسسه لكنه غير بعيد عن هذا العهد ولو أن الجامع الكبير أسبق منه في الوجود، ويقع هذا الجامع بالقرب من القصبة البربرية الأولى أي فوق زاوية عبد الرحمن الثعالبي، وهو مغطى بسقف من القرميد الأحمر مثل الجامع الكبير يستند على ثمانية عشر عمود شديد الضخامة مصنوعة من الرخام، أما مئذنته الرباعية الأضلاع فهي قليلة الارتفاع مبنية على شكل الطراز المغربي، وبالرغم من بساطته إلا أنه يتسم بالروعة والإبداع، وللحفاظ على هذا الإنجاز التاريخي تجري عليه اليوم أعمال الترميم.



مسجد سيدي رمضان





الجامع الكبير

مدينة الجزائر وحياة مؤسسها بلكين بن زيري:

هو بلكين بن زيري بن مناد بن منقوش الصنهاجي من أشهر أمراء صنهاجة في خدمة الفاطميين، وقبيلة صنهاجة البرنسية التي ينتمي إليها تعد من أشهر وأقوى قبائل البربر في الجزائر حيث كانت هي الأقدر على مواجهة زناتة، وفي نفس الوقت كانت تعدل من حيث العدد ثلث سكان المغرب الأصليين. كان موطنها بعد الفتح الإسلامي يشمل معظم تلال الجزائر بين جبال الأوراس ومدينة تنس، وقد ذكر مؤرخهم أبو الفضل ابن النحوي صاحب المنفرجة الشهير "إن بطونهم تنتهي إلى سبعين والرياسة في ثلاث فرق منها: بلكانة التي ينتمي إليها بلكين". كما تحدث عنهم أيضا ابن خلدون في مؤلفه العبر حيث قال: "هم أكثر أهل المغرب لهذا العهد وهو القرن الثامن الهجري لا يكاد قطر من أقطاره يخلو من بطن من بطونهم في جبل أو بسيط حتى لقد زعم كثير من الناس أنهم الثلث من أمم البربر".

كانت صنهاجة قبيلة بدوية تسكن السهول والجبال لم يتحدث عنها التاريخ بجد في القرنين التاليين للفتوحات، إلى أن ولى مناد جد بلكين على المغرب الأوسط باسم أمراء الدولة الأغلبية في أواخر القرن الثالث الهجري، فظهرت نسبته إلى هذه القبيلة. كان مناد سنيا وزعيما دينيا اشتهر بالكرم، أخبره أحد الحجاج أنه سينجب ابنا يقوم بدور عظيم في تاريخ المغرب، و هذا الابن هو زيري بن مناد الذي خلفه بعد وفاته على رياسة قبيلته، فكان زيري أميرا ذا سلوك حسن تجاه الشعب، بسط سلطانه على مدينة أشير التي أسسها بنفسه بأمر من السلطان المنصور الفاطمي، وكانت من أعظم مدن المغرب لما كانت تحتويه من قصور ومنازل وحمامات وأسواق، وعلى الإقليمين اللذان أسندهما إليه الخليفة الفاطمي المنصور وهما منطقتا تاهرت وباغاية، كما اشتهر بالفروسية والبطولة وشن الغارات على أعداء قبيلته الزناتيين من مغراوة وايفرن حيث كانت الحروب بينهم كثيرة. ولم يعترف بلكين ووالده بالدولة الفاطمية إلا في عهد حروبهم مع أبي يزيد الملقب بصاحب الحمار، فساعدوهم في القضاء على ثورته ومن يومها نال زيري وابنه بلكين مكانة عالية عند الفاطميين، كما أعانوهم من بعد في محاربة إمارتي بني يفرن ومغراوة الزناتية الموالية للخلفاء الأمويين بالأندلس. ونظرا لهذا الجميل اعترف له الملك الفاطمي القائم بأمر الله برياسة قومه وساعد زيري على تأسيس وتوسيع أراضيه بالجبل الأخضر (جنوب مدينة المدية) سنة 324 هـ / 935 - 936م وهذا الحصن هو الذي تحول إلى مدينة أشير. وكانت صنهاجة متاخمة لقبيلتي كتامة التي كانت أراضيها حسب المؤرخ ابن خلدون تمتد من دلس غربا إلى

عنابة شرقا إلى الأوراس، ولقبيلة مغرواة الزناتية التي كانت تحدها غربا من مليانة إلى تلمسان شمالا. ومن مدينة أشير نازع بلكين ووالده زيري قبائل زناتة الذين أرغمهم على اللجوء إلى الصحراء. وفي سنة 358 هـ جهزوا الجيوش واتجهوا نحو المغرب الأقصى فطردوا ملوك بني خزر من قبيلة مغرواة وأرغموهم على الهروب إلى مدينة سلجماسة. ولما بلغ بلكين وهو بأشير نبأ هزيمة أبيه زيري في المعركة التي دارت بينه وبين مغراوة وقتله على يد جعفر بن علي الأندلسي الذي كان من قبل عامل الفاطميين على المسيلة والزاب، أراد بلكين الانتقام لأبيه فسير سنة 360 هـ / 971 م جيشه لمحاربة مغراوة وأتباعهم من قبائل زناتة فهزمهم وشتت جمعهم فلم يبق أثرا لهم في المغرب الأوسط.

ولما استولى بلكين على المغرب الأوسط بأسره أجلى زناتة إلى ما وراء نهر الملوية واستمر في مطاردة الزناتيين إلى أن وصل إلى سلجماسة عندئذ اصطدم بالجيش الزناتي، فشتت شمله وقبض على الأمير المغراوي الخير بن محمد وأعدمه. فرح الخليفة الفاطمي بهذا الانتصار الساحق على الزناتيين وجازى بلكين بأن وهبه مدينة المسيلة والزاب التي كانت تحت حكم جعفر بن علي.

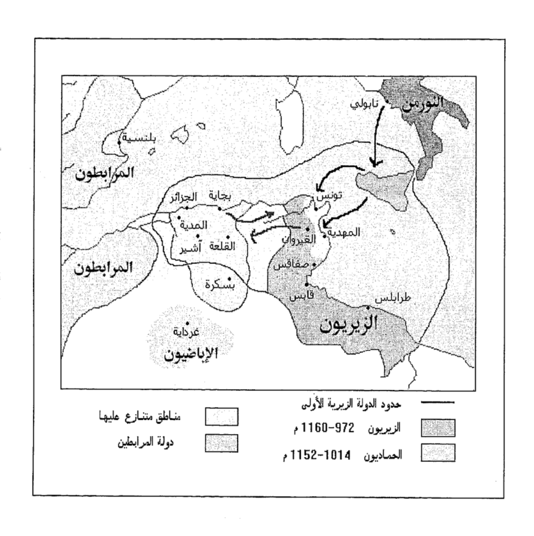
وقال المؤرخ ابن حيان عن هذه الحادثة ما يلي: "فساد ابن الأندلسي وخلعه وهزيمة زيري وقتله، فاشتد ذلك عليه وأقلقه وقلد بلكين العملية معا، وأنجده الشيعي (الأمير الفاطمي المعز) بالمال والرجال، وأخرجه إلى المغرب في أول سنة 361 هـ، فأوغل بلكين في ديار زناتة، وقتل منهم في مواطن كثيرة خلقا لا يحصيهم إلا الله، واستولى على تاهرت والمسيلة وطابنة وباغاي وبجاية وبسكرة وجميع المدن بالمغرب حتى لم يبق لزناتة في شيء منها أمر، ثم انثنى على بواديها و صحاريها ...". ولما أكمل القائد الشهير جوهر الصقلي انتصاراته الباهرة بالمشرق وأخضع أهلها للنفوذ الفاطمي توجه الخليفة المعز لدين الله الفاطمي إلى سردينيا يوم الاثنين 21 شوال 361 هـ / 5 أوت 972م صحبة بلكين. وبعدما أقام بها أربعة أشهر انتقل المعز سنة 361 هـ / 972 م إلى القاهرة التي جعلها عاصمة مملكته ونقل معه حاشيته وأهله وأمواله ورفات آبائه وأجداده. واستخلف يوم الأربعاء 20 ذو الحجة 361 هـ / 2 أكتوبر 972 م على شؤون إفريقية والمغرب الأوسط الأمير بلكين بن زيري الصنهاجي، وأعطى المعز الإذن لكتابه بأن يكتبوا إلى العمال وولاة المقاطعات ليأمروهم بالسمع والطاعة لخليفته. وقال ابن خلدون في هذا الصدد: "واستقدمه السلطان لولاية إفريقية بعد سنة إحدى وستين ثم نهض السلطان إلى القاهرة واستخلفه، وقد

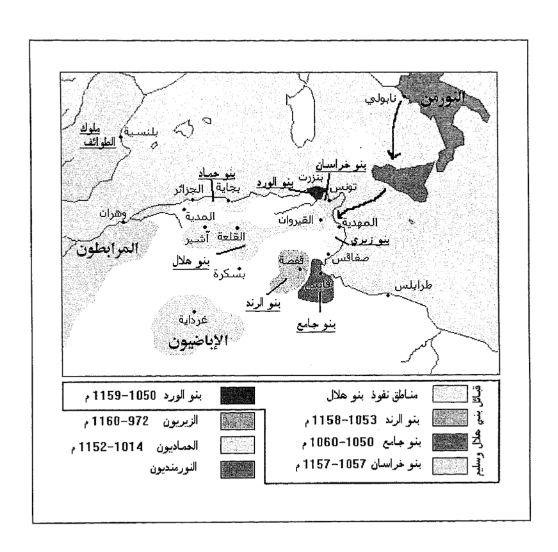
لقبه بسيف الدولة وعرب اسمه بيوسف وكناه أبا الفتوحات". وعندما أصبح بلكين ممثل الفاطميين بإفريقية والمغرب اختار الإقامة بأشير التي بناها أبوه زيري طيلة مدة حكمه وعين بالقيروان العاصمة السابقة للفاطميين كاتبه الخاص عاملا عليها (عبد الله الكاتب).

ورغم ولائه الاسمي للفاطميين إلا أنه كان يسير شؤون دولته بحرية حيث كان يتمتع بسلطات واسعة، فاعتنى بمدينة أشير ووسع فيها البناء فلم تستهويه ملذات الدنيا ولا نعيم الملك ولا قصور الفاطميين بإفريقية ولا نشوة الانتصارات، فبنى صرح الدولة على أسس متينة، وأحسن السيرة في رعيته ووفر الأمن في ربوع افريقية والمغرب الأوسط بعد أن قضى على ثورة خلف بن خير في باغاية، ثم توجه نحو طرابلس فضمها إلى أراضيه بموافقة الفاطميين. وفي يوم الأربعاء 24 شعبان 368 هـ/ 27 مارس 979 م توجه بلكين إلى المغرب على رأس ستة آلاف فارس من خيرة الفرسان واستولى على مدينة فاس وسلجماسة بعد أن هزم المغراويين وبني يفرن شر الهزيمة وأعدم أمير مغراوة ابن خزر وواصل بلكين زحفه حتى أشرف على مدينة سبتة، وهناك استغاث الزناتيون بملك الأندلس بالجيش والمال وعين لهم أشهر قادته وهو جعفر بن علي، فبادر بلكين إلى تتبع آثارهم حتى أشرف على معسكرهم من أعلى جبل النور المطل على سبتة، لكن بلكين عندما استعصيت عليه الأمور لما رأته عيونه من كثرة الإمدادات والجيوش التي كانت تتدفق على سبتة انصرف عنها وتوجه نحو البصرة، فاستولى عليها وأمر بهدمها، ثم زحف على برغواطة ودخل معها في معركة عنيفة كان النصر فيها حليف بلكين الذي قتل أميرها البرغواطي عيسى بن أبي الأنصار.

وعندما بلغ إلى بلكين خبر استيلاء واندين بن خزرون الزناتي على سلجماسة وطرد عامل بني زيري منها عاد على عقبيه في اتجاه سلجماسة، وفي طريقه إلى هناك أدركه الموت ببلدة واركسنَ الواقعة ما بين سلجماسة وتلمسان وذلك يوم الأحد 21 ذي الحجة سنة 373 هـ/ 25 ماي 984 م، بعد أن حكم اثني عشرة سنة بوصفه خليفة الفاطميين، وترك لابنه المنصور الذي اعتلى العرش بعده مملكة واسعة الأطراف تمتد من طرابلس إلى فاس. ومن مآثر بلكين الخالدة هي تأسيس في عهد والده وبأمر منه مدن: الجزائر والمدية ومليانة، وقال المؤرخ محمد أبو راس الناصري 1165 – 1237 هـ في كتابه "عجائب الأسفار" في حديثه عن زيري ابن مناد: "واختط ابنه بلكين بأمره الجزائر في وسط القرن الرابع وكانت

قبل فيها اخصاص يسكنها بنو مزغنة، وكذلك اختط بلكين مليانة في خمس وخمسين من الرابع بإذن من أبيه أيضا، و المدية في ذلك التاريخ أيضا وهذه المدن التي بنتها ملوك صنهاجة من أعظم مدن المغرب لهذا العهد". و قال ابن خلدون: "وهذه المدن لهذا العهد من أعظم مدن المغرب الأوسط". ومنذ تأسيسها سنة 339 هـــ — 950 م من طرف بلكين لم تعرف مدينة الجزائر انقطاعا تاريخيا، كما حدث أثناء العهد الروماني بل كانت حلقة متصلة مع أحداث المغرب الإسلامي ككل ومازالت إلى اليوم.



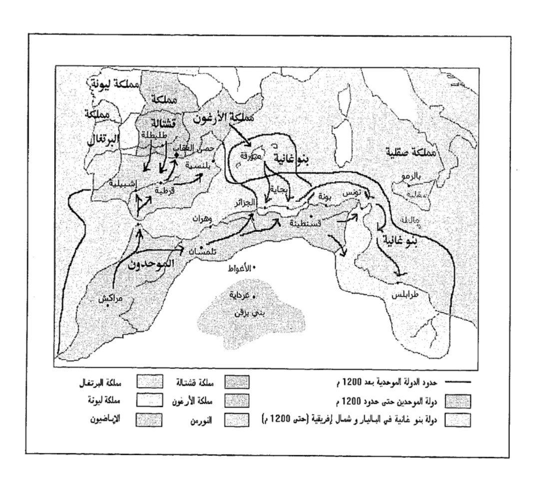


مدينة الجزائر في العهد الموحدي:

وقد دانت من بعد الحماديين لسلطان الموحدين عبد المؤمن بن علي (سنة 547 هـ - 1152 م) وأصبحت مدينة الجزائر في هذا العهد مدينة تابعة لولاية بجاية ونعمت بالرخاء والازدهار الاقتصادي. ولما أصر بنو غانية أن يعيدوا ملك أجدادهم المرابطين في المغرب، سير علي بن إسحاق ابن غانية الميروقي حاكم جزر الباليار أسطوله البحري نحو بجاية، ففتحها بعد أن ضرب عليها الحصار ومنها توجه إلى مدينة الجزائر فاستولى عليها سنة 580هـ - 1184م، ولكنه لم يحتفظ بها طويلا فقد نظم الخليفة أبو يوسف يعقوب المنصور ثالث خلفاء الموحدين حملة كبيرة ضده نزلت أولا عن طريق الأسطول في مدينة

الجزائر فاستولت عليها ثم طارد الموحدون علي ابن غانية وأتباعه من عرب الهلالية حتى أجلوهم عن الوطن الجزائري كله، واستراح يعقوب المنصور من شرهم إلى حين.

وبعد وفاة علي بالجريد سنة 584 هـ - 1188م انتقلت القيادة إلى أخيه يحي بن إسحاق بن محمد بن غانية، فنهض سنة 597 هـ - 1200م زاحفا من إفريقية (تونس) على القطر الجزائري استولى خلالها على بعض المدن الجزائرية مثل عنابة وبسكرة وتبسة وبجاية لكن سرعان ما عادت هذه المدن إلى طاعة الموحدين. ثم نهض يحي من جديد قاصدا مدينة الجزائر، وبنتيجة نشبت معركة بينه وبين منديل ابن عبد الرحمن المغراوي كان النصر فيها حليف يحي ابن غانية، ثم واصل زحفه بالتعاون مع عرب بني هلال وسليم إلى أن استولى على مدينة الجزائر وتم ذلك سنة 622 هـ — 1225م، ثم استعادها المأمون الموحدي سنة 625 هـ — 1228م. فبقي من يومها يحي ابن غانية مشردا في البلاد متنقلا من مكان إلى آخر حتى قضى عليه حمامه بوادي شلف سنة 631 هـ — 1233م، وبموته انتهت الاضطرابات السياسية بالجزائر.



مدينة الجزائر في العهدين الحفصي والزياني 626 – 922 هـ:

ولما تقلص نفوذ الموحدين عن المغرب الأوسط أصبحت مقاطعة تابعة للدولة الحفصية بتونس والمنسوبة إلى أبي حفص عمر بن يحي الهنتاتي الذي كان جدهم الأكبر أحد الرجال العشر الأوفياء لمحمد بن تومرت المؤسس الروحي لدولة الموحدين، ففي عام 632 هـ/ 1234م خضعت لسلطان أبي زكريا أحد الملوك الحفصيين وصاحب إفريقية (تونس) وتداول عليها من بعده ملوك هذه الدولة. وما وافق حلول سنة 664 هـ/ 1265 م حتى كان أهل مدينة الجزائر قد طردوا عامل سلطان تونس الحفصي واستقلوا بحكم مدينتهم وأنشأوا ضربا من الحكم الجمهوري، فهاجمهم وقتئذ عامل بجاية أبو هلال الهنتاتي وشدد الحصار على مدينة الجزائر مدة سنة لكنه لم يفلح في فتحها وعاد خائبا إلى عاصمته.

وظلت مدينة الجزائر حرة مستقلة إلى غاية سنة 674 هـ/ 1275م، وفي هذه السنة استطاعت جيوش بني حفص بقيادة أبي الحسن بن ياسين ومساعدة عامل بجاية الحفصي أن تستولي على مدينة الجزائر بعدما حوصرت من جميع جهاتها، فنكل الحفصيون في أهلها قتلا ونهبا وسلبا حينئذ أذعن سكانها لطاعة السلطان الحفصي. ولما أسس أبو إسحاق إبراهيم بن أبي زكريا يحي الأول سنة 677 هـ/ 1279م إمارة حفصية مستقلة في بجاية اعترف سكان مدينة الجزائر بأبي إسحاق وحقه على العرش، ولكنهم مع ذلك لم يخلصوا له الإخلاص كله فقد اغتصب السلطة رجل يدعى محمد بن علان سنة 706 هـ/1307م، فنصب نفسه أميرا على مدينة الجزائر وطرد عامل سلطان بجاية ثم استقل بها وصمد أربعة عشر سنة للحملات التي وجهت إليه حتى هزمه في نهاية الأمر أبي حمو الأول سلطان بني عبد الواد، فقد حاصر المدينة واضطرها إلى التسليم وألحقها بمملكة تلمسان سنة 712 هـ/ 1312م وبقيت تابعة لدولة بني عبد الواد الزيانية إلى أن سقطت دولتهم على يد أبي الحسن المريني. وبعد قيام دولة أبي حمو الثاني الملك الزياني تمكن هذا الأخير من استعادة مدينة الجزائر مرتين لحاضرة ملكه بتلمسان ولكنه لم يوطد أقدامه فيها بسبب الاضطراب الذي نشأ في البلاد عن إكراه الأهالي على دفع الضرائب المفروضة عليهم وأفاد ذلك الثعالبة وهي قبيلة تنتمي أصولها إلى عرب المعقل استوطنت متيجة في القرن الثامن الهجري. ويقول ابن خلدون عن الثعالبة: "أن موطنهم لهذا العهد بمتيجة من بسيط الجزائر وكانوا قبل ذلك بتيطري نزلوا به منذ عصور قديمة وأقاموا به حيا حلولا. ولما تغلب بنو توجين على التلول وملكوا

ونشريس زحف محمد بن عبد القوي إلى المدية، فملكها وأزاح الثعالبة إلى متيجة فكانوا تحت حكم مليكش من صنهاجة ببسيط متيجة.

فلما تغلب بنو مرين على المغرب الأوسط وذهب ملك مليكش استبد الثعالبة وملكوا متيجة وكانت رئاستهم في ولد سباع بن ثعلبة بن علي". استولى الثعالبة على مدينة الجزائر سنة 767 هـ/ 1366م، وأخضعوها لسلطانهم، وكانوا قبل ذلك قد طردوا بني صنهاجة من سهل متيجة ودفعوهم إلى إقليم الأطلس، واضطر سالم بن إبراهيم بن نصر شيخ الثعالبة أحد أمرائهم إلى النزول عن مدينة الجزائر وأقسم يمين الولاء إلى الزيانيين بتلمسان ثم إلى الحفصيين بتونس ثم إلى المرينيين بالمغرب الأقصى ويخدع كل مرة من كان بايعه إلى أن قبض عليه أبو حمو الثاني فقاده إلى تلمسان وقتله سنة 780 هـ/ 1378م وكان قد عفا عنه من قبل أكثر من مرة، وبذلك انتهى سلطان الثعالبة على متيجة ومدينة الجزائر.

وكانت مدينة الجزائر في ذلك الوقت قد أصبحت عاصمة المملكة الزيانية أو كادت، وخاف أبو حمو الثاني من دسائس ولده أبي تاشفين فرأى أن ينقل ملكه من تلمسان إلى مدينة الجزائر ولكنه اضطر إلى الانصراف عن هذا الرأي. وفي سنة 841 هـ/ 1438م ثار أبو زيان محمد المطالب بالعرش في وجه ملك تلمسان واستولى على مدينة الجزائر بعد حصار طويل واتخذها عاصمة لدولته التي كانت تضم متيجة والمدية ومليانة وتنس ولقب نفسه بالمستعين بالله، ولكن شدته في الحكم أثارت عليه سكان مدينة الجزائر فقتلوه غيلة في سبتمبر من العام نفسه، ومن مآثر ملوك تلمسان الزيانيين بها: منار الجامع الكبير للجزائر العاصمة الذي شرع في بنائه أبو تاشفين الأول سنة 722 هـ/ 1322م. ثم أخذت مدينة الجزائر تنحدر نحو الاضمحلال بسبب هذه الاختلافات بين الحكام منذ مقتل أبو زيان إلى استيلاء الأتراك عليها سنة 920 هـ/ 1514م، فأصبحت مدينة الجزائر أشبه بجمهورية أريستوقراطية صغيرة يقوم عليها جماعة من أعيان المدينة من بني التومي تحت حماية الثعالبة الذين كانوا يحتلون القسم الأكبر من سهول متيجة، وكان العلامة الجليل عبد الرحمن الثعالبي الذي اشتهر بتدينه وحسن سيرته ومعارفه الدينية الواسعة أحد رجال حكمها. وفي هذه الفترة لم يكن يؤم ميناءها الملاحون المسلمون وحدهم بل كانت تتردد عليه أيضا أساطيل تجار بعض دول البحر الأبيض المتوسط مثل أساطيل البندقية وفلورانسا كما تبينها سجلات الشراءات في برشلونة في ذلك العهد حيث تتعرض لمبادلات زيت وصوف وجلود الجزائر

مقابل الأقمشة والأغطية. وهناك وثائق يرجع عهدها إلى القرن الثاني عشر تؤكد هذه العلاقات التجارية، ففي الخرائط البحرية المستعملة آنذاك من طرف البحارة البيزيين والكتاليين والجنويين كانت بها كلمة الجير (أي الجزائر)، كما نجد ذلك في "أطلس ثمار لوكسورو" المحفوظ في جنوة، وفي خريطة بحرية بيزانية ترجع إلى نهاية القرن الثالث عشر يوجد ميناء الجزيرة (أي الجزائر)، وفي سنة 1375م نجد كلمة الجزائر على الخريطة الشهيرة المعروفة بخريطة شارل الثامن، وأخيرا في نهاية القرن الخامس عشر، وقد أصبحت كلمة الجزائر متداولة نجدها على كثير من خرائط أوروبا.

وبعد وفاة الشيخ عبد الرحمن الثعالبي سنة 875 هـ/ 1450م عاشت المدينة تحت نفوذ أولاد سالم منافسي الثعالبة التي هي فرع من عرب المعقل، وتولى حكمها شيخهم سالم التومي الذي كان يحكم المدينة حكما استبداديا قاسيا، فعاش سكان مدينة الجزائر خلال هذه الفترة اضطهادا من جهتين، الأول يتمثل في إدارة أولاد سالم المتسمة بالقسوة والخشونة، والثاني يتمثل في التهديد المستمر للمدينة من طرف الحصن الإسباني المواجه للميناء. وفي هذه الفترة أي قبل بناء برج البينون الإسباني نشطت في مدينة الجزائر القرصنة أو بالتعبير الحقيقي الجهاد ولاسيما إثر تدفق الأندلسيين بعد سقوط غرناطة سنة 1492م، فصاروا يغيرون على جزر ميروقة ومنورقة وحتى شواطئ إسبانيا ليس حبا في التجارة والمال بل جهادا في سبيل الله ضد النصارى وانتقاما لما أصاب المسلمين وما كان يصيبهم في الأندلس. أما سكانها الذين كان يبلغ عددهم سنة 1450م عشرين ألفا فقد اتصفوا في هذه الفترة بالخشونة حيث يعطينا العالم الجغرافي محمد العبدري الذي عاش في النصف الثاني من القرن السابع الهجري الموافق للقرن الثالث عشر ميلادي وصفا خاصا لمدينة الجزائر يصور سكانها تصويرا قاسيا إذ قال بعد أن ذكر حسن جمالها: "... لكنها أقفرت من المعنى المطلوب، كما أقفر من أهله ملحوب، فلم يبق بها من هو من أهل العلم محسوب، ولا شخص إلى فن من فنون المعارف منسوب، وقد دخلتها سائلا عن عالم يكشف كربه، وأديب يؤنس غربه، فكأني أسأل عن الأبلق العقوق أو أحاول تحصيل بيض الأنوق".

وصف مدينة الجزائر من خلال الرحالة العرب في القرون الوسطى:

لقد وصفها ابن حوقل المتوفى سنة 367 هـ / 977 م، والذي خرج من بغداد سنة 331 هـ / 942 م قصد الاطلاع على أحوال العالم والشعوب والارتزاق بالتجارة، ودخل إلى الجزائر أيام زيري بن مناد سنة 367 هـ فوجدها مدينة قد بلغت درجة لا بأس بها من الازدهار، فقال فيما كتبه عن مدينة الجزائر في تأليفه المسالك والممالك والمفاوز والمهالك: "وجزائر بني مزغنان مدينة عليها سور في نحر البحر وفيها أسواق كثيرة ولها عيون على البحر طيبة وشربهم منها ولها بادية كبيرة وجبال فيها قبائل من البربر كبيرة وأكثر أموالهم المواشي من البقر والغنم سائمة في الجبال. ولهم من العسل ما يجهز عنهم والسمن والتين ما يقع به وبغيره من هذه الأسباب الجهاز إلى القيروان وغيرها. ولهم جزيرة تحاذيها في البحر إذا نزل بهم عدو لجأوا إليها فكانوا بها في منعة وأمن ممن يحذرونه ويخافونه". ويقصد ابن حوقل بالجزيرة "برج الفنار" المشهور عند الأوروبيين باسم بينون (Penon).

وقد وصفها الأسطخري وهو من علماء القرن الرابع والمتوفى سنة 346 هـ/ 957 م في كتاب المسالك والممالك: "وجزيرة بني مزغنا، مدينة عامرة يحف بها طوائف من البربر، وهي من الخصب والسعة على غاية ما تكون المدن".

ومثلها في ذلك المقدسي فإنه من أهل أواسط القرن الرابع والمتوفى سنة 375 هـ/ 985 م فإنه قال في كتابه أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم: "وجزيرة بني زغناية (مزغنة) على ساحل البحر مستورة يعبر منها إلى الأندلس ولهم عيون".

وقد ذكرها أبو عبيد البكري الأندلسي المتوفى سنة 487 هـ، وهو من أشهر جغرافيي القرن الخامس الهجري في كتابه المغرب في ذكر بلاد إفريقية والمغرب وهو جزء من كتابه المسالك والممالك الذي وضعه سنة 460 هـ/ 1067م كما يلي: مدينة جزائر بني مزغني مدينة جليلة قديمة البنيان فيها آثار للأول وآزاج محكمة تدل على أنها كانت دار مملكة لسالف الأمم. وصحن دار الملعب فيها قد فرش بحجارة ملونة صغار مثل الفسيفساء فيها صور للحيوان بأحكم عمل وأبدع صناعة لم يغيرها تقادم الزمان ولا تعاقب القرون. ولها أسواق ومسجد جامع. وكانت بمدينة بني مزغني كنيسة عظيمة بقي

منها جدار مدير من الشرق إلى الغرب وهو اليوم قبلة الشريعة للعيدين مفصص كثير النقوش والصور. ومرساها مأمون وله عين عذبة يقصد إليها أهل السفن من إفريقية والأندلس وغيرهما.

وجاء دور الإدريسي أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد الله بن إدريس من نسل الإمام علي والمعروف بالشريف الإدريسي ولد بسبتة (المغرب الأقصى) سنة 493 هـ - 1099م وتوفي بصقلية سنة 562 هـ/ 1166م، تلقى العلم في قرطبة، وقام برحلات عديدة في شمال إفريقيا والمشرق العربي وإسبانيا وفرنسا. وهو وإن لم يكن من أهل القرن الرابع إلا أنه جغرافي قريب العهد ممن ذكرناهم من أمثاله العلماء، وله كتاب مشهور في الجغرافيا بعنوان "نزهة المشتاق في اختراق الآفاق" الذي أكمله سنة 548 هـ - 1154م واستغرق تأليفه خمسة عشر سنة كتبه بناء على طلب روجار ملك جزيرة صقلية الذي كان معجبا كثيرا بالحضارة العربية الإسلامية، صور لنا فيه الحياة الجزائرية العامة المزدهرة في القرون الوسطى، وقد نال الكتاب شهرة كبيرة بأوروبا واستفادوا منه أثناء النهضة الأوروبية، وصف مدينة الجزائر في القرن السادس الهجري كالآتي: "ومدينة الجزائر على ضفة البحر وشرب أهلها من عيون على البحر عذبة ومن آبار وهي عامرة آهلة وتجارتها مربحة وأسواقها قائمة وصناعاتها نافقة. ولها بادية كبيرة وجبال فيها قبائل من البربر وزراعاتهم الحنطة والشعير. وأكثر أموالهم المواشي من البقر والغنم ويتخذون النحل كثيرا فلذلك العسل والسمن في بلدهم كثير وربما يتجهز بهما إلى سائر البلاد والأقطار المجاورة لهم والمتباعدة عنهم وأهلها قبائل ولهم حرمة مانعة".

ونجد بالإضافة إلى ذلك وصفا لمدينة الجزائر وجوارها في كتاب "الاستبصار" المجهول المؤلف والمكتوب عام 587 هـ الموافق 1191م حيث يقول: "مدينة جزائر بني مزغنة مدينة على ضفة البحر والبحر يضرب في سورها وهي قديمة البناء أزلية، فيها آثار عجيبة تدل على أنها كانت دار مملكة لسابق الأمم وفيها دار ملعب قد فرش صحنه بحجارة ملفقة مثل الفسيفساء فيها صور الخيل والحيوان بأحكم صناعة وأبدع عمل، ويتصل بجزائر بني مزغنة فحص كبير يسمى فحص متيجة وهو فحص عظيم كثير الخصب والقرى والعشائر، تشقه الأنهار وهو يمتد مرحلتين طولا ومثلها عرضها وقد أحدقت به جبال مثل الكليل وفي أخر هذا الفحص جبل عليه الطريق وهو وعر المجاز يسمى حلق وأجر ويسمه أهل البلاد باب الغرب وليس يدخل إلى بلاد الغرب إلا منها، وكانت بمدينة بني مزغنة كنيسة عظيمة فيها

عجائب من البنيان بقي اليوم منها جدار هو قبلة الشريعة للعيدين وهو كثير النقوش والصور ومرساها مأمون وفيه عين عذبة يقصد إليها أصحاب السفن وهو على هذا الولاء الإنفاق كثير".

وقال ابن خميس وكان ذلك في أواخر القرن الرابع: "أعجبني بالمغرب مدينتان بثغرين وهران خزر، وجزائر بلكين". وكانت تنسب في ذلك الوقت لبلكين إذ ولاه أبوه نائبا عنه بولايتها حيث كانت قاعدة ولاية بني مزغنة.

وقد وصفها عبد الواحد المراكشي المولود بمراكش سنة 581 هـ في كتابه المعجب في تلخيص أخبار المغرب الذي فرغ من تصنيفه سنة 621 هـ — 1224م كالآتي: "ومن مدينة بجاية إلى مدينة صغيرة تدعى الجزائر وتنسب إلى قوم يقال لهم بنو مزغنة قريب من أربع مراحل".

وقال ياقوت المتوفى سنة 626 هـ في معجم البلدان: "الجزائر جمع جزيرة اسم علم لمدينة على ضفة البحر بين إفريقية والمغرب بينها وبين بجاية أربعة أيام من خواص بلاد بني حماد بن زيري بن مناد الصنهاجي وتعرف بجزائر بني مزغناي وربما قيل لها جزيرة بني مزغناي".

وذكرها الرحالة العبدري محمد بن محمد بن علي القرشي، أصله من بلنسية وهي مرسى بساحل شرق الأندلس، وهو من رجال القرن السابع الهجري الموافق للثالث عشر ميلادي عندما زار الجزائر سنة 688 هـ/ 1289 م وهو في طريقه لتأدية فريضة الحج، فوصفها في رحلته المغربية، وقال: "ثم وصلنا إلى الجزائر وهي مدينة تستوقف لحسنها ناظر الناظر، ويقف على جمالها خاطر الخاطر، قد حوت مزيتي البر والبحر، وفضيلتي السهل والوعر، لها منظر معجب أنيق، وسور معجز وثيق، وأبواب محكمة العمل، يسرح الطرف فيها حتى يمل، ولكنها أقفرت من المعنى المطلوب، كما أقفر من أهله ملحوب فلم يبق بها من هو أهل العلم محسوب، ولا شخص إلى فن من فنون المعارف منسوب. وقد دخلتها سائلا عن عالم يكشف كربة، وأديب يؤنس غربة، فكأني أسأل عن الأبلق العقوق، أو أحاول تحصيل بيض الأنوق".

ووصفها المؤرخ ابن خلدون المولود بتونس في رمضان 732هـ/ ماي 1332م والمتوفى بالقاهرة في رمضان 808 هـ — مارس 1406 م في كتابه "العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر"

حسب ما كانت عليه هي ومدينة المدية ومليانة في عصره 1332 - 1406 م فقال: "وهذه المدن الثلاث في هذا العهد أعظم مدن المغرب الأوسط ...".

وقد ذكرها أيضا القاضي البلوي أبو البقاء خالد بن عيسى في كتابه "تاج المفرق في تحلية علماء المشرق" في إطار رحلته إلى الأقطار الشرقية لتأدية فريضة الحج، وهو من فضلاء الأندلس وعلماء القرن الثامن الهجري الموافق للرابع عشر ميلادي، فوصفها وهو داخل عليها رفقة جماعة من رفقائه والليل قد أظلم ثم قال: "ولما طرزت طرز الظلام يد الاصباح، وأرسل الفجر في رداء السحر خيط الصباح، أسرعنا مبادرين وبادرنا مسرعين، وتفرقنا في سكك المدينة أجمعين، فرأيت محيا صبيحا، وترتيبا مليحا، ومسجدا عتيقا (الجامع الكبير)، وبناء أنيقا، وأناسا قد سلكوا إلى الحسن والإحسان طريقا، من مدينة قد أحاط بها البحر إحاطة السوار بالزند فألبس ذلك الجسم روح المجد وركب خلايق الدهر على ذلك النجد فأقمنا بها ..."

من علماء مدينة الجزائر في العهد الإسلامي:

لقد نبغ في هذه المدينة منذ تأسيسها على يد بلكين بن زيري أعلام في الفقه والآداب والشعر والدراسات الدينية والتصوف. وكانت مراكز التعليم خلال هذه الفترة هي المساجد التي كانت تؤدي دورا تعليميا من جهة، ودورا تعبديا من جهة أخرى، وكانت الزوايا تقوم بهذا الدور أيضا، وإلى جانبها نجد الكتاب القرآني وهو عبارة عن مدرسة ابتدائية يتعلم فيها التلاميذ القراءة والكتابة والحساب ويحفظون القرآن، أما نبغاء مدينة الجزائر فإننا سنذكرهم حسب ترتيبهم الزمني.

1) أبو محمد بن أحمد بن فرج الجزائري:

المتوفى سنة 368 هـ، وكان من رواة للحديث.

ونبغ فيها في القرنين السادس والسابع الهجري:

2) عبد الرحمن بن السطاح:

وكان أديبا فقيها، أصله من مدينة الجزائر، رحل إلى الأندلس وأخذ العلم في مدينة أشبيلية على مجموعة من مشائخها أمثال أبي عبد الرحمن ابن علي بن طرقة وأبي بكر بن طلحة النحوي وأبي الحسن بن زرقون، ومنها انتقل إلى مرسية ودرس بها الأدب على يد أبي القاسم الطرسوني ثم اشتغل بالتعليم. عاد إلى بجاية سنة 623 هـ/ 1226م محترفا مهنة التعليم وتخرج على يده مجموعة من الطلاب، وكانت وفاته ببجاية سنة 629 هـ/ 1231م.

3) أبو العباس أحمد بن هلال العروضي:

وكان أديبا فقيها، ترعرع وتعلم في مدينة الجزائر ثم ارتحل إلى مدينة بجاية نظرا لمكانتها العلمية، وهناك انكب في دراسة الأدب كالشعر والنحو وبالأخص في فن العروض فبرع في هذا الاختصاص حتى سمي بالعروضي. استقر من بعد في مدينة مرسية بالأندلس مدرسا وبقى هناك إلى أن أدركه الموت سنة 640 هـ/ 1242م.

4) عبد الله بن حجاج بن يوسف الجزائري المعروف بابن السكات:

وكان نحويا فقيها، ولد بمدينة الجزائر سنة 562 هـ/ 1166م من أسرة عريقة مشهورة بالجاه والعلم، وبها ترعرع وتعلم على يد مجموعة من مشائخها من أشهرهم والده والشيخ أبو عبد الله بن الحسن الجزائري. انتقل من بعد إلى الأندلس وهناك بمدينة مالقة تلقى العلوم الفقهية والأدبية على يد الشيخ أبي الحجاج بن الشيخ. ثم رحل إلى بجاية وتولى بها مهنة القضاء لمدة طويلة حتى وافته المنية سنة 641 هـ/ 1243م.

5) أبو محمد عبد المنعم الجزائري:

وأخذ عن ابن منداس الجزائري واشتهر بالشعر والترسل الديواني.

٦) أبو عبد الله محمد بن العطار الجزائري:

شاعر المدائح النبوية، ولد بمدينة الجزائر ونشأ بها، ونبغ في الفقه والأدب، وولي القضاء بها، ومن شعره قوله:

أهدت لنا طيب الروائح يثـــــرب	فعبوها عند النـــسيم يطـــــرب
رقت فرق من الـــصبابة والأســـى	قلب بنيران الـــبعاد يعـــــذب
شـــوقا إلى أسنى نـــبي حـــــــبه	كنز النجاة فنعم هـــذا المطلـــب

٧) أبو عبد الله محمد بن قاسم بن منداس:

وكان أديبا لغويا ومحدثا، ولد بمدينة الجزائر سنة 557 هـــ/ 1162م وبها أخـــذ العلـــوم الـــشرعية واللغوية عن نخبة من علمائها من بينهم علي بن عتيق وأبي محمد بن عبد الله وأبو موسى الجـــزولي. ثم انكب للتدريس في مدينة الجزائر معلما شتى فنون العلم وخاصة علوم الحديث. وكانت وفاته سنة 643 هـــ/ 1245م.

٨) أبو عبد الله محمد بن أحمد الاريسي المعروف بالجزائري:

وكان كاتبا بارعا وشاعرا، ومن شعره قوله:

أدرها فقد هبت نسيمة دارين	ونم بسر الروض نشر الرياحين

وقوله من قصيدة أخرى:

لعلك بعد الهجر تسمح يا بدر	يوصل فقد أودى بمهجتي الهجر

٩) أبو عبد الله محمد بن الحسن بن ميمون التميمي القلعي:

وكان أديبا بارعا، نشأ بمدينة الجزائر وبها أخذ العلم على مجموعة من مشاهير علمائها من بينهم الشيخ عبد الله بن منداس. ومنها ارتحل إلى بجاية طلبا للعلم ودرس على نخبة من مشائخها منهم أبو زيد

بن السطاح، وأبو بكر بن حرز، وأبو حسن الحرالي وغيرهم من علماء الفقه والأدب. امتهن من بعد مهنة التعليم وتخرج على يده مجموعة من التلاميذ من أشهرهم العلامة أبو العباس أحمد الغبريني. وقد ترك قبل وفاته مؤلفات في قواعد اللغة العربية نذكر منها: نشر الخفي في مشكلات علي، والموضح في علم النحو، وحدق العيون في تنقيح القانون.

ونبغ فيها بالقرن الثامن الهجري:

10) محمد بن حسن اليحصبي البروني:

الذي حاز رياسة الفقه في القرن الثامن بمدينة الجزائر، وانتقل بدعوى من أبي حمو الثاني إلى تلمسان، وتوفي بها في أواخر القرن الثامن الهجري.

ونبغ في القرن التاسع الهجري أعلام في الفقه والتصوف والكلام من أشهرهم:

11) عبد الرحمن الثعالبي:

يعتبر عبد الرحمن الثعالبي من أكبر زهاد وعلماء القرن التاسع الهجري – الخامس عشر ميلادي، فقد جمع بين الإنتاج العلمي والسلوك الصوفي، فكان من جهة الأخلاق في أعلى مقام. أما نسبه، فهو أبو زيد عبد الرحمن بن محمد ابن مخلوف بن طلحة بن عمر، بن نوفل بن عامر بن منصور بن محمد بن سباع بن مكي بن ثعلب بن موسى بن سعيد بن مفضل بن عبد البر بن قيس بن هلال بن عامر بن حسن بن محمد بن جعفر بن أبي طالب عم رسول الله صلى الله عليه وسلم، وينتسب عبد الرحمن إلى الثعالبة بوطن الجزائر وهي قبيلة شهيرة من عرب المعقل. ولد الثعالبي سنة 786 هـ – 1385م بوادي يسر على بعد 86 كلم بالجنوب الشرقي من مدينة الجزائر، ونشأ هناك بين أحضان أبويه نشأة علم وصلاح، وقد تلقى مبادئ قراءاته وتعلمه على يد مشايخ ناحيته. ثم انتقل الثعالبي من مسقط رأسه إلى بجاية سنة 802 هـ – 1399 م لشهرة علمائها في الدين والتصوف، فمكث بها ما يقرب من ثماني سنوات. وهناك تلقى دروسا شتى في مختلف العلوم عن زمرة من فطاحل العلماء من بينهم الشيخ أبي

يزيد عبد الرحمن الوغليسي، والشيخ أبو الحسن علي بن عثمان المانجلاتي، والشيخ المشدالي، والشيخ أحمد بن عبد الرحمن النقاوسي البجائي، والشيخ أبو الربيع سليمان بن الحسن، والشيخ أبو الحسن علي بن محمد البليلتني.

وفي سنة 809 هـ — 1406 م انتقل إلى تونس حاضرة الحفصيين حيث مكث حوالي ثمان سنوات انتفع خلالها بمعظم علمائها من أشياخ جامع الزيتونة أمثال الإمام الأبي، والبرزلي، وأبي مهدي عيسى الغبريني وغيرهم وأجازوه فيما هو أهل أن يجاز فيه. وفي سنة 817 هـ — 1414 م ارتحل إلى القاهرة، وأخذ فيها العلم الشرعي عن الشيخ البلالي، والشيخ أبي عبد الله البساطي، وشيخ المحدثين ولي الدين العراقي. ومن هناك توجه صوب الحرمين الشريفين حيث أدى فريضة الحج، واغتنم الفرصة فأخذ عن بعض علماء الحجاز وأجازوه في فنون شتى، ومنها زار القدس وبغداد ودمشق ثم عاد إلى مصر. وفي سنة 819 هـ — 1416 م رجع إلى تونس فوجد شيخه الغبريني قد توفى، وحل مكانه الشيخ أبو عبد الله القلشاني ومكث هناك حوالي سنة ملازما خلالها حلقات جامع الزيتونة يدرس علم الحديث والبخاري والموطأ على يد نخبة من الشيوخ أمثال البرزلي، والأبي، وبالأخص العلامة الكبير محمد بن أحمد بن مرزوق التلمساني المعروف بالحفيد.

وفي أواخر سنة 820 هـ — 1417 م عاد إلى مدينة الجزائر بعدما غاب عنها حوالي عشرين سنة قضاها في طلب العلم بالمشافهة أو الإجازة. واستقر في نهاية المطاف بمدينة الجزائر بني مزغنة قاعدة مملكة عشيرته الثعالبة حينذاك، حيث اشتغل بالقضاء والإمامة بالجامع الكبير ثم انصرف عن هذه المهام وتفرغ لتعليم العلوم الدينية والتصوف داعيا الناس عبر دروسه وكتبه إلى الهداية والاهتمام بعلوم الآخرة. وقد كان الثعالبي من رواة الحديث ولاسيما صحيح البخاري الذي كان يدرسه بين أبناء بلده، فقد كان معلما ناجحا ومحدثا ومفسرا قويا استطاع بفضل شخصيته القوية أن يؤثر تأثيرا كبيرا في ميدان التصوف والزهد على معاصريه وعلى اللاحقين به، ومن أشهر تلاميذه النجباء نذكر أحمد بن عبد الله الجزائري ومحمد السنوسي، ولكن زهد الثعالبي لا يعني أنه كان معتزلا عن الناس بل كان ينشر كلمته عن طريق تأليف المؤلفات والمصنفات العديدة في شتى العلوم إلى أن وافته المنية صبيحة يوم الجمعة 23 من شهر رمضان سنة 875 هـ — 15 مارس 1479 م بعد أن قضى نحو تسعين سنة من حياته كانت كلها طوعا لمرضاة ربه وفي خدمة مصالح العباد، ثم نقلت جثته الكريمة من منزله إلى مكان يقع على ربوة خارج

باب الوادي يعرف آنذاك بمقبرة الطلبة ودفن هناك، ثم تأسست عند ضريحه زاويته التي أصبحت مجمع الطلبة يدرسون فيها التصوف والعلوم الإسلامية بشتى فروعها، أما ضريحه فقد أصبح مزارا يتبرك به إلى يومنا.

ويعد الثعالبي أخصب إنتاجا من علماء قطره وذلك راجع إلى اعتزاله عن سواد الناس وملازمته لمهنة التعليم، وقد ترك ما يزيد على التسعين مؤلف نذكر منها:

1) تحفة الإخوان في إعراب أي القرآن،

2) الذهب الإبريز في غرائب القرآن العزيز،

3) الجواهر الحسان في تفسير القرآن،

4) كتب المرائي،

5) العلوم الفاخرة في النظر في أمور الآخرة،

6) روضة الأنوار ونزهة الأخيار،

7) الأنوار في معجزات المختار،

8) رياض الصالحين،

9) شرح مختصر خليل بن إسحاق المالكي،

10) الجامع الفرعي،

11) شرح علي غرار ابن عرفة،

12) شرح علي ابن هارون،

13) شرح عيون مسائل المدونة،

14) جامع الأمهات في أحكام العبادات،

15) إرشاد السالك،

16) الجامع الكبير،

17) الأربعون حديثا في الوعظ والرقائق،

18) الدار الفائق،

19) شرح المختار من الجوامع في محاذاة الدرر اللوامع،

20) مختصر الفهرسة،

21) الرحلة،

22) الفهرسة،

23) جامع الفوائد،

24) العقد النفيس،

25) كتب النصائح،

26) كتاب الإرشاد في صالح العباد،

27) جامع الخيرات،

28) التقاط الدرر،

29) المختار من الجوامع،

30) نور الأنوار ومصباح الظلام،

31) الأنوار المضيئة في الجمع بين الشريعة والحقيقة.

12) أحمد بن عبد الله الجزائري الزواوي:

وكان فقيها متكلما وأديبا شاعرا توفي سنة 884 هـ، وقد اشتهر بقصيدته في التوحيد المعروفة بالمنظومة الجزائرية، أقام زاوية باسمه في مدينة الجزائر دفن فيها الكثير من مشاهير علماء مدينة الجزائر نذكر منهم: أحمد زروق بن عمار، وسعيد قدورة، ومحمد بن بلقاسم بن إسماعيل المطماطي، وهو أيضا تلميذ وصديق العلامة الثعالبي وقد رثاه بعد وفاته بقصيدة مطلعها:

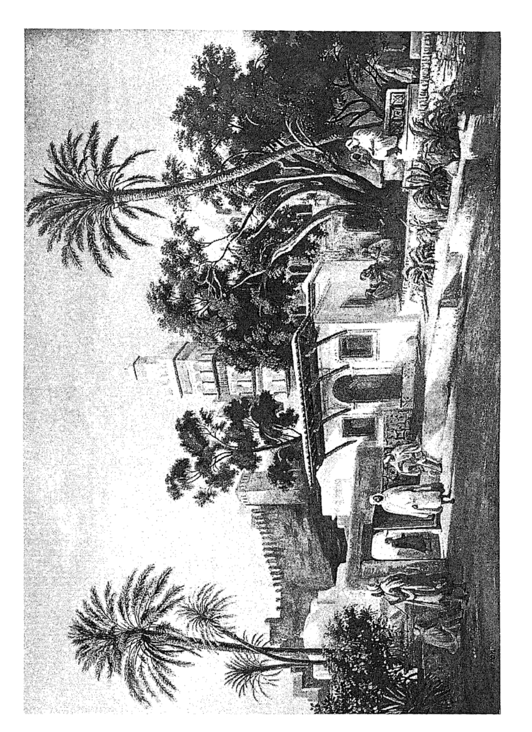
لقد جزعت نفسي لفقد أحبتي وحق لها من مثل ذلك تجزع

إلى أن قال:

لقد بان أهل العلم عنا وأقـــفرت ... منـــازلهم إن إلى الله نـــرجـــع
كما بنا عنا شهمنا العالم الـــذي ... سناه بأنوار الحقيقـــة يـــسـطع
أبو زيد المشهور بالعلم والتـــقى ... له العلم فينا والمقام المـــرفـــع
صبور كريم النفس يكسى مهابـــة ... فما أن يراه المرء إلا ويخـــضـــع
إذا ما بدا كالبدر بـــين صحابـــه ... وهم هالة دارت به حين يطلـــع
بمجلسه نور ورائـــق لـــفـــظـــه ... ضياء نفيس الدر بل هو أرفـــع
فوائده تترى علـــيهم وكلهـــا ... لها عند أهل العلم والفهم موقـــع
مجالس علم قد مـــضت فلـــو أنها ... تعود ولكن ما مضى ليس يرجـــع
نتيجة إخلاص وصـــدق كأنهـــا ... سهام بها ترمى القلوب فتخـــشع
ويلمـــع في أثنائهـــا بمواعـــظ ... تنفر عن فعل القبـــيح وتـــردع
أعزي أبا عبد الإلـــه محـــمـــدا ... ومن بجميل الصبر نرجو سيجمع
ونحن وإن كنـــا جميعـــا نحـــبه ... فقلبك أشجى للفـــراق وأوجـــع
أصبنا به فـــالله يعظـــم أجـــرنا ... ويلهمنا الصبر الجميـــل ويوســـع

كما له قصيدة أخرى يصور فيها الأحوال التي ألمت بمدينة الجزائر في القرن التاسع بعد أن كان فيها العيش حلوا:

دع الجزائر لا تحلـــل بـــساحتـــها ... في ذا الزمان ولا تنزل بواديـــها
كدنا لأجل حلول الحادثـــات بهـــا ... نختار، والله، للسكنى بواديـــها
من بعد عيش هني عـــم ســـاكنها ... وبعد عافية حلت بناديـــهـــا
وجل ما ضرها مـــن أهلـــها نفـــر ... هم في الحقيقة أضحوا من أعاديها
مد الإله عليهـــا ظـــل عافـــيـــة ... مثل التي قد رأتها في مباديـــهـــا



ضريح الشيخ عبد الرحمن الثعالبي

الغزو الإسباني:

وفي هذه الفترة بدأت تؤم مدينة الجزائر جماعات من اللاجئين الأندلسيين المضطهدين من مسلمين ويهود الذين جاءوا إلى شمال إفريقيا بعد ضعف وسقوط دويلاقم في شبه جزيرة ايبيريا وانقسامهم إلى أحزاب وشيع ضعفت أمام المقاومة المسيحية التي أخذت تستولي شيئا فشيئا على دويلات ملوك الطوائف وتدفع بالمسلمين إلى شمال إفريقيا، واشتدت هجرة الأندلسيين بعد سقوط مدينة غرناطة سنة 897 هـ/ 1492م آخر معقل للمسلمين والتي كان يحكمها وقتئذ أبو عبد الله بن علي آخر الملوك من أسرة بني الأحمر النصريين، ثم بعد قرار 1609م الإسباني الذي ينص على أن كل مسلم أو من كان مسلما بأي شكل من الأشكال وفي أي عهد من العهود يجب أن يغادر إسبانيا في الحين وإلا كان مصيره الإعدام. فاستنجد أهل الأندلس أو الموريسكيون كما يسميهم الإسبان بخير الدين بربروس سنة 935هـ/ 1529م الذي استطاع أن ينقض نحو ستمائة من الأندلسيين الراغبين في الهجرة، واستقر البعض منهم في مدينة الجزائر والبعض الآخر في البليدة وشرشال وتنس ووهران وتلمسان. وفيما بين أواخر وأوائل القرن العاشر الهجري – السادس عشر ميلادي استغل الإسبان تفكك الدولة الزيانية وانقسام المغرب الأوسط (الجزائر) إلى شبه دويلات وإمارات صغيرة، فلم يبق للزيانيين من نفوذ سوى على عاصمتهم تلمسان وبعض المناطق من الغرب الجزائري، أما باقي القطر الجزائري فأصبح عبارة عن مجموعات من الدويلات المستقلة عددها لا يحصى ولا تفصل بينها حدود واضحة، ولا ترتبط بينها وحدة نظامية، ومن هذه الإمارات المصطنعة يمكن ذكر إمارة كوكو ببلاد القبائل وهي قرية من قرى آيت يحي بميشلي، وإمارة الزاب والحضنة التي أصبحت من نصيب عرب الدواودة، ومملكة تقرت التي بسطت سلطانها على وادي ريغ، كما أسست واحات فقيق دولة مستقلة، وبسط حاكم قسنطينة الحفصي نفوذه على المنطقة الواقعة بين عنابة والقل بعد أن تخلص من السيطرة الحفصية.

وقد كتب سكرتير ملك إسبانيا فرناندو دي كورال (Fernando de Corral) سنة 1494م يصف هذا الوضع: "... إن البلاد (شمال إفريقيا) في حالة يبدو وكأن الله يريد أن يمنحها لجلالتكم ...". استغل

الإسبان هذا الضعف والتفكك وتعرضت جراء ذلك مدينة الجزائر كسائر مدن الساحل الإفريقي لكثير من المتاعب، وقد صمم الملوك الكاثوليك تنفيذا لوصية الملكة الإسبانية إيزابيلا أن يخضعوا لسلطانهم جميع بلاد الشاطئ لشمالي إفريقيا، حيث قال المؤرخ الفرنسي دي غرامون (Dé Grammont) في هذا الموضوع ما يلي: "بمجرد سقوط غرناطة عام 1492م كلفت إيزابيلا ملكة قشتيلية وزوجة فرديناند الخامس ملك الأراغون المسمى لوريترو دي باديليا حاكم مدينة القلعة في الأندلس بمهمة جاسوسية، تتمثل في استطلاع الأمور والمواقع في تلمسان عاصمة الزيانيين للإعداد لاستعمارها.

فذهب لوريترو متنكرا في زي تاجر تلمساني، حيث أمضى أكثر من سنة رجع من بعد بمعلومات ثمينة لحملة الغزو التي كانت إسبانيا بصدد الإعداد لها. وفي نفس الوقت استدعي الكاردينال اكسيمينس المعروف بعدائه الشديد للمسلمين المهندس البحري جيرونيمو فيانلي (Geronimo Vianelli) الذي كان يعرف ساحل الشمال الإفريقي معرفة جيدة إلى إسبانيا. وبعد جمع كل هذه المعلومات قررت الملكة إيزابيلا غزو مملكة تلمسان، فجندت 12000 جندي تحت قيادة الكونت دي تنديا (De Tendilla)، وتبرعت إيزابيل من مالها الخاص. ولكن موت الملكة إيزابيلا عام 1504م أوقف الحملة مؤقتا. وقبل وفاتها كتبت في وصيتها ما يلي: "إنه لا ينبغي إيقاف غزو إفريقيا، ولا إنهاء الحرب ضد الكفار (تعني المسلمين) من أجل العقيدة". فنفذ ملك إسبانيا فرديناند الخامس وصيتها وأرسل حملة كبيرة على المرسى الكبير مؤلفة من عشرة آلاف رجل فاحتلتها ثم امتدت شيئا فشيئا حتى عمت كل شواطئ الساحل الجزائري، وكانت الخطة التي رسمها الإسبان لاحتلال الجزائر تستهدف السيطرة على الشريط الساحلي في المرحلة الأولى ومن ثم الالتفات لإخضاع المناطق الداخلية. ومن الدوافع التي أدت إلى هذا الغزو السيطرة المسيحية على الطرق التجارية بعد أن كان من قبل البحر المتوسط الغربي حوضا إسلاميا كما شهد على ذلك ابن خلدون في مؤلفه العبر: "كان المسلمون قد تغلبوا على هذا البحر من جميع جوانبه وعظمت صولتهم فيه فلم تكن لأمم النصرانية بأساطيلهم بشيء من جوانبه وملكوا سائر الجزائر المنقطعة عن السواحل مثل ميروقة ومنورقة ويابسة (جزر الباليار) وصقلية وقوصرة ومالطة واقريطش وقبرص.

وقد ملأت سفنهم الأكثر من بسيط هذا البحر عدة وعددا واختلفت في طرقه سلما وحربا فلم يسبح للنصرانية فيه ألواح". هذا إلى جانب رغبة الإسبان في تنصير أبناء المغرب العربي، والانتقام من المدن المغربية التي منحت الأمان لأبناء الأندلس الفارين من اضطهاد الإسبان، وكذا الدوافع الاستعمارية لغرض التوسع الإقليمي والسيطرة على الخيرات الاقتصادية للشمال الإفريقي. فاستولى قائد الأسطول الإسباني بدرو نافارو (Pedro Navarro) على المرسى الكبير في ما بين 9 سبتمبر و23 أكتوبر 1505م بعد أن صمد لحصار استغرق شهرين ثم أمر بإخلائها من السكان وحوّل مسجده إلى كنيسة، ثم شن القسيس المتعصب اكسيمينس دي سيسنيروس (Ximenes de Cisnéros) حملة كبيرة على مدينة وهران سنة 1509م وتمكن من احتلالها في شهر ماي من نفس السنة بمساعدة اليهود الذين غدروا بأهل وهران وفتحوا للإسبانيين بابا تسربوا منه وتمكنوا فيما بعد من المدينة التي وقعت ضحية النهب والسلب والقتل وانتهاك الحرمات، فقتل أربعة آلاف من سكانها وأسر فيها ثمانية آلاف من الرجال وأطلق سراح جميع الأسرى المسيحيين الذين كانوا مسجونين بها وحول في نفس الوقت مسجدين إلى كنيستين.

وأمام هذا المشهد الأليم وقفت مملكة تلمسان الزيانية عاجزة عن رد الغزاة، لتصدع وحدتها الداخلية وانشغالها في إخماد الثورات الداخلية مما أجبرها إلى عقد معاهدة مع الإسبان عام 1512م دخلت بموجبها المملكة الزيانية في طاعة الإسبان وأرغمت على دفع ضريبة سنوية وتموين حامية وهران بما تحتاجه من مؤن. ثم احتل الإسبان بقيادة بدرو نافارو مدينة بجاية في شهر جانفي 1510م بعد أن قصفوها بالمدافع وهدموا منار قصر اللؤلؤة وقصر الكوكب والمسجد الجامع الأعظم الذي يعود تاريخهم إلى العهد الحمادي، ثم نهبوا ونقلوا جميع ما فيها من تحف ونفائس إلى إسبانيا، أما الموانئ التي لم يحتلها الإسبان مثل مستغانم ودلس وتنس وشرشال فإن أعيانها قد عرضت على الإسبان في شهر ماي 1511م أن تدفع لهم ضريبة اتقاء عدوانهم، ولم يحاول الإسبان مد احتلالهم إلى داخل الجزائر فاكتفوا بنظام الاحتلال المقصور وحولوا الموانئ التي استولوا عليها إلى قلاع ضخمة وحصينة تسيطر منها على الساحل ومنها كانوا يقومون بغارات قصيرة في القرى المجاورة لسرقة المواشي ثم يعودون، وتتوفر القلاع بداخلها على كل مستلزمات الحياة من مخازن للطعام وأماكن لإيواء الجنود وصهاريج المياه والسلاح، وكانت هذه القلاع على الدوام تعيش حالة حصار، فعاش فيها الجند الإسباني حياة تعيسة جدا جراء البرد والأوبئة ونقص الأموال والأغذية هذا بالإضافة إلى أنهم كانوا فيها أشبه بالأسرى، وحسب تحقيق أجرته

الحكومة الإسبانية سنة 1540م في قلعة عنابة تبين لها أن الجنود الإسبان بلغ بهم اليأس مبلغا جعلهم يريدون أن يتحولوا إلى مغاربة ليتخلصوا من العذاب الذي كانوا يعيشون فيه.

وخوفا على مدينتهم من الاحتلال توجه سنة 1511م وفد من مدينة الجزائر برئاسة شيخها سالم التومي إلى بجاية التي جعلها بدرو نافارو مركز قيادته، فأبرم معه صلحا تعهد فيه بالخضوع للنفوذ الإسباني والإفراج عن جميع الأسرى من النصارى، ثم رحل سنة 1512م سالم التومي رفقة جماعة من الأعيان إلى إسبانيا ليقدموا هدايا للملك فرديناند الكاثوليكي ومعهم 130 أسير مسيحي حيث قدم ولاءه إلى الملك ووقعوا معه معاهدة لمدة عشر سنوات تم بموجبها التزام سكان مدينة الجزائر بدفع جزية سنوية ثقيلة، وأن يقلعوا عن أعمال القرصنة، ويمنعوا أعداء إسبانيا من الالتجاء إلى ميناءهم، كما سمحت هذه المعاهدة للإسبان ببناء قلعة على أهم الجزر الواقعة أمام المرسى والمواجهة للمدينة، فأنشأ الإسباني بدرو نافارو قلعة البينون (Penon) فوق الجزيرة (الصخرة) المسماة "سطفلة" مكان برج الفنار حاليا ونصب فيها المدافع الموجهة أفواهها إلى المدينة الواقعة على بعد ثلاثمائة متر. وكان يقيم في هذا الحصن مائتان من العسكر الإسبان وذلك لمراقبة سكان مدينة الجزائر وتفتيش الواردات والصادرات ورد غاراتهم البحرية عن السواحل الإسبانية، فأصبح هذا الحصن كالشوكة في حلق سكان مدينة الجزائر، لا يدخلها الداخل أو يخرج منها الخارج إلا برضى الإسبان.

ولما ضاقت سبل العيش بأهل مدينة الجزائر بعد القضاء على قرصنتهم لم يطيقوا صبرا على هذه الأحوال، وحاولوا الخلاص من الإسبان خاصة بعد وفاة ملكهم فرديناند الخامس سنة 1516م فاعتبروا أنفسهم حينئذ في حل من العهد الذي أبرموه معه، ولكن ما كانوا عليه من الضعف حال دون إعلان استقلال بلدهم. وفي هذه الفترة ظهر على مسرح الأحداث مجاهدان وهما البحاران التركيان عروج وخير الدين بربروس، وهذان الأخوان ينتميان إلى بلدة مدلي اليونانية (ليسبوس القديمة) (Lesbos) وهي جزيرة كانت تابعة للمملكة العثمانية، وكان الأخوان عروج وخير الدين بحارين ماهرين يحبان المغامرة اشتغلا بالقرصنة مبكرا ضد السفن المسيحية واكتسبا خبرة كبيرة في هذا الميدان، وفي إحدى الأيام وهو في البحر صادف عروج سفينة مسيحية تابعة لقراصنة جزيرة رودس وهم فرسان القديس يوحنا، فنشبت بينهما معركة قتل على إثرها أخوه الياس بينما وقع عروج في الأسر ولكن شاء القدر أن ينجو بنفسه

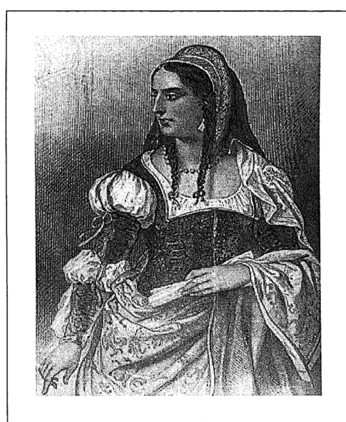
من قبضتهم فألقى بنفسه في البحر ونجا. وفي أوائل القرن السادس عشر انتقل نشاط عروج واخوته خير الدين والياس من المتوسط الشرقي إلى المتوسط الغربي باعتباره المكان المفضل لنشاط القراصنة، ثم استأذن عروج السلطان الحفصي أبو عبد الله ليقيم ببعض مراسي بلده فأذن له ومن بعد عقد معه اتفاقا منحه السلطان بموجبه جزيرة "جربة" ليتخذ منها قاعدة لأسطوله مقابل مشاركة السلطان الحفصي بخمس الغنائم.

وقد ذاع صيتهما في البحر المتوسط بين 1504 – 1510م كقوة مضادة للقرصنة المسيحية، فاشتهروا بأعمالهم الجريئة التي استهدفت نقل آلاف مسلمي الأندلس إلى بلاد المغرب العربي والتصدي لغارات السفن المسيحية وخاصة الإسبانية منها خدمة للإسلام والمسلمين، فكثر أتباعهم وزاد أسطولهم بفضل الغنائم الكثيرة التي اغتنموها من سفينتين إلى اثنتي عشرة سفينة سنة 1510م. ونظرا لهذه الأسباب وكذا للروابط الدينية المشتركة استنجد بهم في بداية الأمر الأمير الحفصي على بجاية وأعيانها ليساعدوهم على تحرير بجاية من الإسبان وتمت المقابلة في جزيرة جربة (تونس) سنة 1512م حيث يعسكر الاخوة الثلاث، وكان بحوزتهم 12 باخرة مزودة بالمدفعية وألف جندي، فلب عروج طلبهم، وفي سنة 918 هـ/ 1512م نزلت قواتهم عن طريق البحر إلى بجاية، بيد أنهم فشلوا في طرد الإسبان منها بعد أن حاصروها برا وبحرا مدة أسبوع خسر خلالها عروج ذراعه الأيسر جراء قذيفة أصابته، ثم أعاد عليها الهجوم في سنتي 1514 و1515م بمساعدة البجاويين وعلى رأسهم أمير قلعة بني عباس عبد العزيز وأحمد بن القاضي سلطان كوكو لكنه لم يستطع فتحها.

وفي سنة 920 هـ/ 1514 م تمكن عروج وخير الدين من النزول في جيجل بعد طرد العسكر الجنويين منها، واتخذوها مركزا لأسطولهم البحري بدلا من جربة. ففكر حينذاك أعيان مدينة الجزائر في الاستنجاد بالأخوين التركيين عروج وخير الدين بربروس وكانا قد استقرا بمدينة جيجل، لكن سالم التومي الثعالبي عارضهم في البداية لأنه كان يعرف أن ذلك يعني نهاية حكمه، إلا أنه اضطر إلى القبول في نهاية الأمر تحت ضغط الرأي العام، واستدعاهما عن طريق الوفد المبعوث إليهما للقدوم إلى مدينة الجزائر ليحررهم من قلعة البنيون، فاستغل الأخوان هذه الفرصة لتثبيت سلطانهما كانت نتيجتها بداية السيادة التركية.

فراسل عروج في الحين أخاه خير الدين الذي كان يتجول في البحار على رأس أسطوله وطلب منه أن يلحق به إلى مدينة الجزائر، أما عروج فتوجه أولا مع جنوده عن طريق البر إلى مدينة شرشال ليتخلص من منافسه قارة حسن الذي كان يشتغل مثله بالقرصنة، فقتله ونصب حامية على البلدة ثم دخل إلى مدينة الجزائر، وقد استقبل سكان مدينة الجزائر الأخوين عروج وخير الدين رفقة قواته المؤلفة من 800 جندي تركي و5000 جندي من الجيجليين بالحفاوة مقابلة إخوة مسلمين جاءوا لإنقاذهم من خطر الصليبية، وبذلك تبدأ مدينة الجزائر مرحلة جديدة هامة من تاريخها.

ومن جملة ما قال أهل مدينة الجزائر في الرسالة التي أرسلوها إلى الأخوين عروج وخير الدين وهما في جيجل: "أخذتم جيجل من أيدي النصارى، ونصرتم الدين فهنيئا لكم أيها المجاهدون، ولابد أن تقدموا إلينا لتخلصونا من أيدي هؤلاء الملاعين الكفرة، لأننا في محنة عظيمة وذل شديد".



صورة خيالية لإيزابيلا ملكة قشتيليا



فرديناند الثاني ملك الأراغون المسمى بفرديناند الكاثوليكي

زوج الملكة ايزابيلا ملكة قشتيليا

وصول الأخوين بابا عروج وخيرالدين بربروس إلى مدينة الجزائر:

ولما وصل الأخوان عروج وخير الدين هذه المدينة لترولهما فيها في شهر أوت من سنة 922 هـ — 1516م نصب عروج عددا من المدافع تجاه المعقل الإسباني وفي نفس الوقت أرسل إلى قائد الحامية الإسبانية رسولا يأمره بالاستسلام، ولما رفض هذا الأخير أمر جنوده بإطلاق نيران مدفعيتهم على المعقل الإسباني ولكن عروج عجز عن تحرير جزيرة البينون (Penon) معقل الإسبان، فأدى هذا الفشل إلى النيل من سمعة عروج والجنود الأتراك، هذا بالإضافة إلى المعاملة السيئة التي كان يعامل بها الجنود الأتراك سكان مدينة الجزائر،ولما أحس عروج برياح الخيانة والتمرد عليه تخلص من سالم التومي بقتله غيلة في حمام مترله وأصبح سلطانا على مدينة الجزائر، لكن الأهالي لجأوا إلى الثعالبة والإسبان عن طريق حاكم قلعة الجزيرة المواجهة لمدينة الجزائر بغية التخلص من الترك، وكشف عروج مؤامرقم وقبض على زعماء الحركة وقتلهم، وألقى بمن ارتاب في أمرهم من أهل المدينة في غياهب السجن، وبعد أن قضى عروج على مملكة الثعالبة سنة 1516م أصبح سيدا على مدينة الجزائر وعبثا حاول الإسبان انتزاع المدينة منه.

ثم بادر في محاربة الإسبان في مواقع كثيرة، فتصدى في أول الأمر للهجوم الإسباني على مدينة الجزائر الذي كان يقوده آنذاك الدوق دن ديغو دي فيرا (Don Diego de Vera) رفقة قواته البحرية المؤلفة من خمسة وثلاثين سفينة تحمل ثلاثة آلاف جندي، وفي يوم 30 ديسمبر 1516م نزل الجنود الإسبان بناحية باب الوادي، ولم يرد عروج أن يقابلهم في اليوم الأول، وفي اليوم الثاني اندلعت رياح قوية واشتدت الزوابع في البحر، فأصبح الأسطول الإسباني في خطر مما دفع القائد الإسباني دييغو فيرا أن يأمر جنوده للالتحاق بالأسطول، حينئذ فتح عروج أبواب المدينة وخرج منها مهاجما الإسبان فقتل منهم 1500 جندي، أما السفن البحرية فقد دمرت الزوبعة نصفها، ولما عاد هذا القائد الإسباني إلى بلده وبخه الكاردينال المتعصب اكسيمينس على الهزيمة التي مني بها ثم سلمه إلى الجماهير التي قتلته. سير عروج من بعد قواته إلى مدينة تنس لاحتلالها والانتقام من حاكمها أبي عبد الله الموالي للإسبان حفاظا على ملكه، وبالقرب من البليدة لقي عروج حاكم تنس فنشبت بينهما معركة عنيفة كان النصر فيها حليف عروج، ثم استمر عروج في تتبع الجنود المنهزمين إلى أن دخل وراءهم تنس وتم ذلك سنة 1517م، ثم استولى على متيجة والمدية ومليانة بينما استولى أخوه خير الدين وقتئذ على بلدة دلس ونواحيها. وفي تنس استنجد به سكان تلمسان لتخليصهم من سلطانهم أبي حمو الثالث ومن التبعية الإسبانية، لأن أبا حمو قام بوضع ابن أخيه الأمير أبان زيان في السجن وقدم ولاءه لإسبانيا، فسافر عروج برا إلى تلمسان سنة 1517م، وفي طريقه استولى على قلعة بني راشد التي تبعد بنحو 25 كلم عن معسكر وترك فيها أخاه إسحاق على رأس فرقة من الجند ليحفظ مؤخرته.

ولما بلغ السلطان أبو حمو الثالث نبأ قدوم الأتراك إلى المدينة التجأ إلى الحامية الإسبانية بوهران بعد أن استولى عروج على تلمسان بدون عناء، فأخرج التلمسانيون أبا زيان من السجن ونصبوه أميرا عليهم، إلا أن الأتراك لم يحسنوا معاملة مواطني تلمسان ولما اشتكى أميرهم أبو زيان إلى عروج تصرفات جنوده الغليظة قتله كما قتل عروج سبعين شخصا من الأسرة الزيانية غرقا، ثم أقام بقصر المشور ونصب نفسه سلطانا عليهم، راسل من بعد سلطان بني مرين لكي يتحالف معه على الإسبان. لكن القوات الإسبانية رفقة الأمير المخلوع كانت له بالمرصاد حيث سيرت إليه في شهر جانفي سنة 1518م من وهران قوة عسكرية كبيرة قوامها عشرة آلاف جندي بقيادة الإسباني دون مارتن دي أرقوت (Martin de Argot)، وفي طريقها استولت على قلعة بني راشد وقتلت الحامية التركية التي نصبها هناك عروج

لتحمي ظهره من غدر الإسبان ومن بين القتلى كان يوجد قائد الحامية إسحاق الأخ الأصغر لعروج، ثم واصلت سيرها إلى تلمسان فحاصرتها في شهر ماي حصارا طويلا استمر طيلة ستة أشهر لكنهم تمكنوا في نهاية الأمر من اقتحام أسوار المدينة وبالرغم من ذلك استمر عروج في مناوشة الإسبان بقصر المشور صحبة قلة من الأتراك، ثم اضطر إلى الانسحاب من المدينة تحت جناح الليل مع جماعة من جنده حاملا معه كنوز آل زيان ومتجها نحو مدينة الجزائر، وعندما كان يسير في المكان المسمى بالواد المالح (Rio Salado) الواقع في نواحي عين تيموشنت فاجأته فرقة من الفرسان الإسبانية يقودها غارسيا دي تينيو (Garcia de Tinio) كانت تتعقبه فراح يحاربهم كالأسد إلى أن استشهد هو ومن كان معه من الجنود عن آخرهم وتم ذلك في شهر ماي 1518م، وكان عمره يناهز الخامسة والأربعين سنة، ثم أرسل الإسبان رأس عروج إلى إسبانيا وطافوا به في شوارعها تشفيا لقلوبهم، أما جثمانه فيقال إنه دفن في جامع سيدي رمضان بجوار ضريح الوالي الصالح. وقد وصفه الراهب الإسباني هايدو (Haedo) بعد موته كالآتي: "كان عروج رجلا قويا متوسط الطول والعرض أسمر اللون أحمر اللحية، شجاعا باسلا محبوبا من رجاله الذين حزنوا عليه حزنا شديدا". أعاد من بعد الإسبان الأمير المخلوع إلى منصبه مقابل دفع ضريبة سنوية رمزا لخضوعه.



بابا عروج



جزيرة ليسبوس مكان ولادة الإخوة بربروس

التحاق الجزائر بالسلطنة العثمانية:

وبعد استشهاد أخيه عروج بقي خير الدين بربروس حاكما على مدينة الجزائر، فاستعصت عليه الأمور لما رأى من كثرة المتآمرين عليه من الحفصيين بتونس ومن الأمير الزياني أبي حمو الثالث بتحريض من الإسبان، هذا بالإضافة إلى الثورات الداخلية التي اندلعت في جهات مختلفة ضد حكم خير الدين مثل ثورة زواوة في بلاد القبائل بقيادة أحمد بن القاضي وتمرد كل من سكان تنس وشرشال، عندئذ أدرك خير الدين أنه لا يستطيع أن يحتفظ بالجزائر لوحده، فعزم على مغادرتها، وقبل ذلك جمع أعيان وعلماء مدينة الجزائر وقال لهم كما ذكر محمد بن رقية التلمساني في مؤلفه "الزهرة الناثرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة" : "إني تركت فيكم من المجاهدين، ومن وصل إليكم من أهل الأندلس، وما تركت عندكم من العدة، لأني تركت في بلادكم أكثر من أربع مائة مدفع، و لم يكن في بلادكم ولو مدفع واحد".

فقالوا كلهم لـــه: "أيها الأمير لا تطيب أنفسنا بفراقك ولا نسمح لك بذلك. فالله الله أمة سيدنا محمد فإن الله يسألك عنهم". ومن جملة ما خاطبه العلماء به أن قالوا له: "أيها الأمير، يتعين جلوسك في هذه المدينة لأجل حراستها والذب عن ضعفاء أهلها ولا رخصة لك في الذهاب عنهم وتركهم عرضة للعدو". وبعد تفكير عميق عرض عليهم خير الدين إلحاق الجزائر بالسلطنة العثمانية وكانت آنذاك في أوج قوتها، وهذا بعد أن بين لهم أهمية هذا الانضمام من النواحي الدينية والاستراتيجية، وكان خير الدين يهدف من وراء ذلك تدعيم قوته العسكرية وإكساب حكمه للجزائر الصفة الشرعية بكونه ممثلا للسلطان. فوافق أهل المدينة على رأيه، عندئذ أمرهم أن يكتبوا على لسانهم كتابا إليه يخبرونهم بصرف طاعتهم إليه.

وكتب هو أيضا كتابا يتضمن مفهوم كتابهم، وأرسل أربعة سفن إلى حضرة السلطان بقيادة رجل اسمه الحاج حسين، ووجه معه هدية عظيمة. قبل السلطان العثماني سليم الأول طلب أهل الجزائر وخير الدين بدون تردد خاصة أنه بصفته مسلم كان قلق على الوضع المزري الذي كان يعيشه سكان المغرب العربي جراء العدوان الإسباني، فأمده بحامية كافية مؤلفة من ألفين جندي ونحو أربعة آلاف متطوع يتمتعون بامتيازات الانكشارية مزودين بالسلاح والذخيرة والمدفعية، وبالإضافة إلى هذا أعطى له السلطان العثماني حق ضرب السكة ومنح له لقب الباشا وسماه "باي لار باي" أي أمير الأمراء، وكان هذا المنح دلالة امتياز لخير الدين وللولاية التي يحكمها كنائب للسلطان. وبهذا الارتباط دخلت المدينة في طور جديد، واكتسبت طابع قوة حربية وصيتا حربيا وسياسيا واسعا بحوض البحر الأبيض المتوسط، فأسس خير الدين دولة الجزائر مبنية على أسس قوية ونظم ميليشيا من الانكشاريين وطائفة الرياس أي وحدة من القادة البحارة، فأصبحت مدينة الجزائر منذ عصر خير الدين من أهم مراكز القرصنة في البحر المتوسط، والمركز الرئيسي للتجارة في المغرب الأوسط.

وقد وصل هذا المدد الذي بعثه له السلطان العثماني في الوقت المناسب تمكن بفضله من إخماد تمرد سكان مدينة الجزائر في المهد حيث دبروا له مؤامرة تتمثل في استغلال يوم السوق لحرق السفن وقتل الأتراك، وكان على رجال القبائل أن يدخلوا مدينة الجزائر يخفون سلاحهم، وفي الوقت الذي يتوجه الأتراك لإطفاء النار في السفن يغلق السكان أبواب السور وينقضون على الرؤساء المجردين من السلاح،

فتفطن خير الدين لهذه المؤامرة وألقى القبض على مدبري الحركة وأمر بقطع رؤوسهم، كما مكنه هذا المدد في التصدي للهجمات الإسبانية. وعبثا حاول الإسبان انتزاع المدينة من يد خير الدين، فأخفقت الحملة البحرية التي قادها نائب ملك صقلية الدوق دن ايقو دي منكادا (Don Hugo de Monkada) يوم 15 أوت سنة 926 هـ – 1519م حيث نزلت قواته المؤلفة من أربعين سفينة تحمل خمسة آلاف جندي على الضفة اليسرى من وادي الحراش وبقيت هناك تنتظر قوات أبي حمو الثالث لتعزيز هجومهم من ناحية البر، فاستغل خير الدين هذه الفرصة وأرسل فرقة من جيشه إلى البحر يوهمون الإسبان أنهم قادمون لإحراق سفنهم، وعندما تفطن الجنود الإسبان هبوا لإنقاذ أسطولهم، وفي هذا الوقت بالذات خرج خير الدين عليهم واستولى على مركزهم وذخائرهم وعلى 26 سفينة وأجبرهم على العودة إلى مراكبهم منهزمين بعد أن قتل معظم رجال الحملة.

دخل من بعد خير الدين في حرب ضد سلطان تونس الذي كان يطلب منه الدخول في طاعته لأنه كان يعتبر مدينة الجزائر تابعة له، ولأجل هذا اتفق سلطان تونس سرا مع أحمد بن القاضي سلطان كوكو على التعاون ضد خير الدين، وما كادت المعركة تبتدئ بين الحفصيين وقوات خير الدين حتى انقلب حليفه أحمد ابن القاضي وجنوده ضده، فوجد خير الدين نفسه محصورا بين نارين، فانهزم وقتل العديد من جنوده و لم ينج إلا خير الدين والقليل من قواته حينئذ لجأ إلى جيجل بينما واصل أحمد ابن القاضي زحفه على مدينة الجزائر فاحتلها وأصبح حاكما عليها مدة خمس سنوات (1520 - 1525م)، وابن القاضي ينتسب إلى أسرة عريقة ببلاد القبائل فهو من نسل القاضي الشهير أبي العباس أحمد الغبريني المتوفى سنة 714 هـ والذي يعتبر أحد أعيان وعلماء بجاية، وكان ابن القاضي سابقا يشتغل حاكما على مدينة عنابة التي كانت تحت نفوذ الحفصيين، ولما احتل الإسبان بجاية طلب منه السلطان الحفصي الالتحاق بعروج لمساعدته في تحرير بجاية، فاستغل ابن القاضي هذه الفرصة وجعل من قبيلة آيت يحي وهي قرية على بعد ثمانية كلم من غربي ميشلي مقرا لحكمه وشيئا فشيئا امتد نفوذه ليشمل مناطق جيجل وبجاية وأزفون ودلس. وبجيجل انكب خير الدين في إعادة تنظيم قواته، فاستأنف نشاطه القديم كقرصان وجمع مغانم كثيرة من غاراته البحرية استطاع بفضلها تجنيد أعوان جدد تمكن بواسطتهم من الاستيلاء على القل سنة 1521 وعنابة سنة 1522م وقسنطينة. ولما بلغ خير الدين نبأ كراهية سكان

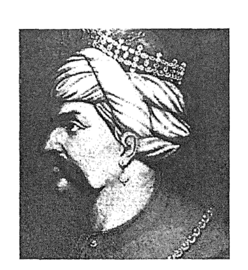
مدينة الجزائر للحكم الاستبدادي لابن القاضي تحالف مع عبد العزيز أمير قلعة بني العباس، وسير خير الدين جيشه نحو ابن القاضي فالتقى الجمعان في ممر واد بوقدورة فانتصرت قوات خير الدين على جيشه، وقتل ابن القاضي في نهاية المطاف على يد جنوده التي تمردت عليه وحملت رأسه إلى خير الدين علامة على خضوعهم، وهكذا استرجع خير الدين بربروس مدينة الجزائر إلى حاضرة ملكه، ثم نهض لاسترداد المناطق التي خرجت عن نفوذه، فاستولى على بلاد القبائل وناحية الحضنة ومن بعد قمع ثورات شرشال وتنس وقسنطينة.

بيد أن الأمر لم يكن ليستتب لخير الدين طالما كانت جزيرة البينون باقية في يد الإسبان، وعندئذ صمم خير الدين القضاء على الاحتلال الإسباني بهذا الساحل الجزائري، فهاجم قلعة البينون في أول مايو من سنة 935 هـــ – 1529م وقنبلها بالمدفعية مدة اثنين وعشرين يوما، وفي 27 ماي سقطت في يد خير الدين و لم يجد الحاكم الإسباني للجزيرة دون دي مرتان فرقاس (Don Martin de Vargas) مناصا من التسليم بعد أن لم يبق معه من رجاله سوى خمسة وعشرين عسكريا قادرين على القتال بعد أن كانوا من قبل مائة وخمسين، وأمر خير الدين بجلد الحاكم الإسباني حتى مات، ثم حطمت قلعة البينون حتى لا يبقى للإسبان مطمع في العودة إليها، وأخذت بعض أنقاضها لبناء جسر يصل بين الجزر الصغيرة القائمة عند مرسى السفن في الميناء وبين المدينة طوله 200 متر وعرضه 25 مترا وعلوه أربعة أمتار، واستخدم لذلك أسرى النصارى، ولازال يسمى هذا الجسر إلى الآن برصيف خير الدين وأضيفت إليه فيما بعد ربوة قائمة، فحمى الرصيف والربوة الميناء من الرياح الشمالية والشمالية الغربية، وجعلها مرفأ صالحا للسفن في فصل الشتاء، وبذلك كان مولد ميناء الجزائر في المكان المعروف اليوم بمرفأ البحرية الذي رغم صغره كان يستقر به أسطول الجزائر المشكل من حوالي سبعين سفينة، وفي نفس الوقت مكان يستقبل مختلف السفن والبضائع ويقصده تجار الداخل والخارج على السواء، فأصبحت البواخر لا تخشى العواصف، ولا غزوات النصارى. ثم ركز خير الدين جهوده على زيادة تحصين المدينة وتحسين التحصينات الساحلية ونصبت المدافع في مواجهة البحر، وأقيم سور حول المدينة من ناحية الأرض امتد طوله حوالي 3000 متر وبلغ ارتفاعه من 11 إلى 13 مترا محمي بواسطة خندق يتراوح عمقه بين ستة وثمانية أمتار وعرضه من 11 متر إلى 14 متر ونصف وعززه بأبراج مربعة الشكل مختصة للحراسة، وقد

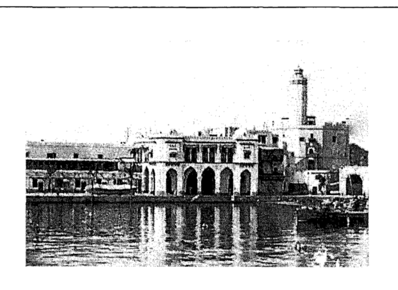
دام بناء السور حوالي 85 سنة، فأصبحت المدينة بذلك أمنع من عقاب الجو، وقد بدأ خير الدين هذه التحصينات جميعا وأتمها من بعده خلفاؤه الباي لار بايات بعد أن استدعي خير الدين إلى القسطنطينية سنة 1534م من طرف السلطان العثماني سليمان ليتقلد منصب القائد العام للبحرية العثمانية وبقي هناك إلى أن أدركه الموت في شهر جمادى الأول من سنة 953 هـ الموافق 4 جويلية 1546م عن سن يناهز الثمانين سنة، فأصبحت مدينة الجزائر بفضل هذه التحصينات تشكل تهديدا دائما للدول المسيحية.



خير الدين بربروس



سليم الأول ملك الامبراطوية العثمانية



نشاهد على الصورة برج الفنار الذي بناه حسن باشا بن خير الدين

وهنا كان موقع مرفأ البحرية في عهد الأتراك المسمى حاليا بالأميرالية

مدينة الجزائر المحروسة:

وفي غياب خير الدين بإسطمبول وانشغال العثمانيين بالحرب مع البنادقة استغل شرلكان ملك إسبانيا هذه الفرصة الثمينة ونظم حملة صليبية كبيرة وعنيفة قاصدا من ورائها احتلال مدينة الجزائر والقضاء نهائيا على الحكم التركي، وقد قادها هو بنفسه وبمباركة البابا يوحنا الثالث، وكان قبل ذلك قد استولى على تونس في عام 942 هـ/ 1535م ونصب عليها أميرا يدين بالطاعة لإسبانيا، ونزلت قوات شرلكان في الجزائر يوم 28 جمادى الثانية سنة 948 هـ/ يوم الأربعاء 23 أكتوبر 1541م مع طلوع الشمس عند مصب وادي الحراش، وكانت الحملة البحرية التي قادها الإمبراطور على مدينة الجزائر تتألف من 12300 بحار من جنسيات أوروبية مختلفة، إسبانية وألمانية وإيطالية ومالطية تحت قيادة الأميرال أندريا دوريا (Andrea Doria)، وجيش بري مشكل من 24000 جندي تحملهم 516 باخرة شراعية من بينها خمسة وستين باخرة كبيرة ومؤونة تكفيهم مدة ثلاثة أيام.

حينئذ جمع حسن آغا خليفة خير الدين أهل المدينة وأعيانها وعلماءها، وجعل يهون عليهم أمر هذه الحملة الكبيرة. ومن جملة ما خاطبهم به تسكينا لروعتهم: "قد وردت الحملة في زمان عروج رايس رحمه الله بفضله وفي زمان خير الدين باشا فلم يخف عليكم ما هيأه الله تعالى للمسلمين من النصر على عدو الدين وكيف رد الله الذين كفروا بغيضهم لم ينالوا خيرا، كذلك هذه المرة إن شاء الله تعالى ... ومع ذلك يا أهل الجزائر، قد تعين الجهاد علينا معشر المسلمين ...". تشجع الحاضرون بكلام حسن آغا وهيأوا أنفسهم للجهاد، فعند ذلك فتح خزائن السلاح ووزعه على أهل المدينة مع ما يحتاجون إليه من البارود والرصاص".

نجح أول الأمر شرلكان في توطيد قدميه على أرض الوطن، وفي الليل عندما وصل رفقة جنوده إلى منطقة الحامة بادر الجزائريون بمهاجمة القوات الإسبانية عن طريق هجمات خاطفة، وفي صباح يوم 24 أكتوبر بدأت قوات شرلكان تسير تحت قيادته في اتجاه مدينة الجزائر، وفي هذه الأثناء كان الجنود الجزائريون يعرقلون سيرهم عن طريق المناوشة بدون جدوى حيث تمكنت القوات الإسبانية من محاصرة مدينة الجزائر، وعندما وصل شرلكان إلى أعالي العاصمة أي قمة هضبة كدية الصابون وهو المكان المعروف اليوم ببرج مولاي حسن أو برج الإمبراطور (Fort L'Empereur)، أقام مخيمه ومن هناك بعث

رسولا إلى حسن آغا خليفة خير الدين يطلب منه تسليم المدينة ومن جملة ما جاء في الإنذار: "أيها الرجل، إنك خديم من خدام بربروس وأملك إسبانيا بأسرها، وجميع بلاد النصارى تحت طاعتي فكيف تحدث نفسك بمواجهتي. أما تعرف أني استوليت على مدينة تونس وأزجت منها بربروس لا يصدق النجاة بنفسه، وهي أعظم من الجزائر شأنا وأحصن منها بنيانا. وما أقمت عليها إلا مدة قليلة حتى دخلتها عنوة بسيفي، وخرج منها سيدك هاربا (يعني خير الدين). فتحقق أن هذه المدينة نملكها كما ملكت مدينة تونس ... فإنك إن عاندت ورفعت رأسك و لم تمل إلى ما دعوتك إليه أمرت العسكر يندفعون إلى المدينة دفعة واحدة ويقلعونها حجرا حجرا ويقتلون كل من فيها من كبير وصغير وها أنا قد أعذرت إليك".

إلا أن حسن آغا رفض التهديد ورد عليه قائلا: "وهل أنت إلا كلب من كلاب النصارى وأضعف ما في بلاد البربرية (الجزائر) من القلاع لا تقدر على أخذها، فكيف بمدينة الجزائر. ولو سمع بك سيدنا السلطان الأعظم لأرسل إليك عبدا من عبيده مع شرذمة قليلة من عسكره لاستئصالك ومن معك. ومع ذلك فإن في عسكر الجزائر ما يقابلك، وسترى عاقبة أمرك فاجهد جهدك غير موفق". ومع الصباح الباكر من نهار الغد هجمت القوات الجزائرية التي كان عددها ضئيلا مقارنة بالقوات الأوروبية مراكز الجنود المسيحيين مما بث الهلع والاضطراب في صفوفهم، لكن الجنود الإسبان تمكنوا من رد المهاجمين إلى المدينة، فأسرع الحاكم التركي حسن آغا إلى إقفال أبوابها بينما كانت البنادق والمدافع في نفس الوقت تقذف نيرانها على العدو فقتلت المئات من الجنود الأوروبيين. ومن الصدف أنه ثارت في الليلة نفسها عاصفة هوجاء وأمطار غزيرة جمدت هجوم الغزاة ودمرت الزوابع البحرية مائة وخمسين من سفن الإسبان وأفقدت الجيش جميع مؤنه وأفسدت ذخيرته، وانتثرت جثث الجنود المقدرة بعشرة آلاف قتيل وبقايا السفن والعتاد العسكري على طول الشاطئ من شرشال إلى دلس، فأصبح الانسحاب أمرا محتوما عندئذ التجأت بقايا أسطول شارل الخامس إلى رأس ماتيفو (Cap Matifou) بعد أن لقي الإمبراطور من الصعاب والشدائد ما لم يسمع بمثله من قبل، ومن هناك أبحر يوم 1 نوفمبر رفقة جنوده المتبقين إلى إسبانيا.

وعادت هذه الحملة التي أريد بها تدمير مدينة الجزائر بالفائدة على الجزائريين، فقد غنموا منها مغانم كثيرة جدا، وظنوا من ذلك الحين أنهم لا يغلبون رغم أن العناصر الطبيعية هي السبب الحقيقي في انتصارهم، والحقيقة أن هذه الحادثة خلقت عقدة في نفوس الأوروبيين حيث أصبحوا يخشون الجزائر من يومها، ومهدت الطريق للبحرية الجزائرية في السيطرة تدريجيا على حوض البحر الأبيض المتوسط إذ أصبحوا فيما بعد وإلى غاية 1830م أسياد هذا البحر بدون منازع، فازدهرت المدينة في هذا العهد وازداد عدد سكانها بنسبة كبيرة، فبعد أن كان ثلاثين ألفا عام 1518 م بلغ ستين ألفا عام 1580م ومائة ألف في عام 1634م. وتمكنت القرصنة الجزائرية التي كانت تعد في ذلك الوقت جهادا موازيا لقرصنة الأوروبيين في إغناء خزائن الحكومة وتجندت في صفوفه إلى جانب الأتراك مختلف الجنسيات الأوروبية بعد اعتناقها للإسلام من إيطاليين ومجريين ويونانيين وغيرهم من المواطنين المنتمين لحوض البحر الأبيض المتوسط.

وأدت العملية الفاشلة لشرلكان بالأوروبيين المسيحيين في المطالبة بأخذ الثأر، ولكن مدينة الجزائر ظلت بمنجاة من انتقامهم. ولم توفق الحملة المفاجئة والجريئة التي شنها الملاح الإسباني دون جوان جاكسون (Don Juan Gascon) بتأييد من ملك إسبانيا في عام 974 هـ — 1567م للدخول إلى مدينة الجزائر، وقد نفذت هذه العملية عندما تمكن جاكسون من الدخول إلى ميناء الجزائر ليلا دون أن يفطن إليه الحراس، وكان الغرض منها أولا إحراق السفن الجزائرية التي كانت مرصوفة بعضها إلى جانب بعض، ثم الدخول إلى المدينة لإطلاق سراح الأسرى المسيحيين، إلا أن عمليته باءت بالفشل لأن حراس الميناء تفطنوا حينذاك للحادث وأعلنوا الإنذار، عندئذ فر جوان جاكسون مع جنوده فتعقبته البحرية الجزائرية وألقت القبض عليه ثم عادت به إلى الجزائر أين كان مصيره الإعدام.

وكان من نتيجة أعمال القرصنة التي قامت بها البحرية الجزائرية على السفن الأوروبية أن قامت الدول الأوروبية بحملة ضغط شديدة على مدينة الجزائر فضربها الإنجليز عن طريق البحر بالمدفعية في أعوام 1620 - 1622 - 1655 و1672م بدون جدوى، ثم قام الهولنديون بحملات متكررة على مدينة الجزائر في أعوام 1620 - 1623 — 1624م بقيادة الضابط لمبير فرهور (Lambert Verhoer) بدون نتيجة، ثم شنت الدانمارك حملة مؤلفة من إحدى عشرة سفينة حربية يقودها الضابط كاس (Cass)

ضربت بغتة العاصمة بمدفعيتها من يوم الخامس من جويلية سنة 1184 هـ – 1770م إلى اليوم العاشر منه دون انقطاع ولكن ذلك لم يجدهم نفعا حيث خرجت إليهم البواخر الجزائرية فهزمتهم وأرغمتهم على الانسحاب بعد أن دمرت أغلب سفنهم و لم ينج منها إلا القليل، وعندما خسر الدانمركيون كل معاركهم مع الجزائر أرسلوا عام 1772م الأميرال هوغلاند (Hogland) للتفاوض مع الداي عثمان باشا، فكانت المعاهدة لصالح الجزائر حيث طلب منه الداي مليونين ونصف مليون دورو كتعويض عن الخسائر الحربية، وأربع مدافع من البرونز، وأربعمائة قنبلة، وأربعين مدفعا من الحديد، وخمسمائة قنطار من البارود، وخمسين شراعا كبيرا وما يلزمها من الحبال والخشب اللازم لصناعة البواخر، ودفع ما تخلف في ذمة الدانمارك خلال سنوات الحرب التي دامت سنتين بين الجانبين، إضافة إلى ضريبة سنوية لصالح خزينة الدولة مصحوبة بما يتبعها عادة من تحف وهدايا ممنوحة لرجال السلطة، وفي مقابل هذا لا تعيد الجزائر شيئا للدانمرك.

كما وقع مثل ذلك من فرنسا أيضا فضربت وحدات الأسطول الفرنسي الحاجز البحري في سنة 1071 هـ و1076 هـ – 1661 و1665م بغير طائل لكن بدون جدوى، وبأمر من الملك لويس الرابع عشر قاد الضابط الفرنسي دوكسن (Duquesne) حملتين بحريتين على مدينة الجزائر في عامي 1093 هـ و1094 هـ - 1682 و1683م، كان الغرض منها حرق مدينة الجزائر وتدميرها تدميرا تاما، فالأولى كانت مؤلفة من مائة سفينة فيها زوارق تقذف النار الحارقة كانت تستخدم لأول مرة في الأسطول الفرنسي، وعندما اقتربوا من المدينة في منتصف الليل أطلقت مدفعيتهم حوالي مائتي قذيفة على مدينة الجزائر في الفترة الواقعة بين 20 أوت و20 سبتمبر من عام 1682م، فأدى ذلك إلى تدمير خمسين منزل وقتل 500 ساكن ثم عاد الأسطول الفرنسي إلى قواعده بعد أن أدرك عقم محاولاته، وفي المرة الثانية في شهر جوان 1683م أصيبت مدينة الجزائر بمائة وعشرين قنبلة أدت إلى إلحاق أضرار مادية جسيمة كانت نتيجتها تخريب مائة منزل ومقتل ألف جزائري لكن دون تحقيق الغرض الذي جاء من أجله وهو تدمير المدينة ونسف منشآت الميناء، ثم كانت حملة ثالثة أرسلها الملك الفرنسي لويس في عام 1099 هـ – 1688م بقيادة الأميرال ديستري (Déstrées) كانت أعظم من الحملتين خطرا على سكان مدينة الجزائر حيث قذف الأسطول الفرنسي عشرة آلاف قنبلة أضرت بالحصون والعديد من ممتلكات

السكان، وبالرغم من هذا كله لم تخضع الجزائر واضطر الأسطول الفرنسي إلى الانسحاب دون نتيجة، ولما فشلت الحملات الفرنسية مال ملكها إلى السلم وعقد مع الجزائر اتفاقيات الصلح وقعت سنة 1689م، ولكن أموالا طائلة وأرواحا كثيرة قد أزهقت في هذه الحملات الفرنسية، مما جعل تكرارها غير مأمون العواقب.

وفي شهر جويلية من عام 1773م انطلقت حملة بحرية من مدينة قرطاجة الإسبانية بقيادة الأميرال دون أنجلو بيرسلوا مشكلة من 76 سفينة حربية كان الغرض منها تدمير القدرات العسكرية الموجودة بمدينة الجزائر ومن تم إملاء شروطها على حكومة الداي محمد عثمان باشا، وكان هذا الأخير قد تلقى إعلاما من ملك المغرب السلطان محمد بن عبد الله يخبره فيه باستعداد القوات الإسبانية لمهاجمة الجزائر، فاستعد الداي لمجابهة العدو واستقدم القوات من داخل البلاد، فجاء من بايلك قسنطينة 25 ألفا ومن معسكر 20 ألفا ومن بايلك التيطري 5 آلاف، وقام الداي بإخراج السكان إلى ضواحي مدينة الجزائر، ولما وصل الأسطول الإسباني إلى المياه الإقليمية لمدينة الجزائر يوم 29 جويلية من نفس السنة بدأت مدفعيته تقذف قنابلها حيث بلغ عدد القنابل التي قذفها الإسبانيون على الأسطول الجزائري وعلى مدينة الجزائر 7500 قنبلة أصابت العديد منها منازل المدينة، وفي نفس الوقت كانت مدفعية حصون مدينة الجزائر ترد عليها بالمثل، ثم خرجت السفن الجزائرية إلى البحر لمهاجمة الأسطول الإسباني واشتبكت معه بنيران المدفعية وتمكنت إحدى قذائفها من إغراق بارجة إسبانية، واستمرت المعركة البحرية بينهما إلى غاية يوم 9 أوت، ولما رأى القائد الإسباني أن الحملة لم تحقق النتيجة التي أرسل من أجلها قرر الانسحاب، وقد أدت هذه الحملة إلى قتل نحو ثلاثمائة مواطن جزائري من المدنيين والجند وتدمير نحو ثلاثمائة منزل بينما لم يعلن الإسبانيون عدد قتلاهم.

ثم أعاد الإسبان حملة أخرى أكبر من سابقتها انطلقت من قرطاجنة الإسبانية في شهر جوان من عام 1189 هـ - 1775م أرسلها ملك إسبانيا شارل الثالث بقيادة الأميرال الإسباني مازاريدو مع القائد الايرلندي الأصل الكونت أوريللي (O'Reilly)، وكانت الحملة مشكلة من أسطول يضم 44 بارجة و344 سفينة نقل، ومائة مدفع ضخم، وجيش مؤلف من خمسة وعشرين ألف مقاتل، ولجأ الأسطول إلى نفس الطريقة التي لجأ إليها شارل الخامس، فنزلت القوات الإسبانية إلى البر عند مصب وادي الحراش

يوم 1 جويلية 1775م بعد صعوبات كبيرة كانت خلاها مدافع البحرية الإسبانية تلقي بمقذوفاتها على معسكرات الجزائريين حيث بلغت في مجموعها أربعين ألف قذيفة، وبالمقابل كانت بطاريات مدفعية الجزائريين تقوم بقصف مضاد، وهناك في مصب وادي الحراش أقام الإسبان معسكرا منيعا دعموه بحفر خندق. وكان الداي محمد عثمان باشا على علم مسبق بالحملة ولذا استعد لمواجهتهم، فاختار المواقع المناسبة وحصنها بالمدفعية ثم استدعى قوات بايات معسكر وقسنطينة والتيطري حيث قدر عددها بخمسين ألف وزعها على كل من نواحي الحامة وباب الوادي ووادي الحراش وتمانفوست تحت قيادة كل من حسن الخزنجي وزير المالية، والقائد علي المعروف بآغا العرب، وخوجة الخيل وزير الحربية، وصالح باي (قسنطينة)، ومصطفى باي (التيطري)، ومحمد عثمان خليفة الغرب، فقام كل قائد منهم بتحصين موقعه وحفر الخنادق، وبعد ساعة من نزولها وجدت القوات الإسبانية نفسها واقعة داخل حصار محكم، فقامت القوات الجزائرية بهجوم عنيف على معسكر الإسبانيين فقتلوا كل الجنود الذين كانوا خارج المعسكر غير أنهم لم يتمكنوا من اقتحامه، ثم استأنفت المعركة من جديد وراحت قوات صالح باي تصب نيرانها على الإسبان وتقتل منهم العدد الكبير دون أن يتمكنوا من أن يردوا على أنفسهم، ولما تضاعف عدد قتلاهم قررت القيادة الإسبانية الانسحاب في يوم 11 جويلية من نفس السنة تاركة من ورائها نحو مائة مدفع وجميع المعدات الحربية الأخرى و4000 قتيل من الضباط والجنود، بينما كانت خسائر الجزائريين قليلة لم تتجاوز المائتي قتيل، وكان صدى هذا الفشل كبيرا في الجزائر وكل إفريقية الشمالية وتغنى الشعراء بهذا النصر.

ثم خابت إسبانيا أيضا في حملتها البحرية التي قادها الإسباني دون انجلو بيرسلوا (Don Angelo Bercelo) بأمر من ملك إسبانيا شارل الثالث ضد مدينة الجزائر، وكان الأسطول الإسباني مؤلفا من 180 سفينة من مختلف أنواع السفن مزودا بالمدافع ولما اقتربت من سواحل العاصمة يوم 1 أوت 1197 هـ - 1783م بدأت المدافع بقصف المدينة واستمرت قذائف المدفعية تطلق نيرانها إلى اليوم التاسع من نفس الشهر ألحقت أضرارا ببعض المباني الدينية منها زاوية الوالي دادا قرب جامع كتشاوة وجامع السيدة بالجنينة (ساحة الشهداء حاليا) كما تضررت بعض منازل السكان فأرغموا على الانسحاب خارج أسوار المدينة، ولكن في نهاية المطاف رياس البحر الجزائريون أجبروهم على التقهقر والانسحاب، فعادوا إلى إسبانيا مهزومين، ونجح الداي محمد في إعادة التحصينات وتقويتها.

وقد وصف القنصل الفرنسي بالجزائر في ذلك العهد هذا الهجوم في مذكرة وجّهها إلى حكومته، جاء فيها على الأخص ما يلي: "وصل الأسطول الإسباني إلى الجزائر في 29 جويلية 1783م وبدأ الإسبان بإطلاق النيران يوم أول أوت، على الساعة الثالثة بعد الظهر، و لم يدم الهجوم الأول إلا نحو ساعة وربع، لكن الجزائريين كانوا هم آخر من توقف عن الضرب. وقد سمح الداي محمد عثمان باشا عندما شاهد مفعول القنابل سمح للسكان بالانسحاب عن مدينة الجزائر. وقد سقطت عدة قنابل على قصر الداي والجهات القريبة منه، بحيث وجد أنه من الأليق له اللجوء إلى قصر القصبة، وفي يوم 2 أوت ابتدأ الهجوم الثاني في منتصف النهار، وفي يوم 4 أوت ابتدأ الهجوم الثالث على السادسة صباحا، وقد كان الهجوم الثالث والخامس رهيبا، أما الهجمات الأربع الأخيرة فقد كانت عبارة عن لعب لأن القذائف كلها كانت تسقط في البحر (لأن الرياس أجبروا الأسطول الإسباني على الانسحاب). وقد انسحب الأسطول في يوم 9 أوت. وقد أصيب أكثر من أربعمائة ما بين منزل ومتجر ومسجد وقبة وبنايات أخرى بأضرار متفاوتة.

ومن بين المنازل الاثني عشر التي تحتلها فرنسا أصيب ثمانية، وقد اشتعلت النار في منزل قنصل السويد .. لكن الذي يبعث على اعتزاز الحكومة الجزائرية هو أن الحصون البحرية لم تمس إلا بأضرار تافهة.. ويقول الجزائريون أن عدد الأموات في الميناء لم يتجاوز مائة. وقد كان هناك ثلاثمائة من العبيد يستخدمون في أشغال الميناء، لكن لم يصب واحد منهم بأذى. أما الجزائريون الذين كانت نيرانهم حادة فقد أطلقوا ما بين اثنتي عشر وخمس عشرة ألف طلقة مدفعية.. و لم يفقد الجزائريون الشجاعة، بل ضاعفوا مجهوداتهم حتى لا يكون للهجوم الثاني نفس مفعول الهجوم الأول".

لكن المملكة الإسبانية لم تستوعب الدروس السابقة وعادت مرة أخرى لمهاجمة مدينة الجزائر، وهذه المرة بمباركة البابا ومساهمة كلا من نابولي ومالطا والبرتغال، وكانت الحملة التي خرجت من مرسى قرطاجنة يوم 28 جوان 1784م تشمل على مائة وثلاثين مركب حربي تحت قيادة الأميرال الإسباني دون انجلو بيرسلو، ولما وصلت إلى المياه الإقليمية الجزائرية خرجت إليها 63 سفينة جزائرية وأرغمت الأسطول الإسباني على البقاء بعيدا عن مدينة الجزائر، وفي يوم 12 جويلية 1784م بدأت المدفعية الإسبانية تطلق نيرانها، فتصدت لها السفن الجزائرية المزودة بالمدافع وفي نفس الوقت كانت مدفعية

الحصون الجزائرية تطلق نيرانها فأصابت ثلاث سفن إسبانية ثم تجددت بينهما المعركة واشتد القصف بين الطرفين لكن عملية القصف الإسبانية التي بلغ مجموعها 15150 مقذوفا لم تكن محكمة وبالتالي لم تسفر عن نتائج كبيرة فأغلب قذائفها كانت تسقط في البحر، وعندما يئس الإسبان من هجومهم نظرا للمقاومة الجزائرية الشرسة قرروا الانسحاب يوم 21 جويلية دون أن يحققوا أي نتيجة، وأسفرت هذه المعركة البحرية عن مقتل ثلاثين من المدنيين الجزائريين ومائة جندي أغلبهم استشهد بسبب انفجار المدافع التي كانوا يستعملونها من شدة الحرارة بينما لم يعلن الإسبان عن خسائرهم.

وعندما يئس الإسبان من غاراتهم على الجزائر بادروا إلى التفاوض، فبعثوا وفدا إلى الجزائر يوم 5 جوان 1785م يرأسه كل من الكونت ديسبيلي (Despilly) والكونت ديمازاريدو (de Mazzaredo)، وبعد عام من المفاوضات بمساعي فرنسا أبرمت معاهدة سلم وصداقة يوم 14 جوان 1786م بين الجمهورية الجزائرية ممثلة في شخص الداي محمد عثمان والمملكة الإسبانية ممثلة في شخص الملك دون كارلوس الثالث، لكن الإسبان لم ينفذوا التزامهم المنصوص عليه في المعاهدة حيث لم يخرجوا من المرسى الكبير ومدينة وهران، ولذا أمر الداي محمد عثمان بايه على الغرب محمد بن عثمان الكبير بشن حرب عليهم فأصبحت المعارك بين الجانبين تقريبا يوميا، ورغم إلحاح ملك إسبانيا لعقد معاهدة سلم جديدة فإنها قبلت بالرفض ما لم تنفذ إسبانيا التزامها المنصوص عليه في معاهدة 1786م.

وعلى إثر الكارثة الكبيرة الذي ألحقها زلزال أكتوبر عام 1790م بمدينة وهران أراد الملك الإسباني إخلاء المدينة وباقي المراكز الإسبانية نظرا للتكاليف الباهظة التي تتطلبها إعادة بناء التحصينات إضافة إلى أن الحامية الإسبانية أصبحت في مأزق جراء الحصار المفروض عليها من طرف الجزائريين، وعندما تولى الداي بابا حسن حكم الجزائر عام 1791م خلفا لمحمد عثمان المتوفى تقدم إليه ملك إسبانيا كارلوس الرابع برسالة بعثها يوم 28 سبتمبر 1791 م يطلب فيها رغبته في إبرام الصلح مع الجزائر، فقبل الداي هذه المرة الصلح مع الإسبان على شرط جلاء الحامية الإسبانية من وهران ومرسى الكبير،فقبل الإسبان هذا الشرط، وبعد مفاوضات بين الجانبين انتهت بإبرام اتفاق يوم 12 سبتمبر 1791م لصالح الجزائر نص على الأمور التالية:

❶. تنسحب إسبانيا من وهران والمرسى الكبير دون قيد أو شرط .

❷. تدفع للجزائر مبلغ 120 ألف فرنك سنويا.

❸. تعيد للجزائر كل ما غنمته من وهران عام 1732م من مدافع وأسلحة.

❹. ترسل للسلطان العثماني مفتاحين ذهبيين للمدينتين، وقلة من مائها.

❺. وبالمقابل تسمح الجزائر لإسبانيا بشراء ثلاثة آلاف كيلة من القمح، وكذلك بأن تؤسس مركزا تجاريا بالغزوات واصطياد المرجان في السواحل الغربية للجزائر. وفي يوم 17 ديسمبر 1791م بدأ الانسحاب وانتهوا منه في مطلع عام 1792م، وهكذا انتهت الحرب بين البلدين إلى الأبد ورحل الإسبان من وهران إلى غير رجعة بعد أن احتلوها ما يقرب عن ثلاثة قرون. ثم بعد عام 1230هـ - 1815م ظهرت الدول الأوروبية بمظهر الخصم العنيد للدولة الجزائرية واعتزمت كل العزم على أن تقضي نهائيا عليها بدعوى محو القرصنة في حوض البحر الأبيض المتوسط واسترقاق المسيحيين وهم فيها سواء، فاغتنمت إنكلترا فرصة نشاط الرايس حميدو ضد سفن حليفتها البرتغال وإسبانيا وأرسلت اللورد أكسموث (Exmouth) يبلغ الداي قرارات مؤتمر فينا المنعقد سنة 1814م، ولما اقترب مساء يوم 26 أوت 1816م من السواحل الجزائرية وضع الداي عمر باشا القنصل البريطاني في السجن، وكانت الحملة البريطانية مؤلفة من اثنين وثلاثين سفينة تحمل كل واحدة منها مائة مدفع تحت قيادة اللورد أكسموث تعاونه وحدات الأسطول الهولندي تحت قيادة الأميرال البحري فان كابلان (Van Cappellen)، وفي اليوم الثاني وجه اللورد أكسموث إنذارا إلى داي الجزائر يطلب فيه بإطلاق سراح القنصل البريطاني ووضع حد لاسترقاق المسيحيين الأوروبيين، وقبل أن يتصلوا الإنكليز بجواب الداي قبولا أو رفضا دخلوا إلى ميناء الجزائر متسترين تحت الراية البيضاء التي يحملها المفاوضون كتعبير سلمي، ولما اقتربوا منه صوبت وحدات الأسطول البريطاني النار عشوائيا على مدينة الجزائر غدرا حيث أطلقت عليها 34000 قذيفة من القنابل الكبيرة والصغيرة قتلت 500 من جند الترك وجرحت ألفا من سكانها المدنيين وحطمت تحصينات ومدفعية السواحل ودمر معظم قطع الأسطول الجزائري المؤلف آنذاك من ثلاثين مركبا، لكن الأسطول البريطاني اصطدم بمقاومة شديدة خسر فيها سفينتين وقتل 883 جنديا ومئات

الجرحى، وبعد إحدى عشرة ساعة وعشرين دقيقة من هذه المعركة الحامية الوطيس اضطر الداي عمر باشا إلى قبول شروط الإنكليز وذلك نظرا للخسائر التي تكبدتها الجزائر في قلاعها ورجالها ونفاذ ذخائرها، وكانت شروط الإنكليز متمثلة فيما يلي: إطلاق سراح كل الأسرى الأوروبيين الذين كانوا معتقلين في الجزائر، وضع حد لاسترقاق المسيحيين، ودفع تعويضات للذين كانوا دفعوا مبالغ مالية لافتداء الأسرى المسيحيين.

وقد وصف القنصل الأمريكي بالجزائر وليام شالر تفاصيل هذا الهجوم في مذكرة حررت في القنصلية الأمريكية بالجزائر جاء فيه ما يلي: "كان الجو في صباح يوم 27 أوت سنة 1816م، جميلا لطيفا والهواء ساكنا لا يكاد يعكر هدوءه إلا نسيم عليل. وقد كان من الممكن رؤية الأفق البحري كله من هذا المترل (مترل القنصل الأمريكي بالجزائر)، وهو مغطى بالسفن الحربية ذات الأشكال المختلفة، من البارجة العظيمة ذات ثلاث طبقات حتى مركب المدفعية الصغير.

وكان مدفع الإنذار قد أعلن وصول هذا الأسطول يوم أمس، ويبدو أنه يقترب بفعل التيارات البحرية. وعلى الساعة الحادية عشرة كان النسيم يميل إلى الرطوبة والبرد خفيف، وقد انفصلت بارجة عن بقية الأسطول وتوقفت عند مرمى المدفعية الجزائرية، وذلك بعد أن رفعت علم المفاوضة، ووجهت مركبا إلى الرصيف. وقد احتفظت هذه البارجة بموقعها حتى الساعة الواحدة بعد الزوال، وهي تحمل دائما علم المفاوضة، وفي نفس الوقت تجمعت بقية قطع الأسطول في الخليج وبدأت تستعد للهجوم. وعقب إنزال علم المفاوضة على البارجة، شوهدت عدة إشارات من الأسطول، كما شوهدت ست بوارج تحمل العلم الهولندي تتقدم إلى الأمام لتشكل خطا متراصا للقتال. وقد تحركت حراقة فرنسية كانت ترسو في الخليج عند ظهور الأسطول المشترك وغادرت مرساها واتجهت إليه.

وعلى الساعة الواحدة وأربعين دقيقة، اتجهت خمس قاذفات للقنابل مواقعها الحربية في مقابل المدينة، وذلك على مسافة ميل واحد من مواقع بطاريات المدافع. وعلى الساعة الثانية والربع يلاحظ نشاط مكثف لتبادل الإشارات بين قطع الأسطول، وتدل المناورات التي يقوم بها على نية اتخاذ مواقع حربية للهجوم. وعلى الساعة الثانية والنصف بعد الظهر، تقدم الأميرال الإنجليزي على متن البارجة "كوين

شارلوت" المسلحة بمائة مدفع والتي تدفعها ريح شمالية باردة – تقدمت بخيلاء، وفي أثرها سفينتان حربيتان، إحداهما مسلحة بثمانية وتسعين مدفعا والأخرى بأربعة وسبعين مدفعا.

وقد بدت البوارج الثلاث في نظام مشوش وكأنها تحاول كل منها احتلال الذي عين لها. وأما قطع الأسطول الهولندي، فقد كانت في الأثر وفي خط منتظم للمعركة. وقبل الساعة الثالثة بقليل، تقدم الأميرال الإنجليزي إلى الأمام خارج موقعه السابق، ويبدو أنه تجنب بقليل صفوف المدفعية البحرية الجزائرية الهائلة. وعند هذه اللحظة تقدمت سفينتان كلتاهما مسلحة بأربع وسبعين مدفعا، واتخذت كلتاهما موقعا على مسافة لا تتجاوز مدى طلقة مسدس. وفي نفس الوقت، تقدمت البارجة "العاتية" التي تحمل علم نائب الأميرال والمسلحة بثمانية وتسعين مدفعا، ولكنها اتخذت موقعا أبعد من السفن السابقة، وهذا بدون شك مرجعه إلى خطأ. وفي هذه اللحظة أحجب الأسطول عنا، وذلك فيما عدا السفن الثلاث التي سبق الحديث عنها، وعدد من المراكب الشراعية ذات الصارية الواحدة والسفن الصغيرة التي استمرت على المناورة تحت الأشرعة، ولا يوجد ما يدل على نيتها في الرسو.

وعلى الساعة الثالثة تماما، أطلقت المدافع الجزائرية قذيفة في اتجاه سفينة الأميرال وإثر ذلك مباشرة أصبحت المعركة شاملة. وعلى الساعة الثالثة وعشرين دقيقة، توقفت نيران المدفعية الجزائرية المواجهة للبحر، وقد شاهدنا مئات من الهاربين على طول الشاطئ وتمر تحت أسوار هذه القنصلية، وكثير منهم قد وقع تحت القنابل أو الشظايا من بارجة الأميرال. وفي هذه الأثناء استمر قصف الأسطول الإنجليزي بعنف وكانت المدفعية الجزائرية ترد عليه بكل شجاعة. وعلى الساعة الخامسة، تجددت نيران المدفعية الجزائرية واستمرت بصورة متقطعة. وعلى الساعة السابعة والنصف، كانت السفن الراسية في الميناء طعمة للنيران. وعلى الساعة الثامنة، بلغت القنصل الأمريكي أخبار بأن أورطة من الجيش قد قبضت على القنصل الإنجليزي في منزله ووضعته في القيد وزجت به في السجن العمومي. وعلى الساعة الثامنة والنصف، كانت المدافع لا تزال تطلق نيرانها، وقد أصبح القسم الأعلى من مبنى القنصلية خرابا بعدما أصيبت أسواره بخمس قنابل.

وعلى الساعة التاسعة أخذت نيران الجانبين تخف. وعلى الساعة الحادية، كانت المدافع تطلق نيرانها على فترات متباعدة. وعند منتصف الليل، كان المنظر الذي نشاهده من شرفة القنصلية في الميناء عبارة

عن شعلة هائلة من النار، وبدت بقايا سفينتين وقد دفعت بها الأمواج خارج المرسى. كان المنظر في هذه اللحظة هائلا وعظيما. وفي هذه الأثناء بدأت عاصفة يرافقها رعد من السحب السوداء الكثيفة المتجمعة، بدون شك، نتيجة لدخان المعركة، وقد كانت أضواء البرق اللامعة تكشف الستار عن أسطول العدو الذي ينسحب مستعينا بالنسيم الذي يهب من اليابسة، وتبدو في خليقة الأفق الداكن، وكأنها أشباح هائلة.

وفي نفس الوقت لا تزال القنابل والقذائف تخرق السماء بين الحين والحين، وطلقات المدافع الآتية من البوارج والتي لا تزال على المرمى تدل على عدو متعب منهك القوى ولكن غير منهزم. لقد كانت بطاريات المدافع الجزائرية التي تشمل ثلاثة آلاف قطعة تنازع الأسطول شرق المعركة. وعند الفجر، يوم 28 أوت، اعترف الجزائريون بعجزهم عن المزيد من المقاومة، في الوقت الذي كان فيه الأسطول المشترك يبدو على استعداد لاستئناف الهجوم. وفي غضون النهار، اعترف الجزائريون بهزيمتهم وقبلوا الشروط المهينة التي قدمها إليهم المنتصرون. لقد قاست البحرية والمدفعية وتحصيناتها من تدمير واسع النطاق، ولكن المرجح أن الجزائريين لم يفقدوا عددا من الرجال يوازي العدد الذي خسره العدو. وتقول (تقديرات تستحق ما تستحقه مثل هذه التقديرات من الثقة) أن عدد القتلى والجرحى من الجزائريين في هذه المعركة بلغ 600 قتيل. والواقع أنه لا يوجد ما يدل بعد المعركة على أن خسائرهم كانت كبيرة في الأرواح".

وحدثت غارة بحرية أخرى بقيادة الأميرال الإنكليزي هاري نيل (Harry Neal) في ذي القعدة 1239 هـ — جويلية 1825م، لخلاف حدث بين الداي حسين والحكومة البريطانية أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، كان الغرض من هذه الحملة مطالبة الداي بتعويض الخسائر التي لحقت الحملة الإنكليزية السابقة ضد الجزائر وإعادة القنصل الإنكليزي وأولويته على باقي القناصل، ورفع الراية الإنكليزية في الجزائر ودفع غرامة، وكانت هذه الحملة التي خرجت من جزيرة مالطة تحتوي على ثلاثة وعشرين سفينة حربية. ولكن الجزائريين كانوا قد اتعظوا من معركة 1816م فخرجوا لمقابلته وأنشبوا مع الإنكليز معركة في عرض البحر حالت دون اقترابهم من الأرض، وبعد أيام معدودة من المعركة انسحب الأسطول البريطاني خائبا ودون نتيجة.

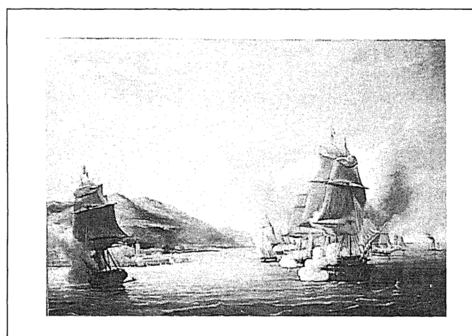
واتضح من هذه الحملات المتكررة أن في وسع مدينة الجزائر أن تقاوم كل حملة بحرية مهما تكن قوتها، وكان في إمكان الأيالة أن يطول صمودها كما كتب المؤرخ الفرنسي شارل أندري جوليان لو لم يقع الداي حسين ضحية المساومات المالية ومناورات القنصل دوفال المربية التي مهدت إلى مشهد حادثة المروحة (30 أفريل 1827م) التي اقتضت ضرورات السياسة الداخلية الفرنسية تنظيم حملة بعد ثلاث سنوات وانتهت باحتلال مدينة الجزائر (5 جويلية 1830م).



شرلكان ملك إسبانيا



ضرب مدينة الجزائر من طرف قائد الأسطول الفرنسي دوكسن



معركة بحرية

مدينة الجزائر في العهد التركي:

وهو عهد طويل استغرق نحو 323 سنة، وفيه أصبحت مدينة الجزائر عاصمة للقطر الجزائري كله وخططت حدودها التي بقيت إلى عهد الاحتلال الفرنسي، فأصبحت من أمهات مدن شواطئ حوض البحر الأبيض المتوسط وسيدة البلاد الجزائرية يلقبها السكان بالجزائر البيضاء والبهجة والمحمية والمحروسة والمجاهدة وغيرها من الأسماء. وقال في هذا الصدد المؤلف الإنجليزي جوزيف مورقان الذي عاش سنوات طويلة في الجزائر وتولى فيها بعض المهام لدى قنصلية بلاده بريطانيا في كتابه "الكامل في تاريخ الجزائر": "إن الجزائر مشهورة بحكومتها القوية، وإنها قد وقفت أكثر من قرنين ضد هجمات كثيرة وأنه ليس هناك اليوم ما يجعلها في خطر من تلك الهجمات، وقال من حق الجزائريين أن يكونوا شعبا بحريا قويا. أليس كل قادة أوروبا ينشدون صداقتهم ويتوددون إليهم؟ فهم شعب يعقد السلم ويعلن الحرب مثل الأمم الأخرى، وهم دائما في وضع يفرض على غيرهم احترامهم وتقديرهم، ووصف مدينة الجزائر بالمدينة التي لا تقهر، وفي نفس الوقت يؤكد أنها أصبحت مطمح أنظار المشارقة الذين كانوا يقصدونها لثروتها وجمالها الطبيعي، كما كانت أمريكا بثروتها وجمالها تدفع الإسبان على قطع المحيطات". ولم تكن مدينة الجزائر فقط عاصمة مركزية بل تعتبر أيضا دار الجهاد تنطلق منها السفن الحربية لمهاجمة الدول الأوروبية ومنها أيضا يرسل الباشاوات والدايات أوامرهم إلى ولايات القطر كله، وكانت تضم إدارات الحكومة وأجهزة السلطة المركزية، واتسع حجم المدينة في هذا العهد فتوسع عمرانها وتبدل شكلها بصورة محسوسة وضاقت طرقاتها وراح الناس يبنون فوق الطرق بالذات فأصبحت هذه الأخيرة مغطاة بالبناء، وصار شكلها أشبه ما يكون بمثلث هندسي تظهر من بعيد وبالخصوص من جهة البحر، وبلغ عدد سكانها أحيانا 150 ألف نسمة من مختلف الأجناس بالإضافة إلى سكانها الأصليين حتى أصبحت مدينة دولية أي كوزمو بوليتان (Cosmopolite).

ولقد وصفها المؤرخ الإسباني ديغو دي هايدو (Diego de Haedo) في كتابه (Topographie et histoire générale d'Alger) وصفا مسهبا، وشبه محيطها بقوس ذي وتر، فالقوس هو الجدران، وشاطئ البحر هو الوتر. وكان محيط المدينة إذا قيس من خارج أسوارها حوالي 10,170 قدما، وكانت تحميه الحصون التي بناها خير الدين وأكملها خلفاؤه وجعلوها غاية في المنعة.

وكانت هذه الحصون تتألف من سور يبلغ محيطه حوالي ثلاثة كيلومترات ومن القصبة ومن عدد معين من الحصون وبطاريات المدافع، وكان ارتفاع السور يتراوح بين 36 و42 قدما، يحيط به خندق وتحميه أبراج، وكانت له خمسة أبواب رئيسية: باب البحرية أو باب الجزيرة الذي يشرف على الميناء، وباب الصيادين إلى جانب المرفأ فإنه يؤدي إلى دار الضناعة حيث كانت تبنى السفن الشراعية الصغيرة ومنه أيضا تراقب جميع البضائع المستوردة من الخارج وكذا مراقبة الأجانب الوافدين إلى مدينة الجزائر، وباب عزون في الجانب الجنوبي من المدينة وهو أعظم الأبواب شأنا يطل على متيجة حيث يتردد عليه الناس الوافدين من مناطق البلاد الداخلية بكثرة وبجواره وقعت حوادث الإعدام، وباب الوادي في الجانب الشمالي وهو يربط المدينة بالخارج وبالمقبرة، وأخيرا باب الجديد في الناحية الجنوبية الغربية ويخرج منه الطريق المؤدي إلى حصن الإمبراطور الواقع في قمة المدينة، أما القصبة فقد بنيت في أعلى موضع بالمدينة وحلت منذ 1556م محل قلعة بلكين القديمة التي كانت تشغل موضعا أقل منها ارتفاعا، وأصبحت القصبة مقر الدايات من عام 1817م، عندما هاجر الداي علي خوجة الجنينة مقر أسلافه لأنها تقوم في المدينة السفلى وتتعرض بذلك لهجمات الانكشارية المفاجئة، فتحولت إلى مدينة محصنة. وكانت القصبة تضم ثكنات الجنود ودور الصناعة وبيت المال ومنازل الأمير الخاصة. وفي خارج المدينة على مكان مرتفع يشرف على القصبة نفسها وعلى جميع الأبراج الأخرى، يقوم برج الطاووس ويسمى بالتركية سلطان القلعة، وبالإنجليزية قلعة الإمبراطور (Fort Emperors) ويعد أهم التحصينات الدفاعية الخارجية شيده حسن باشا في موقع مخيم شارل الخامس، وكان يحمي واجهة المدينة من ناحية البحر الجديد، وبرج باب الوادي، وبرج الإنجليز، وبرج باب عزون ومدافع الربوة التي زيد عددها وضمت إليها مدافع جديدة بعد غارة أوريلي في القرن الثامن عشر وغارة اللورد اكمسوث في القرن التاسع عشر، لا تقل عن 180 مدفع من ذات العيار الكبير وأشهرها مدفع باب مرزوق، كما كانت هناك أبراج أخرى تكمل الجهاز الدفاعي على البحر مثل برج الفنار الذي شيده خير الدين بربروس، وبرج تامنفوست شرقا (اليوم برج البحري)، وهو يتصدى للبواخر القادمة من الشرق والمتوجهة نحو العاصمة.

وكانت مدينة الجزائر في أيام الأتراك تمتد من الداخل على سفح الجبل حسب ما كتب عنها الرحالون الأوروبيون ومن قصدها وزارها من السواح والتجار من كل مكان، فترى المنازل المطلية بالجير الأبيض التي يحرص السكان على تبييضها مرة كل سنة قائمة على الجبل وهي تستند إلى قوائم من الخشب، ويلتصق بعضها ببعض ككتلة واحدة متشابهة لا تختلف فيما بينها إلا من حيث الحجم والنقش

والزخرفة، وتبرز طبقاتها العليا واحدة فوق الأخرى تلتقي أو تكاد عند القمة بحيث أن البحر يرى من سطوح الدور، وتلف حول السفوح دروب منحدرة ذات درج تحجب الأقبية عنها النور، وأغلبها ضيق جدا لا يسمح لاثنين بالمرور إلا إذا التصقا بظهرهما إلى الجدار، وفي هذه الجهة العليا من المدينة التي كانت تسمى باسم الجبل كانت مشحونة بالأهالي على مختلف مستوياتهم الاجتماعية من أصحاب الحرف والصناع والعمال وأيضا بعض الأثرياء.

أما الجزء الأسفل من المدينة المجاور لساحل البحر، والذي يخترقه الشارع الوحيد والكبير الذي يصل بين باب الوادي وباب عزون، فقد كانت هي الجهة المختارة منذ نهاية القرن السادس عشر لسكنى أصحاب الثروة والجاه من الرؤساء وكبار رجال الدولة وقناصل الدول الأجنبية والرياس، وكانت مساكنهم الفخمة المتجمعة بالقرب من البحر يسكنها رؤساء البحر، وكانوا من موضعهم هذا يسيطرون على الساحل ويحمون الميناء، وهناك قامت قصور أشهر الرؤساء في القرن السابع عشر أمثال مامي أرنوط، وسليمان رئيس، ومراد رئيس، وعربجي علي، وفيه أيضا شيدت المساجد التي أنفق عليها هؤلاء الرياس جانبا من أموالهم. وكان يحيط بالمدينة سور بقي اليوم أثر قليل منه بقرب القصبة ينحدر من القصبة إلى البحر وينتهي عند باب الوادي حيث موقع ثانوية الأمير عبد القادر حاليا، وفي الجهة الأخرى المقابلة ينحدر السور من القصبة وينتهي عند المسرح البلدي الذي يحاذي باب عزون. وكانت مدينة الجزائر في العهد التركي تنقسم إلى أحياء منفصلة تغلق أبواب كل منها بعد صلاة المغرب مباشرة.

وهذه الأبواب يحرسها حراس مدنيون يخضعون لأوامر الشرطة، ويقومون بفتحها للمواطنين الذين يضطرون إلى الخروج ليلا. وتقضي الأوامر على الشخص الذي يريد السير في شوارع المدينة ليلا أن يحمل معه مصباحا مشتعلا. أما أبواب المدينة فإنها تغلق عند غروب الشمس، ومن وصل إلى باب من أبواب المدينة يبيت خارجها وينتظر طلوع الصبح للدخول، وفي يوم الجمعة بمناسبة الصلاة تغلق من الساعة الحادية عشر صباحا حتى الساعة الواحدة بعد الزوال. ولكل حي سوقه ومسجده وعيونه الجارية وقصوره ودياره الصغيرة بمدخلها المتعرج وفنائه المنسجم مع مناخ الأبيض المتوسط ومع عادات البلاد. أما شوارع المدينة فهي ضيقة ولا تتجاوز مجرد كونها ممرات صغيرة، ولكن هذه الشوارع مفروشة بالحجر، ويعنى بنظافتها وصيانتها عمال المدينة.

وإضافة إلى هذه الممرات الكثيرة كان يوجد بمدينة الجزائر شارع كبير يصلح لمر عربتين، ويبلغ طول هذا الشارع نصف ميل متعرج، وهو يمتد من باب الوادي حتى باب عزون، وفي هذا الشارع

الكبير توجد المقاهي الرئيسية ودكاكين الحلاقين والمتجر الكبير المهم والوحيد في الجزائر الذي تباع فيه مختلف أنواع البضائع. وكانت تسميات الأحياء والشوارع في أغلب الحالات بسيطة ووظيفية: شارع الصياغين، الصباغين، الحذائين الخ .. وأحيانا أخرى كانت تختار أسماء أكثر شاعرية، فقد كانت بعض شوارع القصبة تحمل الأسماء التالية: "بئر الرمانة" "صباط الريح".

كما كان الانسجام قائما بين المدينة وضاحيتها ويكمن أساسا في النبات الغزير الذي كان يغطي ربوة بوزريعة والأبيار والقبة التي تكون حزاما أخضرا حول المدينة، وكانت الدروب الصاعدة فوق مشارف المدينة تؤدي إلى المنازل الفخمة الجاثمة بين أحضان الحدائق المليئة بالأشجار والخضر والفواكه والأزهار. وقد كان يوجد بمدينة الجزائر سنة 1582م على حد قول هايدو مائة مسجد وكنيسة وزاوية، وكان بها قبيل الاحتلال الفرنسي 13 مسجدا جامعا، و 109 مسجدا صغيرا، و32 ضريحا و 12 زاوية. وكانت أغلب هذه المساجد متوسطة الحجم، وليست لها أهمية فنية كبيرة، وكان أشهر هذه الجوامع بعد الجامع الكبير الذي يرجع تاريخه إلى عصر المرابطين هو المسجد الجديد ويسمى أيضا جامع المصيدة (Mosquée de la pêcherie) وقد شيد في عام 1660م ليتعبد فيه الأتراك من الحنفية وكاد أن يهدم غداة الاحتلال الفرنسي، ثم مسجد كتشاوة الذي شيد برعاية خاصة من الداي بابا حسن وذلك في سنة 1794م وهو مزين بزخارف متعددة الألوان، وجامع علي بتشيني الذي شيد سنة 1622م، ومسجد حاجي حسين باشا، ومسجد الأندلسيين الذي بناه في عام 1623م المهاجرون الأندلسيون، وجامع سيدي عبد الرحمن الثعالبي الذي بني سنة 1698م ويضاف إليه الضريح الذي شيد تخليدا لذكرى سيد الجزائر، وزاوية الشرفاء التي أقيمت في عهد الباي بكتاش سنة 1709م، وجامع سيدي محمد بن عبد الرحمان في مقبرة الحامة ويدعى بوقبرين لأنه دفن في المرة الأولى في بلاد القبائل مسقط رأسه ثم أعاد الأتراك دفنه مرة ثانية في الحامة ولذا سمي الرجل ذو القبرين، وتماشيا مع هذه التقاليد خصص الدايات في القرن الثامن عشر نصيبا من ثرواقم لبناء المنشآت الدينية من ذلك أن محمد بن عثمان الداي الشهير في نهاية القرن الثامن عشر (1766 – 1791م) شيد جامع السيدة بقرب قصر الجنينة والذي كان يؤمه الموظفون السامون في الآيالة ثم حطم غداة الاحتلال الفرنسي سنة 1830م من دون فائدة تذكر، وأذن الداي حسين وهو آخر دايات الجزائر ببناء جامع القصبة وإعادة بناء جامع صفر، وكل هذه الجوامع الجزائرية المشيدة من طرف الأتراك مستوحاة من النمط التركي تتميز أساسا على حد قول جورج مارسي بقاعة رئيسية تغطيها قبة بزواياها الثمانية وتحيط بها أروقة.

والحق أن دور العبادة كانت كثيرة في مدينة الجزائر القديمة فقد ذكرت دائرة المعارف الإسلامية أنه كان بها في أواخر العصر التركي 176 معهدا وذلك ما بين مسجد وضريح وزاوية، كما أنه كانت بها معابد صغيرة لأهل الكتاب من نصارى ويهود. إضافة إلى المساجد كانت توجد بمدينة الجزائر العديد من الفنادق والحمامات والمقاهي والحانات والبزارات بل وحتى بيوت الدعارة المنظمة عن طريق الدولة والتي أنشأت خصوصا للجند التركي المفترض فيهم العزوبة، ومن الفنادق التي كانت موجودة آنذاك نذكر على سبيل المثال فندق القهوة الكبيرة، وفندق شويطة، وفندق الرز، وفندق ابن الرزقي، وفندق ابن تركية. ومن الحمامات التي بلغ عددها 74 حماما نذكر على سبيل المثال حمام حمزة خوجة، وحمام باب الجديد، وحمام باب عزون، وحمام المالح، وحمام سيدي عبد الرحمن، وحمام باب الوادي، وحمام الجنينة، وبالأخص حمام سيدنا الذي ما زال موجودا إلى اليوم ويسمى أيضا حمام الداي يقع بالقرب من دار مصطفى باشا في أسفل القصبة وهو أقدم حمام بالجزائر إذ يعود بناءه إلى القرن السادس عشر. كما كانت مدينة الجزائر تحتوي على الكثير من العيون العمومية تجلب مياهها العذباء من عين تنبع بالقرب من برج مولاي حسن (ابن خير الدين) أو عين الحامة وتصل إلى المدينة عن طريق قنوات تزود مرافقها الصناعية والتجارية وأحيائها السكانية المختلفة بصفة جيدة ودون انقطاع، وكانت هذه العيون العامة في نفس الوقت محل لقاءات ونقط التجمهر في الأحياء الشعبية، وقد بلغ عددها سنة 1830م نحو 150 عينا، وكان تشييدها يعتبر من أعمال البر والإحسان يوكل حراستها وصيانتها إلى خوجة العيون الذي كان يطبق تشريعا صارما للحفاظ عليها من التبذير، وهذه العيون المقامة على الجدار محاطة بأقواس ومزخرفة في كثير من الأحيان بالمرمر والخزف، ومن بين هذه العيون التي مازالت منذ ذلك العهد نذكر عين مسجد علي بتشين التي يعود تاريخ بنائها إلى سنة 1622 م، وعين مسجد سيدي محمد الشريف التي أنشئت سنة 1674م، وعين مسجد سيدي عبد الله، وعين القصر التي كانت موجودة في الأصل على مدخل قصر الداي داخل القصبة ثم حولتها السلطات الفرنسية إلى نادي الضباط الكائن بالقرب من حديقة بور سعيد حاليا وهي أيضا مصنوعة من الرخام محاطة بأربعة أعمدة تعلوها قبة، وعين البحرية الواقعة بالمرسى القديم التي شيدت من طرف علي باشا سنة 1764م، والمقامة كغيرها من العيون العامة على جدارية محاطة بأقواس ومزخرفة في كثير من الأحيان بالمرمر والخزف ذات الألوان، ورغم مرور السنين إلا أنها لا زالت إلى يومنا تحتفظ بإطارها الأصلي، وهناك نقش فوق هذه العين يقول: "إن علي باشا بعد أن تأمل بإمعان في هذه الدنيا الفانية فكر في أن يعمل من أجل آخرته بأن يسخر ثرواته لعمل الخير وأن يشيد البناء وهكذا أقام هذه العيون التي تمنح في نفس الوقت الحياة والطهارة، وكان

يأمل في قرارة نفسه أن ينال جزاء صادقا. رحمه الله، وأسكنه أعلى درجات الجنة بدون حساب. سنة 1178 هـ الموافق لسنة 1764 – 1765م".

كما كانت توجد عيون خاصة التي كان عددها قليلا مقارنة بالعيون العمومية وكانت تزين مساكن كل سكان الجزائر الميسورين تكسى أشكالا زخرفية جميلة مصنوعة بالرخام وأحواضها الخزفية ذات الفوارات، ولكن على خلاف العيون العمومية لم يكن يدخل الماء إلى المترل إلا إذا دفع صاحبه مبلغا مرتفعا. وإضافة إلى هذه العيون العمومية والخاصة كانت توجد عيون أخرى خارج أسوار المدينة نذكر منها على سبيل المثال: عين بولوغين التي نقش فوقها "من فجر ماء جازاه الله ألف مرة على كل قطرة من ماء". وعين الحامة التي بناها بابا علي سنة 1173هـ الموافق لسنة 1759 - 1760م، وكانت موجودة آنذاك مقابل حديقة التجارب حاليا ونقش على المرمر فوق العين العبارات التالية: "يا رب إنه لا حدود إذن لجلال قدرتك لا تكلما أمعنا في حفر الأرض لعيون بدل الماء العكر الذي يجري بفضل رحمتك موجا صافيا خالصا للشعب والإيمان، اللهم اسق ماء الكوثر عبدك المطيع رحمة منك". وعيون بئر مراد رايس وبئر خادم التي بناها حسان باشا، فالأولى أقيمت سنة 1793م وتحمل إلى يومنا نقش على المرمر كتب عليه ما يلي: "هذه عين الحياة اقفز أيها الأجنبي الفقير اشرب من مائها وترحم على حسان باشا".

أما الثانية فهي أيضا شيدت قريبا من هذا التاريخ. وأما المباني العامة فكانت قليلة العدد، ويكفي أن نذكر منها الجنينة مقر الحكومة التي شرع صالح رايس في تشييدها منذ 1551م وكانت تحتل ساحة الشهداء الحالية وتحتوي على عدد من الأفنية والساحات مزدانة بالخزف المزخرف وبها رواقان يطلان على صالونات مكسوة جدرالها بالسنديان وشجر الأرز ومزدانة بالصور الوردية، وهناك كان يقيم الباشاوات ويمارسون سلطاتهم على كامل أرض الجزائر، والثكنات السبعة الكبيرة الخاصة بالانكشارية منها خمسة كانت موجودة بالقرب من باب عزون قادرة على إسكان أكثر من 400 يولداش، وسجون الرقيق الخمس، ولكن كثيرا جدا من الدور الخاصة كانت تخفي وراء واجهاتها العاطلة عن الزينة زخارف طريفة أو فخمة ذات روعة، لها أفنية تحيط بها أعمدة من الرخام البديع الصنع، وصنف من خشب الأرز وأسوار عليها مظلات إيطالية أو هولندية، ومن داخلها أثاث صنعت أجزاؤه في أوروبا، أو صنعها العمال الوطنيون محاكاة لنماذج أوروبية.

ولم تكن لمدينة الجزائر ضواحي ما عدا المكان الذي كان يوجد خارج باب عزون والذي أصبح فيما بعد بمثابة ضاحية، وأما المناطق لها مباشرة بحوالي نصف ميل، فهي عبارة عن مقابر لا يحيط بها سياج ومنازل مخربة، أما أكبر مقبرة فكانت توجد خارج باب الوادي وفيها كان يدفن الموتى من مسلمين ويهود ونصارى وكان الجزائريون يحبون بناء قبور فخمة لتخليد ذكرى موتاهم. ولكن رغم ما قيل في قوة وجمال مدينة الجزائر إلا أنها لم تواكب تطورات العصر خاصة في نهاية العهد التركي، فبينما كانت المدن الأوروبية مثل مرسيليا وباريس تنمو وتتطور نتيجة تزايد السكان وتوسع العمران وازدهار التجارة بقت مدينة الجزائر حبيسة عقلية القرون الوسطى الأوروبية حيث لا تفكير ولا تجديد، فالأبواب تغلق من الغروب إلى الشروق وليس هناك فنادق ومستشفيات وجامعات بالمعنى المعمول به في أوروبا، ولم تكن بنوك للاستثمار ولا مطبعة ولا صحف. ولم تعرف مدينة الجزائر التوسع و التجديد إلا بعد الاحتلال الفرنسي وما لحق بها من التغيير والتبديل ما أزال عنها شكلها الأول الذي كانت تمتاز به وما فاقت به غيرها من مظهر جميل، فأصبحت بسبب انفساح مساحتها وامتداد أراضيها وكثرة مبانيها أشبه بعواصم الغرب الكبرى اليوم، ولم يحدث هذا التحويل دون أن يصحبه من انقلاب عميق الأثر في المظهر العام لهذه المدينة.

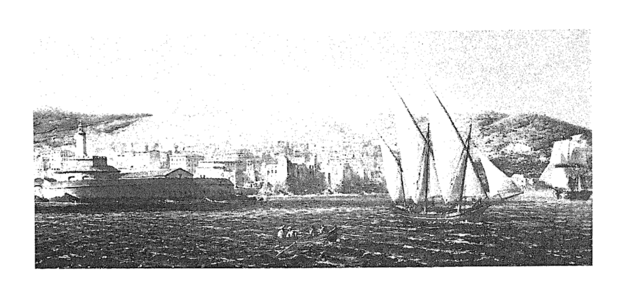
وقد طرأ على تعدد السكان في مدينة الجزائر تغير كبير في أثناء القرون الثلاثة التي كانت خاضعة فيها لحكم الأتراك نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والصحية للسكان أو سوء الحالة الاقتصادية وظهور الأوبئة الفتاكة، إذ يقول حسن الوزان المعروف باسم ليون الإفريقي أن عدد سكان مدينة الجزائر كان يبلغ سنة 1529م 4000 نسمة. وقدر الإسباني هايدو (Heado) الذي ظهر كتابه عام 1616م عدد المنازل والسكان بـــ 12000 منزل و60000 نسمة، وقدر الأب دان (Le Père Dan) عدد المنازل والسكان في عام 1634م عندما بلغت القرصنة ذروتها بـــ 15000 منزل و100000 نسمة، وفي عام 1724م قدر الدكتور شاو (Shaw) عدد سكان مدينة الجزائر بـــ 100000 نسمة. ثم بدأ الاضمحلال يدب فيها عندما قلت أعمال القرصنة، وفي عام 1788م قدر فنتورا دي برادي (Venture dé pradis) عدد سكان مدينة الجزائر بـــ 50000 نسمة منهم 3000 أتراك و6000 كروغلي و7000 يهودي و2000 من الأسرى المسيحيين و32000 عرب، ثم ارتفع في السنوات الأولى من القرن التاسع

عشر نتيجة نمو السكان وتحسن الظروف المعيشية إلى 73000 نسمة حسب التقديرات التي أدلى بها الجاسوس الفرنسي بوتان (Boutin) سنة 1808، بينما ذكر تيونفيل (Thionville) أن عدد سكان مدينة الجزائر بلغ سنة 1809م ما بين 75000 و80000 نسمة، ثم هبط عدد المنازل والسكان عام 1830م إلى 8000 منزل و30000 نسمة من مجموع كل الجزائريين بالقطر الجزائري البالغ عددهم حوالي 3000000 نسمة، ليصل في شهور قليلة من بعد الاحتلال إلى 25000 نسمة نتيجة هروب الكثير من العائلات الجزائرية داخل البلاد خوفا من بطش الجيش الفرنسي. وكانت مدينة الجزائر أثناء العصر التركي تصرف شؤونها إدارة مستقلة، ويشرف عليها الخزنجي أو وزير مالية الإمارة، وكانت الجماعات التي يضم كل منها أبناء جنس خاص من السكان، كالزنوج والمزابية والبساكرة والأغواطيين والجيجليين أو أبناء طائفة خاصة من الصناع تتألف منها طوائف متعددة يرأس كل منها أمين، أما اليهود فكانوا أمة يحكمها زعيم يختارونه منهم، وكان الأمناء كلهم يخضعون لسلطان شيخ البلد. وكان التفتيش على الأسواق منوطا بالمحتسب، فإذا ثبت الغش في الموازين أو الأسعار فإن يد الغش تقطع أو يطاف به أمام العامة على ظهر حمار بينما إذا ثبت الغش على الخباز فإن مخبزته تصادر ويضرب ضربا مبرحا على قدميه، أما التفتيش على نظافة الشوارع أثناء النهار والليل من اختصاص أغا الكل ولابد أن يكون هذا تركيا. أما المزوار وأعوانه، فكان عليهم أن يقوموا بحراسة المدينة في الليل ومراقبة الحمامات وبيوت الدعارة، وكان على أمين العيون أن يحافظ على عيون الماء ويتأكد من سلامة أبنيتها، وكان هذا النظام الإداري يفي بالأغراض المرجوة منه، ويحفظ الأمن والنظام على أحسن حال، كما شهد على ذلك جميع الرحالة الذين زاروا مدينة الجزائر أثناء حكم الأتراك.

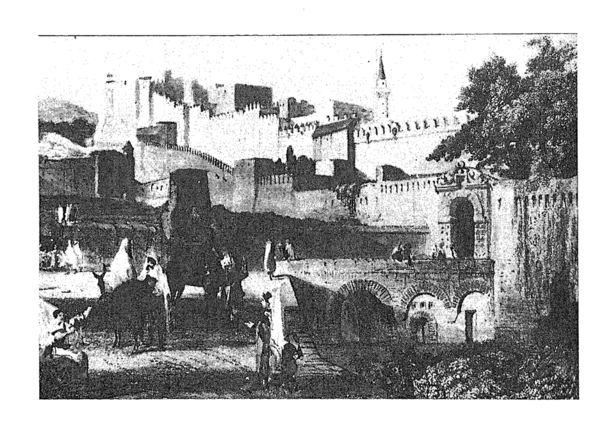
وإن عاشت مدينة الجزائر في أغلب فتراتها حياة تتسم بالرخاء وخاصة على عهد الباي لار بايات والباشاوات إلا أنها عرفت بالمقابل عدة أمراض خطيرة وفتاكة كالطاعون والكوليرا والتيفوس والجدري والسل أدى إلى وفاة العديد من السكان في سنوات 1572 و1654 و1664 و1794م. وقد أدى وباء (1572 - 1574) في ظرف عامين إلى هلاك ثلث السكان، كما أدى وباء سنة 1787م إلى وفاة 16.721 نسمة، بينما أدى وباء سنتي 1817 - 1818م إلى هلاك أكثر من 14.000 نسمة من سكان مدينة الجزائر، ويعود بالدرجة الأولى سبب انتشار هذه الأمراض المعدية إلى العدوى التي كان ينقلها

المسافرون والتجار والبحارة من المشرق العربي والدول الإفريقية والأوروبية، وقد ساعد كذلك على بروزها المستنقعات التي كانت منتشرة بضواحي المدينة وسوء الحالة الصحية بسبب إهمال الحكام العناية بصحة السكان، وحتى الحل الوحيد الذي كان بإمكان السلطات التركية أن تلجأ إليه للوقاية من هذه الأمراض المعدية عند ظهورها وهو الحجز الصحي لم تستعمله عندما تعلم بانتشار الأمراض المعدية كالطاعون في إحدى السفن الداخلة إلى الجزائر، هذا بالإضافة إلى جهل السكان للعلوم الطبية العصرية واعتمادهم فقط على الطب التقليدي والإيمان بالقضاء والقدر، حيث لم يكن يوجد بمدينة الجزائر آنذاك حسب ما ذكره الألماني شيمر إلا على صيدلية وحيدة ومع ذلك فإن الأدوية بها كانت قليلة وهي عبارة عن عقاقير وحشائش، وكان هذا الوضع سببا في انخفاض نمو السكان.

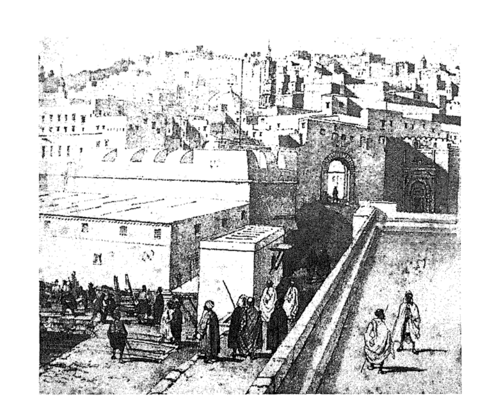
كما مست الجزائر سلسلة من المجاعات تسبب فيها الجفاف والجراد أدت إلى انتشار الأمراض فمات جراءها العديد من السكان، ومن أكبرها مجاعة سنتي 1579 - 1580م حيث بلغ عدد وفيات مجاعة 1580 في مدينة الجزائر لوحدها حسب ما أكده هايدو 5656 شخصا وهذا في ظرف شهر واحد (17 جانفي - 17 فيفري 1580م)، بينما أدت مجاعة 1752 م إلى هلاك 1700 مواطن، ثم تكررت المجاعات في أعوام 1778 و1779 و1787 و1789م وكذلك في سنة 1800 و1819 و1806 و1807 و1816م مما دفع حكومة الجزائر إلى استيراد الحبوب من الخارج بكميات كبيرة. كما تعرضت مدينة الجزائر وضواحيها إلى عدة هزات أرضية في كل من أعوام 1632 و1639 و1676م على أن أعنف زلزال ضرب مدينة الجزائر وقع سنة 1716م وكان مركزه بالسواحل الجزائرية هدمت على إثره منازل كثيرة وتوفي خلق كبير بلغ عددهم 20000 نسمة مما دفع السكان إلى ترك منازلهم المهدمة للإقامة بضواحي المدينة، ثم تكررت الزلازل في كل من سنوات 1723 و1724 و1755 و1818م، كما وقعت في يوم 2 مارس 1825م على الساعة التاسعة والنصف صباحا هزة أرضية عنيفة في مدينة الجزائر هدمت بعض المنازل، تلتها هزات أخرى في ظرف 48 ساعة، وقد نجم عنها تدمير مدينة البليدة تماما بحيث لم يبق فيها ولا منزل واحد قائما، ولم يكد ينج أحد من السكان حيث قدر عدد القتلى بعشرة آلاف شخص.



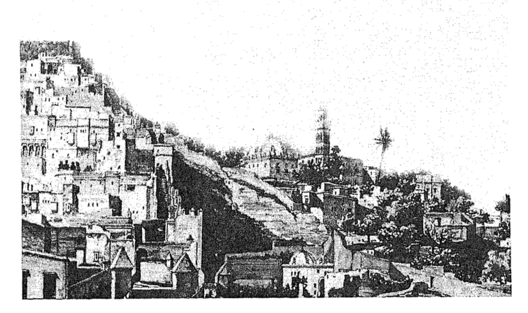
منظر على مدينة الجزائر في العهد التركي



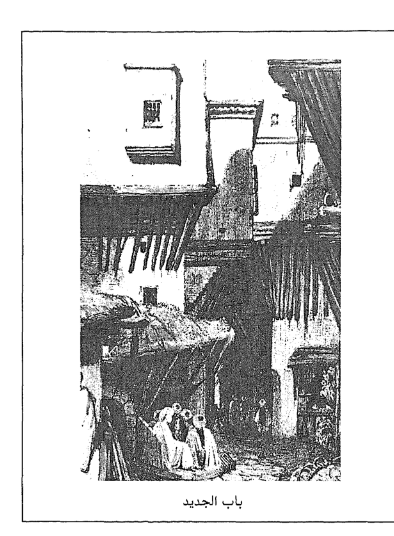
باب عزون



باب الجزيرة



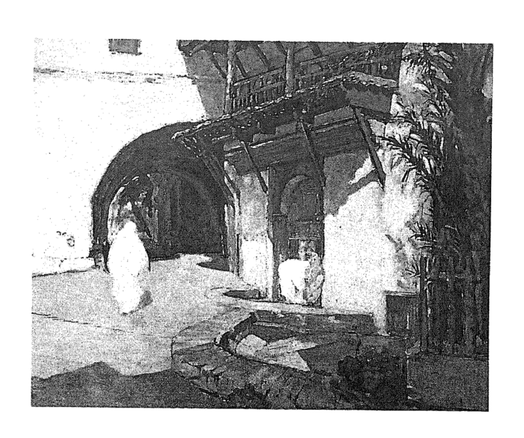
باب الواد

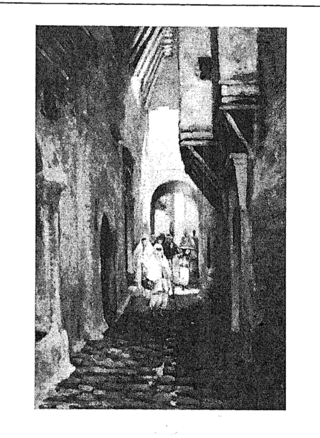


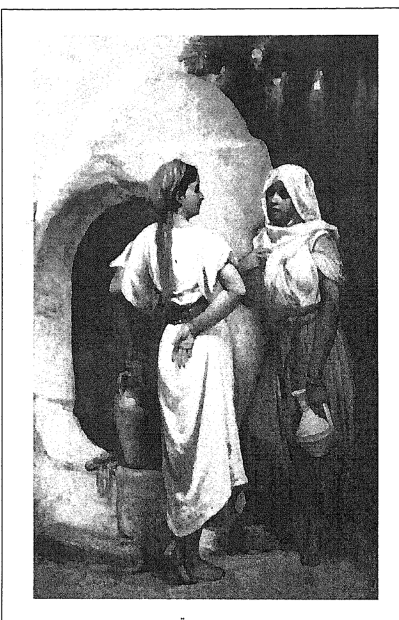
باب الجديد

أزقة القصبة

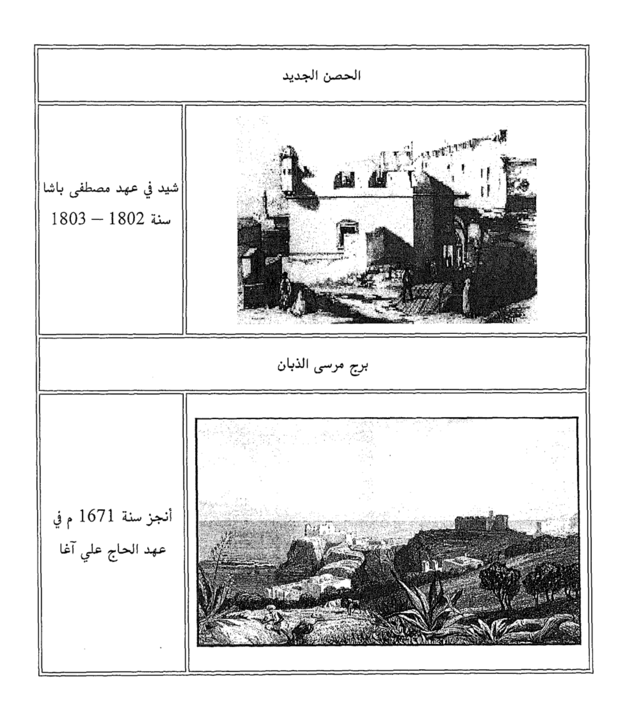








عين عمومية



الحصن الجديد	
	شيد في عهد مصطفى باشا سنة 1802 – 1803
برج مرسى الذبان	
	أنجز سنة 1671 م في عهد الحاج علي آغا

وصف مدينة الجزائر من خلال النصوص العربية والأجنبية:

وصفها الحسن الوزان المعروف بليون الإفريقي وهو من أصل مغربي ولد بفاس في كتابه "وصف إفريقيا" الذي ألفه في مطلع القرن الخامس عشر أيام وجود عروج بالجزائر أي قبل أن تلتحق الجزائر بالمملكة العثمانية كالآتي: "الجزائر معناها الجزر، سميت بذلك لأنها مجاورة لجزر ميروقة ومنورقة واليابسة (تعريف غير صحيح)، لكن الإسبانيين يسمونها ألجي. والمدينة قديمة من بناء قبيلة إفريقية تدعى مزغنة، فأطلق عليها القدماء هذا الاسم. وهي كبيرة جدا تضم نحو أربعة آلاف كانون (نسمة)، أسوارها رائعة ومتينة جدا، مبنية بالحجر الضخم. فيها دور جميلة وأسواق منسقة كما يجب، لكل حرفة مكانها الخاص. وفيها كذلك عدد كثير من الفنادق والحمامات. ويشاهد من جملة بناءاتها، جامع ممتاز في غاية الكبر على شاطئ البحر (الجامع الكبير)، أمامه ساحة جميلة جدا اتخذت على سور المدينة ذاته الذي تتلاطم عند أسفله أمواج البحر. ويحيط بالجزائر عدد من البساتين والأراضي المغروسة بأشجار الفواكه. ويمر قرب المدينة من الجهة الشرقية، نهر نصبت عليه طاحونات ويزود السكان بالماء للشرب ولأغراض أخرى. وفي الضواحي سهول جميلة جدا، لا سيما سهل متيجة الذي يبلغ طوله حوالي خمسة وأربعين ميلا وعرضه ستة وثلاثين ميلا، حيث ينبت القمح الجيد بكثرة...".

وذكرها الأديب أبو زيد عبد الرحمن بن عبد الله الفاسي الشهير بالجامعي المولود بفاس سنة 1087 هـ، فقال عنها بعد أن ألحقت بالمملكة العثمانية: ".. وأما مدينة الجزائر فأول بلد لقيت بها مثل من فارقته من أدباء بلدي، وبها تذكرت بعض ما كان منية خلدي لاجتماعي فيها بالأديب الماهر الدال وجوده على صحة القول بوجود الجوهر الفرد في سائر الجواهر، أديب العلماء وعالم الأدباء محيي طريقة لسان ودين الخاطب .. أبي عبد الله محمد بن محمد المعروف بابن علي .. فهي (مدينة الجزائر) والحمد لله دار الجوهر الفرد في الأدب وعلم العقل والنقل وتنبت العلماء والصالحين كما تنبت السماء البقل... وهذه المدينة لا تخلو من قراء نجباء وعلماء أدباء وأعلام خطباء مساجدهم بالتدريس معمورة ومكاتب أطفالهم بالقراءة مشحونة ومشهورة وقد ذكرت ما فيه غنيمة من علمائها الأخيار وكلهم متحلون بأحسن الصفات متضلعون بعلم النحو والفقه والحديث وإحياء ليلة المولد النبوي مثل ما في القديم

والحديث .. وقد كان بهذه الحاضرة نحو مائة مكتب مليئ بالأولاد حيث أن المحل الذي لا يسع التلاميذ يجعلون فيه سدة يصعدون إليها الدرج يتعلمون القراءة والكتابة ويحفظون القرآن العظيم وحفاظه كانوا كثيرين .."

وقال الجامعي في مدح مدينة الجزائر:

وخلخال سوق الشرق غير ضوامر ... بلاد برأس الغرب تاج مكـلـل

عروس تجـلـت في أعالي الـمنابر ... بدت بمنصات الزمان كأنـهـا

وصيغت لها الأمواج خلخال حاسر ... وقد قلدت من بـحرها بموشح

تبسم ثغر في وجـوه الـبشائـر ... ولاح بها بـاب الجزيرة مـثلما

تحلي سـوارا واكـتسى بجواهر ... كان مجاز البحر معـصم غـادة

تحاكي النجوم الزهر في عين خازر ... ولله أبراج بـشاطئ بحـرهـا

ذوائب أصداع الـوجوه النواضر ... كان الرياض الخـضر محدقـة بها

تحن فـتحنو لاستلام الـغزائـر ... غـصون وأنـهار وتلك لهذه

نـصال رماح في زرود مشاجـر ... فتبدو وقد حاك النـسيم برودها

حلاوته، ما مر، تلقى بخـاطـر ... ولله ما ضمـته من كل مـنظر

وشنيل فالحسن انتهى للجزائـر ... فـدعني من غر ناطة وربـوعها

مقرطفة بالـبدر ذات غـدائـر ... فما تفضل الحـمراء بيضاء غادة

كخط زبور في قديم الدفـاتـر ... ومن لربوع بالجمال وقد غادت

مؤلـفة من ستره خـير ساتـر ... وهذه ربوع حـاطها بإحاطة

وذكرها ابن زكوار الفاسي وهو رحالة وأديب وشاعر مغربي قدم إلى مدينة الجزائر سنة 1687م وأخذ العلم على شيخها محمد بن سعيد قدورة فوصفها في مؤلفه "نشر أزاهير البستان فيمن أجازني بالجزائر وتطوان" كما يلي: ".. وأنه لما من علي المولى الكريم ذو الفضل السابغ العظيم، بدخول مدينة الجزائر ذات الجمال الباهر، وحلول مغانيها النواضر، التي غص ببهجتها كل عدو كافر، فلذلك

يتربصون بها الدوائر، في الموارد والمصادر، ويرسلون عليها صواعق لم تعهد في الزمن الغابر، ابراني من عليلي ووجدي ما عاينته من روائها العسجدي وبحرها اللازوردي، إذ هي كما قيل:

بلد أعـــارته الحـــمامة طوقـــها   وكســـاه حلـــة ريشه الطاووس

ما شئت من حدائق، كالنمارق، وقصور نوع المحاسن عليها مقصور، والذي أعارها ذلك المرأى الجميل، وأصارها فضية الصباح عسجدية الأصيل، وألحقها بهجة وإشراقا، وألبسها نضرة وإيراقا، وأبدها العيون آنق من جيرون.

مدينة الجزائر في أواخر القرن السادس عشر ميلادي:

أما أبو الحسن علي بن محمد بن علي التمقروتي الذي تولى مناصب هامة في بلاط مراكش والمولود حوالي عام 1560م والمتوفى سنة 1595م، فقد أقام أكثر من شهرين في مدينة الجزائر من 8 ذي القعدة إلى 17 محرم الموافق 28 أوت إلى 5 نوفمبر 1589م وهو في طريق العودة إلى اصطنبول للقيام بالمهام التي كلفه بها السلطان السعدي أحمد المنصور لدى السلطات العثمانية، قال أثناءها عن مدينة الجزائر في مؤلفه "النفحة المسكية في السفارة التركية":

"الجزائر عامرة، كثيرة الأسواق بعبدتها كثيرة الجند حصينة، لها أبواب ثلاثة وفيها المسجد الجامع واسع إمامه مالكي المذهب وفيها ثلاثة خطب إحداها للترك إمامهم حنفي المذهب، ومرساها عامر بالسفن، ورياسها موصوفون بالشجاعة وقوة الجأش ونفوذ البصيرة في البحر، يقهرون النصارى في بلادهم، فهم أفضل من رياس القسطنطينية بكثير وأعظم هيئة وأكثر رعبا في قلوب العدو، فبلادهم لذلك أفضل من جميع بلاد إفريقية وأعمر تجارا وفضلا وأنفذ أسواقا وأوجد سلعة ومتاعا حتى أنهم يسمونه "اصطنبول الصغرى" وطلبة العلم فيها لا بأس بهم إلا أن حب الدنيا وإيثار العاجلة والافتتان بها غلب عليهم كثيرا.

والكتب فيها أوجد من غيرها من بلاد إفريقية، وتوجد فيها كتب الأندلس كثيرا وفي هذه المدينة قبر الوالي الصالح أبي زيد سيدي عبد الرحمان الثعالبي وقبر الوالي أبي العباس سيدي أحمد بن عبد الله الجزائري (فقيه ومتكلم عاش بمدينة الجزائر ومات بها 800 - 884 / 1398 – 1479م له "كفاية

المريد" و "القصيدة في علم التوحيد") وقبر الوالي الصالح أبي النور وكذا يقال له عند أهل البلاد، وهو الذي قبره في رأس الجبل (بوزريعة) وكل هؤلاء خارج باب الوادي وفيها غيرهم من الصالحين زرناهم وتبركنا بهم والحمد لله.

ولقد سافرت السفينتان اللتان جئنا فيها راجعتين من الجزائر إلى اصطنبول بأموال كثيرة وجباية البلد وهدايا للسلطان والوزير والقبطان وغيرهم وأموال التجار وذخائر الجند وغير ذلك وسافر فيها كثير من المسلمين وقاضي البلد المعرج بماله ونسائه وأولاده والتجار والحجاج وغيرهم. فبعد أن انفصلوا عن البلد بليلة قام فيها العلوج، مماليك رايسها، مع من فيها من نصارى القذف ونصارى الهدية، فقتلوا الرئيسين ومن حاربهم من المسلمين فرمى بعض المسلمين أنفسهم إلى البحر فنجا بعضهم بالسباحة وغرق بعضهم. وذهب النصارى بالسفينتين إلى بلادهم بما فيها من أموال والنساء والصبيان ومن دخل أيديهم من رجال المسلمين واستسلم لم يقاتل ولا رمى بنفسه. فذكر لنا بعض من له خبرة بأمور الباشا والي البلد أن الذي ذهب له في السفينتين ألف مثقال وذكر آخر أنه ثمانية عشر قنطارا ذهبا سوى الجوهر والملف وسائر السلع والفرش، فوقع مأتم عظيم في كل دار من ديار الجزائر حزنا على ما وقع للمسلمين من المصيبة في الأنفس والأموال .. ثم بعد أيام ورد الرايس رأناوط مامي (قبطان بحر من أصل ألباني) وكان غائبا في "حارا" في مراسي بلاد النصارى بثماني سفن وأخذ ثمانية عشر نصرانيا من نصارى السفينتين ذهبوا في مركب صغير لبلادهم ومعهم ثمانية عشر ألف مثقال فذكروا أنهم لما وصلوا بلاد النصارى اقتسموا ما ذهبوا به فأتاهم ألف مثقال لكل إنسان بعد أن رفعوا عشرين ألف مثقال صدقة الكنيسة، وذكروا لنا أنهم عزموا على هذا الغدر والفتك قبل وصولنا الجزائر ومن معهم .. وكان السبب في ذلك فيما ذكر أن تشاوروا بينهم فقال ذو رأيهم: السفينتان الآن فارغتان ليس فيهما إلا الأنفس أخروهما حتى ترجعا من الجزائر موسوقة بالأموال والذخائر فكان الأمر كذلك .. ورياس اصطنبول معهم الغرة والغفلة وما وقع قط مثل هذا الواقع لرياس الجزائر".

وقال الرحالة والأديب والوزير المغربي أبو القاسم بن أحمد بن علي الزياني الذي ولد بفاس عام 1147 هــ – 1734 م وتوفي في رجب 1249 هــ – نوفمبر 1833م عند قدومه إلى مدينة الجزائر العاصمة في كتابه "الترجمانة الكبرى": "ولما بلغنا مدينة الجزائر وجدنا الوباء (الطاعون) بها خفيفا، فنزلت خارجها وبنيت مضاربي ووجهت من حاشيتي من يأتيني باللوازم من لحم وحطب وعلف دواب،

فما رجع إلا وأنا مصاب بالحمى فأيقظني للعشاء، فلم أقدر، ولما أصبح رأيت المحل الذي أصبت فيه متورما فعالجته بما عرفت فأقام ثلاثة أيام وانفجر، وصرت أعالجه بالمراهم إلى أن حصلت الراحة.

ولما كان يوم الجمعة لم أجد بدا من الدخول إلى صلاتها، فركبت إلى المسجد فصليتها وانحدرت إلى المرسى لرؤية المراكب وآلتها وتحقيق خبرها بالمشاهدة، فجاءني بعض الأحبة من أهل فاس وألزموني بالنزول عندهم، فامتنعت وخرجوا معي إلى الخباء ونسوني ساعة ودخلوا، ومن الغد جاءوني وفي جملتهم قاضي البلد الفقيه السيد محمد ابن مالك، أصله من المغرب، فخرجت لملاقاته وجلس معنا وأنس وحشتنا، وطلب منا النزول عنده فلم يمكنني ذلك وواعدته ليوم معين نزوره في بيته، فجاء للوعد وتوجهت معه لداره وبتنا عنده، وحضر معنا بعض أصدقائه من أهل دولة الباشا كاتبه وحاجبه وصهره، وتذاكرنا أحوال الدنيا وهمومها، وما يؤول إليه حالها، وأقمت بالجزائر أربعة وعشرين يوما، وأنا في خبائي وخدامي في آخر، إلى أن تهيأ لنا السفر، فجاء الكاتب والحاجب والصهر والقاضي لوداعنا ومعهم صلة من حسن باشا بواسطتهم دون شعوري. وعلمي، ومعهم لطف وحلاوات من دورهم للزاد، وقالوا إن مولانا الباشا يقرئك السلام ويطلب منك الدعاء في الحرمين الشريفين، فاستعن على سفرك بهذا النزر القليل الذي هو ستمائة سلطاني وهذين المكتوبين المطبوعين، أحدهما الباي قسنطينة، والثاني لوكيله بتونس، فكان ذلك من فضل الله دون قصد ولا طلب، فحمدت الله على فضله ورزقه".

وعند عودته من تونس مر بقسنطينة إلى مدينة الجزائر أقام بها الزياني فقال:

"فلما شرفنا عليها تقدمت لأنظر المنزل بقصد المقام بها إلى أن يظهر لنا ما يؤول إليه أمر المركب الذي أخذه العدو الكافر، دمره الله، وفيه العسكر الجزائري وبضائع التجار فاجتمعت بأحد التجار وتسالمنا وكلفته أن ينظر لي بيتا فقال إن البيت حاضر فصحبني إلى البيت وفتحته ونظرته وكلفته أن يركب بغلتي ويتعرض للبهائم بالباب ويأتي بهم للبيت وانصرفت للمسجد الجامع فتوضأت وتنفلت وجلست لصلاة الظهر مع الجماعة، فلما فرغنا فإذا بالشيخ الفقيه القاضي أبو عبد الله محمد بن مالك صاحبنا المتقدم الذي كتبت له أن يتسلم الحوائج من المركب فقمت لملاقاته والسلام عليه وصحبته إلى محل جلوسه بالمحكمة الشرعية، وتفاوضنا في أخبار المركب فقال سمعنا ذلك وإلى الآن لم يظهر له خبر لكنه يرجع لا محالة، ولما توجهت من عنده لأنظر هل بلغ الأصحاب وجدتهم بالبيت والبغلة بالإسطبل فحمدت الله على السلامة وقدم علي صاحب القاضي بمؤونة خناشي دقيق وأواني سمنا ومثلها خليعا

وفحما وأنا لا أملك درهما فزال قنطي وتفكيري، ولما جن الليل شغل بالي بالتفكر في أمر الكراء الذي علي فإذا أصبح وجاء الحمار يطلبه وكيف المخرج وما أبيع فتعين بيع نسخة البخاري التي ليست لي غيرها ففوضت الأمر إلى الله.

ولما أصبح جاءني رسول القاضي فوجدته بالمحكمة في بيت جلوسه للراحة فهش وبش وسأل عن الحال الذي يجده الإنسان من عناء السفر إذ وقف الحمار صاحب الكراء، فقال صاحب القاضي إن رجلا يطلبك فقال القاضي من هو؟ زد به إلينا فأتى به فلما عرفته قلت انتظرني إلى أن أخرج فتأخر، وسألني القاضي عنه فقلت: رجل جاء معنا في الرفقة، قال لعله الحمار الذي حملك فضحكت وقلت هو والله فقال لعله يتبعك في شيء، قلت نعم، فتكلم مع أحد أصحابه سرا وجاءه بكيس فيه أربعون سلطانيا دورو، فامتنعت من قبضتها فأقسم لتقبضنها فإني اعرف أمور السفر خصوصا وأنت فارغ اليد من أجل مالك في المركب الذي فيه رزقك فخلصت الحمار منها وما بقي كنت أنفقه فيما لابد منه. وفي يوم الجمعة مع أصحاب لي حملوني على الصلاة في المسجد الجديد (جامع كتشاوة) الذي رممه حسن باشا بعد سفرنا للحجاز وأقام به الجمعة، فدخلته وشاهدته وصلينا الجمعة، وأخبروني بما أنفق عليه من الأموال وما جلب له من أصناف الرخام والمرمر، وأوقف عليه الرباع والضياع ما لا تسمح نفس أحد بإنفاقه إلا وفقه الله. ومن الغد رجعت إليه منفردا وتأملته موضعا موضعا، وميزت ما فيه من أنواع الصنع واختلاف الأشكال ومناسبة المواضاعات من كل نوع، إلى أن أحصيت جميع أوضاعه وكأنه نصب عيني في الغيبة وأنشأت فيه رسالة ولفقت أبياتا على قدر وسعي في مدحه ومدح بانيه وتجزيته على ما قام به من رسم معالم الدين، وأتباع سنن المهتدين، وتطهير تلك البقعة التي كانت قبل ذلك تبرنة يباع بها الخمر ويجتمع بها الأشرار، وصيرها معبدا للمسلمين جعلها الله في ميزان حسناته، وبلغه غاية أمنياته، لا رب غيره.

وهذه الرسالة: الحمد لله الذي خلق الإنسان، وعلمه البيان، وألهم من أحب من الملوك في الحديث والقديم، إلى سلوك السبيل القويم، وحبب لهم أفعال الخير ليبلغوا بذلك إلى القرار في جنات النعيم. وبعد، فلما أراد الله جلت قدرته، وتقدست أسماؤه وصفاته، رجوعنا من الحرم الشريف، ودخولنا لثغر الجزائر الشهير عن التعريف، وإقامتنا به للمانع الذي حصل، والعذر الذي بسببه بعد عنا ما كان بأيدينا وانفصل، كنت أجتمع مع أفراد من الأخيار، ومع جماعة من العلماء الأبرار، وأتفاوض معهم في سيرة

سلطانهم الأعظم، الماجد الأكرم، حامي بيضة الإسلام، وناصر سنة سيد الأنام، الذي قمع أهل الكفر وقادهم بلا رسن، المنصور السلطان حسن".

وقال صاحب "الثغر الجماني" في وصف مدينة الجزائر في عهد الأتراك: "هي اليوم قاعدة ملك الأمراء العثمانيين في المغرب الأوسط كانت تعرف بقلعة بني مزغنة وهم من طوائف صنهاجة وحصنوها أتم تحصين، وأحاطوا بها من جميع جهاتها الأسوار المنيعة والأبراج الهائلة وأناطوا بها المدافع الضخمة فهي الآن بحيث لا تنال، ولا يطمع في أخذها إلا من يطمع في المحال".

وقال عنها الشيخ ابن مسايب وهو من شعراء القرن الثامن عشر في قصيدة من نوع الشعر الملحون:

طر مـــن ثم لــبوفريـــــك	زر مولى ســاكة نوصـــيك
تبات بلــد الخــير تــزاها	أعمل الدرك علــى جنحيــك
بــين مــاء ومنــار وقــصور	بت زاهــي وأصــبح مــسرور
قــل ألا تــدخل فــيها	خذ وعده ســيدي منـــصور
لــلـجزائر داخــل فرحــان	قم كــي تــنحل البيـــبان
بركــته يــنفــعنــا بهــا	زر ســيدي عــبد الــرحمن
نرسلك وإذا كنــت صــريخ	ليلة الجمعــة أطــلع للــشيخ
وأعرف الــدار أرجــع ليهــا	تــورخ منازلـــها تــواريخ
عنـــدهم تمـــتع وأرتــاح	أدخل مزغـنـــة يــا صــاح
من خــمور الـــود أســقها	تنسقي مــن كيــسان الــراح

ومن الشعراء الذين أعجبوا بجمالها الخلاب الشاعر ابن أبي راشد الذي وصف بساتينها الخضراء وبياض لونها الناصع ووفرة الزهور على مختلف أنواعها في قصيدة شعرية بمناسبة فصل الربيع:

بمصر غدت للفضل والفخر جامعه	سقى المطر الهطل أرضا تشرقت
ترى كسقيط الثلج بيضاء ناصعه	بمزغنة الفيحاء تظهر من مدى
تروقك من أفق الأجنة طالعه	بروج السماء أبراجها قد تالقت
وأغصان أشجار ترنح نافعه	تراها على وجه البسيطة أنجما
ترى أرضها تبدي الغضارة يانعه	وحيث الربيع الغض ثم شبابه
بثلج نوار فهي صفراء فاقعة	وحيث بدا كسرى الرياض متوجا
دماء على أرض من الثلج واقعه	تريك احمرارا في ابيضاض كأنها
حمائمها تشدو على القضب ساجعه	دواليبها تسقي الغصون فتنثني
تميد من الصوت الحنين وراكعه	فتبصر أغصان الحدائق سجدا
فانثنت أزاهره بالماء تضحك دامعه	سقى روضها عهد السحائب
باخرها بالطيب والمسك ساطعه	وما هي إلا جنة قد تارجت

وقد ذكرها أيضا قنصل أمريكا في الجزائر وليام شالر في مؤلفه "مذكرات وليام شالر 1816 – 1824م" الذي نشر في مدينة بوسطن عام 1826م، فوصفها كما يلي: "ومدينة الجزائر مبنية على شاطئ البحر على قاعدة واسعة نسبيا في شكل نصف دائري على هضبة سريعة الانحدار ويبلغ قطرها نحو ميل ونصف، وتحتوي على ما يتراوح بين 8 و10 آلاف مترل. وطرق المدينة ضيقة جدا وسقوف المنازل متقاربة إلى حد يمنع شعاع الشمس من الدخول إليها، وكذلك يمكن إقامة اتصالات بين مختلف أحياء المدينة بواسطة سطوح المنازل. وحول المدينة ترتفع أسوار تعلوها حصون وأبراج، ووراء الأسوار خندق جاف.

وللمدينة أربعة أبواب وليس لها ضواحي، وإذا مددنا قليلا إلى الأمام خطيها الشمالي والجنوبي، فستتخذ مع قاعدتها شكل زاوية غير منتظمة. والقصبة تشرف على المدينة من قمة ضيقة، وتعلو أوكار المدافع المسددة إلى البحر. إن جميع الذين وصفوا هذه المدينة قد بالغوا، فيما يبدو لي، في تقديرهم لعدد

سكانها. لقد قدر الدكتور شاو عدد سكان الجزائر بمائة ألف، ولكنني حين أقارنها بمدن أخرى أضع عدد سكانها في حدود خمسين ألف نسمة. وإذا نظرت إلى مدينة الجزائر من البحر، فستبدو لك في شكلها ولونها، أشبه ما تكون بشراع سفينة ينتشر في مرج أخضر اللون، والجبل المشرف عليها والأراضي المزروعة المحيطة بها والتي تغطيها منازل بيضاء، وبعضها من المباني الفخمة، تترك في نفسك انطباعا، وأنت تقترب منها بأنك تشاهد واحدا من أجمل ما يرى على شواطئ البحر الأبيض المتوسط. وانطلاقا من رأس كاكازين حتى المدينة توجد طريق معبدة تسير موازية لخط الشاطئ عند أقدام الهضاب، وهذا الجانب من الشاطئ صخري وشديد الانحدار، ولا يوجد فيها مرفأ مأمون. وعلى اليمين ترتفع جبال بحدة، وعندما يقترب المسافر من المدينة يعترضه مضيق ينفذ إلى البلد وتوجد فيه عدد من المنازل الجميلة، والمواقع التي يترل الناس فيها من السفن تشرف عليها وتحميها مجموعات من المدافع. ومن المدينة حتى مصب نهر الحراش، تمتد طريق جيدة تسير موازية لخط الشاطئ، وهذه المنطقة التي تشكل جزءا من الخليج تغطيها رمال ناعمة.

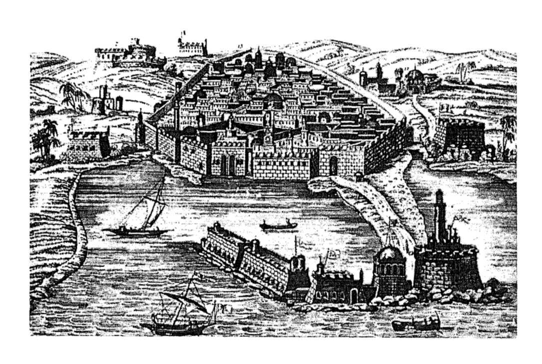
وعلى يمين هذه الطريق يمتد سهل خصب، على مسافة ثلث أو نصف الميل، ترتفع في نهايتها هضاب متوالية بسرعة. وهذا السهل كله مأهول بالسكان ويوفر كثيرا من الخضراوات التي تستهلكها المدينة. والمواقع التي تقف عندها السفن متى كان الجو حسنا كلها تقع تحت مراقبة المدفعية المثبتة في قلاع وحصون مهيبة. ومن مصب نهر الحراش حتى رأس تمنفوست "Cap Tamanfoust" تبلغ المسافة حوالي تسعة أميال، وهذه المسافة تضم القسم الشرقي كله من خليج الجزائر. والشاطئ في كل امتداده جميل ويغطيه رمل ناعم، وبعد الشاطئ ترتفع الأرض ارتفاعا سريعا يتراوح بين 30 و40 قدما لتبلغ مستوى من الأرض، وهو امتداد لسهول متيجة. ومن باب الوادي، أو الباب الشمالي للمدينة، يسير طريق مواز لخط الأسوار الشمالية للمدينة، حتى يصل إلى الزاوية الجنوبية الغربية للقصبة، والماشي بتوادة في هذه الطريق يحتاج إلى عشر دقائق لقطعها. ومن هناك إلى قصر الإمبراطور تمتد طريق وعرة، ولكن بعض أجزائها معبد على مسافة نحو ميل. وقصر الإمبراطور عبارة عن مبنى ذي أضلاع غير متساوية، ويحتوي على حصن دوره حوالي 500 يادرة ويسيطر على مدينة الجزائر، أنه لا تحيط به خنادق ولا ممرات مخبأة،

كما أنه لا يملك تحصينات متقدمة إلى الأمام، وأسواره المبنية بالطوب المكوي تبلغ في بعض جنباته ارتفاعا هائلا لمائة قدم.

وفي الجنبات الأخرى تكون هذه الأسوار أقل ارتفاعا، وذلك طبقا لتفاوت مستوى الأرض التي يقف عليها هذا الحصن، وأسوار الجنوب الغربي لا يزيد ارتفاعها عن عشرين قدما. وعن يمين الطريق المؤدية إلى القصبة، ترتفع هضاب تشرف على هذا الحي مباشرة على مسافة نحو 300 ياردة. ومن الجانب الغربي تشرف على الحصن هضاب أخرى وتقف وراءه على مسافة نحو 250 ياردة. ومن قصر الإمبراطور إلى سيدي فرج، تمتد طريق على مسافة نحو تسعة أميال في أرض زراعية خصبة من أجمل ما تشاهده العين، وهذه المنطقة توفر أرضا صالحة لمناورات المدفعية. وهذه الطريق سلكتها على متن جوادي والساعة في يدي في فترة من الزمن استغرقت ثلاث ساعات. وقد كنا خمسة عشر شخصا وكنا نسير في غير عجلة. وعلى جنبات الطريق كانت تقابلنا هنا وهناك عيون ثرة تفصل بين الواحدة والثانية منها مسافة نصف ميل على أكثر التقدير. ولكن الطريق بعد العين الأخيرة تتخذ نحو سيدي فرج اتجاها شماليا غربيا في أرض لا أشجار فيها تمتد على نحو ثلاثة أميال، وهذه الأرض رملية وتغطيها الصخور.

وضريح سيدي فرج والحصن الصغير الذي أقيم للدفاع عن منطقته، يقف على شبه جزيرة صخرية ومرتفعة نوعا ما، وهذه النقطة يمكن تحصينها واتخاذها قاعدة عسكرية عظيمة القيمة. وعلى الشاطئ الذي يتصل بشبه الجزيرة تجري عين ثرة عذبة المياه إلى حوض كبير مصنوع من الصخر، حيث يسقي السكان المجاورين للمنطقة مواشيهم، ونحن في هذه الجولة شاهدنا عددا كبيرا من القطعان التي يحرصها العرب. كان نزول الجنود في جميع الحملات العسكرية التي شنت على مدينة الجزائر من البحر، يتم في الجانب الشرقي من الخليج. وهذه، بالتأكيد، غلطة لا تغتفر وتعود إلى جهل بشاطئ البلد وطبوغرافيته، حيث أن جميع وسائل الدفاع قد ركزت في هذه المنطقة. إنه لمن الواضح أن جيشا يمكنه النزول في خليج سيدي فرج الجميل دون أن يجد عقبات تذكر، ومن هناك يمكنه في مرحلة واحدة أن يصل إلى الهضاب التي تسيطر على موقع قصر الإمبراطور، وعندئذ سوف لا يجد عائقا في طريقه نحو هذا الحصن والاستيلاء عليه بالقوة، وذلك إما بتسلق أسواره أو باستعمال الألغام لنسفها.

ومتى سيطر الجيش على هذا الحصن وثبت مدفعية قوية في الهضاب التي تشرف عليه، أصبح يسيطر على الموقف والهضاب المشرفة على الحصن من السهل التعرف عليها في خرائب طاحونتين بالريح تتخذ كل منهما شكلا أسطوانيا، وخرائب قلعة كانت تسمى "سطاو"، ولكنها لم تعد قائمة، بسبب مخاوف الحكومة من عواقب بقائها حيث أنها في موقع يسيطر على حصن الإمبراطور، وبالتالي، على المدينة. وإنزال قوات في سيدي فرج لابد من أن يرافقه ظهور قوات بحرية في وسط الخليج للتمويه على العدو، وعقب ذلك تستسلم المدينة أو تؤخذ عنوة بالقوة. وفي الأوقات العادية تتكون الحامية التركية في الجزائر من عدد يتراوح بين 1500 و4000 رجل، ومعظمهم من الجنود المتقدمين في السن والجنود الحديثي التجنيد والذين يجري تدريبهم للخدمة الوطنية".



الجزائر في القرن الثامن عشر 18 م

مراحل الحكم التركي:

دام الحكم التركي بالجزائر ثلاثة قرون "1518 – 1830م"، وامتاز نظامهم في كل المراحل بالحكم العسكري حيث لم يكن يعين أو ينتخب الحاكم الأعلى ومساعديه إلا من طرف طائفة الوجاق أو الرياس، وهؤلاء منهم الأتراك والأجانب الأوروبيين الذين اعتنقوا الإسلام. وهؤلاء الجنود والضباط هم وحدهم الذين يتمتعون بالحق لشغل المناصب الرفيعة في الحكومة فيما عدا البحرية، حيث أتاح عصر الدايات في العهد الأخير من الحكم التركي الفرصة للجزائري إذا أبدا كفاءة لأن يرقى إلى أعلى الرتب العسكرية، والرايس حميدو الذي قتل في معركة حينما أسر الضابط الأمريكي الكمودور ديكانور سفينته في شهر جويلية من سنة 1815م كان جزائريا، وقد ارتقى إلى مركز القيادة بسبب ما كان يتمتع به من الذكاء الحاد والشجاعة الخارقة. فكان النظام التركي بالجزائر يشبه إلى حد ما نظام المماليك في مصر قديما، فأصبحت الجزائر في عهدهم بمثابة جمهورية عسكرية لا يسمح فيها إلا للعسكر بممارسة السلطة، ولكن انتقال السلطة من حاكم إلى آخر كان يتم في غالب الأحيان بالعنف الشديد وأحيانا بوحشية قليلة النظر، ويمكن تقسيم نظام الحكم التركي بالجزائر طبقا للتطورات التي مر بها إلى المراحل التالية:

❶. **عصر الباي لاربايات**: 1518 – 1586م:

وتبدأ هذه الفترة منذ أن أسند السلطان العثماني سليم الأول إلى خير الدين بربروس أمر حكم الجزائر مانحا إياه لقب الباي لارباي "أي أمير الأمراء". وتنتمي هذه الطائفة من الحكام إلى رياس البحر الذين يعود الفضل إليهم في تنظيم القوة البحرية العثمانية وفي إدخال الجزائر وتونس وطرابلس في دائرة الحكم العثماني. وبالرغم أن السلطان العثماني هو الذي كان يعينهم إلا أن علاقتهم به كانت علاقة تحالف ضد العدو المشترك، فهم الذين كانوا يخططون للعمل العثماني في غرب المتوسط وهم الذين رسموا سياسة الشمال الإفريقي وبالتالي كانوا يتصرفون تصرف "ملوك الجزائر" كما سماهم الإسباني هايدو. فأصبحت الجزائر في عهدهم ولاية ممتازة وقاعدة الحكم العثماني في شمال إفريقية وفي غرب البحر المتوسط حيث ظلت المسؤولة عن توجيهات الحكم في طرابلس وتونس حتى نهاية عصر الباي لاربايات. وفي هذا العصر وجد ديوانان: ديوان الباشا وكان يضم بعض الضباط كممثلين للجند وهو بمثابة هيئة استشارية، وديوان الجند وكان يهتم فقط بأمور الجند ولاسيما مسألة الترقيات. وأهم ما يميز هذه المرحلة كونها تمثل أزهى عصور الحكم التركي للجزائر من الناحيتين الاقتصادية والعمرانية حيث قام الحكام الباي

لاربايات بدور كبير في تطوير مدينة الجزائر، فأنجزوا فيها حصونا منيعة وجعلوا منها مركزا عسكريا وميناء هاما تنطلق منه وتنتهي إليه شبكات التجارة، وتنطلق منه غزوات الرياس البحريين ضد شواطئ البلدان المعادية للجزائر والتي تعتبر نفسها في حالة حرب معها مثل إسبانيا.

وإلى هذا العصر يرجع تقسيم الجزائر إداريا إلى أربع بايلكات على يد حسان باشا بن خير الدين، وإنشاء أولى القصور الجميلة التي عرفتها مدينة الجزائر، وكذلك الحمامات والمساجد، فقد ازدهر العمران في هذا العصر، واستعمل خزف دلفت وألواح الرخام المستوردة من إيطاليا وصقلية في تجميل القصور والمساجد والحمامات، وقد بلغ عدد المنازل حينذاك اثني عشر ألف ومائتي مترل واقعة كلها داخل سور تعلوه ثلاثة أبراج خارجية لحمايتها من المعتدين، كما كان يوجد بمدينة الجزائر مائة مسجد وكنيستان وسبع ثكنات للعسكر، هذا بالإضافة إلى العيون العمومية التي كانت تزود السكان بالمياه الشروب، وكان يوجد منها ثمانية عيون كبيرة في الأحياء العامة من المدينة، وهذا ماعدا العيون الخاصة. ولعب مهاجرو الأندلس دورا كبيرا في إنعاش البلاد وازدهارها بفضل خبراتهم ومهاراتهم في مختلف الفنون الصناعية والزراعية والمعمارية، فأدخلوا بواسطتهم إلى مدينة الجزائر نوعا من الحياة الحضرية المترفة والشغف بالفنون الجميلة.

وفي هذا العهد ازدهرت التجارة الداخلية والخارجية ازدهارا كبيرا بفضل الصناعات اليدوية الدقيقة والفلاحة وصيد السمك وما كانت تدر عليها المغانم البحرية التي كان يستولي عليها الرياس في غزواتهم البحرية، فأصبحت الجزائر في هذا العصر ذات مكانة مرموقة ينظر إليها الأوروبيون بتقدير واحترام وخوف، وكلهم يتسارعون لكسب مودتها للتعامل معها. وما كاد ينتهي عصر الباي لاربايات حتى أصبحت مدينة الجزائر تعد باعتراف المؤرخ الإسباني هايدو عشرة آلاف بستان اشتهرت بالخصب والجمال، وكانت سهول الساحل والمتيجة مليئة بالمزارع التي كان أصحابها يستعملون على الأخص العبيد المسيحيين الذي يقال إن عددهم في هذه المزارع كان يبلغ خمسة وعشرين ألفا. وعلى الصعيد العسكري: مواصلة الجهاد ضد العدو الإسباني، حيث تمكن الجزائريون بقيادة خير الدين سنة 1529م من طرد الإسبان من برج الفنار، كما استطاع خليفته حسن آغا سنة 1541م من صد الحملة الإسبانية الثالثة على مدينة الجزائر بقيادة الإمبراطور شارلكان، وكانت خاتمة هذا التفوق العسكري الذي ميز هذه المرحلة تحرير بجاية على عهد الباي لارباي صالح رايس سنة 1555م، وإنهاء الوجود الإسباني في تونس على عهد الباي لارباي قلج علي سنة 1574م.

وهذه أسماء الباي لاربات التي تداولت على حكم الجزائر:

1) خير الدين بربروس: 1518 - 1535م

2) حسن آغا: 1535 - 1544م

3) حسن باشا بن خير الدين: 1544 – 1552م

4) صالح رياس: 1552 - 1556م

5) حسان قورصو: 1556 – 1557م

6) حسن باشا بن خير الدين: 1557 – 1562م

7) القائد يحي: 1562 – 1562م

8) حسن باشا بن خير الدين: 1562 – 1567م

9) محمد بن صالح رياس: 1567 – 1568م

10) قلج علي: 1568 – 1572م

11) عرب أحمد: 1572 – 1574م

12) القائد رمضان: 1574 – 1577م

13) حسان فتريانو: 1577 – 1580م

14) جعفر باشا: 1580 – 1582م

15) القائد رمضان: 1582 – 1582م

16) مامي أرنوط: 1582 – 1583م

17) حسان فتريانو: 1583 – 1585م

18) محمد مامي عتيق: 1585 – 1586م



عروج ابن أبي يوسف يعقوب
1518-1515م.



خير الدين "بربروس"
1533-1527م.



حسان باشا بن خير الدين
1551-1544م.

❷. عصر الباشاوات الثلاثين: 1586 – 1659م:

بعد أن لمست الامبراطورية العثمانية ضعف الارتباط بينها وبين ولاتها في أواخر عهد الباي لاربايات، عمدت إلى إجراء تعديلات إدارية فيما يتعلق بنظام الولايات الثلاث وهي: الجزائر وتونس وطرابلس، فبعدما كانت هذه المقاطعات يحكمها شخص واحد يلقب بالباي لارباي ويوجد مقر حكمه بالجزائر، أصبحت كل واحدة من هذه النيابات يحكمها باشا يعينه السلطان العثماني لمدة ثلاثة أعوام، واستبدلت لقب الباي لارباي بلقب الباشا الذي كان دالي أحمد باشا أول من حمله. ولكن من النادر أن يكمل الباشا مدته حيث تعاقب على الجزائر خلال هذا العهد ستة وثلاثون باشا تجدد تعيين بعضهم مرتين أو ثلاث مرات. وكان يشارك الباشا في الحكم اليولداش مع ديوانهم العسكري الذي كان يجتمع أربع مرات في الأسبوع للتداول في الشؤون السياسية الداخلية والخارجية، وما كان على الباشا أثناء الاجتماع إلا الرضوخ لتوجيهات الديوان إن أراد البقاء في الحكم، وبسبب هذه السياسة تعرض الكثير من الباشوات للعزل والسجن على يد اليولداش. وكان الباشا يثبت في أول كل قرار رسمي هذه العبارات: "نحن، الباشا وديوان وجق الجزائر المظفر".

ويعتبر هذا العهد عهد الموظفين الذين كان السلطان العثماني يرسلهم من تركيا إلى الجزائر دون أن يكون لهم سند محلي سواء في صفوف اليولداش أو طائفة الرياس ولهذا السبب ازداد تطاول اليولداش على الباشوات والأهالي معا مما سبب في خلق فوضى عمت القطر الجزائري بكامله وأدت إلى اندلاع ثورات الكروغلي في مدينة الجزائر في كل من أعوام 1596 و1633م، وثورة القبائل التي اندلعت بسبب فرض الباشاوات ضريبة سنوية كبيرة على بلاد القبائل، فشجعت ثورتهم المناطق الأخرى في شرقي الجزائر وغربها مما دفع اليولداش إلى تجريد الباشاوات من كل سلطة عام 1659م.

ونظرا لقصر المدة التي كان يقضيها الباشا في ولايته، فقد انصرف إلى الاهتمام بمصالحه الشخصية بطرق غير مرضية بجمع أموال الضرائب للإثراء ولشراء منصبه ونهب مرتبات الجند دون أن يعبأ بأوامر السلطان العثماني ومشاكل الشعب وأحواله فأرهقوا سكان الجزائر بجشعهم، وهذا ما حمل الشعب على مناصرة اليولداش أثناء صراعها على السلطة مع الباشاوات.

أما بالنسبة للبحرية الجزائرية فيعتبر هذا العصر هو عصرها الذهبي إلى درجة أن دول أوروبا أصبحت تخشى الجزائر وتسعى لإقامة علاقات تعاون معها، فدعم في هذا العصر الأسطول الجزائري بسفن شراعية كبيرة من مختلف الأنواع سمحت لهم بالوصول حتى إلى اسلندا، وأثرى معظم سكان المدينة

بفضل المعاملات الناتجة على هذه الغنائم وتجارة العبيد الذي كان يتراوح عددهم بين خمسة وعشرين ألف وخمسة وثلاثين ألف، وازدهرت مدينة الجزائر بفضل موارد القرصنة، فشيدت فيها العديد من المنازل الجميلة والزوايا والمساجد ذات القباب الكبرى المثمنة الأضلاع التي تغطي المصليات مثل الجامع الجديد وكلها مستوحاة من النمط المعماري بالقسطنطينية. ومن أهم الأحداث التي رافقت هذه الفترة، فكانت: تصادم بين جنود البحرية وجنود القوات البرية، تعرض الجزائر لحملة إسبانية رابعة على عهد الباشا سليمان سنة 1601م، اشتداد التنافس بين فرنسا وبريطانيا وهولندة من أجل الحصول على امتيازات استثمار المرجان عبر السواحل الجزائرية وحق إقامة المحارس العسكرية لحماية سفنهم التجارية.

وهذه أسماء الباشاوات التي تعاقبت على حكم الجزائر:

1) دالي أحمد باشا: 1586 - 1589م

2) خضر باشا: 1589 – 1591م

3) شعبان باشا: 1591 - 1594م

4) مصطفى باشا: 1594 – 1595م

5) خضر باشا: 1595 – 1599م

6) دالي حسن أبو ريشة: 1599 - 1599م

7) مصطفى جاقرجي: 1599 – 1601م

8) سليمان باشا: 1601 – 1603م

9) خضر باشا: 1603 – 1603م

10) محمد قوصة باشا: 1603 - 1605م

11) مصطفى القابجي: 1605 - 1607م

12) رضوان باشا: 1607 – 1610م

13) مصطفى القابجي: 1610 – 1611م

14) مصطفى باشا: 1611 – 1613م

15) حسين الشيخ: 1613 – 1616م

16) مصطفى خزناجي: 1616 – 1617م

17) سليمان قطانيا: 1617 - 1618م

18) حسين الشيخ: 1618 – 1619م

19) سليمان باشا: 1619 – 1619م

20) خسرف: 1619 – 1620م

21) خضر باشا: 1620 – 1621م

22) مصطفى حافظ كوسة: 1621 – 1621م

23) حسين باشا: 1621 – 1623م

24) حسين بن الياس: 1623 – 1623م

25) مراد باشا: 1623 – 1624م

26) إبراهيم باشا: 1624 – 1625م

27) خصرو سارف: 1625 – 1626م

28) حسين باشا: 1626 – 1634م

29) يوسف باشا: 1634 - 1637م

30) علي باشا: 1637 – 1639م

31) حسين الشيخ: 1639 - 1640م

32) جمال يوسف باشا: 1640 – 1642م

33) محمد بورصالي باشا: 1642 - 1644م

34) أحمد علي باشا: 1644 – 1647م

35) يوسف باشا: 1647 – 1650م

36) مراد باشا: 1650 – 1651م

37) بوشناق محمد: 1651 – 1653م

38) طوبال محرم: 1653 – 1655م

39) أحمد طوشان: 1655 – 1655م

40) عبد الله بلكباشي: 1655 – 1656م

41) إبراهيم باشا: 1656 – 1656م

42) الحاج أحمد: 1656 – 1657م

43) إبراهيم باشا: 1657 – 1659م

③. عصر الأغاوات: 1659 – 1671م:

تمثل هذه الفترة القصيرة تسلط الجيش البري على الحكم وغياب السيادة العثمانية الفعلية، بحيث أصبح الديوان الذي يتألف من كبار ضباط الانكشارية هو الذي يقوم بانتخاب الآغا المنتدب للحكم بعدما أن كان الحاكم من قبل يعين من قبل السلطان العثماني خلال مرحلة الباي لاربايات والباشاوات. ويتميز هذا النظام بإعطاء السلطة التنفيذية لأحد أعضاء اليولداش بحسب الأقدمية يلقب باسم "الآغا" على شرط أن لا تتجاوز مدة حكمه شهرين فقط وأن يتم تعيينه عن طريق الانتخابات، أما السلطة التشريعية فيتولاها الديوان العسكري. ويعود السبب في قيام حكم الآغاوات إلى سياسة الباشاوات المالية، فقد اتهم اليولداش إبراهيم باشا بأخذ العشر من المنح التي كان يرسلها السلطان العثماني لفائدة الأسطول الجزائري، ولذا تمردوا عليه وجردوه تدريجيا من كل صلاحياته بدءا بدفع رواتب الجند وتعيين القواد والقضاء و لم يتركوا له سوى اللقب الشرفي، وكلفوا خليل آغا وهو قائد الجند بمهمة جمع الضرائب ودفع رواتب الجند، أما السلطة الفعلية يتولاها الديوان العسكري، فما كان على السلطان العثماني إلا قبول الأمر الواقع، فنالت الجزائر بذلك استقلالها مع تبعية وارتباط بالدولة العثمانية.

ولم تستطع طائفة الرياس البحرية التصدي لمخططهم لأنها كانت وقتئذ في موقف ضعف بسبب هلاك أغلب أسطولها في معركة البندقية. وأبرز ما نجم عن هذا الأسلوب الجديد في نظام الولاية، تنافس الضباط فيما بينهم للوصول إلى الحكم، وقيام تكتلات عسكرية داخل الفرق الانكشارية عادت بالبلاد إلى فقدان الأمن، فضعفت الهيبة العسكرية أمام الأعداء الأوروبيين، إضافة إلى أن كل الآغاوات الذين تداولوا على السلطة ماتوا قتلا بدءا بخلـــيل آغا الذي رفض التخلي عن منصبه عند انتهاء عهدته فثار عليه اليولداش وقتلوه سنة 1660م، ثم حل مكانه رمضان آغا فقتل سنة 1661م ومن بعده شعبان آغا قتل سنة 1665م وعرف خلفه علي آغا نفس المصير حيث قتل سنة 1671م بتهمة الضعف إزاء المطالب الفرنسية، وتلا مقتله انتشار الفوضى الكاملة في الجزائر، مما جعل السلطان العثماني والشعب الجزائري يؤيدان قادة القوات البحرية أثناء صراعهم على السلطة مع قادة القوات البرية، وسبب ذلك استياء السلطان من قطع الآغوات لكل صلة بالأستانة (العاصمة العثمانية)، وتذمر الشعب الجزائري من تفشي الفساد والفوضى إبان حكم الآغاوات.

وتداول على منصب الآغاوات:

1) خليل آغا: 1659 – 1660م

2) رمضان آغا: 1660 – 1661م

3) شعبان آغا: 1661 – 1665م

4) علي آغا: 1665 – 1671م

❹. **عصر الدايات**: 1671 – 1830م:

يمثل هذا العصر عودة النفوذ والسلطة إلى رجال البحرية "الرياس"، واستمرت هذه الطائفة في الحكم إلى غاية سنة 1689م، حيث تداول في صفوفها أربع دايات على الحكم عملوا أثناءها على تقليص نفوذ الديوان ولم يدعوه للانعقاد إلا محافظة على الشكل، وفي عهدهم نشطت البحرية الجزائرية مما أدى إلى قيام عمليات انتقامية أوروبية ألحقت أضرارا كبيرة بالبحرية الجزائرية أدت إلى نقص نفوذهم وثرواتهم.

ونتيجة لضعف نشاط القرصنة أصبح الداي يختار من بين قادة اليولداش الذين ظلوا يتقلدون منصب الداي حتى نهاية العهد العثماني 1830م. وكان الداي ينتخب في الحالات العادية من بين أعضاء الديوان

لمدى الحياة، وبعدها تؤخذ موافقة السلطان بالأستانة على تسميته دايا، وتنصيب الداي رسميا لا يقع إلا بعد وصول تأكيد السلطان لانتخابه ووصول القفطان التقليدي وسيف الدولة، والقفطان والسيف يرسلان عادة بأسرع ما يمكن بواسطة مبعوث الدولة بالأستانة، ولم يكن للسلطان أي دور لفرض شخص معين لتولي منصب الداي فما كان عليه إلا قبول الأمر الواقع. ولكن عندما يسقط الداي بواسطة تمرد الجند يعلن المتمردون من يختارونه من بينهم ويصاحب ذلك معارك وفوضى رهيبة بمدينة الجزائر.

ودايات الجزائر يمارسون جميع سلطات السيادة عقب انتخابهم مباشرة، ولا يستطيع الداي الذي انتخب من قبل العسكر رفض هذا المنصب أو الاستقالة منه. وليس هناك شروط ينبغي توفرها فيمن ينصب دايا عدا أن يكون تركيا وعسكريا، وإن كان أغلب الدايات يختارون من كبار موظفي الدولة مثل خوجات الخيل والخزنجية والآغوات. وللداي حكم مطلق وإن كانت نظريا مقيدة بالديوان، فهو الذي يرتأ إعلان الحرب، ويختار وزراءه بنفسه، ويتولى عقد الاتفاقيات الدولية، واستقبال البعثات الدبلوماسية. وبينما التزم الدايات في بداية الأمر بتعميق الارتباط مع الدولة العثمانية، فإن المتأخرين منهم قد تخلوا عن هذه السياسة ولم يبق للسلطان غير السيادة الاسمية باعتباره الخليفة الشرعي للمسلمين يدعون له في صلاة الجمعة ويضربون السكة باسمه، ومع هذا فإن الدايات كانوا يرسلون وفود تهنئة لدى تولي سلطان جديد، كما كانت الجزائر تبعث في أوقات الرخاء هدايا عظيمة القيمة إلى الباب العالي مرة في كل ثلاثة سنوات، وقد جرت العادة أن توجه هذه الهدايا إلى القسطنطينية مع سفير وعلى متن سفينة حربية، والهدايا كانت غالبا لا تخرج عن الخيول والزرابي والعبيد والجواهر ونحو ذلك، وبالمقابل كانت الجزائر تتلقى من تركيا جنودا انكشاريين ومعونات مالية وأسلحة والبارود والسفن الحربية لتقوية الأسطول الجزائري.

وإن ضعف الارتباط نوعا ما مع الباب العالي فهذا لا يعني انقطاع كل تعاون مع الدولة العثمانية، ففي حالة الحرب كانت الجيوش الجزائرية تشترك مع الجيوش العثمانية في عملياتها الحربية، وقد اتضح ذلك من خلال اشتراك الأسطول الجزائري مع الأسطول العثماني في الحرب الروسية - التركية سنة 1768 – 1774م، وفي موقعة نافارين سنة 1827م، أو تقطع علاقتها مع أعداء المملكة العثمانية كما حدث أثناء حملة نابليون على مصر سنة 1798م. وقد عرف نظام الحكم في عهد الدايات عدة اضطرابات داخلية وخاصة في أواخر القرن الثامن عشر كان سببها انتفاضة الجيش الانكشاري ضد نظام الحكم أدت إلى مقتل ثمانية دايات منهم: لداي

مصطفى باشا قتل عام 1805م، والداي أحمد باشا عام 1808م، والداي علي باشا عام 1809م، والداي الحاج علي باشا عام 1809م، والداي محمد باشا عام 1814م، والداي عمر باشا عام 1817م. ولم تمس هذه الاضطرابات مدينة الجزائر لوحدها بل تعدتها إلى المقاطعات الأخرى مثل بايلك قسنطينة كانت نتيجتها مقتل صالح باي سنة 1792م، وفي بعض الأحيان كان النزاع يقع في صفوف الجيش بين طائفة اليولداش وطائفة الرياس.

كما عرفت الجزائر خلال هذا العصر عدة ثورات عنيفة الأولى بنواحي قسنطينة قادها أحد زعماء الدرقاوية المسمى الشريف بن الأحرش سنة 1804م وهو من أصل مغربي اشترك في محاربة الفرنسيين في مصر، ثم غادر مصر إلى عنابة على سفينة إنكليزية واستقر في جيجل، ويقال إن هذه الانتفاضة تمت بتحريض من إنكلترا ضد الحكم التركي التي كانت تريد خلق المتاعب أمام الداي مصطفى الذي كانت تربطه بفرنسا علاقة جيدة، في حين كان البعض الآخر يعتبرها انفجارا عنيفا لاستياء عام شجعه المرابطون، فاستولى بن الأحرش رفقة أنصاره على مدن جيجل والقل وألقى القبض على الفرنسيين في القالة وهزم قوات عثمان باي قسنطينة الذي لقي مصرعه في هذه الثورة، واستولى ابن الأحرش على خزينة البايلك حتى لم يترك بها شيئا من المال والذخيرة، فسببت هذه الثورة خسائر كبيرة في اقتصاد البايلك أدت إلى نقص البضائع في الأسواق، لكن لسوء تنظيمها لم تتمكن من بلوغ هدفها، فقضى عليها الباي الجديد عبد الله بن إسماعيل في شهر جانفي 1805م لكن ابن الأحرش فر من قبضتها واستمر في عدائه للأتراك حتى قتل اثر ثورة نشبت بنواحي سطيف وتم ذلك في سنة 1807م.

وقريبا من هذه الفترة اندلعت ثورة أخرى كبيرة زعزعت سلطة الداي واستمرت مدة طويلة – (1805 1817م) بالغرب الجزائري في حوض الشلف قادها محمد بن عبد القادر بن الشريف الدرقاوي بسبب إرهاق الفلاحين بالضرائب، فسمى الأتراك بمختلف الأسماء القبيحة، وتمكن أنصاره من التغلب على قوات الباي مصطفى في حوض الشلف، وبعد هذا الانتصار واصل الدرقاوي طريقه نحو الغرب الجزائري فأخضع مدينة معسكر إلى نفوذه بعد أن تغلب على حسن خليفة الباي وجعل منها مقرا لمعسكره،ثم سار إلى وهران وفي طريقه ارتكب جرائم بشعة ضد سكان سيغ الذين حاولوا مقاومته، وعندما وصل إلى مدينة وهران حاصرها لكن سكانها تمكنوا منه فلم يستطع الاستيلاء عليها، فطلب الباي حينئذ من سلطان المغرب مولاي سليمان التدخل لدى شيخ الطريقة الدرقاوية مولاي العربي

الدرقاوي المقيم في المغرب ليقوم بتهدئة أتباعه، ولكن شيخ الدرقاوية بعد أن زار تلمسان وسمع شكاوي أتباعه أيد موقفهم.

وجراء هذه الأحداث عزل الباي مصطفى وعين مكانه محمد المقلش بايا على الغرب الجزائري فأعاد الأمن إلى مدينة وهران وفك الحصار عنها، ثم خرج بنفسه إلى مدينة معسكر لمحاربة الدرقاوي وتمكن من تشتيت جموعه، إلا أن الدرقاوي لم يقتل ففر متنقلا من منطقة إلى أخرى محاولا جمع قواته من جديد ومع هذا لم يكن النصر حليفه حيث أصبح مطاردا من طرف القوات التركية في كل جهة يلجأ إليها، ورغم الخسائر التي لحقت قواته في العديد من المرات فكان دائما يتمكن من الفرار بالرغم من تعاقب خمسة بايات منذ بدء ثوراته، لكن الأتراك في نهاية المطاف تمكنوا من إخماد نارها واستعادة الأمن في الغرب الجزائري وهذا بعد جهد كبير. وعام من بعد إخماد ثورة محمد الشريف الدرقاوي ثارت عام 1818م الطريقة التيجانية التي كان مركزها في عين ماضي في وجه الحكم التركي بالجنوب الجزائري قادها محمد الكبير ابن الشيخ أحمد التيجاني مؤسس التيجانية الذي هجر الجزائر إلى المغرب بسبب ضغط الأتراك عليه، و لم تكن هذه الثورات تهدف إلى عمل تحرري وطني وإنما فقط رد فعل محلي ومباشر على سياسة حكم السلطة المركزية ونفوذ البايات في مقاطعاتهم. وأهم ما يستحق ذكره من أحداث هامة في هذا العصر، هو تمكن الجيش الجزائري خلال عصر الدايات من تصفية الوجود الإسباني نهائيا في كل من وهران والمرسى الكبير وذلك سنة 1792م.

وتداول على منصب الدايات الأسماء التالية:

1) الحاج محمد باشا: 1671 – 1682م

2) بابا حسن: 1682 – 1683م

3) حسين ميزو مورطو: 1683 – 1686م

4) إبراهيم خوجة: 1686 – 1689م

5) الحاج شعبان: 1689 – 1695م

6) قارة ابن علي: 1695 – 1699م

7) حسن شاوش: 1699 – 1700م

8) الحاج مصطفى: 1700 – 1705م

9) حسين خوجة شريف: 1705 – 1707م

10) محمد بكتاش خوجة: 1707 – 1710م

11) بابا علي شاوش: 1710 – 1718م

12) محمد بن حسن: 1718 – 1724م

13) كرد عبدي: 1724 – 1732م

14) الداي إبراهيم: 1732 – 1745م

15) إبراهيم كوتشك: 1745 – 1748م

16) بابا علي بوصباع: 1748 – 1755م

17) محمد بن بكير: 1755 – 1766م

18) محمد بن عثمان: 1766 – 1791م

19) حسن خزناجي: 1791 – 1798م

20) مصطفى باشا: 1798 – 1805م

21) أحمد خوجة باشا: 1805 – 1808م

22) علي الغسال: 1808 – 1809م

23) حاج علي باشا: 1809 – 1815م

24) عمر باشا: 1815 – 1817م

25) علي خوجة: 1817 – 1818م

26) الداي حسين: 1818 – 1830م



الحاج حسين "ميزو مورتو"

1683- 1688 م



حادثة المروحة: الداي حسين يطرد

القنصل دوفال 1827م.

من مشاهير القادة الأتراك :

لقد نبغ في البحرية من القادة المشاهير: عروج وخير الدين بربروس، وصالح رايس، وقلج علي، وعلي بتشيني، وحسن فيترياتو، ومراد رايس، وحاج يعقوب، وقارة دنزلي، والرايس زرمان، والرايس حسان، والرايس عباس، وميزومورطو، والرايس علي، وعلي البوزريعي والرايس حميدو وغيرهم.

①. قلج علي:

كان قائدا حربيا بحريا كبيرا، يعتبر مع خير الدين بربروس من أعظم ممثلي السلطنة العثمانية في الجزائر، أصله أوروبي مسيحي من جزيرة صقلية، أسره القراصنة بسواحل كلابر الإيطالية وأتوا به إلى الجزائر وهو شاب ثم انخرط في البحرية الجزائرية ابتداء من سنة 1530م بعد أن اعتنق الإسلام طواعية، عمل في البحر منذ حداثة سنه، من صفته أنه كان أقرع الرأس ولذا كان يسمى بالفرطاس، امتاز مثل خير الدين بربروس بالشجاعة والمهارة في إدارة المعارك البرية والبحرية. تولى ولاية تلمسان، عينه من بعد السلطان سليم الثاني عام 976هـ/ 1568م باي لارباي على الجزائر ثم قائدا عاما للأسطول العثماني سنة 1571م مع إبقائه في منصبه باي لارباي الجزائر، لعب دورا كبيرا في توطيد السيطرة العثمانية في حوض المتوسط الغربي، وبرزت شخصيته أثناء حصار جزيرة مالطة رفقة الأسطول العثماني سنة 1565م، وشارك في كل الحروب التي خاضتها الجزائر سواء في محاولة تحرير وهران سنة 1556م أو التصدي للعدوان الإسباني على مستغانم، هزم الحفصيين بتونس وطرد السلطان حميدة من عرشه عام 1569م وأخذ البيعة من أهلها للسلطان العثماني سليم الثاني، ولما استولى الأمير دون جوان النمساوي بأمر من الملك الإسباني فيليب الثاني على تونس عام 1573م بدون مقاومة تذكر وبعد أن نصب ملكا حفصيا جديدا وترك حامية إسبانية في المدينة توجه قلج علي رفقة قوات عثمانية من طرابلس والجزائر واحتلت تونس عام 1574م وأنهت الحكم الحفصي إلى الأبد، كما شارك رفقة السفن الجزائرية في معركة ليبانت (Lépante) بسواحل اليونان يوم 7 أكتوبر 1571م وأبلى فيها البلاء الحسن ضد الأساطيل المسيحية ورغم خسارة الأسطول العثماني إلا أن قلج علي استطاع أن ينقذ أربعين باخرة من الهلاك عاد بها إلى الجزائر، وأيضا من أعماله الإيجابية سعيه لإنقاذ مسلمي الأندلس في جبال البشارات بالأندلس

سنة 1568م وذلك بتدعيم ثورتهم ضد الإسبان عن طريق الإمدادات من عتاد وجنود التي أرسلها من الجزائر لمساندتهم، أما رغبته الكبرى والتي عمل من أجلها دون أن تتحقق فهي توحيد دول إفريقيا الشمالية الأربعة: الجزائر، تونس، ليبيا، المغرب. وفي عام 1587م توفي القلج علي وسنه يناهز الثمانين وهذا حينما كان شارعا في فتح قناة السويس ليتصل البحر الأحمر بالبحر المتوسط، وكان موته نهاية مرحلة الباي لاربات.

② . علي بتشيني:

الذي أسس مسجده الشهير من ماله الخاص بنهج باب الوادي والذي لازال موجودا إلى يومنا، وهو من أصل إيطالي مسيحي ثم اعتنق الإسلام، انخرط في صفوف القوات البحرية وبرهن على شجاعة وقدرة كبيرة في شؤون الملاحة مما أهله ليصبح أحد أكبر قادة طائفة الرياس، تزوج من ابنة حليفه سلطان كوكو زعيم بلاد القبائل واستولى بمساعدته على السلطة عام 1643م، توفي فجأة حوالي سنة 1647م وقيل إنه مات مسموما.

③ . الرايس حميدو بن علي:

وهو من أصل جزائري، ولد بالجزائر العاصمة حوالي سنة 1765م من عائلة متواضعة منحدرة من أصل أندلسي، يتميز بقامة متوسطة وبشرة بيضاء وعيون زرقاء وشعر أشقر، ونظرا لشخصيته القوية وأخلاقه الحميدة مع جميع الناس كان محبوبا لدى العموم. في سن العاشرة من عمره أرسله أبوه عند خياط ليتعلم حرفته ولكن الطفل كان مولعا منذ صغره بالحياة البحرية، ولذا كان يتغيب مرارا عن دكان معلمه ويذهب ليستمع الأقاصيص المشوقة للقراصنة العائدين من السفر وأهل الخبرة بشؤون البحر، فتأثر بهم وتمنى أن يكون واحدا منهم. انخرط في صفوف البحرية الجزائرية منذ حداثة سنه وأظهر شجاعة ومهارة فائقة في إدارة السفن الحربية فعلا نجمه واشتهر اسمه وطنيا ودوليا بسبب أعماله البطولية المتعددة.

أعاد بناء الأسطول الجزائري واستولى من خلاله على غنائم كثيرة في البحر المتوسط والمحيط الأطلسي من بينها أكثر من 64 مركب و700 أسير مسيحي وفرت لخزينة الجزائر أرباحا طائلة، ففي سنة 1793م اثر معركة دارت بينه وبين السفن الأمريكية استطاع أن يستولي على إحدى السفن الأمريكية بما فيها الغنائم والأسرى المقدر عددهم بـــ 217 أسير، وفي سنة 1802م وحدها استولى على مركبة برتغالية اسمها (البرتقيزة) كان على ظهرها 282 أسير، وخاض الرايس حميدو عدة معارك بحرية ناجحة ضد الإنكليز والإيطاليين وغيرهم من الدول الأوروبية المسيحية بفضل شجاعته وذكائه الحاد وهذا في الوقت الذي كانت فيه البحرية الجزائرية في حالة ضعف أمام التقدم الهائل للأساطيل الأوروبية حتى أصبح الرايس حميدو يشكل رعب النصرانية ويذكر أن كثيرا من العائلات الإسبانية كانت تخوف أبناءها به، فأهلته هذه الأوصاف البطولية أن يتقرب من دايات الجزائر ويترقى من رتبة ضابط بحري إلى أن صار رايس مركب ما يسمى اليوم بأميرال، وقد قدر عدد بحارته سنة 1815م نحو ثلاثين ألفا وبلغت وحدات أسطوله إلى ثلاثين سفينة حربية. واستشهد الرايس حميدو رفقة جنوده في 16 جوان 1815م بالقرب من رأس قاطا شرقي مرسى المرية الإسبانية اثر المعركة البحرية التي نشبت بينه وبين الأسطول الأمريكي الذي كان قاصدا الجزائر لطلب الصلح، وكانت القوات الأمريكية تفوقه عدة وعددا ورميت جثته في البحر بتوصية منه قبل وفاته. وقد تأثر كثيرا قائد الأسطول الأمريكي (ديكانور) لموته نظرا لشهرته الدولية وتقديرا وإعجابا به. ويذكر الكاتب الجزائري الحاج أحمد الشريف الزهار المعاصر للعهد التركي في مؤلفه كيفية استشهاد الرايس حميدو فيقول: "... فسافر بعد ثلاثة أيام وذهبت معه بلاندرة والغليوطة وبعد أيام افترق مع البلاندرة والغليوطة ثم التقى مع الأمريكان على قابو أسكاطة، وهي عشرة مراكب فأحاطت به وابتدأ القتال، فدخلت عليه كورة وهو واقف على كرسيه فقسمته إلى نصفين ومات رحمه الله في أول القتال، فتقدمهم إليه خليفته أحمد ولد عمر ويسمونه الباش رايس وحمله وألقى به في البحر ووقف في مكانه للقتال فقاتلهم خمس ساعات، واستشهد الكثير من المسلمين وتكسرت الفركاطة ودخل الماء بخزنة البارود وكانت كثرة المجاهدين الباقين جرحى فمنهم من قطعت له يد ومنهم من قطعت يداه معا، ومنهم من فقد رجليه، وقل بذلك الضرب عن المسلمين فهجم الأمريكان عليهم وأخذوهم، فلما صعد النصارى الفركاطة سألوا حالا عن القبطان حميدو، فأخبروهم

بموته فحصل لهم غيظ كبير، وقد حكى لنا من شاهد هذا القتال: أن النصارى عندما سمعوا بموت حميدو وصاروا يضربون الأرض بأرجلهم غيظا منهم على موته ...".

وقد اشتهر من باشاواتها السياسيين الحازمين:

① . خير الدين بربروس:

وهو شخصية من أبرز شخصيات التاريخ العثماني بوصفه مغير مجرى تاريخ الجزائر، وإن كان أخوه عروج هو أول من وضع اللبنة الأولى لبناء صرح الدولة الجزائرية، فإن خير الدين يعتبر المؤسس الحقيقي للآيالة الجزائرية ومنظم القوة البحرية العثمانية في القرن السادس عشر. ولد رفقة اخوته الثلاث عروج والياس وإسحاق ببلدة مدلي اليونانية من أب تركي مسلم يدعى يعقوب كان يمتهن حرفة خزاف وأم مسيحية، وكان أول من لقبه باسم بربروس هم الإسبان لسبب لحيته الحمراء. اشتغل خير الدين بالقرصنة رفقة أخوته الثلاث وبرهن على شجاعة كبيرة في مواجهة سفن العدو المسيحي وغنم الكثير من النفائس. طرد الإسبان من قلعة البينون المواجهة لمدينة الجزائر وخاض عدة معارك ناجحة ضد الإسبان في كل من الجزائر وتونس وانتصر على أعدائه في الداخل، وحد البلاد ونظم إداراتها، أكمل بناء مدينة القصبة التي بدأ في تشييدها عام 1516م من طرف أخيه بابا عروج والتي انتهى إنجازها عام 1590م، أسس مدينة البليدة سنة 942 هـ/ 1535م التي كانت تعرف في القديم باسم قزرونة، وحرر مدينة القل وعنابة من أيدي الإسبان، واعترافا بجميله في خدمة الإسلام والمسلمين استدعاه السلطان سليمان القانوني سنة 940 هـ/ 1534م إلى اسطمبول ليتولى مهام القائد الأعلى للأسطول العثماني مع احتفاظه بمنصبه السابق كباي لارباي الجزائر وبقي في هذه المناصب إلى أن توفي في اسطمبول عام 1544م.

② . حسن آغا (534 – 1544م):

عينه خير الدين بربروس في هذا المنصب كخليفة له في الجزائر وهذا لما استدعاه السلطان إلى اسطمبول ليتولى مهام أميرال الأسطول العثماني. وقد ولد حسن آغا في ساردينية وأسر في سواحلها

وهو طفل خلال إحدى هجمات القراصنة على الجزيرة، وعندما وزعت الغنائم كان من نصيب خير الدين، تربى في دار خير الدين بالجزائر وعندما شب حرره وقلده قيادة عسكرية لما تميز به من شجاعة ودهاء، عرف بالعدل والإنصاف والعزم والشجاعة وحسن تسيير شؤون الدولة، ومن أهم أعماله الحربية التصدي بنجاح للحملة الكبيرة التي قادها شارلكان على مدينة الجزائر سنة 1541م.

③. **حسن باشا** (1544 – 1568م):

وهو ابن خير الدين بربروس من امرأة جزائرية وهذا يعني أنه كروغلي، تزوج بدوره من فتاة جزائرية من أسرة ابن القاضي زعيم قلعة بني عباس ببلاد القبائل. امتاز حسن باشا بحسن السيرة مع الأهالي وحسن التصرف في إدارة الدولة داخليا وخارجيا. عين في بادئ الأمر كنائب لوالده في الجزائر عام 1544م، وبعد وفاة والده خير الدين عينته الدولة العثمانية سنة 1546م باي لارباي الجزائر وهذا تقديرا لخدمات والده العظيمة، وكلف بين عام 1546 وعام 1568م ثلاث مرات بهذا المنصب. قاوم بضرواة التوسع المغربي والإسباني في الغرب الجزائري، وتعرض بسبب تجنيده للأهالي في صفوف الجيش إلى مؤامرة دبرت له من طرف الانكشارية، فقبض عليه وبعث به مقيدا إلى القسطنطينية في شهر جوان 1561م بتهمة السعي إلى الاستقلال، أرجعه الباب العالي إلى منصبه كباي لار باي سنة 1562م حاول خلال هذه الفترة تحرير مدينة وهران والمرسى الكبير فضرب عليهما حصار سنة 1563م لكنه لم يفلح في مشروعه. من أهم أعماله في الجزائر: مشروع توسيع وتجميل مدينة الجزائر، فقد قام بتحصين المدينة التي كشف هجوم شارلكان عام 1541م ضعف تحصيناتها، وبنى بأعالي المدينة سنة 1545م قلعة عظيمة مربعة الشكل في المكان الذي نصب فيه شارل الخامس عام 1541م خيمته وهو ما يسمى ببرج مولاي حسن الذي عرف أيضا باسم حصن الإمبراطور الواقع فوق حي "طاقران"، وقد عزز هذا الحصن سنة 1579م بأربعة أبراج كما أعيد ترميمه في نهاية القرن الثامن عشر من طرف إبراهيم باشا رمضان، وقد لعب هذا الحصن دورا بطوليا في إيقاف تقدم العدو الفرنسي أثناء غزوه للجزائر ولما يئس الجنود من مقاومة العدو أشعلوا النار في البارود ففجر الحصن محدثا نيرانا هائلة ولم يتركوا للفرنسيين إلا خراب

القلعة. كما أنشأ حسن باشا بمدينة الجزائر ما يشبه المستشفى لمداواة الجرحى والمرضى من الجيش، وشيد حماما فخما عاما ومجانيا على غرار ما فعل والده خير الدين بربروس في اسطنبول.

إضافة إلى هذا قام حسن باشا بإلحاق تلمسان عاصمة الزيانيين بالجزائر بعد أن كانت من قبل تحت سيطرة سلطان المغاربة السعديين، وأسس بلدة القليعة الساحلية سنة 1550م الواقعة غربي مدينة الجزائر، وطرد الإسبان من ناحية مستغانم، وقسم الجزائر إداريا إلى أربع مقاطعات وهي: بايلك الجزائر ويسمى دار السلطان، بايلك التيطري وعاصمته المدية، بايلك الغرب وعاصمته مازونة، بايلك الشرق وعاصمته قسنطينة، وجعل لكل بايلك من البيلكات الأربع حاكم برتبة باي من غير دار السلطان. وفي عام 1565م شارك حسن باشا رفقة الأسطول العثماني في حصار جزيرة مالطة مقر رهبنة القديس يوحنا، ثم استدعاه السلطان إلى الباب العالي سنة 1566م ليقلده منصب قائد الأسطول العثماني وهي أعلى مرتبة في البحرية العثمانية، وبقي على منصبه إلى وفاته سنة 1570م ودفن إلى جوار والده خير الدين بربروس.

واشتهر من داياتها:

①. **رمضان آغا** (1660 - 1661):

وهو واحد من الأربع آغاوات الذين تولوا حكم الجزائر، شرع في تأسيس الجامع الجديد سنة 1660م، وقد توفي مغتالا سنة 1661م بعد أن ثار عليه الجند.

②. **محمد بكتاش باشا** (1707 – 1710م):

وهو عربي الأصل تركي الجنسية، قدم إلى الجزائر سنة 1675م ضمن الجيش الانكشاري وتولى الخطابة بأحد مساجد العاصمة سنة 1692م، ثم بدأ يترقى في الجيش من رتبة إلى أخرى حتى أصبح داي الجزائر سنة 1707م، وقد كان شخصا مثقفا ومحبوبا من قبل الجماهير وخاصة العلماء، اشتهر بتشجيعه للحركة العلمية حتى قيل إنه أمير العلماء، واسترجع سنة 1708م مدينة وهران من المحتل الإسباني على

يد قائده مصطفى بوشلاغم باي الغرب الجزائري وهذا لأول مرة، فنقلت عاصمة الغرب الجزائري من معسكر إلى وهران، قتل بعد سنتين من هذا الحدث أي عام 1710م.

③. **محمد عثمان باشا** (1766 – 1791م) :

وهو أعظم دايات الجزائر، تولى منصب باشا الجزائر بناء على وصية من الداي السابق علي باشا قبل وفاته، تميز بالزهد في متاع الدنيا والتواضع في سلوكه وحسن التصرف في شئون الدولة بالعدل والإنصاف متمسكا بأحكام الشريعة الإسلامية، وقد صد حملات عديدة للإسبان على مدينة الجزائر وكان له النصر، شيد العديد من الأبراج والحصون لرد العدو الهاجم وجدد من ماله الخاص بناء جامع السيدة التي شيدته بنت مولاي الناصر ملك الحماديين ومؤسس مدينة بجاية سنة 420 هجرية بعد أن هدمته قنابل العدو، وكان هذا الجامع المحاذي للجنينة ساحة الشهداء حاليا والذي حطمته السلطة الاستعمارية غداة الاحتلال من أبدع وأجمل مساجد مدينة الجزائر،كما استطاع محمد عثمان باشا أن يفتح مدينة وهران التي كانت تحت الاحتلال الإسباني على يد واليه على المقاطعة الغربية محمد باي الكبير وهذا بعد مفاوضات بين الجانبين انتهت بإبرام اتفاق يوم 9 ديسمبر 1791م، وتوفي الداي محمد عثمان باشا يوم الثلاثاء 10 من ذي القعدة سنة 1205هـ/ 6 جويلية 1791م بعد أن أنفق جل أمواله في الأعمال الخيرية.

④. **مصطفى باشا** (1798 - 1805م):

ولد في الأناضول بآسيا الصغرى وجاء إلى الجزائر في أيام شبابه وانضم في صفوف الانكشارية كجندي بسيط، ولما انتقل إلى العمل في القصر بوساطة أحد أقاربه بدأ يرتقي فيه من منصب إلى آخر حتى رفعه خاله الداي بابا حسن إلى منصب الخزناجي، وبعد وفاة حسن باشا يوم 19 أفريل 1798ارتقى مصطفى إلى منصب باشا الجزائر بفضل موظفيه السامين رغم أنه لم يكن يتمتع بأي نوع من الثقافة، تعرض لمآمرة قتل من طرف جنده يوم الجمعة 18 سبتمبر 1801م عندما كان يؤدي صلاة الجمعة في مسجد قريب من القصر لكن خرج منها منتصرا بفضل أنصاره، عرف عنه أنه كان رجلا

ثريا وشجاعا ونشيطا أحسن السيرة سواء مع الأهالي أو العبيد المسيحيين وكان مغرما بالبناء فشيد عدة دور وقصور بالعاصمة لا زالت تحمل إلى يومنا اسمه منها القصر القائم بمحاذاة قصر الشعب والقصر الموجود بجوار جامع كتشاوة والحي الذي تقوم فيه بناية مصطفى باشا الجامعي إضافة إلى الأبراج وغيرها من البنايات. عرفت الجزائر في عهده بعض الاضطرابات، ففي عام 1804م ظهر رجل من أصل مغربي استقر بين جبال قبائل بجاية وجيجل فاشتهر بينهما بكرامته واتخذته وليا ثم حرض السكان على قتال الأتراك فاستولى على جيجل بعد أن ألحق هزيمة بالحامية التركية الصغيرة ولكنه في الأخير اصطدم بقوات باي قسنطينة التي هزمته عندما حاول الاستيلاء على المدينة، كما قام في نفس السنة سكان منطقة وهران بثورة كبيرة ضد النظام التركي نجحت إلى حد بعيد بسبب ثقل الضرائب الذي فرضه باي وهران على السكان، قتل الداي مصطفى من طرف الجند الأتراك بسيوفهم بعد مقاومة قصيرة وهذا بسبب ميله لليهود وخصوصا بكري وبوشناق اللذين كان لهما شأن كبير في الشؤون الجزائرية وتم ذلك بعد خمسة أيام من اغتيال التاجر اليهودي الثري بوشناق عند خروجه من قصر مصطفى باشا.

⑤. **حسين باشا** (1818 – 1830م):

وهو حسين بن الحسن آخر دايات الجزائر، وقد وقع احتلال الفرنسيين لمدينة الجزائر على عهده في 5 جويلية 1830م. ولد في مدينة أزمير التركية حوالي عام 1764م ونشأ في اسطمبول، كان أبوه عسكريا في سلاح المدفعية ولهذا كان ميالا إلى العمل العسكري، اشتغل بتجارة التبغ في إحدى مراحل شبابه. وعندما تعرض لعقوبة قاسية في صفوف الجيش التركي بإسطمبول فر إلى الجزائر وتجند في الجيش الجزائري كجندي بسيط إلى متخصص في المدفعية ثم ارتقى تدريجيا إلى منصب خوجة الخيل وأصبح من بعد عضوا في الديوان. كان توليه منصب داي الجزائر في يوم 1 مارس 1818م بناء على وصية من الداي السابق علي خوجة قبل وفاته. اشتهر منذ صغره بميوله الدينية فكان على قدر كبير من الثقافة الإسلامية كحفظه للقرآن والتزامه بأحكام الشريعة الإسلامية ولذا عين لإمامة الصلاة بجامع القصر. وقد عرفت الجزائر في عهده تحسنا ملحوظا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية، فنظم الإدارة وأصلح الجيش

وشيد دارا لصناعة السفن وجدد بناية جامع صفر بن عبد الله وأسس جامع دار السلطان البراني المواجه لقصر الداي بأعالي القصبة إلى غير ذلك من البنايات والتحصينات.

وقد وصفه الزهار بأنه كان رجلا عاقلا متدينا محبا للعلماء والأشراف والصالحين، ويقول عنه حمدان خوجة في كتابه "المرآة" بأنه كان إنسانا مستقيما منصفا وحكيما. وبعد توقيعه معاهدة الاستسلام مع الماريشال دي بورمون في قصر الداي بالقصبة اختار مرغما منفاه في مدينة نابولي ثم ليفورن الإيطالية حيث أقام ثلاث سنوات ما بين 1830 و1833م وخلال هذه الفترة ذهب إلى باريس لمطالبة الملك الفرنسي بالوفاء بعهوده اتجاه الجزائر لكن الملك رفض استقباله ثم عمل سريا على مناهضة العدو الفرنسي من خلال اتصاله بأهل الجزائر ولما انكشف أمره ضغطت السلطات الفرنسية على الحكومة الإيطالية لإبعاده من أراضيها، فطرد في شهر سبتمبر 1833م إلى الإسكندرية لدى محمد علي باشا ملك مصر واستقر بها نهائيا إلى غاية عام 1838م تاريخ وفاته، وقد خلف الداي حسين ثلاث بنات وهن: ليلى وحنيفة وعائشة.

النظام الإداري في الجزائر إبان العهد التركي:

عرف النظام الإداري إبان العهد العثماني تطورا ملحوظا مع مرور السنين باعتماده على الأنظمة العثمانية من جهة والتقاليد المحلية المتوارثة عن فترات الحكم الإسلامي السابقة، فقد ساعد نظامهم الإداري البسيط والمرن في التكيف حسب ما تفرضه الأحوال المستجدة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية. وقد أدت هذه المرونة إلى توحيد الجزائر ترابيا، كما ساعدتهم أيضا في تدعيم الحكم التركي بالجزائر مدة ثلاثة قرون. فإلى جانب الإدارة المركزية الموجودة بمدينة الجزائر كانت المقاطعات الأخرى مثل قسنطينة ووهران والمدية تسير شؤونها في إطار اللامركزية، ونلمس هذا التطور الإداري في السماح لبعض الكراغلة أن يرتقوا في المناصب العالية في أواخر العهد التركي.

التقسيمات الإدارية :

قسمت الجزائر في العهد العثماني إلى أربع مقاطعات رئيسية هي:

①. دار السلطان:

وكانت تشمل مدينة الجزائر العاصمة وضواحيها، وسميت بهذا الاسم لأنها تابعة مباشرة للداي، ويسيرها نيابة عنه قائد تركي يسمى آغا الصبايحية يقوم مقام الباي ويخضع مباشرة للداي وعادة ما يكون من أقاربه، وتشمل دار السلطان مدينة الجزائر والقليعة والبليدة ودلس وشرشال، وهي في نفس الوقت مقر الداي والديوان. وإلى جانب الإدارة العامة لدار السلطان، توجد حكومة محلية يترأسها شيخ البلد، وكان شيخ البلد يتم اختياره من بين وجهاء مدينة الجزائر ويكون دوما من أصل عربي، وتشمل إدارته الحفاظ على الأمن ومراقبة الحمامات وجميع الموظفين في هذه الإدارة من الأهالي. كما قسمت مدينة الجزائر أو دار السلطان إلى مجموعات عرقية ومهنية، ويتعين على كل مجموعة عرقية أن تنتخب رئيسا لها يطلق عليه اسم شيخ يكون همزة الوصل بين مجموعته وبين شيخ البلد. أما بالنسبة لأصحاب المهن، فقد كان لكل مهنة رئيس يدعى الأمين هو الممثل الشرعي لأصحاب مهنته.

وكانت مدينة الجزائر تتمتع بأمن كبير، وهذا نظرا للدور الفعال الذي كانت تلعبه الشرطة المسماة "بالشاويش" حيث لا تكاد جريمة تفلت من رقابتها، وهذا ما يشهد عليه القنصل الأمريكي في الجزائر وليام شالر أثناء حكم الدايات، وساعد هذا الجو من الأمن والاستقرار في ازدهار التجارة ورفاهية السكان، فأصبحت مدينة الجزائر من أغنى مدن العالم. وبدار السلطان توجد مقر قناصل الدول الأجنبية التي تربطها معاهدات دبلوماسية مع الجزائر، وهؤلاء القناصل يتمتعون بالحصانة. وعندما يترل القنصل من السفينة التي تحمله إلى البر تطلق المدافع الجزائرية خمس طلقات تحية له، ونفس التحية تؤدى له عندما يغادر البلاد ويرحل عنها نهائيا، والقنصل عندما يحل بالجزائر يقدم أوراق اعتماده وفي نفس الوقت يقدم هدية إلى الداي وإلى كبار الضباط في الحكومة الجزائرية وتتسم هذه الهدية بطابع منحة ودية تقليدية.

②. بايليك الشرق:

أسس سنة 1567م، وعاصمته الإدارية قسنطينة وهي أكبر المقاطعات وأهمها اقتصاديا، وكانت تمتد من الحدود التونسية شرقا حتى بلاد القبائل غربا، ويحده من الشمال البحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب الصحراء.

③. بايليك الغرب:

أسس سنة 1553م، وكانت عاصمته الإدارية في البداية مازونة ومن ثم تحولت سنة 1710م إلى معسكر واستقرت أخيرا في وهران بعد جلاء الإسبان عنها سنة 1792م، وكانت تمتد من الحدود المغربية غربا إلى ولاية التيطري شرقا، ومن البحر الأبيض المتوسط شمالا إلى الصحراء جنوبا، وتأتي في المرتبة الثانية من ناحية المساحة أي بعد بايلك قسنطينة.

④. بايليك التيطري:

أسس سنة 1548م وعاصمته المدية، وهي أصغرهم وأقلهم شأنا من حيث الأهمية السياسية والاقتصادية، يحدها من الشمال سهل متيجة ومن الجنوب الصحراء، وكان حاكمها أقل استقلالا بسبب قربها من العاصمة.

⑤. سباو:

وهو عبارة عن برج لم يحتل مرتبة البايليك بناه الأتراك في بلاد القبائل للحراسة وجعلوا عليه قائدا، وإن كان هذا القائد لا يحمل اسم الباي فهو ملزم مثلهم بتقديم أموال الضرائب للداي.

وعلى رأس كل بايليك حاكم برتبة باي مطلق الصلاحية في مقاطعته يعين من طرف الداي وينوب عنه، وغالبا ما كان اختياره يتم قي صفوف الرجال المقربين لدايات الجزائر أو ممن لهم تجربة في منصب القيادة، كما يلحق به وكيلا أو مراقبا للشؤون المالية، وبالرغم من أن البايات كانوا حكاما مطلقين في

ولايتهم، إلا أنهم كانوا تحت رقابة الداي الدائمة. أما المهام الإدارية التي يختص بها الباي في مقاطعاته فهي تتلخص فيما يلي: إقرار الهدوء والمحافظة على الأمن، توفير مداخيل لخزينة البايليك عن طريق جمع أموال الضرائب، بناء وصيانة الحصون والقلاع والجسور والثكنات ودفع أجور الانكشارية.

وينقسم البايلك إلى جملة من الأوطان يضم كل واحد منها عددا من القبائل يشرف عليه قواد أتراك يتسلمون عند تعيينهم ختما وبرنوسا أحمرا مهمتهم المحافظة على الأمن العام وجمع الضرائب والقضاء ويساعدهم في الحكم رؤساء القبائل، ويتفرع عن كل وطن مجموعة من الدواوير يحكم كل واحدة منها شيخ من الأهالي يكون في أغلب الأحيان من أبناء الدوار، ويخضعون كلهم لسلطة الباي. وبسبب قلة جنود الانكشارية وعدم التحكم الجيد للأتراك في المساحة الشاسعة للبلاد اعتمد البايات في حفظ الأمن والنظام بولايتهم واستخلاص الضرائب على قبائل المخزن وهي عبارة عن مجموعات سكانية تعيش في الأرياف تشكل حلقة وصل بين الحكام والأهالي ومقابل تدعيمها للسلطة أعفيت من الضرائب غير الشرعية أي الخارجة على خراج الأرض والزكاة، إضافة إلى الزمالة وهم فرسان من العرب يقودهم آغا وكلاهما كان مزودا بالسلاح. وكان النظام الإداري في البايليكات الثلاث يشابه النظام المعمول به في إقليم دار السلطان بمدينة الجزائر حيث كان يساعد الباي في مهامه مجموعة من الموظفين السامين وهم: الخليفة نائبه مكلف بالضرائب والأمن، وقائد الدار يشرف على أملاك البايلك وحراسة المدينة ودفع رواتب الجنود، والآغا وهو قائد العسكر، والباش خزناجي المكلف بتسليم أموال الجباية وتسديد الإنفاق في البايليك، والباش سراج الذي يتولى العناية بخيول البايلك وتربيتها، والكتاب يرأسهم الباش كاتب يشرفون على دفاتر ورسائل وسجلات المحاسبات، إضافة إلى عدد معين من الموظفين في خدمة الباي منهم من يعتني بقصر الباي ومنهم من يحرسه ومنهم القهواجي ومنهم من هو مكلف بحمل المشروبات إلى الباي ومنهم الفراش المختص بالاعتناء بمكان نوم الباي. والبايات وحكام الأقاليم هم المسؤولون عن جمع الضرائب وبواسطة أعوانهم من العساكر والشرطة وقبائل المخزن، ولذا كانت الحكومة المركزية تفرض على كل ولاية ضريبة بمبلغ معين طبقا لمقدرتها المفترضة على دفعه، وتتلقى خزينة الدولة المبلغ على قسطين مرة في كل ستة أشهر في الربيع والخريف يسلم بواسطة نائب الباي "الخليفة".

والبايات مسؤولون عن تقديم تقارير مرة في كل ثلاث سنوات بالحساب القمري إلى الحكومة المركزية يقدمون بموجبه إتاوة أكبر لخزينة الدولة، وبهذه المناسبة يتوجه الباي على رأس وفد إلى مدينة الجزائر في احتفال وبذخ عظيم ليجدد الولاء للداي، وعلى هذه المناسبة يتوقف استمرار عمله وسلطانه وأحيانا حياته، فبين سنة 1790 — 1825م عزل ثماني بايات وأعدم ستة عشر بسبب عدم تقديم المال الكافي لخزينة الدولة.

ومهما أظهر حكم الأتراك من مهارة فإنه لم يسيطر أبدا على البلاد السيطرة التامة، ذلك أن الزعماء المحليين ذوي العقلية القبلية المعروفين بنفوذهم الديني أو أصالة نسبهم والذين يمثلون سكان المنطقة التي يعيشون فيها كشيوخ الزوايا والمرابطين وإن لم يخضعوا مباشرة لسلطة الداي لكن كانوا يدفعون له أتاوة مقابل احتفاظهم بنوع من الاستقلال الذاتي، ومن بينهم نذكر عائلة المقراني بمجانة وأولاد سيدي الشيخ بالجنوب الوهراني والنمامشة بجنوب تبسة وبالقرب منها قبيلة الحنانشة وشيوخ عمور، وخوفا من نفوذهم عمل البايات إلى التقرب إليهم بالمصاهرة والهدايا، ثم يأتي من بعدهم القبائل الرافضة لسلطة الأتراك ويقطنون في الصحراء مثل إمارة تقرت أو عين ماضي، والجبال الوعرة كسكان البابور بالشرق الجزائري وجرجرة والأوراس يعيشون حياة مستقلة استقلالا تاما ولذلك كانت الحكومة المركزية تخشاهم وتعتمد على إشعال نار الفتن بينها اتقاء لشرها.

الأجهزة والتنظيمات الإدارية:

اتخذ الجهاز الإداري منذ عصر الدايات صفة الثبات محترما التسلسل التدريجي للمناصب الإدارية بحيث كان لكل موظف مهام معينة لا تتداخل مع مهام موظف آخر، كما امتاز هذا الجهاز الإداري بطابعه العسكري لأن كل الموظفين السامين العاملين به هم عبارة عن عسكر، فالعمل العسكري كان أفضل وسيلة لنيل أعلى المناصب الإدارية. ورغم تمسك الجهاز الإداري بالتقاليد الدينية والاجتماعية إلا أنه كان يمتاز بالرشوة والغش والمحاباة. وقد تحددت هيئة الجهاز الإداري في نهاية العهد التركي على الشكل التالي:

①. الداي:

وهو رئيس السلطة التنفيذية والقائد العام للجيش، ويجمع في نفس الوقت لقب الباشا الشرفي ومنصب الداي العملي، ويراد اسمه في الوثائق الإدارية والقضائية. وينتخب الداي من قبل الجيش التركي مدى الحياة، يستمد نفوذه أساسا من طائفة الرياس والوجاق، وهو غالبا ما يختار من بين ثلاثة من الموظفين السامين وهم الخز ناجي وخوجة الخيل وآغا العرب، ولا يتطلب منصب الداي أي شرط ما عدا أن يكون المرشح تركيا ومنخرطا في الجيش الانكشاري. ولقد حدث كثيرا أن ساعد الحظ أحط الأشخاص وأسوأهم للخروج من الحالة التي كانوا فيها مغمورين ليرتقوا عرش الجزائر، فمنهم من كان إسكافيا ومنهم من كان كناسا ومنهم من كان فحاما والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها الداي مصطفى باشا الذي اقتصر عمله في أول الأمر على كنس الزقاق الواقع أمام الثكنة التي كان مجندا فيها ثم أخذ يرتقي بعد انتقاله إلى العمل بالقصر بفضل أحد أقاربه إلى أن أصبح دايا من عام 1798 إلى 1805م، والداي علي الغسال الذي كان يشتغل بغسل الأموات قبل أن يتولى الحكم سنة 1808م، ومنهم حتى الأمي مثل الداي عمر (1815 – 1817م) فلم يكن يعرف القراءة والكتابة، وقد وصل هؤلاء كلهم إلى هذا المنصب العالي بفضل تمرد الجيش على النظام أو بمساعدة الموظفين السامين لهم على أمل أن يستغلوا ضعفهم وعجزهم عن الحكم لتسيير دفة الدولة، إلا أن نهايتهم كانت غالبا مؤسفة تنتهي بالقتل لسبب عجزهم على تسيير أمور الدولة.

وبالمقابل كان عددٌ كبيرٌ من الدايات رجالا ممتازين وذوي الكفاءة ولكن أغلبهم من القساة ذلك خوفا من المنافسين الذين يتربصون بهم الدوائر لاغتيالهم وأخذ أماكنهم. ويتمتع الداي بحكم مطلق لا يحد من نفوذه سوى القادة العسكريون الكبار والموظفون السامون، فهو الذي يسهر على حفظ النظام العام وتطبيق القوانين وتوفير المداخيل المالية للخزينة وتوقيع المعاهدات واختيار وزراءه وحكام المقاطعات وتقسيم الغنائم المتأتية من حملات البحر واستقبال السفراء المعتمدين لدى الجزائر، ومع كل هذه الصلاحيات فإنه كان يعيش في ظل خطر الموت من جراء قيام فتنة عسكرية ضده، ومنذ انتخابه ينفصل عن أهله ويحظر عليه أن يحيا حياة عائلية في مترله الخاص سوى ليلة واحدة في الأسبوع ثم يعود إلى القصر لاستئناف عمله، والسبب في ذلك أن الداي يعتبر أبا لجميع الجنود. وإضافة إلى مرتبه الذي

يتقاضاه الداي على رتبته العسكرية في الجيش يتلقى أموالا إضافية غير قارة وليست محددة تتمثل في هدايا ثمينة يحصل عليها سواء من البايات الثلاث أو من كبار موظفي الدولة عند تنصيبهم في وظائفهم ومن قناصل الدول الأجنبية عند زياراتهم لمدينة الجزائر ويطلق على هذه الهدايا اسم "العوايد"، كما كانت له حصة محددة من غنائم القرصنة، ويتلقى أرباحا من الأعمال التي كان يسهم فيها من ماله الخاص، وإذا اغتيل الداي من طرف الوجاق في حالة تمرد رجعت ثروته الوفيرة إلى خزينة الدولة، أما في حالة وفاة عادية تحتفظ عائلته بنصيب من ثروته.

وقد أصاب المؤرخ الإسباني خوان كانو (Juan Canon) عندما وصف الداي بأنه "رجل ثري لا يتصرف في كنوزه وأب بدون أولاد وزوج بلا زوجة وطاغية غير حر وملك لعبيد وعبد لرعاياه". وكان مقر الدايات موجود في البداية في الجنينة الكائنة بساحة الشهداء حاليا قبل تدميرها في أوائل الاحتلال الفرنسي ثم حوله الداي علي خوجة في ليل سنة 1817م إلى القصبة في أعالي المدينة ونقل إليها الخزينة وأوكل حراستها إلى 2000 من جند الجزائريين، وهناك أعدت له غرفة خاصة في الطابق الأعلى ليسكن فيها رفقة حريمه، أما قاعة الحكم التي كان يستقبل فيها الناس وشهدت حادثة المروحة فكانت في الدور الأرضي، وكان الغرض من هذا التحول التخلص من سيطرة فرقة اليولداش والقضاء على امتيازاتها، فاختار علي خوجة حاميته من أبناء الجزائر، فغضب لذلك الجنود الأتراك لكن القوة الشعبية الجزائرية بإعانة الكراغلة قامت ضدهم وألزمتهم الاستسلام بعد أن قتلت منهم 1200 جندي و150 ضابطا وفضل الباقون مغادرة الجزائر إلى اسطمبول.

وبمقره يستقبل الداي ضباطه وأعوانه بدون تمييز ومنذ الصباح الباكر عقب صلاة الصبح، يقدمون إليه تقاريرهم ويتلقون أوامره، ثم يتفرغ لتسيير شؤون الدولة واستقبال رؤساء البعثات الأجنبية المعتمدين بالجزائر والنظر في الشكاوي التي تعرض عليه من قبل المواطنين. وعندما ينهض الداي للخروج من قاعة الاستقبال يقابله جميع الموظفين بانحناء رؤوسهم إلى الأرض وترتفع أصواتهم بالعبارة التالية: "ليحفظ الله ملكنا!"، وبعد ذلك يمر الداي أمام مختلف الصفوف الواقعة على طريقه بانتظام ويتحول إليهم ببطء واضعا يده على قلبه ويرد التحية بمثلها، وتنحني الصفوف مرة ثانية لترتفع الأصوات من جديد: "ليحفظ الله ملكنا!". وبمناسبة الأعياد الدينية تطلق المدافع طلقاتها المدوية، ويوجه الداي دعوى لقناصل الدول

الأجنبية ليشتركوا في الاحتفالات، وعندما يدخلون إليه يصافحونه وينحنون أمامه، وتجري بهذه المناسبة ألعاب شعبية وتصفف موائد الطعام في القصر وفي كل مكان.

②. المجلس الاستشاري الخاص:

حيث يرجع الداي إليه قبل البت في قراراته الهامة، وأعضائه عبارة عن وزراء يشكلون مجلس وزراء الداي، وهو الحكومة الحقيقية، يجتمع تقريبا كل يوم لدراسة المسائل العادية المسجلة في جدول المجلس، وكان هذا المجلس يتألف من خمسة أعضاء وهم:

◈ الخزناجي:

وهو المكلف بالشؤون المالية ويخلف الداي في حال غيابه أو مرضه، وغالبا ما يختار لهذا المنصب الأشخاص الذين تتوفر فيهم شروط الإخلاص والموالاة دون النظر إلى مستواهم الثقافي. ومفتاح الخزينة يوضع عند الداي ويقوم هذا الأخير بتسليمه في كل صباح للخزناجي الذي يرخص في الدخول إلى الخزينة، أما مهامه الأساسية تتمثل في الإشراف على الخزينة، فيتسلم موارد دخل الأيالة ويسحبها عند الحاجة لسد نفقات الدولة، ويساعد الخزناجي في مهامه كل من كاتب الدولة المكلف بتسجيل دخل الخزينة على دفتره وعد النقود الداخلة أو الخارجة منها، وأمين السكة الذي يسهر على مراقبة ضرب النقود وتقدير قيمة المجوهرات، إضافة إلى عاملين من اليهود، فهو بمثابة وزير المالية.

◈ آغا الصبايحية:

وهو القائد العام للقوات المسلحة البرية، مكلف بإقرار الهدوء والمحافظة على الأمن في أنحاء الوطن بما فيها دار السلطان والمناطق الملحقة بها مثل متيجة مستعينا في ذلك بقبائل المخزن، ويخضع لسلطاته عدد من القواد كل حسب رتبته ملزمين بجمع العوائد والعشور في المنطقة الخاضعة لنفوذهم.

◈ وكيل الحرج:

وهو المشرف عن الغنائم البحرية والعلاقات الخارجية مع الدول الأجنبية، ومن مهامه الرئيسية التكفل بالورشات التي تبنى فيها السفن وتموين الأسطول البحري بالأسلحة والذخيرة وصيانة الموانئ الحربية وتحصينها وتوزيع غنائم القرصنة، فهو بمثابة وزير البحرية والخارجية في آن واحد.

◈ خوجة الخيل:

وهو المكلف بالجباية، كما يوكل إليه الإشراف على أملاك الدولة الواقعة بمناطق دار السلطان، وتموين موظفي الدولة بالمواد الغذائية الضرورية كالخضر والفواكه واللحوم، وتأخذ هذه المنتجات من الفلاحين في شكل ضرائب عينية، بالإضافة إلى الإشراف على الثروة الحيوانية التابعة للدولة من أبقار وأغنام وإبل وخيول، وفي بعض الأحيان يخول له قيادة الفرق العسكرية لتأديب الخارجين عن القانون.

◈ بيت المالجي :

يباشر وظيفته بتفويض من الداي وتتمثل مهامه في السهر على تسيير أملاك الدولة، والعقود، والمواريث التي تؤول إلى بيت المال في حالة انعدام ورثة شرعيين أو البت في التركة للمحافظة على حقوق الورثة إن وجدوا، كما أنه يشرف على مراسيم الدفن وأمور المقابر بحيث يجب أن يكون على علم بكل الوفيات التي حدثت ليتحقق منها ثم يسجلها، إضافة إلى هذا فهو مختص ببيع الأملاك المصادرة من طرف الدولة والتركات التي ليس لها ورثة عن طريق الإشهار والمزايدة، ومن اختصاصه أيضا الإشراف على الأعمال الخيرية كتوزيع الصدقات وافتداء الأسرى المسلمين من الدول المسيحية وصيانة المساجد، ويساعد بيت المالجي في مهامه موظفون ثانويون وهم: قاضي وموثقان. ولا يتقاضى بيت المالجي أجرا من الدولة بل بالعكس هو الذي يلزم بدفع رسما للخزينة عن مهامه إذا أراد المحافظة على منصبه وفي نفس الوقت حتى يتمكن بعد ذلك من الاحتفاظ لنفسه بفائض الالتزام.

③. مجلس الديوان العسكري:

يضم الديوان العسكري كبار الضباط بلغ عددهم 80 عضوا، وقد لعب هذا الديوان دورا بارزا في الحياة السياسية العامة بحيث ارتبط تنصيب الباشا بدعم هذا الديوان له، كما كانت له صلاحية مراقبة الحكومة، أما في أواخر عهد الدايات أصبح دوره شكليا لا يستدعيه الداي للاجتماع إلا في القضايا الهامة كالحرب والسلم.

ومن بعد الموظفين السامين تأتي مرتبة الموظفين التابعين أبرزهم: الكتاب، وعددهم أربعة يرأسهم الباش كاتب باعتباره الأمين العام للحكومة، يتولون مهاما إدارية متنوعة من بينها الإشراف على سجلات الدولة وتحرير الرسائل وتسجيل مداخيل البلاد من الضرائب المختلفة والرسوم المتنوعة. وفي جميع القرارات التي يتخذها الديوان كان الباش كاتب يبدأ بكتابة العبارة التقليدية التالية: "نحن باشا ديوان جند الجزائر المنيع". وعادة ما يختار الكتاب من الأشخاص المثقفين نظرا لأهمية المنصب ولهذا لا يشترط فيه أن يكون تركيا بل غالبا ما كان يشغل هذا المنصب الحضر والكراغلة. وإضافة إلى الكتاب توجد مناصب أخرى تساعد مهام الداي في تسيير شؤون الدولة منها شيخ الإسلام وهو مكلف بالعدل والشؤون الدينية، ورئيس التشريفات المكلف بعمليات الاتصال بين الداي والشخصيات التي يستقبلها، والحاجب الذي يتولى مراقبة الدخول والخروج إلى قصر الداي، والحكيم باشي وهو رئيس أطباء قصر الداي. ويساعد الموظفين السامين في مهامهم موظفون آخرون أقل منهم مرتبة ينفذون سياسة الدولة على أرض الواقع ويخضعون لسلطاتهم المباشرة من بينهم: مجموعة الخوجات، وهم كثيرون تختلف وظائفهم منهم خوجة الباب المكلف بفتح أبواب القصر وإغلاقها، وخوجة الرحبة يسير أسواق الحبوب، وخوجة الجمارك يتسلم رسوم البضائع الواردة من الدول الأوروبية، وخوجة الغنائم يشرف على تقسيم وبيع الغنائم البحرية، ومن الخوجات من يتكفل بالوزن والعيون والدكاكين وأبواب المدينة والمنازل والفحم والجلد والزرع والملح والخبز والصابون وأبواب المدينة وغيرها من الوظائف التي تخدم المصلحة العامة، ومنصب الخوجة لا يتحصل عليه صاحبه إلا بعد دفع مقدار معين من المال لخوجة الباب، ولا يشترط فيه أن يكون تركيا بل كثيرا من هذه المناصب أسندت للكرغليين والحضر، كما أن

المنصب ليس دائما وإنما محدود المدة وقابل للتجديد مقابل تجديد رسوم الالتزام التي يدفعها الخوجة للخزينة من الأرباح التي يتحصل عليها مع الاحتفاظ لنفسه بجزء منها مقابل الأتعاب تعرف بفائض الالتزام، وكان الخوجات يتميزون بلباس البرنس الأبيض والقفطان الطويل والعمامة الضخمة، كما كانوا يحملون في حزامهم مقلمة من النحاس لتميزهم من الطبقة الانكشارية.

ومن الموظفين أيضا مجموعة القياد تسهر على أمن المواطنين وتنفيذ العقوبات والعناية بنظافة الشوارع والقنوات وتحصيل الجباية ومنهم المختص بمراقبة المراكب الخارجة والداخلة إلى المرسى وكذا المبادلات التجارية. ومجموعة الضباط المتقاعدين يقومون بتوزيع الرواتب على الجنود ويشرفون على الثكنات العسكرية، ومجموعة الحكام يشرفون على حكم المدن المتوسطة كشرشال والبليدة وأخذ الرسوم من أمناء النقابات المهنية، ومجموعة الخدام والشواش منهم من يشرف على السجون ومنهم من يتولى تطبيق أحكام العقوبات ضد الأتراك بأمر من الداي ومنهم من هو مكلف بإسطبلات البايلك ومنهم من يسهر على البريد الخ، والمحتسب المكلف بمراقبة صحة البضائع من مأكولات ومشروبات التي تباع في الدكاكين والأسواق وكذلك مراقبة الأسعار والموازين، والمزوار مختص في تنفيذ العقوبات على الأهالي ومراقبة السجون وبيوت الدعارة والسهر على الآداب العامة في النهار والليل مستعينا في ذلك بأعوانه على رأسهم السركاجي، وقائد الفحص المكلف بحراسة ضواحي المدينة، والشيخ الناظر يشرف على الأحباس بمساعدة وكلاء الأحباس وأعوانهم، وجماعة الطباخين يرأسهم أشجي باشي تهيئ الأكل للداي، والبراح يعلن السكان عن قرارات السلطة الحاكمة ويشهر بالمجرمين واللصوص، وأخيرا الدلال وهو يشبه البراح إلا أنه ينادي على السلع في الأسواق مقابل المال. وجميع المناصب الإدارية الهامة والمربحة كانت في يد الأقلية التركية، تأتي من بعدها طبقة الكراغلة ثم الحضر وأخيرا البرانية. أما من حيث الأجر فكان كل الموظفين يتقاضون نفس المرتب مهما كانت رتبتهم في السلم الإداري والفرق الوحيد بينهم هي الهدايا التي يتلقونها حسب مكانتهم في النظام الحكومي وتسمى هذه الهدايا بالعوائد. وبالإضافة إلى هذه الأجهزة الإدارية الأساسية، فقد قامت هناك هيئات مدنية وعشائرية محلية لكل منها قائد أو شيخ ينظم أمور قبيلته أو منطقته النائية وفق الأعراف والتقاليد السائدة، كما استمر العمل بالنظام البلدي في المدن وهو نظام عرفته الجزائر قبل العهد العثماني، حيث يرأس المدينة شيخ البلد بمساعدة مجلس يختار من

أعيانها لتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية فيها. وكان الإسلام هو دين الدولة، واللغة التركية هي لغة الإدارة، أما اللغة الفرنسية فكانت تستعمل في العهد الأخير للأتراك بالجزائر في دوائر الأعمال والوكلاء الأجانب الذين يقيمون بالجزائر، وأيام العطل الدينية والأسبوعية هي الأعياد الإسلامية ويوم الجمعة.

الجيش:

كان الجيش التركي في الجزائر مؤلف فقط من الأتراك والأجانب، يضم صنفين من العسكر: فرقة اليولداش، وهي القوة البرية عبارة عن لفيف أجنبي، فإلى جانب الأتراك كانت تضم في صفوفها المتطوعين الأجانب. وكانت عملية التجنيد تجري في كل أنحاء الإمبراطورية العثمانية الأوروبية والآسيوية، ولكن الأناضول كان أكبر مصدر للجنود إلى الجزائر. وتجري عملية التجنيد سواء على يد وكلاء دائمين يقيمون في اسطمبول وفي أزمير مهمتهم جمع الجنود وتجنيدهم واستئجار السفن لنقلهم إلى الجزائر أو على يد بعثات جزائرية مؤلفة من عناصر من الأوجاق تزور المدن التركية وتقوم بالدعاية اللازمة مبينة المزايا والمرابح الوفيرة التي سيحضى بها المجندون في الجزائر، وهؤلاء الجنود يؤخذون عادة من أحط الطبقات الاجتماعية أغلبيتهم من العناصر المشاغبة والأشقياء وقطاع الطرق جاءت إلى الجزائر مدفوعة بأحلام الإثراء السريع، وكان من مصلحة حكام المقاطعات التركية إبعاد هذه العناصر المشاغبة بإرسالهم إلى الجزائر. ولدى وصولهم إلى مدينة الجزائر يحملون إلى قصر الداي وبعد معاينتهم يأمر بتقييد أسمائهم في سجلات الانكشارية ثم يوزعون إما على إحدى الثكنات السبع الموجودة بمدينة الجزائر أو خارجها، ويتسلم الانكشارية أجورهم كل شهرين بدون استثناء، أما أسلحتهم فكانت تشمل السيوف والخناجر والأسلحة النارية. وكان عددهم غير ثابت يتراوح بين 2000 و22000، ففي القرنين السادس عشر والسابع عشر كان عددهم كبيرا نظرا لأن القرصنة في تلك الفترة كانت مزدهرة، ولما تضاءلت مرابح القرصنة في أوائل القرن الثامن عشر نقص عددهم حيث بلغ سنة 1815م أربعة آلاف جندي بينهم 800 عاجزين، ثم تقلص عددهم إلى أكثر من ذلك إثر ثورة الانكشارية سنة 1817م ضد الداي علي خوجة التي أدت إلى مقتل عدد كبير منهم يقدره بعضهم بـــ 1500 جندي، ومع ذلك فقد ظل الجنود الأتراك القوة العسكرية الحقيقية في البلاد إلى الاحتلال الفرنسي.

ويتم الترقية في المراتب العسكرية على مبدأ المساواة والأقدمية من مرتبة يولداش أي الجندي العادي حتى مرتبة الآغا، وبعد انقضاء شهرين يتخلى الآغا عن منصبه ليصبح آغا شرفي يقود فرقة الصبايحية (الفرسان). وبقدر ما كان اليولداش مشهورين بالشجاعة عرفوا أيضا بالصلب وعدم الانضباط والعنف وانعدام الثقافة والتعالي على المواطنين، ولذا كانوا مصدر ظلم للسكان ورؤساء الفتن والاضطرابات، فبالإضافة إلى دورهم في الدفاع عن البلاد والمحافظة على الأمن كانوا يتدخلون في سياسة البلاد وفي حياة السكان، كما عملوا كل ما في وسعهم لعرقلة تجنيد الأهالي في صفوف الجيش بغية الحفاظ على امتيازاتهم. ويتمتع اليولداش بامتيازات كبيرة وإعفاءات ضرائبية، وكان هؤلاء الجنود والضباط هم وحدهم الذين يتمتعون بالحق لشغل الوظائف الإدارية العالية ويتولها أقلهم جهلا. كما كانوا لا يخضعون إلى السلطة القضائية العادية في حالة ارتكابهم لأعمال جنائية بل يرجعون بالنظر في هذه الأمور إلى ضباطهم الذين من حقهم وحدهم أن يحكموا عليهم بالإعدام أو السجن أو الجلد الذي ينفذ في نطاق السرية.

أما حياتهم اليومية فكانوا يعيشونها داخل ثكنات حسنة الترتيب ماعدا المتزوجون منهم من الجزائريات يعيشون في بيوتهم، وكان يوجد بمدينة الجزائر في أواخر العهد التركي سبع ثكنات. ولما ضعفت حركة التجنيد من أراضي السلطنة في أواخر العهد التركي وبالأخص في عهد الداي علي خوجة أصبح التجنيد داخل اليولداش يتم في صفوف الكوروغليين.

وإلى جانب الانكشارية كانت توجد طائفة الرياس وهم رجال البحر تعتبر العمود الفقري للجيش التركي نظرا للدور الفعال الذي لعبته في خلق النيابات العثمانية في شمال إفريقيا، وكذا في صد هجمات الأوروبيين عن السواحل الجزائرية، كما كانت مورد رزق وسيدة البحر الأبيض المتوسط بدون منازع مدة ثلاثة قرون تخشاها كل الدول الأوروبية. وكان نشاط البحرية أو ما يسمى بالقرصنة آنذاك يحمل طابع الحرب المقدسة لدى المسلمين والمسيحيين على السواء تمارس من الجانبين. وقوى الطابع الديني للقرصنة في القرن السادس عشر وخاصة بعد ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية، ولكن القرصنة في البداية كانت موجهة ضد إسبانيا فقط لموقفها العدائي من مسلمي الأندلس ثم أصبح غرض القرصنة اقتصاديا غايته الغنائم موجه ضد جميع الدول الأوروبية التي لا تدخل في اتفاق سلمي مع دولة الجزائر.

وقد بلغ عدد المجندين في صفوف البحرية الجزائرية في بعض الأحيان إلى ثلاثين ألفا من أجناس مختلفة تركية وعربية وأوروبية ولكن الشرط الضروري لانخراط المسيحي فيها هو اعتناق الإسلام طواعية ودون إكراه، ولكن البعض من هؤلاء الأجانب الذين هم في أغلبيتهم من أصل أوروبي ومسيحي اعتنقوا الإسلام بعد وقوعهم في الأسر وذلك لتلبية رغبتهم في المغامرة والنهب، أما البعض الآخر وهم الأغلبية فقد كان صادقا في عقيدته الجديدة وأبلى البلاء الحسن في المعارك العثمانية ضد القوات النصرانية، إضافة على ذلك ساعدوا الأتراك بمعلومات مضبوطة حول الأراضي والشواطئ الأوروبية التي كانوا يعرفونها حق المعرفة بوصفهم أوروبيين. وقد توصل العديد من هؤلاء الأجانب إلى أعلى المناصب في الحكومة الجزائرية التي كانت محظورة على الأهالي والكروغلي، والأمثلة على ذلك كثيرة، نذكر منهم: الباي لارباي حسن آغا (1535 – 1544م) وهو إيطالي الأصل، والباشا قلج علي (1568 – 1587م) الذي أخذ من سواحل كالاباريا بإيطاليا وعمره 18 سنة فاعتنق الإسلام بالجزائر ثم أخذ يرتقي في مناصب الدولة إلى أن حاز مرتبة باي لارباي سنة 1568م، وأيضا علي رمضان باشا فهو ساردييني الأصل، وحسين قبطان بندقي الأصل، والحاج حسين ميزمورطو الإيطالي الأصل، وعرب أحمد وصالح رايس ذوي الأصول العربية، وجعفر داي مجري الأصل، وحسين فيتريانو بندقي الأصل، وعلي بتشيني إيطالي الأصل، وبير مراد رايس كان فلامنديا.

وإلى جانب نشاطها الموجه ضد سفن العدو كانت تقوم بافتكاك الأسرى الأوروبيين حيث نقل الكثير منهم إلى الجزائر، كما كانت تقوم من حين لآخر بغارات على الجزر والسواحل الواقعة بالقطاع الغربي من البحر المتوسط، فهاجمت مرات عديدة سكان سواحل إسبانية وصقلية وسردينية ونابولي، فنهبوا وأسروا حتى أصبح سكان هذه السواحل يهجرون المناطق الساحلية إلى الداخل، وقد سبب نشاطهم متاعب كبيرة لاقتصاد هذه الدول بسبب سيطرتهم على المواصلات البحرية، فيستولون على بواخر العدو التجارية ويأسرون البحارة ويصادرون البضائع مما أدى إلى إثراء مدينة الجزائر بما ضمنوه لها من غنائم، وقد كتب هايدو عنهم قائلا: "تعم الفرحة مدينة الجزائر كلما عادوا إليها القراصنة ذلك أن التجار يشترون العبيد والبضائع التي جلبوها ويبيعونهم ... وينهمك الجميع في الشرب والأكل والترف...". ولم ينحصر نشاطهم في البحر الأبيض المتوسط بل امتد حتى إلى سواحل أوروبا الشمالية

وايزلندة، وبسبب أعمالهم الجريئة اضطرت الدول الأوروبية بما فيها الدول الكبرى إلى دفع أتاوات وهدايا إلى حكومة الداي لتشتري بذلك أمن سفنها.

وبفضل مغانم القرصنة أصبح رياس البحر يعيشون حياة مترفة، فكانت بيوتهم عامرة بكل تحف ثمينة من آنية دلفي إلى المرمر الإيطالي إلى حراير ليون ومخملاتها ومصنوعات جنوة، وآنية الزجاج من البندقية وساعات انكلترة، ولكن الرياس كانوا يحبون أيضا أدوات القصدير والرصاص والأسلحة وزرابي سطيف أو مفروشات بلاد جرجرة وقلعة بني راشد. ولا يعود تفوق البحرية الجزائرية فقط إلى مهارة البحارة وسرعة وخفة سفنها ولكن أيضا إلى الانضباط الصارم للبحارة، وقد قال في هذا الموضوع هايدو ما يلي: "لقد بلغ تمسكهم بالنظام والنظافة وتهيئة مراكبهم حدا جعلهم لا يفكرون في غير ذلك، وكانوا حريصين خاصة على إتقان عملية رصف البضائع لمزيد القدرة على الانسحاب والمراوغة.

وأخيرا ولنفس الغرض كان ممنوعا على أيهم وإن كان ابن باشا نفسه أن يغير مكانه أو يتحرك من بقعته". ونظرا لمكانتهم الكبيرة في الجزائر كان رجال الأوجاق يحسدونهم بسبب الأرباح الطائلة التي يدرها عليهم عملهم. ثم بدأت مكانتها تنحط في القرن الثامن عشر بسبب ضعف الدولة الجزائرية، فقلت الغنائم وهبط مستوى البحارة الجزائريين وأدى ذلك إلى تكالب الدول الأوروبية ضدها بعد أن تمكنت من تطوير قوتها البحرية.



وكيل الحرج   جندي   يولداش

القضاء:

وكما كان عليه الحال في جميع البلدان الإسلامية، فإن القرآن والأحكام المستخلصة منه كانت تشكل القانون المدني، ويضاف إلى هذا المصدر العرف والعادات المتبعة والسوابق العدلية، ويتمتع الحكم الصادر من القضاء بقوة القانون. ولإدارة القضاء المدني في جميع حكومات ولاية الجزائر، يعين قاضي تركي حيث يطبق أحكام المذهب الحنفي على الأتراك والكراغلة، وآخر جزائري يطبق أحكام المذهب المالكي على الأهالي، وكلاهما يعقد جلسات يومية للحكم في القضايا التي تعرض عليه، وذلك فيما عدا يوم الجمعة. والأطراف في التراع يقومون بالمرافعة والدفاع عن قضاياهم بأنفسهم لأنه لم يكن يوجد وقتئذ محامون، وبعد المرافعة مباشرة يصدر القاضي حكمه. ويحق للشخص أن يستأنف الحكم متى شعر بأنه مظلوم وعندئذ يرفع قضيته أمام المفتي الذي يعتبر حكمه نهائيا. وكان يوجد بالجزائر مفتي حنفي تركي ومفتي مالكي جزائري يعقد جلسات للنظر في القضايا مرتين في الأسبوع، وهذه المحاكم متساوية في اختصاصاتها ولكنه في حالات القضايا المختلطة يتمتع التركي دائما بحق رفع قضيته أمام القاضي التركي ويستأنف أمام المفتي الحنفي التركي. والمفتي كالقاضي عبارة عن موظف خاضع للحكومة الجزائرية وليس له أية سلطة سياسية ولذا لم ير الحكام الأتراك مانعا من ممارسة هذه المهنة من طرف الكراغلة والحضر المثقفين، ورغم قلة أتباع المذهب الحنفي بالجزائر إلا أن المفتي الحنفي كان يعتبر هو الشخصية الدينية الأولى في البلاد لأن المذهب الحنفي كان هو مذهب الدولة، إلى جانب هذا كان يوجد قضاة مختصون في مختلف أنواع العقود.

وفي الحالات التجارية والبحرية التي تحيط بها ظروف معقدة يستدعى قناصل الدول الأجنبية لاستشارتهم بشأنها، أما تكاليف القضاء، فهي متواضعة جدا. وتتسم الأحكام التي يصدرها القضاء الجنائي في قضايا القتل والسرقة والزنا وقطع الطريق والخيانة بالقسوة، إذ يعاقب صاحبها عادة بالقتل سواء شنقا أو بقطع رأسه أو يرمى حيا من أعالي الجدران جهة البحر، أو يوضع في كيس ويلقى في البحر مثل المرأة الزانية المتزوجة وكذلك المرأة الحرة التي وجدت مع أحد اليهود أو المسيحيين، بينما كان اليهود يحرقون ويتم ذلك في ساحة عمومية بباب الوادي، أما المجرمون الأتراك كانوا يخنقون سرا في دار رئيس الانكشارية، ولم يكن هذا النوع من العقوبات الصارمة والشديدة مقتصرا على الجزائر

لوحدها بل كان شائعا في العالم بأسره يطبق حتى في أوروبا. وفيما يتعلق بالجنح فيعاقب مرتكبها بالغرامة أو الجلد بالسوط أو بالأشغال الشاقة مقيدا في السلاسل، والأحكام القضائية يجري تنفيذها بسرعة من طرف المزوار وأعوانه، وهذا الإجراء السريع ساعد كثيرا على استقرار الأمن وما ينجم عنه من الطمأنينة في الجزائر.

وإلى جانب هؤلاء القضاة يوجد قاضي شؤون الميراث، وصاحبه يحتل مكانة مرموقة في حكومة الداي إذ يأتي مركزه بعد منصب الوزير مباشرة، وسلطته تمتد على جميع أراضي الدولة، فالأشخاص الذين لا وارث لهم أو الذين وقعوا في الأسر على يد المسيحيين الأوروبيين يعتبرون في حكم المفقودين والأموات ولهذا كانت تدفع ممتلكاتهم إلى بيت المال، أما إذا ترك وصية بوقف أملاكه على الحرمين الشريفين فلا تستفيد منها خزينة الدولة. وللأشراف على ريع هذه الأوقاف تحتفظ الأماكن المقدسة بمكة بوكيل لها في الجزائر، هو الذي يتولى جمع الدخل منها. أما اليهود فكانوا يحتكمون فيما يتعلق بأحوالهم الشخصية إلى قضاة خاصين بهم وهم الأحبار، ورغم العدد القليل للمسيحيين إلا أنهم كانوا يتحاكمون إلى القنصليات المسيحية الموجودة في الجزائر، ولا تطبق عليهم قوانين البلاد إلا إذا كان النزاع وقع بينهم وبين المسلمين.

دخل الخزينة:

كانت مصادر دخل الخزينة العامة للدولة تتمول من طرف نوعين من الضرائب: الضرائب الشرعية المتمثلة في أموال الزكاة، والعشور على المحاصيل الزراعية، والغرامة التي تحل محل العشور في المناطق النصف البدوية وتؤخذ عينا أو نقدا، والعوائد وهي بمثابة هدايا إجبارية تقدم في المناسبات كالأعياد مثلا، وهناك اللزمة وهي ضريبة تؤخذ لتموين الجند في الأرياف، ورسوم الحكور أي كراء أملاك الدولة المفروضة على أراضي البايلك، وضرائب أراضي العرش التي تدفع مرة في السنة وخراج البايلكات الثلاث (قسنطينة، وهران والمدية)، وضرائب المكوس على الأسواق، ورسوم النقابات المهنية والدكاكين التجارية.

وهناك الإتاوات المفروضة على الشركات التجارية الأجنبية في الجزائر، وجزية اليهود، ورسوم دخول السفن إلى المرسى، وحقوق الجمارك على السلع المستوردة أو المصدرة، والتركات التي تؤول إلى بيت المال في حالة انعدام ورثة شرعيين، ومردود العقارات التي تمتلكها الدولة في المدن، ومداخل عمليات مصادرة الأملاك، وحقوق إسناد المناصب السامية أو الاحتفاظ بها مقابل دفع نقود ضخمة، هذا بالإضافة إلى غنائم الجهاد البحري التي تعتبر المورد الرئيسي للخزينة، وفداء الأسرى المسيحيين الذين كان يقدر عددهم في القرن السادس عشر حوالي خمسة وعشرين ألفا وهذا في مدينة الجزائر لوحدها، وكذلك الأموال التي تدفعها أوروبا مقابل حماية سفنها لاتقاء هجمات القرصنة في البحر المتوسط، وهدايا الدول الأجنبية الإلزامية، وعلى سبيل المثال فقد بلغت الأتاوة المفروضة على إنكلترا سنة 1807م بـ 267.500 فرنك بينما دفعت حكومة فرنسا سنة 1816م إلى خزينة الجزائر 200.000 فرنك. وقد تعرضت الجزائر بسبب الإتاوة المفروضة على الدول الأوروبية لأكثر من هجوم ولكن هذه الهجمات كانت في أغلب الأحيان غير مجدية وتقابلها البحرية الجزائرية بهجمات عنيفة فتضطر هذه الدول إلى قبول الأمر الواقع.

وكانت الضرائب والرسوم المفروضة على السكان غير قارة وليست محددة، وعموما لم تكن كبيرة وتتفاوت تبعا لأوضاع البلاد الاقتصادية، كما أن جبايتها كانت تفرض بصفة تعسفية والامتناع عن دفعها يعتبر عصيانا خطيرا، ومعظم الثورات التي اندلعت في الجزائر يمكن ردها إلى قضايا تتعلق بالضرائب. وما تجنيه الخزينة يستهلك في دفع أجور الموظفين والجند دون مراعاة لتطوير البلاد اقتصاديا وثقافيا واجتماعيا لأن اهتمام الإدارة التركية كان منصبا على جمع الأموال والمحافظة على الأمن. وخزينة الدولة الجزائرية كانت موجودة في البداية في الجنينة ثم حولت إلى القصبة، وهي عبارة عن دهاليز مقوسة تحت الأرض، وبابها يفتح في صحن الدار التي يجتمع بها الديوان، والخزنجي هو وحده الذي يرخص في الدخول للخزنة، يساعده خوجة هو رئيس السكرتارية، وبداخل الخزينة يعمل ثلاثة محاسبين يعينهم الخزنجي يطلق عليهما لقب الصبايحي ويختارون بصورة عامة من اليهود. ولم تعرف الخزينة الجزائرية عجزا ماليا إلا في السنوات الأخيرة من العهد التركي حيث أصاب الاقتصاد الجزائري كساد وركود بسبب تضاءل مردود غنائم البحر باعتبارها الممول الرئيسي لاقتصاد البلاد وتناقص عدد الأسرى، هذا

بالإضافة إلى ثقل الضرائب والرسوم وعدم مسايرته لتطورات العصر كانت نتيجته انخفاض الإنتاج وتقلص حجم الصادرات الجزائرية إلى أوروبا، فأصبح الاقتصاد الوطني في موقف تبعية للاقتصاد الأوروبي بفعل تواطؤ رجال المال اليهود مع الرأسماليين الأوروبيين، وخلق هذا الوضع السيئ عجزا خطيرا في الميزان التجاري الذي انعكس سلبا على الحياة الاجتماعية، فعزز جراءه السخط الشعبي على النظام التركي مما سبب انهياره بسرعة عند الاحتلال الفرنسي.

وهذا حساب الدخل والخرج للخزينة الجزائرية في سنة 1822م بالدولار الإسباني حسب ما ذكره القنصل الأمريكي وليام شالر في مذكرته :

حساب الخرج		حساب الدخل	
24000	النفقات السنوية على العمال والفنانين وعمال الميناء	60000	من باي وهران (الضرائب المقدرة على الولاية)
60000	النفقات السنوية لشراء الخشب والحبال ولوازم البحرية	15000	من نفس المصدر (الضرائب على صادرات وهران)
75000	النفقات السنوية لمرتبات الضباط والبحارة	60000	من باي قسنطينة (الضرائب المقدرة على الولاية)
700000	النفقات السنوية لمرتبات العسكريين من جميع الطبقات	16000	من 7 قياد تابعين للحكومة المركزية
		40000	من قاضي المواريث (الضرائب المقدرة)
		3000	من شيوخ البلاد (الضرائب المقدرة)

		4000	من باي التيطري (الضرائب المقدرة على الولاية)
		4000	من خوجة الجلود (الضرائب المقدرة على هذه المصلحة)
		800	من خوجة مصلحة الجمارك
		6000	من الطائفة اليهودية (الضرائب المقدرة عليها)
		20000	من مصلحة الجمارك للاستيراد
		40000	من إيجار الأملاك الحكومية في مدينة الجزائر
		30000	من الحكومة الفرنسية في مقابل احتكار صيد المرجان في عنابة
		40000	من احتكار الشمع والصوف والجلود
		24000	ضريبة سنوية من ملك نابولي
		24000	ضريبة سنوية من ملك السويد
		24000	ضريبة سنوية من ملك الدانمارك
		42000	ضريبة سنوية من ملك البرتغال
859000	المجموع	434800	المجموع

وبالإضافة إلى ما تقدم من دخل تتلقى حكومة الأيالة أيضا ضريبة سنوية من شيوخ العرب مبلغ 200000 كيل من القمح ومن باي قسنطينة وباي وهران 10000 كيل من الشعير لكل واحد منهما تستعمل لتغذية رجال البحرية والجيش والعمال في القطاع الحكومي. وهذا يعني عجزا في الميزانية السنوية مقداره 424,200 دولار إسباني.

البحرية الجزائرية ودورها في إنعاش الاقتصاد وحماية السواحل الجزائرية:

كان النظام التركي في الجزائر مثله مثل الإمبراطورية العثمانية بالقسطنطينية مبني على القوة العسكرية وخاصة البحرية لأن جل المعارك آنذاك كانت تدور في البحر، هذا بالإضافة إلى أن أعمال القرصنة في البحار كانت مباحة دوليا تمارس من قبل القوات الأوروبية والتركية على حد سواء. ويكون من الخطأ الاعتقاد بأن القرصنة ظاهرة جديدة برزت في القرن الخامس عشر بل إنها في الواقع تتعلق بظاهرة قديمة قدم التاريخ مارستها كل شعوب البحر الأبيض المتوسط بدءا بنورمان صقلية والجنويين والإسبان والبرتغاليين والمالطيين والفرنسيين ثم المغاربة المسلمين. وهذا ما يؤكده الأستاذ ف. بروديل وهو من أصل أوروبي بقوله: "إن القرصنة لم تكن في غرب البحر المتوسط بالشيء الجديد فمنذ قرون عديدة كان المسلمون وكان المسيحيون يقومون بأعمال القرصنة في البحر ولا يحق لنا أن نغالط التاريخ فإن القراصنة المسيحيين كان عددهم كبيرا جدا خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر بهذا البحر المتوسط". ويخبرنا ابن خلدون في كتابه العبر عن حال القرصنة في عهده أواخر القرن الثامن الهجري، فيقول عن قراصنة بجاية ما يلي: "وشرع في ذلك أهل بجاية منذ ثلاثين سنة فيجتمع النفير والطائفة من غزاة البحر ويصطنعون الأسطول ويتخيرون له الأبطال ثم يركبونه إلى سواحل الفرنجة وجزائرهم على حين غفلة فيخطفون ما يقدرون عليه ويصادمون ما يلقون من أساطيل الكفرة (النصارى) فيظفرون بها غالبا ويعودون بالغنائم والسبي والأسرى حتى امتلأت سواحل الثغور الغربية من بجاية بأسراهم تضج طرق البلد بصخب السلاسل والأغلال عندما ينتشرون في حاجاتهم. ويغالون في فدائهم بما يتعذر منه أو يكاد".

كما أشار إلى ذلك أيضا أبو العباس أحمد الغبريني في عنوان الدراية فيمن عرف من العلماء في المائة السابعة ببجاية بقوله: "كانت بجاية بلدة غزاة، وكان الغزاة يدخلون إلى الجزر الرومية وغيرها ويسوقون السبي الكثير منها ويترل الناس لشرائه بحومة المذبح". ولما استقر الأتراك بمدينة الجزائر قلدوا ما كان موجودا قبلهم، ولذا يمكن القول أن قرصنة البحرية الجزائرية هي في الحقيقة جهاد شرعي ورد فعل مشروع على التهديدات المسيحية المتكررة على السواحل الجزائرية والتي كانت تشكل في أغلب الأحيان حملات صليبية بمباركة البابوات بروما، إذ كانت القرصنة الأوروبية أكثر همجية ووحشية إذا ما قارناها بالقرصنة الجزائرية، وكانت تعمل كل ما في وسعها للسيطرة على حوض البحر الأبيض المتوسط، فمثلا كان القراصنة النصارى إذا نزلوا ساحلا إسلاميا مغيرين نهبوا وسلبوا وقتلوا الفقراء وأخذوا الأغنياء واحتفظوا بهم للفداء، أما المسلمون فنادرا ما كانوا يقتلون ولكنهم يغنمون.

وقد اشتدت حدة هذه الحرب البحرية وكثرت معاركها مع بداية القرن السادس عشر بين السفن الإسلامية والسفن المسيحية في الحوض الغربي من البحر المتوسط اثر سقوط غرناطة عام 1492م، حيث أخذ القراصنة المسيحيون بمطاردة المسلمين الموريسكيين الهاربين من الاضطهاد الإسباني وملاحقتهم حتى مدن المغرب الساحلية التي كانوا يلتجئون إليها، فكان هذا دافعا قويا لاهتمام الدولة الجزائرية بتقوية سلاحها البحري حتى تستطيع رد الغزاة والقراصنة وحماية تجارتها وسواحلها البحرية على امتداد 1200كلم. وإذا كانت القرصنة مصدر دخل للخزينة وثراء لبعض الدايات ورايس البحر أثروا ثراء فاحشا منها، فإنها كانت بالنسبة للجزائر ككل وسيلة لاكتساب الرزق والعيش ومصدرا قويا ودائما لمصارعة القوى الأوروبية التي كانت تسعى إلى تحطيمها، وقد تعرضت الجزائر بسبب ذلك إلى عدة حملات إسبانية في 1567 و1775 و1783م، كما أن أسطول الدانمارك قنبل الجزائر في سنة 1770م، وفعلت بريطانيا ذلك أيضا في 1622 و1655 و1672 و1816 و1825م. وكانت البحرية الجزائرية تضم في صفوفها إلى جانب الأتراك الأجانب المتطوعين وأغلبهم من المرتدين الأوروبيين المعتنقين للإسلام، وكان أغلبهم ينتمي لدول حوض البحر الأبيض المتوسط كالسردانيين والكرسيكيين والنابوليتانيين والإغريق.

وتعتبر طائفة الرياس البحرية العمود الفقري للجيش التركي نظرا للدور الفعال الذي لعبته في طرد الغزاة الأوروبيين وصد هجماتهم عن السواحل الجزائرية، حيث أصبحت مثلما كانت عليه بالأمس شقيقتها الدولة الأغلبية والفاطمية والموحدية والحمادية سيدة البحر الأبيض المتوسط بدون منازع وهذا بدءا من تاريخ سنة 1514 إلى غاية 1830م. و لم تتوقف مراكبها عند هذا البحر بل تعدته إلى المحيط الأطلسي، وبحر المانش، وبحر الشمال، فأصبحت بذلك تسيطر على أغلب الطرق البحرية، وتشكل في نفس الوقت بفضل أعمالها الجريئة أقوى دعامة للدولة الجزائرية في تلك الفترة. وقد كتب وليام شالر قنصل أمريكا بالجزائر 1816 - 1824م يصف لنا حال البحرية الجزائرية في وقته قائلا: "لقد بلغ الجزائريون في هذا الوقت إلى أوج قوتهم وسمعتهم حتى أن أعظم الدول البحرية الآن تطلب صداقتهم ... إن الجزائريين اليوم يتباهون بأن عظمتهم البحرية لا تماثلها بحرية بريطانيا العظمى".

وهذا الوضع الصعب الذي كان يعيشه البحر المتوسط هو الذي أدى بحكام الجزائر إلى الاعتماد الكلي على القوة البحرية، وخاصة أن أغلبية الحكام الذين تداولوا على حكم الجزائر هم من طائفة الرياس بدءا بالبحارة الماهرين عروج وأخوه خير الدين، إضافة إلى طول الشواطئ الجزائرية، وواقع البحر الأبيض المتوسط الذي كان يغص بسفن القراصنة من كل الجنسيات. ولهذا الغرض أسسوا عدة ورشات لبناء السفن الحربية، فزيادة على المصانع المنتشرة عبر سواحل المدن الهامة مثل مراسي جيجل وشرشال وبجاية وتنس ودلس وعنابة، كان يوجد في مدينة الجزائر لوحدها مصنعان : في باب الوادي للسفن الكبيرة، وفي باب عزون للصغيرة، وكانت تصل حمولة السفن الكبيرة إلى 400 طن تصنع بخشب الأشجار الغابية المحلية التي كانت منتشرة بكثافة في الشمال الجزائري أو من النرويج والسويد كهدايا مفروضة، وهذه السفن على أنواع منها الفرقاطة والقاليوطة والشباك والشالوب الخ، وقد اختلف عددها في ميناء الجزائر حسب تقديرات الأوروبيين من سنة لأخرى حسب اختلاف الظروف، فمثلا في سنة 1536م أيام خير الدين بربروس بلغت 44 سفينة ثم تقلصت سنة 1568 إلى 40 مركب لترتفع سنة 1571م إلى 50 سفينة ثم ازداد عددها سنة 1591م إلى 70 مركب، وفي سنة 1620م ارتفع العدد إلى 75 سفينة لينخفض سنة 1630م إلى 70 سفينة مستديرة مسلحة بما يبلغ ما بين 20 إلى 40 مدفع ثم انخفضت وحدات الأسطول سنة 1760م إلى 30 سفينة لتصل سنة 1800م إلى 16

ثم ترتفع قطع الأسطول سنة 1802م إلى 66 مركب لتنخفض من جديد سنة 1815م إلى 41 سفينة ثم إلى 12 سفينة سنة 1822م، أما تسييرها فكان يتم عن طريق الشراع والمجاديف بأيدي عدد كبير من البحارة يتراوح ما بين الثلاثين إلى المائتين.

وتجهز السفن الحربية على اختلاف أشكالها وحجمها من عشرين إلى ثلاثين مدفعا يستعينون في صنعها بالمهندسين الأوروبيين، كما كانوا يحولون السفن التجارية التي يستولون عليها إلى بواخر حربية، وهذه أسماء بعض السفن البحرية: "الاسكندر الفاضل"، "مفتاح الجهاد"، "رعب البحر"، "حامي الديوان"، "العناية الإلهية"، "طريق الخلاص"، "انتصار الإسلام"، "ديك البرج"، "البرتغالية"، "ابن الغواص"، "فتح الإسلام"، "مفتاح العالم"، "صقر البحر".

ومما كانت تمتاز به السفن الحربية الجزائرية على خلاف الأوروبية كونها خفيفة وسريعة ومنخفضة حيث لا يمكن اكتشافها في البحر بسهولة، ومنذ القرن السابع عشر استعملت السفن المستديرة ذات السطح العالي القادرة على الملاحة في أعالي البحار وهذا ما جعل السفن الجزائرية الأقوى في ذلك العصر تنتصر في أغلب الأوقات وقلما تنهزم. بينما كانت السفن الأوروبية بطيئة وغير قادرة للتصدي لهجمات القراصنة الجزائريين، وقد كتب هايدو في هذا الموضوع قائلا: "كان القراصنة في الشتاء والربيع يشقون عباب البحر من المشرق إلى المغرب ساخرين من سفننا الشراعية التي كان بحارتها يقضون أوقاتهم في اللهو والقصف بالموانى. وكانوا على يقين من أن السفن الشراعية النصرانية البطيئة الحركة أيما بطء والمثقلة متاعا أيما ثقل عاجزة عند مواجهتها لغليوناتهم التي بلغت حدا كبيرا من الإتقان وخفة الحركة عن مطاردتها ومنعها من النهب والسلب كما طاب لها. بل إنهم تعودوا الاستهزاء منها وتغيير وجهتهم فجأة حسب هواهم وحتى مواجهتهم بمؤخرة مراكبهم". إضافة إلى هذا، كانت البحرية الجزائرية مؤسسة بمعنى الكلمة منظمة تنظيما دقيقا ورجالها مكونين تكوينا عاليا، وذوي كفاءة ومقدرة قتالية كبيرة بحيث لم تكن تمنح رتبة الرايس إلا بعد امتحان عويص يتم أمام مجلس الرياس الذي يرأسه القبطان، أما قيادة المركب الحربي فكانت تتكون من: الرايس، والباش رايس، ورايس العاسة، والورديان، ومن الوكيل خارجي وهو المكلف بالتموين وعددهم ثلاثة في كل مركب والباش جراح (طبيب جراحي).

وإلى جانب الرايس يوجد سكرتير مكلف بالأمانة يسمى خوجة، وكل مركب متوجه للغزو يأخذ معه عددا من عسكر اليولداش مزودا ببنادق البارود يقودهم ضابط برتبة آغا. ومن أشهر الرياس عالميا في ذلك العصر نذكر على سبيل المثال: الأخوان عروج وخير الدين بربروس وقلج علي وعلي بتشيني ومامي أرنوط ومراد رايس وأحمد الزميرلي ومصطفى المالطي ومحمد بن زرمان ويحي رايس ونهاية بالرايس حميدو المستشهد سنة 1815م. وكان رؤساء البحرية في مدينة الجزائر يسكنون بقصر الرياس الذي مازال موجودا إلى يومنا بالقرب من الأميرالية.

ولم يقتصر دور البحرية الجزائرية في الدفاع عن الشواطئ الجزائرية بل تعداه حتى إلى الدول الإسلامية التي كانت تحت النفوذ العثماني، فقد شاركت البحرية الجزائرية إلى جانب الإمبراطورية العثمانية في العديد من حروبها التي خاضتها ضد الدول الأوروبية سواء لحماية الأقطار الإسلامية ضد الغزو الأوروبي أو عندما تكون الإمبراطورية مهددة، ومن أهم هذه الحروب التي شاركت فيها جنبا إلى جنب مع الإمبراطورية العثمانية نذكر: معركة ليبانت (Lépante) في اليونان بتاريخ 9 أكتوبر 1571م، والحرب العثمانية الروسية عام 1787م، ومعركة الدولة العثمانية لطرد نابليون من مصر، وأخيرا في معركة نافاران بتاريخ 20 أكتوبر 1827م ضد الحلف الثلاثي الروسي الإنكليزي والفرنسي، هذا دون أن ننسى العمل الجبار الذي قامت به البحرية الجزائرية في إنقاذ مسلمي الأندلس الذين كانوا مهددين بالموت، ومن أشهر عملياتها في هذا الميدان تمكن القائد البحري صالح رياس سنة 1528م من إنقاذ 600 مسلم أندلسي من نواحي بلنسية، وكذلك الغارة التي شنها حسن فتريانو ومراد رياس ضد سواحل أليكانت الإسبانية سنة 1584م وتمكن خلالها من حمل حوالي ألفين من مسلمي الأندلس وعاد بهم إلى الجزائر سالمين رغم معارضة السفن الإسبانية له. ويقول المؤرخ الفرنسي دي غرامون (Dé Grammont) في كتابه "تاريخ مدينة الجزائر تحت الحكم التركي" حول البحرية الجزائرية ما يلي: "لقد ظلت الجزائر طيلة ثلاثة قرون رهب النصرانية. فلم تنج واحدة من المجموعات الأوروبية من البحارة الجزائريين الجريئين، بل وأخضعت الجزائر زيادة على ذلك، لمهانة الضريبة السنوية ثلاثة أرباع أوروبا، بل وحتى الولايات المتحدة الأمريكية".

ويقول دائما في هذا الموضوع: "لقد أخذت جرأة الرياس الجزائريين تتطور وتزداد، وهكذا حجزوا في المحيط الأطلسي السفن الإسبانية، المسلحة تسليحا ثقيلا والمحملة بالذهب والفضة والبضائع الفاخرة، وهي عائدة من أمريكا اللاتينية، كما فاجأوا أكثر من مرة سكان شواطئ خليج غسكونيا، وسواحل بحر المنش، وبحار إنكلترا. فمن ضفاف ماديرا على الأطلسي إلى صخور الجليد في ايزلندة، ما كان أحد يستطيع أن ينجو من ملاحقتهم". و لم تكن البحرية الجزائرية تعترض فقط السفن الأوروبية في البحار بل كانت تتعداه إلى أكثر من ذلك حيث كانت تترل حتى على السواحل الأوروبية وتتوغل داخل المدن الصغيرة والأرياف وتهاجم قصور النبلاء وتغنم ما وجد فيها من خيرات، ففي سنة 1616م تمكن مراد رايس من التوغل داخل شواطئ ايزلندة (Island) في أقصى شمالي الأطلسي، ويعود منها إلى الجزائر بغنائم وبأربعمائة أسير. إضافة إلى هذا، كانت البحرية الجزائرية مورد رزق لخزينة الدولة يقوم عليها النشاط الاقتصادي للبلاد والتي أصبحت بفضلها أغنى خزينة في العالم وذلك بتمكنها من فرض سيطرتها على البحار حيث كانت تفرض ضريبة على الدول التي تريد أن تجتاز بواخرها الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط بأمان، وخوفا منها كانت الدول الأوروبية تتقرب من السلطة الجزائرية لطلب الهدنة قصد ضمان أمن أساطيلها التجارية، وهكذا كانت الدانمارك، والنرويج، والبرتغال، والسويد، وهولندا، ونابولي وحتى الولايات المتحدة الأمريكية تدفع للجزائر ضريبة كل سنتين وترسل إلى الداي كل عام الهدايا الثمينة.

ويقول المؤرخ الفرنسي هنري غارو (Henri Garrot) إضافة إلى هذا: "بل إن السويد، والدانمارك، والنرويج كانت تزود الجزائر بدون مقابل، زيادة عن الضريبة، بالأسلحة، والأسلاك، والأعمدة، وحدائد الإرسال، والبارود، والقنابل. أما فرنسا وإنكلترا وإسبانيا والدول الإيطالية: كسردينيا، وطوسكانا، والبندقية، فقد كانت تقدم نقدا أو عتادا، هدايا كل سنتين. أما الدول الألمانية: هانوفر، وهامبورغ، وبريمن، فقد كانت تقدم العتاد البحري والحربي. هذا فضلا عما تقدمه جميع أصناف هذه الدول من هدايا لدى عقد معاهدات، وتغيير قناصل، وغيرها من المناسبات.

والدولتان الوحيدتان اللتان لم تكونا تدفعان هما: النمسا، وروسيا، نظرا لجوارهما للباب العالي، ولكن ذلك جر عليهما شرا مستطيرا: فقد كان الأسرى النمساويون، وخاصة الأسرى الروس، بأعداد كبيرة في السجون الجزائرية". وقد اختلفت قيمة الضريبة من دولة لأخرى حسب العلاقة التي تربطها مع الدولة الجزائرية وكذا الظروف السائدة آنذاك، فعلى سبيل المثال كانت سردينيا تدفع لخزينة الدولة سنة 1746م ما قيمته 216000 فرنك بينما كانت إسبانيا تدفع سنة 1785م ما قيمته 18000 فرنك، أما فرنسا فكانت تدفع سنة 1816م ما قيمته 200000 فرنك والبرتغال دفعت سنة 1822م ما قيمته 20000 فرنك. وبفضل نشاط القرصنة عرفت مدينة الجزائر خصوصا في القرنين السادس عشر والسابع عشر ازدهارا اقتصاديا كبيرا. وقد ذكر الرحالة المغربي التمقروتي أن مدينة الجزائر ازدهرت في أواخر القرن السادس عشر وازدادت فيها الأرباح إلى درجة يمكن مقارنتها بإصطمبول، وكان كل شيء فيها جيدا ورخيصا.

وقد انعكس هذا الثراء على حركة العمران الجميلة ضمن المدينة وفي ضواحيها حيث عني الأثرياء من الرياس والانكشارية والسكان بتشييد منازل جميلة وسط بساتين اعتبرت أجمل بساتين العالم، وكانت هذه المنازل الفخمة تسمى سقيفة وهي دار كبيرة وواسعة يدخل إليها بواسطة مدخل طويل يؤدي إلى قاعة فسيحة تسمى وسط الدار، ومن وسط الدار هذا يمتد دهليزان شرقا وغربا على جانبيهما الغرف فوقها أحيان قباب. وكذلك بفضل غنائم القرصنة كثرت في مدينة الجزائر الزوايا الصوفية والمساجد البديعة ذات القباب الكبرى المثمنة الأضلاع المستوحاة من النمط التركي مثل مسجد علي بتشيني والجامع الجديد والتي أنفق عليها هؤلاء الرياس أموالا طائلة من جيوبهم.

ونتيجة لهذا الثراء كان باشاوات الجزائر يفضلون في أغلب الأحيان حالة الحرب على حالة السلم وخاصة عندما تكون وضعية البلاد بخير، لأن حالة الحرب كانت مغانمها أوفر تخدم مصلحة البلاد وتوفر الأموال للخزينة، ولهذا كان الدايات يوقعون صلحا مع إحدى الدول الأوروبية ليعلنوا الحرب مع دولة أخرى وهذا ما وقع عندما عقدت الجزائر صلحا مع الإنجليز والهولنديين أعقبه إعلان حرب على الفرنسيين. وبفضل جرأة وقوة وشجاعة الرياس استطاعت البحرية الجزائرية أن تهيمن لوحدها على

حوض البحر الأبيض المتوسط، وعلى سبيل المثال نذكر أن غنائم الأسطول البحري الجزائري بلغ في مدة ثمان سنوات أي من سنة 1613 إلى 1621م:

447 سفينة هولندية، و193 سفينة فرنسية، و120 سفينة إسبانية، و60 سفينة إنجليزية، و56 سفينة ألمانية.

كما بلغت أيضا على سبيل المثال غنائم الأسطول البحري الجزائري في السنوات التالية:

سنة 1628م: 80 سفينة فرنسية و1331 أسرى.

سنة 1737م: 376 سفينة برتغالية و118 أسرى.

سنة 1802م: 20 سفينة إيطالية.

سنة 1815م: 30 سفينة هولندية و1800 أسرى.

سنة 1825م: 08 سفن إنجليزية وإسبانية وهولندية.

وبعد عصر التفوق والنفوذ جاءت مرحلة الركود، فمرض الأسطول الجزائري خلال القرن الثامن عشر مثلما مرضت الإمبراطورية العثمانية جراء تحالف الدول الأوروبية ضدها والأضرار البليغة التي لحقت السفن الحربية نتيجة الغارات الأوروبية المفاجئة على السواحل الجزائرية، وخاصة في السنوات الأخيرة من العهد العثماني ومن أشدها الهجوم الغادر على ميناء مدينة الجزائر من طرف الإنجليزي الأميرال اللورد ايكسمون سنة 1816م حيث دمر أغلب السفن مما أدى إلى انخفاض عددها، هذا بالإضافة إلى تحطيم أغلب الأسطول البحري الجزائري في الحروب التي خاضها ضد القوات الأوروبية وبالأخص في معركة نافارين التي وقعت سنة 1827م، وكذلك تناقص في عدد البحارة البارعين في فن القرصنة، يضاف إلى ذلك تقلص غزوات البحر وبالتالي نقص الأموال لتمويل بناء سفن كبيرة تصلح للقيام بغارات بحرية ناجحة.

ولكن هذا مبرر غير كافي لأن السبب الرئيسي يكمن في تماون الحكام في الاعتناء بهذه الجوهرة وعدم مواكبتهم لتطورات العصر، فبينما كانت الدول الأوروبية تستخدم أساليب وتقنيات جديدة في الأسلحة والبحرية بقيت الجزائر جامدة حيث لا اختراع ولا تجديد مما أدى إلى تفوق البحرية الأوروبية عليها، فضعف الدرع القوي الذي كانت تحتمي به الجزائر ضد الغارات الأوروبية، وكان هذا التهاون سببا من الأسباب الرئيسة التي أدت إلى احتلال مدينة الجزائر من طرف فرنسا بسهولة لا يتصورها العقل، إذ وجد الفرنسيون عند احتلالهم لهذه المدينة 35 قاربا صغيرا وثلاث قاليوطات و2500 بحارا أغلبهم غير مؤهل لخوض المعركة ضد الغزو الفرنسي. وفيما يلي قائمة السفن الحربية التي كانت تشكل الأسطول الجزائري في سنة 1825م حسب ما ذكره القنصل الأمريكي شالر في مؤلفه:

مفتاح الجياحه 62 مدفعا

بارجة ابن الحواس 50 //

نفر اسكندر 36 //

حراقة مظهر اسطفسي 36 //

فتاسية 46 //

سفينة ذات 3 صواري نعمة خوده 18 //

موجراس 16 //

فضل الإسلام 24 //

جيارن 14 //

سكونة (ذات صاريتين) طونعردة 14 //

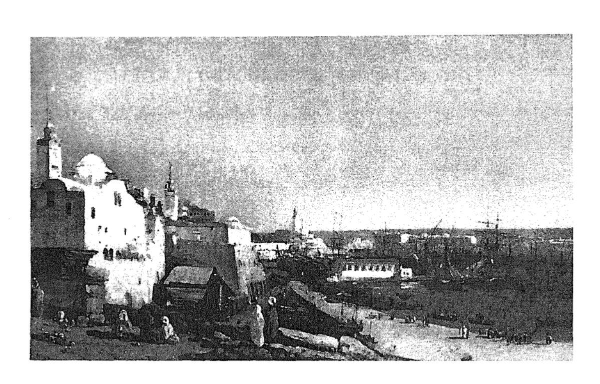
ثورية بدون مدافع

سياد داريا بدون مدافع

بولاكر (مربعة الأشرعة)　زاغرا　20 مدفعا

اكسيبس (ثلاثية الصواري)　ميروقة　10 مدافع

هذا بالإضافة إلى 35 زورق حربي من الحجم العادي.



ميناء الجزائر

أيالة الجزائر وعلاقتها الخارجية ومكانتها الدولية في العهد التركي:

كان الحكم العثماني للجزائر حكما غير مباشر، تتحدد فيه نفوذ السلطنة العثمانية بالموافقة على تعيين الباشا بعد انتخابه من طرف الديوان العسكري بالجزائر، وبالحصول على العائدات المالية المفروضة على الخزينة الجزائرية، وبتقديم السلطنة العثمانية على غيرها من الدول الأخرى انطلاقا من إقرار الحكومة الجزائرية بولائها للخليفة العثماني. وقد تجلت حرية التصرف التي كانت تتمتع بها

الحكومة الجزائرية بالصلاحيات الممنوحة لها في استقلال الخزينة الجزائرية منذ عهد خير الدين، والسماح لحكومة الجزائر بضرب النقود باسمها، واتخاذ الأختام الخاصة بها.

وقد تطور هذا النظام مع مرور السنين إذ أصبحت الجزائر في عصر الدايات مستقلة استقلالا تاما عن المملكة العثمانية وتتمتع بسيادة كاملة و لم تعد تربطها بالباب العالي إلا العلاقة الحميمة القائمة على الرباط الديني والاحترام المتبادل، ولذا أصبحت الجزائر تنفرد بحق عقد المعاهدات، والاتفاقيات الدولية على اختلاف أنواعها، واعتماد البعثات الدبلوماسية دون الرجوع إلى الباب العالي، وهذا على خلاف الدول العربية الأخرى التي كانت تخضع للنفوذ العثماني مثل العراق وليبيا ومصر والمملكة العربية السعودية وغيرها ماعدا المغرب الأقصى الذي حافظ على استقلاله، إذ لم تكن هذه الدول تعقد أية معاهدة إلا برخصة كتابية من الباب العالي. كما أصبحت الجزائر في هذا العهد يطلق عليها اسم الجمهورية الجزائرية تتميز بإدارة منظمة وعاصمة قارة وحدود معترف بها دوليا.

ولذا أصبحت الدول الأوروبية في هذا الوقت تتعامل مع الجزائر على اعتبارها كيانا سياسيا مستقلا عن الباب العالي، وتعتبر حكامها الدايات على أنهم رؤساء دولة، ويشهد على ذلك ما ذكره المؤرخ الفرنسي دي غرامون حيث يقول: "لقد كان الديوان (أي حكومة الديوان في عهد الدايات) يتخذ القرارات بكل سيادة: فيعلن الحرب، ويعقد السلم، ويمضي المعاهدات، ويقيم أحلافا، بدون أن يتساءل عما إذا كانت تلك القرارات المتخذة موافقة أو غير موافقة لسياسة الباب العالي". ولكن هذا التعامل المستقل تجاه الباب العالي لم يمنع الدولة الجزائرية في تقديم يد المساعدة لها أيام المحن، فقد شارك الأسطول الجزائري إلى جانب القوات البحرية العثمانية في معظم المعارك المصيرية التي خاضتها ضد الدول الأوروبية المتحالفة، ونذكر منها: معركة ليبانت يوم 9 أكتوبر 1571م ضد الحلف المقدس المشكل من إسبانيا والبندقية والباباوية، والحرب الروسية العثمانية سنة 1787م، والحملة الموجهة ضد نابليون لطرده من مصر، ومعركة نافارين يوم 20 أكتوبر 1827م ضد الحلف الثلاثي المتكون من روسيا وفرنسا وإنكلترا.

أما بالنسبة لبلدان إفريقيا المجاورة فقد اتسمت علاقاتها مع الجزائر بالود والتعاون لا سيما على الصعيد الاقتصادي، حيث كانت للتجار الجزائريين مراكز تجارية وممثلين تجاريين في تمبكتو وجنين وآغدس وغيرها. وقد استطاعت الجزائر في الفترة الممتدة بين القرن السادس عشر ونهاية القرن الثامن عشر، من اكتساب هيبة دولية، نتيجة لتفوقها الحربي في البحر الأبيض المتوسط، وهذا ما دعا معظم الدول الأوروبية رغم العداء الدائم بينها وبين الجمهورية الجزائرية إلى إقامة علاقات دبلوماسية معها (فرنسا – إنكلترا – دول شمال أوروبا) حيث كانت هذه الدول تبعث قناصل إلى الجزائر يمثلونها بينما لم ترسل الجزائر ممثلين عنها في هذه الدول الأوروبية لأنها كانت ترى نفسها في حرب دائمة مع الدول غير الإسلامية.

ورغم هذا العداء، فقد بلغ مجموع ما أبرمته بريطانيا من اتفاقات ومعاهدات سلم وتجارة وهدنة مع الجزائر 27 معاهدة، الأولى انعقدت سنة 1655م بين حامد باشا حاكم الجزائر وأوليفر كرومويل ملك إنكلترا وسكوتلاندا وايرلندا، والأخيرة أبرمت يوم 26 جويلية 1824م بين الداي حسين والملك جورج الرابع. ووقعت هولندا مع الجزائر 11 اتفاقات سلم وتجارة أهمها عام 1680م، بينما انفردت فرنسا لوحدها بتوقيع 58 اتفاق ومعاهدة، أولها معاهدة سنة 1520م الخاصة بإبرام الصلح والتبادل التجاري ومنح امتيازات صيد المرجان بالساحل الشرقي الجزائري، كما امتدت العلاقات الخارجية للجزائر ولاسيما في عهد الدايات إلى كل من الدانمارك والسويد وهمبورغ والبندقية وإسبانية والبرتغال وألمانيا، وهذه أهم المعاهدات التي عقدتها جمهورية الجزائر مع هذه الدول:

◆ معاهدتا سلم وتجارة مع الدانمرك، الأولى أبرمت يوم 10 ماي 1746م بين بابا إبراهيم الصغير داي الجزائر وكريستيان السادس ملك الدانمارك والنرويج، والثانية بتاريخ 16 ماي 1772م بين الداي محمد عثمان والملك كريستيان السابع.

◆ معاهدتا سلم وتجارة مع مملكة السويد، الأولى تمت يوم 16 أبريل 1729م بين داي الجزائر محمد كور عبدي وملك السويد فريديريك الأول نصت على امتياز حرية التجارة البرية للسويد

مقابل دفع أتاوة كل عشر سنوات وتزويد الجزائر بالعتاد الحربي وأخشاب البناء، والثانية يوم 25 ماي 1792م بين الداي حسن والملك غوستاف أدولف الرابع.

◆ معاهدة سلم أمضيت يوم 22 فيفري 1751م بين الجزائر ممثلة في شخص الداي محمد بن بكر ودولة مدينة همبورغ.

◆ معاهدتا سلم وتجارة مع كل من جمهورية البندقية أبرمت الأولى سنة 1747م بين الداي بابا علي وممثل البندقية نصت على حرية التجارة لدولة البندقية مقابل دفع أتاوة للخزينة الجزائرية، والثانية انعقدت سنة 1763م لنفس الغرض.

◆ معاهدة سلم بين دولة الجزائر وملك الصقليتين فرديناند الرابع في 3 أبريل 1816م.

◆ معاهدتا سلم وصداقة مع إسبانيا، الأولى أبرمت يوم 14 جوان 1786م بين داي الجزائر محمد عثمان وملك إسبانيا دون كارلوس الثالث لكنها ألغيت بسبب عدم تنفيذ إسبانيا لالتزامها المتمثل في الجلاء من وهران ومرسى الكبير، والثانية عقدت يوم 12 سبتمبر 1791م بين الداي حسن ودون كارلوس الرابع وفيها تم جلاء القوات الإسبانية نهائيا من وهران والمرسى الكبير مقابل منح إسبانيا حقوق امتياز صيد المرجان بالسواحل الغربية الجزائرية وتحصلت على رخصة لاشتراء ألف حمولة قمح مع تخفيض الرسوم الجمركية على سفنها بالمرسى الكبير مقابل أتاوة سنوية تقدم لخزينة الدولة الجزائرية.

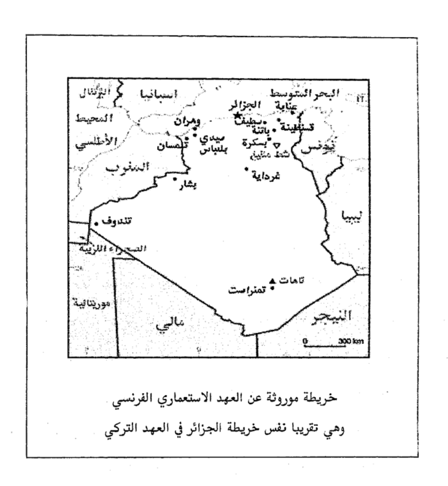
◆ أربع معاهدات مع البرتغال، الأولى معاهدة هدنة تمت سنة 1785م بين الداي محمد عثمان والملكة ماريا الأولى، والثانية أيضا معاهدة هدنة أبرمت يوم 17 سبتمبر 1793م بين الداي حسن والملكة ماريا الأولى، أما الثالثة والرابعة فهي معاهدتا سلم أمضيت الأولى في 28 سبتمبر 1795م من طرف الداي حسن والملكة ماريا الأولى والثانية في 14 جويلية 1813م من طرف الداي الحاج علي والمالكة ملكة البرتغال ماريا الأولى.

◆ معاهدتا سلم وصداقة مع ألمانيا، الأولى انعقدت بتاريخ 8 مارس 1727م ووقع عليها كل من الداي محمد كور عبدي والإمبراطور شارل السادس، والثانية يوم 8 أكتوبر 1784م.

◆ وعقدت مع الولايات المتحدة الأمريكية ثلاث معاهدات صلح وصداقة مع الجزائر، أولها بتاريخ 5 سبتمبر 1795م أمضيت من طرف كل من الداي بابا حسن والرئيس جورج واشنطن، والثانية يوم 30 جوان 1805م بين الداي عمر وجيمس ميديسون، والثالثة يوم 23 ديسمبر 1815م بين نفس الرئيسين السابقين. وكانت الجزائر هي أول دولة اعترفت باستقلال الولايات المتحدة سنة 1776م.

وإضافة إلى هذا كانت الدول الأوروبية تعمل كل ما في وسعها لاكتساب مودة حكومة الجزائر، بحيث كانت الجزائر الدولة الوحيدة التي ألزمت الدول البحرية (فرنسا — إنكلترا — الدانمارك — هولندا — نابولي — سردينيا — البرتغال — السويد — النمسا — النرويج — البندقية — هامبورغ - الولايات المتحدة الأمريكية) بدفع أتاوات سنوية لها مقابل حماية سفنها من سائر عمليات القرصنة أثناء مرورها في حوض البحر الأبيض المتوسط، وقد ظلت إسبانيا الدولة البحرية الوحيدة التي لا يوجد بينها وبين الجزائر معاهدة سلام بسبب استمرار الاحتلال الإسباني للمرسى الكبير ومدينة وهران وقد تعرضت جراء ذلك لغزوات مستمرة من قبل البحرية الجزائرية، وبعد جلاء الإسبان عن المرسى الكبير ووهران في عام 1791 م وقعت الدولتان صلحا اشترط أحد بنوده بأن تدفع إسبانيا للجزائر أتاوة سنوية باهظة بالإضافة إلى التزامها بتقديم هدايا كبيرة للدولة الجزائرية كلما وفد عليها قنصل جديد.

وقد استمرت هذه السيادة البحرية للجزائر في حوض البحر الأبيض المتوسط الغربي حتى بداية القرن التاسع عشر حيث أخذت في الضعف نتيجة تحطم معظم قطع الأسطول الجزائري في معركة نافرين عام 1827م وبالمقابل بروز الدول الأوروبية كقوة جديدة في المنطقة بفضل الثورة الصناعية التي مكنتها من امتلاك أساطيل وأسلحة متطورة تفوقت على الأسطول الجزائري وسلاحه، هذا إلى جانب ظهور التقارب الأوروبي وتحالفه ضد العالم الإسلامي.



خريطة موروثة عن العهد الاستعماري الفرنسي

وهي تقريبا نفس خريطة الجزائر في العهد التركي

الحياة الدينية :

كان الشعب الجزائري على المذهب المالكي، أما الأتراك والكراغلة فكانوا يعتنقون المذهب الحنفي الذي أصبح في عهدهم هو المذهب الرسمي، ولذا كان يوجد بالجزائر مفتي مالكي بجانب المفتي الأكبر الحنفي الذي يسمى بشيخ الإسلام، ورغم قلة عدد الأتراك إلا أنه كان هو الشخصية الدينة الأولى في البلاد يحتل مرتبة مرموقة في السلم الاجتماعي.

إلى جانبهم توجد أقلية يهودية لا تتعدى 1 % من مجموع السكان لها معابدها الخاصة وتمارس شعائرها الدينية بكل حرية، وتمتلك مدارسا تعلم فيها اللغة العبرية وتعاليم التوراة وتحتكم إلى قضاة

خاصين بهم وهم الأحبار، ورغم العدد القليل للمسيحيين إلا أنه كانت توجد كنائس بمدينة الجزائر يتعبد فيها الأوروبيون الأحرار والأسرى المسيحيون بكل حرية وهذا ما شهد عليه الكاتب الأوروبي مورقان (Morgan) حيث يقول في هذا الموضوع ما يلي: "كل الديانات مسموح بها في مملكة الجزائر. وكل الأجانب سواء كانوا عبيدا أو أحرارا لهم كهانهم وكنائسهم".

أما فيما يتعلق بأداء فريضة الحج فكانت تتم سواء عن طريق البحر، فيذكر فنتورا دي برادي أنه في عام 1788م" كان يخرج من مرسى العاصمة من سفينتين إلى ثلاث سفن محملة بالحجاج قاصدين مكة عن طريق الإسكندرية"، أو يتم برا بواسطة قوافل تضم عددا كبيرا من الأشخاص ويحرصها الفرسان حتى الحدود التونسية، ويحمل الحجاج معهم مختلف البضائع المحلية لمبادلتها بمنتجات الدول التي يمرون عليها، وغالبا ما يعتبر العائد من فريضة الحج نفسه مرابطا، يتسم سلوكه بالانعزال والانصراف عن الدنيا. وفيما يتعلق بأماكن العبادات ففي مدينة الجزائر لوحدها كان يوجد بها في نهاية العهد التركي 176 مسجدا، منها: 13 جامع كبير تقام فيه خطبة الجمعة، و109 مسجد صغير يشرف عليها إمام، و32 ضريحا و12 زاوية.

وكان تشييد المساجد يقع على عاتق المجتمع يساهم في بنائه الأغنياء والفقراء عن طريق التبرعات مثلما هو جاري اليوم وإن قام أحد الباشوات ببنائه فهو عمل فردي من ماله الخاص وليس من مال الدولة مثل المسجد الذي بناه القائد عبد الله صفر والرايس علي بتشيني. والمساجد على نوعين منها المالكية والحنفية، فمن أهم الجوامع المالكية نذكر الجامع الكبير الذي يعود تاريخه إلى العهد المرابطي وهو مقر المفتي المالكي والمركز الذي ينعقد فيه المجلس الشرعي كل يوم خميس من الأسبوع للنظر في القضايا الفقهية التي تعرض عليه في حالة استئناف الحكم الصادر من القضاة ويعتبر حكمه نهائيا أو تلك التي يحتاج الباشا فيها إلى فتوى العلماء، والمجلس الشرعي مؤلف من المفتي المالكي والمفتي الحنفي والقاضيين المالكي والحنفي وعدد من كبار علماء الدين، ونظرا لمكانته المرموقة في المجتمع بسبب تاريخه وأوقافه الضخمة كان الجامع الكبير يحتل المرتبة الثانية بعد مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين له عدد كبير من الموظفين يفوت ستين موظفا منهم إمامين ومفتي يتولى مهام الخطيب يوم الجمعة و19 مدرسا و18 مؤذنا و3 وكلاء و8 حزابين و3 من موقدي الشموع والقناديل و8 من عمال النظافة، ونفس الحال ينطبق

على الجامع الجديد الذي كان مقر المفتي الحنفي وأشهر العائلات التي تولت فيه الخطبة والفتوى هي عائلة ابن العنابي، ويعود إليه التصرف في أملاك سبيل الخيرات، وهي تضم مجموع المساجد الحنفية البالغ عددها أربعة عشر مسجدا في العاصمة وتأتي من حيث الأهمية في المرتبة الثالثة. وفي معظم المساجد توجد المكتبات المخصصة للقراء والطلبة والأساتذة بعضها تحتوي فقط على الكتب الدينية والبعض على مختلف العلوم بما فيها التاريخ والأدب والطب.. الخ.

ونظرا لأهمية المسجد في حياة المسلمين لم يكن دوره يقتصر حينذاك على العبادة وخطب الجمعة بل كان أيضا مكانا لتعليم الصغار والكبار ومنشطا للحركة العلمية ومجلسا يلتقي فيه المسلمون على مختلف مستوياتهم موظفون سامون وبسطاء. إضافة إلى المساجد كان يوجد بمدينة الجزائر كغيرها من مدن الجزائر العديد من الزوايا حيث كان يوجد فيها اثني عشرة زاوية وهذا دون حساب الأضرحة والقباب المقامة على الأولياء، ومن هذه الزوايا نذكر: زاوية عبد الرحمن الثعالبي، وزاوية سيدي أحمد بن عبد الله الجزائري، وزاوية الوالي دادا، وزاوية سيدي بتقة، وزاوية سيدي عبد القادر الجيلاني، وزاوية سيدي سعدي، وزاوية سيدي الجودي، وزاوية سيدي محمد بن عبد الرحمان، وزاوية سيدي الجامعي، الخ.

وكانت الزوايا تشمل عادة على مسجد صغير وقبة الشيخ المرابط وقاعات للدراسة ومبيتا للطلبة الداخلين وعددا معتبرا من الموظفين، وهي على خلاف المساجد لا تتسم بهندسة جميلة بل بالتقشف وتوحي إلى العزلة والهدوء، كما كان للزوايا أوقافها مثل الجامع، وعادة ما كان المسؤول على الزاوية هو مؤسسها وفي هذه الحالة لا يخضع لأي رقابة، وفي غيابه يتولى إدارة الزاوية أبناؤه أو أحفاده، ورئيس الزاوية هو الموجه في الأمور المهمة ويساعده في تسيير الزاوية مساعدون ممن يرى فيهم الكفاءة في مجال التسيير وهم في الغالب من العلماء. وإذا توفي مؤسسها يدفن داخل الزاوية ويصبح ضريحه محج الزوار يقيمون حلقات الذكر حوله ويتقربون إليه بذبح شاة أو دجاجة عساه أن يفيدهم ببركاته وكثيرا من الناس من كان يتناقل خرقهم للعادات وأخبارهم بالمغيبات إلى غير ذلك من الخرافات المخالفة للدين، ومن بعده يرثه أولاده ثم أحفاده.

وإن كان الدور الإيجابي يظهر جليا على الزوايا في ميدان التعليم وبناء المدارس والمساجد وإقامة الشعائر الدينية ونشر الوعي الديني والحفاظ على العقيدة الإسلامية بالدفاع عنها والصلح بين الناس

ومساعدة الفقراء والمحتاجين فإن الأضرحة الموجودة بداخله كانت تشكل الجانب السلبي حيث في عصر سادت فيه الخرافات الصوفية السلبية كان بعض الناس من الجهال وضعاف الإيمان يعتقدون بقدرة الأولياء على منح البركات والشفاء والحفاظ على الأسرة والوقاية من العين والنصر ويحمي المدينة من غارات العدو ومن نكبات الطبيعة وغيرها من المعتقدات الخرافية التي لا أساس لها، ولذا كانت مدينة الجزائر تسمى بالمحروسة أي محروسة بالأولياء حتى أن هزيمة الإمبراطور الإسباني شرلكان عام 1541م أثناء حملته على مدينة الجزائر أرجعها السكان إلى فضل الوالي دادا، فأصبحت هذه الأضرحة والقباب مزار السكان وخاصة النساء، وفي نفس الوقت ملجأ يحتمي به الهاربون من القانون فإذا فروا إلى القباب والأضرحة لا يلحق بهم أحد من رجال أمن الدولة مهما كانت جرائمهم، ولا يقبض عليهم إلا عند خروجهم من الضريح. ولم تكن هذه العقلية الصوفية المتخلفة مقتصرة على العائلات الجزائرية فقط بل حتى الأتراك بما فيهم الحكام والجنود كانوا هم أيضا يتقربون من الأولياء الصالحين طالبين منهم البركات والدعوات، وإن كان الباشوات والبايات يقومون بها لأغراض سياسية، فإن الجنود الأتراك كانوا يؤمنون بها حقا، ولذا كانوا قبل القيام بالغزو يدخلون في زاوية الوالي دادا أو ضريح سيدي بتقة وغيرهما طالبين منهم النصر على أعدائهم الكفار، وقد ذكر "بيتر" الذي ذهب معهم في البحر كمرتد "إن البحارة الأتراك كانوا إذا حل بهم مكروه يوقدون الشموع باسم أحد المرابطين أو يذبحون شاة أو أكثر ويرمون بنصفها في البحر على جانب السفينة الأيمن والنصف الآخر على الجانب الأيسر". وكانت كل هذه المؤسسات الدينية والتعليمية تعيش من موارد الأوقاف، فقد لعب الأوقاف دورا كبيرا ليس فقط في المجال الديني والتعليمي بل تعداه إلى الميدان الاقتصادي والاجتماعي، فكان يملك أراضي فلاحية واسعة ودكاكين وفنادق وبساتين ومساكن ليس فقط في مدينة الجزائر ولكن في كل أنحاء الوطن.

أما مصدر هذه الأوقاف فهي عبارة عن ممتلكات لمواطنين من الطبقة الغنية أو متوسطي الحال يوقفونها أثناء حياتهم أو مماتهم لصالح الأوقاف من باب البر والإحسان للعناية بالمنشآت الدينية أو مساعدة الفقراء والمحتاجين. وكانت مؤسسات الأوقاف كثيرة ومتنوعة تعددت بتعدد الأهداف المتوخاة منها مثل أوقاف مكة والمدينة المخصصة لمساعدة الحجيج والاعتناء بالأماكن المقدسة وفقرائها وكانت الأموال من نقود وذهب وألبسة وغيرها تحمل إليها مرة كل سنة عن طريق ركب الحج تارة برا وتارة

بحرا وتأتي من حيث الأهمية في المرتبة الأولى نظرا لعدد أوقافها والمداخيل التي توفرها، وأوقاف سبل الخيرات وهي منظمة كان لها النظر في كل ما يتعلق بالمذهب الحنفي ولها نفوذ كبير لأهمية المنشآت الدينية والتعليمية والخيرية التي كانت تديرها، وأوقاف أهل الأندلس التي كانت تستعمل في البداية لإعانة النازحين من الأندلس ثم أصبحت فيما بعد وقفا لمساعدة فقراء الأسر المنحدرة من أصل أندلسي، وأوقاف الزوايا وهي كثيرة ومتنوعة المهام منها المختصة بالتعليم ومنها التي أوكلت إليها مساعدة المحتاجين تأتي في مقدمتهم من حيث المدخول السنوي زاوية سيدي عبد الرحمن الثعالبي، وأوقاف الأشراف التي كانت تعتمد على النسب والمخصصة للصالحين والفضلاء والمرابطين ومن يأتي بعدهم من ذريتهم وقد بلغ عددهم في مدينة الجزائر ونواحيها أواخر العهد التركي حوالي 300 أسرة، والأوقاف المخصصة لإقامة العيون وصيانتها، وأوقاف الانكشارية وهي تضم الثكنات والقلاع والتحصينات والقناطر وبطاريات المدافع، وأوقاف الطرقات العامة.

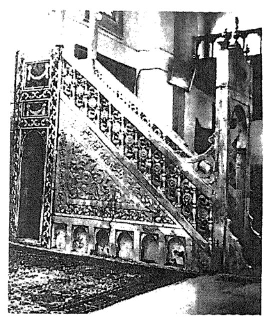
وتنفق عوائد الأوقاف في الأعمال الخيرية ومرتبات الأئمة والمعلمين والقائمين على الجوامع من موظفين ومساعدة الطلبة وتشييد المدارس والمساجد والزوايا والأضرحة وصيانتها، وتديرها مؤسسة دينية تمتاز بتنظيم محكم ويشرف عليها مجلس علمي مؤلف من المفتي الحنفي والمالكي والقاضيين الحنفي والمالكي ومسؤول الأوقاف ومن العلماء والأئمة الكبار مستقل عن الحكم التركي ذو كفاءة عالية في ميدان التسيير. أما مسؤولية تسيير وتنمية أملاك الأوقاف بدار السلطان، فتقع على عاتق وكيل يعين عادة من طرف الباشا ويساعده في مهامه عدد من الوكلاء المساعدين منهم نظار الأوقاف والكتاب والعدول والشواش ونظار بيت المال والقائمين على المساجد من أئمة ومؤذنين، ونظرا لأهمية المنصب يشترط في الوكيل أن يكون متدينا ونزيها ومتعلما ومتخلقا، وبالمقابل يتلقى علاوة على أتعابه من أموال الوقف ولم تكن هذه العلاوة قارة بل كانت عبارة عن عطاء سنوي لا تلبي في أغلب الأحيان حاجاته المعاشية، والوكيل ملزم بتقديم تقرير أدبي ومالي عن عمله للمجلس العلمي يبين فيه مداخيل ومصاريف الوقف، وإذا أشيع عن الوكيل الفساد يتدخل عندئذ الباشا بناء على طلب العلماء لتنحيته.

وبسبب المردود الوفير لأموال الأوقاف والمكانة الاجتماعية المرموقة للوكلاء أصبحت بعض العائلات المحظوظة في مدينة الجزائر تتنافس فيما بينها للحصول على هذا المنصب رغبة منها للتقرب من السلطة

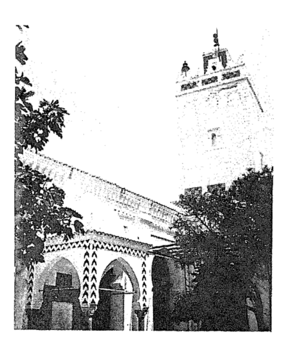
لكي تكون كلمتها مسموعة لدى الداي، وقد استطاعت بعض العائلات ذات النفوذ أن تحتفظ بهذا المنصب لمدة سنوات وتتوارثه بين أفراد عائلتها. وإن كان وكلاء الأوقاف المالكية يختارون عادة من الأهالي، فإن أوقاف سبل الخيرات والحرمين الشريفين يعينون في أغلبيتهم من الأتراك. كما كانت أملاك الأوقاف في عهد الأتراك تتمتع بحصانة قوية لا يستطيع الحكام مهما كانت رتبتهم المساس بها، ونظرا لقداستها عند الناس كانت لا تباع إلا في الأحوال النادرة وعندما يخشى عليها التلف.

وهكذا بفضل أموال الأوقاف والزوايا كثرت المساجد في مدينة الجزائر وقوي التماسك والتلاحم الاجتماعي بين سكانها وانتشر التعليم في المدن والأرياف. ومن العادات الدينية لسكان مدينة الجزائر كغيرهم من سكان البلاد الاحتفال بالمولد النبوي الشريف، فتضيء فيه الشموع وتعزف الموسيقى وتعد النساء أطعمة خاصة، كما ينظم الشعراء بهذه المناسبة الكبيرة أشعارا وموشحات نبوية يمدحون فيها الرسول ويلتقي العلماء والفضلاء والحكام في المساجد يتلون فيها صحيح البخاري طوال الليل. ونفس الحال ينطبق على شهر رمضان فهو شهر يختلف على سائر الشهور تسود فيه الرحمة والبهجة، وتوقد بهذه المناسبة مصابيح كثيرة فوق منارات المساجد تضيء الهلال الذي يتوج رؤوسها، ويتلو فيه القرآن وصحيح بخاري ويسهر فيه السكان إلى ما بعد صلاة التراويح لسماع الموسيقى أو لمشاهدة العروض المسرحية والهزليات المتنوعة التي يشاهدها المرء في أغلب المقاهي العربية. أما عيد الفطر مثله مثل عيد الأضحى يعد مناسبة جليلة تعلنها طلقات المدافع المدوية، فيستيقظ الناس في الصباح على أنغام الموسيقى الصاخبة التي يعزفها السود، وهم يرتدون أجمل الثياب وبأيديهم الطنابير والصفائح الحديدية، ويرتدي الأهالي في أيام العيد الثلاثة أجمل ما لديهم من ألبسة، وخاصة الأطفال الذين يرتدون في هذه الأيام الثياب المطرزة بالذهب والفضة والسراويل المصنوعة من الصوف أو القطن وهم يمرحون ويضحكون، مما يجعل منظارهم في منتهى الروعة.

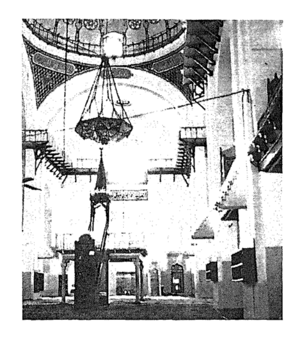
كل مسجد يحتوي على:



منبر



مئذنة



قاعة الصلاة

التعليم:

كانت مدينة الجزائر تملك كثيرا من المدارس العادية التي يتردد عليها التلاميذ ابتداء من سن الخامسة والسادسة، وقد بلغ عددها عند نهاية العهد التركي حوالي مائة مدرسة بين ابتدائية وغيرها. والمدارس الابتدائية المسماة بالكتاتيب القرآنية هي عبارة عن غرف داخل زوايا أو دكان موجود في حي من الأحياء عادة ما يحمل اسم الحي أو اسم الواقف الذي أسسه أو اسم المعلم، وإلى جانب ذلك كان كل مسجد تقريبا يضم مدرسة للتعليم ملحقة بالوقف، ويطلق عليها في العاصمة اسم "مسيد" وهو محرف عن تصغير كلمة مسجد، وبهذه الغرف التي كانت تضم ما بين عشرين وثلاثين تلميذا يجلس الأطفال على الحصر ويتعلمون في البداية طبقا للبرنامج الذي أعده المعلم الحروف الهجائية بواسطة اللوح المصلصل والقلم القصبي ثم القراءة والكتابة والحساب وحفظ القرآن ومن بعد يدرسون بعض مبادئ الدين الإسلامي إلى غاية سن الرابعة عشرة، وفي هذا السن يكون التلميذ قد ختم القرآن الكريم وتعلم الكتابة والقراءة وقواعد الدين وأوليات الحساب.

ويسهر على تعليم الأطفال معلم يجلس في مكان مرتفع ويلقي درسه بصوت مرتفع، وفي يده عصا يستعين بها لحفظ النظام ولإثارة انتباه التلاميذ. وكانت طريقة التعليم بالنسبة للأطفال الصغار تتم عن طريق اللوحة فيكتب عليها سورة من القرآن، ثم يقوم بقية الأطفال بنقلها بعناية كل على لوحته، والتلميذ الذي يتعلم معنى الكلمة وطريقة كتابتها يقوم بتعليم ذلك للتلاميذ الآخرين. وبهذه الطريقة يتعلم الأطفال في نفس الوقت الكتابة والقراءة، أما البنات فيتعلمن في مدارس من نفس النوع تشرف على تسييرها نساء ولكن تعليمهن لا يتعدى المستوى الابتدائي. ويتقاضى معلم الأطفال أجرة عن طريق أولياء التلاميذ، ولكنها كانت غير قارة تختلف حسب الوضعية الاجتماعية للتلميذ، إضافة إلى هذا يتلقى المعلم عطايا إضافية في شكل هدايا بمناسبة حفظ الطفل للقرآن، ولا يشترط في معلم الأطفال أن يكون متحصلا على شهادة أو قام بتربص مثلما هو الحال عليه في يومنا ما عدا أن يكون حافظا للقرآن ويعرف جيدا القراءة والكتابة، أما تعيينه لهذا المنصب فكان يتم عن طريق أولياء التلاميذ باعتبارهم هم المسؤولون على تعليم أطفالهم تقديرا للعلم ورغبة منهم في تعلم أبنائهم الدين

الإسلامي امتثالا للقرآن والسنة النبوية وليس حبا في الدنيا، أما الدولة فلم يكن لها أي دخل في التعليم الابتدائي.

وعندما يجتاز الطفل المرحلة الابتدائية بنجاح عادة ما تكون بختم القرآن تقدم له التهاني والهدايا وتقيم الأسرة مأدبة تدعو إليها الأصدقاء والجيران، ومن يومها إما أن يواصل الطالب دراسته الثانوية وإما أن يصبح بدوره معلما للأطفال وإما أن يمارس التجارة مع أهله.

ولما ينتقل الطلبة من التعليم الثانوي إلى المعاهد العليا ما يشبه في يومنا بالجامعة يدرسون باللغة العربية العلوم الفقهية والعقائد والأدب وقواعد النحو والصرف وفنون البلاغة والمنطق والحساب وعلم الفلك وعلم الجداول لتحديد مواقيت الصلاة ثم الرسم لزخرفة المخطوطات والطب والتاريخ، وفي هذه المرحلة كان التعليم مجانا لجميع أبناء الشعب المتعطشين إلى العلم والمعرفة، كما أن الأستاذ كان يعين من طرف الباشا باقتراح من ناظر الأحباس على شرط أن يكون الأستاذ متحصلا على إجازة ما يشبه اليوم بالشهادة الجامعية وبالمقابل يوفر له سكنا بالمجان ويتلقى أجرة شهرية من الأوقاف إضافة إلى عطايا تقدم له بمناسبة شهر رمضان وعيد الفطر والأضحى، ونظرا لمستواه العالي كان غالبا ما يجمع الأستاذ في هذه المرحلة إلى وظيفته التعليمية وظائف أخرى كالإفتاء والقضاء. أما أماكن التعليم العالي فكانت موجودة داخل الجوامع الكبيرة، نذكر من أهمها في مدينة الجزائر المدرسة القشاشية ومدرسة الجامع الكبير ومدرسة شيخ البلاد ومدرسة الأندلسيين، ولم تكن هذه المدارس العليا في مستوى جامعات الأزهر (مصر) والقرويين (المغرب) والزيتونة (تونس) لكنها كانت تلعب دورها على أحسن حال وخاصة مدرسة الجامع الكبير التي كانت تعد شبه جامعة لشهرة العلماء الذين كانوا يدرسون بها وللمرافق التعليمية التي كانت تحتويها مثل المكتبة ومرقد الطلاب والأساتذة والضيوف الغرباء الخ، فقد تخرج منها عبر السنين عددٌ معتبرٌ من العلماء سواء داخل الوطن أو خارجه نذكر منهم على سبيل المثال عيسى الثعالبي ويحي الشاوي وعبد الرزاق بن حمادوش، كما استضافت علماء من البلدان الإسلامية ألقوا فيها الدروس ومن أشهر مدرسيها العلامة سعيد قدورة وعلي الأنصاري السلجماسي وأحمد بن عمار ومحمد بن الشاهد الخ.

إضافة إلى الجوامع كانت الزوايا أيضا تقوم بدور تعليمي يتمثل في تربية الطلبة تربية إسلامية تغرس فيهم الأخلاق الحميدة والاعتماد على النفس وحب العمل والتقشف في العيش وحسن العشرة الطيبة بين الزملاء، وقد ركزت أغلبيتها في تعليمها خصوصا على السنة النبوية والقرآن حفظا وتجويدا وتفسيرا على المذهب المالكي معتمدة في ذلك على الكتب المساعدة لفهم الدين ككتاب ابن مالك في الألفية، وابن عاشر في الفقه والتوحيد والسنوسي في السيرة النبوية وعلم الفلك، وابن أبي يزيد القيرواني في الفقه، وقواعد اللغة العربية كالنحو والصرف. وقد بلغ عدد الطلبة فيها أحيانا مائة يتمتعون بنظام داخلي محكم وصارم يشمل جميع جوانب حياتهم في الزاوية من الناحية التعليمية والتغذية والنوم والنظافة بحيث خصص لكل شيء الوقت المناسب له، مقسمون إلى مجموعات حسب المستوى، ويشرف عليهم طالب يختار من الطلبة القدامى، وهم الذين كانوا يقومون بجميع الأعمال التي تتطلبها الحياة داخل الزاوية ماعدا التعليم والعبادات والتنظيم، وتخرج منها طلبة كثيرون من سكان المنطقة وغيرهم من الطلبة الوافدين إليها من المناطق الأخرى طلبا للعلم. وتتمثل الموارد الاقتصادية للزاوية في دخل الأوقاف والأحباس التي يوقفها الناس عليها أو الصدقات التي يقدمها المحسنون وكذلك الزكاة والهدايا العينية وتبرعات المسافرين الذين يترلون بها والصدقات التي يقدمها الزوار الذين يقصدون هذه الزاوية للتبرك بها أو بضريح مؤسسها.

أما طريقة التدريس في التعليم العالي فكانت تتم عن طريق الحلقة إذ يجتمع الطلبة حول شيخهم الذي يقوم بالشرح والإملاء بمعنى أن الأستاذ يشرح الدرس ثم يقوم بإملاء خلاصة على الطلاب، وفي الأخير يلقي الشيخ سؤالا أو اثنين وتكون عادة متبوعة بمجموعة من الأسئلة يطرحها الطلبة بعد انتهاء الدرس، وإذا أذن المؤذن أثناء الدرس قاموا للصلاة جماعة، وبعد الصلاة يعودون إلى أماكنهم للدراسة. ولم يكن هنالك برنامج دراسي محدد في الجوامع، فالأستاذ حر في اختيار المواد والمواضيع كما أنه حر في اختيار أوقات الدراسة صباحا أو مساءا.

إضافة على هذا فإن المعاهد العليا كانت تتكفل بإيواء الطلبة القاطنين بعيدا عن العاصمة وتمنح للبعض منهم منحة سنوية من دخل الأوقاف. وكانت مدينة الجزائر في عهد الأتراك قبلة علم تشد

إليها الرحال وهذا ما يتجلى من حديث الأديب والرحالة والشاعر ابن زواكر الفاسي الذي تتلمذ في هذه المدينة في أواخر القرن السادس عشر على يد سعيد قدورة، حيث كانت الدروس تلقى على يد نخبة من العلماء يلازم خلالها الطالب شيوخه سنوات طويلة أو شهورا عديدة يحضر الجلسات العلمية ويشارك في الحلقات ويجمع المعلومات الملقنة على يد أساتذته ومن أمهات الكتب.

فهذا المانجلاتي يلازم شيخه السلجماسي أربعة عشر عاما، وهذا جمع الجوامع للسبكي يتفرغ له الطلبة أربعة أشهر، ويكون ختم الكتاب فرصة احتفال كبير تلقى فيه الأشعار وتعم فيه الفرحة، ويغادر بعد ذلك الطلبة شيوخهم راجعين إلى أهلهم. وفي نهاية الدراسة يمنح للطلبة الناجحين "إجازات"، وهي ما يقابل اليوم الشهادات الجامعية التي تؤهل صاحبها للتدريس، ولكي تأخذ هذه الإجازات طابعا رسميا لابد أن تكون مكتوبة وموقعة على يد الشيخ الذي درسه، يدون فيها نوع الدراسة والمواد والكتب التي درسها لهذا الطالب، وقائمة المدرسين الذين درسوا إلى جانبه وشيوخهم وشيوخ هؤلاء. ونص الإجازة يبدأه الشيخ المجيز بالحمد والصلاة والدعاء وقد تطول الديباجة أو تقصر ثم ينتقل الشيخ إلى ذكر اسم المحصل على الإجازة فيصف مواهبه واجتهاده والمدة التي قضاها بجانبه والنتيجة في النهاية وهي غزارة المعارف والإذن له بأن ينشرها وأن يروي عنه، وفي النهاية تاريخ الإجازة.

"ومن أهم الكتب الدينية التي كانت تدرس أيام ابن زواكر نذكر: صحيح البخاري، مختصر خليل (في الفقه)، ألفية العراقي (في المصطلح)، نظم ابن عاصم (في الأحكام)، جملة من كتب السير، عقائد السنوسي، لامية ابن مالك (في الصرف)، خزرجية الشريف الغرناطي، مختصر ابن حاجب، جمع الجوامع للسبكي، وشروح المحلي، وولي الدين العراقي، والكوراني، وتلخيص المفتاح (في البيان)، ونظم لعبد الرحمن الأخضري، والجمل للخونجي، والسلم المرونق لعبد الرحمن بن محمد الصغير، ونظم أبي إسحاق التلمساني (في الفرائض). أما مصدر كتب التدريس فكانت تنتج إما محليا عن طريق النسخ والتأليف أو تجلب من الخارج عن طريق الحجاج والرحالة ولاسيما من تونس والمغرب ومصر والحجاز واسطمبول، ولم يكن اقتناء الكتب حكرا على المكتبات العامة الموجودة بالجوامع والزوايا

بل حتى المواطنين العاديين كانت لهم مكتبات خاصة وبالأخص الأشخاص المحبين للعلم، كما أنه كان يوجد بمدينة الجزائر سوقا خاص لبيع الكتب يسمى بسوق الوراقين تباع فيه بالدرجة الأولى الكتب الدينية المختصة بالفقه والأحاديث والتفاسير والتوحيد والأدب واللغة ونحو ذلك ثم يأتي في المرتبة الثانية كتب الفلسفة والتاريخ والجغرافية والمنطق وأخيرا كتب الطب والحساب وأمثالها. و لم يكن طلبة المعاهد العليا يرغبون في الدراسة من أجل كسب الرزق أو حبا في المناصب لأن معظم الوظائف الإدارية كانت في يد الأتراك، كما أن حرفة العلم لم تكن مربحة وإنما الحافز الذي كان يدفعهم إلى ذلك هو حب العلم وإشباع ميولهم الشخصية، والطلبة المحظوظين من المتخرجين يستخدمون بدورهم سواء في ميدان التعليم أو المساجد أو القضاء أو الأوقاف.

أما الطلبة الراغبون في التعمق في دراستهم فما كان عليهم إلا الرحيل، فكان البعض منهم يسافر في البداية فقط إلى تونس والقاهرة والحجاز لإتمام دراستهم في العلوم الدينية، أما في نهاية العهد التركي أصبح منهم من يذهب إلى مدينة ليفورن الإيطالية لدراسة الطب واكتساب المعارف الأوروبية في مختلف الاختصاصات. وبالرغم أن الباشا أو الباي هو الذي كان يعين أستاذ الثانوي والعالي إلا أن التعليم في العهد التركي كان شبه مستقل عن الدولة حيث لم تكن لهم وزارة للتعليم ولا أية مؤسسة مكلفة بهذا القطاع وإنما يقوم على جهود الأفراد ويخضع لرقابة وتوجيهات نظار الأحباس، وهذا نظرا لكون نفقاته كانت تدفع من ريع الأوقاف، فكانت هناك أملاك خاصة وعقارات وأراضي زراعية شاسعة ملك للأوقاف يذهب ربعها لبناء المدارس وتوظيف المعلمين وإيواء الطلبة. وعموما يمكن القول أن الوضعية الثقافية في هذا العهد تميزت بالركود لأنها من جهة لم تكن تساير تطورات العصر ومن جهة أخرى لم تكن تلق تشجيعا من الحكام الأتراك الذي كان همهم الوحيد التجارة الخارجية وجمع الأموال والحفاظ على الأمن والنظام والعناية بالجيش، أما ماعدا ذلك فهو من شؤون العامة، إضافة على هذا فأغلبيتهم كانوا جهلة ومغامرين غير مستقرين سياسيا ولا يتقنون لغة العلوم والأدب وهي العربية. وكان الغرض من هذا التعليم بالدرجة الأولى دينيا يتمثل بالخصوص في حفظ القرآن والحديث والفقه والسيرة واللغة العربية ونحو ذلك دون الاعتناء كثيرا

بالعلوم الأخرى كالطب والحساب والفلك والكيمياء الخ، وحتى مادة التاريخ والجغرافية كانت تعتبر ثانوية، وهذا ما لاحظه شو Shaw في وقته حيث يقول: "إن العلوم والفنون ما زالت عند الجزائريين كما كانت منذ مدة في حالة الدنيا... فالفلسفة والحساب والطبيعيات والطب التي كانت ملكا لهم خلال عدة قرون قد أصبحت الآن لا تكاد تعرف أو تدرس".

ومع هذا فإن معرفتهم للعلوم الدينية لم تكن جد معمقة مثل الأقدمين كابن رشد والغزالي الخ، و لم يحدث فيها أي اجتهاد فإذا حفظ أحدهم القرآن وتعلم الكتابة وأصبح في مقدوره أن يفسر القرآن فإنه يعد عالما كبيرا، حتى أن عدد المثقفين المنتجين للعلوم الدينية والأدب كانوا قلة بالنسبة لمجموع السكان ومعظمهم درسوا في الجزائر والمشرق ومع هذا فإن إنتاجهم الديني والأدبي كان لابأس به، وإذا درسنا الأدب في هذا العهد نلاحظ أنه كان يطغى عليه في أغلب الأحيان الأدب الشعبي وذلك ما نقرأه في أشعارهم المعبر عليها باللغة العامية نظرا لضعف العربية الفصحى.

وهذا الانحطاط الثقافي لم يكن بالشيء الغريب فهو نتاج عصر التخلف الذي كان يطبع ليس الجزائر فقط بل كل العالم الإسلامي ومع هذا فإن العثمانيين مسؤولون عليه لأنهم لم يقوموا بواجبهم لتطوير وتنشيط الحركة الثقافية والعلمية التي كانت تطبع أسلافهم الأقدمين بل تركوها للأوروبيين. أما العلوم الأخرى ماعدا البناء وفن العمارة، فكانت ضعيفة تمارس أغلبيتها على يد الأسرى الأوروبيين وخاصة الطب الذي كان مهملا ويكاد يكون غير معروف وهذا ما لاحظه الرحالة الألماني فيلهلم شيمير الذي زار مدينة الجزائر في شهر ديسمبر 1831 أي بعد مرور حوالي عشرة أشهر على احتلالها وهو يؤكد ما قاله مواطنه بفايفر قبله حيث يقول: "فلا يوجد في مدينة الجزائر على كبرها سوى طبيب عربي واحد وهو صيدلي في الوقت نفسه، ومع ذلك يصف هذا الطبيب بالجهل والكسل، فعلى الرغم من أنه درس الطب في مدينة ليفورن (إيطاليا) لمدة لم أستطع تحديدها، فإنه لم يكن يعرف كلمة إيطالية واحدة ولا إسبانية، بل لم يكن يعرف حتى اللغة الفرنجية التي يتكلمها كل إنسان جزائري...".

ولهذا السبب كان الحكام الأتراك يعتمدون في غالب الأحيان على الأطباء الأوروبيين الذين يؤخذون عادة أسرى مثل الطبيب الألماني بفايفر الذي أصبح سنة 1825م الطبيب الوحيد الخاص بالقصر يعالج القادة والجنود الأتراك، أما الباقون من السكان فكانوا يعالجون بواسطة الأعشاب المتوفرة في البلاد على يد جزائريين لا تتجاوز معرفتهم أطباء القرون الوسطى كابن سينا وداود الأنطاكي أو عن طريق العلاج التقليدي كالحجامة والحناء والعسل ونحو ذلك، أو الطب النبوي، ومن أشهر المؤلفين في الميدان الطبي وقتئذ محمد بن رجب الجزائري وعبد الرزاق بن حمادوش، والبعض يعتمد على المرابطين الذين يداوونهم بالجن والأرواح والأحجبة وبصاق الأولياء والدعاء والتمائم والبخور ونحو ذلك من الشعوذة، والبعض الآخر يعتمد على الحمامات للدور الذي ينسبه إليها في معالجة بعض الأمراض أو الحيلولة دون وقوعها. أما الجراحة فكانت جد بدائية تستعمل فيها المخدرات النباتية القوية ويستعملون الكي في معالجة الجراح ويقوم بها الحلاقون دون دراساتهم لهذا الاختصاص، والأمراض العادية في الجزائر آنذاك: مرض الحمى العفنة، والكبد، والقرحة، والالتهابات المختلفة، وفقر الدم، وداء المفاصل، ومرض الزهري.

أما المستشفيات فكانت شبه منعدمة ما عدا المستشفى الإسباني الخاص بالمسيحيين والذي أسس في القرن السادس عشر. ورغم هذه السلبيات، فإن نسبة الأمية كانت جد ضئيلة حيث لم تتجاوز 10 % من مجموع السكان على مستوى الوطن، وقد ذكر الجزائري أحمد بوضربة الذي عاصر بداية الاحتلال أن كل جزائري تقريبا يعرف القراءة والكتابة، كما أكد هذه الوضعية أيضا الفرنسيون والرحالة الأوروبيون عشية احتلال الجزائر، إذ لاحظوا أن الأمية كانت منعدمة تقريبا في الجزائر، فأغلب الجزائريين يحسنون القراءة والكتابة والحساب، وهذا ما يعترف به "الجنرال فاليزي" سنة 1834م حيث يقول: "بأن وضعية التعليم في الجزائر كانت جيدة قبل التواجد الفرنسي لأن كل الجزائريين تقريبا يعرفون القراءة والكتابة، إذ تنتشر المدارس في أغلبية القرى والدواوين".

ويقول أيضا الرحالة الألماني "فيلهلم شيمبر" في هذا الموضوع ما يلي: "لقد بحثت قصدا عن عربي واحد في الجزائر (أي مدينة الجزائر) يجهل القراءة والكتابة، غير أني لم أعثر عليه في حين أني وجدت

ذلك في بلدان جنوب أوروبا، فقلما يصادف المرء هناك من يستطيع القراءة من بين أفراد الشعب....". كما صرح بهذا الوضع الجيد "ديشي" المسؤول عن التعليم العمومي في الجزائر في قوله: "كانت المدارس بالجزائر والمدن الداخلية وحتى في أوساط القبائل كثيرة ومجهزة بشكل جيد وزاخرة بالمخطوطات، ففي مدينة الجزائر هناك مدرسة بكل مسجد، وكان من بين مدرسيها أساتذة لامعين تنجذب إلى دروسهم عرب القبائل".

من علماء مدينة الجزائر في العهد التركي:

نبغ في هذا العصر الكثير من العلماء والأدباء في قرونه الثلاثة، وهذا ما يتجلى من ذكر ابن زاكور في حديثه عن علماء مدينة الجزائر حيث يقول بعد الحديث عن الشيخ ابن عبد الله بن خليفة: "وليكن هذا المولى خاتمة من أردنا ذكره من أعلام هذه البلاد، من حاضر وباد، وإنما لم أحفل بسواهم .. اكتفاء بالبحر عن الجداول والأنهار واستغناء عن شموس النهار عم الدراري والأقمار..".

كما يقول دائما في هذا الصدد عن أخبار علمائها: غرر أعلام، ينجلي بهم الإظلام، وشموس أئمة، تنفرج بهم كل غمة، وتفتخر بهم أحبار هذه الأمة، من رجال كالجبال، وأحبار كالأقمار، طلعوا في بروج سعودها بدورا، ألبسوها رواء ونورا، فاهتديت بأنوارهم السنية إلى قطف ما راق من أنوارهم الجنية، ورتعت في رياض آدابهم فتمتعت، وأنهلت من حياض علومهم حتى تضلعت، رياض آدابهم فتمتعت، وأنهلت من حياض علومهم حتى تضلعت، وكرعت في أنهار بلاغتهم حتى رويت، وهصرت من أفنان براعتهم ما هويت، ونسيت ببشرهم وتأنيسهم وما اقتبسته من المعارفي تدريسهم، ما عنيته من وهج القفار وقاسيته في لجج البحار:

ولو لم يزد إحـــسانهم وجـــميلهم   على البر مـــن أهلي حسبتهم أهلي

فلم أزل بين اقتباس أنوار واقتطاف أنوار إلى أن أشعر كبدي بالانصداع، داعي الوداع وأصابني من الوجد شبه الجنة، ولما أزف الرحيل، واستعمل عزمي في أسبابه العنق والزميل، التمست ممن

اصطفيته من أولئك الأخيار أن يكتب لي من إجازته ما أطاول به الأحبار، فسوغ لي من اعتمرت بمطافه ما ترشفته من نطاقه وأجاز لي من اهتديت بمناره ما أقبسني من أنواره وقد أردت أن أذكر من خلالهم في هذه الأوراق ما تحسده الجواهر في الأطواق وأنقل أكثر ذلك إجازة من أجاز وأباح لي الرواية عنه في الحقيقة والمجاز والله أرجو في إتمام ما قصدته ومنه أستمد الإعانة على الذي سردته لا إله سواه ولا مانع لما أعطاه".

ومن أشهر من نبغ فيه:

1) سيدي محمد الشريف الزهار:

رجل عالم تقي، دفن بمدينة الجزائر سنة 948 هـ/ 1542م، وكان تلميذا لسيدي أحمد بن يوسف الملياني الصوفي الكبير.

2) الشيخ محمد بن علي الخروبي الطرابلسي:

نزيل الجزائر ودفينها، ولد بمراكش على 4 كلم غربي طرابلس الغرب وذلك حوالي سنة 880 هـ - 1475م، وتتلمذ لأبيه علي الخروبي وللشيخ حاج قاسم وللشيخ الصوفي أحمد زروق البرنوسي الفاسي الذي علم ببجاية، ثم قدم الخروبي إلى مدينة الجزائر حوالي سنة 916 هـ - 1510م، فعين للتدريس والإفتاء بالجامع الكبير وكانت له علاقة متينة مع علماء العاصمة آنذاك مثل الشيخ سيدي أحمد بن يوسف، كما كانت له علاقة متينة بالحكام الأتراك، ولذا أرسله حسن باشا بن خير الدين سنة 1552م في مهمة إلى المغرب الأقصى لدى السلطان السعدي مولاي محمد الشيخ لإبرام معاهدة الهدنة وتسطير الحدود. وكان الخروبي واسع العلم جماعا للكتب ومحدثا فقيها صوفيا، وتوفي الخروبي بالجزائر العاصمة سنة 962 هـ - 1555م ودفن بمقبرة باب الوادي قرب شاطئ البحر، وله كتب كثيرة في التصوف نذكر منها على سبيل المثال: تفسير جليل القدر على القرآن العظيم، وشرح حكم ابن عطاء الله الاسكندري، ومزيل اللبس عن آداب وأسرار القواعد الخمس.

3) الشيخ أبو الحسن علي بن عبد الله الأنصاري السلجلمالي:

ولد بسلجماسة ثم قصد فاس وأخذ العلوم الدينية عن بعض مشايخها. ثم رحل إلى الحجاز بعد الأربعين من عمره ودخل إلى مصر سنة 1043هـ ودرس على بعض أشياخها منهم سيدي علي الأجهوري ثم عاد إلى المغرب الأقصى ومنها رحل رفقة عائلته في حوالي سنة 1047 واستقر نهائيا بمدينة الجزائر إلى غاية وفاته سنة 1057هـ/ 1648م، وتولى التدريس بمساجدها حيث كان متمكنا من عدة علوم حتى قال عنه المحبي إنه "كان آية باهرة في جميع العلوم"، ومن العلوم التي كان يدرسها الفقه والمنطق والبيان والنحو والحديث والتصوف والتوحيد، وتخرج على يده طلبة كثيرون نذكر منهم القاضي والشاعر محمد بن القوجيلي ويحي الشاوي ومحمد بن علي بن المهدي وعيسى الثعالبي، وترك مؤلفات متعددة منها: شرح النخبة لابن عاصم، وكفاية الطالب النبيل في حل ألفاظ مختصر خليل، والدرة المنفية في السيرة الشريفة، ومنظومة جامعة الأسرار في قواعد الإسلام الخمس، وعقد الجواهر في نظم النظائر وغيرها .

4) أبو عثمان سعيد قدورة:

وهو تونسي الأصل، ولد ونشأ بمدينة الجزائر حفظ بها القرآن وتعلم القراءة والكتابة، ثم أخذ العلم في شبابه على يد ابن آبهلول بزاويته الواقعة قرب تنس وبعد مقتل شيخه عاد إلى مدينة الجزائر ليواصل تعليمه بالجامع الكبير على يد الإمام والمفتي المالكي أبي القاسم بن إسماعيل المطماطي تعلم خلالها جملة من العلوم الدينية منها مختصر خليل وابن الحاجب في الفقه وكذلك الفرائض والتوحيد، وبعد إقامة دامت مدة ثلاثة سنوات رحل في حوالي سنة 1012هـ إلى تلمسان قاصدا شيخها الكبير أبي عثمان سعيد المقري الذي تتلمذ على يده في الحديث والمنطق وغيرها من العلوم الدينية وكانت الدروس تلقى بالجامع الكبير لتلمسان. وبعد سنوات عاد إلى مدينة الجزائر أين تولى الفتوى والتدريس بالجامع الكبير ابتداء من سنة 1028 هـ ومن تلاميذه النجباء عيسى الثعالبي ومحمد بن عبد الكريم الجزائري ويحي الشاوي وعمر المانجلاني، واستمر سعيد قدورة في عمله بالجامع الكبير

إلى غاية وفاته سنة 1066 هـ - 1656 م ودفن بزاوية الشيخ أحمد بن عبد الله الجزائري الصوفي، وله شرح على متن السلم للأخضري، وحاشية على شرح على العقيدة الصغرى للسنوسي.

5) أبو مهدي عيسى الثعالبي الجزائري:

وكان محدثا من كبار فقهاء المالكية في عهده، ينتسب إلى عبد الرحمن الثعالبي دفين الجزائر، وأصله من وادي يسر موطن الثعالبة بالجنوب الشرقي لمدينة الجزائر، وكان تلميذ الشيخ سعيد قدورة أخذ عنه في مدينة الجزائر الحديث وبعض الطرق الصوفية، كما تعلم أيضا على يد عبد الله الأنصاري السلجماسي فقد لازمه الثعالبي أكثر من عشر سنوات ودرس عليه علوم شتى منها صحيح البخاري وألفية العراقي في مصطلح الحديث ومختصر خليل وتحفة الحكام لابن عاصم ورسالة القيرواني وجمع الجوامع للسبكي وغيرها من علوم الفقه. زوجه معلمه السلجماسي من ابنته وساعده على توثيق صلاته بالحكام الأتراك مثل يوسف باشا الذي جعله كأنه كاتبه الخاص، وعلى اثر ثورة الجند التي أدت إلى مقتل صديقه وولي نعمته يوسف باشا لعدم دفع مرتباتهم خاف عيسى الثعالبي على نفسه وأصبح يتنقل بين زواوة وقسنطينة وبسكرة حتى قرر الخروج نهائيا من الجزائر قاصدا البقاع المقدسة وتم ذلك في سنة 1061 هـ، استقر بمكة مدة سنة وأخذ العلوم على يد مشائخ الحرمين ثم انتقل سنة 1064هـ إلى مصر ومكث بها إلى غاية سنة 1065 هـ ودرس عن علمائها خصوصا الأجهوري والقاضي أحمد الخفاجي ومحمد البابلي، وزار صعيد مصر فأخذ منها الطريقة الشادلية عن الشيخ علي المصري ثم عاد عيسى الثعالبي مرة ثانية إلى مكة واستقر بها نهائيا فاشترى جارية وتزوج بها وأنجب منها أولادا وعاش حياة زهد، وهناك بمكة اشتغل الثعالبي بتعليم العلوم الدينية وأحرز على مكانة عالية في العالم الإسلامي وتخرج على يده العديد من العلماء، وبقي في مكة إلى أن وافته المنية سنة 1080 هـ/ 1669م، ومن الذين عاصروه وترجموا له وأثنوا عليه كثيرا العياشي والمحبي، ومن أشهر مؤلفاته "كتر الرواة" الذي ترجم فيه لشيوخه من المغاربة والمشارقة.

6) الشيخ محمد بن علي:

وكان عالما جليلا، ارتحل إلى المشرق ودرس هناك عند أكابر العلماء وأجازوه ثم عاد إلى مدينة الجزائر وكانت وفاته سنة 1093 هـ/ 1682م.

7) العلامة يحي الشاوي :

ولد بمليانة في أوائل القرن الحادي عشر حفظ القرآن وتعلم الكتابة بمسقط رأسه ثم رحل إلى زاوية أبهلول المجاجي قرب تنس طلبا للعلم ومنها انتقل إلى مدينة الجزائر وأخذ عن سعيد قدورة وعلى بن عبد الواحد الأنصاري السجلماسي وعيسى الثعالبي مختلف علوم عصره كالفقه والحديث والمنطق والنحو وغيرها، وأجازه شيوخه ثم درس بعض الوقت في مدينة الجزائر . بعد أداء فريضة الحج ارتحل إلى مصر سنة 1074 هـ واستجاز علماءها وأجازوه وظهر عليهم بحفظه وذكائه القوي. تولى التدريس بجامعة الأزهر وغيرها من مدارس مصر وتتلمذ على يده عدد من العلماء وأجازهم. كما درس بدمشق واسطمبول التفسير والتوحيد والنحو وشاع علمه بين الناس حتى قربه إليه أصحاب الجاه والسلطان من حكام الدولة العثمانية ونال عندهم مكانة كبيرة. وله عدة مؤلفات في التوحيد والفقه والنحو موجود البعض منها في اسطمبول والبعض الآخر في تونس والمغرب الأقصى نذكر من بينها: بيان ما للبخاري من التصحيح، وحواش على التسهيل، والألفية لابن مالك، وفتح المنان في الأجوبة الثمان، وحاشية على شرح المرادي في النحو، والتحف الربانية في جواب الأسئلة اللمدانية وغيرها. وتوفي على ظهر سفينة الحجاج سنة 1096 هـ وهو في البحر الأحمر عندما كان قاصدا الحج ثم نقله ولده عيسى الشاوي إلى مصر ودفن في مقبرة المالكية.

8) الشيخ محمد بن عبد المؤمن:

وكان فقيها قاضيا للمالكية، توفي بمدينة الجزائر سنة 1101 هـ/ 1690م.

9) أبو عبد الله بن الشيخ سعيد قدورة :

ولد سنة 1034 هـ/ 1625م، وكان عالما فقيها تولى الإفتاء بالجامع الكبير وتوفي سنة 1104 هـ/ 1693م.

10) الشيخ عبد الرزاق محمد بن حمادوش:

ولد في مدينة الجزائر حوالي سنة 1107 هـ/ 1696م وتوفي حوالي 1200 هـ/ 1783م بعد أن تجاوز التسعين، نشأ بمدينة الجزائر وتعلم بها علوم عصره، وكان من عائلة متوسطة الحال، اشتغل بالعلم والتجارة لكنه لم يفلح في التجارة بسبب ولعه بالعلوم. وعلى خلاف علماء عصره لم يهتم فقط بالأدب والفقة واللغة والمنطق والتاريخ بل اهتم أيضا بالعلوم التجريبية كالكيمياء والفلك وخاصة الطب فقد كان بارعا في تحضير الأدوية النباتية، تتلمذ بالدرس والإجازة على يد العديد من مشائخ عصره من بينهم الشيخ أحمد بن عمار صاحب الرحلة (نحلة اللبيب) والقاضي والأديب محمد بن ميمون صاحب (التحفة المرضية) والمفتي محمد بن نيكرو والشاعر محمد بن علي والقاضي مصطفى بن رمضان العنابي وغيرهم من علماء الدين والأدب، وتتلمذ في الطب بالمغرب الأقصى على يد عبد الوهاب أزرق طبيب السلطان مولاي إسماعيل العلوي، وفي تونس أخذ العلم عن مفتيها الشاعر أبي عبد الله محمد زيتونة، ولما حل بمصر درس عن الشيخ أبي العباس أحمد بن مصطفى بن أحمد الصباغ الاسكندري. رحل مرتين لأداء فريضة الحج إلى الحرمين سنة 1130 هـ و1161 هـ وفي طريقه زار العديد من البلدان الإسلامية طلبا للعلم منها تونس وطرابلس ومصر.

استقر لمدة طويلة بالمغرب الأقصى حيث مارس التجارة وفي نفس الوقت كان يدرس ويتعلم على يد علمائها في مكناس وفاس وتطوان، كما أنه كان شغوفا بمطالعة كتب الطب العربية والأجنبية من بينها كتب ابن سينا والبيروني والفارابي والرازي وابن البيطار وغيرها وألف الكثير في هذا الاختصاص من بينهم كتابه الشهير "كشف الرموز في شرح العقاقير والأعشاب" وهو كتاب ضخم يحتوي على أربعة أجزاء، عبارة عن قاموس طبي اعتمد فيه على مراجع الأقدمين كابن البيطار وداود

الأنطكي وبن سينا ولاسيما بكتابه "قانون الطب"، كما استعان بكتب علماء اليونان، والمؤلف يتناول فيه عددا كبيرا من أسماء الأدوية النباتية المعروفة في وقته سواء في العالم العربي أو الأوروبي وكيفية العلاج بها، أما كتابه الثاني "تعديل المزاج بسبب قوانين العلاج" فقد ألفه سنة 1161هـ/ 1748م ببلدة دلتا النيل (مصر) ويحتوي على نحو الأربعين صفحة تعرض فيه إلى الأعضاء التناسلية ووظائفها وأمراضها وأدويتها، كما له مؤلف في مجال أدب الرحلة بعنوان "لسان المقال في النباء عن النسب والحسب والحال" تعرض فيه لما اطلع عليه شخصيا من أحداث تاريخية واجتماعية وثقافية ودينية وجغرافية وقعت في الجزائر والمغرب في القرن الثاني عشر للهجرة الموافق للثامن عشر ميلادي، ألف كتبا أخرى في الفلك والأسطرلاب وإضافة على هذه الكتب العلمية له مؤلفات أخرى في الأدب والنحو والمنطق والشعر.

11) عمر بن محمد المانجلاتي:

وكان عالما فقيها أصوليا ومعلما ماهرا، توفي سنة 1104هـ/ 1693م، وأخذ عنه ابن زاكور الفاسي وأثنى عليه كثيرا في قصيدة صدرت بالجزائر عام 1094 هـ:

وسل نفسك والهج لهج من صبرا	حي على الأنس إن طيف الهموم سرى
إن دواعيه تستجلب الضررا	ولا تصخ لدواعي البث إن صدحت
فإن في ذكرها أنسا ومعتبرا	واذكر معاهد قد راقت نضارتها
في روضة اللهو من نخل المنى ثمرا	لله منا أصيلان جنيت بها
بعد يؤجج في أحشائنا سقرا	إذ الحبة يعدو عن وصالهم
نلنا عدا الأعطرين الورد والزهرا	حيث ائتلفنا ولا واش ينم بها
دان خلا النيران الشمس والقمرا	ولا رقيب على الأفراح يحسدنا
أغرى بنا الأعجمين الطير والوترا	وزهونا بتلاقينا وألفتنا
حي على الأنس إن طيف الهموم سرى	فصاح ذاك على أفنان دوحته
خذ ما صفا لك وانبذ كل ما كدرا	وبث ذا ببان الذي يحركه

كف النسيم دروعا حسنها سحرا والبحر مثل مذاب التبر حاك به

كما سقطت على بحر العلا عمرا والورق تسقط في أمواجه دررا

من عالج العلم حتى ذاع وانتشر حبر الجزائر والدنيا برمتها

الجمال الذي كل الورى بهرا بدر الجلال ومصباح الكمال ومقياس

أبقى لمن بعده شيئا ولا وذرا شيخ أحاط بأنواع المديح فما

تجد جميعهم من بحره نهرا إن تنم أهل العلا إلى محاسنه

حم بها أحد النسرين فانكدرا ذو همة شغلت بالمجد عالية

و خلق كالخلوق قد هفا سحرا إلى شمائل أزرت بالنسيم ضحى

جالست بدر هدى بالشمس معتجرا من يبلغ الأهل أني بعد بينهم

لما قضت منيتي من نوره وطرا و قد ظفرت بما قد كنت أمله

قدك ابن زاكور هذا البحر فاقتصرا حتى لقد خلت آمال قوائل لي:

و البدر أقبسني و العلم لي سفرا من ذا يطاولني و المجد صافحني

فاليوم حين اكتسبت المجد لا ضررا قد كنت قدما أرى خطب النوى ضررا

تفضي إلى مثل مصباح الدجا ما أحسن البين إذا كانت إساءته

لكن محاسنه أزرت بمن غبرا بقية السلف الماضي ونخبته

في عدله ألذ فشافي الناس واشتهر قاضي القضاة الذي لا شيء يعدله

منذ زمان وسيل الجهل فيه جرى بحر العلوم التي قد غاضت مناهلها

عن أن يرى بخسوف البدر مستترا بدر الجزائر صان الله بهجته

تروض العالمين البدو و الحضر وبحرها العذب لا زالت جداوله

12) محمد بن سيدي ابن علي:

كان شاعرا كبيرا وإماما فقيها تولى وظيفة المفتي الحنفي بمدينة الجزائر سنة 1150هـ واستمر فيها إلى حوالي سنة 1169 هـ تاريخ وفاته، كما أنه كان خطيب الجامع الجديد يوم الجمعة ومدرسه

الكبير، وكان صديقا حميما للأديب أحمد بن عمار الذي روى له كثيرا من شعره فقال عنه أن أيدي الناس ممتلئة من شعره، كما وصفه براوية الحديث وبالحفظ الغزير والمهارة في تفسير القرآن، وقد أثنى عليه ما يلي: "هذا الإمام هو خاتمة الشعراء العظام بهذا الصقع ليس لغليل الأدب بعده نقع. وكثيرا ما كنت أرتاح إليه رحمه الله تعالى كما يرتاح إلي ويا طالما كان يفرغ من سجال أدبه علي ومضت لي معه مجالي كقطع الرياض تكسي النفس والطبع منها مطارف ارتياح وارتياض". وإضافة إلى الغزل الذي اشتهر به كتب ابن علي أيضا في المدح والوصف والرثاء والشكوى، وهذه بعض الأبيات من قصيدته التي هنأ فيها محمد بقداس باشا بمناسبة فتح وهران:

على خوض هذا البحر والغير عائم	وإني وإن أحجمت أول مـــرة
على مثلها في الناس يقـــدم قـــادم	فما هي إلا هيبة الملك قـــلـــما
زمانا وفكري موجه مـــتلاطـــم	وعهدي قوافي الشعر عني أذودها
ولا سام نظم الشعر كالدرسائـــم	ولولاك ما كان التفات لـــفقره

13) الأديب الرحالة أحمد بن عمار الجزائري:

ولد بمدينة الجزائر حوالي سنة 1119هـــ وتتلمذ فيها على يد مشائخه، رحل إلى المشرق لأداء فريضة الحج في أوائل سنة 1166 هـــ ثم عاد إلى الجزائر أين تولى وظيفة الفتوى على المذهب المالكي بالجامع الكبير من سنة 1180 إلى 1184هـــ، عاش بعض الوقت في تونس ثم رحل من جديد إلى مكة المكرمة وبقي هناك حتى وفته المنية في أواخر الثاني عشر الهجري. من تلامذته المشهورين الذين أشادوا بعلمه أبو راس الناصر والشاعر أحمد الغزال. إضافة إلى كتاب الرحلة الذي اشتهر به والذي لم يبق منه إلا نبذة قليلة ألف عددا من الكتب الأخرى من بينها: تاريخ باي تونس علي باشا بن حسن، لواء النصر في فضلاء العصر وهو عبارة عن تراجم، حاشية على الخفاجي في شرح الشفاء للقاضي عياض، شرح على البخاري، ديوان شعر في المدائح النبوية. وهذه بعض الأبيات الشعرية أنشأها بمناسبة حلول الربيع:

يقتفـــــي الركبـــــان	يا نسيما بات من زهـــر الربـــا
لأهيـــــل البـــــستان	أحملـــن مـــني ســـلاما طيبـــا

14) علي بن محمد الجزائري :

المتوفى سنة 1185 هـ، وكان يعرف بابن الترجمان انتقل إلى المشرق وجال في أنحائه ثم استقر أخيرا بالأستانة وشارك مع الجيش العثماني وأسر ومات بالتراب الروسي.

15) أحمد الغزال الجزائري:

وكان تلميذا للعالم الأديب أحمد بن عمار وقد مدح شيخه بقصيدة جاء فيها:

وأنعم به مـــن ســـيد وابـــن ســـيد	فأكرم به من ماجـــد وابـــن ماجـــد
فكيف وفيهم قـــام أعظـــم مرشـــد	له خضعت أربـــاب علـــم لـــــعزه

وأجابه تلميذه ابن الشاهد بقوله:

عشية هذا اليوم أو ضحوة الغـــد	عسى أن يلم الشمل بعـــد تبـــدد

16) محمد بن الشاهد الجزائري :

وكان أديبا شاعرا وفقيها كبيرا، عرف بورعه وتقواه، وهو أندلسي الأصل جزائري النشأة، تتلمذ على يد محمد بن محمد بن علي. تولى إفتاء المالكية سنة 1192 إلى 1200 هـ ثم من 1206 إلى 1207 هـ/ 1792م وقد ترك قصائد وموشحات كثيرة في المدائح النبوية، ومن شعره في ذلك قوله:

وســـــر الأكـــــوان محمـــــد روح الوجـــود

فمالـــــــه ثـــــــان أمام أصـحاب السجود

نبينـــــــــــا الاواه محمـــد خـــير الــــورى

أثـــــنى عليــــه الله محمـــد بـــدر ســـري

كما له قصيدة رثاء يرثي فيها مدينة الجزائر بعد احتلالها من قبل الفرنسيين وصف فيها بحزن عميق حالة المدينة وسكانها وما لحق بهم من مصائب وتدمير جراء فضائح الغزاة وهذا بعدما كانت من قبل رمز القوة والحصانة مخاطبا في هذه القصيدة سور الجزائر وهو يعني بذلك القصبة:

سرى فيك رعب أم ركنت إلى الأسر ؟ أمن صولة الأعداء سور الجـــزائـــر

وعمت بواديك الفتون بلا حـــصـــر ليست سواد الحزن بـــعد مـــســـرة

نواحيك تشكو بالأمان إلى الجــــور رفضت بياض الحق عنك فأصبحت

ونادى بتعطيل العلوم على الـــنـــشر وعطل درس العلم والجهل عسعس

فأصبح فأس الهدم ينبـــئ بالـــغــدر وناح على الأسوار طير خرابـــها

تزيد عن العميان بالشفع والـــوتـــر أصبت بسهم عن عيون سهامـــهم

وأبرزت للأحباب وجها من النكر وأظهرت للأعداء وجه مـــلاحـــة

وفيك استحق العقل سكرا بلا خمر عليك لقد أجريت نهر مدامـــعـــي

وواليت أقواما تمالوا عـــلى خسر نقضت عهودا بالوداد تـــقـــررت

وداسوا ديارا بالنواهي وبـــالأمـــر فجاسوا بروجا للحروب تشيدت

وفازوا بها والقلب يصلي على الجمر ونالوا من الأموال يسرا مـــيسرا

وسلت على الأشجار تقطع بالثـــمر ومن لطفه أن السيوف أتت لـــنا

وباتوا على مر الفراق بلا فـــكر فضجت أناس والعقول تولهت

وهاموا حيارى في الفيافي وفي البحر فباعوا نفائس المتاع ببخســـها

وآه على داري يسود فيها غيــري	فآه على جهدي وما به منــعة
وكيف يطيب العيش والأنس في الكفر ؟	أموت وما تدري البواكي بقصتي
ويا حزن شيد في الفؤاد ولا تســر	أيا عين جودي بالدموع سمـــاحة
فصبرا عسى عسر يبدل بالـيــــسر	ويا دار تدبير الأمور حالـتــي

17) محمد بن رجب الجزائري :

وقد اشتهر بكتابه في الطب ومدافعة الوباء الوافد عام 1200 هـ، وجاء في أول كتابه هذا: الحمد لله وحده ... لما جاء الطاعون في شعبان سنة 1200 هـ ببلدنا الجزائر اشتغلت بمطالعة كتب عديدة في الطب منها القانون لابن سينا، والتذكرة للانطاكي، وألفت هذا الكتاب، وسميته "الدر المصون في تدبير الوباء والطاعون" وأدرك الشيخ العهد الاستعماري ومات في القرن التاسع عشر الميلادي.

18) محمد بن عبد الرحمن الأزهري الزواوي :

وهو من قبيلة آيت إسماعيل بجرجرة ولد بهذه البلدة ما بين سنة 1126 و 1133هـ/ 1714 - 1720م، وتوفي بمدينة الجزائر سنة 1208هـ/ 1794م ودفن بمقبرة الحامة. أخذ مبادئ العلوم الشرعية بمسقط رأسه على يد الشيخ ابن آعراب، وفي سنة 1740م ارتحل إلى الحرمين الشريفين لأداء فريضة الحج ومنها انتقل إلى القاهرة طلبا للعلم، وهناك بالجامع الأزهر أخذ العلوم الشرعية عن مجموعة من علمائها منهم الشيخ علي بن أحمد الصعيدي والشيخ محمد بن سالم الحفناوي والشيخ أحمد الدريرومي، ومن مصر ارتحل سائحا يجوب الأقطار الإسلامية لنشر الطريقة الرحمانية على حسب ما علمه شيخه الحفناوي ثم عاد إلى بجاية فاستقر بها مدة من الزمن ثم انتقل إلى مدينة الجزائر. وكان الشيخ الأزهري صوفيا زاهدا متقشفا في معيشته، وهو أول ناشر الطريقة الرحمانية بالجزائر وتونس وبلاد السودان، وأصبح لها كثير من الأتباع عشية الاحتلال الفرنسي، كما أدت زاوية الأزهري خدمة هامة في نشر التعليم الإسلامي.

مساجد، قصور ومنازل مدينة الجزائر:

لبست المدينة في العصر التركي حلة معمارية بمساجدها الزاهرة، ومآذنها العالية، وحصونها العاتية، وقصورها الخلابة، وحماماتها الكثيرة والرائعة التي تستحق الذكر والتي كانت تشبه بدقة حمامات القسطنطينية والقاهرة امتزج فيها الذوق المحلي بالذوق العثماني الشرقي، وكانت أدوات البناء والزينة أحيانا محلية وفي بعض الأحيان تجلب من الخارج وخصوصا من تونس وإيطاليا. وقد لاحظ الفرنسي جورج مارسي (Georges Marçais): أن أول ما يلفت انتباه المسافر عندما يحل بأرض الجزائر هو الوجود التركي الذي يتجلى فيما تركوه من آثار معمارية زاهية. والفن المعماري للجزائر على عهد الأتراك يمتاز بدقة البناء والزخرفة واستعمال الزليج والرخام والنقوش بالعربية والتركية على الجدران وغيرها من ضروب الإبداع الفني، وتمثل المساجد والزوايا والقصور جزءا كبيرا من هذا الفن المعماري.

وكان يوجد بمدينة الجزائر سنة 1830م حسب دفول (Devoulx) 13 مسجدا كبيرا، و109 مسجدا صغيرا، و32 معبد صغير، و12 زاوية، وقد اندثر جل هذه المساجد والزوايا بعد مدة قليلة من الاحتلال الفرنسي تحت ستار توسيع الطرقات وتنظيمها وتحت ستار أسباب أخرى لا مبرر لها حيث لم يبق منها سنة 1860م إلا 09 مسجدا كبيرا، و19 مسجدا صغيرا، و15 معبدا صغيرا، و05 زوايا.

ويبدو الفن المعماري في المساجد التركية، كما في الجامع الجديد المحاذي لساحة الشهداء الذي بني سنة 1070 هـ - 1660م على موقع مدرسة بوعنان بأمر من الانكشارية وعلى نفقة سكان مدينة الجزائر، تم تصميمه على يد عبد مسيحي، وكان وقتئذ على المذهب الحنفي مكلف بجمع الهبات والهدايا المقدمة لصالح المعوزين المنتسبين لهذا المذهب. تبلغ مساحته نحو 1371 مترا مربعا، وهو مستوحى من الفن المعماري البيزنطي يستند على 18 عمودا، يمتاز بقبته العالية البيضوية الشكل المنزلة على مثلثات كروية والمقامة على أربعة دعامات نصف أسطوانية وبمنارته التي كان يبلغ ارتفاعها 29,5م ثم صار ارتفاعها بعد 1830م عندما وقع الردم في شارع البحرية 25م، وبالزخرفة البديعة التي تعلوها، كما يمتاز بمحرابه المزخرف بضروب النقش الجميل، ويمتاز أيضا بمنبره المكون من الرخام

الأبيض المصنوع في إيطاليا والحافل بضروب الأناقة والجمال، أما الساعة التي نراها اليوم على المنارة كانت موجودة سنة 1842م بالجنينة، ثم حولت سنة 1847م إلى الجامع الجديد، وكاد هذا الجامع أن يهدم مرتين الأولى سنة 1831م على يد عقيد الهندسة لومرسيي (Lemercier)، والثانية سنة 1910م مع الجامع الكبير لأجل بناء مشروع، وتم إنقاذه في المرة الثانية بفضل تدخل أصدقاء مدينة الجزائر العتيقة.

وجامع صفر، شيده الرايس صفر بن عبد الله بالقصبة العليا في حي الجبل سنة 941 هـ - 1534م من ماله الخاص، وهو من أصل مسيحي اعتنق الإسلام وقد رقاه خير الدين بربروس جنرالا، ويعد أول جامع شيد في العهد التركي للمذهب الحنفي. وقد نقشت بعد البسملة على الباب الرئيسي لهذا الجامع العبارات التالية: "الحمد لله الذي رفع السماء وبسط الأرض وفضل بقاعها بعضا على بعض وأفضلها بقاعا تؤدي فيها النفل والفرض والصلاة والسلام على محمد الشفيع في يوم العرض وسلم تسليما، وبعد، فهذا مسجد عظيم، ومقام كريم، أسس على التقوى بنيانه، وارتسمت على السعادة والتوفيق أرجاؤه وأركانه، أمر ببنائه الفقير إلى مولاه مملوك مولانا السلطان الكبير المعظم الشهير، المجاهد في سبيل رب العالمين، مولانا خير الدين، أيده الله ونصره، وهو عبد الله سبحانه صفر، غفر الله ذنبه".

وأعيد بناؤه حسب النقش الثاني الموجود بأعلى باب المدخل سنة 1242هـ/ 1826- 1827م على يد الداي حسين باشا، ويمتاز هذا الجامع الجميل على خلاف الطابع المغربي بقببه المثمنة الأضلاع وهي من أصل شرقي مرتكزة على دعائم قديمة، ومحرابه الجميل المصنوع من الخزف الإيراني.

وجامع كتشاوة الشهير المحاذي لساحة الشهداء الذي بني سنة 1021هـ - 1612م من طرف منظمة سبل الخيرات التي كان لها النظر في كل ما يتعلق بالمذهب الحنفي. وفي سنة 1209 هـ — 1795م جدد بناءه ووسعه حسن باشا داي الجزائر، وهو يشمل على آيات الفن المعماري البديع، وكلمة كتشاوة تعني بالتركية "هضبة المعز"، وقد حوله الاستعمار الفرنسي سنة 1832 م إلى كنيسة بعد أن تعرض سنة 1845م للتشويه فهدم جزء منه لكي يحول إلى كاتدرائية، ويوم الاستقلال 1962م عاد

إلى وظيفته الأصلية كمسجد للمسلمين، فأعيد إدماج القاعدة الرخامية للمنبر التي يعود أصلها إلى القرن الثامن عشر وكذلك القبة إلى مكانها الأصلي.

وجامع علي بتشين الواقع في أسفل القصبة بالقرب من باب الوادي والذي أسس من طرف هذا الأخير سنة 1032هـ – 1622م، وكان أحد قادة طائفة الرياس البحرية (1630 – 1646م) منحدر من أصل إيطالي وقد اعتنق الإسلام، ويشتمل الجامع ذات الطراز التركي والمبني فوق حوانيت على شواهد الفن المعماري الرائع، فقاعة الصلاة مربعة الشكل وصحنه المربع الكبير وهو يمثل روعة فنية لا نظير لها، ويزيده جمالا قببه المثمنة الأضلاع التي تغطي المصليات والمرتكزة على دعائم غليظة وما تشتمل عليه من آيات الفن المعماري التي تسحر الأبصار، ولكن مئذنة المسجد التي كان يبلغ ارتفاعها 15 مترا بقيت من الطراز المغربي الرباعي وهي تعلو عينا عرفت باسم عين الشارع، وقد حوله الاستعمار الفرنسي سنة 1843م إلى كنيسة بعد أن غير شكله ودمر منارته سنة 1860م، وكان يسمى وقتئذ بكنيسة "سيدة النصر" (Notre Dame des Victoires)، وقد أعيد المسجد سنة 1962م إلى العبادة الإسلامية وتجري عليه اليوم أعمال الترميم لإعادة الطابع الأصلي للمسجد.

وجامع سيدي محمد الشريف الزهار، وهو عبارة عن مسجد صغير يضم ضريح الوالي محمد الشريف المتوفى سنة 948 هـ/ 1543م أي غداة غزوة شارل الخامس، ويتكون هذا المسجد إلى جانب المحراب على قاعة صلاة بسيطة ومئذنة ثمانية الجوانب، وكان في السابق محل دراسة يتعلم فيه الطلبة القرآن الكريم ومصدر إعانة للفقراء. وغير بعيد عن جامع سيدي محمد الشريف الزهار يوجد ضريح سيدي عبد الله كان في السابق يحتوي على مدرسة قرآنية، وكذلك ضريح سيدي بوقدور الذي برزت شخصيته أثناء غزوة شارل الخامس على مدينة الجزائر سنة 1541م.

ومسجدان موجودان حتى الآن بالقصبة على جانبي قصر الداي : فالأول يسمى بجامع القصبة البراني يقع في أسفل القصر، وهو عبارة عن مسجد بسيط وله منارة قليلة الارتفاع، أعاد بناءه ووسعه الداي حسين باشا سنة 1233هـ/ 1817 – 1818م. وقد حول غداة الاحتلال إلى ثكنة عسكرية ثم أصبح سنة 1839م كنيسة "الصليب المقدس"، وبعد الاستقلال أعيد إلى العبادة

الإسلامية. والثاني يسمى مسجد علي خوجة وهو أكبر من الأول متصل مباشرة بقصر الداي ويضم قاعة صلاة كبيرة مزينة بأعمدة رخامية تعلوها قبة عظيمة ثمانية الأركان، وقد حول بدوره بعد سنة 1830م إلى متحف.

ومن الزوايا نذكر زاوية سيدي أحمد بن علي التي سميت نسبة لهذا العالم الجليل الذي تولى الإفتاء الحنفي من سنة 1150 هـ إلى سنة 1169هـ، وكان هذا الجامع قديما عبارة عن مدرسة قرآنية، وبالقرب منه دفنت بمقبرة الأميرات بنات حسن باشا فاطمة ونفيسة، وقد كتب على قبر الأولى، هذا قبر المرحومة فاطمة بنت حسن باشا. غفر لها الله ولكافة المسلمين.آمين! آمين! . وزاوية العلامة سيدي عبد الرحمن الثعالبي المتوفى سنة 1471م التي أمر ببنائها الأمير الحاج أحمد بن الحاج المصلي وهو أحد حكام الجزائر وتم ذلك سنة 1108هـ/ 1696م. يوجد بها مسجد صغير يحتوي على ضريح الشيخ عبد الرحمن الثعالبي، تعلوه مئذنة مربعة الشكل مستندة على أعمدة صغيرة من المرمر، وقد زود البيت الذي يوجد به الضريح بمحراب مكسو من الخزف الإيراني، إضافة إلى هذا تشتمل الزاوية على عدة بيوت ومرافق متصلة بالمسجد ورفات كل من ضريح الوالي دادا المتوفى سنة 1554م الذي حارب حملة شارل الخامس سنة 1541م، وضريح الوالي سيدي منصور، ولوفرة أوقافه كان يشتغل به في نهاية العهد التركي ثلاثة أئمة وثلاثة حزابين وأربعة مرتلي القرآن إضافة إلى وكيل وشاوش وخادمة وفراش.

وتضم المقبرة الموجودة داخل الزاوية قبر القائد خضر باشا الذي قتل خنقا سنة 1605م بأمر من قوصة مصطفى، وقبر أحمد باي المتوفى سنة 1848م وكان هذا القائد الذي تصدى للاستعمار الفرنسي آخر بايات قسنطينة، هذا إلى جانب عدة شخصيات أخرى منها التي تعود إلى العهد التركي مثل عمر باشا ومصطفى باشا وأحمد باشا وأخرى إلى شخصيات جزائرية حديثة مثل الشيخ عبد الحليم بن سماية والأديب محمد بن شنب والرسام عمر راسم. وقد زار هذه الزاوية العديد من الشخصيات الأجنبية نذكر منهم: ملكة البرتغال أميلي (Amélie)، وملك السويد أوسكار (Oscar)،

والملك ادوار (Edouard VII) والملكة ألكسندرا (Alexandra)، ورئيس جمهورية فرنسا ميليران (Millerant) سنة 1922م.

وإلى جانب هذه البنايات الدينية تفنن البناءون الجزائريون في الأشكال الهندسية للقصور واستعملوا فيها النقوش الجميلة الممثلة في الأقواس المختلفة والقبيبات والخطوط المستقيمة والحلزونية والدوائر والمربعات والمنكسرة، والزخرفة النباتية بالفواكه أو الأزهار المتنوعة على الجدران بمختلف ألوانها الزاهية، والكتابة التذكارية بالخط على الباب الرئيسي لمدخل القصر. والقصور مبنية بالآجر والخشب لتدعيم المبنى، تحتوي كلها على طابق أرضي يضم سقيفة تقوم مقام غرفة الاستقبال تأتي مباشرة بعد البوابة الرئيسية للقصر، وفناء يتوسط الدار، وأروقة، وغرف، ومطبخ، وحمام، ومرحاض، وصهريج لتخزين المياه وعيون جدارية ومخزن. وطابق أول يضم غرف متفاوتة الأحجام ومن فوقه يوجد سطح يستعمل لنشر الغسيل وعرض الثمار والأطعمة كالكسكسي للتجفيف، وبجانب من السطح توجد غرفة للتنزه وللترفيه أثناء سهراتهم الليلية. كما يحتوي القصر على باب ضخم في المدخل الرئيسي للقصر مصنوع من الخشب ومزخرف بالنحاس، ونوافذ قليلة مسيجة بشباك من الحديد توجد في الطابق الأرضي تزود الغرف بالنور، وأعمدة موجودة في المستوى الأرضي للقصر.

واعتنى أصحابها بتزيينها بالتحف الذهبية والفضية والأسلحة الثمينة والزرابي الرفيعة حتى أصبح وجهها الداخلي يمثل ما يشبه الفردوس. ومن القصور التي بقيت إلى يومنا يمكن ذكر: قصر الداي الذي حوله علي خوجة من الجنينة إلى القصبة، وفي هذا القصر أيضا بقي خليفته الداي حسين إلى أن استسلم في سنة 1830م، وبهذا المقر كان يحكم الداي بين الناس ويستقبل زواره من الموظفين السامين وقناصل الدول الأجنبية، كما أن بهذا المكان وقعت حادثة المروحة الشهيرة، إضافة إلى هذا يضم القصر قاعات خزينة الدولة التي كانت تكتنز بها النقود الذهبية والفضية وكذلك الهدايا الثمينة، وقصر البايات المخصص لبايات قسنطينة ووهران عند زياراتهم لمدينة الجزائر مرة كل ثلاثة سنوات ليقدموا إلى الداي تقارير عن إدارتهم، وأيضا دار البارود والمدفعية وهي عبارة عن بناية متعددة الزوايا ومقببة

يرجع تاريخها إلى القرن الخامس عشر كانت تستعمل كمستودع لتخزين العتاد الحربي وتموين الجيش وتقوم في نفس الوقت بالدفاع الخارجي عن المدينة بفضل أفواه المدافع المطلة على ميناء الجزائر.

وقصر رياس البحر بالأميرالية المعروف حاليا بحصن الثالث والعشرين، والمرمم مؤخرا من طرف فريق من المعماريين الإيطاليين بمساعدة مهندسين جزائريين وهو عبارة عن منازل مرتبة تحيط بساحة صغيرة تدعى بصاباط الحوت، وهناك كانت توجد بطارية مدفعية مامي أرنوط وهو أحد الرايس من أصل ألباني كان يسكن هذه المنازل. وقصر عزيزة الواقع في ساحة ابن باديس الذي بناه رجب باي قسنطينة لزوجته عزيزة بنت رمضان وهو يمثل جزءا من الجنينية، وبعد مقتلها على يد زوجها صادر الباشا هذا القصر ثم خصصه لإقامة كبار الضيوف الذين كانوا يفدون على الداي من بينهم باي قسنطينة والتيطري، وكان قبل زلزال 1716م يضم ثلاثة طوابق لم يبق منه إلا طابقين.

وقد حول القصر بعد الاحتلال إلى مخزن ثم مسكن للأسقف الذي أعد كنيسة صغيرة في الطابق الأول منه ابتداء من سنة 1838م بعد أن أحدث فيه تغييرات وأول أسقف سكن فيه هو دوبوش، وبعد استرجاع الجزائر سيادتها سنة 1962 وضع تحت تصرف وزارة السياحة. وقصر حسان باشا المجاور لجامع كتشاوة، وهو الذي أمر ببناء هذا القصر البديع في سنة 1791م بعد توليه الحكم، نجد فوق إطار الباب المؤدي إلى السقيفة الكبرى لوحة من الرخام كتبت عليها العبارات التالية "حبذا دار بناه مثل عدن ونزهة حسن باشا بجد وجد، قد كساه بهجة وزينة للناظرين (كذا) وأتم عتبته بالسرور والسعود".

وقد ورثته الأميرة نفيسة حفيدة حسان باشا وابنة الداي حسين، وبالإمكان حتى اليوم التمتع برؤية الصحن الأصلي بأعمدته الرخامية المزخرفة بخزف هولندي ذي رسوم قرنفلية، وقد حول هذا القصر بعد الاحتلال إلى محل إقامة الحكام الفرنسيين الذين شوهوا شيئا فشيئا هذا المبنى ابتداء من سنتي 1839 - 1841م، وأقام فيه الإمبراطور نابليون الثالث رفقة زوجته عند زيارته للجزائر سنتي 1860 و1865م وكذلك رئيس الجمهورية الفرنسية لوبت (Loubet) سنة 1903م، وفي سنة 1962م

سلم القصر لوزارة الشؤون الدينية لتتخذ منه مقرا. وقصر الحمراء المواجه لمسجد علي بتشيني وهو غير بعيد عن قصر خدويج العمياء الذي حول اليوم إلى متحف للفنون الشعبية التقليدية الجزائرية.

وقد شيد قصر الحمراء حوالي سنة 1800م من طرف الداي حسين، وكان موقوفا قبل الاحتلال على الجامع الكبير، استقبل فيه الداي حسين يوم 8 جويلية 1830م الماريشال دي بورمون، وسلم سنة 1831م للهندسة العسكرية ثم شوهه الاحتلال الفرنسي من بعد بواجهة جديدة على الطريقة الأوروبية بعد هدم القبة سنة 1870م والتي كانت تغطي الشارع ورغم هذا حافظ داخل القصر على بعض الرونق بخشبه المنقوش وجمال زخرفة الأسقف. وقصر مصطفى باشا الذي بناه هذا الأخير بعد عام من تنصيبه دايا على الجزائر سنة 1798م، يقع في القصبة السفلى بساحة بن باديس بالقرب من جامع كتشاوة، يوجد فوق إطار الباب الرئيسي لوحة من الرخام كتب عليها العبارات التذكارية التالية "حبذا دار بناها باشا الجزائر مصطفى بيمن ومجد وعز وسرور وبهجة بالهنا والصف (كذا) نطق الهاطف (كذا) بإتمام تاريخه بأسعد وقت وأنها واكتفا (كذا) أربعة وعشر (كذا) بعد المائتين (كذا) من هجرة النبي وألفا. في سنة 1214 هـــ".

وكان الداي مصطفى باشا الذي يقطن عاديا بالجنينة يذهب إلى هذا القصر بعد ظهر الخميس ويغادره صباح الجمعة، وكان القصر يضم ساحة وسبعة وعشرين غرفة، وتقوم أجنحة القصر على أربعين عرصة من المرمر، ويعتبر هذا القصر تحفة معمارية بما يحتويه من زخرفة في شكل رسوم على البلاط من صنع إيطالي أو هولندي تحمل رسوم سفن مختلفة لا تشبه إحداها الأخرى، أما الأبواب والأخشاب المصنوعة من الأرز فقد قام بصنعها ونقشها النجار الكبي البلاطشي، وبعد مقتل الداي مصطفى سنة 1805م استحوذ على هذا القصر خليفته الداي أحمد باشا الذي قتل بدوره سنة 1808م على يد جند الانكشارية، ثم استولى عليه من بعد إبراهيم آغا صهر الداي حسين باشا سنة 1828م.

وقد جعله الفرنسيون بعد الاحتلال مسكنا يقيم فيه الجنرال تبريان (Tobriant)، ثم سلم سنة 1835م إلى كبير صيادلة الحملة الفرنسية، وفي سنة 1846م سكنه الأمين العام للحكومة، احتله سنة 1850م رجال الكنيسة، وفي سنة 1862م حولته السلطات الاستعمارية إلى مكتبة وطنية. وبالقرب من

قصر مصطفى باشا توجد دار الصوف التي كانت تستعمل كمخزن للصوف الذي يقدم للبايلك من طرف القبائل، ويعود بناء هذا القصر إلى سنة 1798م بأمر من الداي مصطفى باشا، وعهد بالبناء إلى أفضل البنائين وقد جلب لذلك خزف صقلية، وبعد الاحتلال الفرنسي مباشرة حول إلى فندق الإدارة العسكرية وفي سنة 1871م أصبح مقر محكمة الجنايات، وقد مسها الكثير من أعمال النهب والتخريب على يد الجنود الفرنسيين.

هذا بالإضافة إلى القصور الواقعة خارج أسوار المدينة والتي كانت تعتبر في عهد الأتراك جزءا من البادية الجزائرية مثل قصر باردو الذي حول اليوم إلى متحف وطني لما قبل التاريخ والفنون والتقاليد الشعبية، ويرجع تاريخ بنائه إلى القرن الثامن عشر، وهو قصر فخم لا زال إلى اليوم محافظا على رونقه يتميز بساحته الرخامية ذات الحوض الشهير "بحوض النساء" وصحنه المزخرف بالخزف الإيراني والإيطالي والهولندي والمغربي والتونسي تعلوه قبة.

وقصر مصطفى خوجة الخيل وزير خيل الداي الموجود داخل قصر الشعب، وكان وقتها مؤلف من بنايتين وساحة رخامية صغيرة محاطة بحدائق، وبعد الاحتلال الفرنسي وسعت وغيرت بإقامة واجهة لكي تصبح قصرا للحكام الفرنسيين، ولكن رغم ذلك فإن آثار الدار القديمة لا تزال قائمة إلى يومنا. وقصر مصطفى باشا الواقع إلى الجنوب من قصر الشعب الذي بني بأمر من مصطفى باشا داي الجزائر (1798- 1805م)، وكان بالقصر ثلاثة ساحات للتهوية إحداها مزخرفة بأعمدة ذات جذوع من الرخام وموشاة بالخزف الأزرق والأخرى تحدها أروقة متراكبة، أما الثالثة وهي الأكبر فقد كانت تؤدي إلى مبنى مكون من ثلاث صفوف من الأقواس تعلوها قبة، وهناك كان يوجد مصلى صغير مخصص للداي وعائلته، وقد حول هذا القصر سنة 1848م إلى ميتم "سان فنسان دوبول".

وبالقرب من قصر مصطفى باشا يوجد قصر مصطفى رايس الذي شيده رياس البحرية، ولا يزال البناء يحتفظ إلى اليوم بالصفات والملامح المميزة، فإن السقيفة الأولى ذات الأعمدة الصغيرة المتزاوجة تؤدي إلى ساحة مبلطة تحيط بها أروقة ومقصورة، أما السقيفة الثانية فهي تؤدي إلى صحن به فسقية من المرمر تزين وسطه، وبعد الاحتلال باعته السلطات الفرنسية لمواطن إنجليزي اسمه جون بيل. ودار

المفتي الواقعة وراء دار مصطفى رايس التي شيدت سنة 1692م، ولا زالت تحتفظ إلى يومنا برونقها المزخرف بالخزف التونسي وبلوحة بارزة النقش من الفخار الإيراني تظهر عليها أسماء الله ومحمد رسول الله والخلفاء الراشدين. ودار يوسف الواقعة بالقرب من متحف باردو يوجد بها اليوم متحف العصور القديمة، وكانت تسمى في عهد الأتراك "جنان الخياط" كانت في الأصل ملكا للسيدة خديجة العمياء ابنة حسين باشا (1791 – 1798م)، ثم أصبحت تابعة سنة 1814م للأوقاف، وفي عام 1845م بيعت للمغامر اليهودي يوسف كمكافأة للخدمات التي قدمها للجيش الفرنسي أثناء الاحتلال.

ودار الآغا بحيدرة التي بنيت سنة 1799م وكانت آنذاك ملكا ليحي آغا، وتستعملها اليوم مصالح سفارة فرنسا. ودار عبد اللطيف الواقعة فوق حديقة التجارب على سفوح الحامة، وكانت في البداية ملكا للآغا، وقد اشتراها سنة 1795م عبد اللطيف وهو ينتمي إلى أسرة اشتهرت في القرن الثامن عشر بالجاه والثروة والأدب والسياسة، وقد حولت بعد الاحتلال الفرنسي إلى مستشفى للفيف الأجنبي ثم إلى مدرسة لتكوين الفنيين الفرنسيين الموهوبين ابتداءا من سنة 1907م، ومازالت هذه القصور إلى يومنا تحتفظ بزخرفها البديع ومرمرها وفخارها القديم رغم التشويه الكبير الذي تعرضت له على يد جنود الاحتلال الفرنسي بحثا عن الثروات المخبوءة بها.

أما المنازل في مدينة الجزائر فكانت مخططة ومبنية كلها على نفس الطراز، ولا تختلف فيما بينها إلا في الحجم وقيمة المواد التي بنيت بها، وهي تمتاز بالغرف الفسيحة والأبواب الواسعة والأرضية الرخامية والباحة التي تنصب فيها عادة الفوارة وقلة النوافذ وندرة الشرفات التي تطل على الشوارع. وهذا وصف لمنزل كبير كان يقطن به قنصل أمريكا بالجزائر وليام شالر يعطي لنا فكرة عن جميع منازل مدينة الجزائر،فيصف لنا منزله كالتالي : "فهو مربع الشكل 64 قدما من كل واجهة وارتفاعه 42 قدما، وثلثه عبارة عن الطابق الأرضي حيث توجد المخازن والصهاريج والاصطبلاب والأقواس القوية التي تحمل المبنى. وباقية البناية، هي عبارة عن طابقين يقعان في شكل دائري حول حوش مفروش بالمرمر سعته 30 قدما مربعا يغطيها بهو مفتوح سعته 6 أقدام، ويقوم كل طابق على 12

عمودا من المرمر الإيطالي، وكل واحد من هذه الأعمدة يكون سندا لاثني عشر قوس اهليجي الشكل، وكذلك يحيط بالحوش صفان من الأعمدة الرشيقة الجميلة، والسقف مسطح وله حاجز يبلغ ارتفاعه أربعة أقدام ونصف، ومن جهة البحر يوجد بهو آخر مقسم إلى عدة شقق صغيرة.



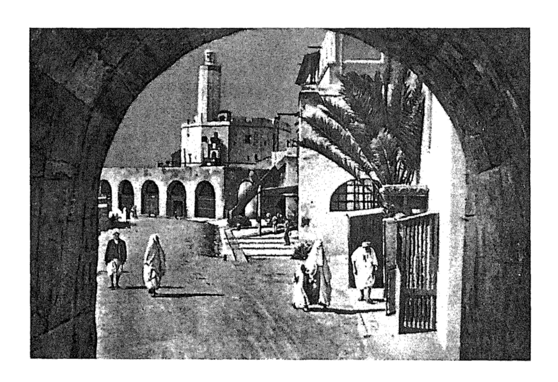
جامع كتشاوة

ونتيجة لاتساع الحوش، فإن شقق المترل لها أربع واجهات ضيقة جدا وطويلة جدا. وهذا التفصيل والتصميم ملائم جدا بالنسبة لأحوال المناخ، ولكنها بالتأكيد تكون غير مريحة في مناخ أقل حرارة. وجهتان من المترل تواجهان البحر ولهما نوافذ، ولكن المنازل في الجزائر لا تتلقى الضوء عادة إلا من الحوش، لأنه من غير المسموح لمترل يشرف على منازل أخرى أن تكون له نوافذ. وجميع النوافذ التي تشرف منها على الشارع، أو التي تشرف على الحوش مزودة بقضبان من الحديد. والمنازل المزودة بالصهاريج تحصل بها العائلة في موسم الأمطار على ما يكفي الحاجة العادية من الماء. ومترلي، مثل المنازل المشابهة له، ألحق به مترل آخر أصغر منه ويدخل ضمن حيطانه ولكنه فيما عاد ذلك يشكل بناية مستقلة بنفسها، وهو يستعمل عادة لإيواء النساء أو لسكن ابنه المتزوج أو لأسرة تابعة لصاحب المترل الكبير، وكذلك تستعمل هذه البناية في حالات أخرى مطابخ، أو مكاتب، أو حمامات الخ. وللمترل باب واحد يؤدي إلى الخارج، وهذا الباب من القوة والمتانة بحيث يشبه باب القلعة، والعائلة التي تسكنه تملك في داخله كل ما تحتاج إليه، وذلك دون أن يساورها الخوف من الاعتداء من الخارج، وجميع أرضية المترل مفروشة بالمرمر، أو بالآجر الذي تم تلوينه في هولندا، وجميع الشقق غطيت حيطانها حتى ارتفاع حوالي أربعة أقدام بالفسيفساء الرفيع القيمة. وفي جميع المنازل في الجزائر، توجد شقة صغيرة توضع عند الباب الخارجي، خارج البناية. وفي هذه الشقة يستقبل رب العائلة الزوار ويتولى المعاملات، لأن الأجنبي غير مسموح له بالدخول إلى المترل بسبب وجود النساء، والأجنبي لا يمكنه أن يدخل مترل عائلة جزائرية إلا في ظروف استثنائية. وهذه الشقة التي هي فسيحة وفاخرة التأثيث، تسمى "السقيفة".

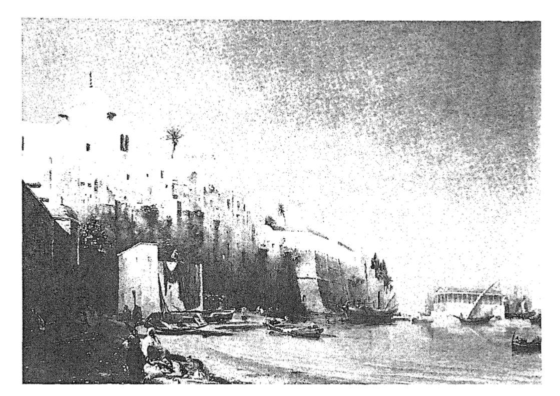
والحيطان الخارجية لجميع البيوت الجزائرية يعني بصيانتها وبطلائها بالجبس، الأمر الذي يجعل المدينة تبدو من بعيد في مظهر أنيق أخاذ". وكانت هذه المنازل مملوءة بالأثاث الجميل على مختلف أنواعه من غطاء وأواني البلور والخزف الأنيق البراق والمرايا وأواني النحاس المحكمة الصنع.



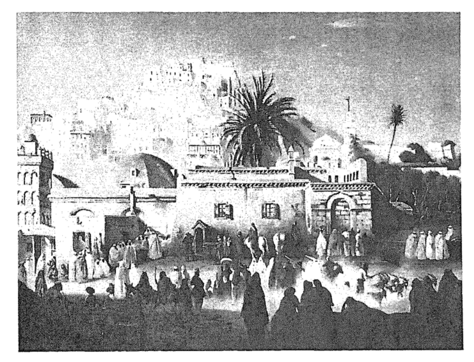
ضريح سيدي يعقوب



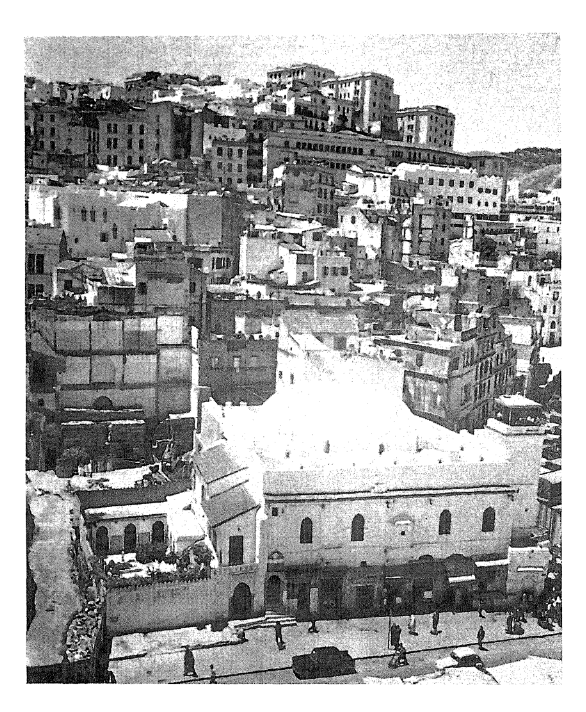
ضريح سيدي ابراهيم الغبريني



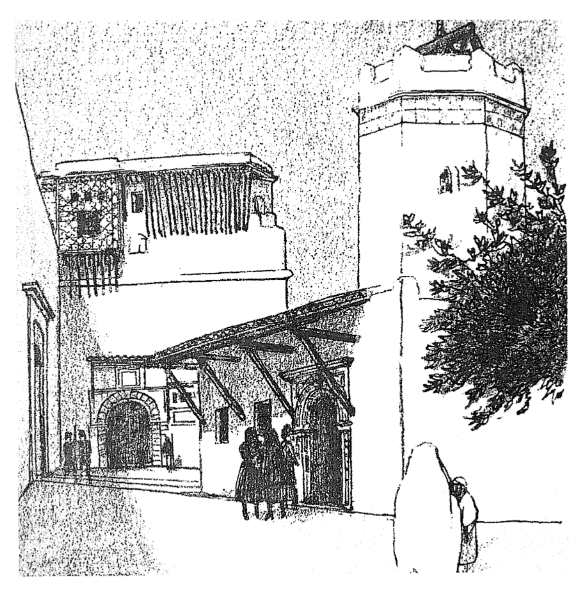
الجامع الجديد



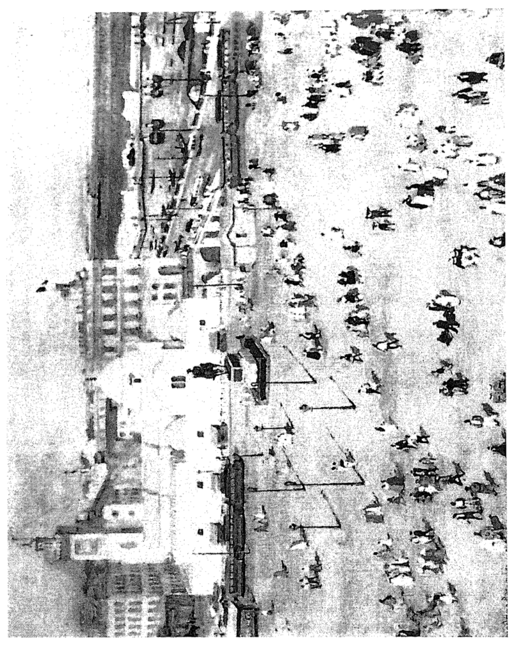
القصبة السفلى



مسجد علي بتشين



مسجد القصبة

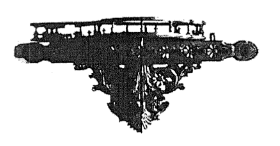


الجامع الجديد الواجهة المقابلة للقصبة

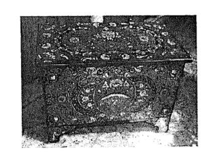


قصر باردو

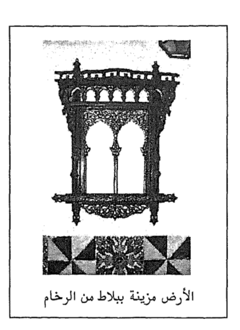
زخرفة القصور



تلبيس خشبي لتزيين الأبواب



صندوقة مزخرفة

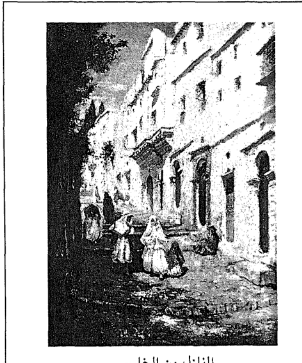


الأرض مزينة ببلاط من الرخام

سقيفة



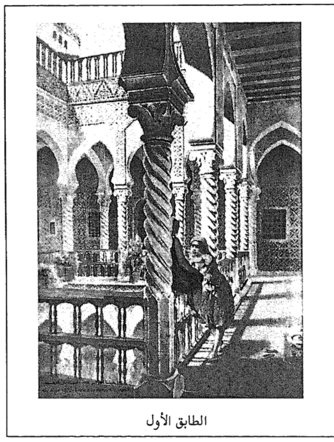
غرفة من بيت في القصبة



المنازل من الخارج



السطح



الطابق الأول

السكان، عاداتهم ولباسهم:

كان سكان مدينة الجزائر خليطا من عناصر متعددة منهم الترك، والكروغليون، والسكان الأصليون، والموريسكيون، واليهود، والأسرى الأوروبيون. ورغم الصورة المشوهة والإشاعات التي كانت تطلق على سكان الجزائر من طرف الأوروبيين بوصفهم شعب بربري ومتوحش، إلا أنه في الحقيقة كانت معاملاتهم اليومية تناقض ذلك تماما وهذا ما شهد عليه معظم الرحالة الذين زاروا مدينة الجزائر أو عملوا بها بدءا بالدبلوماسي الفرنسي فنتورا دي برادي و الرحالة الألماني مالتسان وغيرهم، وكتب قنصل أمريكا وليام شالر الذي عمل في مدينة الجزائر من سنة 1816 إلى 1824م في مذكراته يصف لنا سلوك الجزائريين فقال: "إن سلوكهم يمتاز باللياقة والمجاملة، متمدنين ومهذبين وإنسانيين، غير متعصبين دينيا وهذا رغم إخلاصهم لدينهم الإسلامي، فهم يقومون بواجباتهم الدينية على أحسن ما يرام، ومع ذلك فهم لا يكرهون الأشخاص الذين لا يدينون بدين آخر غير دينهم".

وقد وصفت الكاتبة الإنجليزية صوفيا برنارد التي زارت مدينة الجزائر سنة 1811م أخلاق الجزائريين كالآتي: "إنهم يمتنعون عن شرب الخمر ليت جميع الأمم تحذو حذوهم، وأما لباسهم جميل جدا، وأما سلوكهم مع الأجانب فهو يتسم بطيبة القلب وروح المجاملة، إنهم كرماء الضيافة، وباختصار فإن إقامتي في الجزائر كانت قصيرة ولكنها كانت مليئة بالمتعة وأنا أعتقد أن من المستحيل أن يجد المرء أي مكان آخر في العالم لياقة وأدبا ورعاية مما يجده في الجزائر".

والإسلام هو الدين الوحيد الذي يدين به السكان، ولا يوجد في البلد دين آخر ما عدا اليهودية المسموح بممارستها لليهود والمسيحية للأسرى الأوروبيين. واللغات المستعملة للحديث هي اللهجة العربية الدارجة، والقبائلية، والتركية، والعبرية، واللغة الفرنكية (Langue Franca) التي هي خليط من الإسبانية والتركية والإيطالية والعربية وكذلك بعض الكلمات البرتغالية هي واسطة اتصال عادة بين الأجانب والأهالي في ميدان المعاملات التجارية. وكان الترك في الجزائر طبقة من الخاصة تحتل المرتبة الأولى في السلم الاجتماعي شديدة الارتباط بعضها ببعض، وقد وفد أغلبهم من آسيا الصغرى (الأناضول)، وانضموا إلى صفوف اليولداش. وكانت النظم التي يخضع لها جيش اليولداش هذا

مكنهم من الوصول إلى أعلى المراتب، أي مرتبة الآغا، بل وتؤهلهم لأرفع المناصب المدنية يعيشون معظمهم في جو سياسي يسوده في أغلب الأحيان الاستبداد والفساد والرشوة والانحراف والظلم. وكان الترك جميعا، حتى ولو كانوا من صغار الانكشارية، ينادون باسم الأفندي ويلقبون بالسادة العظماء، ويكونون طبقة في مدينة الجزائر متمسكين بعاداتهم ولغتهم ونمط حياتهم ويعيشون بمعزل عن الأهالي الذين كانوا ينظرون إليهم نظرة استعلاء، وكان العامل الوحيد الذي يربطهم بالأهالي هو الدين الإسلامي والجهاد والعدو المسيحي المشترك، و لم يترل الأتراك عن كبريائهم حتى بعد أن فقدت الجندية شأنها السياسي، وكان الغرض من هذا السلوك هو المحافظة على امتيازاتهم عن طريق احتكار الحكم في أيديهم، ولهذا السبب امتنع أغلب الأتراك عن الزواج بالجزائريات ولو أن الأمر كان يختلف على عهد خير الدين بربروس إذ كان الأتراك يقبلون على الزواج من نساء البلاد، إلا أن هذا لم يمنع البعض منهم من الزواج بالجزائريات.

ولكن أبناءهم المسمون "كروغلي" ظلوا بمعزل عن جماعة الأتراك، فقد رفضهم الجنس التركي واعتبرهم من جنس السكان الأصليين ولذا أقصاهم من الوظائف العامة حتى يحافظوا هم على مقاليد السلطة في أيديهم، و لم يفلحوا في رفع هذا الحيف عنهم على الرغم من فتنهم المتكررة، منها فتنة عام 1596م التي ثار فيها الكروغلي بتشجيع من خضر باشا وتأييد الأهالي غرقت فيها مدينة الجزائر بالدم طيلة أشهر، وفتنة عام 1663م التي كانت على جانب كبير من الخطورة، وسبب اندلاعها يعود إلى قرار الديوان بطردهم من مدينة الجزائر لتزايد عددهم، فاجتمع المنفيون في ضواحي مدينة الجزائر وعادوا في نفس السنة بمجموعات صغيرة متنكرين بزي فلاحين يحملون أسلحتهم خفية وانقضوا فجأة على الأوجاق واستولوا على عدد من المراكز في المدينة، وأعلن الأهالي تأييدهم لهم ولكنهم فشلوا في مهمتهم في نهاية المطاف بسبب أن الكروغلي اختاروا وقتا غير مناسب لثورتهم إذ كانت طائفة الرياس في البحر فحرم الكروغلي من تأييدهم، وفي النهاية أفاق الأتراك بسرعة من المفاجأة فأسرعوا بإغلاق أبواب المدينة وشرعوا في مطاردة الكروغلي الذين لجأوا إلى القصبة في محاولة للاستيلاء على مستودعات السلاح فيها وحدث أثناء ذلك انفجار مستودع بارود نسف القلعة

وعددا كبيرا من المنازل وقضى الجند على معظم الثوار ولجأ الناجون إلى بلاد القبائل، إلا أن الكروغلي تمكنوا في الفترة الأخيرة من العهد التركي الترقي في البحرية وتولي منصب القائد والباي والمستشار، وفي هذا النطاق تولى منصب باي قسنطينة الحاج أحمد (1827 – 1837م)، كما أن حمدان خوجة كان مستشار الداي حسين. وقد بلغ عددهم في مدينة الجزائر سنة 1830م نحو ستة آلاف نسمة من مجموع عشرين ألف نسمة في كل البلاد. ومن أجل هذا التهميش للسكان الأصليين والكراغلة ظل الترك دائما أقلية في العاصمة، كما كانوا أقلية في الأيالة كلها.

والأتراك المقيمون في الجزائر كلهم أساسا من الجنود، ولكنه توجد فئة قليلة منهم أو طبقة من المدنيين الذين يسمون الواحد منهم خوجة أو الكاتب، وهم ممن يعرفون القراءة والكتابة، وهذه الفئة تتمتع بامتيازات كبيرة وتوفر كتاب الإدارة الحكومية. والعراك بين الأتراك محرم ويتعرض المتعاركون لأقصى أنواع العقوبات، والجنود الأتراك الشبان أغلبهم يعيشون حياة العزوبة ويلازمون ثكناتهم ولا يسمح لهم بالخروج إلى المدينة إلا في يوم الخميس وتحت مراقبة حارس يكون مسؤولا عن سلوكهم، وذلك حتى تنمو لحاهم وحينئذ يسمح لهم بلبس الطربوش والاختلاط بالناس على مسؤولياتهم. ومن أهم الحصون والثكنات التي كان يقيم بها الجنود الأتراك في مدينة الجزائر يمكن ذكر حصن القصبة والبرج الجديد وبرج النجمة وبطارية الباب الجديد وبطارية سيدي رمضان ومن أشهر الثكنات ثكنة باب البحر والجزيرة والعريش والخراطين واللبنانجية.

وإن كان الأتراك يراعون حسن السلوك ويحترمون تعاليم الدين فإن هذا لم يمنع بعض الجنود من تناول الخمر بشرط أن لا تقع فضائح مشينة أمام الجماهير، وكل تجاوز على هذا الشرط يعرض صاحبه لأقصى العقوبات، ورغم وجود بيوت الدعارة المنظمة رسميا لأجلهم إلا أن الشذوذ الجنسي حسب بعض الرحالة الأوروبيين كان منتشرا في البعض منهم. وحظوظ الأتراك الذين يبقون بعيدين عن الحياة السياسية أكثر استقرارا من حظوظ أولئك الذين تدفعهم المطامع إلى كسب الثروة والجاه، وهي مزايا يتعرض صاحبها دائما للخطر. والأتراك متمسكون بالولاء لحكومتهم تمسكا تشبه في آثار الشعور بالوطنية، والتركي في كل مكان له الأولوية على الأهلي الجزائري. وفي وسعنا أن نقدر

عددهم بعشرة آلاف أيام خير الدين، وبثلاثين ألفا في عهد البايلار بات، واثنين وعشرين ألفا عام 1664م، وخمسة آلاف عام 1789م، ونقص عددهم عام 1830م إلى أربعة آلاف نسمة. وبعد الاحتلال الفرنسي مباشرة قرر الجنرال دي بورمون (dé Bourmont) أن يقصي كل انكشاري أعزب عن البلاد ويرسل إلى تركيا ثم عمم هذا القرار حتى شمل كل أفراد الفرق العسكرية. ويجدر بنا أن نضيف إلى طائفة الأتراك عنصر اللفيف الأجنبي الذي تكاثر بمدينة الجزائر، ونقصد باللفيف الأجنبي أولئك الذين أسلموا من العبيد المسيحيين المجندين في الجيش التركي والذين اختطفوا عن طريق القرصنة حيث جمعوا من الإسبان والإنجليز والإيطاليين والألمان والبرتغاليين وغيره من الدول الأوروبية المسيحية، وهم الذين كان يؤخذ منهم مهندسو الأسطول الجزائري وما يلزمه من الصناع، ومرشدو الموانئ وبعض القراصنة المشهورين، وأخذ عددهم في النقصان تبعا لتعذر أعمال القرصنة، وقلة غنائها بسبب تحول أساطيل الدول الأوروبية في البحار، والمظاهرات البحرية التي كانت تقوم بها أمام الشواطئ، فنقص عددهم من خمسة وعشرين ألفا أيام هايدو إلى مائتين أو ثلاثمائة في نهاية القرن الثامن عشر.

وبالإضافة إلى الجزائريين الذين كانوا يشكلون أغلبية بين أهل المدينة، كان البعض منهم ممن وفدوا من خارج البلاد وأقاموا في المدينة منذ العهد التركي، كالأندلسيين الذين طردهم المسيحيون من إسبانيا، وكانت لهجرتهم آثارها الواضح على عمران المدينة حيث زادوا من عدد سكانها ونقلوا إليها فنونهم المتطورة سواء في الميدان العمراني أو الزراعي أو الصناعي، فأصلحوا الأراضي الزراعية وأدخلوا عليها تقنيات متطورة، كما أنشأوا مصانع للنجارة والحدادة والجلود والمجوهرات والسروج والنسيج والصوف والحرير والزرابي الخ ذات جودة عالية، كما تولوا وظائف السلك التعليمي والقضائي وظهر منهم الفقهاء والعلماء، ومما يسجل لهم تاريخ الجزائر الموسيقى الأندلسية، وقد أقام هؤلاء اللاجئون الأندلسيون في مطلع القرن السابع عشر في جنوب غربي مدينة الجزائر حيا ذا طابع إسباني عربي .

وقد حرم على هؤلاء الأندلسيين مثلهم مثل الجزائريين والكرغليين الاشتراك في الشؤون العامة بأجمعها، وأعفوا من الخدمة العسكرية، فلم يبدوا أية مقاومة للحكم التركي، وظلوا يشاهدون المآسي الجسام التي كانت تمثل على مسرح الجزائر بلا مبالاة، وقنع أغلبهم بنصيبهم من غنائم القرصنة، وباشتراكهم بالمال في تجهيز السفن الشراعية وبالمضاربات في صفقات بيع الغنيمة والرقيق، وكانت الكثير من العائلات الجزائرية تملك ثروة كبيرة، خصوصا بفضل محالفتهم ومصاهرتهم للأتراك. أما فقراءهم فلم يكن لهم عمل ما، وإن كانوا هم أيضا يتمتعون بنصيب من الرخاء العام. وكان من هذا العنصر الجزائري الذي يشكل القسم الأكبر من سكان المدينة التجار والصناع الذين كانت لهم نفقات مختلفة تحت رياسة "نقباء أو أمناء". على أن هذا التقسيم الاجتماعي في مدينة الجزائر لم يكن الغرض منه عرقيا أو دينيا وإنما يعكس مصالح الجماعات القاطنة بالمدينة لأن الحياة الاجتماعية كان يتحكم فيها عاملان أساسيان يتم عن طريقهما إما الوصول إلى السلطة أو الحصول على امتيازات وهما : الرتبة العسكرية والمال بدليل أن العديد من العائلات اليهودية كانت تعيش حياة بورجوازية مترفة.

وقد استقر كذلك في مدينة الجزائر بالإضافة إلى سكانها الأصليين بربر بني مزغنة وعرب الثعالبة جماعات من الجزائريين المنتمين إلى مختلف جهات الوطن يلقبون بالبرانية وهي منظمة حسب أصولها الجهوية منهم: البسكريون، والأغواطيون، والميزابيون، والجيجليون والقبائليون.

وكل مجموعة من هذه الجماعات مختصة في مهام معينة، فمثلا البساكرة كانوا يمتهنون الأعمال الشاقة كالحراسة وتنظيف القنوات وحمل البضائع، والأغواطيون يمتهنون أعمال التنظيف والوزن والكيل بأسواق الجزائر، والميزابيون يعملون جزارين أو في الحمامات والمطاحن، والجيجليون أغلبهم ممن قدموا إلى مدينة الجزائر مع عروج وخير الدين لتحرير مدينة الجزائر من الغزاة الإسبان وكان أغلبهم يعمل في المطاعم والمخابز، وجماعة القبائل يشتغلون في الأعمال الزراعية وبيع الزيت والمهن اليدوية، ومعظم هؤلاء البرانية يعودون بأموالهم إلى أهاليهم من وقت لآخر ويستثمرونها في الفلاحة.

وكانت كل جماعة من هؤلاء "البرانية" وحدة قائمة بنفسها يشرف عليها أمين مسؤول عن حسن تصرفاتها ويتمتع بمكانة عند الحكومة. وكان الميزابيون يرفضون أداء الصلاة في المساجد العمومية ولهم مسجد خاص بهم كان يقع خارج أسوار المدينة تتصل به محكمة خاصة بهم يترأسها قاضي اباضي. أما اليهود فكانوا يعتبرون من الرعايا الجزائريين، لأنهم كانوا مندمجين كلية في المجتمع الجزائري يتكلمون اللغة العربية ويتمتعون بحرية مطلقة في ممارسة عقائدهم، وهم يخضعون لقوانينهم الدينية في الأحوال الشخصية، كما يعتني بشؤون إدارتهم رئيس من أبناء الطائفة اليهودية يعينه الداي، وهذا المنصب لا يحصل عليه بسهولة بل على صاحبه أن يتآمر ويقدم الرشوة لنيله، ولليهود كامل الحرية في التنقل والإقامة أينما شاءوا، ويمارسون المهنة التي يرغبون فيها، كما أنهم غير قابلين للاسترقاق، إلا أنهم ممنوعون من بعض الحقوق، فهم غير مسموح لهم بحمل أي نوع من السلاح أو ركوب الخيل. أما طريقة معيشتهم وسلوكهم وعاداتهم فلا تختلف عن باقي الجزائريين ماعدا أنهم معروفون بالخبث والمؤامرات، واليهود مرغمون من قبل الحكومة على دفع الجزية، ومجبرون على ارتداء ألبسة بيضاء أو سوداء ليتميزوا بها عن غيرهم. وكان لليهود شأن في الحياة الجزائرية، أخذت تزداد أهميتهم على مر الأيام، وقد انضم إلى العدد القليل من الوطنيين اليهود منذ القرن الخامس عشر إخوانهم من يهود إسبانيا، وحدث أول استقرار لهؤلاء اليهود الإسبانيين في مدينة الجزائر عام 1391م تحت إمرة الربانيين دوران وبرفت، ولكن الهجرة الكبيرة حدثت في القرن السادس عشر. وقد سمح لهم خير الدين بربروس بالإقامة في المدينة، ولكن حدد لهم عدد الحوانيت التي يفتحونها، وفرض عليهم ضريبة وأجبرهم على اتخاذ لباس خاص بهم.

وقد تضاعف عددهم سريعا، ويذكر هايدو أن مائة وخمسين أسرة يهودية لا أكثر كانت تسكن الجزائر في نهاية القرن السادس عشر، وقدر الأب دان عددهم في عام 1634م بعشرة آلاف يهودي، ثم قدرهم لوجييه دي تاسي (Laugier de Tassy) في عام 1725م بخمسة عشر ألف نسمة، وبدأ يظهر في ذلك الوقت فرق واضح بين اليهود الوطنيين، الذين كانوا تعساء وبين اليهود الفرنجة الذين كانوا من أصل إيطالي جاء أكثرهم من مدينة ليفورن، وقد أفادوا بوصفهم أجانب من نظام الامتيازات،

فأثروا من تجارتهم مع أوروبا بفضل خبرتهم بفنون التجارة ومهارتهم في طرق كسب المال، ومن استغلال أنظمة الاحتكار التي اختص بها الباشاوات أنفسهم. وقد تمكنت بعض العائلات اليهودية من تكديس ثروة كبيرة، ولذا كان لأكثرهم نفوذا في القرن الثامن عشر كسليمان جاكيت المتوفى سنة 1725 م، وبكري وبوشناق اللذان كان لهما شأن كبير في الشؤون الجزائرية بعد أن أصبحوا يتولون أمور الداي المالية ويقومون بالوساطة بين الدولة الجزائرية وبين الدول الأوروبية. وكان كوهين بكري بن زاهوت رئيس بيت تجاري ليفورني وقد افتتح حوالي سنة 1770م مستودعا تجاريا في مدينة الجزائر، وبعد بداية متواضعة ازدهرت مؤسسته وخاصة حين اشترك فيها أبناءه الأربعة رفقة صهرهم نفتالي بوشناق. وكان بوشناق أيضا من أسرة تجارية متواضعة جاءت إلى الجزائر سنة 1723م، وهو مدين بثروته لخدمات قدمها لمصطفى الوزناجي باي التيطري بين 1775 و1794م، فخلال زيارة مصطفى إلى الجزائر العاصمة لتقديم أموال الضرائب للداي (كل ثلاث سنوات) خاف أن يعزله هذا الأخير أو يقتله ولذا اختفى في مكان ما في الجزائر لم يعلم به إلا بوشناق الذي كان يتردد عليه من وقت لآخر وأقرضه مبلغا من المال، وبفضل معرفة بوشناق للداي ساعده على تعيينه بايا على قسنطينة، فلم ينس له مصطفى هذا الجميل وعينه مستشارا له كما سلم له تجارة بايلك الشرق، فأصبح بوشناق أقوى رجل في البيلكة.

وقد تمكنت شركة بكري وبوشناف لوحدها من احتكار ثلثي التجارة الجزائرية وتتحكم في فرض أسعار البيع والشراء، فتشتري المنتجات المحلية بأرخص الأسعار من الأسواق الداخلية، وتبيع هذه البضائع بثلاثة أو أربعة أمثال سعر الشراء، سواء في الداخل أو الخارج، وتولت تزويد الأسواق الفرنسية بالحبوب مدة سنين حيث صدرت من سنتي 1793 إلى 1800م كميات كبيرة من الحبوب إلى فرنسا مما أوصلهم يحققون أرباحا خيالية. ويروي حمدان بن عثمان خوجة كيف وصل بوشناق بسرعة إلى الثراء الفاحش فيقول : "إن الباي مصطفى رغب أن يقدم هدية إلى امرأة الداي فكتب إلى بوشناق بذلك فقدم بوشناق حلية طلب ثمنها 300 ألف فرنك في حين أنها كلفته في باريس 30 ألف فرنك، ولما لم يكن الباي مصطفى يملك المال اللازم فقد سدد ثمنها مقدارا من القمح بسعر 4

فرنكات للوزنة الواحدة، وهكذا حصل بوشناق على 75 ألف وزنة قمح باعها إلى فرنسا بسعر 50 فرنكا للوزنة فحصل على ربح 3,5 ملايين فرنك".

وقد ظل اليهودي بوشناق خمسا وعشرين سنة (1780 – 1805م) يستغل نفوذه في التصرف في موارد الدولة وتنصيب الباشاوات والدايات وخلفهم، ولا سيما الداي حسن باشا ومصطفى باشا الذي كان يدين بمنصبه لبوشناق الذي رفعه من كناس على باب وكيل الخرج إلى خزنجي ثم ساعده على تسلم منصب الداي سنة 1798م، واستحق بوشناق على ذلك لقب "ملك الجزائر" الذي أطلق عليه من قبيل الهزء. و لم ينته الأمر عند هذا الحد بل أصبح لبكري وبوشناق كلمة مسموعة في أمور الحرب والسلم مثلما فعل في المفاوضات بين الجزائر والبرتغال، كما يستقبل باسم الباشا قناصل الدول الأجنبية، وقد كتب القنصل الفرنسي جان بون سانت أندري في هذا الصدد ما يلي: "... هل بإمكان البعض أن يتصور أن كل تجارة المتوسط ستقع بأيدي يهوديين جزائريين ؟ الحق أن هذا صحيح ... أي مكان هام لا نجد فيه وكلاء لبكري وبوشناق: مرسيلية، ليفورن، جنوه، نابولي، أزمير، الاسكندرية، تونس وغيرها. أنهم يتمتعون في كل هذه الأمكنة بقليل أو كثير من القوة حسب طبيعة الحكومات وحسب المصلحة التي كان عليهم أن يسيطروا عليها. وكان يعدون الدول الأوروبية الصغرى بالصلح وينفذونه. وإذ استاءوا من هذه الدول أعلنوا عليها الحرب. هل يتعلق الأمر بافتكاك الأسرى؟ إنهم كانوا الوسطاء. إذا ضايقهم تاجر أوروبي طردوه، وتفشل السلطة القنصلية أمام رصيدهم.

إن سبب تضاؤل نفوذنا في برباريا (الجزائر) هو تزايد رصيد اليهود. والإنجليز مدينون لهم بما حصلوا عليه، و لم يكن بإمكان الأمير كان أن يظهروا في هذه البحار بدونهم. وأخيرا فإنهم يعدون بسرية ويتابعون بإصرار مشروعا لإخضاع تونس للجزائر، مقيمين في بربا ريا نظاما جديدا سيكون مدمرا لفرنسا". وكان لهذا النفوذ العظيم لليهود وبالأخص لبكري وبوشناق رد فعل عنيف، إذ اغتال يحي آغا أحد الجنود الانكشارية بوشناق يوم 29 جوان سنة 1808م وهو خارج من قصر الداي بالجنينة والذي كان يتردد عليه في أي وقت من النهار أو الليل، وأعقبت ذلك فتنة دموية ضد اليهود

وضد صنيعتهم الداي مصطفى اشترك فيها الجند والشعب أدت إلى نهب حوانيتهم ومصادرة أملاكهم وانتهت بمقتل خمسين من أغنياء اليهود ومئات الجرحى مما أرغم اليهود على مغادرة الجزائر في اتجاه تونس ومدينة ليفورن بإيطاليا، وانتهى الأمر في نهاية المطاف إلى قتل الداي مصطفى نفسه وهذا بعد شهر ويومين من حادثة اليهود.

ومن أسباب اندلاع هذه الثورة أن الجزائر كانت تعرف في هذا العام مجاعة كبيرة حمل الشعب مسئوليتها لليهود بسبب احتكارهم تجارة الحبوب وتسلطهم على الداي وعلى شؤون النيابة الداخلية والخارجية. ونتج عن هذه الانتفاضة تدهور أحوال عدد من الأثرياء اليهود ولكن سرعان ما استعادوا مركزهم ونفوذهم، فحل داود دوران محل بكري وبوشناق في التجارة وفي رئاسة الطائفة اليهودية في الجزائر غير أن أيام دوران كانت معدودة فقد استعاد يوسف بكري سمعة عائلته. وقد تقلص عدد اليهود سنة 1830م إلى أربعة آلاف من مجموع كل اليهود بالقطر الجزائري البالغ عددهم ثلاثين ألف نسمة، وعند احتلال مدينة الجزائر من طرف الفرنسيين رحب اليهود بهم ترحيبا عظيما وانضموا إليهم وساعدوهم في نهب خزينة الدولة الجزائرية وممتلكات السكان. وعموما كان اليهود يمارسون في الجزائر جميع أنواع التجارة وبصفة خاصة على تجارة الأقمشة والحرير والمصابيح الأوروبية مع احتكار الحبوب وأعمال المصارف وتبديل العملة ويعمل عدد كبير منهم في صناعة الذهب والفضة والساعات، إلا أن اليهود المستوردون للبضائع من الخارج مرغمون على دفع ضعف الضرائب الجمركية المستحقة للحكومة، وهذا على خلاف الجزائريين. وإلى جانب هذه الطائفة من السكان، كانت مدينة الجزائر تتشكل من الزنوج ولو أن عددهم كان صغيرا حيث بلغ سنة 1830م ألفين، وهؤلاء في الأصل من العبيد اشتراهم أسيادهم من داخل القارة الإفريقية (السودان)، يترأسهم قائد أسود يسهر على حفظ النظام بينهم بأمر الحكومة ويأخذ منهم ضريبة سنوية، وكان الزنوج يعاملون معاملة حسنة ويحصلون على حريتهم بمجرد اعتناقهم للإسلام، وعملهم يتمثل في تنظيف البيوت والبناء والعمل في البساتين ودهن البيوت وصبغها، كما كانوا يحترفون الموسيقى والغناء وغيرها من الأعمال.

وكان الأوروبيون في مدينة الجزائر أيام الأتراك إما عبيدا أو أحرارا. أما الأوروبيين الذين كانوا يتمتعون بحرية مطلقة فقد كان عددهم دائما قليلا، فقد كانت في مدينة الجزائر جالية أوروبية صغيرة مكونة من مائة شخص على الأكثر، تتألف من القناصل، ومن بينهم قنصل فرنسا وإنجلترا اللذان كانا يتنازعان الصدارة، ومن الموظفين في مكاتب القناصل وقليل من التجار أغلبهم من الجالية الفرنسية من أهل مرسيليا خاصة، وكانوا يعيشون في معزل عن باقي السكان، ويقيمون في فنادق معينة أو يسكنون منازل خاصة داخل مدينة الجزائر أو في المرتفعات المشرفة عليها، وكانت لهؤلاء الأجانب مستشفيات وكنائس ومخازن خاصة بهم. أما بالنسبة للفرنسيين والإنجليز وغيرهم من الأوروبيين فكانت تتداول لدى مواطنيهم شائعات كاذبة على مدينة الجزائر، فهي عندهم مدينة الرعب، وملاذ قطاع الطرق وطلاب الغنائم الذين لا يكتفون بإرهاب جيرانهم الأوروبيين، بل هم الأعداء الألداء للمسيحيين وتجارتهم.

أما عدد السكان الإجمالي لمدينة الجزائر فتغير من فترة لأخرى نتيجة لأهمية المدينة من حيث الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فكلما ازدهر النشاط البحري والتجاري والزراعي والصناعي زاد نمو السكان والعمران، وكلما ضعف النشاط الاقتصادي وتقلصت أرباح القرصنة تناقص السكان، فقد بلغ 30 ألف سنة 1518م، ثم 60 ألف سنة 1580م، ثم 100 ألف سنة 1634م، ثم إلى أكثر من مائة ألف نسمة سنة 1755 م، ليتقلص سنة 1830م إلى 30 ألف نسمة من مجموع ثلاثة ملايين عدد سكان القطر الجزائري حسب تقدير الفرنسيين أو عشر ملايين نسمة حسب ما كتبه حمدان خوجة في مؤلفه "المرآة". وفيما يتعلق بوسائل التسلية بالنسبة للرجال، توجد المقاهي التي كان يبلغ عددها بمدينة الجزائر ستين مقهى أغلبها موجودة في الشارع الذي يمتد من باب عزون إلى باب الوادي، ويقع أجمل مقهى عربي في شارع البحرية، وبه قاعة مقسمة إلى مقصورات، تستند على أعمدة، وتتسع لعدد كبير من الزوار.

وفيها يلتقي المواطنون تقدم لهم القهوة في فناجين مصنوعة من الخزف فوق صحون من الصفيح، ويوضع فيها مسحوق السكر، ويتناولون معها الدخان ويلعبون الشطرنج ويتبادلون الأخبار

ويعقدون الصفقات التجارية بما في ذلك عقود الزواج، أو يتمتعون فيها بمشاهدة الفتيات الخليعات وهن يغنين أو يرقصن الرقص الشرقي بتحريك الجسم مع هز البطن والتلاعب بالأذرع والتمايل ذات اليمين وذات الشمال، ومنهم من يذهب إلى دكاكين الحلاقة والحمامات، أو العناية بالحدائق المترلية الموجودة خارج أسوار المدينة في بوزريعة وزغارة وواد قريش وحيدرة والأبيار بالنسبة للرجال الميسورين، أو السماع إلى الموسيقى والأغاني بأنواعها من الأندلسي والشعبي يستعمل فيه الفنانون آلات القانون والكامانجا والربابة والدربوكة والعود والجواق والغايطة وعادة ما تعزف هذه الفرق الموسيقية في المقاهي الكبيرة أو عندما يستدعونهم الأهالي بمناسبة الزواج والطهارة والمولد وشهر رمضان.

كما كانوا يستمتعون أيضا بمشاهدة الألعاب البهلوانية بمناسبة عيد الأضحى وكل يوم جمعة، وهذه الألعاب عبارة عن نوع من المصارعة بين الرجال تبرز فيها القوة وخفة الحركة، وهناك لعبة أخرى تسمى لعبة العصي يشترك فيها الفرسان ويرمون عصيهم التي تشبه الرماح على بعضهم البعض وكان يشارك فيها حتى الباشا ولكن فقط في عيد الأضحى، والمنتصر هو الذي يصيب صاحبه وفي الأخير يقدم لهم الباشا هدايا. إضافة إلى هذه الألعاب كان السكان يتسلون بمشاهدة العروض الهزلية تشارك فيها شخصيات من العباد والحيوانات، وتحتوي على إشارات وحركات مثيرة، وسخرية مقذعة. أو يخرجون إلى المسرح الشعبي الذي أدخله الأتراك إلى الجزائر للتمتع بمشاهدة القراقوز أو ما يسمى بخيال الظل، وهو عبارة عن قبو مظلم يحتشد فيه عدد من الأهالي، ويجلسون فوق الأرض وأنظارهم متجهة إلى الشاشة، حيث تظهر الأشكال السوداء الناطقة على قطعة من الورق مشبعة بالزيت، ومن بين الشخصيات الناطقة شخصية القرقوز، ويمتاز بمنظره المضحك وسخريته المقذعة. ومنهم من يذهب إلى الأسواق ليستمع إلى المداحين وهم يقصون عليهم حكايات ومغامرات الأبطال تشتبه قصص شهرزاد. أما النساء، فإن وسيلة التسلية الوحيدة التي في متناولهن، هي تلك اللقاءات التي تقع في الحمامات العمومية التي يترددون عليها كثيرا والتي تفتح أبوابها في فترة ما بعد الظهر للنساء فقط أو في الزيارات المتبادلة في المنازل ولاسيما بمناسبة الخطوبة والزواج والميلاد والختان

ليطلقوا العنان للرقص والغناء أو عند الوفاة أو زيارة المقابر وأضرحة الأولياء الصالحين، ومن أشهرهم وقتئذ في مدينة الجزائر سي والي دادا وسيدي بوقدور وسيدي بتقة وعبد الرحمن الثعالبي، ولا يخرجن النساء من بيوتهن إلا محجبات ولهذه الأسباب السالفة الذكر، ولهذا فإن الأجانب قلما تتاح لهم الفرصة لرؤية امرأة عربية.

والقاعدة المتبعة في عقد الزواج هي تقريبا نفس التي يسير عليها الجزائريون اليوم، ويجري تخطيط الزواج وعقده بواسطة الأمهات والعلاقات النسوية التي تسعى بين الطرفين، وتتم خطبة الفتاة الشكلية على يد الخاطبة نفسها فيجتمع الوالدان ويتفقان على الصداق الذي يجب أن يدفعه الشاب للفتاة. فإذا تم ذلك ذهب إلى القاضي الذي يستلم بدوره ما يستحقه من مال، فيعد هذا عقد الزواج الشكلي، ويحدد يوم العرس، ويطلب القاضي الذي يستلم بدوره ما يستحقه من مال في سخاء، الماء المحلي ويشربه مع الوالدين. وعقب ذلك يقرآن معه الفاتحة، ليتم الزواج على بركة الله.

وكثيرا ما ترغم الفتيات على الزواج في وقت مبكر. ولكن هذا لا يعني أن المرأة لم تكن تلعب دورا في المجتمع بل بالعكس إضافة إلى تربية الأولاد والعناية بنظافة البيت كانت تقوم بدور اقتصادي يتمثل فيما تنتجه من ألبسة وزرابي وبرانس وحياك وغيرها سواء للأسرة أو للبيع. وكان سكان مدينة الجزائر يستيقظون باكرا ليتناولوا فطور الصباح على الساعة السادسة، ثم يتغذون على الساعة التاسعة صباحا، والسادسة مساءا، وعلى الساعة التاسعة ليلا ينامون. وعند غروب الشمس تغلق أبواب المدينة ولا تفتح إلا عند طلوع الصبح، وفي هذه الأوقات لا يسمح للسكان التجول في الشوارع أو الخروج من منازلهم بعد صلاة العشاء إلا عند الضرورة القصوى ورفقة مصباح مشعل، وكل شخص لا يمتثل لهذه الأوامر يعتقل ويعاقب. أما أيام الراحة فهي يوم الجمعة والثلاثاء والأعياد الدينية (العيد الصغير والعيد الكبير) حيث يستفيد العمال في هذه المناسبة بثلاثة أيام راحة. أما غذاؤهم فيتكون من الخبز والدجاج واللحم والسمك والخضروات والفواكه والحليب والزبدة وزيت الزيتون، ويعتبر الكسكس أهم وجبة غذائية للسكان يأكل في قصعة مصنوعة من الخشب ويرفق بالمرق والخضراوات واللحم أو مدهونا بالزبدة، وأفضل مشروباتهم هي القهوة. وقد اختلفت نوعية الملابس في مدينة

الجزائر باختلاف طبقات الناس وثروة الأشخاص وفصول السنة، إلا أنه كما يصفها لنا "وليام شالر" عموما كان لباس الجزائريين يتكون من عدة قطع، بعضها بأكمام والبعض الآخر بدون أكمام، مفتوح في الصدر ومزين بأزرار وزخارف.

وبعد ذلك تأتي سراويل فضفاضة يترل حتى ربلة الساق، وكثيرا ما يلبس الرجل حزاما يلفه عدة مرات حول وسطه، يضع في طياته ساعته ومحفظة نقوده. ولباس الرأس هو العمامة، والرجلين "البلغة"، وأما الجوارب فلا يلبسها إلا الشيوخ وفي حالة البرد فقط. وملابس الأتراك الكروغليين عادة مزينة بالقصب وبحواشي الذهب أو الفضة أو الحرير، طبقا لغرور الشخص ونزواته. وشكل العمامة وثناياها ونوع المادة التي صنعت منه هي المقياس الذي يحكم عليه الناس بقيمة الرجل الذي يلبسها.

وفوق جميع ملابسه يلبس الرجل برنوسا ذا قلمون يحمله على كتفيه ويغطي به كل جسمه أثناء البرد، وينسج البرنوس من صوف ناعمة بيضاء تمزج أحيانا بالحرير، وزخارفه وحواشيه أيضا من الحرير في بعض الأحيان. والبرنوس الذي يلبس في فصل الشتاء ويحمل في الأسفار له نفس الشكل ولكنه ينسج من خيوط أمتن بحيث يقي من المطر، ويكون لونه أسود، وجميع الجزائريين الذين تسمح لهم حالتهم المالية يلبسون الملابس الداخلية. أما لباس النساء فإنه يتكون من قميص صغير، ومن سراويل تترل حتى العقب، وثوب من الحرير غنيا بالتطريز بالدنتيال ويغلق بشريط من الوراء، وأخيرا تلبس المرأة الجزائرية حذاء، ولكن بدون جوارب. كما أن المرأة الجزائرية كانت تعتني كثيرا بجمالها ولذا كانت تتزين بالحلي الثقيلة، كالخواتم والأقراط والأساور والخلاخل المصنوعة من الذهب والفضة وهذا حسب الطبقة التي تنتمي إليها المرأة، أما لباس الرأس فهو القومي مخروطي الشكل وفوقه يلقى حجاب شفاف كثيف أو خفيف التطريز. ومتى خرجت المرأة خارج مترلها ترتدي حايك أبيض اللون يغطي ثوبها وجسمها كله من الرأس إلى العقب. أما الفتاة الغير متزوجة فتعرف حالتها عندما تخرج من بيتها بسراويلها المتعددة الألوان، وهذا اللباس يغطيه حايك من النوع الذي تقتضيه الظروف، ويمكن مشاهدة هذه الأنواع من الألبسة في متحف باردو بالجزائر العاصمة. ورغم اختلاط

المجتمع الجزائري بالعناصر الأجنبية من قناصل الدول والتجار والأسرى الأوروبيين إلا أنهم لم يتأثروا بهم باعتبارهم كفار بل ظلوا منغلقين على أنفسهم متمسكين بتقاليدهم فخورين بحضارتهم الإسلامية غير مبالين بما كان يجري في أوروبا من تقدم علمي وصناعي وثقافي و لم يستيقظوا من سباتهم إلا عند حملة نابليون على مصر عندئذ أدركوا مدى التطور الذي وصلت إليه أوروبا.



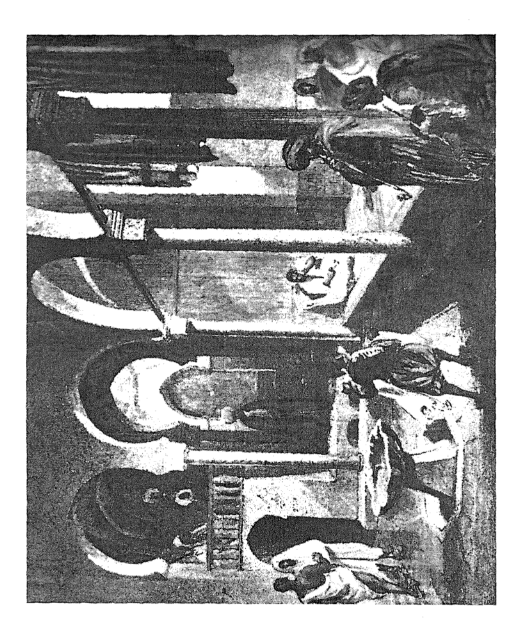
لباس النساء

لباس الرجال









حمام عمومي



مقهى



قهوجي

الأسرى المسيحيين:

الأسرى المسيحيون هم عبيد أوروبيون من الرجال والنساء والأطفال كانوا مسجونين في مدينة الجزائر أسرهم القراصنة الأتراك غصبا على ظهر السفينة مع غنائمهم البحرية أو في أثناء غاراتهم على شواطئ البحر المتوسط وبالخصوص على شواطئ إسبانيا وإيطاليا وسرقوسة وسردينيا وذلك سعيا منهم لتحقيق ربح عند بيعهم أو تحريرهم. وقد بلغت نسبتهم في بعض الفترات التاريخية إلى 25 % من مجموع سكان مدينة الجزائر، حيث أن الرايس علي بتشيني لوحده كان بحوزته 600 أسير منهم 300 استخدمهم على ظهر السفينة التابعة له.

وهنا يجب الإشارة أنه مثلما كان هناك أسرى مسيحيين في الجزائر كان هناك أسرى مسلمين لدى الأوروبيين ولا سيما في مالطا وفرنسا وإسبانيا وإيطاليا، وقد قدر فيليكس فابري (Felix Fabré) عددهم بالبندقية (Venise) في آخر القرن الخامس عشر الميلادي بما يبلغ ثلاثة آلاف عبيد وقال أن أغلبهم من المغاربة. كما أن عددهم في جزيرة مالطة لوحدها بلغ نحو عشرة آلاف رقيق مسلم، ولما استولى عليها الإمبراطور الفرنسي نابوليون سنة 1798م وجد منهم ألفين فحررهم على أمل استرضاء العالم الإسلامي قبيل حملته على مصر.

أما ظاهرة الرقيق فليست بالشيء الجديد الخاص بهذا العصر بل هو نظام قديم قدم التاريخ مارسته كل شعوب المعمورة في العالم قديما وحديثا بدءا بالبابليين والفراعنة والإغريق والرومان والمسلمين وغيرهم وانتهاءا بالأمريكيين حديثا. وكان لهؤلاء الأسرى المسيحيين موضعا في مدينة الجزائر مخصوصا لبيعهم بالقرب من الجامع الجديد يسمى البادستان ويطلبون فيهم الأثمان الباهظة لبيعهم أو لتحريرهم وهذا بالطبع حسب جنسهم وسنهم وحالتهم الصحية أو نسبهم العائلي. ولكن بعد أن ألغت الأيالة الجزائرية القرصنة الفردية في نهاية العهد التركي بالجزائر أصبح هؤلاء العبيد ملكا للحكومة التي قلما تبيعه ولا تتنازل عنه إلا على سبيل الهبة والترضية، وبالتالي فإنه من أندر الأشياء أن يعرض مسيحي للبيع. والأشغال التي كان يطلب إلى الأسرى القيام بها لم تكن مفرطة المشقة، فكانوا يعملون في المنازل، أو يستخدمون في المدينة نفسها، أو في الحدائق خارج الأسوار حسب

مشيئة سادتهم وكانوا كذلك يسخرون في تسيير السفن الكبيرة بالمجاديف أياما معلومة حيث لا تتجاوز مدة عملهم فيها ثلاثة أو أربعة أشهر في السنة ومع هذا كانوا يستفيدون من دخل القرصنة.

وكان العبيد الموظفون في القصر أو الملحقون بالشخصيات الكبيرة في الدولة مكلفين بالعناية بالمنزل والمطبخ ويعاملون بأقصى اللطف، أما النساء فكن يتخذن جواري أو يعملن خادمات في البيوت، وفي بعض الأحيان كانت الواحدة تتزوج صاحب البيت وتحصل على حريتها ونادرا ما كن يتمسكن بالمسيحية. وعموما يمكن القول إن أوضاع الأسرى المسيحيين في الجزائر كانت أفضل بكثير من أوضاع أمثالهم المسلمين في البلدان المسيحية الأوروبية، وهذا ما شهد عليه الأوروبيون الذين عاشوا أو زاروا الجزائر سواء كرقيق أو وموظفين أو رحالة وذكروه في كتبهم أمثال هايدو وفنتورا دي برادي وسرفنتاس والأب دان والقنصل الأمريكي وليام شالر حيث كان وضع الأسرى المسلمين بأوروبا أسوأ من الرق بكثير، وهذا ما أكده المؤرخ الإيطالي سلفاتوري بونو بقوله : "فبينما كان الرقيق المسيحيون يتأملون في المدن البربرية كان مسلمو المغرب يحتفظ بهم كعبيد في ظروف قاسية جدا بالعديد من مدن الساحل الأوروبي".

كما يشهد على هذا الوضع أيضا الديبلوماسي الفرنسي فنتورا دي برادي الذي عاش هذه الفترة من تاريخ الجزائر بقوله في مؤلفه "الجزائر في القرن الثامن عشر": "إن العبيد المسيحيين بالجزائر كانوا لا يحملون الأغلال، ولهم حق العوائد والغذاء الجيد مثل الانكشارية، كما كانوا يمنحون الألبسة الجيدة والوظائف اللائقة بهم مثل منصب الكتابة، ومنهم كان كبير كتاب العبيد الذي له مركز في الدولة يحسد عليه، وإذا أسلموا كان لهم الحق في الارتقاء إلى مناصب ضباط الجيش كالكاهية مثلا والآغا ووكيل الحرج وهي وظائف محرمة على الكروغلي والأهالي ومقصورة على الأتراك وعلى من رضوا عنهم من العبيد". وبالمقابل كان الموريسكيون المسلمون في إسبانيا يعاملون كالحيوان ويرغمون على اعتناق المسيحية ومع ذلك يبقون في مستوى الرقيق ونفس الحال ينطبق على أسرى فرنسا فهناك أيضا كان الأسرى المسلمون على حسب قول المؤرخ الفرنسي شارل أندري جوليان يدمغون بالحديد المحمي كما هي الحال مع البهائم ولم يكن يسمح لهم بأن يحتفظوا بدينهم. بينما كان

الأسرى المسيحيون بمجرد أن يسلم واحد منهم طواعية يصبح في اللحظة فردا من أفراد المجتمع الإسلامي له نفس الحقوق والواجبات، وله الحق أن يرتقي إلى أعلى المناصب السياسية والإدارية، وهذا ما دفع الكثير منهم إلى اعتناق الإسلام عن قناعة، فمثلا في سنة 1634 م من مجموع 25000 أسير اعتنق 8000 الإسلام، و لم يكن هذا التعامل الإنساني من جانب الحكام الأتراك اتجاه الرقيق عفويا بل كان ينبع من تعاليم الإسلام السمحاء التي توصي بالمعاملة الحسنة اتجاه الرق. وكان الأسرى المسيحيون يحبسون ليلا في دور خاصة تابعة للحكومة أو مملوكة للأفراد، وكانت تعرف بسجون الرقيق (Bagne)، وكان منها في مدينة الجزائر ستة، أكبرها يضم حوالي ألفي سجين.

والأسرى الذين يجدون كفيلا لهم يضمن عدم هروبهم كان يسمح لهم بحرية الخروج إلى حيث يريدون في المدينة مقابل دفع مبلغ 75 سنتيم في الشهر إلى أسيادهم. وكان هؤلاء الأسرى المسيحيين أقل بؤسا، حيث كانت تحميهم السلطات التركية من الأذى ومن سوء معاملة الأهالي، فقد كانوا آمنين على أرواحهم، إلا عندما يثور الجيش الانكشاري، أو يظهر أسطول مسيحي فتهيج أحوال المسلمين، وأكثر من هذا أن تلك السجون كانت بها معابد صغيرة لها قساوسة يتعبد فيها الأسرى المسيحيون بكل حرية يوم الأحد وسائر الأيام وبها يحتفلون برأس السنة، كما كان بها ملجأ للعجزة، وحانة للشراب.

ويقول الراهب الفرنسي جول تورني (Jules Tournier) حول موضوع حرية العقيدة في الجزائر خلال العهد التركي: "إنه كان في مدينة الجزائر خمس كنائس خاصة بالأسرى، واحدة في محتشد الباشا واثنتان في محتشد علي بتشيني والرابعة بقنصلية فرنسا، والخامسة بنيابة أسقفية الجزائر، وكانت هذه الكنائس كلها تزين بشتى أنواع زينة الكنائس وتضاء ليالي الاحتفالات والمواسم بمئات القنادل المختلفة الألوان ... وعندما تقام الاحتفالات الدينية بهذه الكنائس يدخل رهبان الإرساليات إلى محتشدات الأسرى ليالي الاحتفال ليمكنهم من إقامة الصلوات في الصباح الباكر، وفي أزمنة الوباء يقيم هؤلاء الرهبان باستمرار في المحتشدات ليعالجوا الأسرى ويلقنونهم العقيدة عند الموت". وبالإضافة إلى هذا فإن الأسرى المسيحيين كانوا يستفيدون من عطلة يوم الأحد وراحة لمدة ثلاثة أيام بمناسبة الأعياد الإسلامية يستغلونها في اللعب والمرح، ولكنهم لم يكن يطلق سراحهم إلا إذا افتدتهم

أسرهم بمعاونة رجال الدين، أو عن طريق تبرعات المؤسسات الدينية المسيحية التي أنشأها بعض الكنائس الأوروبية خصيصا لهذا الغرض مثل جماعة الثالوثيين (Trinité) التي أسسها القديس يوحنا دي ميتي سنة 1198م، وجماعة عذراء الرحمة (Notre Dame de la merci) التي أسسها القديس بيير نولاسك (Saint Pierre Nolasque) سنة 1218م، وجماعة المفتدين، وجمعية اللازاريين (Les Lazaristes) التي أسسها سنة 1683م القديس سان فانسان دي بول وكان الأب جان لي فاشي (Jean le Vacher) من أشهر رجالها الذي قذفه الأتراك بالمدفع المسمى بابا مرزوق سنة 1683م بسبب خبثه، أو إذا استعادوا حريتهم بعد مفاوضات سياسية وفي هذا الصدد عقدت حكومة الجزائر عدة اتفاقيات مع مختلف الدول الأوروبية حول موضوع تبادل الأسرى نذكر منها: مفاوضات أعوام 1619 و1666 و1689 و1719م بين الجزائر وفرنسا، ومفاوضات عام 1810م بين الجزائر والبرتغال، وفي بعض الأحيان يتم تخليصهم من أسراهم بالقوة عن طريق القراصنة الأوروبيين ولكن كانت حالات نادرة الوقوع.

ويقول القنصل الأمريكي في الجزائر وليام شالر : "قد وجد من العبيد من يغادر الجزائر وقلبه مفعم بالأسف والحسرة عليها وعلى النعيم الذي عرفه فيها كعبد أجنبي، وكثير من هؤلاء يحملون معهم أموالا طائلة عند رحيلهم عن الجزائر". وكان من بين الأسرى عدد من الشخصيات البارزة، كالأب ديغو دي هايدو (Diego de Haedo) الذي ظل أسيرا في مدينة الجزائر من سنة 1578 إلى غاية 1581م، وقد ألف كتابين عن الجزائر الأول تحت عنوان "ملوك مدينة الجزائر" (Les rois d'Alger) والثاني "طبوغرافية والتاريخ العام لمدينة الجزائر" (Topographie et histoire générale d'Alger)، والكاتب الإسباني الشهير ميقال دي سيرفانتس (Miguel de Cervantes) مؤلف رائعة "دون كيشوت" الذي أسر في البحر رفقة أخيه من طرف الرايس مامي أرنوط بعد عودته من معركة ليبانت التي وقعت سنة 1571م، وبعد إقامته مدة من الزمن في اسطمبول أتوا به إلى الجزائر، وظل أسيرا في مدينة الجزائر مدة خمسة أعوام من سنة 1575 إلى 1580م حتى افتداه أحد الآباء اسمه "جوان سيسيل دي فالانس"، وقد أشار سيرفانتس إلى حياة الأسرى وخصص لها كوميديتين "معتقلات الجزائر" (Les bagnes d'Alger)،

و"حياة الجزائر" (La vie d'Alger)، كما تعرض لوضع الأسرى في كتابه "دون كيشوت"، وكذلك العالم اليوناني بيار جيل (Pierre Gilles)، أسر في سنة 1546م أثناء قدومه من فرنسا إلى اليونان في بعثة علمية بطلب من الملك فرانسوا للحصول على مخطوطات يونانية، وبطل مقاطعة فلوريدا دومينيك غورك (Dominique Gourgues)، أسر سنة 1558م أثناء سفره من أوروبا إلى أمريكا، والرسام الإيطالي الشهير فرا فيليبوليبي دي مادون (Fra Filippo de Madone) الذي وقع في الأسر سنة 1635م، والكاتب الإيطالي ايمانويل أراندا (Emmanuel D'aranda) الذي أسر سنة 1640م أثناء سفره من فرنسا إلى إسبانيا، له مؤلف تحت عنوان "أسرى مدينة الجزائر" (Les captifs d'Alger)، والشاعر الهزلي الفرنسي جين فرانسوا رونيار (Jean-François Regnard) صاحب القصة المعروفة بالبروفنسية الجميلة الذي أسر سنة 1678م، وبعد بيعه في نفس السنة بمدينة الجزائر أخذ إلى القسطنطينية، والعالم الفرنسي جان فوا فيان (Jean Foi Vaillant) الذي أسر سنة 1674م عندما كان في رحلة علمية إلى إيطاليا وصقلية واليونان لدراسة النقود بتكليف من ملك فرنسا.

وكان البعض من أولئك العبيد المسيحيين الذين اختطفوا عن طريق القرصنة مجندين في صفوف اللفيف الأجنبي (الجيش التركي) بعد اعتناقهم للإسلام طواعية، وقد تقلد البعض منهم وظائف سامية والأمثلة على ذلك كثيرة، نذكر منهم : الباي لارباي حسن آغا (1535 – 1544م) وهو إيطالي الأصل، والباشا قلج علي 1568 – 1587م) الذي أخذ من سواحل كالاباريا بإيطاليا وعمره 18 سنة فاعتنق الإسلام بالجزائر ثم أخذ يرتقي في مناصب الدولة إلى أن حاز مرتبة باي لارباي سنة 1568 م، وأيضا علي رمضان باشا فهو سارديني الأصل، وحسين قبطان بندقي الأصل، وجعفر داي مجري الأصل، وحسين فيتريانو بندقي الأصل، وعلي بتشيني إيطالي الأصل الخ. وقد اختلف عدد هؤلاء العبيد المسيحيين قلة وكثرة تبعا لانتشار القرصنة أو كسادها، فكان عددهم بمدينة الجزائر سنة 1533م نحو 7000 أسير. وقد بلغ عددهم أقصاه في النصف الأول من القرن السابع عشر، فقد كانت سجونهم وقتذاك تضم 25000 أسير من مختلف الجنسيات الأوروبية كما يقول الأب دان Dan أو 35000 كما يقول جراماي (Garamaye)، ثم نقص هذا العدد في أثناء القرن الذي تلاه فلم يكن في هذه السجون

سنة 1740م سوى 1442 أسيرا، و لم يكن فيها سنة 1767م أكثر من 2062 ونقصوا أخيرا إلى 1600 سنة 1815م ثم ارتفع عددهم إلى 1642 سنة 1816م حين أطلق سراحهم جميعا بعد غزوة اللورد اكسموث، وعندما احتل الفرنسيون مدينة الجزائر لم يكن عدد الأسرى أكثر من 122.



الأسيرات الأوروبيات

الصناعات والزراعة الموجودة في مدينة الجزائر وضواحيها:

عرفت الحياة الاقتصادية في مدينة الجزائر تطورا ملحوظا ومكانة لا بأس بها حيث كانت مثل نظيرها الأوروبي في القرون الأولى من العهد العثماني، و لم تكن أسوأ منه في السنوات الأخيرة حيث كانت الجزائر تعرف نفس الصناعات اليدوية الموجودة في أوروبا، وكانت تسد في أغلبيتها حاجيات السكان والباقي يصدر إلى الخارج.

وكانت الصناعة المحلية بمدينة الجزائر منظمة تنظيما دقيقا حيث كان الحرفيون منخرطون في نقابات حسب التخصص، وكل حرفة تخضع لسلطة رئيس يلقب بالأمين يرجع إليه في حل مشاكلهم وتشمل جميع شؤون المهنة، كأمين البنائين، وأمين الدباغين، وأمين العطارين، وأمين

الخياطين، وأمين النجارين وغيرهم، وهو نظام إسلامي قديم عرفه المسلمون منذ الخلافة الراشدة. كما كانت كل حرفة تختص بشارع أو سوق ينسب إليها فنجد شارع الدباغين، وشارع النجارين، وشارع الحدادين، وشارع النحاسين، وسوق الخشب، وسوق الحديد ، وسوق الشماعين، وسوق الخراطين، وسوق الصباغين، وسوق العطارين، وسوق الفخارين، وسوق الذهب والفضة، وزنقة النحاسين، وزنقة الخراطين الخ.

وكانت المبادلات التجارية تتم داخل أسواق أسبوعية يتم فيها تبادل السلع بالنقود أو المقايضة، ففي مدينة الجزائر كانت الأسواق التجارية والدكاكين والحوانيت توجد في شارعين رئيسيين تباع فيهما مختلف أنواع السلع، فالشارع الأول يمتد من باب عزون إلى باب الوادي، والثاني من وسط المدينة وينحدر نحو المرسى. ويقول قنصل أمريكا بالجزائر وليام شالر: "إن الجزائريين كانوا يتمتعون بمهارة كبيرة في البناء بالآجر والحجر، وقد بلغوا درجة من الكمال في هذا الميدان.

كما أن تطريزهم كان بارعا يدل على ذوق رفيع، ولذا فإن الطلب على منتجاتهم كان قويا في الخارج، لكنهم لم يكونوا جد متقدمين في صناعة النجارة والحدادة والأحذية". وأما صناعة الساعات والمصوغات وبناء السفن والعناية بالمدافع فكان يقوم بها بعض الأناس من الأجانب أغلبيتهم من الأرقاء المسيحيين. وأهم الصناعات الجزائرية التي كانت موجودة وقتئذ هي الصناعة الغذائية وصناعة الجلود المدبوغة الحرير والصوف والحدادة والصياغة والنجارة والأواني الخزفية والأدوات الفخارية والأحذية والأثاث والحلي والزجاج والصابون والسفن ومواد البناء والخزف والمدافع والبنادق والبارود الخ. أما المواد الأولية التي كانت تصنع بها هذه المصنوعات فمعظمها كانت محلية، إلا أ ن بعض المواد كانت تستورد من الخارج فمثلا كانت مادة الحرير الخام تأتي معظمها من سوريا. والمنتجات الرئيسية الجزائرية من الحرير هي المناديل والشالات والأحزمة وحياك الحرير للنساء ونوع من العمائم والقماش الذي يطرز بالذهب وغير ذلك من المنتجات التي تستهلك محليا، وهذه المنتجات الحريرية كانت أجمل وأمتن من المنتجات الأوروبية، وألوانها جميلة ودائمة، ومن شدة الأهمية التي كان يعطيها الجزائريون لهذه الحرفة كان يوجد بالعاصمة نحو ألف ومئتي معلم يشغلون مهنة الخياطة

وستمائة تاجر في دود القز. كما كانت تستعمل كميات كبيرة من الصوف لنسج البرانس والحايك والسجاد والشواشي منها الشاشية الملونة بالأحمر والتي نسميها اليوم بالشاشية التونسية ومنها الشاشية المطرزة بالذهب والفضة تسمى الصارمة.

وكان نسج الصوف شائعا في كل عائلة جزائرية ولو أنه كان يستعمل بطرق بدائية والإنتاج عادة يستعمل لاستهلاك أفراد العائلة، ولكن كانت توجد مصانع كثيرة في كل المدن والقرى الكبيرة لنسج الصوف. وكانت تنسج في الجزائر أقمشة من الكتان يلبسها الأهالي وتصنع أيضا الزرابي وأنواع رفيعة وجميلة من الحصائر بحيث أنها تشكل فراشا للأرضية تشبه السجاد، وكذلك تصنع السلل في الريف ومن مختلف الأنواع لأغراض منزلية.

وصناعة دباغة الجلود من مختلف الألوان يصنعون منها محافظا للأوراق ولوضع النقود وأحذية النساء والرجال ويصنعون الأواني الطينية والبلاغي والسروج الخ. وأحصى أحد الرحالة الأجانب أثناء زيارته لمدينة الجزائر عام 1738م العديد من أصحاب الحرف والمهن، فذكر أنه شاهد بنفسه ثمانين ومائة مصنع للسيوف والسكاكين ومثلها من الخناجر وغيرها من أنواع السلاح الأبيض المطعم بالفضة وغير المطعم وكذلك صناعة التعدين، وهذا من غير بقية الحرف اليديوية الأخرى كالفنون التقليدية والبناء والنقش والطرز والتزويق الخ.

وقد تعرض النشاط الصناعي في الفترة الأخيرة من العهد العثماني إلى كساد وذلك جراء منافسة المصنوعات الأجنبية له وثقل الضرائب التي فرضها الحكام على الصناع مما أدى إلى انخفاض نوعيته ومردوده، هذا بالإضافة إلى أن اعتماد الحكام الأتراك على العمال الأجانب من الأسرى الأوروبيين واليهود في بعض الصناعات الأساسية، كصناعة السفن الكبيرة والمدافع والساعات أدى إلى عجز الجزائريين عن مواكبة التقدم الذي وصل إليه الأوروبيون وقتئذ. وكانت الأراضي الفلاحية المحيطة بمدينة الجزائر واسعة شديدة الخصب تمتد عند أسفل أسوار المدينة في الأماكن المعروفة اليوم بشارع ديدوش ونهج محمد الخامس أو باب الوادي وبئر خادم والحامة وبئر مراد رايس والأبيار وبوزريعة والحراش والعاشور ودالي إبراهيم والسحاولة وبني مسوس والشراقة وحسين داي والقبة، تدر مختلف

أنواع الخضر كالبصل والطماطم والفلفل وغيره، والفواكه كاللوز والعنب والتين والتوت والرمان والخوخ والليمون والبرتقال والمشمش والتفاح وحب الملوك إضافة إلى التبغ ومختلف أنواع الزهور. وقد وصف الأب الإسباني ديغو هايدو سنة 1612م البادية الجزائرية أو الفحص في مؤلفه "طوبوغرافية الجزائر" كالآتي: " فور ما تخرج إلى البوادي يتبادر إلى أعيننا جمال الكروم العديدة والحدائق الغناء التي تحيط بالمدينة، ولا ترى في كل الاتجاهات إلا أشجار الليمون والبرتقال وأشجارا من كل نوع، ثم العديد من الأزهار وخاصة الورود المزدهرة على امتداد السنة وسط نباتات البقول والخضر". بينما كانت سهول متيجة الواسعة مختصة في تربية المواشي وزراعة الحبوب والبرتقال والعنب وإنتاج العسل والصوف والزيت والجلود تسد في غالبيتها حاجات سكان العاصمة والقليل منها يصدر إلى الخارج، كما كانت في نفس الوقت توفر الحليب والزبدة إلى العاصمة بفضل العدد الهائل الذي كانت تمتلكه من أبقار.

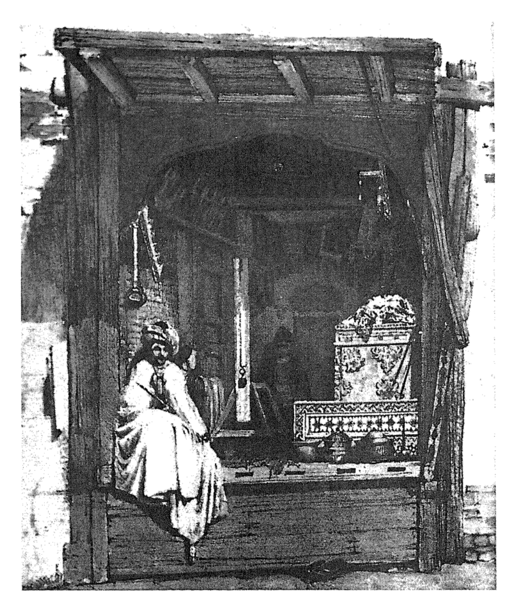
وكانت هذه الأراضي الزراعية بضواحي المدينة عبارة عن حدائق وبساتين كبيرة تتوسطها منازل ريفية جميلة وتتوفر على موارد مائية كبيرة مصدرها وادي الحراش ووادي كنيس بهضبة الأبيار ووادي المغاسل بضاحية باب الوادي هذا بالإضافة إلى الآبار والعيون والأودية الطبيعية التي ينبع أغلبها من مرتفعات المدينة (بوزريعة) تزود مياهها سكان المدينة الفلاحين على السواء.

ومن الضياع التي كانت موجودة آنذاك يمكن ذكر: ضيعة الداي التي شيدها الداي بابا حسن في أوائل القرن الثامن عشر على مسافة 1500 شمال باب الوادي، والدار الحمراء بالأبيار التي كان يقطن بها في القرن السابع عشر ميلادي كل من علي رايس وصالح رايس، وجنان الصفار حيث يسكن جواهري الداي، وجنان قايد الباب وهي دار محافظ الأبواب، وجنان خزندار حيث يقيم أمين المال، وجنان أمين الصكة وهو المسؤول على سكّ النقود ومنزله هو المسمى حاليا فيلا محي الدين، وجنان المفتي، ودار حسن باشا ببئر خادم، ودار الضياف، ودار عبد اللطيف. وقد قدر الإسباني هايدو أن عدد البساتين التي كانت تابعة لمدينة الجزائر تبلغ 1000 بستان، بينما ذكر الأب دان الذي زار الجزائر سنة 1634م أن الجهات القريبة من مدينة الجزائر تتوفر على 1800 مزرعة. ولم يبق اليوم من

هذه المساحات الخضراء التي كانت القصور متناثرة على سطحها إلا بعض المنازل الريفية في أعالي المدينة، وكانت هذه الفيلات الريفية تدعى الجنائن حيث كان يلجأ إليها للتسلية ونسيان هموم المدينة، أما ملكية هذه الأراضي الزراعية فكانت بحوزة طبقة بورجوازية مشكلة من الأتراك والكراغلة والحضر واليهود وبعض القناصل الأوروبيين أقاموا فيها منازل ريفية لإقامتهم الصيفية وهي جميلة محاطة بأسوار ويسهر على رعاية هذه الأراضي واستغلالها جماعات من الفلاحين والأسرى المسيحيين. و على خلاف الفترة الأولى من العهد العثماني التي عرفت بالازدهار الزراعي نتيجة أرباح الغنائم البحرية الوفيرة فإن النشاط الزراعي أصابه ركود منذ أواخر القرن الثامن عشر نتيجة انكماش الاقتصاد والأوبئة والجفاف والجراد مما أدى إلى تقلص عدد البساتين حيث لم يبق منها في نهاية العهد التركي إلا حوالي ألفي بستان ومع ذلك بقيت محافظة على رونقها.



سوق



دكان

التجارة الخارجية والداخلية:

عرف مرسى العاصمة مثله مثل الموانئ الجزائرية الأخرى نشاطا تجاريا كبيرا مع الخارج سواء مع الدول الأوروبية مثل فرنسا وهولندا وإيطاليا وبريطانيا والسويد وغيرها أو البلدان العربية مثل تونس وليبيا ومصر وسوريا والمغرب الأقصى إضافة بالطبع إلى تركيا. وعموما كانت الجزائر تصدر إلى

أوروبا مختلف أنواع الحبوب من قمح وشعير والزيت والزيتون والتين والتبغ والتمر والزبيب والصوف والجلد والشمع وريش النعام والمواشي من غنم وبقر والخضر والفواكه.

وبالمقابل كانت الجزائر تستورد بدورها من فرنسا الأدوات الفولاذية وآلات الحديد وغيرها، ومن مدينة جنوة وليون أنواع الأقمشة ونسيج القطن والحرير والقطيفة، ومن إيطاليا الرخام، ومن البندقية السلاح والبارود والساعات والمرايا والخزف، ومن إنجلترا وهولندا الحبال وشراع السفن والأخشاب والقلاع، ومن بوهيميا زجاج البلور، ومن بروسيا الأواني النحاسية والحرير.

أما الشرق الأدنى فكان يصدر إلى الجزائر السجاجيد والزرابي والأقمشة والتوابل والعقاقير والبن والسيوف والخناجر والملابس الفاخرة والأواني الخزفية. وقد بلغ مجموع عدد السفن التجارية التي رست بميناء الجزائر سنة 1789م حوالي 80 مركبا منها ثلاثين سفينة فرنسية ومثلها من إسبانيا وثمانية من صقلية وثلاثة سفن من تركيا وأربعة من دول شمال أوروبا وثلاثة من ليفورن ومثلها من الإسكندرية. وحسب ما ذكره الدبلوماسي الفرنسي فنتورا دي برادي كانت الجزائر تصدر من موانئها إلى الدول المسيحية عام 1788م ما يلي: يخرج من مرسى مدينة الجزائر سنويا من سبعة إلى ثمانية آلاف قنطار من الصوف تأتي أغلبيتها إلى العاصمة من التيطري، ومن ميناء عنابة يصدر سنويا من عشرة إلى اثني عشرة ألف قنطار من الصوف، وفي سنة 1788م خرج من ميناء عنابة والجزائر وأرزيو ودلس حوالي 150 ألف حمولة من الحبوب والشعير والخضر، باستثناء القمح فإنه لا يصدر إلى الخارج إلا بعد الحصول على رخصة من طرف الداي. كما يذكر لنا أن صادرات مرسى العاصمة إلى كل من فرنسا وهولندا وبريطانيا بلغت سنة 1789م من خمسة إلى ستة مراكب مملوءة بالجلد، ومثلها كذلك من الصوف والشمع وذلك ما يقدر بثلاث وأربعمائة قنطار سنويا، بإضافة حمولة أخرى من الزيت.

أما مبعوث نابليون إلى الجزائر الجاسوس بوتان فقد ذكر حسب تقريره قدمه إلى الحكومة الفرنسية أن مرسى العاصمة لم يكن يصدر إلى الخارج عام 1808م أي شيء من المنتجات المصنوعة ماعدا بعض السلع الترفيهية كالمحافظ وماء الورد والمناديل الحريرية التي يستعملها نساء البلاد كمحازم يتمطقن بها، وتصنع الزرابي في القالة كما تصنع في مدينة الجزائر محازم ومناديل وكذلك

كمية قليلة من الملائات الخشنة وتصنع في الجبال الأغطية والمعاطف. وتصدر على الخصوص القمح، الشعير، الحنطة (القمح الصلب)، الذرة، الأرز وهو من النوع الرديء، الشمع، العسل، زيت الزيتون، البرتقال والليمون، والكرموس، وقليل من التمر، كما تصدر العنب، والجلود، والصوف واللوز، ومن الحيوانات الأبقار والأغنام والخيول وغيرها.

وتستورد بعض السلع من أزمير ودمشق ومصر، وتستقبل من أوروبا وخاصة من فرنسا، الأقمشة، والكتان الهندي الرفيع، والأواني المعدنية والمترلية، والحديد والصلب والألمنيوم والرصاص والقصدير، وكذلك أدوات الحرف الرئيسية، والأقمشة الحريرية والمناديل الحريرية. أما التجهيزات البحرية والذخائر الحربية فتأتيها على الخصوص من البلدان الشمالية. بينما نص وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر في مذكرته حسب مصدر رسمي أن واردات وصادرات الجزائر لعام 1822م كانت كما يلي :

الواردات :

◆ **من بريطانيا :** منتجات الهند وبريطانيا 500.000 دولار إسباني.

◆ **من إسبانيا :** الحرير والسكر والفلفل والقهوة ومنتجات صناعية إنجليزية وألمانية 300.000 دولار إسباني.

◆ **من فرنسا :** السكر والقهوة والفلفل والصلب والأقمشة وغير ذلك من المنتجات 200.000 دولار إسباني.

◆ **من بلدان المشرق :** مادة الحرير الخام 100.000 دولار إسباني.

◆ منوعات الحرير من إيطاليا وفرنسا، المجوهرات والأحجار الكريمة والماس 100.000 دولار إسباني.

المجموع: 1200.000 دولار إسباني

الصادرات:

- من موانئ المملكة الجزائرية في اتجاه مرسيليا وليفورن وجنوة 20.000 قنطار من الصوف بسعر 8 دولارات للقنطار 160.000.
- 10.000 قنطار من الجلود بسعر 8 دولارات للقنطار 80.000.
- 600 قنطار من الشمع بسعر 30 دولار للقنطار 18.000.
- ريش النعام ومنتجات أخرى قليلة القيمة 1.500.

المجموع: 273.000 دولار إسباني

وبناءا على هذا الحساب بين الصادرات والواردات يتبين لنا أن الميزان التجاري الجزائري يشكو سنويا من عجز مقداره 927000 دولار. مع الإشارة أن هذه الإحصائيات الاقتصادية لا تعطي الصورة الحقيقية لمجمل اقتصاد الجزائر عبر قرونه الثلاث وإنما يعكس فقط سنوات التخلف في الإنتاج الجزائري الذي عرفته الجزائر في أواخر العهد التركي. وإضافة إلى التجارة مع الدول البحرية الأوروبية والعربية كانت تجري مبادلات بين سكان الجزائر والدول المجاورة كتونس والمغرب وليبيا والسودان والنيجر والمالي تتم بريا عن طريق القوافل المحملة بالسلع العابرة على المناطق الشرقية والغربية والصحراوية من أرض الوطن يتبادل التجار من خلالها مختلف السلع المحلية بمنتجات هذه الدول نذكر من بينها: الأقمشة والعقاقير والمجوهرات والصوف والتمور والمسك والعنبر والحنة والدخان والمواد الغذائية وغيرها، هذا زيادة على تجارة العبيد السود الذين كانوا يجلبون من الأقطار الإفريقية السوداء. ولتسهيل العمليات التجارية بين الجزائر والدول الأجنبية كان يوجد بمدينة الجزائر وكلاء أجانب يمثلون دولهم، والجزائر أيضا بدورها كان لها وكلاء منتشرون في الخارج يقومون بمهمة الوساطة في المسائل التجارية.

وإلى جانب التجارة الخارجية كانت للجزائر تجارة داخلية نشيطة حيث كانت القوافل تقصد مدينة الجزائر من مختلف جهات الوطن من بلاد القبائل والصحراء محملة على ظهور البغال والحمير والإبل مختلف أنواع المنتجات الزراعية كالخضر والفواكه والزيت والتمور وغير ذلك تدخل من باب عزون حيث كانت توجد هناك فنادق للمسافرين. وكانت التجارة الداخلية منظمة تنظيما دقيقا ومحل مراقبة من قبل المحتسب وأعوانه لمنع أي تدليس أو غش في البضائع أو عدم مراعاة النظافة وكذا الأسعار التي كانت تحدد من قبل الدولة سواء كانت مأكولا أو مشروبا أو ملبوسا.

وإن بقت الصناعة والتجارة الداخلية نشطة، فإن التجارة الخارجية في أواخر العهد التركي أصابها ضعف وجمود نتيجة تقهقر الاقتصاد الوطني جراء تقلص المغانم البحرية وقلة الإنتاج ومنافسة البضائع الأوروبية للسلع الجزائرية، فأصبح الميزان التجاري الجزائري يسجل عجزا مزمنا منذ أواسط القرن الثامن عشر وهذا بعد أن كان من قبل أي في القرنين السادس عشر والسابع عشر مزدهرا. وكانت للجزائر عملة خاصة ذهبية وفضية ونحاسية، تضرب بدار السكة في القصبة باسم السلطان العثماني، وبأمر من الداي تحت إشراف الخزنجي، وتختلف تسمية العملة حسب قيمتها في السوق أي حسب الأسعار، وهذه أسماؤها : من الذهب: السلطاني، نصف السلطاني، ربع السلطاني، والمحبوب. ومن الفضة: الريال بوجه (البوجو)، النصف (البوجو)، البياتيك شك، الريال مجبور، والموزونة. ومن النحاس : الصايم. وإلى جانب هذه العملة الوطنية كانت تتداول في أسواق الجزائر العملات الأجنبية كالعملة الفرنسية والإسبانية والإيطالية والبرتغالية والتونسية والمغربية.

عوامل الانهيار:

قبل التعرض لحادثة لطمة المروحة، لابد من إعطاء صورة موجزة عن حالة العالم الإسلامي في بداية القرن التاسع عشر، فقد اختل ميزان القوى بينه وبين العالم الأوروبي المسيحي، فبينما كانت هذه الأخيرة تخطط لعالم جديد يسوده العلم والتقدم كان العالم الإسلامي نائما في سباته، وأصبحت الدولة العثمانية حامية المسلمين في حالة ضعف وتقهقر سميت بالرجل المريض، فقدت على إثرها معظم مناطق نفوذها في

أوروبا، أضف إلى ذلك الحملات المتتالية على مدينة الجزائر حيث تعرضت إلى عشر هجمات من سنتي 1634 إلى 1789م ألحقت أضرارا بالأسطول الجزائري وتسببت في خسائر بشرية وعمرانية وبالأخص الهجوم العنيف للورد اكسموث الإنجليزي في صيف عام 1816م على مدينة الجزائر حيث احترقت أغلب السفن ودمر جزء هام من ميناء الجزائر كانت نتيجته تقلص نشاط البحرية الجزائرية وبالتالي حرمان خزينة الجزائر من أموال غنائم العمليات الحربية وما يتعلق بالنشاط البحري من فداء الأسرى وأخذ الإتاوات، وهذه الموارد هي التي اعتمد عليها النظام التركي لتمويل خزينته وضمان استمراره وبالتالي فهي سبب وجوده.

ولتعويض هذه الموارد الخارجية فرض الحكام الأتراك ضرائب ثقيلة على الأهالي أكثر مما كانوا يدفعونه من قبل دون الاهتمام بتحسين حياتهم الاجتماعية أو تطوير اقتصاد البلاد بصورة فعالة، فانعكس هذا الوضع سلبا على الحياة المعاشية للسكان مما أدى إلى تعزيز السخط الشعبي على النظام التركي واندلاع الثورات في كل مناطق البلاد، كثورة الشريف بن الأحرش بالشمال القسنطيني وثورة محمد الشريف الدرقاوي في الغرب الجزائري (1805– 1817م) وثورة الطريقة التيجانية بالجنوب الجزائري ابتداء من عام 1818م.

هذا بالإضافة إلى حرمان الجزائريين من مناصب الحكم في الإدارة والجيش وبالأخص عدم تمكن الأتراك من خلق نظام شوري إسلامي أو ديمقراطي غربي مستقر ومتفتح على الخارج بإمكانه الاستفادة من التجارب الأوروبية في ميدان الاقتصاد والعلم يسمح بدفع عجلة الاقتصاد نحو الأمام وقادر على النهوض بأعباء التنظيم والدفاع عن حرمات البلاد ويشجع الابتكار والعلم تماشيا مع متطلبات القرن الثامن عشر عصر النهضة والعلم يعيش فيه الحكام والجنود والشعب في حرية وهناء بعيدا عن الانتفاضات الشعبية والفوضى السياسية والمؤامرات والرشوة والاغتيالات حبا في الجاه والسلطة وإشباع اللذات وهذا ما جعل معظم دايات الجزائر سجناء في قصرهم لا يغادرونه إلا عند الموت. وكذا رفض الأتراك الاندماج في المجتمع الجزائري احتقارا لهم رغم العامل الديني المشجع في ذلك العصر، واعتمادهم على استقدام الجنود باستمرار من تركيا ومنحهم الوظائف الحكومية العليا

دون الأهالي حتى أن لما نزلت القوات الفرنسية بالجزائر لم تجد أمامها سوى 7000 جندي تركي ليس لهم أدنى نصيب من الغيرة الوطنية والباقي 40000 متطوعا من الأهالي غيورين على وطنهم ولكن للأسف غير منظمين وغير مدربين عسكريا، ولو كان وقتئذ الأمير عبد القادر حاكما على الجزائر لما وصلت فرنسا إلى مبتغاها.

وزاد الطـين بلة عندما حـطمت معظم وحدات الأسطـول البحري العثماني والجزائري في معركة نافارين سنة 1827م اثر المعركة البحرية التي دارت بينهم وبين الحلف الثلاثي الفرنسي والروسي والإنجليزي من أجل قضية استقلال اليونان والتي كانت أراضيها تحت سيطـرة العثمانيين، فلم ينج في هذه المعركة إلا نحو ثلاثين باخرة من بينها عشر بواخر جزائرية.

وعشية القطيعة مع فرنسا عام 1827م كان عدد وحدات الأسطول الجزائري لا تزيد عن 16 سفينة تحمل في مجموعها 398 مدفعا، ووجد الفرنسيون بميناء الجزائر اثر سقوط حكومة الداي حسين ثماني سفن متوسطة وقرابة خمسين زورق صغير.

وبهذه الهزائم المتتالية فقدت الجزائر والإمبراطورية العثمانية مفاتيح البحار وسيطـرتها على التجارة الدولية، وهذا ما كانت تهدف إليه الدول الأوروبية لفتح أسواق جديدة لتسويق منتجاتها والبحث عن المواد الخامة لتطـوير اقتصادها بعد ظـهور الثورة الصناعية في أوروبا الغربية في بداية القرن التاسع عشر وخاصة في إنكلترا وفرنسا. أضف إلى ذلك النوايا الاستعمارية الصليبية التي كان يكنها الأوروبيون ضد الجزائر والعالم الإسلامي ككل والـتي تجسدت في مؤتمر فيينا سنة 1815م ومؤتمر ايكس لاشابيل (Aix la Chapelle) المنعقد بحدود ألمانيا بتاريخ 30 سبتمبر 1818م، حيث اتفقت في مؤتمر ايكس لاشابيل عشرون دولة أوروبية على توحيد صفوفها من بينها: دولة هولندا والبرتغال والنرويج والسويد ومملكة نابولي الإيطالية وإسبانيا وفرنسا والدانمارك، وشكلوا لهذا الغرض تحالفا دفاعيا بحريا بحجج واهية مثل القضاء على عملية القرصنة الجزائرية في البحر المتوسط وتحرير الأسرى وتحريم استرقاق المسيحيين والحفاظ على حرية التجارة في البحار، وبالتالي منحت لفرنسا بصورة غير مباشرة الضوء الأخضر لغزو الجزائر، وفي هذه الأثناء وجدت الجزائر نفسها وحيدة أمام قوة أوروبية متحالفة ومتكالبة ضدها.

العلاقات الجزائرية الفرنسية قبل الاحتلال:

كان حرص فرنسا على إقامة علاقات دبلوماسية مع الجزائر ينبع من رغبتها العميقة في استغلال خيرات البلاد الاقتصادية واحتكار استثمار المرجان الذي كان ساحل القالة وعنابة مصدرا هاما له، وهذا لما وجدت في هذه المادة من أهمية كبيرة في التجارة مع الشرق الأقصى بصورة خاصة حيث كان الأسيويون عامة والهنود خاصة يقدرونه تقديرا عظيما.

وقد نجحت فرنسا بفضل علاقاتها الودية مع الدولة العثمانية في تأسيس أول شركة فرنسية لاستثمار المرجان المعروفة باسم "شركة لانش" التي أسست على يد الأخوين لنش من تجار مرسيلية وتم هذا في عهد الباي لارباي حسن بن خير الدين عام 1560م مقابل دفع ضريبة سنوية لخزينة الدولة قيمتها ما يعادل ثلاثين ألف دولار وشريطة عدم تسليح مراكز الاستثمار أو تحصينها من طرف الشركة، وبفضل هذه العلاقات الحسنة كان لفرنسا الشرف لوحدها من بين سائر الأمم الأوروبية أن تقيم أول قنصل لها في الجزائر يمثل ملك فرنسا ابتداء من سنة 1564، إلا أن فرنسا على عهد شارل التاسع استغلت هزيمة الأسطول العثماني في معركة ليبانت 1571م وضعف مركز السلطان اثر ذلك، فانتزعت منه الموافقة على إقامة محارس عسكرية في المنطقة الممتدة بين القالة وعنابة في ساحل الجزائر الشرقي، وزاد الأمر خطورة عندما تحول الامتياز منذ سنة 1602م على يد هنري الرابع إلى دولة حيث أصبحت القلعة تابعة للملك، فكان ذلك سببا في توتر العلاقات، واستمرار الخلافات بين الحكومة الجزائرية والفرنسية حتى أن حاكم الجزائر خضر باشا أقدم على تحطيم حصن القالة واعتقال القنصل الفرنسي عام 1604م، وقد عرض هذا التصرف خضر باشا إلى العزل تحت الضغط الفرنسي على السلطان العثماني، و لم يقف الضغط الفرنسي عند هذا الحد بل تعدى إلى مطالبة الحاكم الجديد للجزائر بالسماح بإعادة بناء حصن القالة، وتوقيع اتفاقية تضمن سلامة الأسطول الفرنسي في المياه الجزائرية.

وإزاء رضوخ محمد قوصو باشا لهذه المطالب ثار الديوان عليه ورفض التوقيع على الاتفاقية باعتبارها تمس بسيادة البلاد، ولما استجاب السلطان العثماني لهذه المطالب تجدد النزاع ثانية بين

الجزائر وفرنسا. وتوسع الخلاف بين الطرفين منذ سنة 1609م بسبب القرصان سيمون دانا الذي سبق له أن اشتغل بالقرصنة في الجزائر منذ سنة 1606م وحصل على ثروة كبيرة وعندما رغب في الاستقرار بفرنسا بعد مغادرة الجزائر طلب من ملك فرنسا السماح له بالإقامة في مرسيلية، ووافق الملك على هذا الطلب بشرط أن يعمل سيمون على تحرير عدد من الآباء الجزويت كان سيمون قد أسرهم سنة 1608م، فنجح في تحرير الجزويت وهرب من الجزائر مستصحبا معه مدفعين من البرونز كان باشا الجزائر قد أعارهما له ليسلح سفينته، فغضبت الحكومة الجزائرية وأرسلت احتجاجا إلى السلطات الفرنسية طالبة منها رد المدفعين ومعاقبة سيمون ولكن فرنسا لم تعط أي اهتمام للاحتجاج الجزائري وجراء ذلك أصبحت البحرية الجزائرية تطارد السفن الفرنسية حيث استولت خلال ثماني سنوات على أكثر من 936 سفينة فلم تعد السفن الفرنسية تجرؤ على مغادرة موانئ الجنوب ونتيجة لذلك تضررت التجارة الفرنسية أضرارا فادحة.

وفي سنة 1626م وقع الصلح بين الطرفين بعد أن أعاد سانسون نابولون الموكل من طرف الملك المدفعين إلى الجزائر وتحرير الأسرى الجزائريين، ونص هذا الاتفاق على احتكار التجارة وصيد المرجان في منطقة الامتياز السابقة، كما سمح للشركة الفرنسية بإعادة بناء المراكز المهدمة لتقي نفسها من غارات البدو، ولكن هذا لا يعني تحويل القلعة إلى مركز عسكري، وحصلت الجزائر بالمقابل على مبلغ سنوي يدفع للخزينة. إلا أن سانسون الحاكم الجديد للقلعة لم يتقيد بنص الاتفاق حيث جعل منها مركز تجسس، وإضافة إلى صيد المرجان انصرف إلى تصدير الحبوب التي تعهد بعدم الاتجار بها مما دفع الديوان الجزائري إلى إصدار قرار تهديم القلعة سنة 1637م وفي سنة 1640 تجدد الاتفاق.

وفي عهد لويس الرابع عشر اشتدت حدة الصراع بين الطرفين، كان لويس معروفا بحكمه المطلق وتعصبه الديني وهو القائل "الدولة أنا"، ولذا كان يطمح إلى تأسيس إمبراطورية استعمارية في سبيل تحقيق مكاسب لفرنسا وأمجاد لشخصه، فوجه عدة حملات عسكرية ضد الموانئ الجزائرية كانت أهمها حملة سنة 1664 على جيجل بقيادة الأميرال دي بوفور مؤلفة من 60 سفينة تحمل 7 آلاف عسكري، ونجح الجيش الفرنسي في النزول على الأرض بصعوبة يوم 23 جويلية ولكن الخلاف الذي وقع بين قائد

الأسطول دي بوفور وقائد الحملة كادان حال دون السيطرة على المنطقة، فاستغل الجزائريون هذه الفرصة وبادروا بهجمات شديدة مما أرغم الجيش الفرنسي على الانسحاب تاركا وراءه 1400 قتيل ومائة مدفع، وغرق وهم في طريق العودة أحد مراكبهم بالقرب من بروفنس (Provence) وعلى متنه 1200 جندي. ولتغطية الفشل السابق أرسل حملة أخرى سنة 1665م بقيادة دي بوفور لتدمير مدينة الجزائر وشرشال لكن بدون جدوى، وفي سنة 1666م وقع الطرفان اتفاقا تم بموجبه تبادل الأسرى واستأنفت الشركة الفرنسية نشاطها في صيد المرجان بمنطقة الامتياز السابقة، لكن فرنسا لم تكن مخلصة في هذا الاتفاق بسبب حروب القارة الأوروبية. وبسبب أسر الفرنسيين لعدد من البحارة الجزائريين ومطالبة الجزائر تحريرهم، جرت مفاوضات رغبت فيها فرنسا بإضافة شروط جديدة على اتفاق سنة 1666م، وذلك بالنص على عدم استرقاق الأسرى الفرنسيين في حالة ما إذا أخذوا من سفن غير فرنسية، فأبدى الداي رغبته للاتفاق وقام بإطلاق سراح الأسرى الفرنسيين، ولكن فرنسا رفضت تسليم الأسرى المسلمين فأعلنت الجزائر الحرب ضد فرنسا ملحقة بسفنها أضرارا كبيرة.

ثم أرسل الملك لويس سنة 1683م حملة بحرية كبيرة بقيادة دي كسن قاصدا من ورائها حرق مدينة الجزائر وتدميرها تدميرا تاما، قصف الأسطول الفرنسي أولا شرشال بعدها تحول إلى مدينة الجزائر فقصفها شهرا كاملا ملحقا أضرارا بالمدينة لكن دون أن يحقق الهدف الذي بعث من أجله. اضطرت فرنسا بعد هذا الفشل إلى العودة إلى فكرة السلام بفضل وساطة الدبلوماسي الفرنسي دينيس ديسو الذي تقرب من كلا الطرفين ووقع الصلح بين الداي ميزو موروتو والملك لويس سنة 1684م على يد سفارة جزائرية وقعته في فرساي، اتفق خلاله الطرفان على تبادل الأسرى وعلى عدم مسؤولية القناصل على ديون مواطنيهم، كما وفقت حكومة الجزائر على أن لا تعتبر الفرنسيين الذين يؤخذون من فوق سفينة أجنبية أسرى حرب. لكن هذا الصلح لم يطبق واستأنفت الحرب، فأرسل الملك الفرنسي سنة 1688م حملة أخرى بقيادة الأميرال ديستري قصفت مدينة الجزائر وألحقت بها أضرارا كبيرة بيد أن الفشل كان نصيب جميع هذه المحاولات اليائسة نظرا لاستمرار التفوق الحربي لدى الأسطول الجزائري.

وابتداء من عام 1689م أبدت الحكومة الفرنسية رغبة في تحسين علاقاتها مع الجزائر، فأبرمت صلحا مع الجزائر كان بمثابة تجديد لصلح سنة 1684م، ومن يومها مالت الحكومة الفرنسية إلى السياسة الدبلوماسية لحل مشاكلها، فساد هدوء نسبي بينهما سمح بتحسن العلاقات السياسية والتجارية. ووقفت الجزائر إلى جانب فرنسا في أصعب الظـــروف، فقد اعـــترفت بالجمهورية الفرنسية عندما قامت الثورة الفرنسية سنة 1789م وأطاحت بالنظام الملكي في الوقت الذي كانت فيه الأنظمة الملكية الأوروبية تحاصر فرنسا سياسيا واقتصاديا قصد القضاء على النظام الجمهوري الجديد الذي كان يتعارض حينذاك مع الأنظمة الأوروبية. وفي الوقت الذي كان يحاصر فيه ملوك أوروبا فرنسا جراء هذه الثورة لم تجد المساعدة إلا من طرف الجزائر، فأقرض الداي حسن سنة 1796 م حكومة الجمهورية الفرنسية أموالا بدون فائدة بقيمة مليون فرنك فرنسي ليتمكنوا من شراء الحبوب، وهذا لتتفادى فرنسا المجاعة التي فرضها عليها الحصار الأوروبي، كما سمح سنة 1794م لسفنهم بالتمون من جميع الموانئ الجزائرية، وهذا رغم التحذيرات التي وجهت للداي من قبل الدول الأوروبية وبخاصة إنجلترا.

وماعدا التوتر في العلاقات بين الدولتين بسبب غزو نابوليون لمصر، فإن المياه رجعت إلى مجاريها بمجرد حل هذا النزاع سنة 1801م، وعقدت الجزائر معاهدة مع فرنسا سمحت لها بإعادة استغلال مناطق الامتياز التي صودرت منها سنة 1798م، وضمان دفع الديون المستحقة للجزائر.

لكن فرنسا التي كانت تتظاهر بالصداقة للجزائر كانت منذ عهود تطمح في احتلالها، ويعود أول مشروع حسب أحد المؤرخين الفرنسيين إلى ملك فرنسا لويس التاسع (Saint Louis IX) عندما قام بحملة عسكرية كبيرة عام 668 هـــ/ 1270م لاحتلال تونس وبالأخص الجزائر وتم ذلك بإيعاز من أخيه دانجو حاكم جزيرة صقلية ومباركة البابا لكن محاولته باءت بالفشل لما نزلت بقرطاج فتصدت له القوات الحفصية ودامت المعركة بينهما حوالي ستة أشهر انتهت بهزيمة الجيش الفرنسي.

ويتابع نفس المؤرخ بالقول إن ما قام به لويس العاشر عام 1830 ما هو إلا تحقيقا لمشروع جده القديم لويس التاسع الذي مات دون أن يحقق رغبته. وقد برمج قبله الملك الفرنسي هنري (Henri IV) عام 1604م حملة كبيرة لاحتلال الجزائر انتهت بالفشل، ثم خطط من بعد كل من الملك لويس (Louis

(XV) سنة 1763م ولويس (Louis XVI) سنتي 1782 و1785م دون جدوى. ويقول المؤرخ الفرنسي (Augustin Bernard) في هذا الموضوع : "إن احتلال الجزائر يعد ثمرة مجهود ثلاثة قرون من العمل المستمر". كما يقول المؤرخ الفرنسي : (Garrot)" بعد هزيمة العثمانيين في معركة ليبانت يوم 9 أكتوبر 1571م ظن شارل (Charles IX) ملك فرنسا أن الفرصة أصبحت مناسبة لتنصيب أخيه الدوق أنجو (Duc Anjou)على عرش الجزائر، ولكن الحروب الدينية بين الكاثوليك والبروتستانت عرقلت ذلك".

وعند مجيء نابليون بونابرت (Napoléon Bonaparte) إلى الحكم استغل شهرته الحربية وشهوة الفتح والغلبة التي استبدت به، وأصبح يهدد الجزائر بالحرب على إثر احتجاز الجزائر لسفينتين فرنسيتين، ثم لأجل إطلاق سراح أسرى إيطاليين وكورسكيين كانوا مسجونين في الجزائر، وهذا بالرغم أنه أبرم عقد صلح مع الجزائر سنة 1801م أعيدت بموجبه منطقة الامتياز للمؤسسات الفرنسية، مع إعفائها من الضرائب لمدة عام تعويضا عن الخسارة التي لحقتها خلال توقفها عن العمل، ولكن العلاقات سرعان ما توترت بسبب عدم تقديم القنصل الفرنسي ديبوا تانفيل هدايا للداي كالمعتاد، وحين طلبها الباشا مصطفى رسميا غضب نابوليون ورد عليه قائلا: "إن فرنسا على عهده ليست هي فرنسا على عهد البوربون وهدد الجزائر بحملة عسكرية تكون عواقبها وخيمة". وزاد التوتر بينهما عندما احتجزت البحرية الجزائرية سفينتين فرنسيتين وضربت أخرى في ميناء تونس أدت إلى مقتل ضابط فرنسي عندئذ كتب نابليون رسالة بتاريخ 18 جويلية 1802م إلى الداي مصطفى طالبا فيها بدفع تعويض ومعاقبة المسئولين عن هذا الحادث. وكان في هذه الفترة يخطط لاستعمار الجزائر ولذا كلف القنصل الفرنسي بالجزائر(Jean Bon Saint-André) سنة 1802م بدراسة لاحتلال الجزائر تحت عنوان "مشروع حملة ضد أيالة الجزائر".

ولكن الأوضاع تغيرت بعد هزيمة نابوليون في حروبه مع أوروبا، إذ أصبح مركز القوة في يد إنجلترا التي أصبحت السيد المطلق للبحار، فتقرب منها الداي وعقد معها معاهدة سنة 1807م منح بموجبها المؤسسات الفرنسية المستغلة للمرجان لإنجلترا مقابل دفع ضريبة سنوية. غضب نابوليون من هذا الاتفاق لكن مشاكله مع أوروبا أعاقته من الدخول في صراع مع الجزائر، وبعد صلح سنة 1807م مع روسيا أصبح نابوليون يفكر جديا في احتلال الجزائر، وصار يحلم في إنشاء قاعدة بحرية على ساحل الجزائر

يوازن بها قواعد الإنجليز في جبل طارق ومالطا، لهذا الغرض أمر نابليون وزير البحرية (Decrès) في رسالة بعثها إليه بالتفكير جديا في شن حملة مزدوجة برية وبحرية لاحتلال الجزائر، كما أمره بجمع المعلومات الضرورية عن الأيالة. وبناءا على هذه الأوامر أرسل سريا سنة 1808م العقيد بوتان (Boutin) من سلاح المهندسين لمهمة استكشاف أحوال الجزائر الطبيعية والعسكرية والاجتماعية، ولما وصل الجاسوس بوتان إلى مدينة الجزائر كان يتنقل بين (كاب ماتيفو) برج البحري شرقا إلى سيدي فرج غربا، وفي أقل من ثلاثة أشهر من نفس العام أي من 24 ماي إلى 17 جويلية أنهى مهمته بمساعدة قنصل فرنسا في الجزائر ديبوا تانفيل (Dubois-Thainville)، فثبت بوتان معلوماته في مذكرات ورسوم بعنوان: "معلومات عامة عن المدن والحصون وبطاريات المدافع تخدم مشروع الإنزال والإقامة الدائمة في هذه البلاد".

غير أن بوتان وقع في قبضة الإنجليز عندما كان عائدا إلى فرنسا وقادوه إلى مالطة، فأعدم مذكرته خوفا من أن تقع في يد الإنجليز، ومن هناك فر متنكرا عن طريق اسطمبول، ولما وصل إلى فرنسا في شهر أكتوبر دون معلوماته من جديد وقدمها إلى وزير البحرية مبينا فيها بالتفصيل خطوات الحملة ومقترحا عليهم النزول في سيدي فرج باعتباره المكان الملائم لنزول الحملة حيث لا يوجد في هذه المنطقة بطاريات مدافع ولا مرتفعات. ومما جاء في تقريره وصف خط السير الذي يجب أن يسير فيه جيش الاحتلال إلى أن يصل إلى حصن الإمبراطور وهو الحصن الذي يشرف على مدينة الجزائر ويسيطر عليها، كما أعطى في التقرير تقديرات عن عدد قوة الداي العسكرية في زمن السلم وزمن الحرب، ومعلومات عن السكان، والفصل المناسب لاحتلال الجزائر وهو فصل الجفاف أي من شهر ماي إلى جوان حتى يأمن الجند الفرنسي موجات الوباء، وقدر عدد الجنود الفرنسيين الواجب تجنيدهم للحملة من 35 إلى 40 ألف يكون معظمهم من المشاة تدعمهم مدفعية خفيفة، كما أشار بافتعال حرب بين الجزائر وتونس تحرم العاصمة الجزائرية من قوة قسنطينة، وبافتعال مشكل في وهران يحرم الداي من جنود الغرب الجزائري، ولم يكتف بوتان بوضع مخطط للحملة بل اقترح القواعد الواجب اتباعها مع الأهالي لتوسيع الاحتلال داخل البلاد سلميا، وقد صحب تقريره بخريطة مفصلة عن ميناء الجزائر ومواقع دفاعها.

وكانت خطة العقيد بوتان تستند على معاهدة تلسيت (Tilsitt) التي أبرمت يوم 7 جويلية 1807م بين نابليون بونابرت إمبراطور فرنسا وألكسندر الأول (Alexandre 1[er]) إمبراطور روسيا تحت عنوان "معاهدة التحالف الهجومي والدفاعي المبرمة ببلدة تلسيت يوم 7 جويلية 1807م بين فرنسا وروسيا"، وتمت هذه المعاهدة بين الطرفين في سرية تامة نظرا لبندها الخامس المتعلق ليس باحتلال الجزائر فقط وإنما كل الشمال الإفريقي. ويبدو أن فشل نابليون في حصاره القاري لبريطانيا وتشتت قواته العسكرية بعد هزيمته في روسيا، وقيام تحالف أوروبي ضده كل ذلك ساهم في إعاقة تنفيذ حملته ضد الجزائر، ولكن في آخر الأمر خطة الجاسوس بوتان هي التي اعتمدت أثناء غزو الجزائر عام 1830م. بعد الهجوم البريطاني بقيادة اللورد اكسموث على الجزائر استعادت فرنسا مكانتها بعد أن تحسنت العلاقات بين البلدين وأعاد الداي إلى فرنسا الامتيازات التي فقدتها وكان ذلك بتاريخ 17 مارس 1817م.

في هذه الفترة كان بيار دوفال (Pierre Deval) هو قنصل فرنسا بالجزائر، فزاد بسلوكه القذر في حدة التوتر بين البلدين خاصة فيما يتعلق بمسألة الديون، وكان الداي حسين الذي ورث الديون عن أسلافه يلح مرارا على الحكومة الفرنسية بتسديدها لكن هذه الأخيرة كانت دوما تتماطل في الرد باعتبار أن قضية الديون في أيدي المحاكم الفرنسية. فكتب الداي إلى الحكومة الفرنسية بأن تدفع إليه شخصيا الدين الذي عليها ليعقوب بكري وطالب بأنه سيتولى هو القضية وليس المحكمة. وازداد غضب الداي عندما لم يصله الجواب، فاتهم دوفال بإخفاء رد الحكومة الفرنسية وخاصة لما علم بأن هنالك علاقة مشبوهة بينه وبين بكري حول قضية الديون، فزاد ذلك من عدم ثقة الداي فيه وطلب من فرنسا استدعاء دوفال لكونه شخص غير مرغوب فيه. لكن فرنسا عوض أن تستجيب لطلبه أرسلت في أكتوبر 1826م سفينة حربية إلى الجزائر مطالبة إياه بدفع تعويضات عن الأضرار التي تعرضت لها السفن الفرنسية والبابوية.

وتتلخص قضية الديون في العلاقة المشبوهة التي كانت تربط اليهوديين بكري وبوشناق بوزير خارجية فرنسا تاليران والقنصل دوفال، فكان اليهوديان وهم من جنسية جزائرية وذوو نفوذ قوي في الوسط المالي يقومان بتصدير الحبوب إلى فرنسا نيابة عن الحكومة الجزائرية، بعدما كانت فرنسا من قبل

تشتري ما تحتاجه مباشرة من موانئ الجزائر، وكان اليهوديان يقومان بهذه العملية لحسابهما ولحساب الداي متبعين أساليب قذرة في تسوية الديون مع فرنسا، مؤيدين في ذلك من طرف تاليران الذي أصبح وزير خارجية فرنسا في أوت 1797م ثم رئيس حكومة، وقد تمكن اليهوديان من تحويل هذه الديون المستحقة لهم وللداي من ديون خاصة إلى دين حكومي لكي يضمنوا الحصول على ديونهما، وكان موضوع الديون إحدى النقاط الرئيسية التي تعكر صفو العلاقات الفرنسية الجزائرية. وزاد الطين بلة عندما عينت فرنسا سنة 1815م دوفال قنصلا بالجزائر وكلفته بالاهتمام بتسوية قضية الديون، فوجد اليهوديان فيه الشخص المناسب للتواطؤ معه وخاصة أن دوفال معروف في الأوساط التجارية والسياسية بأنه شخص فاسد وعديم الثقة، المهم عندما طـلب الداي حسين بثمن القمح إلى الحكومة الفرنسية اتفق دوفال مع التاجرين اليهوديين على توقيف الدين مستعملين في ذلك شتى الوسائل الملتوية.

الاحتلال الفرنسي 1830 - 1962م

أسباب الاحتلال:

كانت أولى هذه الأسباب المطالب الإقليمية التي كانت فرنسا تريد الحصول عليها ومن أبرزها حصن القالة الذي حاولت فرنسا أن تجعل منه قاعدة عسكرية. يضاف إلى ذلك أطماع ملوك فرنسا في الجزائر بداية من لويس الرابع عشر إلى نابليون بونابرت الذي أصر على احتلال الجزائر للقضاء على التواجد الإنجليزي في حوض المتوسط وقد أقسم في عام 1802م، أنه سيحتل الجزائر ويخربها ويذل أهلها ليوفر الأمن لسفنه في حوض البحر المتوسط ولهذا الغرض كما قلنا سابقا كلف الضابط بوتان عام 1808م للتجسس على الجزائر ووضع مشروع الاحتلال، لكن نابليون فشل في تحقيق مشروعه بسبب تفاقم مشاكله في القارة الأوروبية وانهزامه أمام الدول الأوروبية المتحالفة في معركة واترلو عام 1814م ولكن أسرة آل بربون الملكية التي تولت أمور فرنسا بعد مؤتمر فيينا عام 1815م أحيت بدورها مشروع الاحتلال في إطار أطماعها السياسية على عهد الملك شارل العاشر الذي تولى حكم فرنسا عام 1824م، وكان يرى أن الفرصة سانحة للقيام بحملة عسكرية على الجزائر تمكنه من القضاء على معارضيه السياسيين وامتصاص غضب الشعب الفرنسي وكذلك قطع الطريق على بريطانيا في منطقة البحر المتوسط، زيادة على تذرعه بحادثة المروحة المفبركة. وثانيا شعور فرنسا بأنها حامية المسيحية وأن تحقيق الانتصار على حساب الجزائر، هو بمثابة انتصار للمسيحية على الدين الإسلامي، وهذا ما استخلصناه من قول وزير الحربية الفرنسي "كليرمون دي طونير" عندما فرض حصارا على السواحل الجزائرية، قال في تقرير قدمه إلى شارل العاشر لإقناعه بالموافقة على الحملة ضد الجزائر ما يلي: "لقد أرادت العناية الإلهية أن تثار حمية جلالتكم (الملك) بشدة في شخص قنصلكم على يد ألد أعداء المسيحية".

وربما يساعدنا الحظ بهذه المناسبة لننشر المدنية بين السكان الأصليين وندخلهم في النصرانية". وكذلك من قول الملك الفرنسي شارل حين اجتمع بوزرائه يوم 7 فيفري 1830م ليعلن لهم بوجوب احتلال الجزائر فخطبهم قائلا: "سترون أن التعويض الضخم الذي ستحصل عليه حكومتي سيؤول

بحول الله لإخواننا في الدين المسيحي ... ". وأيضا الوصف الذي قدمه قائد الحملة الجنرال دي بورمون في الاحتفال الديني الضخم الذي أقامه يوم 11 جويلية 1830م في فناء القصبة بمناسبة الانتصار حيث جاء فيه : "مولاي الملك، لقد فتحت بهذا الغزو بابا للمسيحية على شاطئ إفريقيا، ورجاؤنا أن يكون هذا الغزو بداية لازدهار الحضارة التي اندثرت في تلك البلاد".

وثالثا كانت فرنسا تسعى دوما لأن تكون الجزائر من نصيبها كمستعمرة نظرا لغناها بالثروة الزراعية والمواد الأولية حتى تتمكن من دفع عجلة اقتصادها وتنشيطه إلى جانب توفير الأموال الطائلة وتصدير منتجاتها التي تكدست دون أن تجد لها أسواقا لتصديرها، والطمع الذي أثارته ثروات الجزائر جعلت الوزير الفرنسي للحربية في سنة 1824م يقول: "إن مملكة الجزائر هذه لن تكون غزوة فقط بل ستكون مستعمرة". أما بيجو مهندس الحرب الشاملة والأرض المحروقة فقد أعلن قبل احتلال الجزائر وبصراحة أمام البرلمان الفرنسي : "لابد من غزوة كبرى في أفريقية تشبه ما قام به الفرنجة، وما قام به اللوط". وفي هذا الصدد أيضا قال بيجو ما يلي: "ستطلب الجزائر ولمدة أطول المنتجات الصناعية من فرنسا بينما تستطيع الجزائر تزويد فرنسا بكميات هائلة من المواد الأولية اللازمة للصناعة ... ".

ونفس القول نجده عند القنصل التجاري الفرنسي بألمانيا في الرسالة التي بعثها إلى حكومته بباريس قبيل غزو الجزائر يوحي إليها باحتلال الجزائر ويبين بصراحة الدوافع الاقتصادية قال : "إن الفوائد المادية التي تعود على فرنسا من غزو الجزائر بغض النظر عن ملايين الفرنكات الذهبية التي تزخر بها الخزانة الجزائرية أجدى وأنفع لفرنسا من كل عمليات الغزو الاقتصادي التي قامت بها حتى الآن. فهناك سهول طيبة ذات خصب عجيب، ومناجم غنية بالحديد والرصاص، وجبال من الأملاح المعدنية كلها تنتظر الأيدي التي تستغلها". ومن جهة أخرى رأت البورجوازية الفرنسية الطامعة أن احتلال الجزائر سيجلب إليها أرباحا طائلة باعتبارها سوقا رائجة لبضائعها وموردا هاما للمواد الخام إلى جانب جلب اليد العاملة الرخيصة، وكذلك توطين الفائض من سكان فرنسا وأوروبا لكي يستحوذوا على خيرات البلاد لأن أرض الجزائر أرض خصبة وقادرة على العطاء، وهذا ما صرح به

الجنرال جيرار (Gérard) وزير الحرب في حكومة لويس فيليب بعد أشهر قليلة من سقوط الجزائر حيث قال ما يلي : "إن قرار الاحتفاظ بالجزائر جد هام لأنه سيفتح منطلقا واسعا للفائض من سكاننا ولتصريف بضائعنا ...". وبعد قضية المروحة الشهيرة في عام 1827م، فإن ضرورات السياسة الداخلية الفرنسية أسرعت من غزو بلادنا.

حادثة لطمة المروحة:

وقعت حادثة المروحة في قصر الداي بالقصبة يوم 30 أفريل 1827م، فقد جرت العادة أن يقوم قناصلة الدول الأوروبية المعتمدين لدى الجزائر بتهنئة الداي حسين بمناسبة عيد الفطر، وكان من ضمنهم القنصل الفرنسي بيار دوفال (Pierre Duval) وهو ابن ترجمان السفارة الفرنسية في اسطمبول وقد أمضى كل خدمته في آسيا الصغرى. هذا الرجل المشبوه والمعروف بالفحشاء لم يكن موضع ثقة سواء في أوساط القناصل بالجزائر أو لدى التجار بمرسيلية. بهذه المناسبة خاطبه الداي بعد الحفل مستفسرا عن سبب تأخر رد الملك شارل العاشر على رسائله والتي طالب فيها فرنسا بدفع ما عليها من الديون المقدرة سنة 1802م بـــ 8151000 فرنك ذهبي.

وكانت حكومة الجزائر قدمتها سنة 1794م على شكل قروض لحكومة الجمهورية الفرنسية اثر المجاعة التي حلت بها أثناء الحصار الأوروبي لتشتري بها قمحا من الجزائر، إلا أن رد القنصل الفرنسي كان وقحا ومهينا للداي الذي كان بصحبة جميع أعضاء الديوان، حيث قال له دوفال باللغة التركية التي كان يجيد التحدث بها : "ليس من العادة أن يخاطب الملك من هو أدنى منه...". وقد مست هذه الكلمات كرامة الداي إلى درجة أنه لم يتمالك نفسه من الغضب وضربه بمروحة من ريش كانت في يده ضربة واحدة لمست وجه القنصل وأمره بالخروج من مجلسه. اغتنم دوفال هذه الفرصة الثمينة، وانسحب، مهددا بأنه سيبلغ كل شيء لحكومته. وبينما حملت الأوساط القنصلية في الجزائر ومرسيلية دوفال مسؤولية ما حدث واعتبرت أنه قد دفع بوقاحته الداي إلى فعل ما فعل، فبالعكس استغلت حكومة شارل العاشر هذه الحادثة، وأعطتها أبعادا سياسية لتتخلص من دفع الديون، ولتصطنع مبررا

لاحتلال الجزائر يمتص النقمة الشعبية على الملكية العائدة. والحقيقة أن هذا الحادث كان مخطط له من قبل حيث كانت الحكومة الفرنسية تبحث عن أي مبرر لاحتلال الجزائر، ولذا طالبت من قنصلها في الجزائر باستغلال كل فرصة ممكنة لاستفزاز الداي وافتعال حادث يكون مبررا لقطع العلاقات الديبلوماسية وإعلان الحرب على الجزائر بعد أن شعرت فرنسا بتفوقها التقني والعسكري.

وما أشبه البارحة باليوم فقد استعملت الولايات المتحدة الأمريكية نفس الحيلة لغزو العراق مدعية أنها تملك أسلحة نووية وقد أثبتت مفتشية منظمة الطاقة النووية التابعة للأمم المتحدة خلاف ذلك. وكتب المؤرخ الفرنسي النزيه شارل أندري جوليان يصف ملابسات الحملة الفرنسية على الجزائر قائلا : "... قضية مشبوهة باشرها التجار اليهود الجزائريون المتنفذون (بكري وبوشناق) بالتواطؤ مع سياسيين فاسدين في باريس (تاليران) وحادثة المروحة سببها دبلوماسي مشبوه (دوفال) وحملة قادها جنرال فاقد الحظوة (دي بورمون) وانتصار استقبلها الرأي العام الفرنسي بدون اكتراث وبعداء، تلاه سقوط الأسرة التي كانت تبتغي المجد وراءه، هذه البدايات الفريدة لاستيلاء فرنسا على الجزائر ...".

اعـــتبرت فرنسا هذا التصرف من الداي بضرب قنصلها إهانة لشرفها وطـــلـــبت من دوفال مغادرة الجزائر، وأصبح قنصل سردينيا الكونت دودا تيلي (D'Attili della Torre) هو الذي يرعى مصالح فرنسا بالجزائر . ثم أرسلت الحكومة الفرنسية ضابط البحرية كولي (Collet) إلى الجزائر على رأس أربع سفن حربية، وسمحت له أن يختار واحدا من ثلاثة إجراءات للاعتذار :

❶. أن يذهب الداي حسين نفسه إلى مقر القنصلية الفرنسية في زيارة رسمية ويقدم هناك للقنصل دوفال اعتذارا رسميا.

❷. أن يستقبل القنصل الفرنسي بقصره في حفل رسمي ويقدم له الاعتذار.

❸. أو يوفد وفدا رسميا برئاسة وزير البحرية والشؤون الخارجية إلى قائد الحملة البحرية على ظهر سفينته ليقوم باسم الداي بالاعتذار العلني للقنصل. ولما وصل كولي إلى ميناء الجزائر يوم 12 جوان 1827م وجه إنذارا إلى الداي عن طريق قنصل سردينيا طالبا فيه الاعتذار الرسمي والعلني لقنصلها دوفال مختارا في ذلك الإجراء الثالث. وبعد هذه الإجراءات التي لا تقبل أي تعديل في عباراتها ولا في

أشخاصها يرفع العلم الفرنسي فوق حصون مدينة الجزائر، ثم توجه له في التحية بمائة طلقة مدفعية جزائرية، وفيما إذا لم تستجب لهذه المطالب في ظرف أربع وعشرين ساعة تبدأ الحرب ضد الجزائر. ولكن الداي رفض هذا المطلب المستحيل والمهين، وقال ساخرا لممثل سردينيا : "يدهشني أن الفرنسيين لم يطلبوا مني زوجتي"، فاستغلت فرنسا تغيب معظم وأحسن وحدات الأسطول الجزائري الذي كان موجودا في سواحل اليونان لنجدة القسطنطينية في معركة نافارين (20 أكتوبر 1827م)، وأمر ملك فرنسا شارل العاشر من الضابط كولي (Collet) فرض حصار بحري على السواحل الجزائرية ابتداء من يوم 16 جوان 1827م، وهكذا سد الفرنسيون في وجه الجزائريين جميع طرق المواصلات البحرية، فأوقف جراءه التبادل التجاري بين الجزائر وأوروبا و لم يبق أمامها إلا طريق واحد للتجارة وهو المسلك الذي يؤدي إلى تونس والمغرب الأقصى.

الحصار البحري:

ومن اليوم الذي أعلنت فيه الحصار البحري على الجزائر شرعت فرنسا في إعداد مشروع الحملة طيلة الفترة الممتدة بين (1827 – 1830م) بحجة تأديب الداي حسين الذي أهان سمعة فرنسا، إلا أن في الحقيقة كان هذا الحصار العسكري يهدف إلى تهيئة الظروف الملائمة على الصعيدين الأوروبي والداخلي للوقوف إلى جانبها، وإنهاك في نفس الوقت القوة العسكرية الجزائرية واقتصاد الجزائر لتسهيل عملية الغزو لأن الحكومة الفرنسية كانت متخوفة من الإقدام على هذه المحاولة نظرا لمناعة ميناء الجزائر ولما اشتهر به الجزائريون من استبسال في الدفاع عن وطنهم.

وكرد فعل على هذا الحصار قامت القوات الجزائرية بتخريب المراكز التجارية الفرنسية الموجودة بعنابة والقالة، كما أمر الداي بتعبئة الأسطول الجزائري المتبقي للهجوم على السفن الفرنسية المحاصرة لميناء الجزائر، فجهز إحدى عشرة سفينة بينما كانت قطع الأسطول الفرنسي تتألف من أربع سفن حربية كبيرة وفي الصباح اشتبكت السفن الجزائرية مع الفرنسية في معركة حامية دامت عدة ساعات وألحقت أضرارا بالغة بإحدى السفن الفرنسية، وفي الأخير أصدر القائد الفرنسي إشارة إلى الرحيل ثم

عادت السفن الجزائرية إلى الميناء وقد ألحقت حسب ما ذكر الأسير الألماني بفاير الذي كان شاهدا لهذه المعركة بأكثرها أضرارا بالغة فوبخهم الداي على ذلك. في بداية الحصار ظهر فريقان، الأول وهم قلة من أنصار إرسال حملة إلى الجزائر منهم قائد الحصار كولي والقنصل دوفال والضابط دوبتي ثوار ووزير الحربية كلير مونت تونير، بحجة عدم جدوى الحصار والقصف، ولهذا قام كل من دوبتي وتونير على حدى بإعداد مشروع مهاجمة الجزائر مع الإشارة إلى الفوائد الاقتصادية الهامة التي ستجنيها فرنسا من احتلال بلد بحجم الجزائر يتوفر على جميع الخيرات وأن نفقات الحملة ستعوض من خزينة الداي، وكان مشروع تونير يشبه تقرير بوتان ولكن الحكومة رفضت هذين المشروعين.

أما الثاني أنصار الحصار وهم الأغلبية كان مشكلا من مجلس الوزراء صاحب القرار، وقد سلك هذا الموقف بحجة أن الحكومة لم تكن تملك آنذاك وسائل التدخل، وبالإضافة إلى هذا كان الوضع لم يستتب بعد في أوروبا، كما أن الحكومة الفرنسية برئاسة فيليل كانت تعاني من نقمة الرأي العام. وبعد انتخابات 1827م تشكلت حكومة فرنسية جديدة برئاسة مارتينياك، فحاول وزير الخارجية الجديد الكونت دولافروناي حل المسألة الجزائرية سلميا ولهذا الغرض أرسل الضابط بيزار إلى الجزائر ولما واصل استقبله الداي بحضور قنصل سردينيا، وأكد له أن دوفال هو المسؤول عما حدث وأنه لم يقصد قط أن يضربه، لكن فرنسا لم تكتف بهذا الرد وطالبت من الداي أن يعلن اعتذاره أمام قناصل الدول الأجنبية بأنه لم يكن ينوي بهذا العمل الإساءة لملك فرنسا، وأن يبعث بعد ذلك وزيرا إلى باريس ليكرر هذا الاعتذار للملك، ولكن الداي رفض واشترط أن يفعل ذلك فقط بعد توقيع معاهدة صلح مع فرنسا.

وأمام فشل المفاوضات فكرت الحكومة الفرنسية في إعداد مشروع حملة ضد الجزائر وكلفت وزير الحربية دي كو بهذه المسألة، فقام هذا الأخير بتعيين لجنة خماسية مؤلفة من عسكريين لدارسة الموضوع، ثم انكبت اللجنة على جمع ودراسة المذكرات التي كتبت عن الحملات السابقة على الجزائر، في النهاية خرجت بمشروع يشبه نوعا ما مشروع بوتان، لكن الظروف السياسية والاقتصادية التي كانت تمر بها فرنسا أدت إلى دفن هذا المشروع ولجأت من جديد إلى الطرق

الدبلوماسية، فقامت الحكومة الفرنسية بمحاولة ثانية للتقرب من الداي وأرسلت له في صيف 31 جويلية 1829م قائد أسطول الحصار الجديد دولا بروتونيير (Bretonnière) على ظهر سفينة "لابروفانس" (La Province) يعرض على الداي شروطا معينة للصلح، فذهب مرتين إلى قصر الداي بالقصبة لمقابلة الداي لكن هذا الأخير رفض بسبب إصرار فرنسا على مطالبها السابقة بإرغام الداي على الاعتذار الرسمي ورفع الراية الفرنسية على قصر القصبة وتحيتها بمائة طلقة مدفعية إضافة إلى التعويض. وفي يوم 3 أوت استعدت سفينة دولا بروتونير لمغادرة ميناء الجزائر إلا أن الرياح لم تكن مواتية، فأرغمتها على الاتجاه نحو الحامية الجزائرية، ولما اقتربت من المواقع الدفاعية الجزائرية المحاذية لمرسى الجزائر صدرت عن وحدات الأسطول الجزائري عدة طلقات نارية إنذارية ولكن السفينة الفرنسية لم تعبأ بذلك الإنذار الذي وجه إليها ثم راحت البحرية الجزائرية تمطرها حمما من نار المدافع، ولما سمع الداي بما حدث أقال وزير الشؤون البحرية من منصبه وذلك ليبرئ نفسه أمام قناصل الدول الأجنبية وخاصة تلك التي توسطت في حل النزاع الجزائري الفرنسي.

من بعد هذه الحادثة اتصلت الحكومة الفرنسية بمحمد علي باشا حاكم دولة مصر لتتخذه كوساطة بينها وبين الجزائر لحل النزاع القائم بينهما مقابل منحه بعض الامتيازات، فأرسل محمد علي رسالة عن طريق مبعوثه إلى الداي حسين يحذره من عواقب الإصرار على عناده اتجاه مطالب فرنسا حول حادثة المروحة، فرد عليه داي الجزائر قائلا لرسوله : "أبلغه سلامي وقل له ليذهب فليأكل الفول".

ولما خابت مساعي محمد علي في حل النزاع، قدم في أواخر عام 1829م دروفتي قنصل فرنسا في مصر الذي كان صديقا حميما لملك مصر محمد علي مشروعا جديدا لحل النزاع إلى رئيس الوزراء الفرنسي الجديد بولينياك (Polignac) يتضمن تدعيم فرنسا للرئيس المصري محمد علي باشا لغزو الجزائر وطرابلس وتونس، وهذا تفاديا لمصاعب الحملة الفرنسية وكثرة نفقاتها، إضافة إلى تجنب معارضة بريطانيا التي قد تتراجع عندما تصبح الحملة مسألة إسلامية بحتة وكذلك للقضاء نهائيا على القرصنة، فتحمس بولينياك لهذا المشروع ولكن قبوله يتوقف على موافقة محمد علي ولذا طالب من قنصله الجديد في مصر ميمو بالاتصال بمحمد علي لدراسة هذا الموضوع مبينا له خطة الغزو ومشجعا إياه بالمال والإمدادات التي سيتحصل عليها إن قبل مشروع الحملة وبالمقابل يتعهد باشا مصر بمنح الأولوية لفرنسا

في المجال الاقتصادي ويعمل من أجل القضاء على القرصنة في البحر المتوسط. قبل محمد علي في بداية الأمر المهمة على شرط أن يتحمل مسؤولية العملية وحده وأن ينحصر دور فرنسا في تشديد الحصار البحري على السواحل الجزائرية والتموين بالمال مع تزويده بأربع سفن حربية من الحجم الكبير ذوات الأربعين مدفع، كما ضمن لهم بأن السلطان العثماني سيكون راضيا على هذا المشروع، ولو أن في البداية قبل الباب العالي هذا المشروع إلا أنه سرعان ما تراجع عنه لأنه يخالف الدين الإسلامي، كما أن بريطانيا وقفت ضد هذا المشروع خوفا من مزاحمة فرنسا إياها في السيادة على البحر المتوسط الغربي.

ولإيجاد حل سلمي لهذا الخلاف أرسل السلطان العثماني محمود الثاني مبعوثه الخاص وهو الدبلوماسي خليل أفندي، الذي حل بالجزائر في ديسمبر 1828م لبذل جهود الوساطة بين الداي حسين وشارل العاشر لكنه فشل في مهمته بسبب إصرار وتمسك فرنسا بشروطها السابقة الذكر. وبضغط من بعض جنرالات فرنسا وبالأخص دي بورمون المعارض لمشروع محمد علي أجرى بولينياك تعديلات على مشروع محمد علي حيث خفض المعونة ورفض تسليم الأربع سفن فوافق الملك الفرنسي على المشروع المعدل، ثم أجرى تعديلا آخر طلب فيه من محمد علي أن يكتفي بطرابلس وتونس أما الجزائر فتتولاها فرنسا بنفسها عندئذ رفض محمد علي. ونظرا لوقوف وسائل الإعلام الفرنسية وجنرالات فرنسا ضد هذا المشروع الذي اعتبروه إهانة لفرنسا قرر في النهاية مجلس الوزراء الفرنسي برئاسة بولينياك يوم 31 جانفي 1830م أن تقوم فرنسا باحتلال الجزائر بمفردها، وشجعها على ذلك كنوز القصبة وأموال الخزينة الجزائرية التي كان المسؤولون الفرنسيون يرون أنها كافية لتعويض تكاليف الحملة.

وبضغط من إنجلترا أرسل السلطان العثماني ثانية لنفس المهمة قائد الأسطول العثماني طاهر باشا إلا أن الأسطول الفرنسي المحاصر للجزائر منعه من دخولها يوم 20 ماي 1830م، وفي طريق عودته إلى اسطمبول التقى بأسطول الحملة المتجه نحو الجزائر، فأخذ إلى ميناء تولون بناء على تعليمات وزير الحربية أين احتجز إلى غاية استسلام الداي حسين. وكما قال الأمير مترنيخ (Metternich): "... وإلا فكيف يتصور ذلك وهناك حوادث بل وأحداث هي أجل من ذلك وأعظم لم يكن لها أدنى تأثير في مجرى الحياة السياسية بين الحكومتين لأجل قضية مروحة مضى عليها ثلاث سنوات يصرف 100 مليون فرنك ويموت 40000 عسكري...". إلا أن في الحقيقة كلفت عملية الحملة فرنسا بأقل مما كانت

تتصوره، بحيث بلغت 16 مليون فرنك فرنسي، واستولت بالمقابل على أموال خزينة الداي المقدرة بـ 50 مليون فرنك من الذهب، وحصلت بذلك فرنسا على أكثر من ضعف نفقات حملتها على الجزائر. وخلال فترة الحصار البحري أعدت الحكومة فرنسية عدة مشاريع لغزو الجزائر خطط لهم جنرالات ونواب فرنسا، ولكن في نهاية الأمر اعتمدوا على خطة الجاسوس بوتان بعد أن أعادت أركان الحرب الفرنسية النظر فيها وأكملتها ووافقت عليها الحكومة الفرنسية وعملت على تنفيذها.

وهكذا يتبين لنا أن حادثة المروحة ما هي إلا سبب من الأسباب تذرعت بها فرنسا لتبني عليها حجتها في احتلال الجزائر وإضفاء الشرعية لتنفيذ مخططها الاستعماري القديم والبحث عن منفذ لأزمتها السياسية الداخلية باستغلال الوضع الأمني الداخلي الجزائري الغير مستقر واستباق إنكلترا التي كانت تطمح لنفس الهدف، وإلا كيف نفسر الحوادث الخطيرة التي وقعت بين الدولتين قبل حادثة المروحة ومع ذلك لم يكن رد فرنسا عنيفا اتجاه الجزائر، فقد طرد الداي حاج علي سنة 1810م القنصل الفرنسي بالجزائر بطريقة مهينة ومع ذلك لم ترد فرنسا بعنف. وفي شهر جوان 1802م حاصرت باخرة حربية جزائرية ميناء سان تروباز (Saint Tropez)، وفي شهر جانفي من نفس السنة استولت البحرية الجزائرية على باخرة فرنسية بالسواحل الجزائرية وأسرت كل من كان موجودا بها، فرد نابليون على هذا الحادث بما يلي : "إنها عار في جبين فرنسا". والخلاصة ما هي إلا حلقة من حلقات الحروب الصليبية.

الحملة ضد الجزائر:

بعد أن تبين للسلطات الفرنسية عدم جدوى الحصار الذي دام من سنة 1827 إلى غاية 1830م بسبب ما لحق بها من خسائر في نفقاتها الحربية دون مقابل صادقت الحكومة الفرنسية برئاسة بوليناك والملك شارل العاشر يوم 31 جانفي 1830م على مشروع الحملة دون إعلان الحرب رسميا ضد الجزائر. وقبل أن تتخذ هذا القرار الخطير قامت السلطات الفرنسية بتهيئة الرأي العام الفرنسي والأوروبي بأسباب الحملة بأنها انتقاما لشرف فرنسا وأوروبا المسيحية. ولهذا الغرض أرسل بولينياك مذكرة إلى ملوك أوروبا نص فيها على أهداف الحملة بأنها تهدف من وراء ذلك القضاء على القرصنة

الجزائرية واستئصال جذورها، وتأمين سلامة الملاحة في البحر المتوسط، وإلغاء استرقاق المسيحيين كليا، وإلغاء الإتاوة التي تدفعها أوروبا إلى الداي، وأيدتها معظم الدول الأوروبية بتأثير الحقد الصليبي على العالم الإسلامي، عدا إنكلترا التي أبدت بعض التحفظات بعد أن كانت من قبل أشد الدول معارضة للانفراد الفرنسي باحتلال الجزائر، وليس هذا الموقف البريطاني حبا في الجزائر وإنما فقط لتنافسها الاستعماري مع فرنسا من أجل السيطرة على الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط بعد أن اعترف مؤتمر فيينا لها بجزر الأينيون ومالطة وجبل الطارق، فمنحتها فرنسا ضمانات بأن الحملة محدودة الزمن وأن الفرنسيين لا يبقون في الجـــزائر أكثر من شهر أو شهرين، لكن في نهاية المطاف اعترفت إنكلترا سنة 1837م بالاحتلال الفرنسي للجزائر.

جهزت القوات الفرنسية نفسها بأفضل تجهيز وانطـــلقت من ميناء تولون يوم 25 ماي 1830م على متن 500 سفينة حربية تحمل 4000 حصان ومدافع من مختلف الأنواع الخفيفة والثقيلة و37000 عسكري منهم 3207 من المتطوعين والباقي أغلبيتهم من المشاة متحمسين للغزو بدوافع التعصب الديني من بينهم 1976 ضابط مدربين أحسن تدريب وذو خبرة وتجربة كبيرة في الميدان العسكري رفقة مدنيين من بينهم: 16 قسا و40 مترجما وبعض الأشخاص من رجال السلك القنصلي ومن اليهود الجزائريين وعدد من الكتاب والرسامين والصحافيين وبعض الضباط الأجانب منهم روسيان ودانمركي واحد وثلاثة ألمان وإنجليزي واحد كمراقبين تحت قـــيادة كل من قائد الأسطول دوبري والقائد الأعلى للحملة الجنرال دي بورمون (de Bourmont)، وهذا بالرغم أن دي بورمون شخص مكروه من قبيل الفرنسيين لكونه خائن فر من جيش نابوليون بونابرت أثناء معركة واترلو عام 1814 لكن الملك شارل العاشر اختاره لأنه من دعاة الملكية الرجعية وكذا لكونه صاحب تجربة في الميدان العسكري.

وكانت الحكومة الفرنسية قد أعطت تعليمات مفصلة لدى بورمون مع ترك حرية التصرف الكاملة له في إدارة الحملة، وكانت هذه التعليمات تشير إلى أهمية التعرف مسبقا على قوة العدو وحالته المعنوية وكذا كسب جانبا من السكان وأن يوجه لهم نداء منشورا بالعربية طبعت منه 400 نسخة يبين فيه أغراض الحملة بأنها جاءت لطرد الأتراك ويدعوهم إلى تجنب الاشتباك مع الجيش الفرنسي، وأنكم أنتم الذين ستتولون على بلدكم. توقف الأسطول الفرنسي في جزر الباليار بسبب الأحوال الجوية السيئة،

وفي 10 ماي استأنف سيره نحو مدينة الجزائر ليصل إليها في 14 جوان 1830م، وعلى الساعة الثالثة صباحا من هذا اليوم نزلت القوات الفرنسية بخليج سيدي فرج على بعد 14 كيلو مترا غربي مدينة الجزائر، وهناك نصب دي بورمون مقر قيادته في زاوية المرابط سيدي فرج التي كانت تحتوي على مسجد صغير محاط بجدار وحوله مزرعة، وعند نزولها إلى البر لم تجد القوات الفرنسية مقاومة كبيرة، إلا أنه لم يمض وقت طويل من نزولهم حتى سمعت طلقات المدافع المنبعثة من حامية منخفضة مصوبة نحوهم قتلت جنديين وخلفت عددا كبيرا من الجرحى وكاد أن يلقى فيها الجنرال دي بورمون حتفه حيث سقطت إحدى القذائف في مكان قريب منه جدا.

وكانت القوات الفرنسية محملة بـ 1870 مدفع وعتاد عسكري ضخم ومؤونة تكفيهم لمدة أربع أشهر، ومكثت هناك مدة أربع أيام في انتظار إمدادات أخرى. بينما كان الجيش الجزائري يضم 7000 انكشاري و40000 متطوع منهم أهالي متيجة الذين لا يعرفون كما قال حمدان خوجة سوى بيع الحليب ومنهم أهل بلاد القبائل يخضعون لرؤسائهم وليس للقادة الأتراك وجلهم ليست لهم الخبرة العسكرية الكافية لمواجهة قوات الاحتلال قدموا من الجزائر وقسنطينة ووهران وبلاد القبائل غير منظم وبحوزته أسلحة محدودة وقديمة وذخيرة قليلة يقوده صهر الداي الآغا إبراهيم، وهكذا، إذن، كما قال حمدان خوجة كان إبراهيم آغا يريد محاربة الفرنسيين بدون جيش منظم ولا ذخيرة حربية ولا مؤن ولا شعير للخيل، ولهذا السبب كانت القبائل تعود من حيث أتت وتتركه وحده.

إضافة إلى هذا لم تكن للآغا إبراهيم الكفاءة اللازمة لقيادة المعركة عكس القائد السابق يحي آغا المعزول الذي كان ذو خبرة كبيرة بالمعارك ومحبوب من طرف الأهالي، كما أنه لم يفد من خبرات ونصائح قادة الجيش ولاسيما الباي أحمد حاكم قسنطينة الذي نصحه بخطة عسكرية تقضي بعدم إعطاء فرصة لقوات العدو للنزول برا ويجب ضربها والقضاء على مؤخرتها لقطع المؤونة الحربية على الجيش وبذلك يمكن القضاء عليه نهائيا، لكن إبراهيم آغا استصغر الخطة وهزأ بها وبصاحبها وقال بحماقة وكبرياء للقادة مستغلا في ذلك الدين "بأن عدم مجابهة العدو ليس من عمل الرجال الشهام وأن الله لن يغفل عن مساعدة من سيهاجمون الكفرة عند نزولهم وهم به واثقون".

وكان الداي حسين على علم بمشروع الغزو وبتحرك الحملة قبل مجيئها عن طريق جواسيسه في فرنسا وإيطاليا ومالطة وإسبانيا وجبل طارق، ويعرف مكان نزولها وهذا حسب ما ذكره أحمد باي حاكم قسنطينة في مذكرته عند زيارته الإجبارية للداي سنة 1830 لأداء الدنوش مرة كل ثلاث سنوات، ومع ذلك لم يتخذ الاحتياطات الكافية في سيدي فرج لإحباط عمليات الإنزال، أو من الممكن أنه كان يعتقد أن الحملة لا تتجاوز الضرب من البحر، وعلى أية حال فإنه لم يوفر الوسائل اللازمة عسكريا ونفسيا لمواجهة العدو مع علمه أن الحصار الذي استغرق ثلاث سنوات كانت عواقبه وخيمة. وفي هذه الفترة وجد الداي نفسه وحيدا فبعث برسائل إلى كل من باي تونس وسلطان المغرب لمساعدته فرد عليه الأول رافضا بحجة أن تونس تربطها معاهدة مع فرنسا، بينما لم يرد الثاني على رسالته، أما الدولة العثمانية كانت في وضع متردي فقد انتصرت عليها روسيا سنة 1828م وفرضت عليها إرادتها في معاهدة أدرنة التي أبرمت بتاريخ 14 سبتمبر 1829م، والدولة الوحيدة التي وقفت معنويا مع الجزائر هي طرابلس الغرب (ليبيا حاليا).

وبدلا من أن يبادر الآغا إبراهيم في الهجوم فورا على الفرنسيين عندما كانت الجيوش الفرنسية بسيدي فرج تحفر الخنادق لحماية معسكرها، أقام لهم معسكرا بسطـوالي على بعد خمس كيلومترات من سيدي فرج . وفي مساء يوم 18 جوان 1830م هاجم الجزائريون والأتراك الجيش الفرنسي بعد أن تمكنوا بفضل الضباب في الوصول إلى الخطوط الفرنسية دون أن يراهم أحد ونشب صدام بالسلاح الأبيض وكاد هذا الهجوم أن يتحول إلى انتصار بفضل شجاعة الجزائريين الذين كانوا يفضلون الموت على أن يذهبوا إلى الأسر، إلا أن رد الجيش الفرنسي لم يدم طـويلا بعد أن تحصلت على تدعيمات قوية مؤلفة من الخيل والمدفعية اجتاحت بها يوم 19 جوان على الخامسة صباحا معسكر الجزائريين بسطـوالي فقدت خلالها 57 مقاتل فرنسي و473 جريح، لكن بعد ست ساعات ونصف من المعارك العنيفة هزمت قوات الآغا إبراهيم رغم الشجاعة الكبيرة التي أظهرتها في المعركة، وقد توفي أثناءها خلق كبير امتلأت أرض المعركة بجثثهم، كما غنم الجيش الفرنسي بعد المعركة عددا كبيرا من المسدسات والبنادق كانت أغلبها في حالة رديئة وكميات كبيرة من البارود وستة مدافع ومائتي جمل إضافة إلى البغال والأحصنة والأحمرة وعدد كبير من الأسرى.

وعلى اثر هزيمة سطوالي يئس الأغا إبراهيم وغادر ميدان المعركة تاركا جيشه والأعلم وفرق الموسيقى، وكما قال حمدان خوجة لو أن دي بورمون سير جيشه في ذلك اليوم إلى حصن الإمبراطور لما لقي أية صعوبة. ورغم هذه الهزيمة النكراء التي لا تغفر، ألح الداي على عودة الأغا إبراهيم إلى ميدان المعركة. وواصلت قوات دي بورمون في الزحف على الجزائر العاصمة تبعا للخطة التي رسمها الجاسوس بوتان (Boutin) سنة 1808م في عهد الإمبراطور نابوليون، وفي يوم 24 جوان استولت القوات الفرنسية على سيدي خالف بعد معركة دامية انهزم فيها الجيش الجزائري وخلفت حوالي عشرين قتيلا في صفوف الفرنسيين. وأثناء هذا الزحف عزل الداي الآغا إبراهيم وولى مكانه مصطـــفى بومزراق باي التيطري، فحاول هذا الأخير أن يتجنب الالتحام مع الفرنسيين في معركة خاسرة وبذلك أمكنه أن يلحق بالعدو خسائر أكثر عن طريق التحرش بهم ومناوشتهم بدون انقطاع، كما دعا حسين باشا المفتي العنابي وطلب منه أن ينادي الناس بالجهاد ولكن الأمور كانت قد خرجت من يديه .

تجددت المعارك بين الطرفين يوم 27 جوان وتركزت هذه المرة قرب قلعة الإمبراطور المشرفة على العاصمة جنوبا واستمرت من الرابعة صباحا حتى الثالثة بعد الظهر وانتهت كسابقتها بفوز الفرنسيين. وفي يوم 3 جويلية بدأ الأسطول الفرنسي في قذف مدينة الجزائر من جهة البحر وذلك بعد أن اقترب من ميناء الجزائر وقد أصيبت منازل كثيرة إصابات بالغة، أما حصن الإمبراطور المعروف ببرج مولاي حسن فقد سقط في يد الفرنسيين يوم 4 جويلية بعد أربعة أيام من المعارك العنيفة، وهو أكبر مركز دفاعي للأتراك، وعندما يئس الجنود من إيقاف الهجوم الفرنسي على الحصن أضرموا النار في خزينة الذخيرة وفجر الحصن حوالي الساعة العاشرة صباحا فأحدث ضجة كبيرة اهتزت لها المدينة وأدت إلى وفاة العديد من جنود العدو والمواطنين المدنيين كما ألحقت أضرارا بليغة ببعض ممتلكات السكان.

وباستيلاء الفرنسيين على حصن الإمبراطور أصبحت مدينة الجزائر تحت رحمتهم، وانتشرت الفوضى وبدأ السكان في هجرها. وكان الداي يرغب في مواصلة المقاومة لكن بعض أعيان المدينة أمثال حمدان خوجة وأحمد بوضربة وغيرهم من التجار الكبار رفضوا بحجة أن المحاولة يائسة وفضلوا الاستسلام تفاديا للعواقب في حالة ما إذا دخل الجيش الفرنسي المدينة عنوة، وكانوا يظنون أن فرنسا ستفي بوعودها لقناعتهم أن الفرنسيين ينتمون إلى أمة متحضرة وأنهم جاءوا لكي يحرروا الجزائر من الهيمنة التركية

وخاصة أهم قرءوا البيان الذي وزعه الجيش الفرنسي عند نزوله بسيدي فرج. أرسل الداي عشية هذا اليوم مندوبه الباشكاتب مصطفى قادري رفقة قنصل إنجلترا سانت جون إلى المعسكر الفرنسي ليفاوض القائد الفرنسي الأعلى في شأن الهدنة، ومع الوفد المذكور ذهب أيضا أحمد بوضربة وحسن بن حمدان بن عثمان خوجة كمترجمين لأنهما يجيدان اللغة الفرنسية وقدم الجنرال دي بورمون شروط الصلح لمصطفى والذي يعني الاستسلام المطلق وتسليم مفتاح مدينة الجزائر، فوقع الداي حسين على معاهدة الاستسلام بجنان الرايس يوم 5 جويلية 1830م، ونصت بنود المعاهدة على ما يلي:

❶. يسلم حصن القصبة، وسائر الحصون الأخرى التابعة للجزائر وميناء هذه المدينة إلى الجيش الفرنسي صبيحة يوم 5 جويلية 1830م على الساعة العاشرة.

❷. يتعهد القائد العام للجيش الفرنسي تجاه صاحب السمو، داي الجزائر، بأن يترك له حريته وحيازة كل ثرواته الشخصية.

❸. للداي حسين كامل الحرية في اختيار المكان الذي يرغب السفر إليه رفقة عائلته وأمواله، ويكون تحت حماية القائد العام الفرنسي طوال إقامته في الجزائر، وسيتولى حرس ضمان أمنه الشخصي وأمن أسرته.

❹. يتمتع الجنود الأتراك التابعين للجيش الجزائري بالحقوق المقررة في الفقرات السابقة.

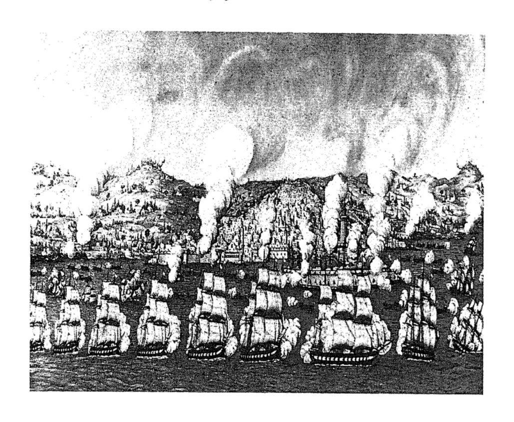
❺. ستبقى ممارسة الشعائر الدينية الإسلامية حرة، ولا يقع أي مساس بحرية السكان من مختلف الطبقات، ولا بدينهم، ولا بأملاكهم، ولا بتجارتهم وصناعتهم وستكون نساؤهم محل احترام، ويتعهد القائد العام الفرنسي بذلك عهد الشرف.

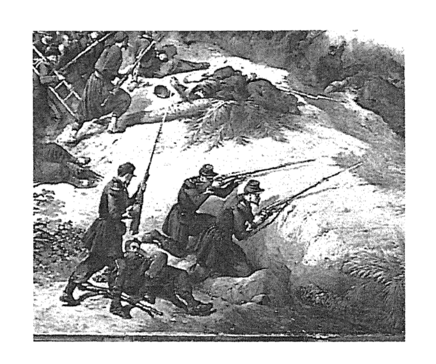
وسيتم تبادل هذه المعاهدة قبل الساعة العاشرة صباحا، وستدخل الجيوش الفرنسية عقب ذلك حالا إلى القصبة، ثم تدخل بالتتابع كل حصون المدينة البحرية.

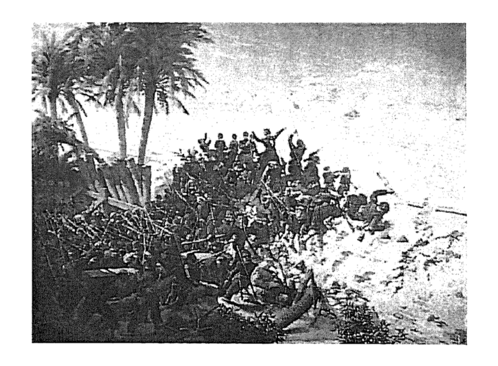
وخصت هذه المعاهدة الموقعة من الداي حسين والكونت دي بورمون مدينة الجزائر، مع أن الداي كان حاكما على الجزائر كلها. ولما زار دي بورمون الداي حسين خيره في البلد الذي يريد

الذهاب إليه فاختار الداي جزيرة مالطة ولكن دي بورمون رفض لكونها تابعة لمنافستها بريطانيا وطالبه بالرحيل إلى نابولي التي كان ملكها صديقا للباشا. وفي العاشر من شهر جويلية 1830م على الساعة الرابعة بعد الظهر حملته الباخرة الفرنسية (جان دارك) وكان عمره يناهز الثلاثة وستين عاما، ونزل الداي حسين بميناء نابولي رفقة أمواله وحاشيته المقربة إليه رجالا ونساء التي كان عددها يناهز المائة والعشرين من بينها الأغا إبراهيم والخزنجي، وبعد استقراره لمدة من الزمن في هذه المدينة انتقل إلى بلدة ليفورن الإيطالية فمكث بها مدة من الزمن ثم أبحر من هناك إلى الإسكندرية وبقي فيها إلى أن وافته المنية سنة 1838م عن سن يناهز السبعين.

الحملة ضد الجزائر











المقاومة الجزائرية

سياسة النهب والسلب والطمس والإبادة:

في صبيحة يوم 5 جويلية دخلت القوات الفرنسية إلى مدينة الجزائر وهم يدقون الطبول ويقدمون ألعابا على أنغام الموسيقى العسكرية، واستقبلهم يهود الجزائر لوحدهم بحفاوة لا نظير لها حيث كانوا يرقصون في الشوارع معلنين ولاءهم للسيد الجديد، وشرع الجيش الفرنسي على الفور في نهب المدينة بمساعدة اليهود الذين دلوا ضباط وقادة الحملة على أموال الداي وكنوز القصبة بأعلى المدينة، ولأجل ذلك قام الضباط والجنود الفرنسيون بطرد سكان القصبة حيث مقر الداي حسين، ثم بدءوا يحفرون الأراضي على أمل العثور على كنوز الجزائر المدفونة وقد تم هدم الأسوار لنفس الغرض.

ورغم تعهد السلطات الفرنسية في البيان الذي وزع على الأهالي عند نزولهم يحثهم فيه : "على أنهم أصدقاؤهم ومجيء الفرنسيين إلى الجزائر تسبب فيه الداي بإقدامه على إهانة قنصل فرنسا، ونعدكم بأن لا يتعرض لكم أحد في أمور دينكم وعبادتكم ولا نسعى للاستيلاء على أموالكم وخراب بلادكم وأننا جئنا لنطـــرد الأتراك الذين طغوا عليكم، وستعيشون معنا في السلم، وأننا نقسم لكم على ذلك بدمائنا الخ". وفي بيان ثاني قال ملك فرنسا: "أذكر لكم بشرفي بأنني سأنجز كل وعودي اتجاهكم وأن دياناتكم ومساجدكم ستحترم، فابعثوا لنا بنوابكم لنتفاهم معهم، ونسأل الله العيش في وئام". وأعلن الكونت دي بورمون لسكانها أنكم أنتم الذين ستتولون إدارة أموركم.

إلا أن فرنسا نكثت هذه العهود واستولت على خزينة الدولة ونهبت الأموال العامة والخاصة حيث تم افتكاك أكثر من 168 ألف هكتار من الأراضي في منطقة الجزائر وحدها، كما أجبر الخواص على ترك أملاكهم ومساكنهم خوفا على أرواحهم، وحولت المساجد إلى كنائس، إضافة إلى القتل والاعتداءات على المواطـــنين والأعراض وتدمير المعالم التاريخية،والحبس والنفي والتهجير الخ، دون مراعاة أي وازع ديني أو إنساني أو حضاري. وقد كان قادة وحكام فرنسا من عسكريين ومدنيين الذين تولوا تسيير شؤون الجزائر الأداة الفاعلة في تنفيذ هذه السياسة الوحشية، مكرسين كل طاقتهم من أجل تثبيت الاحتلال وترسيخ دعائمه.

وظـــن سكان مدينة الجزائر في بداية الأمر أن عملية الاحتلال مؤقتة، وهذا ما صرح به رئيس الوزراء الفرنسي بولينياك، ولكن الإجراءات التي اتخذها دي بورمون بحل منظمة الانكشارية ثم الترحيل

الجماعي للجنود الأتراك العزاب والمتزوجين إلى تركيا وتشكيل لجنة حكومية فرنسية مؤقتة تتكفل بإدارة مدينة الجزائر على أنقاض الإدارة العثمانية، ومجلس بلدي مؤلف من اليهود وأعيان مدينة الجزائر برئاسة أحمد بوضربة لمساعدتهم، وإصدار قوانين وأوامر باسم مالك فرنسا أيقـــنتهم بأن هذا الاحتلال دائم.

واعتقد الفرنسيون بأنهم سيستقبلون كمحررين وأن احتلال بقية الوطـــن سيتم بدون مقاومة، وهذا ما صرح به الجنرال دي بورمون بعد دخوله مدينة الجزائر قائلا: "إن كل أنحاء المملكة الجزائرية ستخضع لنا خلال خمسة عشر يوما دون أية طلقة نارية"، ولهذا شن دي بورمون حملة عسكرية على مدينة البليدة يوم 23 جويلية 1830م لفك الحصار المضروب على مدينة الجزائر وفي نفس الوقت ليختبر رد فعل الأهالي، فدخلها على رأس جيش مؤلف من حوالي 2000 من المشاة والخيالة وبعض قطع المدفعية أحدث خلالها جنوده خسائر طفيفة، لكن المقاومون الجزائريون هزموهم وأرغموهم على الانسحاب في اليوم التالي، فانقضوا عليهم واشتبكوا معهم، ولو لم يصطـــحب معه دي بورمون قواته العسكرية لحمايته لكان سيندم. وقد أثبتت هذه العملية الحربية للجيش الفرنسي أن سقوط مدينة الجزائر لا يعني سقوط النيابة، وأن قبائل الداخل ليست مستعدة للخضوع لهم، كما كشفت للجزائريين أن المقاومة ليست مستحيلة. فكان هذا الحدث منطـــلقا للمقاومة المسلحة العنيفة التي عرفتها أرض الجزائر طـــيلة الاحتلال وضحت من أجلها قوافل من الشهداء والأبطال أمثال الأمير عبد القادر (1832–1847م)، والحاج أحمد باي في الشرق الجزائري (1837 – 1848م)، وبومعزة في منطقتي الشلف والونشريس (1846 – 1847م)، والزعاطشة في واحة الجنوب بقيادة أبي زيان سنة 1848م، والشريف بوبغلة ببلاد القبائل 1850، والأغواط في الجنوب الجزائري سنة 1852م، والأوراس (1853 – 1854م)، وتقورت في الجنوب الجزائري سنة 1854م، ولالا فاطمة نسومر ببلاد القبائل 1854م، وأولاد سيدي الشيخ في جنوب غرب الجزائر (1864 – 1869م)، والمقراني والشيخ الحداد ببلاد القبائل سنة 1871م، وبوعمامة في الجنوب الغربي سنة 1881م، والتوارق سنة 1881م، وعين التركي في مليانة بقيادة يعقوب بن الحاج سنة 1901م، وانتفاضة عين بسام سنة 1906م، وبني شقران في ضواحي مدينة معسكر سنة 1914م، وانتهاءا بثورة أولاد السلطان في الأوراس سنة 1915م. ولم يتمتع دي بورمون بنتائج الحملة على الجزائر رغم قيادته لها ونجاحه فيها، فقد فوجئ بقيام ثورة جويلية 1830م التي

أطاحت بالملك شارل العاشر،فوصلته أنباؤها في 11 من أوت فأمر بسحب القوات الفرنسية من عنابة ووهران.

وفي 20 من أوت تلقى دي بورمون نبأ عزله من طرف حكومة الملك لويس فيليب وعينت الجنرال كلوزيل خلفا له وهو أيضا صاحب سجل حافل بالجرائم البشعة في حق الشعب الجزائري مستعملا في ذلك شتى وسائل الترهيب مثل مذبحة البليدة التي وقعت في شهر نوفمبر 1830م والتي راح ضحيتها العديد من سكانها، وقد ذكرها المؤرخ كاميل روسي بقوله: "إن جميع الرجال القادرين على حمل السلاح، سواء في المدينة أو ضواحيها، حشروا في السوق وأعدموا رميا بالرصاص بلا شفقة. وعندما حل المساء، أخذت النيران في رقعة تمتد ثلاث كيلومترات، تسقط ضوءها الأحمر على الغابات والحدائق وأشجار البلوط الخضراء وأشجار الزيتون والبرتقال والريحان، وارتفع صوت الطبول والأبواق يدعو الطوابير التي أشعلت النيران للرجوع إلى المعسكر. وفي تلك اللحظة شوهدت جماعات من الفارين الحاملين للعلم الأبيض يخرجون من الشعاب والفجاج، وفي مقدمتهم الأطفال الصغار، ويطلبون الأمان ... وقد سمح لهم بالرجوع إلى ديارهم المخربة". وقد وجد كلوزيل عندما قدم إلى الجزائر وضعا صعبا، فقد ترك دي بورمون الجيش ومدينة الجزائر في حالة يرثى لها جراء الفوضى والفساد وانتشار الأوساخ وانعدام الأمن، فتعرضت خزينة الدولة ومعظم المساكن للسطو واستولى الجنود الفرنسيون على أثاث السكان، خاصة الأشياء الثمينة مثل الأسلحة المرصعة بالذهب والفضة والأحجار الكريمة، بينما كان الضباط السامون يتسابقون لاختيار أجمل المساكن، أما الجنود المعسكرين في ضواحي المدينة كانوا يعيشون فسادا في الفيلات الجميلة في الضواحي يهشمون الأبواب لإيقاد النار وسياجات تقلع لتباع ويحطمون المرمر ويقطعون الأشجار ويخربون أنابيب المياه ليسقوا دوابهم، أما أرضيات المساكن فكانت تحفر بحثا عن الكنوز الوهمية، ولم تنج من يد الجنود حتى القبور والأضرحة الجميلة التي كانت تفتح بحثا عن الأموال، أما وثائق وسجلات الإدارة التركية فقد أعدموها عن قصد بالحرق والإتلاف، وكانت أعمال النهب والتخريب تفعل على مرأى ومسمع الجميع دون أن يتدخل رؤساؤهم لمنعهم.

ويذكر حمدان خوجة على سبيل المثال أنه كانت توجد سنة 1830م بقصر الأميرة عزيزة الكائن حاليا بساحة الشيخ ابن باديس ملابس فخمة وأثاث نفيس وأدوات فضية لا تقدر بثمن، وقد نهبت كل هذه الكنوز عند احتلال مدينة الجزائر.

وفي غياب الرقابة أثناء النهب والسلب تمكن الضباط والجنود الفرنسيون من تحويل أزيد من 50 مليون فرنك فرنسي لأنفسهم وهو نصف مبلغ تكاليف الحملة الفرنسية على الجزائر. وفي هذا الموضوع يذكر المؤرخ الفرنسي شارل أندري جوليان: "إن عددا من الضباط الكبار استطاعوا بما نهبوه وفاء ديونهم السابقة وتوفير مبلغ كبير من المال، وقيل لواحد منهم ادعى أنه ورث من عم زوجته حوالي 6 ملايين، فأجابه الآخر لم أكن أعلم أن داي الجزائر هو عم زوجتكم". ويرجح المؤرخون حسب وثائق العصر أن قادة الحملة استولوا على :

- 7 أطنان و312 كيلو غرام من الذهب من قصر القصبة مقر الداي.
- 108 طن و704 كيلو غرام من الفضة من قصر الداي.
- 24.700.000 فرنكا، وهي قيمة الذهب الموجود بالخزينة الجزائرية كما شهد بذلك الجنرال بيرتوزان والدكتور بونافون والقائد بيليسي دورينو والرسام فودان.
- وكان بها من نقود الفضة ما يقدر بمبلغ 23.984527 فرنكا.

أما قيمة مختلف البضائع التي وجدت بمخازن الدولة فإنها قدرت بما يبلغ:

- 11.000.000 فرنكا ثمن السلع المتنوعة الموجودة بالمخازن الحكومية والخاصة.
- 50.000.000 فرنكا مبلغ ما وجد من عتاد حربي وسلاح ملك للدولة الجزائرية.
- 80.000.000 فرنكا من العملات الأجنبية الموجودة بالخزينة الجزائرية حسب تقديرات دي بورمون، و180.000.000 فرنكا حسب وزير الحربية كليرمون دي تونير، و150.000.000 حسب القنصل الفرنسي بيار دوفال. إضافة إلى هذا استولت القوات العسكرية على 30 ألف بندقية يوم تمكنت من الاستيلاء على القلعة الأمامية التي كانت تحمي العاصمة كما شهد بذلك محمد العنابي صاحب

"كشف البضائع في ذكر الوقائع". وقد أرسلت كل هذه الأموال المختلسة في صناديق خاصة إلى فرنسا على ظهر خمسة بواخر فرنسية.

ومما يؤكد جدية هذه المصادر والوثائق أن الداي علي خوجة عندما نقل سنة 1818م مقر الحكم من قصر الجنينة إلى أعالي القصبة استعمل لنقل محفوظات الخزينة مائة بغلا كل ليلة لمدة ثلاث ليال. وعمدت القيادة تجنب عسكرة الجنود في العراء إلى إسكان أكبر عدد منهم في البيوت التي أجبروا سكانها على إخلائها دون تعويض، كما أن المحلات التجارية سلبت من الجزائريين وأعطيت لليهود بالدرجة الأولى، فتعرضت جراء ذلك الصناعات التقليدية إلى الدفن و لم يصبح لها أي وجود، مما أجبر أغنياء مدينة الجزائر على مغادرة البلاد، وحولت المساجد إلى ثكنات خارقين بذلك التعهدات التي قطعت للسكان، وقد عبر جانتي دي بوسي عن هذه السياسة بقوله : "إننا أخذنا الجزائر، فنحن أصحابها بلا منازع وسنعمل فيها كل ما يحلو لنا سواء من ناحية الهدم أو غيره". ودائما في هذا الموضوع خطب النائب الفرنسي "دوساد" نواب مجلس الأمة الفرنسية يوم 28 أفريل 1834م مفتخرا بغزو الجزائر وقائلا: "حطمنا في مدينة الجزائر 900 منزلا بدون سابق إنذار واستولينا على 60 مسجد فاستعملناها للمصالح العسكرية وهدمنا عشرة منها، وكنا حيثما قمنا بأعمال البناء ننبش القبور ونبعثر العظام دون أدنى احترام".

وكان كلوزيل يعتقد أنه بالإمكان الاكتفاء بعشرة آلاف جندي، واتباع سياسة الأتراك في الاعتماد على فرق محلية ولذا أنشأ فرقة مشاة من بعض الجزائريين المرتزقة عرفت باسم الزواف في أول أكتوبر 1830م، وكان دي بورمون قد بدأ قبيل عزله في تكوين فرق من الزواف من قبائل جرجرة لتساعده في الاستيلاء على مدن جزائرية أخرى، ولم تكن المحاولة الأولى ناجحة فقد كثر الهرب من صفوف هذه الفرق بسبب موقف الأهالي المعادي للفرنسيين ولكل من يتعاون معهم. وكان كلوزيل من دعاة الاحتلال الشامل ولذا رسم سياسته على أساس الاحتفاظ بمدينة الجزائر، وإقامة إدارة للمدينة، ووضع أسس الاستيطان، ومن أجل هذا قرر انتهاج سياسة تجريد الجزائريين من أراضيهم الخصبة ومنحها للمعمرين الأوروبيين وبذلك تجد الحكومة الفرنسية نفسها مضطرة لاحتلال الجزائر بصفة نهائية، فأسس لهذا الغرض شركة فلاحية تقع عند وادي الحراش سماها "المزرعة النموذجية الإفريقية" مساحتها ألف

هكتار وسمح للجنود الفرنسيين الاكتتاب فيها، كما استولى على الأملاك القريبة من بابا عـــلي، وتجسيدا لسياسته الإجرامية بادر كلوزيل إلى إصدار قرار يوم 8 سبتمبر 1830م يقضي بمصادرة أملاك الأوقاف الإسلامية والاستيلاء عليها جاء نصه كما يلي: "إن كل الدور والدكاكين والمخازن والحدائق والأراضي والمحلات والمؤسسات مهما كانت، التي كان يشغلها الداي والبايات والأتراك الذين خرجوا من آيالة الجزائر، أو التي كان يشغلها الآن أناس باسمهم، بالإضافة إلى المؤسسات التابعة لمكة والمدينة، كل ذلك يدخل في أملاك الدولة الدومين ويجب أن تستثمر لحسابها".

ولحرمان أصحاب هذه الأملاك من فرصة الرد على القرار، أضاف: "إن كل الأشخاص الذين تخضع لهم تلك الأملاك عليهم أن يقدموا في ظرف ثلاثة أيام من نشر القرار بإثبات البيانات التي تحتوي على طبيعة ووضع وكمية الأحواز التي في حوزتهم، وكمية الدخل منها أو الأجر الذي ينجر عنها، وأخيرا مدة الدفع ...". ثم تبعه أمرا ثانيا في 7 ديسمبر 1830م يحتوي على ثمان مواد نذكر من بينها المادة الرابعة التي تنص على مطالبة المفتيين والقضاة والوكلاء، بتقديم حساباتهم عن الأوقاف والسجلات التي يملكونها إلى مدير أملاك الدولة، وفي حالة عدم الاستجابة سيترل أشد العقوبات على المخالفين.

وكانت أملاك الأوقاف عشية الاحتلال الفرنسي على الرغم من كونها أملاكا عامة إلا أنها كانت غنية وعلى أنواع متعددة منها: أوقاف مكة والمدينة وهي كثيرة وغنية بلغ عددها 1419 وقفا خيريا، وأوقاف الجامع الكبير التي قدرت بـــ 1558 وقف، وأوقاف سبل الخيرات التي كانت تتوفر على 331 وقف، وأوقاف أهل الأندلس التي كانت تتجاوز 101 وقف، وأوقاف الزوايا والأضرحة وهي كثيرة بلغ عددها في مدينة الجزائر ثمانية عشر نذكر منها على سبيل المثال أوقاف زاوية سيدي عبد الرحمن الثعالبي التي قدرت بـــ 82 وقف، وأوقاف الأشراف، وأوقاف الانكشارية، وأوقاف الطرق العامة يضاف إليها أوقاف عيون المياه. وبهذه الأوامر تم تأميم الممتلكات العامة التي أصبحت تحت تصرف جيش الاحتلال والمعمرين فيما بعد، وعلى سبيل المثال كانت مدينة الجزائر تضم وحدها 176 مسجدا قبل الاحتلال الفرنسي لينخفض هذا العدد سنة 1899م إلى خمسة فقط.

وتصرف كلوزيل خلال الأشهر الست وكأن الجزائر تمثل المرحلة الأولى من امتلاك النيابة، حيث ينبغي أن تحل السلطة الفرنسية محل السلطة التركية ولذا أصدر قرارا يوم 22 أكتوبر 1830م يقضي

بإنشاء مجلس قضائي ومحكمة للشرطة التأديبية إلى جانب هيآت الأهالي القضائية. ولكن فشله في التدخل في التيطري ومفاوضته الشخصية مع باي تونس للاعتماد على بايات تونسيين في قسنطينة ووهران، دعت الحكومة إلى استدعائه في 20 فبراير 1831م وعينت الجنرال برتيزين خلفا له.

كان برتيزين على خلاف دي بورمون وكلوزيل قائدا شريفا استنكر سياسة كلوزيل وحماسه للاستيطان وما كان يرافق ذلك من عمليات نهب واختلاس كان يمارسها كبار المسؤولين في الجيش والإدارة والمضاربون والمستوطنون على حساب السكان، وبسبب سياسته الجريئة وعدم اتباع أعوانه والمستوطنين في أعمالهم الفاسدة وفشله في العمليات العسكرية في التيطري وعنابة تقرر استدعاء برتيزين وتعيين الجنرال الدوق دي روفيقو خلفا له. تولى دي رو فيقو أمور الجزائر ما بين 31 ديسمبر 1831 ومارس 1833م، وقبل أن يصبح حاكما عاما كان وزيرا سابقا للشرطة، وهو شخص يؤمن بسياسة العنف والبطش، ارتبط اسمه بسفك دماء الأبرياء والقتل الجماعي، وهذا الاعتراف الذي أدلى به بعد عودته من هجومه على قبيلة العوفية التي كانت تقطن عند وادي الحراش والتي أبادها عن بكرة أبيها لمجرد اتهامها دون دليل بسرقة هدايا المبعوثين الذين أرسلهم عميل الفرنسيين فرحات بن سعيد بمنطقة الزيبان لتقديم ولائه إلى السلطات الفرنسية بالرغم من أن موطنه لم تطأ أقدام الجيش الفرنسي بعد، مع أن قبيلة العوفية كانت بريئة وهذا ما أثبته التحقيق فيما بعد بأنه ليس لأفراد القبيلة أي مسؤولية، وكان يهدف من وراء عمله الدنيء إرهاب القبائل الجزائرية الأخرى وإرغامهم على السكوت. ففي ليلة ما بين السادس والسابع من شهر أفريل 1832م دخلت قواته تحت قيادته إلى قبيلة العوفية وهم نيام في خيامهم ونظم فيهم مجزرة لم يبق فيهم رجالا ولا نساء ولا أطفالا، فقال: "كان جنودنا ممتطين ظهور الخيل يحملون الرؤوس البشرية على نصال سيوفهم، أما حيواناتهم فقد بيعت إلى القنصلية الدنمركية، وأما أجزاء الأجسام الأخرى والملطخة بالدماء فقد أقيم منها معرض في باب عزون، وكان الناس يتفرجون على حلي النساء ثابتة في سواعدهن المقطوعة وآذانهن المبتورة".

أما شيخ القبيلة فقد أعدم هو الآخر أمام الملأ وأعطيت رأسه إلى الطبيب بونافون (Beaunafon) ليجري تجارب علمية عليها، وخلفت هذه المجزرة مقتل حوالي 12000 شخص وهو العدد الإجمالي لسكان هذه القبيلة. ويقول عالم النبات الألماني شيمير عن هذه المجزرة ما يلي: "لقد حدثني أحد

السفاحين الذين شاركوا في هذه المجزرة في كبرياء وقال: كان هناك طفلا واقفا في مؤخرة الخيمة، فصحت به: أخرج، يا حقير وإلا فسوف أطلق رصاصة في فمك! ولكن البهيمة لم يطعني (لأنه لا يفهم اللغة الفرنسية). وعندما ضغطت على الزناد طار نصف رأسه وتعلق بكتان الخيمة...".

وقد وصف حمدان بن عثمان خوجة مذبحة العوفية بقوله: "تلك الفضيحة ستكون صفحة سوداء في تاريخ الشعوب، والتي لا يصدق الكثير أنها وقعت في القرن التاسع عشر، عهد الحرية والحضارة الأوروبية". وبدعوى مساندة الثوار في متيجة فرض روفيقو غرامات ثقيلة على الأهالي من سكان القليعة والبليدة قدرها 200.000 فلس ذهبا، وبما أن سكان البليدة رفضوا دفع هذه الأتاوة، فقد أمر الدوق روفيقو باحتلال المدينة وسلمها إلى جنوده لكي يعملوا فيها يد النهب والسلب، ولكن عند دخولهم المدينة كانت خالية، و لم يحصل الجنود الفرنسيون من النهب على غنائم كثيرة.

وبحجة شق الطرق اعتدى على حرمة المقابر الإسلامية، والأفظع من هذا أن الفرنسيين أخذوا عظام الموتى المسلمين وحملوها بالسفن إلى مرسيليا لبيعها لمعامل مسحوق العظام كما ذكرها الكتاب المعاصرين لتلك الفترة مثل حمدان خوجة ومحمد بن الشاهد وتقارير بعض الأطباء مثل الدكتور "يقو"، أما فيما يتعلق بالمؤسسات الدينية فقد هدم روفيقو جامع السيدة الشهير الكائن بالجنينة (ساحة الشهداء حاليا) وعزم على تحويل جامع كتشاوة وهو أهم مساجد الجزائر إلى كنيسة كاثوليكية، وبالرغم من احتجاج السكان ومظاهراتهم، ورغم اقتراح المندوبين الجزائريين في اللجنة البلدية تسليمه جامعا آخر في المدينة فقد رفض وقال: "... نريد أجمل المساجد، نحن الأسياد الظافرون...". وأعطى الأمر يوم 17 ديسمبر 1831م باقتحام المسجد الذي كان يغص بالأهالي، واستولى عليه بالقوة بعد أن أباد 4000 مصلي اعتصموا به، ثم نصب الصليب وعلم فرنسا على الصومعة بمباركة البابا غريغوار.

ومن أعماله الجائرة أيضا في الجزائر فرضه غرامة من الصوف على سكان مدينة الجزائر قدرها 5400 قنطار لتجهيز أسرة الجيش الفرنسي الذي كان ينام على أسرة حديدية بدون مضربات، فأرغمت هذه الأعمال التعسفية إلى هجرة المواطنين الجزائريين خارج المدينة حيث لم يبق منهم سنة 1832م إلا حوالي عشرة آلاف بينما كان عدد الأوروبيين في تزايد، وفي عام 1833م ذهب إلى فرنسا ليعالج من مرض

سرطان اللسان وقد توفي بعد شهرين من عزله في شهر جوان 1833م. وعين خلفا مؤقتا له الجنرال فوارول الذي بقي حتى سنة 1834م قائدا بالوكالة لقوات الاحتلال، وبهذه الصفة لم تكن له حرية المبادرة فبقي محصورا في العاصمة وضواحيها و لم يقم كغيره ممن سبقوه بغزوات داخل البلاد فاكتفى بغارات خداعية ضد الثوار في حجوط وغيرهما من مناطق سهل متيجة.

وفي عهد فوارول أي في سنة 1833م قررت الحكومة اثر مناقشة حادة في البرلمان بين أنصار استعمار الجزائر ومعارضيه، تأليف لجنة تحقيق تقوم بدراسة الأوضاع في الجزائر لتساعد الحكومة على اتخاذ قرار حول مصيرها، وكان عمل هذه اللجنة المسماة باللجنة الإفريقية استشاريا، كان عليها أن تجد الحل لمختلف المسائل المتعلقة باحتلال الجزائر. وبعد أن مكثت حوالي ثلاثة أشهر في الجزائر للبحث والتحقيق في الأوضاع الجزائرية أصدرت تقريرا طويلا تناول بالنقد الأساليب التعسفية التي تتبعها سلطات الاحتلال تجاه الأهالي، ولاسيما أساليب دي روفيغو، وهذه فقرة من تقريرها الطويل نص على ما يلي: "لقد حطمنا ممتلكات المؤسسات الدينية وجردنا السكان الذين وعدناهم بالأمان وأخذنا الممتلكات الخاصة بلا تعويضات وذبحنا أناسا كانوا يحملون عهد الأمان وحكمنا رجالا يتمتعون بسمعة القديسين في بلادهم لأنهم كانوا شجعانا لدرجة أنهم صارحونا بحالة مواطنيهم المنكوبين".

وباختصار كما قال أحد أعضاء اللجنة "لقد فقـــنا في البربرية هـــؤلاء الذين جئنا لتمدينهم"، وخرجت اللجنة بنتيجة وجوب احتلال فرنسا لنيابة الجزائر. وبتاريخ 12 جانفي 1833م عين الملك لويس فيليب لجنة عليا سميت اللجنة الإفريقية.

وفي 22 جويلية 1834م صدر أمر ملكي ألحق الجزائر بفرنسا على شكل مستعمرة عسكرية تربط بوزارة الحربية، يديرها من العاصمة حاكم عام مكلف بالشؤون العسكرية والمدنية ويمارس بتفويض من الملك سلطات حاكم وبقيت هذه الصيغة من الحاكم الفرنسي سارية المفعول في الجزائر إلى غاية سنة 1870م، وكان الجنرال دوري درلون هو أول من اختير كحاكم عام ابتداء من شهر جويلية 1834م، فوجد هذا الأخير صعوبة كبيرة للتوسع خارج مدينة الجزائر إذ اصطدمت قواته بثوار ابن زعمون والشيخ السعدي التي لم تسمح له باحتلال البليدة، فاضطر في الأخير إلى إقامة معسكرين الأول في

دويرة والثاني قرب بوفاريك لرد هجومات ثوار متيجة، وعلى اثر هزيمة الجنرال تريزل أمام قوات الأمير عبد القادر في معركة المقطع سنة 1835م استدعت وزارة الحربية الفرنسية الحاكم العام دوري درلون وعينت مكانه للمرة الثانية الجنرال كلوزيل، فواصل هذا الأخير سياسته الجائرة بتشجيع الأوروبيين للاستيطان في الجزائر وقال لهم سنة 1835م: "لكم أن تنشئوا من المزارع ما تشاءون، ولكم أن تستولوا عليها في المناطـــق الـــتي نحتلها، وكونوا على يقين بأننا سنحميكم بكل ما نملك من قوة، وبالصبر والمثابرة سوف يعيش هنا شعب جديد وسوف يكبر ويزيد بأسرع مما كبر وزاد الشعب الذي عبر المحيط الأطـــلسي واستقر في أمريكا منذ بضعة قرون".

ولم يقتصر عمله فقط على تشجيع الاستيطان بل اتبع أيضا سياسة الهدم ولذا أمر حسب قول حمدان خوجة بتهديم سوق القيسارية حيث تباع الكتب وسوق الصباغين التي تصبغ فيه الألبسة وسوق الفرايرية أين تصنع مختلف أنواع أدوات الحديد والسوق الكبير حيث تباع مختلف أنواع الأقمشة إضافة إلى مخازن صيد الأسماك وجراء ذلك تلاشى قسم كبير من صناعة المدينة، كما عرف عهده بالمغامرات العسكرية سواء في غرب الجزائر أمام قوات الأمير عبد القادر أو في الشرق أمام قوات الحاج أحمد باي كانت نتيجتها فشله في احتلال مدينة قسنطينة سنة 1836م مما اضطر الحكومة الفرنسية إلى تنحيته سنة 1837م وتعيين الجنرال دامريمون خلفا له، فواصل هذا الأخير كغيره ممن سبقوه عملية الإبادة والهدم حيث شوه هو ومن أتوا من بعده صورة العاصمة جراء عملية الهدم، فهدموا العديد من الأسواق وحولوها إلى ساحات عامة كما تم تهديم عدة منازل في العاصمة لإقامة ساحة الحكومة وحولت هذه الأملاك كذلك إلى ملاهي ومقاهي على الطراز الفرنسي، وسميت الشوارع والساحات والمؤسسات بأسماء فرنسيين كان لهم الفضل الكبير في احتلال الجزائر وإخضاعها من أمثال دي بورمون وروفيقو وكلوزيل وغيرهم من مجرمي الحرب. وازدادت الهمجية الاستعمارية على المؤسسات الوقفية في عهد الحاكم العام بيجو (1840 – 1847م) الذي ضم سنة 1843م إلى العقارات المصادرة أوقاف الجامع الكبير الكثيرة وكذلك جميع المؤسسات الدينية الأخرى التابعة للأوقاف مثل المساجد والزوايا والمنازل والمزارع والحدائق والبساتين والمخازن والحمامات والحوانيت والمقاهي والمطاحن والفنادق والمقابر الخ،

وقد قدر بعض المختصين في هذا الموضوع أن مبلغ مالية الأوقاف في العاصمة أيام الاحتلال الأولى كان يفوق الأربعين مليون فرنك ذهبي.

ونتيجة لهذا التصرف الاستعماري أغلقت وهدمت السلطات الاستعمارية العديد من المساجد في العاصمة وتم تحويل البعض منها إلى مستودعات وثكنات وكنائس، ومن بينهم مسجد كتشاوة وجامع علي بتشيني وجامع حسين داي البراني، أما معظم المساجد الأخرى فهدمت بحجج واهية أو حولت إلى مؤسسات عسكرية ثم هدمت، نذكر منهم على سبيل المثال: جامع السيدة بالقرب من الجنينة وهو من أجمل مساجد العاصمة، وجامع خضر باشا، وجامع الباديستان، وجامع الصباغين، وجامع سوق اللوح، وجامع الرابطة، وجامع الزيتونة، وجامع القبائل، وجامع الشماعين، وجامع سيدي الرحبي، وجامع السلطان، وجامع السيدة مريم، وجامع سيدي علي الفاسي، وجامع المقرئين، وجامع علي خوجة، وجامع سيدي الهدى، وجامع القشاش، ووقع نفس المصير لزاويا مدينة الجزائر التي كانت بعضها مأوى للفقراء والغرباء وبعضها للتعليم والعبادة مثل زاوية الأندلسيين وزاوية المولى حسن وزاوية القشاش وزاوية الشرفة الخ، وكذلك الحال بالنسبة للقباب أو أضرحة الأولياء منها قبة سيدي السعدي وقبة سيدي بتقة. وابتداء من سنة 1848م صودرت كل المؤسسات الدينية وأدخلت تحت مصلحة أملاك الدولة بدون تعويض أصحابها.

وكان الغرض من الاستيلاء على هذه المؤسسات الوقفية أولا تسهيل عملية نقل الملكية من الجزائريين إلى المعمرين الأوروبيين للاستقرار نهائيا في المستوطنة الجديدة وثانيا خدمة العمليات التبشيرية المسيحية التي ارتبطت بالاحتلال والسياسة الاستعمارية منذ الوهلة الأولى. ولم تقتصر هجمات بوجو على مصادرة أملاك الأوقاف وتجريد القبائل من محاصيلها الزراعية وأملاكها في إطار الحرب الإبادية والشاملة ضد الشعب الجزائري للقضاء على ثورة الأمير عبد القادر، بل شجع الهجرة الاستيطانية الأوروبية لتدعيم القوة العسكرية و أعلن يوم 14 ماي 1840م أمام النواب الفرنسيين حول هذا الموضوع قائلا: "حيثما وجدت مياه صالحة وأراضي خصبة، يحق للأوروبيين الإقامة فيها دون البحث عن مالكها.

وبما أن الجزائريين سوف يدافعون عن أراضيهم بكل قوة ولن يتخلوا بسهولة للمستوطنين الأوروبيين، يجب أن ندفعهم بالقوة إلى الصحراء، وهناك إما ألا يستطيعوا الحياة، وعندئذ سوف يرجعون خاضعين ليكونوا خدما يعملون بثمن بخس عند الأوروبيين، وإما أن يبقوا هناك وعندئذ نستطيع أن نمكن المعمرين من الأرض بكل حرية". كما تعاون مع رجال الكنيسة أمثال الأسقف دوبوش بغية إدخال المسلمين الجزائريين في الديانة المسيحية ولهذا الغرض أسر الجنرال بوجو مائتين وخمسين طفلا من اليتامى وسلمهم إلى أحد القساوسة طالبا منه تنصيرهم وقال له: "حاول يا أبي أن تجعلهم مسيحيين، وإذا فعلت فلن يعودوا إلى دينهم ليطلقوا علينا النار".

وهذه بعض الجرائم والمجازر التي ارتكبها الجيش الفرنسي في حق الشعب الجزائري الأعزل، وأفضل شهادة على ذلك هي الوقائع التي سجلها الضباط والجنود الفرنسيون أنفسهم، وهذه عينة لبعض الشهود، يقول الكولونيل سانت أرنو (Saint-Arnaud): "بلدة بني مناصر جميلة، وهي إحدى أغنى المناطق التي رأيتها في إفريقية، قراها ومساكنها متقاربة فيما بينها، ولكن حرقنا ودمرنا كل شيء وجد فيها. آه من الحرب كم من النساء والأطفال ممن لجئوا إلى ثلوج جبال الأطلس وماتوا فيها من البرد والبؤس، و لم يقتل ولو خمسة من الجنود الفرنسيين". (منطقة حجوط أبريل 1842م).

في سنة 1845م في ظرف عام وفي ثلاث جهات من الجزائر قام ثلاثة ضباط فرنسيين، وهم: الكونونيل كافينياك (Cavaignac)، وبيليسي (Pélissier)، وسانت آرنو (Saint-Arnaud) بمهاجمة ثلاثة مغارات التجأت إليها ثلاث قبائل مسالمة برجالهم ونسائهم وأطفالهم ومواشيهم، وأمروا بتفجيرها وإشعال النار في مدخلها، ومات المحاصرون فيها اختناقا، وأدت عملية بيليسي لوحدها إلى مقتل ما يزيد عن الألف بريء من قبيلة أولاد الرياح بالظهرة (Orléansville). وقد وصف المؤرخ الفرنسي كاميل روسي هذا المشهد الرهيب لعملية بيليسي بالعبارات التالية: "كان الحريق قد وصل إلى أمتعة اللاجئين. وفي الليل خيل للجنود أنهم يسمعون ضجة لا تكاد تبين، وصيحات خافتة، ثم ساد صمت عميق. وفي وقت مبكر من الصباح استطاع بعض الرجال أن يخرجوا من المغارات فسقطوا مخنوقي الأنفاس أمام الحرس. وكان الدخان الذي انتشر في المغارات كثيفا مؤذيا إلى حد أن الجنود لم يتمكنوا في بداية الأمر من الدخول. على أننا كنا

بين الحين والآخر نرى مخلوقات بشرية مشوهة تخرج من المغارات زحفا على البطون، فيحاول آخرون ممن بقي متمسكا بمبادئه إلى آخر رمق، أن يمنعوهم من الخروج - وحينما تمكنا في آخر الأمر من زيارة ذلك الجحيم بعد أن خمدت فيه النيران، عددنا أكثر من خمسمائة من الضحايا، ما بين رجال ونساء وأطفال. وقد أصيب جميع الحاضرين بوجوم شديد لهول الفاجعة".

وهذه تعليمات بوجو (Bugeaud) الحاكم العام للجزائر التي كان يطبقها جنوده وضباطه على الجزائريين، ففي رسائل جندي لمونتياك جاء ما يلي: "قطعت رأسه ومعصمه الأيسر وجئت إلى المعسكر أحمل رأسه على رأس الحربة ومعصمه معلقا بسوار البندقية ... تلك هي يا صديقي الشجاع الطريقة التي يجب أن نشن بها الحرب على العرب، يجب قتل الرجال حتى سن الخامسة عشرة وسبي جميع النساء وخطف الأطفال وتفريغ المساكن منهم وترحيلهم إلى جزر الماركيز أو أي مكان آخر خارج الجزائر، وبكلمة يجب سحق جميع الذين لا يركعون تحت أقدامنا كالكلاب ...".

كما يعترف أحد القادة العسكريين الفرنسيين في إطار سياسة الأرض المحروقة لعهد "بوجو" في واحد من تقاريره، قائلا: "إننا دمرنا تدميرا كاملا جميع القرى والأشجار والحقول والخسائر التي ألحقتها فرقتنا بأولئك السكان لا تقدر. إذا تساءل البعض، هل كان عملنا خيرا أو شرا ؟ فإني أجيبهم بأن هذه هي الطريقة الوحيدة لإخضاع السكان وحملهم على الرحيل... ".

وكتب أحد الضباط اسمه "ليو" سنة 1843م عن أعماله التدميرية عندما كان في ناحية شرشال قائلا: "لقد هدمت الكثير من الدواوير وأزيلت من الوجود قرى بكاملها بعد إشعال النيران فيها. وقطعت عدة آلاف من أشجار التين والزيتون وغيرها. وأنا لا أرى من مبرر لهذا النوع الأخير من التخريب، خاصة إذا كنا نريد حقا أن نحتل البلاد، أو على الأقل أن نفرض على أهلها الضرائب".



جامع السيدة 1830م وكان من بين أجمل مساجد العاصمة، كان موضعه في الجنينة ساحة الشهداء حاليا و قد دمر غداة الاحتلال الفرنسي تفاهة

مظاهر المقاومة في بداية الاحتلال:

لم يكن سكان مدينة الجزائر في حال تسمح لهم بإبداء مقاومة فعالة، وقد أخذت المقاومة مظهر الهجرة الفردية والجماعية من المدينة إلى الداخل أو إلى تونس والمغرب وبعضها إلى المشرق حيث بلغ عدد المهاجرين سنة 1833م عشرة آلاف شخص، وكانت الهجرة بدوافع اقتصادية ودينية أو هروبا من الجور والظلم، ويقول لويس فييو (Louis Veuillot) حول هذا الموضوع في كتابه المنشور في سنة 1841م عنوانه "الفرنسيون في الجزائر" ما يلي: "لم يجد الأهالي وسيلة أخرى لمحاربتنا إلا بمغادرة مدينة الجزائر، حيث كان العديد منهم في حالة من البؤس بسببنا". كما أخذت المقاومة مظهر التعاون السري مع رجال المقاومة حول المدينة عن طريق تزويدهم بالمعلومات، وتهريب الأسلحة، كما أخذت في بعض الأحيان مظهر الاحتجاج كما وقع في خريف 1830م عندما خرجت فرقة الجيش الفرنسي لشن حملة على مدينتي البليدة والمدية، فأقفرت أسواق الجزائر من الناس، أو مظهر الاحتقار إلى المحتلين والمتعاونين معه، ويقول بوجولا في مؤلفه "رحلة إلى الجزائر": إن عيون العرب وجباههم تعبر عن

أمور خفية، وكيف لا، وهم ينظرون إلينا في صمت وحزن، ونحن نستقر في بلادهم ونحتفل بانتصاراتنا عليهم ... إنها جباه تعبر عن الاحتقار والألم والسخرية، وكأني بهم ينوحون على سقوط الجزائر وعلى بلادهم المتعرضة للغزو الأجنبي. ثم يضيف قائلا: إن جو الحزن يخيم على هذه الأزقة الضيقة التي لا نصادف فيها وجها يبتسم لنا.

وتلك هي حالة المغلوب مع الغالب". كما أخذت المقاومة مظهرا فنيا مثل التمثيليات التي تدعى القرقوز أو مسرح الظلال التي عبر الشعب من خلالها عن موقفه من المحتل عن طريق انتقاد النظام الاستعماري، والمشهد الرئيسي فيه ظهور الجندي الفرنسي الذي يتلقى سيلا من الضربات. أما يهود الجزائر فبمجرد دخول الفرنسيين إلى مدينة الجزائر انضموا إليهم على الفور وأسهموا في نهب المدينة وعرضوا خدماتهم على المحتل الذي قبلها بدون تردد، فأصبح قادة الاحتلال يميلون إليهم على حساب المسلمين الجزائريين رغم إدراكهم بخبثهم. وعمل يعقوب بكري الذي عين رئيسا للطائفة اليهودية مستشارا للجنرال دي بورمون حتى أن الجيش الفرنسي كان لا يفعل شيئا إلا باستشارته مما سمح له ولطائفته الحصول على مناصب وامتيازات كبيرة.

وتعاون كبار التجار المسلمين أمثال أحمد بوضربة وحمدان خوجة ومصطفى ابن عمر وغيرهم مع قوات الاحتلال على أمل أن يحلوا محل الأتراك في تسلم السلطة التي حرمهم الأتراك منها. وكانوا في الوقت الذي يخدمون فيه الفرنسيين يخدمون مصالحهم، وقد شجعهم إدراكهم لتردد الحكومة الفرنسية وعدم اتخاذها موقفا واضحا حول مصير الجزائر وقد دام الحال هكذا إلى مجيء اللجنة الإفريقية إلى الجزائر وصدور قرار جويلية سنة 1834م الذي ألحق رسميا الجزائر بفرنسا، كما شجعهم فيما بعد القنصل الإنجليزي سانت جون الذي كان يؤكد لهم على الدوام الطابع المؤقت للاحتلال الفرنسي. وقد عمل هؤلاء في باريس بتشجيع من الأحرار الفرنسيين المعادين للاحتلال على إقناع الحكومة الفرنسية أن تترك للجزائريين أنفسهم اختيار حكومة تضمن بموجب اتفاقات مصالح الأوروبيين وتصبح فرنسا بذلك صديقة إفريقية الحرة، غير أن سرعان ما أفاق هؤلاء السادة من سباتهم عندما أظهر لهم قادة الاحتلال أن عليهم أن يخضعوا للفرنسيين كما خضعوا للأتراك قبلهم.

أما عامة سكان المدينة فقد وقع على عاتقهم عبء الاحتلال، وأرغم الكثيرون منهم على إخلاء بيوتهم للجنود الفرنسيين دون تعويض، وتوقفت أعمالهم وتجارتهم وعم البؤس بينهم، وانتشرت الدعارة والشحاذة بسبب ذلك، وهذه شهادة أحد المؤرخين الفرنسيين وهو السيد ليسبيس (Lespès) الذي قال: "الأهالي المجردون من أملاكهم بدون أي تعويض بلغ بهم الشقاء إلى حد التسول ...".

وزاد في ألمهم أن تتحول مدينتهم بسبب وجود جند الاحتلال وتدفق الأجانب المعمرين إلى حانات، وأن تدمر مقابرهم بحجة شق الطرق، وأن تحول مساجدهم إلى كنائس وثكنات، وأن يتعرضوا كل يوم لإجراءات بوليسية تعسفية. وإن كان هذا هو حال بعض سكان مدينة الجزائر فإن الأحرار منهم رفضوا الأمر الواقع ونظموا أنفسهم في الشهر الأول من الاحتلال، ففي قلعة تامنفوست (برج البحري) اجتمع من 23 إلى 26 جويلية 1830م القادة الأوائل للمقاومة الوطنية ليعلنوا الحرب على الغزاة الفرنسيين مسجلين بهذا الفصل الأول للمقاومة الجزائرية.

وكان هدف المؤتمر تحديد موقف القبائل من الحرب أو السلم مع الفرنسيين، وكانت الرغبة شديدة في المقاومة، وقد تشجع المؤتمرون بهزيمة الجنرال دي بورمون في البليدة، وبما حدث في مدينة الجزائر من اعتداءات ونهب ومصادرة أملاك المواطنين، وتدمير البيوت وحرق الحصاد والاعتداء على الحرمات والمساجد، وكذلك محاولة الجيش الفرنسي التوسع خارج مدينة الجزائر نحو سهول متيجة الغنية بثرواتها الزراعية والحيوانية، وأحاط بمكان المؤتمر جمهور كبير من رجال القبائل مرددين صيحات الحرب. وقرر المؤتمر المقاومة ورفض أي اتفاق مع العدو، وانتشر الرسل بين القبائل يحملون هذا القرار ويدعونها للقيام بعمل مشترك. وقد عملت هذه القبائل على حصر الفرنسيين في مدينة الجزائر ومنع توسعهم خارجها والحيلولة دون وصول المؤن إليهم. وهذا ما قام به المرابطون من سكان مدينة حجوط والقليعة ومتيجة فكانوا في الطليعة الأولى للجهاد في سبيل الله، ومن أمثلة ذلك قبيلة فليسة بسهل متيجة التي تصدت لأول محاولة قام بها الجنرال دي بورمون أثناء زحفه على مدينة البليدة بغرض فك الحصار الذي ضربه أهل متيجة على الجيش الاستعماري في مدينة الجزائر، ومن ذلك اليوم اشتهر من بينهم شيخ يسمى ابن زعمون قاد الثورة ضد الاحتلال وانضم

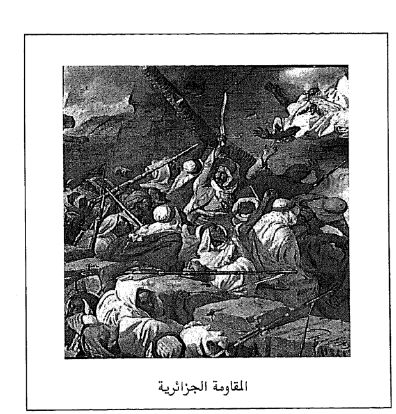
إلى قواته ثائر آخر يدعى الحاج سيدي السعدي ينحدر من أسرة مرابطة من مدينة الجزائر،وكان شيخا كبيرا شجاعا ومتدينا ومفكرا حرض القبائل على الجهاد، ثم لحق بهم زعيم آخر محي الدين بن علي مبارك مرابط القليعة الذي عينه الجنرال برتزين لمكانته الدينية كوسيط بين سكان متيجة وقوات الاحتلال لكن تصرفات روفيقو البوليسية جعلت الحاج محي الدين يستقيل من منصبه والتحق بصفوف الثوار ثم انضم من بعد إلى قوات الأمير عبد القادر، وقد عينه هذا الأخير خليفة له على مدينة مليانة، وأصبح من المقاومين البارزين.

ومن أهم الأعمال التي قام بها ابن زعمون مهاجمته يوم 26 نوفمبر 1830م للمعسكر الفرنسي الذي تركه الجنرال كلوزيل بالبليدة حيث دارت بين قواته والحامية الفرنسية التي كان يقودها العقيد رولير معركة عنيفة قتل على إثرها 50 جنديا فرنسيا، مما أدى بالجنرال كلوزيل عند عودته من حملته الفاشلة على المدية إلى إصدار أمر بسحب قواته الباقية إلى مدينة الجزائر،كما طـــرد ابن زعمون المعمرين الأوروبيين الذين بدءوا في احتلال سهول متيجة، انتقل من بعد الخوف إلى السكان الأوروبيين بمدينة الجزائر، مما أدى بالبعض في التفكير للعودة إلى فرنسا.

ولم تتوقف مقاومة ابن زعمون في حدود متيجة بل أصبح يناوش العدو حتى في مدينة الجزائر، وهذا ما فعله في صائفة 1831م بمهاجمته للمراكز العسكرية الفرنسية المتمركزة بالحراش حيث استمرت المعركة بين الطرفين عدة أيام حتى أصبحت العاصمة مهددة، مما دفع الجنرال برتزين القائد العام للجيش الفرنسي إلى الخروج بنفسه إلى ميدان المعركة رفقة جيش كبير مؤلف من المشاة والخيالة والمدفعية. ولكن قوات ابن زعمون عندما شاهدت ضخامة الجيش الفرنسي انسحبت إلى الجبال المجاورة عندئذ ظن برتزين أنه قد وضع حدا للثورة لكن بمجرد انسحاب الجيش الفرنسي بادرت قوات ابن زعمون بمهاجمة العدو ومطاردته حتى أوصله إلى باب عزون بالعاصمة بعد أن قتلت وأسرت العديد من جنود برتزين. أما رفيقه في الجهاد سيدي سعدي فكان من الأوائل الذين نادوا بالجهاد بمجرد دخول الفرنسيين مدينة الجزائر حيث خرج منها وأصبح يتجول بين القبائل المجاورة لمدينة الجزائر ويدعوها إلى الثورة ضد المحتل وبما أن كلمته كانت مسموعة نظرا لمكانته الدينية التف

حوله رجال كثيرون وبدءوا بمطاردة المعمرين في متيجة وعندما أعلن ابن زعمون ثورته انضم إليه سيدي سعدي وخاضا معا معارك عديدة وفي الأخير عندما تحطمت قواتهم التحق سيدي السعدي بصفوف جيش الأمير عبد القادر في معسكر، فعينه هذا الأخير خليفة عنه في المنطقة الممتدة من سهل متيجة إلى ناحية الشرق واستمر سيدي سعدي في تحميس السكان للجهاد إلى أن وافته المنية حوالي سنة 1843م.

وهكذا بالرغم من قلة الإمكانيات المادية لهؤلاء الثوار استطاعوا أن يصمدوا أمام جيش فرنسي منظم وقوي، ومهدوا الطـــريق لثورة شعبية عارمة قادتها دولة الأمير عبد القادر. وقد كتب أحد الضباط الفرنسيين أنه لو حارب الجزائريون في سطاوالي بالضراوة نفسها لألحقوا أضرارا فادحة بالحملة الفرنسية. ولكن مقاومة القبائل كانت ينقصها الوحدة والتنسيق والاستمرار والزعامة، أما أعيان مدينة الجزائر من المثقفين ورجال الدين فقد تكفلوا بالمسائل السياسية مثل حمدان خوجة وأحمد بوضربة والشيخ العنابي.



المقاومة الجزائرية

دور أعيان مدينة الجزائر:

يعتبر أعيان مدينة الجزائر من التجار الأغنياء منهم من كان يمارس فقط التجارة ومنهم من تولى إضافة إلى هذا النشاط مناصب عليا في عهد الداي حسين. تعاونوا في بداية الاحتلال مع القادة الفرنسيين، فمنهم من لعب دورا إيجابيا لصالح الأهالي ومنهم من لعب دورا سلبيا، إلا أن أغلبيتهم كان يظن أن إنهاء الإدارة التركية يعني انتقال الحكم إليهم وهذا ما أكده لهم قائد الحملة دي بورمون بقوله أن الجيش الفرنسي لن يبقى في الجزائر أكثر من ستة أشهر وبأنه عندما يشرع في الجلاء فإنه سيترك البلاد بين أيدي أعيانها وتحت تصرفهم. فاستعان بهم المستعمر نظرا لمركزهم الاجتماعي الرفيع ومعرفتهم لشؤون البلاد وقد منحهم بعض المناصب الهامة في إدارة الاحتلال، فمنهم من تولى منصب رئيس مجلس بلدية مدينة الجزائر مثل أحمد بوضربة ومنهم من أصبح آغا العرب مثل حمدان بن أمين السكة ومنهم من نصب بايا مثل مصطفى ابن عمر الذي حل مكان بومزراق على ولاية التيطري. ولكن بعد مدة قليلة من الاحتلال تبينت لهم نوايا المستعمر بأنه دائم ووحشي حيث لم ينج منه حتى الأشخاص الذين تعاونوا معه، فمنهم من سجن ومنهم من نفي بعد أن شوهت سمعته، ومنهم من صودرت أملاكه، ومنهم من أرغم على العيش تحت الذل هذا ناهيك عن مساجدهم ومدارسهم ومنازلهم التي نهبت وحولت إلى كنائس وثكنات.

وبطبيعة الحال لم تكن لهم قوة كافية لمجابهة الفرنسيين وبالتالي قبل البعض منهم الأمر الواقع، أما القلة القليلة منهم لم تجد من وسيلة سوى الدفاع سياسيا عن حقوق الشعب عن طريق الجرائد والرسائل والمذكرات والكتب والخطب ومناشدة حكام باريس للتدخل ووضع حد لهذه المأساة. ومن أبرز هذه الشخصيات نذكر حمدان بن عثمان خوجة الذي لعب دورا سياسيا كبيرا في بداية الاحتلال الفرنسي، وهو من طائفة المولدين "الكراغلة" أحد أثرياء مدينة الجزائر ينتسب إلى أسرة جزائرية عريقة لها أملاك كبيرة في ضواحي مدينة الجزائر وفي منطقة المتيجة، ولد حمدان بمدينة الجزائر سنة 1773م، كان أبوه عثمان فقيها شغل مهنة التدريس ثم أمينا عاما للأيالة يتصرف في سجلات المحاسبات ومرتبات اليولداش، أما خاله فكان أحد موظفي الديوان مكلفا بالإشراف على شؤون العملة والمعروف "بأمين السكة".

تتلمذ الابن حمدان في البداية على يد والده فحفظ القرآن وبعض العلوم الدينية، اجتاز المرحلة الابتدائية بتفوق وكمكافأة على ذلك أرسله والده مع خاله الحاج محمد أمين السكة في سفارة إلى اسطمبول سنة 1784م مكلفة بتقديم هدايا ديوان الجزائر إلى السلطان العثماني وكان عمره وقتئذ الحادية عشرة، ثم انتقل إلى المرحلة العليا حيث تلقى فيها العلوم الإسلامية والفلسفة وغيرها من علوم عصره. بعد وفاة والده اشتغل حمدان بالتدريس حيث كان أستاذ العلوم الدينية، ثم تعاطى التجارة مع عمه الحاج محمد ونجح فيها حيث أصبح من أغنياء مدينة الجزائر إذ تجاوز رأس ماله ثلاثمائة ألف فرنك حسب ما صرح به. ونظرا لمركزه العائلي والثقافي تولى مناصب عليا في عهد الداي حسين حيث كان مستشاره قبل الاحتلال، وكان حمدان رجلا مثقفا يجيد اللغة العربية والتركية ويحسن الفرنسية والإنجليزية، ترك عدة مذكرات ورسائل وألف ثلاثة كتب من بينها كتابه الشهير"المرآة"، وهو عبارة عن كتاب قيم يدرس الفترة الأخيرة من العهد التركي في الجزائر بنواحيها الاقتصادية والسياسية والثقافية والفترة الأولى من الاحتلال الفرنسي وما جرى فيها من اضطهاد وتعسفات ضد الأهالي. سافر إلى العديد من دول المشرق وأوروبا واطلع خلالها على ما كان يجري في العالم من تطـــورات اقتصادية وسياسية وثقافية وخاصة في فرنسا وإنجلترا.

وأثناء الحملة العسكرية الفرنسية على الجزائر ساهم بكل ما لديه للدفاع عن مدينة الجزائر، بعد احتلال المدينة كان بإمكانه الرحيل مع الداي الحسين لكنه رفض حبا للوطن ودفاعا عن الإسلام، وهذا ما ذكره في رسالته الموجهة لصديقه محمود بتاريخ 1 جوان 1834 حيث قال: "كان بإمكاني السكوت مثلما فعل الأغلبية، لكن حبي للإسلام دفعني للعمل وتحمل أخطر المصاعب لأبلغك". ودعي حمدان خوجة في بداية الاستعمار إلى التآخي والتعاون مع فرنسا ولذا عينه غادة الاحتلال الجنرال دي بورمون عضوا في المجلس البلدي، واحتفظ بنفس المنصب في عهد كلوزيل، وقد عمل حمدان في هذا المجلس دورا كبيرا للحفاظ على ما تبقى للجزائريين من ممتلكات، كما شارك في لجنة التعويضات الفرنسية لتعويض الأشخاص الذين هدمت ممتلكاقم بحجة إقامة مؤسسات فرنسية وطرق عمومية، وفيها بذل حمدان جهودا لخدمة إخوانه الجزائريين ولكن الاستعمار تفطن لنوايا الأعضاء الجزائريين المشاركين في هذه اللجنة فحلها وأغلق باب التعويضات.

وكلفه الدوق الروفيقو سنة 1832م للتفاوض باسمه مع كل من الآغا محي الدين بن مبارك مرابط القليعة وأرسله مرتين إلى قسنطينة للتفاوض مع أحمد باي قصد قبول اقتراح الدوق وهو الاعتراف بالسيادة الفرنسية ودفع ضريبة سنوية لفرنسا. وعندما تيقن حمدان من همجية الاستعمار الفرنسي تدارك الخطأ وغير أفكاره لمحاربته سياسيا بداخل البلاد وخارجها رغبة منه في إيقاف هذا الطغيان الغاشم المسلط على الأهالي، فكان يعلم منذ بداية الاحتلال أن فرنسا لا تريد الخير لهذا البلد الجزائري، وهذا ما تنبأ به وذكره في كتابه "المرآة" حيث قال: "إن فرنسا لا تجني أي فائدة من الجزائر، ولا تنشر الحضارة في هذا البلد إلا بتطبيق المبدأين الساريي المفعول التي تؤمن بهم وهما: أولا استئصال هذا الشعب، وثانيا إرغام السكان على بيع ممتلكاتهم والرحيل خارج هذه الأرض". وهذا ما وقع حقيقة بعد قرن واثني وثلاثين سنة من الاحتلال، فجلبت له مواقفه الوطنية المدافعة عن المفتي العنابي والتنديد بنهب ممتلكات المواطنين وخاصة مناهضته للاعــتداء على حرمة المساجد وتبديلها بكنائس عداء اليهود والمعمرين الأوروبيين والسلطات الفرنسية، فألصقوا بشخصيته أكاذيب والتموه بالرشوة والاختلاس وسوء الأخلاق، مع أنه كان رجلا نزيها وهذا ما يؤكده السيد بيشون الذي قال: "إن حمدان رجل نزيه وقدير، وما الاتهامات التي يوجهها له اليهود وغيرهم سوى أعمال مغرضة".

ونفس القول نجده عند عدوه الجنرال روفيقو الذي قال عنه في رسالة بعثها إلى وزير الحربية الفرنسي: "... إن حمدان خوجة هو الرجل الوحيد والمعول عليه في هذا البلد من حيث التفكير السليم والنزاهة الحقيقية والصراحة التامة في الأقوال والأفعال، وهذه الصفات قلما توجد في شخص من أبناء البشر، وبالإضافة إلى ذلك فإنه ذو مهارة وصاحب حنكة، وذلك ما سوغ له أن يكون في زمن حسين داي مستشارا خاصا في حكومته ومخلصا له وأمينا على أسراره ...".

وفي سنة 1833م أجبره الدوق روفيغو على الرحيل إلى فرنسا، وهناك بباريس اجتمع مع نخبة من الجزائريين المثقفين، ونظـــم المقاومة السياسية وتولى الدفاع عن القضية الجزائرية بتنوير الرأي العام الفرنسي والعالمي حول ما كان يجري بالجزائر من ظلم وإرهاب، وفي هذا الصدد بعث عدة رسائل إلى السلطان العثماني والحكومة الإنكليزية مناشدا إياهم بالتدخل لجلاء الجيش الفرنسي من الجزائر، لأنه كان متيقنا بأن فرنسا لن تتخلى عن الجزائر، وهذا ما ذكره في إحدى مراسلاته إلى صديقه محمود

بتاريخ جوان 1834م قال فيها: "الفرنسيون لن يغادروا الجزائر إلا إذا جاءت إلى نجدتنا قوة عثمانية، ووعود الفرنسيين لن تتحقق، إن هجمتهم الوحشية تزداد يوما بعد يوم".

وفي هذه الفترة وقع نقاش حاد في البرلمان الفرنسي بين التيار المناصر للاستعمار والتيار المناهض له، فاستغل حمدان خوجة هذا النزاع لخدمة المصلحة الجزائرية محاولا التأثير على الرأي العام الفرنسي لصالح استقلال الجزائر مستعملا قنوات الصحف الباريسية، إلى جانب هذا أرسل حمدان خوجة مذكرات وعرائض إلى الحكومة الفرنسية يناشدها بالتدخل في الجزائر مذكرا إياها ببنود معاهدة الاستسلام، فبعث لهذا الغرض رسالة بتاريخ 10 جويلية 1833م إلى ملك فرنسا لويس فيليب ملتمسا منه التدخل شخصيا في القضية الجزائرية، وكان مما ذكره فيها أن قال له: "إن للجزائريين الحق كما لغيرهم من الأمم الحرة المستقلة في التمتع بالحرية التامة ...". كما بعث بتقرير إلى وزير الحربية الفرنسي الماريشال سولت (Soult) يتضمن 18 نقطة يعبر فيه عن شكاوي سكان الجزائر، ويدعو فيه إلى تعيين لجنة تحقيق محايدة ونزيهة للنظر في الظلم الذي يتعرض له الشعب الجزائري يوميا.

وقد أثمرت هذه الجهود في تكوين لجنة إفريقية للتحقيق في الجزائر تم تشكيلها بأمر من مالك فرنسا لويس فيليب يوم 7 جويلية 1833م وترأسها الجنرال بوني مهمتها دراسة الوضع الشامل في الجزائر وتحديد أسس العمل في المستقبل، وكلف كل عضو من اللجنة بدراسة مسألة معينة تدخل في اختصاصه، فمنهم من اختص بالزراعة والصناعة والتجارة ومنهم من كلف بالمسائل العسكرية والبحرية ومنهم من تولى الأشغال العامة ومنهم من اهتم بالإدارة والقضاء. وقد وصلت اللجنة إلى مدينة الجزائر يوم 2 سبتمبر في السنة ذاتها واستمعت لممثلي السلطات العسكرية والمدنية، واستقبلت وفدا عن اليهود، والمعمرين الأوروبيين، وأعيان الجزائر ومن بينهم حمدان خوجة الذي سلم لهم مذكرة طويلة من باريس حيث كان يقيم ومن جملة ما ذكر فيها: "أن تبحث اللجنة الإفريقية على الأصول التي تستقي منها معلوماتها للتأكد بدقة ما يجري في الجزائر من اضطهاد لسكانها والتفحص في الخبر لنقله بصدق وعدم الحكم على المظاهر، وأعلمهم بمجزرة قبيلة العوفية التي أبيدت بأكملها، وما يحدث من نهب ورعب وتعسف في حق الجزائريين، كما أرشدهم باتخاذ تدابير وإجراءات عادلة تسمح لهم بالتحقق والحكم

بنزاهة وموضوعية، وفي الأخير عرض عليهم بتعيين أمير مسلم جزائري ذا سمعة وقدرة توكله فرنسا مصير هذا الشعب ليحكمه وفقا للمبادئ الليبرالية المناسبة لقوانين وعادات الشعب الجزائري".

وقامت اللجنة بجولة ميدانية في مدينة الجزائر وعنابة ووهران وأرزيو وبجاية باحثة عن أحوال البلاد والعباد، ثم عادت إلى مدينة الجزائر أين عقدت جلستها الأخيرة يوم 25 أكتوبر 1833م. ومن جملة الاقتراحات التي قدمتها للحكومة الفرنسية: الاحتفاظ بالجزائر تحت اسم ممتلكات فرنسا في إفريقيا، تطـبيق النظام الفرنسي خلفا للتركي، تشجيع الاستيطان الأوروبي، تشكيل مجلس بلدي مختلط من الفرنسيين والأهالي على النمط الفرنسي، تعيين حاكم عام على الجزائر يتولى السلطات المدنية والعسكرية، خلق ميزانية خاصة بالجزائر، كما أقرت الوضعية السيئة للجزائريين. ودار في البرلمان الفرنسي نقاش بين المعارضين والمؤيدين للاحتلال انتصر فيه أصحاب فكرة المحافظة على الجزائر. إلا أنه في حقيقة الأمر شكلت هذه اللجنة لتبرير الاحتلال، و لم تطبق الحكومة الفرنسية من مقترحاتها إلا ما يخدم مصالحها.

وهذا ما أدى إلى خيبة أمل حمدان خوجة لأن هذه اللجنة لم تحقق ما كان يرجوه، لكنه واصل معركته السياسية بالقلم واللسان ضد الاحتلال بتنشيط مؤتمرات صحفية للتعريف بالقضية الجزائرية، وألف لهذا الغرض كتابا بالعربية ترجمه إلى اللغة الفرنسية وصدر بباريس في شهر أكتوبر 1833م اطـلعت عليه لجنة التحقيق بعنوان "لمحة تاريخية وإحصائية عن نيابة الجزائر المعنون بالمرآة (Miroir)" يتألف هذا الكتاب من ثلاثة عشر فصلا تطرق فيه إلى جميع النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الجزائر مبينا الوضع الصعب الذي كانت تعيشه البلاد وعبر فيه عن مواقفه من الأحداث وأبدى رأيه في القضايا المطروحة. ولتنوير السلطات والرأي العام الفرنسي بما يجري في الجزائر كتب عن المعاناة اليومية للشعب الجزائري جراء الأعمال القمعية والوحشية التي كان يقوم بها المعمرون الأوروبيون وجنرالات فرنسا في الجزائر مذكرا إياهم بالوعود التي ضربتها فرنسا على نفسها في معاهدة الاستسلام.

وردا عن أعماله الوطنية قام الجنرال كلوزيل بحبس أبناء حمدان في مدينة الجزائر وحجز مراسلاته. وفي يوم 28 ماي 1836م رحل حمدان خوجة من باريس إلى اسطمبول بعد أن حجزت كل ممتلكاته

المقدرة حسب السلطات الاستعمارية بـــ 40 مليون فرنك، ورغم ذلك بقى هناك وفيا للجزائر يدافع عن قضية أحمد باي والأمير عبد القادر لدى السلطان العثماني محمود خان الثاني إلى أن وافته المنية بالقسطنطينية عام 1845م.

وهذه بعض المقتطفات من رسالته الطويلة التي بعثها إلى صديقه محمود المقيم بالأستانة (تركيا) يحثه فيها عن حالة الجزائريين، وموقف ملك فرنسا من قضية الجزائر، والأعمال الإجرامية للفرنسيين، ويطـــلب منه بتبليغها إلى السلطان العثماني محمود خان الثاني. وجاء فيها ما يلي: "وقد أخذ مجلس الديوان (ديوان الممالك) كتابي بعين الاعتبار أثناء تطـــرقه إلى المسألة الجزائرية واستشهد بأقوالي الواردة فيه بشأن القضية وقد ذكرت هذه الأقوال مفصلة في جريدة مونتور.

إن موقف الملك وخواصه من القضية الجزائرية يتمثل في الكيفية التي سبقت حسب الجريدة المذكورة آنفا غير أن الأمر يرجع في الأخير إلى أيدي العوام - النواب - الذين يمتلكون العلم أو السنجاق ذو الألوان الثلاثة لأن تصرفات الملك مقيدة بإرادة العوام فلا يمكن أن تظهر وتتجلى إلا في إطار تنفيذ رأيه وتحقيق إرادته، ومع ذلك فإن العوام لا يعرفون شيئا عن الجزائر وماهيتها إلا المعلومات التي يلتقطونها من أفواه أولائك الذين أتوا إلى الجزائر من أبناء جنسهم ثم عادوا إلى فرنسا، وهؤلاء هم أولائك الأسافل والأراذل الذين ذاقوا طعم الظلم والقتل والنهب والسلب في الجزائر كما ذاقوا طـــعم المال والثروة على الطـــريقة نفسها بواسطة غصب أموال المسلمين تحت ستار الكراء المؤبد والإيجار ثم نقلوها إلى باريس ليبيعوها بأثمان باهظـــة أو باعوها في باريس وهي في الجزائر.

هؤلاء (الفرنسيين) كلهم أراذل وأبرز دليل على أنهم من الأسافل والأراذل هو تركهم لبلادهم التي هي كالدرة من حيث الجمال والعمران وتشبثهم بالاستيطان في الجزائر التي أصبحت تشبه الأطلال من جراء الفضائح التي ارتكبوها هنالك، فلو لم يكونوا من أسافل الناس وأقلهم درجة لما أقدموا على ذلك ولكنهم يفعلون ذلك لأنهم فعلا كما وصفوا. والذي يتراءى لي أن هؤلاء الأسافل لما عادوا من الجزائر بدءوا يتكلمون عنها ويشيعون بين أبناء جلدتهم عن جودة أرضها وخصبة تربتها وأنها أجود حتى من الأراضي الهندية لأنها صالحة لزراعة القهوة والفلفل والقرمز وغيرها من الخرافات التي لا أصل لها.

إن المرتدين في بلادنا قلة جدا ولا يصل عددهم أكثر من مائة نفر، أما الباقون من المسلمين فقد نفي وشرد الأغـــنياء منهم و لم يبق إلا الضعفاء والمساكين الذين أرغموا على العيش بالذل والهوان والتكفف على الناس. أخي الكريم إنني رجل وحداني، أولادي وعيالي تحت أيادي الكفار ورحمتهم بالجزائر. وأنا هنا في بلادهم إنني أكافح وأناضل من أجل وطـــني الجزائر بكل ما أوتيت من قوة ووهبت من مقدرة على الكفاح والنضال عن طـــريق قلمي ولساني دون أي تقصير أو تهاون ولو أن الكفار علموا بمضمون تحريراتي وتأليفاتي ومراسلاتي مع سائر الأجناس والأعمال التي أقوم بها شخصيا عندما تمتنع الكتابة وتخطـــر الأهمية الموضوع وسريته، نعم ولو اطـــلعوا على حقيقة هذه الأعمال التي أقوم بها من أجل بلادي الجزائر لأكلوا لحمي وعـــذبوني بأشد أنواع العذاب في العالم ولكن الحمد لله فقد سترني ربي ونجاني من القوم الظالمين". "أخي الكريم كما تعلمون أيضا فإن سني قد تجاوزت الستين وإنني مستور والحمد لله بستره ولا أطـــمع لا في مال ولا في منصب".

أما بوضربة فينتمي إلى نفس الطبقة الاجتماعية التي ينتسب إليها حمدان خوجة، ويصفه "بيليسي" بأنه رجل ذكي ومحتال بعيد كل البعد عن مكارم الأخلاق". وقد كان بوضربة قبل الاحتلال يشتغل بالتجارة الخارجية وكانت له محلات تجارية في مرسيليا تزوج بفرنسية وأقام مدة طويلة في هذه المدينة تعلم فيها اللغة الفرنسية واطلع على عادات وتقاليد الشعب الفرنسي. غير أن الداي الذي كان يشك في تصرفاته أرغمه على العودة إلى البلاد، ويقول بيليسي أنه لم يغادر مرسيليا إلا عندما أعلن عن إفلاسه المطلق حتى لا يصفي حساباته مع التجار. وفي اليوم الرابع من شهر جويلية 1830م أرسله الداي حسين صحبة حسن بن حمدان بن عثمان خوجة كمترجمان رفقة كاتب الداي إلى مقر القيادة الفرنسية للتفاوض على شروط الاستسلام مع الجنرال دي بورمون، وقد وقع الاختيار على بوضربة لأنه كان يجيد اللغة الفرنسية.

وبعد الاحتلال استطاع بوضربة أن يكسب ثقة دي بورمون نظرا للحماس الذي أظهره للوجود الفرنسي في الجزائر ظنا منه أنهم جاءوا محررين للجزائريين من الطغيان التركي، فعينه مستشارا خاصا ورئيسا للمجلس البلدي الذي كان يضم أعيان مدينة الجزائر. وعندما جاء كلوزيل كلفه بإدارة أوقاف المدينة ومكة، واعتمد عليه في إخضاع كثير من القبائل، وقد استمر على مكانته عند مجيء الجنرال

برتزين، ولكن الجنرال روفيقو رأى فيه رجلا مناورا يشكل رفقة جماعته المنضمين في لجنة المغاربة خطرا على الاحتلال الفرنسي، فنفاه سنة 1832م إلى باريس مثلما فعل مع حمدان خوجة وحمدان بن أمين السكة، وهناك استطاع أحمد بوضربة أن يربط علاقة متينة مع عدد كبير من الشخصيات الفرنسية التي كانت ترى فيه شخصا معتدلا وواقعيا ساعدوه فيما بعد على العودة إلى مدينة الجزائر لكنه نفي من جديد في عهد كلوزيل إلى جبل طارق بعد محاكمة جرت يوم 24 سبتمبر 1836م.

وعندما شكلت اللجنة الإفريقية سنة 1833م لدراسة الوضع الجزائري فعل بوضربة مثلما فعل حمدان خوجة فقدم مذكرته إلى اللجنة مقترحا عليها حلولا عملية لصالح التعاون الفرنسي– الجزائري، وتضم المذكرة سبعة فصول تحتوي على عدة عناوين كنظام البلدية الواجب تأسيسه والعدالة والتنظيمات بالنسبة للداخل وإدارة الأوقاف، لكن إذا قارنا بين المذكرة التي قدمها بوضربة وبين تلك التي قدمها حمدان خوجة إلى اللجنة الإفريقية لرأينا الفرق شاسع، فبينما كان بوضربة ناصحا ومشجعا إياها على مواصلة الاحتلال في إطار العدل الصارم نحو الأهالي، كان حمدان على خلاف ذلك ثائرا على الأوضاع متهما قادة الاحتلال على أعمالهم الإرهابية وراغبا في استقلال الجزائر. إضافة إلى حمدان وبوضربة يمكن ذكر أيضا الدور الإيجابي الذي لعبه رجل الدين المفتي الحنفي سيدي محمد ابن العنابي رغم أنه نفي من طرف كلوزيل بعد مدة قليلة من الاحتلال وهذا نظرا لكونه كان يشكل خطرا حقيقيا على الوجود الاستعماري، فلم يعمل يوما مع قادة الاحتلال بل بالعكس كان يراسل الجنرال كلوزيل طالبا إياه باحترام معاهدة الاستسلام ويحذره من عواقب الظلم وفي نفس الوقت كان يحث سريا السكان على المقاومة. وكان الشيخ العنابي شخصية محترمة وله كلمة مسموعة في أوساط سكان مدينة الجزائر ولذا اختلق له الجنرال كلوزيل أسبابا منها التآمر على النظام الفرنسي ودعوة القبائل للمقاومة، فحبسه لبعض الوقت في منزله ثم نفاه في شهر سبتمبر 1830م إلى الإسكندرية.

مدينة الجزائر تحت الاحتلال الفرنسي:

خضعت مدينة الجزائر كغيرها من القطر الجزائري لاحتلال مرير دام من سنة 1830م إلى غاية سنة 1962م، وحكم الفرنسيون المدينة في البداية حكما عسكريا ثم حولوها إلى حكم مدني. وأول مبادرة

قام بها الماريشال دي بورمون عند احتلاله مدينة الجزائر هو إلغاء النظام الإداري التركي وتبديله بنظام جديد يتمثل في إنشاء لجنة حكومية مشكلة من عسكريين ومدنيين فرنسيين، تتلخص مهمتها في جمع المعلومات حول الإدارة التركية والاعتناء بالجيش الفرنسي، كما أنشئت بجانبها هيئة مركزية تساعدها في مهمتها تعد بمثابة مجلس بلدي مؤلفة من أعيان مدينة الجزائر برئاسة أحمد بوضربة.

لكن اللجنة أثبتت فشلها منذ الوهلة الأولى حيث أدخلت المدينة في جو صعب و فوضوي نتج عنه ارتفاع فاحش في الأسعار وعدم التحكم في أمن المدينة. ولما نصب الجنرال كلوزيل يوم 16 أكتوبر 1830م خلفا لدي بورمون حاول بدوره إنشاء لجنة حكومة جديدة متخصصة في الأمن والمالية والعدالة، لكن تركيز العسكريين على التوسع ومحاربة الثوار أكثر من اهتمامهم بالتنظيم الإداري، بالإضافة إلى تردد الحكومة الفرنسية باتخاذ موقف واضح من القضية الجزائرية جعل هذه اللجنة مثل سابقتها تفشل في المهام المسندة إليها. وقد دام الحال كذلك إلى مجيء اللجنة الأفريقية برئاسة الجنرال بوني (Bonnet) إلى الجزائر يوم 2 سبتمبر 1833م قصد دراسة القضية الجزائرية وإيجاد الحلول المناسبة لها، وبعد زيارة مدينة الجزائر وعنابة ووهران وبجاية وسماعها للسلطات العسكرية والمدنية بما فيهم المعمرين والجزائريين واليهود عقدت اجتماعها بمدينة الجزائر بتاريخ 24 أكتوبر خرجت من خلاله بجملة من النتائج قدمتها للحكومة الفرنسية منها: احتفاظ فرنسا بالجزائر تحت اسم "الممتلكات الفرنسية"، إنشاء منصب حاكم عام وخلق مجلس إداري، وتطبيق النظام البلدي المعمول به في فرنسا مع مشاركة محدودة للعرب فيه. ثم شكلت حكومة فرنسا بتاريخ 12 ديسمبر من نفس السنة لجنة ثانية موسعة مؤلفة من 19 شخصية عسكرية ومدنية برئاسة الدوق ديكازيس (Decazes)، وبعد عقد 56 جلسة قدمت تقريرها للحكومة الفرنسية مقترحة فيه الإجراءات التالية:

❶. خلق منصب حاكم عام يتولى الشؤون العسكرية والمدنية،

❷. إنشاء مجالس بلدية في كل من الجزائر وعنابة ووهران،

❸. إنشاء ميزانية خاصة بالجزائر.

وبناءا على هذه التوصيات أصدرت الحكومة الفرنسية قرارا بتاريخ 22 جويلية 1834م ألحق الجزائر بفرنسا، فخضعت من يومها إدارة الجزائر للحاكم العام الذي يختار من بين كبار الضباط الذين سبق لهم العمل في الجزائر، وله السلطة الكاملة في كل أمور الجزائر العسكرية والاقتصادية والسياسية، يخضع مباشرة لوزارة الحربية، ويساعده في مهامه كل من المجلس الاستشاري المكلف بدراسة المسائل الإدارية والاقتصادية والاجتماعية، والمجلس الأعلى للحكومة المكلف بدراسة الضرائب وتحضير الميزانية. كما تم في نفس السنة إنشاء بلديات في الجزائر، عنابة، بجاية، مستغانم ووهران تحت سلطة المسؤول الإداري والمالي (L'intendant civil)، ويتم تعيين أعضاء المجالس البلدية من طرف الحاكم العام بنسبة ثلثي المقاعد التي تعود للأوروبيين والثلث الباقي يعود للجزائريين واليهود، وقد ارتفع عدد البلديات من 47 في سنة 1856م ليصل إلى 71 بلدية سنة 1863م. وابتداء من سنة 1866م أصبح الإمبراطور يقوم بنفسه بتعيين رئيس البلدية ونوابه، في حين يقوم عامل العمالة بتعيين بقية أعضاء المجلس البلدي لمدة خمس سنوات مع إشراك بعض الجزائريين في هذه المجالس كمستشارين بلديين.

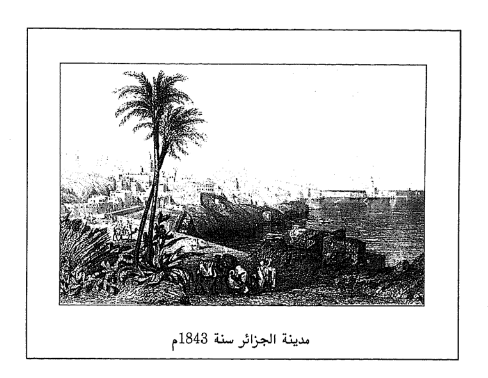
وبتاريخ 15 أفريل 1845م قررت الحكومة الفرنسية إنشاء نظام إداري شبيه بما كان يجري في فرنسا، فقسمت شمال الجزائر إلى ثلاث مقاطعات وهي: الجزائر، وهران وقسنطينة، أما الجنوب الصحراوي فبقى خاضعا للقوانين العسكرية المباشرة، يديره ضباط فرنسيون يجمعون في أيديهم السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية. واستجابة لرغبات المعمرين الأوروبيين قررت الحكومة الفرنسية بتاريخ 9 ديسمبر 1848م استبدال نظام المقاطعات بنظام العمالات (Prefecture) يشرف عليه عامل (Préfet) يخضع لوزارة الحربية وليس للحاكم العام العسكري، وبكل عمالة أنشأ مجلسا مشكلا من رئيس العمالة وثلاثة أعضاء ومجلسا منتخبا هو المجلس العام الذي يعد بمثابة برلمان مصغر للمعمرين وكان عدد أعضائه 15 عضوا، ومن مهامه النظر في الميزانية، وقد وصل عدد أعضاء هذا المجلس في عمالة الجزائر سنة 1808م إلى 18 عضوا وارتفع إلى 25 عضوا سنة 1860م، ويدخل ضمن هذا العدد اثنان من المسلمين وإسرائيلي واحد يتم تعيينهم من طرف الإمبراطور الذي يختارهم من الأعيان لمدة ثلاثة سنوات، وبقي نظام العمالة ساري المفعول إلى غاية 1962م.

هذا فيما يتعلق بالمقاطعات المدنية، أما المناطق العسكرية فقد أنشئوا بها سنة 1844م المكاتب العربية، وهي عبارة عن همزة وصل بين الجنس الأوروبي والأهالي تهدف إلى استتاب الأمن وحماية المصالح الفرنسية، يسيرها ضباط فرنسيون ذو سلطة مطلقة مكلفين بالشؤون الحربية والأمن والعدالة والضرائب ومراقبة تحركات سكان البوادي، ويعينهم في مهامهم بعض الجزائريين من القياد والباشاغات. وفي سنة 1868م ظهرت البلديات المختلطة في المناطق التي يسيطر عليها العسكريون، وهي بلديات تضم أغلبية جزائرية وأقلية أوروبية يحكمها إداري فرنسي بمساعدة لجان مشكلة من ضباط ومستشارين أوروبيين ومسلمين ويهود، يخضع فيها الأوروبيون للقوانين الفرنسية والجزائريون للقانون العسكري، وكان رئيس البلدية يتمتع بسلطات مطلقة يحق له إدانة أي جزائري بدون تهمة، ولم يهتم إطلاقا بتحسين المستوى المعيشي للجزائريين بل بالعكس كان بالنسبة لهم أداة قمع واضطهاد، وهمه الوحيد خدمة مصالح المستوطنين الأوروبيين.

وبمجرد الإطاحة بحكومة نابليون الثالث يوم 2 سبتمبر 1870م اثر هزيمة جيشه في معركة سيدان ضد الألمان انتهى الحكم العسكري بالجزائر وانتقلت السلطة إلى يد المستوطنين الأوروبيين، فأصبحوا هم الذين يسيرون البلاد ويحكموها بأسلوبهم الخاص لغاية سنة 1954م، حيث تم إصدار عدة مراسيم تخدم مصالحهم منها: توسيع الحكم المدني إلى جميع المناطق العسكرية، وتعيين حاكم عام مدني بدل عسكري، زيادة عدد المقاعد المخصصة لهم في البرلمان الفرنسي من أربعة إلى ستة، منح اليهود حق التجنس بالجنسية الفرنسية. وبهذه الطريقة ازداد عدد البلديات التي تخضع للمعمرين الأوروبيين من 181 بلدية إلى 249 بلدية سنة 1891 م يتم تعيين ممثليهم الأوروبيين من رؤساء البلديات وأعوانهم عن طريق الانتخاب، أما الجزائريين فلا حق لهم في انتخاب ممثليهم وإنما يتم تعيينهم من طرف إدارة الاحتلال.

وفيما يخص مدينة الجزائر فقد كانت مشكلة سنة 1960م من 12 بلدية مقسمة إلى 10 مقاطعات، يسيرها وال بمساعدة مجلس بلدي مؤلف من 75 عضو منتخب لمدة ست سنوات وكذلك من طرف رؤساء البلديات، وكانت تضم الأحياء التالية: القصبة، باب الوادي، جزائر الوسط، بلكور، العناصر، الحامة، صالمبي، بوزريعة، الأبيار، مناخ فرنسا، سانت أوجين، حيدرة، القبة، بئر مراد

رايس، حسين داي والحراش. أما عمالة الجزائر، فكانت تتألف من الجزائر والدار البيضاء والبليدة، وقد بلغ عدد سكانها حسب إحصاء 31 أكتوبر 1954م: 1.079.805 نسمة منهم 359.629 فرنسي و720.177 جزائري.



مدينة الجزائر سنة 1843م

الاستيطان وعواقبه على الأهالي:

كانت أول خطوات الاحتلال الفرنسي عند احتلال مدينة الجزائر سنة 1830م هو تشجيع الهجرة الاستيطانية قصد ترسيخ دعائم الوجود الفرنسي وتمكينه من الاستيلاء نهائيا على هذه الأرض، وهذا ما يتجلى من قول الجنرال "لامورسيير" : "من أجل تحقيق هذا الهدف، لابد من الاستعانة بالمعمرين الأوروبيين، وذلك أننا لا نستطيع على أية حال أن نثق ثقة تامة بالأهالي. فهؤلاء سيغتنمون أول فرصة ليثوروا ضدنا، فإخضاع العرب لسلطتنا إن هو إلا مرحلة انتقالية ضرورية بين حرب الاحتلال والفتح الحقيقي. والشيء الوحيد الذي يجعلنا نأمل أن نتمكن ذات يوم من تثبيت أقدامنا في الجزائر، هو إسكان هذه البلاد بمعمرين مسيحيين يتعاطون الزراعة ... ولهذا ينبغي أن نبذل جميع المساعي لترغيب أكبر عدد ممكن من المعمرين في المجيء فورا إلى الجزائر...". ولجلب المعمرين الأوروبيين

عرضت عليهم فرنسا عدة امتيازات، كدفع تكاليف السفر وتعويضات الإقامة وتوزيع الأراضي الفلاحية مجانا وإنشاء مساكن لهم ومدهم بالحبوب والمواشي في السنوات الأولى حتى يصبحوا قادرين على استغلال أراضيهم بأنفسهم، وحق التجنس بالجنسية الفرنسية للأجانب مع الاحتفاظ بجنسيتهم الأصلية. وأدت هذه السياسة إلى إغراق العاصمة والجزائر كلها بالمهاجرين الأوروبيين على حساب العنصر الجزائري، وكانت بداية الاستيطان عن طريق جنود الحملة حيث اغتصب الجنرال كلوزيل ألف هكتار تابعة لحوش حسن باشا بنواحي الحراش وأعطاها إلى مجموعة من جنوده لتسييرها، لتتدفق من بعدهم مختلف الجنسيات الأوروبية على أرض الجزائر،وتعود أول محاولة للاستيطان المدني الرسمي إلى سنة 1832م حيث وصلت إلى مرسى الجزائر باخرة تحمل على متنها 400 سويسري وألماني ووزعت عليهم قطعا من الأراضي بلغت مساحتها الكلية 320 هكتار ليأتي من بعدهم الفرنسيين والإسبان.

واقتصر في البداية الاستيطان على الجزائر العاصمة وضواحيها الغنية بالأراضي الفلاحية مثل بئر خادم والقبة وسحاولة وشراقة ودالي إبراهيم ليمتد ابتداء من سنة 1835م إلى كامل التراب الوطني، وأول مستوطنة أوروبية أقيمت خارج مدينة الجزائر هي مستوطنة بوفاريك سنة 1836م وزعت بمناسبة تدشينها 563 قطعة أرضية مساحة الواحدة منها ثلث الهكتار. وازدادت وتيرة الاستيطان بمجيء الجنرال بوجو، ففي سنة 1843م وصل إلى المراسي الجزائرية 14 ألف مهاجر، منهم أكثر من 12000 من الفرنسيين والباقي من السويسريين والألمان والإسبان والإيطاليين والمالطيين، وفي سنة 1845م وصل إلى الجزائر 42 ألف مهاجر أوروبي، أما في سنة 1866م فقد توافد على الجزائر 217990 أوروبي (122119 من الفرنسيين، و58510 من الإسبان، و16655 من الإيطاليين، و10627 من المالطيين والإنجليز، والباقي من الألمان والسويسريين)، وفي سنة 1886م وصل إلى الجزائر 160000 إسباني أقام معظمهم في مدينة وهران، و35000 إيطالي توزعوا على مدن عنابة وقسنطينة، و15553 مالطي منهم من استفاد من أراضي فلاحية والباقي استقر بالمدن. وقد أدت سياسة الاستيطان إلى تدمير البنى الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري نتج عنها البؤس وهجرة السكان الأغنياء وتوقف الصناعات والحرف في مدينة الجزائر، فقد جاء في جدول المؤسسات الفرنسية لعام 1838م نقلا عن أوغسطين

بيرك: "إن مجيء الأوروبيين وتزايد عددهم قد ألحقا ضررا كبيرا بالتجارة ... وكان إبعاد ونفي معظم الأغنياء المسلمين قد أدى إلى نقصان حركة البيع والشراء بشكل ملحوظ. كما أن هدم المنازل من أجل تصفيف الشوارع وتوسيعها، ورفع ثمن الإيجار والاستئجار قد كان له وقع أشد على التجار". ويقول في هذا الموضوع أحد الموظفين الفرنسيين الكبار وهو البارون بيشون أن مدينة الجزائر فقدت بعد ثلاثة سنوات من احتلالها ثلثي سكانها الجزائريين.

و لم يبق من سكان العاصمة المسلمين سنة 1841م سوى 16000 محشورة في القصبة العليا بعد أن كان عددها سنة 1830 يبلغ 30.000 نسمة تعيش في حالة يرثى لها وهذا ما يؤكده طبيب الجيش الفرنسي "ماريوس نيكولا" في كتابه الذي ألفه سنة 1846م حيث يقول: "كل ما تقع عليه العين هنا حين يصل الإنسان، يبعث على الحزن والأسى. فالأهالي أصبحوا في حال يرثى لها من البؤس والشقاء ... وقد توافد إلى هذه المدينة من جميع البلدان حشد كبير من الكادحين المتعطشين للمال. أما رجال الصناعة فهم يحاولون أن يستغلوا الوافدين الجدد. وكل واحد هنا من عسكريين وبرجوازيين يفعل ما يروق له من غير حسيب ولا رقيب. فما أبعدنا عن تقاليدنا المهذبة في مدننا الفرنسية الهادئة! ... إن ديار الأهالي المبنية بطريقة يتوفر معها الهواء النقي أخذت تزول أمام حمى التشييد التي استولت على المضاربين".

وبعد أن كان ثمن البضائع والسلع في مدينة الجزائر رخيصا قبيل 1830م أصبحت الأسعار مرتفعة نتيجة لتضخم العملة النقدية جراء إدخال كمية كبيرة من النقود الأجنبية إلى الجزائر ما لبثت أن حلت محل العملة المحلية، خاصة بعدما أصبحت السلع والبضائع لا تدفع بالعملة المحلية. وهذا وصف لحالة الأسواق في مدينة الجزائر للرحالة الألماني موريس فاغنر في العشرية الأولى من الاحتلال: "وكانت لمدينة الجزائر أسواق تحتوي على أكثر من أربعين محلا، إلا أن القسم الأكبر منها، بل أجملها وأجدرها بالاعتبار قد هدم (من طرف الفرنسيين)، وقامت في مكانها محلات ودكاكين تجار أوروبيين، وتوجد منها الآن دكاكين لا تقل جمالا عن دكاكين مدن من الدرجة الثانية مثل طولون ونيس (Toulon et Nice).

أما دكاكين التجار الأهالي وهي تقع خارج هذه الأسواق، فإنها صغيرة تافهة، فليس فيها تنوع في البضائع، ولا تلفت الأنظار إلا بشكلها الغريب. هذه الدكاكين عبارة عن ثقوب مربعة، تغلق في الليل بباب خشبي مهترئ". وبقدر ما تناقص عدد الجزائريين في العاصمة تزايد فيها عدد الأوروبيين بدافع الثروة الاقتصادية والتجارية والمرافق الترفيهية التي كانت تملكها حتى أصبحوا هم الأغلبية لمدة أزيد من قرن، فبلغ عددهم سنة 1841م 30.695 نسمة، وفي نهاية عهد بوجو (1847م) وصل عدد الأوروبيين في مدينة الجزائر وحدها إلى 42.113 ليتقلص مؤقتا بعد ذلك بسبب وباء الكوليرا الذي أصاب مدينة الجزائر سنة 1849م. ثم ارتفع عددهم سنة 1866م إلى 51977 نسمة ليزيد سنة 1886م إلى 80811 ثم 134489 سنة 1906م، ليصل سنة 1926م إلى 193232 ثم 212487 سنة 1931م وازداد عددهم إلى 230185 سنة 1936م ثم 247722 سنة 1948م ولكن في سنة 1954م أصبح عددهم أقل مقارنة بالجزائريين فبلغ عددهم في هذه السنة 276621 بينما عدد الجزائريين 293465 على مجموع 974.245 أوروبي و 7.956.892 جزائري على المستوى الوطني، وفي سنة 1960م بلغ عدد الأوروبيين بالعاصمة 311.000 بينما بلغ عدد الجزائريين 558.000.

ونظرا للتمييز العنصري بدأت تظهر على مدينة الجزائر سمات الفصل بين الحي الأوروبي الجميل والنظيف يقطنه الفرنسيون ميسورو الحال وبالقرب منهم أسست المصالح العامة والمتاجر الكبيرة والمصانع المتوسطة من باب الوادي على جهة البحر إلى الحراش باستثناء الأحياء البورجوازية مثل اسلي وحيدرة والأبيار ومن جهة الحي العربي الآهل بالسكان القذر والمعوز من كل النشاطات تقطنه الطبقة الكادحة من الجزائريين. ونتج عن هذا الوضع وجود مجتمعين متناقضين ومتنافرين استمر إلى غاية الاستقلال من جهة مباني فرنسية كثيرة وجميلة وأمامها تجمعات عربية تسكن أكواخا كالحيوانات تحوط بها الروائح الكريهة.

وأدت سياسة مصادرة الأراضي الفلاحية والبؤس والبطالة التي قدرت نسبتها في الأرياف سنة 1922م بحوالي 50 % إلى الهجرة الجماعية لسكان الأرياف نحو المدن ابتداء من مطلع القرن العشرين وخاصة أثناء أزمة الجفاف التي عرفتها الجزائر سنتي 1919 – 1920م مما زاد في عدد سكان مدينة

الجزائر حيث ارتفع عددهم ما بين سنتي 1886 و1906م من 22223 إلى 39806 نسمة ليزداد سنة 1926م إلى 73036 ثم 106608 سنة 1931م ليصل سنة 1936م إلى 118456 وبعد الحرب العالمية الثانية أي في سنة 1948م وصل عدد الجزائريين بالعاصمة إلى 225539.

وفي الجزائر العاصمة سكن الجزائريون ابتداء من سنة 1922م في الأحياء القصديرية، ففي سنة 1938م أحصي في العاصمة 13 موقع قصديري يسكن به حوالي 5000 شخص من بينهم الحي القصديري بالقطار ومحي الدين بقلب العاصمة الذي ضم سنة 1955م حوالي 10000 ساكن، وفي سنة 1947م أحصي 58 موقع قصديري، ليرتفع العدد عند اندلاع الحرب التحريرية (1954) بسبب انعدام الأمن في الأرياف إلى 90 موقع من بينهم الحي القصديري بصالبي وديار السعادة والأبيار وسانت أوجان وبئر مراد رايس وبوزريعة والقبة وغيرها من أحياء العاصمة على أن أكبرهم كان موجودا بحسين داي والحراش الأول يحتوي على 3880 كوخ يقطن به 24600 شخص والثاني يضم 2710 كوخ يسكن به 16200 شخص وسبب التجمع بكثرة في هاتين المنطقتين هو تمركز معظم المصانع بها، ويذكر "Descloitres" صاحب كتاب "جزائر القصديرية" (L'Algérie des bidonvilles) أن مدينة الجزائر في سنة 1956م جمعت 86.500 شخص يسكنون في الأكواخ. ليرتفع العدد سنة 1960م حسب "ميدام" (Medam) إلى 150.000 شخص يقطنون في 18.000 منزل مصنف ككوخ.

وبالرغم من تزايد عدد السكان المسلمين في العاصمة إلا أن سلطات المدينة لم تعتن بإسكانهم رغم وفرة المشاريع السكنية، وكمثال على ذلك منحت سنة 1930م مؤسسة الإسكان للعاصمة (H.L.M) 1500 مسكن اجتماعي للأوروبيين بينما لم يستفد الأهالي إلا من 64 مسكن والفضل في ذلك يرجع لمناسبة احتفال فرنسا بمرور قرن على احتلال الجزائر، ولم تخصص حصصا للجزائريين في برنامجها السكني الاجتماعي إلا ابتداء من سنة 1954م أي سنة اندلاع الحرب التحريرية حيث شرعت السلطات الاستعمارية بسرعة في بناء العديد من الأحياء في ديار المحصول وديار السعادة وضواحي حسين داي مثل واد أوشايح والكاليتوس وحي الجبل والهواء الجميل وهي في معظمها بناءات فوضوية وهذا المجهود كله يدخل في سياسة التهدئة لاكتساب الشعب إلى صفوفها قصد تحطيم الثورة. أما سكان الأحياء القصديرية الذين لم يسعفهم الحظ في الاستفادة من سكن لائق، وفرت لهم

الفرصة يوم 5 جويلية 1962م حيث عمروا مساكن الأوروبيين في القبة والأبيار وحيدرة وبئر مراد رايس وحسين داي والحراش وصالمبي إلى غيرها من أحياء العاصمة الأوروبية حيث سمح رحيل حوالي 300000 أوروبي من العاصمة في إخلاء سبيل 98000 شقة وفيلا.

وفي الجزائر العاصمة تعرض الجزائريون إلى مختلف أنواع التمييز العنصري، فأقصوا عن الوظائف العامة واستغلوا من طرف المعمرين الأوروبيين بأبخس الثمن في شتى النشاطات الاقتصادية كبنائين وحمالينَ في المرسى وعمال بسطاء في المصانع محرومين من أبسط الحقوق والضمانات العمالية، حيث كان العامل الجزائري في المصنع يتقاضى أجرا أقل بحوالي 40 % من نظيره الأوروبي رغم أنهما يقومان بنفس العمل، هذا لمن كان له الحظ في إيجاد عمل أما البطالين وهم كثرة فمنهم من عمل لحسابه الخاص كمساح الأحذية أو بائع متجول للجرائد أو الزرابي والأواني المترلية وحلويات الأطفال أو حمال في الأسواق والباقية دفعتها البطالة المزمنة في الجزائر إلى الهجرة نحو فرنسا لكسب قوتها، فمثلا في سنتي 1920—1924م بلغ عدد الجزائريين المهاجرين إلى فرنسا 213.000 وعاد في نفس السنة إلى أرض الوطن 156.000 مهاجر، وفي سنة 1954م بلغ عددهم بفرنسا 350.000 موزعين على المصانع الفرنسية والتشرد في الطرقات وفق الإحصائية التالية: 150.000 في باريس – 35.000 في مصانع المدن الشمالية – 25.000 في بوش دورون – 20.000 في الموزيل – 15.000 في الرون – 50.000 في اللوار – 15.000 في المورث. وفي تقرير لوزارة الداخلية الفرنسية عن العمال العاطلين الجزائريين بفرنسا في أفريل 1949م بلغ عددهم 75.000 عاطلا أرغم الكثير منهم الجوع والبطالة إلى العودة إلى الجزائر حيث يواجه ببطالة أخرى.

والسبب في هذه البطالة المزمنة هو تعمد الاستعمار إلى حرمان الجزائر من الصناعة التحويلية، والاكتفاء بالصناعات الاستخراجية للمواد الأولية التي تصدر لمصانع فرنسا لتعود بالتالي إلى الجزائر سلعا تباع في السوق الجزائري، ذلك السوق الذي أغلقته السلطات الاستعمارية في وجه سلع الدول الأخرى، وجعلتها قاصرا على مصنوعات مصانع فرنسا. وعلى العموم فإن المصانع المتوسطة التي أسستها السلطات الاستعمارية في الجزائر لم تكن قادرة على استيعاب أكثر من 7 % من اليد العاملة.

بينما خصصت المناصب الإدارية والمربحة للمعمرين الأوروبيين الذين أصبحوا يكونون مجتمعا بمختلف طبقاته داخل المجتمع الجزائري أغلبيته من الإقطاعيين والبورجوازية الكبيرة من كبار الملاك الزراعيين الرأسماليين وكبار التجار وأصحاب المصانع والشركات تعمل السلطات الاستعمارية على حمايتهم بقوانينها الجائرة، وقد حال المعمرون دون نمو الطبقة الجزائرية حيث حرص التجار الفرنسيون على الانفراد بالسوق الجزائري الخارجي والسيطرة على السوق الداخلي و لم يتركوا للجزائريين إلا التجارة الصغيرة التافهة الممثلة في حوانيت صغيرة لبيع سلع الاستهلاك المحلي.

وبفضل نفوذهم الاقتصادي أصبح المعمرون يسيطرون على الميادين الإدارية والسياسية ويتحكمون في اتجاه الحاكم العام، ويعارضون أي إجراء ذي فائدة اجتماعية تقوم به السلطات الفرنسية نحو الجزائريين، ولقد توصلوا إلى تجميد كل المحاولات الإصلاحية السياسية والاقتصادية والتعليمية والاجتماعية التي هيأتها الحكومة الفرنسية منذ 1912م بالرغم من تواضعها. هذا إلى جانب حرمان الجزائري حرمانا تاما من حق المطالبة بحقوقه السياسية، ويقول الفيلسوف الفرنسي الشهير "جان بول سارتر" الذي وقف مع الثورة الجزائرية سنة 1954م في مقال له بإحدى المجلات حول موضوع النظام الاستعماري والمعمرين ما يلي: "يعمل النظام القائم بالجزائر في دائرة الاستعمار الجهنمية، وهي واقع محسوس يتجسد في مليون من المستوطنين رباهم الاستعمار فأصبحوا يتكلمون ويعملون وفق مبادئ النظام الاستعماري، ذلك المستعمر مصنوع كالمواطن الأصلي، إنه مجبول بوظيفته ومصالحه".

وهكذا جعل الاستعمار الفرنسي الشعب الجزائري بأسره فريسة الآلام والفقر والاضطهاد بعد قرن واثني وثلاثين سنة من حياته في ظل فرنسا. وقد قال الفرنسي رولان فارجييه: "إن البؤس المطلق الذي يضم برعب ووحشية مجموع الشعب الجزائري ليس إلا نتيجة حتمية للواقع الاستعماري".

وقد سبب هذا الوضع المأساوي بسبب عدم اعتناء السلطات الاستعمارية بالجزائريين إلى سوء التغذية وانتشار الأوبئة والأمراض بينهم مما أدى إلى ارتفاع الوفيات وتدهور صحة المواطنين عامة، فأصبحت نسبة وفيات الأطفال من أعلى النسب في العالم وهذا ما أكده أحد المسؤولين الفرنسيين

بالجزائر وهو الدكتور "غورو بريسونير" مقرر ميزانية الصحة العامة حين كتب في تقريره المقدم للجمعية العامة الجزائرية عن سنة 1954م حول ضحايا السل بالجزائر العاصمة حيث يقول: "بلغ عدد المصابين بالسل الذين قدموا طلبات دخول إلى مستشفى ليفي 1440 مريضا لم يستطع المستشفى أن يقبل أكثر من 360 مريضا منهم ... ومعنى ذلك أن 1080 مريضا بالعاصمة بقوا دون عناية طبية وحدث أن كثيرا من هؤلاء المساكين كانوا يسقطون في الطريق العام واضطرت السلطات إلى قبولهم بأوامر إدارية، كما أن كثيرا منهم قد مات في المستشفى عقب وصوله بأيام قليلة".

القضاء الإسلامي:

لتحطيم نظام العدالة الجزائري قام الفرنسيون تدريجيا بإلغاء العمل بالقوانين الجزائرية وإحلال القوانين الفرنسية محل قوانين الشريعة الإسلامية باعتبار هذه الأخيرة استمرارا للذاتية العربية الإسلامية للجزائر، وللوصول إلى مبتغاها عملت السلطات الفرنسية على تثبيت تبعية القضاء الإسلامي للقضاء الفرنسي، وتحديد صلاحيات القضاة المسلمين فيما يقع بين المسلمين وتشديد الرقابة عليها مع تدجين وتهميش قضاتها. وأول قرار اتخذ في هذا الموضوع هو الذي أصدره القائد العام للجيش الفرنسي بتاريخ 9 سبتمبر 1830م أسس بموجبه المحكمة الخاصة بالجزائر العاصمة وتشكلت من رئيس وقاضيين ووكيل ملكي، وبجانبها أبقي على القضاء الإسلامي لحل النزاعات بين المسلمين.

وبتاريخ 22 جويلية 1834م صدر أمر ملكي ألحق الجزائر بفرنسا على شكل مستعمرة عسكرية تربط بوزارة الحربية أنشأ بموجبه ثلاث محاكم في كل من الجزائر العاصمة ووهران وعنابة بالإضافة إلى محكمة تجارية وهذا دون إلغاء المحاكم الإسلامية. وبعد إجراء تعديلات على هذه المحاكم تقرر بتاريخ 28 فيفري 1841م تأسيس المحكمة الملكية ذات الصلاحيات الواسعة وأن تكون المحاكم الفرنسية هي التي تنظر في القضايا الهامة، والقضاة المسلمون أصبح دورهم رمزيا يتمثل في توثيق بعض العقود وإصدار الفتاوى في المسائل الشرعية، والوالي هو الذي يقوم بتعيين القضاة في ولايته.

وقصد تطبيق سياسة الإدماج أصدرت السلطات الفرنسية بتاريخ 26 سبتمبر 1842م قرارا جديدا يخص المحاكم حاولت من خلاله إحداث التوافق بين الجزائريين والأوروبيين، وبذلك دخل القضاء في الجزائر مرحلة الازدواجية المتناقضة بين قانون المحاكم الفرنسية والقضاء الإسلامي. وحسب المرسوم الذي اقترحه الجنرال راندون والصادر في أول أكتوبر 1854م، فإن كل محكمة إسلامية تتكون من قاضي بالإضافة إلى شخصيتين يحملان لقب "عادل"، ومن مجموعة من المحاكم يتكون مجلس الاستئناف الذي يضم أربعة من العلماء واثنان يحملان لقب عادل. لكن بتاريخ 31 ديسمبر 1859م جاء مرسوم جديد يتضمن إلغاء مجالس الاستئناف وإعطاء صلاحياتها إلى المحاكم الفرنسية، وأصبح القضاة المسلمون وفقا لهذا المرسوم يخضعون في عملهم التشريعي ويراقبون من طرف القضاة الفرنسيين ونتيجة لذلك وجهت سنة 1872م 620 تهم إلى جزائريين، فصدر في حق 71 منها الحكم بالإعدام وذلك بدعوى مساندتهم للثوار.

وبتاريخ 26 جويلية 1873م صدر قانون نزع من القضاة المسلمين حق النظر في قضايا الملكية والاستحقاق، وعندما رفض الجزائريون التخلي عن قوانين الشريعة الإسلامية ولم يعرضوا قضاياهم على المحاكم الفرنسية، قرر المستوطنون الأوروبيون توجيه ضربات قوية إلى نظام القضاء الإسلامي من خلال الضغط على الحاكم العام المدني وقتئذ "دوغيدون" الذي صرح في هذا الموضوع يوم 22 مارس 1874م ما يلي: "إن العدالة تدخل في إطار السيادة، وعلى القاضي المسلم الانحناء أمام القاضي الفرنسي، وعلى كل واحد أن يفهم أننا الغالبون". وهكذا تقرر أن لا يكون أي جزائري مسلم في لجان المحاكمات بدعوى أن الجزائريين ليسوا حازمين في معاقبة المسلمين، وأصبح الموثقون الفرنسيون هم وحدهم الذين يقومون بتطبيق الفرائض بدلا من القضاة المسلمين. وفي سنة 1880م تم إلغاء 13 محكمة إسلامية وبقي في الجزائر كلها 61 محكمة صغيرة للنظر في بعض القضايا الشكلية، كما قررت رفض تحرير عقد أو فريضة باللغة العربية. والدافع الرئيسي لعدم إلغاء مناصب القضاة المسلمين بصفة نهائية هو عدم وجود قضاة فرنسيين لكي يحلوا محلهم، ثم إن القضاة الفرنسيين لا يعرفون العربية ولا يفقهون في الشريعة الإسلامية ولهذا قاموا بتوظيف خبراء ووضعوهم بجانب كل قاضي مسلم. وتبعا لهذه السياسة يتبين لنا كيف توصلت السلطات الاستعمارية أن تنزع تدريجيا صلاحيات القضاء الإسلامي بدءا

بالقضاء المتعلق بالجرائم وإحلال القضاء الفرنسي محله، ثم تقليصه في مجال المعاملات فقط وأخيرا تجريده من كل صلاحياته وحصره في الأحوال الشخصية كالزواج والميراث.

وبتاريخ 30 أوت 1883م أصدر قانون ألحقت بموجبه المحاكم في الجزائر كلها بوزارة العدل الفرنسية في باريس وتم من خلاله إيجاد عدة أنواع من المحاكم منها: محكمة الاستئناف واحدة، وأربعة محاكم جنائية، و17 محكمة ابتدائية، وأربعة محاكم تجارية، و10 مجالس عرفية للحرف والصنائع، وحوالي 140 قضاء صلح مدنية وعسكرية عبر التراب الوطني، ومحاكم المجالس الحربية الخاصة بسكان الجنوب، والمحاكم الزجرية، ومكاتب الشؤون العربية، و يساعد هذه المحاكم مجموعة من الموظفين منهم: المحضرين والمترجمين والموثقين والمحلفين وأعوان الضبط من الدرك والشرطة.

وهذه نظرة على القضاء الإسلامي في مدينة الجزائر أثناء العشرية الأولى من الاحتلال الفرنسي للعالم الطبيعي والرحالة الألماني موريس فاغنر (Maurice Vagner) كما وصفها في مؤلفه تحت عنوان "رحلات في ولاية الجزائر في سنوات 1836، 1837 و1838م"، وذكرت في كتاب أبو العيد دودو تحت عنوان "الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان". "بعد أن يتحدث الألماني فاغنر عن المحكمة العسكرية الفرنسية، ينتقل إلى الحديث عن المحكمة الشرعية الإسلامية، التي كانت تقع في إحدى شوارع باب الوادي الجانبية، ويصفها بأنها لم تكن تقل مترلة عن المحاكم الفرنسية.

ثم يذكر أن القاضي المالكي يمثل الجانب الدنيوي بالنسبة للمسلمين في حين أن المفتي الحنفي يمثل الجانب الديني، ويقول أن هذا المنصب كان يتقلده أيام زيارته للجزائر وإقامته بها الشيخ سيدي أحمد بن جعدون، وهو رجل يبدو عليه الوقار، ويزيد من رفعة قدره ما يرتديه من ثياب فاخرة. والقاضي المالكي يعقد جلسته في قاعة بسيطة، تغطي أرضها الزرابي، ويتميز عن غيره من الحاضرين بعمامته الكبيرة، التي تحتوي على ثنايا كثيرة غير أنه لا يختص بهذه العمامة، إذ يشاركه فيها رجال الدين من أئمة وعلماء وقراء ومرابطين بالإضافة إلى معاونيه من الكتاب والمحررين. ويتخذ القاضي مكانه فوق مقعد عال عند مائدة بيضوية الشكل، وأمامه نسخة من القرآن مذهبة الجلد، وعن يمينه وشماله كتابه، الذين يقومون بتسجيل محاضر الجلسات، ويتولون إعداد الوثائق الخاصة بعقود البيع وغيرها من

الملفات الرسمية، ويتوجهون بالنصيحة إلى القاضي في المسائل التي تشكل عليه. ويوجد في الجزائر من هؤلاء حوالي اثني عشر كاتبا، يقومون بعملهم بالتناوب في أيام معينة. ولأغلبهم لحى كبيرة، ملامح لينة حينا، ومرعبة حينا آخر، حسب ما يوجد في طباعهم ومظاهرهم من فروق.

وحين يدخل الشاوش أو خادم المحكمة المتخاصمين ليمثلا أمام القاضي، يقفان في النهاية الأخرى من المائدة. أما إذا كان من النساء، فإنه لا يسمح لهن بالدخول إلى قاعة المحكمة، وإنما يتحدثن إلى القاضي من وراء قضبان نافذة الفناء، وكثيرا ما تكون هذه المرافعات شيقة حتى بالنسبة لأولئك الذين لهم إلمام قليل باللهجة العربية أو لا معرفة لهم بها على الإطلاق، خاصة حين يكون النساء طرفا في النزاع. إن براعتهن في الحديث، والحركات التي تصدر عنهن في أثناء ذلك، وهدوء القاضي، الذي يترك المتخاصمين يتراشقان بالكلمات دون أن يبدي حركة تدل على سأم أو ملل، كل ذلك يكون مشهدا متناقضا لا مثيل له.

وليس هناك حادث يمكن أن يخرج القاضي عن هدوئه، فهو يستمع إلى الأصوات المتراشقة مطرقا في هدوء تام، ويلقي على أحد المتخاصمين بين الحين والآخر سؤالا، ويستنطق الشهود إن وجدوا، ثم يصدر حكمه في القضية بكل رزانة ووقار، فيقبل حكمه دون أن يبدي أحد الطرفين رغبته في استئناف الحكم. ينحني الخصوم لتقبيل يده قبل الحكم وبعده، وينفذ الحكم عادة في الحين وفي المكان نفسه. ويعاقب المذنبون في الغالب بالضرب على الأرجل، وهم يفضلون الفلقة على السجن، وقد حاولت الحكومة الفرنسية أن تبطل هذا النوع من العقاب، إلا أنها لم تلق أي تأييد من طرف الأهالي، ولم يكن في وسعها أن تدخل هذا الإصلاح إلا بموافقتهم ... أما الأهالي فإنهم لا ينظرون فيه إلا الألم الجسمي، لأن المذنب تبقى كرامته محفوظة بعد أن ينال العقاب الذي يستحقه. وكان هذا النوع من العقاب مستعملا في أيام الداي أيضا ضد أي موظف، ولو كان وزيرا، فإذا ارتكب هذا الوزير ذنبا، فإنه ينال عقابه بالفلقة، ثم يعود إلى أهله وأحبابه ليجد مشاعرهم نحوه كما تركها. ذلك أن هذا العقاب لا يلصق به أي عار. أما دخول السجن فإن الجزائري كان يخافه كل الخوف، لأنه يبعده عن أسرته من جهة، ويحول بينه وبين واجباته الأخرى من جهة ثانية، وبالتالي فإنه م

يتعود مثل هذا العقاب. وأقسى العقوبات بالنسبة له هي الغرامة المالية. فحرصه على جمع المال لا يسمح له بدفع أية غرامة مهما كان مبلغها. ومن أجل هذا رفضت الاقتراحات التي قدمها السيد "لورانس" في هذا المجال بشدة، بحيث مشروعه لم ينل صوتا واحدا، لهذا قررت الحكومة الفرنسية الإبقاء على قوانين الأهالي القديمة، التي لم يكونوا يحسون بثقلها إلا بقدر ما يحس الحلزون بصدفته، وتركت أمر ذلك للوقت، فلعل ذلك يحملهم على أن يطلبوا تغيير ذلك بأنفسهم".

التعليم:

لم تقتصر اعتداءات الاحتلال الفرنسي للجزائر على الجوانب السياسية والعسكرية والاقتصادية فحسب، بل عمد إلى تدمير معالم الثقافة والفكر فيها، وقد ظهر حقده الصليبي في إصراره على تجهيل الشعب وتحطيم مقومات الأمة، وفي مقدمتها الدين الإسلامي واللغة العربية باعتبارهما يناقضان حضارتهم ويعرقلان أهدافهم ومشاريعهم الاستعمارية، معتمدا في ذلك على مصادرة الأوقاف الإسلامية باعتبارها الممون والراعي على الحياة الدينية والتعليمية في الجزائر وفي نفس الوقت تشكل عائقا كبيرا في وجه المخطط الاستعماري، وهذا ما دفع أحد الكتاب الفرنسيين إلى القول: "بأن الأوقاف تتعارض والسياسة الاستعمارية، وتتنافى مع المبادئ الاقتصادية التي يقوم عليها الوجود الاستعماري الفرنسي في الجزائر"، وهذا أيضا ما أكده تقرير اللجنة الأفريقية التي بعث بها ملك فرنسا إلى الجزائر سنة 1833م حيث جاء نصه كما يلي: "ضممنا إلى أملاك الدولة سائر العقارات التي كانت من أملاك الأوقاف، واستولينا على أملاك طبقة من السكان كنا تعهدنا برعايتها وحمايتها ... لقد انتهكنا حرمات المعاهد الدينية ونبشنا القبور، واقتحمنا المنازل التي لها حرمتها عند المسلمين ...".

ولهذا الغرض أصدرت الحكومة الفرنسية عدة قرارات ومراسيم تهدف تدريجيا لتصفية أملاك الأحباس من مساجد ومدارس وزوايا الخ، ثم تدميرها أو إدخالها في نطاق التعامل التجاري قاطعا بذلك شرايين الحياة الثقافية تطبيقا لمقولة الجنرال الفرنسي دوكرو "يجب أن نضع العراقيل أمام المدارس الإسلامية والزوايا كلما استطعنا إلى ذلك سبيلا". وهكذا حطم المستعمر المساجد والكتاتيب

والزوايا التي لم تكن قاصرة فقط على أداء الشعائر التعبدية بل كانت أيضا مدارس للتربية والتعليم، فحول جامع كتشاوة بعد تشويه شكله إلى كاتدرائية أطلق عليها اسم القديس فيليب (Cathédrale Saint Philipe) والشيء نفسه وقع لمساجد أخرى التي حولت بدورها إلى كنائس ومخازن ومستشفيات وإسطبلات، وهناك من المدارس التي أغلقت على يد المستعمر أو بسبب هجرة معلميها إلى مناطق آمنة بعيدة، لأن المستعمر الفرنسي كان يعتبر المعلم الجزائري خطرا يجب محاربته لأنه الحامل والحافظ للمقومات الشخصية للشعب الجزائري، وبهذه الطريقة اختفت الكثير من الكتاتيب القرآنية ومدارس التعليم الإسلامي التي كانت مزدهرة قبل الاحتلال الفرنسي وتناقص عدد المعلمين حتى أصبحت مادة اللغة العربية تكاد لا تدرس، وهذا ما أكده الضابط الفرنسي "رين" في مذكراته التي نشرها بباريس عقب الغزو الفرنسي قائلا: "لقد جاء الغزو الفرنسي للجزائر نكبة قاسية على أهل البلاد ... فلم يبق الغزاة على شيء من أماكن التعليم والعبادة. فقد استولوا على تلك الأماكن وعاثوا فيها فسادا".

أضف إلى ذلك قانون الأنديجينا الذي وقف عقبة في وجه طلبة العلم بمنعهم التنقل من مكان لآخر إلا برخصة، وكذلك إصدار القوانين الجائرة ضد تعليم اللغة العربية والدين الإسلامي مثل قانون 18 أكتوبر 1892م الذي يقضي بعدم فتح أية مدرسة إلا برخصة من السلطات الفرنسية وتحت إجراءات جد صعبة منها قبول عدد محدود جدا من التلاميذ في هذه المدارس، وقانون سنة 1904م الذي يمنع فتح أية مدرسة لتعليم القرآن إلا برخصة من السلطات، وإذا فتحت يمنع عليها تدريس تاريخ الجزائر وجغرافيتها، ومن ناحية عملت على نشر الثقافة واللغة الفرنسية.

ولم تنج منهم حتى المكتبات العامة والخاصة، فأحرق جنود الجنرال الدوق أومال (Duc Aumale) مكتبة الأمير عبد القادر بمدينة تاقدمت بتاريخ 10 ماي 1843م، والتي وصف تدميرها أحد قواد الغزو الفرنسي الجنرال "آزان" حيث يقول: "لقد استولينا على قصر الأمير عبد القادر وأشعل الجنود النار في مكتبته التي كانت تحتوي على مئات الآلاف من نوادر المخطوطات ونفائس المؤلفات العلمية ما لا

يقدر بثمن وجعلوها آثرا بعد عين". ونفس المصير واجهته معظم المكتبات الأخرى في المساجد والزوايا سواء بالحرق أو عن طريق جمعها لدراستها قصد معرفة نفسية الشعب الجزائري، فأوصلت هذه الأعمال الوحشية مستوى التعليم في الجزائر إلى أدنى مستوى له، فحتى سنة 1901م كانت نسبة المتعلمين الجزائريين لا تتعدى 3,5 % وأدى ذلك إلى تفشي الأمية بين أفراد الأمة مما أثر سلبا على الحياة الفكرية، مع أن فرنسا ادعت عند احتلالها للجزائر أنها جاءت للقضاء على النظام التركي الدكتاتوري واستبداله بنظام ديمقراطي عادل يسمح بنشر الحضارة والتمدن بين أوساط الشعب الجزائري المتخلف.

وإن قام المحتل بفتح مدارس لأبناء الجزائر فإنه لم يكن يقصد منها تعليمهم ورفع مستواهم الثقافي، بل كان يقصد من وراء ذلك تجريد الشعب الجزائري من شخصيته العربية الإسلامية بقتل الروح الوطنية التي أدت به إلى إشعال الثورات المتوالية، ومحاولة إدماجه وصهره في البوتقة الفرنسية بإعطائه تعليما فرنسيا بسيطا وهزيلا في حدود ضيقة للغاية يجعله أسهل انقيادا لسياسته، فلا ينافس الأوروبيين في وظائفهم ولا يطالب بحقوقه السياسية مساواة مع المعمرين ولا يشكل خطرا على وجودهم، وإيجاد قلة متعلمة تعمل على تثبيت وجودهم ويستفيدون منها في بعض الوظائف التي تخدم سياسة الاحتلال كمترجمين وقضاة وكتاب إداريين، وها هو أحد الفرنسيين فلمان (Fellman) يتساءل عن السبب من إنشاء هذه المدارس من قبل السلطات الفرنسية في الجزائر،فيقول: "إن الغاية ليست لتكوين موظفين مختصين ... وليس لتكوين مدرسين للتعليم العمومي، كما أنه ليس من أجل تعليم العربية للفرنسيين، ولا من أجل تعليم الفرنسية للعرب، إنما من أجل تكوين رجال يكون لهم تأثير على مواطنيهم يساعدوننا على تحويل المجتمع العربي وفق متطلبات حضارتنا".

ومن المشجعين لهذا المنهج الجنرال بوجو الذي كان يرفع شعار: السيف والمحراث والقلم، وكان الدوق أومال هو أيضا من المطالبين بهذا، حيث يقول: "إن فتح مدرسة في وسط الأهالي يعد أفضل من فيلق عسكري لتهدئة البلاد". ولتجسيد هذه السياسة التعليمية على أرض الواقع أنشأت فرنسا

بعض المدارس الابتدائية لتعليم أبناء الجزائر قواعد اللغة الفرنسية وتاريخ فرنسا وحضارة أوروبا لكي ينشأ الأهلي محبا لها ويعتبر نفسه جزءا منها وهذا كله بهدف القضاء على ما يسمونه بالتعصب الديني، وأول مدرسة فرنسية أسست بالجزائر العاصمة فتحت أبوابها سنة 1833م لأبناء المسلمين والفرنسيين لكن المحاولة باءت بالفشل، ثم أسست سنة 1836م مدرسة بالعاصمة خصيصا للأهالي، فعرفت نفس المصير. والفضل في فتح أول مدرسة فرنسوية – إسلامية (Franco – Musulman) في الجزائر العاصمة يرجع إلى نابليون الثالث الذي أصدر مرسوما بشأنها بتاريخ 14 مارس 1857م على أساس أن يلتحق بها 150 تلميذ من أبناء المسلمين والفرنسيين الذين يرغبون في تعلم اللغة الفرنسية والعربية، ورغم طمأنة الإدارة الفرنسية الأهالي بأنه لا خوف على أولادهم من التنصير، إلا أن الجزائريين رفضوا إرسال أبنائهم إليها لأنهم كانوا يتخوفون كثيرا من التعليم الرسمي المقصور على تعلم اللغة الفرنسية وحضارتها، إذ رأوا فيه وسيلة خطيرة لتنصير وفرنسة أبنائهم، فكان الإقبال على هذه المدارس ضئيلا جدا وفشلت التجربة وبالرغم من ذلك فإن التلاميذ الذين دخلوا هذه المدارس لم يسمح لهم بإكمال تعليمهم المتوسط والعالي.

ونظرا لهذه النتائج الهزيلة فتحت سلطات الاحتلال طبقا لمرسوم نابليون لسنة 1863م أول مدرسة بالعاصمة لتكوين 20 معلمة ومعلم فرنسي و10 معلمات ومعلم أهلي، وابتدأت بصفة ملموسة في شهر أفريل 1865م، وفي نفس السنة تقرر إنشاء مدرسة فرنسوية – إسلامية في وهران وأخرى في قسنطينة. وفي الجزائر العاصمة بلغ عدد التلاميذ في المدرسة الفرنسوية – الإسلامية 154 تلميذ وذلك في سنة 1871م، لكن ابتداء من سنة 1872م بدأ العدد ينخفض تدريجيا حيث أصبح العدد 85 تلميذ فقط وذلك بسبب معارضة المعمرين لهذه المدارس، وفي سنة 1882م لم يكن عدد التلاميذ الجزائريين في جميع مراحل التعليم أكثر من 3172 تلميذ مسلم. ورغم هذه المبادرة الهزيلة من السلطات الفرنسية في تعليم أبناء الجزائر، فقد وقف بعض الساسة الفرنسيين والمعمرين الأوروبيين ضدها، وقد كتب جول فيري وزير التعليم الفرنسي وقتئذ عن معارضة المعمرين لتعليم الجزائريين بالفرنسية فقال: "إن المعمرين يعتبرون الأهالي من جنس بشري منحط لا يصلح إلا للأعمال الشاقة، ولا يستحقون إلا الإذلال والقهر".

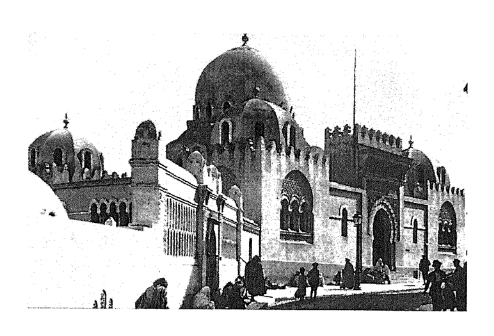
لكن ابتداء من سنة 1900م بدأ سكان مدينة الجزائر كغيرهم من المدن الجزائرية الكبرى يطالبون بفتح مدارس لأبنائهم وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى ومع ذلك فإن التعليم لأبناء الأهالي في المدارس الابتدائية الفرنسية بقي محدودا واختياريا ينطبق على أبناء الجزائريين المتعاونين مع فرنسا والمتجنسين بالجنسية الفرنسية وهذا بالرغم من تزايد عدد المدارس الفرنسية حيث بلغ عددها سنة 1919م على المستوى الوطني 494 مدرسة ضمت 48.140 تلميذ أهلي (بنات وذكور)، بينما بلغ عدد المدارس سنة 1936م على كامل التراب الجزائري 673 مدرسة من بينها 134 في العاصمة وباقي المدن الكبيرة ضمت في مجموعها 104748 طفل جزائري من بينهم 87462 ذكور و17286 بنات، وفي كثير من الأحيان كان التعليم عنصريا اتجاه أبناء المسلمين، وهذا ما يتجلى من خلال المنشور الصادر بتاريخ 27 جانفي 1927م على يد رئيس أكاديمية الجزائر مبينا فيه، أن أبناء الأهالي لا يمكن لهم التسجيل في مدارس بلديات الجزائر وكذلك في مدينة الجزائر إلا عندما يجد كل الأوروبيين مكانا بيداغوجيا لهم. وبالرغم من بعض التظاهر بالعناية بتعليم أبناء الجزائر بزيادة نسبتهم حيث ارتفع عددهم في القطر الجزائري سنتي 1945 – 1946م إلى 129301 (ذكور وإناث)، إلا أن المدارس التي خصصتها فرنسا لهم كانت محرومة من تعليم اللغة العربية وهي قليلة وفي حالة يرثى لها، وهذا ما يشهد عليه التقرير السنوي للتفتيش الأكاديمي بمدينة الجزائر عن العام الدراسي 1945 - 1946م حيث جاء فيه ما يلي: "الحالة المادية للمدارس صعبة، والأدوات الصحية والرياضية نادرة، ولا توجد مياه في أغلب الأحيان، الأقسام عارية بدون مقاعد ويجلس التلاميذ على الأرض، أما مكتب المعلم فقديم وفي حالة يرثى لها، وعن حالة التعليم الراهنة: أقسام مزدحمة، أعمار متباينة للغاية، نقص في الأماكن، الدراسة نصف الوقت والنتائج هزيلة". بينما خصصت سلطات الاستعمار لأبناء المعمرين مدارس فاخرة لا تقل عن زميلاتها بفرنسا.

أما الأغلبية الساحقة من أبناء المسلمين فلا مدارس لها إلا الشوارع، ويضطر أغلبيتهم إلى العمل في الحقول والأسواق ومسح الأحذية، فهذا هو حال التعليم الابتدائي بالنسبة للأطفال فإن كان إجباريا على أبناء الأوروبيين فإنه ليس كذلك بالنسبة لأبناء المسلمين. أمّا التعليم الثانوي فكان شبه معدوم حيث بلغ عدد المسجلين فيه على المستوى الوطني سنتي 1953 - 1954م: 715 على مجموع 10997

ثانوي أي بنسبة 6,5 % والسبب في ذلك يعود إلى عوامل عدة منها وضعهم الاجتماعي البائس حيث تبلغ المصروفات الدراسية 14000 فرنك فرنسي في الشهر، وكذلك فإن المدارس الثانوية تعقد امتحانا للالتحاق بها يندر من يجتازه من التلاميذ الجزائريين نظرا لنقص التعليم الذي يحصلونه في الابتدائي، بينما لم يفتح التعليم العالي لأبناء المسلمين إلا بحلول القرن العشرين، حيث أشرف الحاكم العام جونار (Jonnart) سنة 1904م على فتح مدرسة الثعالبية بجوار زاوية الشيخ عبد الرحمن الثعالبي في حي القصبة بالعاصمة رغم أن مرسوم إنشائها صدر منذ سنة 1850م، وضعها تحت إشراف مستشرقين وندب اثنين من الشيوخ للتدريس ونشر العلم بها، كما أمر بنشر كتابين هامين، أحدهما: "تعريف الخلف برجال السلف" الذي ألفه الشيخ أبو القاسم الحفناوي وطبعه سنة 1907م، والكتاب الثاني: "البستان في ذكر الأولياء والعلماء بتلمسان" لابن مريم الشريف التلمساني الذي تولى إعداده للنشر الأستاذ محمد بن أبي شنب المدرس بالمدرسة الثعالبية، وطبع سنة 1908م، وقد بلغ عدد المتمدرسين بها سنة 1936م ثمانين طالبا. أما الجامعة المركزية للجزائر العاصمة التي أسست سنة 1909م بالرغم من كبرها وكثرة التخصصات فيها إلا أنه لم يوجد بها سنة 1934م سوى 110 طالب جزائري، وفي العام الدراسي 1953 - 1954م بلغ عدد طلبة جامعة الجزائر: 4000 طالب، منهم 100 طالب جزائري فقط، وحتى سنة 1961م لم يتعد عدد الطلبة بها المائة وخاصة إذا علمنا أن يوم استقلال الجزائر (1962م) لم يكن يوجد بكل القطر الجزائري سوى حوالي مائة طبيب عام لاثني عشرة مليون جزائري ومهندسين معماريين والقليل من الصيادلة والمعلمين يحسبون بعدد الأصابع.

وإن تمكنت المدرسة الفرنسية منذ مطلع القرن العشرين عن طريق سياستها التعليمية التي شوهت تاريخ الجزائر أن تكون فئة من الجزائريين تنكرت لأمتها واندمجت في الحضارة الأوروبية وتجنست بالجنسية الفرنسية ودافعت عنها، فإن هذه النخبة من أمثال الشريف بن حبيلس وبن تهامي وبن جلول وفرحات عباس لم تجد مكانها بين الفرنسيين لأن الفرنسيين لم يكونوا ينظرون إليهم كفرنسيين حقيقيين بل كرعايا أو مواطنين من الدرجة الثانية، ولهذا قام هؤلاء يطالبون بالاندماج والمساواة مع الفرنسيين.

أما الأحرار من الطلبة الجزائريين الغيورين على دينهم ومقومات شعبهم، فقد دفعت سياسة التضييق على التعليم العربي الإسلامي بهم إلى الهجرة نحو الأقطار الإسلامية للتعلم في جامع الزيتونة والقرويين والأزهر والجامعات الإسلامية الأخرى، وبعد عودتهم في مطلع القرن العشرين قاموا بجهود عظيمة في إنعاش الحركة الثقافية الإسلامية، فبنوا المدارس الحرة وأصدروا الصحف وصححوا المفاهيم الدينية من رواسب البدع والخرافات التي علقت به جراء التخلف وانتشار الأمية، ومن هؤلاء الرواد الذين ساهموا في إثراء هذه النهضة الفكرية الإسلامية يمكن ذكر الشيخ عبد القادر المجاوي (1848 – 1913م) المتخرج من جامعة القرويين بمدينة فاس والذي تخرجت على يديه أفواج كبيرة من المدرسين والأئمة والوعاظ كان من بينهم الشيخ حمدان الونيسي أستاذ الشيخ عبد الحميد بن باديس، وكذلك الشيخ عبد الحليم بن سامية (1866 – 1933م) الذي يعد من أكبر علماء عصره علما وثقافة وكلاهما أظهر تأثيره على الحياة الفكرية والحركة الإصلاحية بشكل ملحوظ مما أنجب من بعد علماء آخرين ساهموا بقسط وفير في النهوض بالحركة التعليمية والثقافية الجزائرية أمثال الشيخ عبد الحميد بن باديس وزميله في النضال الشيخ محمد البشير الإبراهيمي.

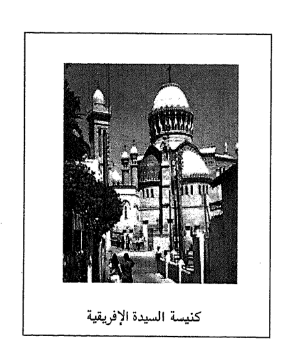


مدرسة الثعالبية المجاورة لزاوية عبد الرحمن الثعالبي

التنصير

وسيرا على خطى الاستعمار تجندت الكنيسة بدورها مع المحتل في التبشير وتعليم أبناء الجزائر تماشيا مع مقولة "إن العرب لا يطيعون فرنسا إلا إذا أصبحوا فرنسيين، ولن يصبحوا فرنسيين إلا إذا أصبحوا مسيحيين"، ففي سنة 1835م استقرت بالجزائر العاصمة أخوات القديس يوسف ومن بعدهم الراهبات الثالوثيات والجزيت، وشرعن في عملهن التبشيري إلى غاية سنة 1838م حيث أسست أول أسقفية كاثوليكية بمدينة الجزائر بمباركة الفاتيكان، وكان أول من ترأسها هو الأسقف أنطوان دوبوش (Antoine Dupuche) الذي استطاع بالتواطؤ مع السلطة العسكرية وعلى رأسها بوجو أن ينجز في ظرف سبع سنوات 47 كنيسة و40 ملجأ منها ملجأ الاخوة الترابيست الذي وضع حجره الأساسي المارشال بوجو بحضور الأسقف دوبوش في اسطاوالي بتاريخ 14 سبتمبر 1843م ودار اليتامى بن عكنون وبوفاريك وجمع فيهم الأطفال المنبوذين. وبتزايد عدد رجال الدين المسيحيين الوافدين على الجزائر توزعوا في مختلف مدن الجزائر، وفتحوا بوهران وقسنطينة وعنابة دارا للرحمة وورشات للصناعات التقليدية .وفتحوا مدارس للأيتام وعلاج المرضى وتشييد الكنائس بتدعيم من السلطات الفرنسية، وهذا العمل كله يدخل في إطار السياسة الاستعمارية الهادفة إلى محو الشخصية الجزائرية، وهذا ما كان يتمناه رجال الكنيسة حيث رأوا في احتلال الجزائر عسكريا فتحا مسيحيا وبداية إعادة أمجاد الماضي وتحقيق الحلم القديم حلم إفريقيا المسيحية والعودة إلى العهدين الروماني والبيزنطي، واجتهد المبشرون خاصة بعد مجاعة سنتي 1867 – 1868م نتيجة مصادرة أراضي الفلاحين وسياسة الأرض المحروقة والجفاف واجتياح الجراد الذي أدى إلى هلاك 300.000 جزائري حسب السلطات الرسمية الفرنسية بينما كان العدد الحقيقي يفوق ذلك بكثير وهو 500.000 أي بالخمس تقريبا من عدد السكان في ذلك الوقت، وانعكس هذا الوضع سلبا على عدد السكان الإجمالي للجزائريين الذي انخفض ما بين إحصاء 1866 و1872م من 2.652000 إلى 2.125000 نسمة، فاستغل الكاردينال شارل لافيجري (Charles .Lavigerie) الشهير بعدائه للإسلام والمسلمين هذا الظرف الثمين وأخذ يجمع الأيتام الذين تركهم أولياؤهم في ملاجئ بن عكنون والأبيار وسانت أوجين، وقد ضم ملجأ بن عكنون لوحده

1753م طفلا بين الثامنة والعاشرة من العمر، ووضع في خدمتهم المبشرين لتنصيرهم وفقا لدستور التبشير الذي وضعته أسقفية مدينة الجزائر بمباركة البابا وسطر لهم برنامجا تعليميا مسيحيا خاصا بهم، كما قام بتأسيس جمعية "الآباء والأخوات البيض"، وقد تمكن لافيجري بمساعدة السلطات الاستعمارية والمعمرين بتأسيس 68 كنيسة على المستوى الوطني سنة 1888م ليرتفع العدد إلى 121 كنيسة سنة 1892م من أبرزها كنيسة سان جوزيف بباب الوادي وكنيسة سان شارل بآغا، إضافة إلى فتح المدارس للأطفال ودور اليتامى والمصحات للمرضى والعجزة ومراكز التكوين المهني لتعليم البنات الجزائريات الخياطة وإدارة المنازل مستغلا في ذلك الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المزرية للأهالي، وهذا كله من أجل التوغل بين السكان متسترا من وراء ذلك تحت ستار المساعدة والأعمال الخيرية بينما كان الهدف تنصير أكبر عدد من الجزائريين، وهو القائل: "علينا أن نجعل من الجزائر مهدا لدولة مسيحية تضاء أرجاؤها بنور منبع وحيها الإنجيل تلك هي رسالتنا"، وكذلك: "إن إدخال الأهالي للديانة المسيحية واجب مقدس فأول ما يجب عمله معهم هو الحيلولة بينهم والقرآن، وينبغي علينا أن نهتم بالصبيان فندخل في عقولهم تعاليم جديدة ألا وهي تعاليم الإنجيل، بعد ذلك يمكن أن ندخله في حياتنا أو نطـــرده إلى الصحراء بعيدا عن العالم المتحضر".



كنيسة السيدة الإفريقية

شهدت مدينة الجزائر منذ 1830م تغيرات متواصلة وكبيرة إذ حلت المدينة الأوروبية على مر الأيام محل مدينة الجزائر التركية، فتوسعت حدودها شمالا وجنوبا شرقا وغربا وكثرت المباني فيها تبعا لزيادة عدد السكان، ففي سنة 1886م ارتفع عدد سكانها إلى 75432 نسمة، ثم إلى 138000 في إحصاء عام 1901م، وأصبح سكان مدينة الجزائر خليطا من أجناس مختلفة مثلما كانت عليه من قبل في العهد التركي، إلا أن الفرق يكمن في أن الأوروبيين حلوا محل الوطنيين الجزائريين كما يظهر ذلك من الأرقام الواردة في إحصاء عام 1896 وهو: 63.454 أوروبي و9675 يهودي و23.513 أهلي، وكذلك إحصاء عام 1901م وهو: 69000 فرنسي، 11750 يهوديا متجنسين بالجنسية الفرنسية، 28250 أجنبيا أغلبهم من الإسبان و29000 جزائري مسلم. ومما هو جدير بالتنويه أيضا ذلك التطور الذي طرأ على الميناء، فقد وسع حوضه الذي لم يكن يتسع لسفن البحارة الأتراك، وذلك بإكمال حاجز خير الدين، وبناء رصيف جديد في البحر يبدأ من برج باب عزون، فأصبح بذلك حوضا واسعا يتسع في نفس الوقت لبواخر المسافرين والسلع وناقلة النفط والمعادن والبحرية الحربية وسفن الصيد والنزهة تستطيع البواخر مهما كانت حمولتها أن ترسو فيه، وقد أدت الزيادة في حركة السفن التجارية والمسافرين إلى إقامة منشآت أخرى مع مرور السنين، حتى أصبح أكبر ميناء في الجزائر من حيث الصادرات والواردات امتلأت بفضله خزينة الجزائر العاصمة مما انعكس إيجابا على عمران المدينة، وقد بلغت مساحته عند نهاية الاحتلال الفرنسي 185 هكتار، 8 كلم طولا 400رصيف.

واستقبل مرسى الجزائر سنة 1959م: 323.111 مسافر، وسافر منه 283.106 شخص، أما عدد البضائع التي استوردت من فرنسا إليه فقد بلغت في نفس السنة 2.042687 طن. كما أن رقعة مدينة الجزائر اتسعت كثيرا، فقد زادت مساحتها على ما كانت عليه أيام الأتراك وامتدت مبانيه في كل الاتجاهات. ولإنشاء طرق المواصلات ومباني للمعمرين والثكنات العسكرية ودواوين لمختلف المصالح الإدارية هدمت السلطات الفرنسية لأغراض استعمارية استيطانية عدة مساجد ومباني عامة وأحياء نتجت عنها أضرار بليغة على المحلات التجارية والإنتاج الحرفي التقليدي المحلي وخاصة في فترة الحاكم العام بوجو 1841 – 1846م الذي يعتبر العهد الذهبي للموثقين، ومن ذلك أن القصبة السفلى كلها

والحي البحري قد دمر تدميرا كاملا، كما لم تنج منهم حتى القصبة العليا ففتحوا فيها أنهجا جديدة ودمر الجنود الفرنسيون غداة الاحتلال عندما اقتحموا المدينة كل شيء بما فيها من مصنوعات خشبية وحتى العارضات التي ترتكز عليها السقوف، وذكر الجنرال الفرنسي "بروسار" (Brossard) أنه وقع تدمير 900 منزل في الضاحية.

وقد قال عنها المهندس المعماري الشهير "لو كور بوزي" الذي أعجب بالنمط المعماري المتمثل في القصبة ما يلي: "البحر وسلسلة الأطلس وجبال القبائل تعرض أبهتها. كانت الأرض حمراء تعلوها أشجار النخيل والكاليتوس والزيتون والصبار. لقد بلغ القدماء قمة الإبداع في الهندسة المعمارية وفن البناء عندما شيدوا قصبتهم. لكن الخمسينات الأخيرة قد أتت على الثروات الطبيعية المجاورة وحولتها دون وازع إلى متاهة من الحجر، هي المدينة الجديدة". فهدمت الجنينة مقر الحكومة التركية حجرا حجرا وانتهت آثارها إلى الأبد عام 1856م، و لم يبق من القصور التي كانت في داخل أسوارها سوى قصر بنت السلطان الذي أصبح قصر الأسقف، وتحول جامع كتشاوة إلى كنيسة كاثوليكية، كما حول مسجد حاجي حسين بدوره إلى كنيسة، وكذلك جامع علي بتشيني الذي حوله الاستعمار الفرنسي سنة 1843م إلى كنيسة سيدة النصر، واتخذت مساجد أخرى ثكنات للجنود الفرنسيين أو مخازن عسكرية، وأدى هذا العمل إلى تقلص عدد المساجد بمدينة الجزائر حيث نقص عددها، و لم يبق من 176 مسجدا الذي كان موجودا سنة 1830 سوى 48 سنة 1863م منها 9 مساجد كبيرة، و19 مسجدا صغيرا، و20 خلوة وزوايا، منها ثلاثة مساجد ذات قيمة أثرية فنية، وهذه المساجد هي: الجامع الكبير الذي بني في العهد المرابطي، والجامع الجديد الذي شيد عام 1660م على طراز يشبه شكل صليب الكنائس البيزنطية في الأستانة، وثالثهما مسجد سيدي عبد الرحمن الثعالبي الذي شيده سنة 1696م الداي الحاج أحمد، كما هدمت التحصينات التي كانت تواجه البحر ونقلت منها بطاريات المدافع. وللحفاظ على الآثار الباقية من الجزائر القديمة التي لم يهدمها بعد الاحتلال الفرنسي أسست في عام 1905م جمعية لهذا الغرض سميت "جمعية الجزائر القديمة" وأخذت على عاتقها البحث عن الآثار الباقية من مدينة الجزائر الإسلامية.

وجددت مدينة الجزائر نفسها بأكملها تقريبا بفضل أموال ثرواتها الفلاحية، وبنيت على الطراز الأوروبي الحديث مثلما نشاهده اليوم، فأنشئت في الجزء الأسفل منها شوارع على نمط الشوارع الأوروبية، تقطعها شوارع أخرى تسير في الجزء الأعلى من المدينة، وامتدت حدود المدينة ناحية الشمال

والجنوب أي من حي باب الوادي إضافة إلى حي مصطفى يقطنها المعمرون الأوروبيون في عمارات جميلة ذات ثلاثة وأربعة وخمسة طوابق تحتوي على شرفات غنية بديكورها وزخارفها، في حين أن المدينة العليا (القصبة) ظلت مركزا للحياة الإسلامية يسكنها الأهالي الجزائريون الفقراء يزدحمون في شوارعها الضيقة المظلمة، وفيها يزاولون صناعتهم وحرفهم التقليدية الصغيرة، وقد شيد في باب الوادي ما بين سنتي 1896 و1926م حوالي 654 مسكن، بينما تطور عدد البنايات في حي مصطفى ما بين سنتي 1906 و1926م من 2875 مسكن وفيلا إلى 4469، وأنشأ بجانب هذا الحي الذي كان معظم سكانه من الفرنسيين الميسوري الحال أحياء أخرى راقية مثل حي اسلي الذي تحول بعد سنة 1900م إلى شارع حيوي جد تجاري وبالقرب منه شيدت أهم المؤسسات التجارية والمالية والإدارية مثل مبنى الأروقة ذات الطراز الإسلامي الكائن بشارع العربي بن مهيدي ومقر ولاية الجزائر الذي انتهت به الأشغال سنة 1906م والبريد المركزي الذي شيد سنة 1913م من طرف المهندس المعماري فيونو (M.Voinot) وكلاهما تم تصميمهم حسب النمط المعماري الموريسكي (الإسلامي الأندلسي) في عهد الحاكم العام جونار (Jonnart) الذي كان معجبا بالهندسة المعمارية الإسلامية، وكذلك حي آغا الذي شيد به عدة عمارات بمناسبة الاحتفال المئوي لاحتلال الجزائر وبه أسست دار الطلبة ودار الفلاحة والجسور والشوارع، ودائما بهذه المناسبة شرع سنة 1930م في تشييد قصر الحكومة الواقع بنهج خميستي (لافيريار La Ferrière سابقا) من طرف مؤسسة الأخوة بيري (Perret) حسب تصميم المهندس المعماري جاك قيوشان (Jacques Guiauchain)، وهو عبارة عن عمارة كبيرة مستطيلة الشكل مؤلفة من عدة مكاتب تغطي مساحته 4.410 مترا تحتوي على طابق أرضي و13 طابق يطل على شارع برتزين و8 طوابق تطل على شارع فوش سابقا إضافة إلى المصعد وقاعة كبيرة مخصصة للمحاضرات والملتقيات والحفلات الغنائية وتسمى اليوم بقاعة ابن خلدون تقع في المستوى المنخفض للقصر تطل على شارع الدكتور سعدان، ومازالت هذه البناية الإدارية الكبيرة تأوي إلى يومنا مقر حكومة الجزائر.

وعلى واجهة البحر بنهج زيغوت يوسف ابتداء من سنة 1943م في تشييد مبنى بلدية الجزائر الذي يأوي اليوم مقر المجلس الشعبي الوطني وتم تصميمه على يد المهندسين جون وادوار نيرمان وهو ذو حجم كبير مؤلف من مكاتب وقاعة جلسات كبيرة ومشكل من أعمدة طويلة تطل على البحر وأقواس و لم يتم استلام المشروع إلا في سنة 1951م.

وابتداء من سنة 1902م ألحقت ساحات الورشات (أول ماي حاليا) ببلدية الجزائر، وبعد أن كانت من قبل منطقة تدريب عسكرية شرعت بلدية الجزائر في تشييدها ابتداء من سنة 1928م في شكل أحياء ذات عمارات بتكاليف قليلة Habitat bon marché (H.B.M) والتي سميت فيما بعد "بالسكن ذو الكراء المعتدل" (H.L.M) Habitat loyer modéré تتوسطها في ساحة كبيرة دار الشعب المقر الحالي للاتحاد العام للعمال الجزائريين أنجزت سنة 1935م حسب تصميم المهندسين "جون كلارو" و"ألبير ساس". وغير بعيد عن قلب العاصمة في الجهة الغربية بالقرب من باب الوادي حولت سنة 1871م سلطات مدينة الجزائر حي سانت أوجان (بلوغين حاليا) إلى بلدية بعد أن كان من قبل تابعا لبلدية رايس حميدو (Pointe piscade) سابقا وهو حي راقي بمقربة من البحر يحتوي على مجموعة من الفيلات ذات الهندسة الجميلة محاطة ببساتين خضراء، وبجوارها أسست سنة 1836م مقبرة المسيحيين ثم مقبرة اليهود سنة 1849م وعلى قمتها تتربع كنيسة "السيدة الإفريقية" ببنائها الأصفر الضخم المطل على البحر والتي مازالت تلعب دورها الديني إلى اليوم، وقد بدأت الأشغال بهذه الكنيسة سنة 1858م تحت قيادة المهندس المعماري فرومجو (Fromageau) طبقا للطراز المعماري البيزنطي واستمر الجزء الأول من الأعمال ثماني سنوات تحت إشراف الأسقف بافي (Mgr Pavy)، ثم استكملت الأعمال تحت رعاية الكاردنال شارل لافيجري الذي ساهم بقسط وفير في خدمة مخططات الاستعمار عن طريق التبشير، وانتهت نهائيا سنة 1872م أي بعد أربعة أعوام من استلامه لمهامه، وقال لافيجري في شأنها ما يلي: "انطلاقا من السيدة الإفريقية ستشهد الجزائر سريان النشاط التبشيري في القبائل والشلف والصحراء".

وغير بعيد عن هذه المساحات الخضراء والمباني الجميلة الآهلة بالمعمرين الفرنسيين والمتجنسين الأوروبيين من الإسبان والإيطاليين والمالطيين وغيرهم كان يوجد عددا كبيرا من الأحياء القصديرية في معظم بلديات مدينة الجزائر تمتد من صالمبي إلى الحراش يسكنها الجزائريون الفارون من قراهم جراء البؤس بحثا عن العمل أو الهجرة إلى فرنسا. وكان توزيع السكان يتم وفقا للتمييز العنصري، فنجد أحياء أوروبية مثل حي باب الوادي الذي كان معظم سكانه من أصول إسبانية متوسطي الحال، بينما كان حي مصطفى واسلي وباب عزون يقطنه الفرنسيون، أما معظم الجزائريين المسلمين يقطنون بالقصبة، فمن مجموع 215000 ساكن بالعاصمة سنة 1926م كان عدد الأهالي يبلغ 55800 شخص موزعين

كالتالي: الجزائر القديمة عدد القاطنين فيها 112000 ساكن من بينهم 45000 جزائري يعيشون في القصبة داخل غرف تحتوي الواحدة منها من أربعة إلى ستة أشخاص من عائلة واحدة معظمهم هجروا إليها من بلاد القبائل، حي باب الوادي عدد السكان 28500 من بينهم 800 جزائري، حي مصطفى عدد القاطنين به 75000 من بينهم حوالي 10000 جزائري.

و لم تعتن السلطات الاستعمارية بإسكان الجزائريين إلا ابتداء من عام 1937م حيث وفرت ابتداء من هذا التاريخ لعدد قليل جدا من العائلات الجزائرية مساكن محترمة في كل من حي بلكور (بلوزداد حاليا) وصلامبي (المدنية حاليا) وحسين داي ورويسو (العناصر حاليا)، إلا أن الاهتمام الأكبر بموسطي الدخل بدأ في الخمسينات 1952 / 1953م حيث شرعت بلدية الجزائر برئاسة جاك شوفالي وتحت إدارة المهندس المعماري فرناند بويون (Fernand Pouillon) في تشييد تجمعات سكانية مؤلفة من حوالي ألفين أو ثلاثة الآف مسكن بسعر معقول (H.B.M) بحي ديار السعادة والمرادية (لارودوت سابقا) تلاه تحويل الحي القصديري الكبير بديار المحصول إلى حي مؤلف من مجموعة عمارات وكذلك حي مناخ فرنسا (Climat de France) بوادي قريش، ومع ذلك فإن جل هذه التجمعات السكانية وخاصة الجميلة المطلة على البحر كانت من نصيب الفرنسيين حيث منحت حي ديار السعادة للأوروبيين، أما حي ديار المحصول فقد قسم إلى جزئين: الجزء المواجه للبحر منح للأوروبيين والجزء المنخفض خصص للأهالي، أما حي مناخ فرنسا فقد خصص كلية للمسلمين. و لم تقتصر الحياة العمرانية في قلب الجزائر العاصمة فقط بل تعدتها إلى ضواحيها، وهكذا حولت بئرخادم إلى بلدية بتاريخ 17 ديسمبر 1843م، وبعد أن كانت في عهد الأتراك تحتوي على بعض الفيلات لأغنياء المدينة من الموريسكيين والأتراك تطورت ابتداء من سنة 1856م بفضل ثروتها الفلاحية، إلا أن الاتجاه المعماري بها ارتكز على تشييد الفيلات نظرا لطبيعتها الزراعية، وقد بلغ عدد سكانها سنة 1882م إضافة إلى سحاولة 2.054 من بينهم 408 فرنسي و5 يهوديا و1.020 جزائري مسلم و621 من المعمرين الأجانب أغلبهم من جزر البليار (الإسبان)، ومن جملة ما أسس بها إضافة إلى المدرسة والفندق والمطاعم وملعب الكرة الحديدية يمكن ذكر الكنيسة التي أسست حوالي 1856م ودار اليتامى للبنات التي شيدها الكردينال لافيجري بعد مجاعة 1866 — 1867م هادفا من ورائها تنصير المسلمين.

وبجوار بئر خادم حولت بتاريخ 17 ديسمبر 1863م بئر مراد رايس التي سميت نسبة للرايس التركي الشهير ذو الأصول الفلامندية إلى بلدية بعد أن كانت من قبل تابعة لبئر خادم، وهي بدورها أيضا منطقة زراعية تنتج البرتقال وعنب الخمر وقد شيدت بها الكثير من الفيلات الجميلة، وقد بلغ عدد سكانها سنة 1938م: 8376 ساكن من بينهم 4794 فرنسي و1117 من الأجانب بما فيهم المعمرين الأوروبيين والأهالي. وبجوار بئر مراد رايس أسست حيدرة ثم بلدية الأبيار سنة 1841م والتي كانت أراضيها ذات طابع فلاحي تنتج البقول والعنب والحبوب تحتوي مساحتها على مجموعة من الفيلات الجميلة ذات الهندسة الموريسكية، بلغ عدد سكانها سنة 1900م: 3038 ساكن من بينهم 2619 فرنسي و419 أهلي.

وبالقرب منها نجد بن عكنون وهي بدورها أيضا كانت في البداية أرضا فلاحية تحتوي على مجموعة من الفيلات الجميلة، وعلى أراضيها شيد الحي الجامعي يظم 20 جناح كل واحد منه يحتوي على 60 غرفة إضافة إلى المكتبة وقاعة الاجتماعات وقاعة الرياضة ومسبح، وبجواره شيدت ثانويتان منها الثانوية الفرنسوية - الإسلامية أين كان التلاميذ يدرسون الثقافة العربية والإسلامية لتحضير شهادة البكالوريا، ثم مدرسة تكوين المعلمات ودار العجزة ومركز التكوين المهني للفندقية الذي أسس سنة 1950م وكذلك المركز العائلي للترفيه الذي انتهت منه الأشغال سنة 1952م. وبطلب من المعمرين لاقتناء أراضي فلاحية جديدة أسست دالي إبراهيم بمرسوم ملكي صدر بتاريخ 21 سبتمبر 1832م في عهد الدوق الروفيقو وتم بناؤها في مكان مزرعة دالي إبراهيم ثم رقيت بمرسوم 31 ديسمبر 1856م إلى بلدية تشمل كل من العاشور ودرارية وأولاد فايت.

وتماشيا مع الفكر الاستيطاني أسست بتاريخ 22 أوت 1842م بلدية شراقة ولو أن المعمرين كانوا قد استوطنوا بها من قبل أي في سنة 1832م على عهد الجنرال كلوزيل الذي أسس بها أول قرية فرنسية وزع خلالها أراضي فلاحية على المعمرين الجدد، وقد ارتفع عدد سكانها سنة 1842م من 206 في شهر جويلية إلى 452 في شهر ديسمبر. وعلى بعد ثمانية كلم من قلب الجزائر العاصمة استولى المعمرون الألزاسيون سنة 1832م على مقاطعة القبة الغنية وقتئذ بثروتها الفلاحية ليرقوها بتاريخ 31 ديسمبر 1836م إلى بلدية، وكانت تمتلك سنة 1844م أربعين مزرعة وقد سميت بهذا الاسم للقبة التي أسسها

الحاج باشا سنة 1543 فوق المسجد والذي دمر أثناء تشييد الكنيسة التي حولت اليوم إلى مركز ثقافي، أما عدد سكانها فقد بلغ سنة 1938م: 12.900 ساكن، وحولت القبة تدريجيا مع مرور السنين مثلها مثل بئر مراد رايس والأبيار عن طابعها الأصلي الفلاحي إلى مجموعة من الفيلات الجميلة تندمج مع عمران الجزائر العاصمة.

وبجوارها بمقربة من شاطئ البحر نجد حسين داي التي سميت نسبة للقصر الريفي الذي كان يملكه بها الداي حسين آخر دايات الجزائر ومازال هذا القصر إلى يومنا بداخل ثانوية الثعالبية ولو أنه في حالة يرثى لها، وقد سكن في هذا القصر بعد الاحتلال الجنرال لامرسير (Lamorcière) قبل أن يتحول إلى مخزن مركزي للتبغ ثم إلى مدرسة لتكوين الشرطة، وبعد أن كانت من قبل تابعة لبلدية القبة رقيت حسين داي إلى مصاف بلدية بمرسوم ملكي صدر بتاريخ 20 ماي 1870م تحتوي على مساحة إجمالية تقدر بـــ 1390 هكتار، و قد بلغ عدد سكانها حسب إحصاء سنة 1886م: 3095 ساكن من بينهم 744 فرنسي ومتجنس ، 384 جزائري مسلم، 1931 أجنبي أوروبي و36 يهودي، وبسرعة ارتفع عدد سكانها من 6298 ساكن سنة 1911م إلى 10376 سنة 1926م ثم 37189 ساكن سنة 1946م لتستقر سنة 1954م في حدود 62048 ساكن من بينهم 19175 أوروبي و42873 جزائري مسلم، إلا أن النمط المعماري بها يختلف على جارتها القبة حيث لم ترتكز فقط على الفيلات بل أيضا العمارات ذات ثلاثة وأربعة طوابق، وشيئا فشيئا كبرت البلدية وأصبحت تحتوي على مختلف مرافق الحياة من مدارس ومقر البلدية وقاعات الرياضة والمصانع المتوسطة الحجم مثل مصنع السميد والغاز والورق والشكولاته والبسكويت والجعة الخ وسوق للخضر والفواكه ومخابز ومقاهي ومتاجر وكنيسة إضافة إلى ثلاثة ثكنات عسكرية ومستشفى "باربي" الكبير، وضمت إليها أحياء كثيرة مثل حي ليفيبي (المقرية حاليا) وحي الجبل ووادي أوشايح ومايا والكاليتوس والهواء الجميل وحي البدر الخ.

وعلى بعض الكيلومترات من حسين داي نجد الحراش وكانت تسمى بالدار المربعة وهي تسمية أطلقت نسبة لمبنى كبير مربع الشكل شيده الأتراك سنة 1724م وقد أسس بها الأتراك قلعة عسكرية سنة 1746م، كما شيد بها سنة 1697م الحاج أحمد باي قنطرة وادي الحراش التي تم ترميمها من طرف إبراهيم بن رمضان سنة 1736م، وأسست بها السلطات الاستعمارية الفرنسية سنة 1862م سوقا

للمواشي وراء مقر البلدية الحالي ليحول سنة 1953م بالقرب من الوادي، ونظرا لطبيعتها التجارية رقيت الدار المربعة بمرسوم ملكي صدر بتاريخ 14 أوت 1869م إلى بلدية مركزها الحراش وتضم كل من فور دولو "برج الكيفان حاليا" والدار البيضاء ورويبة وعين طاية وماتفو "برج البحري حاليا"، أما بومعطي فيعود تاريخ تأسيسه إلى سنة 1882م، و قد قدر عدد سكانه سنة 1868م بـ 1690 ساكن ليرتفع حسب إحصاء سنة 1955م إلى 41200.

وشيد بها الفرنسيون إلى جانب العمارات والفيلات العديد من المصانع منها مصانع الآجر والقرميد والليمونادة والميكانيكا والسميد والدقيق الخ، إضافة إلى سوق الخضر والفواكه وملعب لكرة القدم والسجن وثانوية البنات التي شيدت سنة 1908م إلى غيرها من المرافق الضرورية للحياة، وتعرضت الحراش بسبب الوادي إلى العديد من الفيضانات أدت إلى هلاك العديد من سكانها في سنوات 1911، 1916، 1930، 1931 و1936م. ورغبة من المعمرين في امتلاك المزيد من الأراضي الفلاحية أسست السلطات الاستعمارية الفرنسية بتاريخ 11 جانفي 1850م فور دو لو (برج الكيفان حاليا) على أملاك راسوتة (Rassauta)، ثم عين طاية سنة 1853م وكان أول من استقر بها من المعمرين هم من أصول إسبانية (جزر البليار) وتمكنوا بفضل معرفتهم الجيدة لفنون الفلاحة أن يغيروا وجهها إلى منطقة غنية بالثروة الفلاحية، ولهذا السبب رقيت عين طاية إلى بلدية، وبلغ عدد سكانها سنة 1870م نحو 1666 ساكن من بينهم 594 فرنسي وشيء فشيء أصبحت مع مرور السنين قرية متوسطة تحتوي على مجموعة من الفيلات، ونظرا لموقعها السياحي الجميل أسسوا بها وبالقرب منها مراسي للصيد والسياحة وهكذا نشأت قرية جان بار (Jean Bart) سنة 1892م وسيركوف (Surcouf) سنة 1893م و لابيروز (La Pérouse) سنة 1897م. وربطت كل أحياء مدينة الجزائر بشبكة المواصلات كالتراموای الذي أنشأ ابتداء من سنة 1892م وكذلك حافلات نقل المسافرين.

و لم تقتصر الحياة العمرانية في مدينة الجزائر على الإسكان فقط بل رفقتها مرافق أخرى ذات أهمية مثل المستشفيات والحدائق والفنادق ودور السينما وقاعات الرياضة وملاعب كرة القدم، وهكذا أسست السلطات الاستعمارية سنة 1854م مستشفى مصطفى باشا فوق أراضي هذا الأخير الذي كان يملك بها أرضا واسعة ولذا سمي المستشفى باسمه، وكان يعد وقتئذ من أكبر مستشفيات إفريقيا الشمالية

تغطي مساحته أزيد من ثمانية هكتارات تحتوي بتاريخ 1955م على 2300 سرير للمرضى في خدمتهم 1574 عامل رجالا ونساء، واستقبل سنة 1953م حوالي 31435 مريض إضافة إلى ملحقته للأمراض المعدية بالقطار، والمستشفى يتألف من عدة مباني طبية سواء في الطب العام أو الاختصاص أو الجراحة، وإضافة إلى اختصاصه الأصلي أصبح بتاريخ 18 جانفي 1859م يعطي دروسا لطلبة الطب ومازال إلى يومنا يلعب دوره كما كان عليه في السابق.

وبعيدا عن هذا ببعض الكيلومترات في حي باب الوادي شيد سنة 1832م المستشفى العسكري، وأسس به سنة 1891م أول مخبر للمكروبات من طرف الطبيب فنسن (H.Vincent) الذي تمكن بعد أبحاث علمية من وضع لقاح ضد مرض التيفوئيد الذي كان منتشرا آنذاك بكثرة في الجزائر، وأصبح من بعد يسمى بمستشفى مايو (Maillot) نسبة للجراح العسكري الذي كان يشتغل به. وفي سنة 1832م أسست السلطات الاستعمارية حديقة التجارب والتي كانت تسمى وقتئذ بحديقة الحامة، قام بتصميمها المهندس المعماري رينييه (Régnier) وبلغت مساحتها عند إنشائها 5 هكتارات لتتوسع سنة 1837م إلى 18 هكتارات ثم 58 هكتار سنة 1867م لتصل في أواخر الاحتلال إلى 62 هكتار منها هكتار واحد مخصص لحديقة الحيوانات التي كانت تشمل إلى جانب مختلف الحيوانات الغريبة كل حيوانات إفريقيا الشمالية، وإضافة إلى مختلف التماثيل الممثلة لشخصيات تاريخية فرنسية كان يوجد بها مخبر للتجارب النباتية وعدة أشجار استقدمت من أستراليا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية، وقد أسست بها الحكومة العامة سنة 1913م مدرسة في علم البساتين ومدرسة للزراعة المنزلية سنة 1918م، واحتلها جنود الحلفاء الإنجليز والأمريكان في شهر نوفمبر 1942م وبسبب ذلك تعرضت سنة 1943م للضرب بقنابل النازية الألمانية.

ومن المرافق السياحية الكبيرة يمكن ذكر فندق السفير (آليتي سابقا) الواقع على واجهة البحر في شارع زيغوت يوسف، وقد تم تصميمه سنة 1930م من طرف المهندسين جوهاشيم ريشارد وأوكوست بليسن ويحتوي على غرف للنوم جميلة تحتل الأدوار الثلاثة الأخيرة ومطعم و قاعة الكازينو وحديقة داخلية وكذلك قاعة للحفلات ومن جملة المشاهير الذين شاركوا في افتتاح هذا الفندق الكبير نستطيع ذكر الممثل السينمائي الهزلي الشهير شارلي شابلان.

وكذلك فندق الجزائر الفخم (سان جورج سابقا) ذو الهندسة المعمارية الجميلة والتي هي خليط من الفن المعماري العربي الأندلسي والأوروبي يقع بنهج سويداني بوجمعة في أعالي حي مصطفى باشا، وقد صمم من قبل المهندس المعماري جاك قيوشان (Jacques Guiauchain) سنة 1929 م وهو في الأصل ليس سوى قصر مصطفى باشا، يتمتع هذا الفندق بعدة مباني جميلة وحدائق خلابة، في سنة 1979م أعاد المعماري بويون (Pouillon) تأهيله وتوسيعه، وقد كان هذا الفندق مقر القيادة العامة للحلفاء بعد نزول القوات الأمريكية بالجزائر سنة 1942 م خلال الحرب العالمية الثانية، وأقامت فيه شخصيات كبيرة منها السير وينستون شرشيل رئيس حكومة بريطانيا.

و لم تقنع مدينة الجزائر بأن تكون العاصمة السياسية والإدارية للاحتلال الفرنسي، بل أصبحت مركزا من مراكز الحياة الثقافية، ولهذا الغرض صدر تبعا لمشروع بول برت (Paul Bert) قانون بتاريخ 20 ديسمبر 1879م يقضي بإنشاء أربع مدارس عليا مختصة في تدريس الحقوق والطب والعلوم والأدب تتألف من مجموعها جامعة، وكانت هذه المدارس العليا في عام 1904م تضم 926 طالبا تدرس فيها العلوم القانونية والاقتصادية والطبيعية والطب والأدب بمختلف فروعها وهي نفس العلوم التي تدرس في جامعة باريس نفسها، إلا أن النشاط العلمي والبحث العلمي فيها يتجهان بنوع خاص نحو المسائل الإفريقية والدراسات الشرقية، فمثلا مدرسة الحقوق التي كان عدد الطلبة بها سنة 1885م يبلغ 177 طالبا كانت تدرس إلى جانب القوانين الفرنسية التشريعات الجزائرية مثل التشريع الإسلامي وعادات الأهالي وسوسيولوجية الشمال الإفريقي، إلى جانبها مدرسة الأدب التي بلغ عدد الطلبة بها سنة 1892م نحو 377 طالبا كانت تعتني بدراسة آداب إفريقية الشمالية ولغاتها وقصصها الشعبية وأجناسها والحضارة الإسلامية وتاريخ إفريقيا الشمالية القديم والوسيط وعلم الآثار المصرية القديمة وجغرافية الصحراء وإفريقية، وقد كتبت عدة أبحاث في هذا الميدان نشرت في المجلة الإفريقية التي أسستها جامعة الجزائر، وقد ساعدت هذه الدراسات الاحتلال الفرنسي في معرفة نفسية الشعب الجزائري، كما لا تزال إلى يومنا تساعد المؤرخين الفرنسيين في كتابة تاريخ شمال إفريقيا. وإضافة إلى هذه المدارس العليا كانت توجد مدرسة الثعالبية التي دشنها الحاكم العام شارل جونار سنة 1904م، وهي مدرسة فتحت للمسلمين تقع في القصبة العليا بجوار زاوية عبد الرحمن الثعالبي يدرس فيها الثقافة الإسلامية العليا، كما

يدرس فيها الفقه والشريعة الإسلامية مع بعض المبادئ الأولية للعلوم الأوروبية للطلاب الجزائريين الذين يشغلون فيما بعد المناصب القضائية و الدينية (قضاة وأئمة) وكانت مكتبتها تضم ألفين من المخطوطات العربية والتركية والبربرية.

وطبقا لقانون 30 ديسمبر 1909م حولت السلطات الفرنسية هذه المدارس العليا التي كانت في البداية بناياتها وأقسامها المتواجدة بالقرب من باب عزون صغيرة وضيقة إلى جامعة مركزية كبيرة تضم مكتبة وعدة بنايات تستوعب عددا كبيرا من الطلبة تقع مثلما نشاهده اليوم بشارع ديدوش مراد وتسمى حاليا باسم المناضل يوسف بن خدة، وأول من ترأسها هو السيد جنمير (Jeanmaire)، وتوسعت ابتداء من هذه السنة فروع العلوم بها، فمثلا مدرسة الحقوق أصبحت مدرسة الحقوق والعلوم الاقتصادية يدرس بها إلى جانب العلوم التي ذكرناها سابقا القانون التجاري والقانون المدني وغيره من فروع القانون إلى جانب الاقتصاد السياسي والاقتصاد الجزائري وبلغ عدد الطلبة بها 338 طالبا وهذا بتاريخ 1909 – 1910م، بينما فتحت مدرسة الأدب والعلوم الإنسانية فروعا جديدة تخص إفريقيا الشمالية وكذلك الأدب الفرنسي والفلسفة الإسلامية والأوروبية التي بدأ تدريسها ابتداء من تاريخ 4 جانفي 1910م ثم العلوم الاجتماعية في 5 نوفمبر 1949م وأخيرا اختصاص علم النفس الذي أنشأ بمرسوم 29 جويلية 1953م، أما مدرسة العلوم فكانت تعتني بدراسة الرياضيات والفيزياء والكيمياء والفلك والجيولوجيا وجغرافية الصحراء والعلوم الطبيعية والنباتية وعلم الحيوان، بينما تدرس كلية الطب والصيدلة مختلف اختصاصات الطب العام والخاص إضافة إلى البيولوجية، وقد بلغ عدد الطلبة بها سنة 1957 – 1958م: 639 طالبا في الطب و91 في جراحة الأسنان و246 في الصيدلة.

إضافة إلى الجامعة المركزية أسست سلطات الاحتلال سنة 1905م المعهد الفلاحي بالحراش الذي تحول بمرسوم 20 جوان 1961م إلى مدرسة وطنية عليا للفلاحة ومازالت إلى يومنا تقوم بنفس المهام، وقد بلغت مساحتها الإجمالية سنة 1930م: 135 هكتار تستغل فيها مختلف أنواع الزراعة التجريبية مثل عنب الخمر والبقول، وكانت هذه المدرسة تمنح شهادة مهندس فلاحي بعد دراسة تستغرق ثلاثة سنوات وهي مفتوحة للطلبة المحصلين على شهادة البكالوريا شعبة علوم، أما اختصاصها فهي دراسة العلوم الفلاحية بمختلف فروعها. وفي الأخير نذكر المدرسة العليا للتجارة التي تأسست سنة 1905م

وكانت مفتوحة لكل طلبة إفريقيا الشمالية نظرا لمستواها العالي وهذا بعد مسابقة وطنية، ويتخرج منها الطلبة بشهادة ليسانس بعد ثلاثة سنوات من الدراسة ليوظفوا في مختلف فروع الاقتصاد، الصناعة، البنك، التأمين، المحاسبة، الإشهار..الخ. والمدرسة الوحيدة لتكوين أساتذة التعليم الابتدائي على المستوى الوطني تم إنشائها بمرسوم ملكي صدر بتاريخ 4 مارس 1865م وكانت عند تأسيسها موجودة بحي مصطفى ثم رحلت ابتداء من سنة 1877م إلى بوزريعة.

وتدعيما للحياة الثقافية أسست سلطات مدينة الجزائر المكتبة الوطنية الجزائرية (B.N.A) وهي أقدم مؤسسة ثقافية بالجزائر حيث أنشأت بعد خمس سنوات من احتلال مدينة الجزائر ويعود الفضل في ذلك للشاعر جنتي دي بيسي (Genty de Bussy) صديق الكتب، وبعد أن كانت في البداية يؤويها منزل متواضع حولت سنة 1838م إلى ثكنة الانكشارية بباب عزون ثم نقلت مرة ثانية سنة 1848م إلى فيلا موريسكية لتتحول مرة ثالثة سنة 1862م بقصر الداي مصطفى باشا الذي شيد سنتي 1799 – 1800م في القصبة السفلى لتستقر نهائيا في بناية جديدة تمتد بطول 122 مترا تطل شرفاتها على البحر بنيت ما بين سنتي 1954 و1958م على يد المهندس المعماري لويس تومباريل (Louis Tombarel) بنهج الدكتور فرانس فانون فوق مقر الحكومة الحالي، وتحتوي المكتبة بالإضافة إلى أماكن تخزين الكتب على قاعة مطالعة كبيرة مستطيلة الشكل، كانت المكتبة تضم 2.334 من المخطوطات العربية القديمة في الدين والأدب والشعر والتاريخ والجغرافية والطب والفلسفة والفلك والتشريع الإسلامي وكل ما له صلة بتاريخ وحضارة إفريقية الشمالية.

كما فتحت أبواب المسرح الملكي سنة 1853م في عهد الحاكم العام راندن (Randon) وهذا بعد أن تم تشييده تحت قيادة المهندس المعماري فريديريك شاسوريو (Chasseriau Frédéric)، وهو مؤلف من أربعة طوابق تحتوي على 920 مقعد، وقد تعرض سنة 1882م إلى حريق كبير أدى إلى هلاك معظم أجزائه الداخلية، وتم ترميمه من بعد على يد المهندس المعماري أودت (Oudot) في مدة ثمانية أشهر، وغير اسمه بعد الاستقلال إلى المسرح الوطني الجزائري وهو اليوم يحمل اسم الفنان المسرحي المرحوم محي الدين باشطارزي. وتماشيا دائما مع الفكر الثقافي دشن رئيس الجمهورية الفرنسية وقتئذ قاستون دومرق (Gaston Doumergue) بتاريخ 5 ماي 1930م المتحف الوطني للفنون الجميلة بالحامة لإقامة

المعارض ورعاية الفنون خدمة لفرنسا، وهذا بعد أن حولت بنايته من متحف بلدي، تم تصميمه على يد المهندس المعماري بول قيون (Paul Guion) حسب النمط المعماري الكلاسيكي، وكان يحتوي على العديد من اللوحات لأشهر الرسامين الفرنسيين أمثال دولاكروا (Delacroix)، وفرومنتن (Fromentin)، وقيومي (Guillaumet)، وشاتو (Chataud)، وألبر لوبرق (Albert Lebourg)، والمستشرقين أمثال ادوار هرزيق (Edouard Herzig) وإتيان دينات (Etienne Dinet) الذي غير اسمه إلى نصر الدين دينات بعد أن اعتنق الإسلام وكان يعيش وقت الاحتلال بمدينة بوسعادة، هذا بالإضافة إلى لوحات طلبة فيلا عبد اللطيف للفنون الجميلة التي يعود تاريخها إلى العهد التركي وهي قريبة جدا من المتحف، كما يحتوي متحف الفنون الجميلة على مكتبة ورواق خاص بالنحت على البرنز، وبجانبه توجد مغارة الأديب الأسير الشهير الإسباني سارفنتاس أين كان يختبئ عند هروبه من سيده.

واهتماما بتطور الثقافات والإنسان عبر التاريخ أسس بفيلا باردو التي يعود تاريخ بنائها إلى العهد التركي متحف ما قبل التاريخ، وهو مختص بالأنتوبولوجية والاتنوغرافية يحتوي بداخل قاعته الواسعة والمتعددة على عدة قطع أثرية تعود لأزمنة غابرة مرت بها منطقة شمال إفريقيا، إضافة إلى مكتبة مختصة في أنتروبولوجية إفريقية الشمالية والصحراء ومخبر ومركز بحث حديث النشأة (1951م).

وببعض الأمتار من متحف باردو يوجد المتحف الوطني للآثار القديمة والفن الإسلامي الذي دشنه رئيس الجمهورية الفرنسية فليكس فوراس (Félix Faures) بتاريخ 19 أفريل 1897م وكان من قبل موجودا داخل المكتبة الوطنية، وابتدءا من سنة 1905م أصبح يسمى متحف ستيفان جزال (Stéphane Gsell) إكراما لهذا الرجل الذي لعب دورا كبيرا في تطويره، ويحتوي المتحف على اثني عشرة قاعة كرس منها خمسة قاعات للآثار القديمة وسبعة للفن الإسلامي وبهذا الأخير يمكن زيارة مختلف الأشياء التي يعود تاريخها إلى مختلف السلالات الملكية التي مرت بها الجزائر كالرستمية والفاطمية والصنهاجية والزيانية مثل الزرابي والتطريز والحلي والنحاس وآنيات الخزف البربرية. وتدعيما للنشاط الثقافي فتحت سنة 1952م مدرسة الفنون الجميلة الواقعة على خط الربوة لمدينة الجزائر في نهج كريم بلقاسم (تيليملي سابقا) وتم تصميمها على يد المهندسين جاك فرانسوا دارابيدا (Jacques-François Darbeda) وليون

كلارو (Léon Claro) وهي بناية جميلة مخصصة لتكوين الطلبة في دراسة الفنون الجميلة. والخلاصة أنه إلى يومنا وبعد أربعة وأربعين سنة من استقلال الجزائر مازالت هذه المؤسسات الثقافية والإدارية والقضائية والمالية والسياحية والتجارية وحتى الأحياء السكنية تلعب دورها كما كانت عليه في عهد الاحتلال الفرنسي، والفرق الوحيد هو أنها كانت في عهد الاستعمار الفرنسي حكرا على المعمرين الأوروبيين، وقد يتساءل البعض لماذا شيدت فرنسا كل هذه الإنجازات الضخمة والجميلة؟ والجواب هو أنها كانت في خدمة المعمرين وبنيت بثروات الجزائر وأن فرنسا التي كانت تعتبر الجزائر قطعة من التراب الفرنسي لم تعتقد يوما بأنها ستطرد من الجزائر خائبة وهذا ما يفسر الحرب الجهنمية التي جابهت بها ثورة نوفمبر والعدد الكبير من الشهداء الذين ضحوا بحياتهم من أجل الجزائر بخلاف المستعمرات الفرنسية الأخرى في قارة إفريقيا.



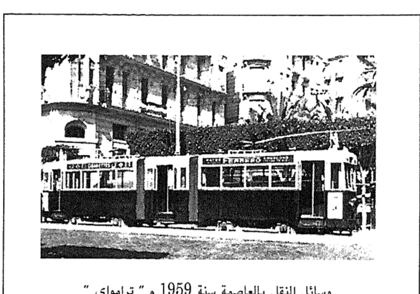
مشهد جوي على مدينة الجزائر من واجهة البحر



الأميرالية



المسرح الوطني



وسائل النقل بالعاصمة سنة 1959 م " ترامواي "

وصف الحياة العامة في مدينة الجزائر للدكتور محمد ابن أبي شنب سنة 1912م

"الجزائر مدينة عظيمة على ضفة البحر المتوسط في الجانب الغربي من الجنوب المسمى باسمها وهي واقعة في الدرجة 36 و47 دقيقة و20 ثانية من العرض الشمالي و44 دقيقة و10 ثوان من طول باريس الشرقي.

هذه المدينة مبنية في سفح جبل أبي زريعة ممتدة على ساحل البحر محفوفة من جهة البر ببساتين يانعة ورياض ساطعة في وسطها قصور أنيقة وصروح عتيقة وإذا أتيتها من البحر كأنها جناح برنس أبيض قد نشر على بساط أخضر.

ثم تشاهد بناء متراكما في منحدر يقابل المشرق وفي أسفله برج الفنار وفي أعلاه قاعة مبنية تسمى القصبة وإذا قربت من المرسى تعاين موازيا للبحر شارعا واسعا فوق الرصيف واسطوانات عديدة طبقة فوق طبقة عليها طلعات إلى فسحة الدولة كان ذلك أساس أو تبليطه للبلد وهذا المنظر العجيب لا ثاني له على وجه الثاد.

والمدينة في وقتنا هذا تنقسم طبيعيا إلى ثلاثة أقسام:

❶. قسم القصبة ويسمى عند الوطنيين بالجبل وهو أعلى المدينة وبه دور المسلمين وأزقته منحدرة ضيقة غير مستقيمة ذات درجات أو دركات لا يستطيع الراكب سلوكها.

❷. حارة الفرنج وهي واقعة بين الجبل والمرسى يقسمها طولا من الشمال إلى الجنوب شارعان واسعان متوازيان قليلا محفوفة بأبنية جميلة ذات أروقة بهية وفي وسط هذه الحارة الفسيحة المشهورة عند الوطنيين بفسحة الفرس (ساحة الشهداء اليوم) لوجود تمثال "الدوق دورليان" أحد قواد الجيش الفرنسي الذي استولى على هذا الوطن الجزائري، وكان هذا القائد من دار الملك بفرنسا.

❸. قسم مصطفى وعند الوطنيين مصطفى باشا، سمي باسم أحد الباشوات المتقدمين في مدة الأتراك قد كان شاد قصرا ملوكيا لا زال إلى يومنا هذا وهو الذي يسكنه سمو والي الجزائر العام في أيام الصيف، وأكثر دور هذا القسم وسط بساتين يحتلها الأغنياء من الإفرنج القاطنين، ومن الأجانب الذين يأتون في فصل الشتاء فرارا من برد بلادهم الشديدة.

وأما أهميتها السياسية فإنها عاصمة البلاد المنسوبة إليها ومقر واليها العام، ومجلس الدولة والمجلس الأعلى ومجتمع النيابات المالية ومقام قائد الجيش التاسع عشر ورؤساء الإدارات الشرعية وغيرها من الإدارات الدولية المختلفة الأصول والفروع ما بين عسكرية وبحرية ومدنية.

وأما ما يخص المسلمين ففيها أربعة مساجد خطبة المسجد الأعظم وبه يخطب مفتي السادة المالكية والمسجد الجديد وبه يخطب مفتي السادة الحنفية وهذان المسجدان في حارة الإفرنج بقرب من "فسحة الفرس" (ساحة الشهداء حاليا) من جهة الشمال وجامع سفير للسادات الحنيفية وسط الجبل، ومسجد سيدي رمضان كذلك في الجبل وأقدم الأربعة ثم ضريح سيدي عبد الرحمن الثعالبي وهو في شمال البلد، بينه وبين الشارع الذي يقسم حارة الفرنج طولا، بستان مارنقو وهو من أبهى وأبهج المناظر مما في الجزائر.

وما عدا الكتاتيب، فلأبناء الوطنيين المسلمين مدرسة دولية واقعة حذاء ضريح سيدي عبد الرحمن الثعالبي، سميت "المدرسة الثعالبية" يدخلها بعد مبارات كل من حاز إجازة المدارس الابتدائية الفرنسية وكان له إلمام باللغة العربية، وسنه بين 15 و20 سنة، والمجاز بحسب إجازته يسوغ له أن يدخل في المحاكم الشرعية الإسلامية وبعض وظائف الإدارة الداخلية، ولاسيما الترجمة لدى حكام البلدان الممتزجة.

وأما تجارة الوطنيين وصنائعهم فهي قليلة جدا تكاد لا تذكر بالنسبة للتي يتعاطاها الإفرنج واليهود، فليست لهم معامل شهيرة ولا مراكب بحرية، لا قليلة ولا كثيرة، قصاراهم صناعة الأحذية، والأنسجة الحريرية الوطنية ولا يوجد في القطر الجزائري مع طوله وعرضه إلا مطبعة عربية في هذا البلد صاحبها ومستخدموها وطنيون".

رواد الفكر والفن في مدينة الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي

على الرغم من مضايقة الفرنسيين للحركة العلمية ودراسات اللغة العربية والدراسات الإسلامية والتفنن في سبيل القضاء عليها فإن السند العلمي لم ينقطع وإن الدراسات الفقهية واللغوية قد واصلت نشاطها الفعال، وتحدت العراقيل التي كانت تعترضها، وكانت المساجد والزوايا هي المراكز الثقافية في هذا العصر وغزت اللغة العربية المدارس الرسمية الثلاث للحكومة، واستقرت أقدامها في المدارس الحرة التي أنشأها الوطنيون بعد الحرب العالمية الأولى. ونبغ في هذه الفترة جماعة من أعلام مختصين في الفقه والأدب والشعر والروايات والقصص والتاريخ والمسرحيات والمقالة الصحفية والرسم والموسيقى، ومن هؤلاء الأعلام في القرن التاسع عشر:

1) الشيخ حمودة المقايسي الجزائري:

المشهور باسم المقايسي نسبة إلى مهنة صنع المقايس وهي خواتم وأساور، ولد ونشأ العلامة حمودة المقايسي بمدينة الجزائر أين تلقى مبادئ العلوم ثم ارتحل إلى القاهرة في طلب العلم، وأخذ العلوم الشرعية بالجامع الأزهر على يد مجموعة من شيوخها نذكر منهم الشيخ محمد الدسوقي المالكي والشيخ حسن بن محمد العطار والشيخ الصبان والشيخ مرتضى الزبيدي والشيخ محمد الأمير وأجازوه فيما هو أهل أن يجاز، ومن هناك قصد تونس فطلب منه أهلها الإقامة بها للتدريس ولكنه رفض ودخل إلى الجزائر يتعيش من تأليفه للكتب إلى أن وافته المنية بمدينة الجزائر سنة 1245 هـ/ 1829م.

2) حمدان بن عثمان خوجة:

وهو كروغلي ينتسب إلى أسرة عريقة من مدينة الجزائر ولد بالعاصمة سنة 1773م وتوفي بإسطمبول سنة 1845م، وإن لا يحتسب من العلماء مقارنة بالعمالي والكبباطي وبن بريهمات إلا أنه رجل متفتح وذو ثقافة واسعة يتقن اللغتين العربية والتركية ويحسن الإنجليزية والفرنسية، اشتغل بالتدريس ثم التجارة، ونظرا لمركزه العائلي والعلمي عينه الداي حسين مستشارا له، برزت شخصيته السياسية والثقافية غداة

الغزو الفرنسي ولعب دورا كبيرا في الدفاع عن القضية الجزائرية، له ثلاث مؤلفات من أشهرها "المرآة" (Le Miroir) الذي يعد بمثابة بيان سياسي ضد السياسة الفرنسية بآيالة الجزائر، كتبه باللغة العربية وهو بباريس ثم ترجم إلى اللغة الفرنسية عن طريق الأديب حسونة دقيز الطرابلسي وصدر بباريس عام 1833م تعرض فيه حمدان إلى أوضاع الجزائر الطبيعية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بصفة شاملة مبينا فيه الوضع الصعب الذي كان يعيشه الأهالي جراء الظلم والإرهاب الفرنسي، وكتاب "إتحاف المنصفين والأدباء بمباحث الاحتراز من الوباء" كتبه باللغتين العربية والتركية ونشر بإسطمبول سنة 1838م تناول فيه مسائل فقهية وطبية مثل نظام العزل الصحي، كما له العديد من الرسائل عرض فيها مسائل سياسية وفقهية نذكر منها مذكرة قدمها للجنة الإفريقية في 26 أكتوبر 1833م، ورسالة رد فيها على مقال صدر بمجلة مراقب المحاكم بتاريخ 25 جويلية 1834م بعنوان "تقاييد على كتاب حمدان خوجة"، ورسالة فلسفية تحت عنوان "حكمة العارف" شرح بها كلمة حجة الإسلام الغزالي "ليس في الإمكان أبدع مما كان"، كما له ترجمة رسالة حسين الشرنيلالي "نور الإيضاح ونجاة الأرواح" في الفقه الحنفي إلى اللغة التركية تحت عنوان "أمداد الفتاح".

3) الإمام مصطفى الكبابطي:

تولى القضاء المالكي ثم الإفتاء بمدينة الجزائر في بداية الاحتلال الفرنسي، وكان أيضا شاعرا، نفته سلطات الاحتلال إلى مصر سنة 1843م بحجة القيام بثورة ضد فرنسا إلا أن في الحقيقة كان ذلك بسبب مواقفه المناهضة لضم الأوقاف الإسلامية إلى أملاك الدولة الفرنسية وكذلك لإدخال الفرنسية في المدارس القرآنية، وهناك نصبه الملك محمد علي مفتيا بالإسكندرية وظل بها إلى أن توفي سنة 1277هـ/ 1860م.

4) الإمام حميدة العمالي:

قاضي ومفتي المالكية بالجزائر العاصمة، ولد سنة 1227 هـ/ 1812م وتوفى سنة 1290هـ/ 1873م ودفن في العاصمة بزاوية العلامة عبد الرحمن الثعالبي، تلقى شتى العلوم الدينية وخاصة علم

الحديث على مشائخ العاصمة من أشهرهم الإمام الجليل مصطفى الكبابطي، والشيخ حمودة المقايسي، وسيدي أحمد بن الكاهية الجزائري، والشيخ محمد بن الشاهد. وكان العلامة العمالي محبا وجماعا للكتب وفقيها محدثا ومدرسا ممتازا بالجامع الكبير استفاد منه خلق كثير وتخرج على يده مجموعة كبيرة من شيوخ ذلك العصر نذكر منهم العالم الأديب حسن بن بريهمات، وسيدي محمد بن عيسى الجزائري "صاحب الثريا لمن كان بعجائب القرآن حفيا"، ومفتي المالكية بالجزائر محمد بن مصطفى بن زاكور، والإمام سيدي محمد القزادري، والإمام محمد بن العطار، والشيخ علي بن عبد الرحمن مفتي مدينة وهران، وسيدي علي بن الفخار مفتي مدينة المدية. وقد ترك العمالي مؤلفات منها كتاب في القضاء، كتب فيه عن خصائص القضاء وحلية القاضي وشروطه، كما له رسالة في أحكام مياه البادية. وكان العمالي من الذين شاركوا في ترجمة قانون القضاء الذي وضعته الإدارة الفرنسية سنة 1859م مع حسن بن بريهمات وأحمد البدوي وابن الحاج أحمد ومحمد بن مصطفى، وقد ترجم له العلامة الحفناوي وقال بعد أن أثنى عليه أن للعمالي مجموعة فتاوي فقهية تزيد مسائلها على الثلاثمائة.

٥) الشيخ محمد القزادري:

وكان تلميذا للعمالي، وإماما بالجامع الكبير، ومدرسا بالمدرسة الثعالبية.

٦) حسن بن بريهمات:

ولد بالجزائر العاصمة قبيل الاحتلال الفرنسي 1830م، ونشأ وتتلمذ في مدارسها باللغة العربية والفرنسية أثناء الاحتلال، ومن أساتذته نذكر الشيخ مصطفى الحاج أحمد حرار الذي أخذ عليه علوم جمة، وكان ابن بريهمات عالما جليلا وأديبا فاضلا نافس شيخه حميدة العمالي في الدراسات الدينية والفقهية، وقد نبغ بالخصوص في الأدب والشعر. كلفته السلطات الفرنسية بإدارة أول مدرسة نظامية عصرية أسستها وكان مركزها أول الأمر في البليدة ثم حولت سنة 1853م إلى الجزائر العاصمة، كما كلفته بالإشراف على القسم العربي والترجمة في جريدة "المبشر"، ساهم بدور كبير في تعليم اللغة العربية وتخرج على يده نخبة من المثقفين الجزائريين، وتوفي الشيخ بريهمات بمنزله الكائن بالقصبة يوم 8

مارس 1884م بعد أن قضى جل حياته طالبا وباحثا ومعلما ودفن في زاوية الشيخ عبد الرحمن الثعالبي. وله قصيدة في مدح كتاب "أقوم المسالك في أحوال الممالك" لخير الدين باشا التونسي سنة 1284 هـ/ 1867م وقد ترك هذا الكتاب عقب صدوره صدى عميقا في نفوس المثقفين بالمغرب لتعرضه للمواضع السياسية والاجتماعية بأسلوب عصري فلسفي، وقد بعث حسن بن بريهمات بقصيدة إلى المؤلف أظهر فيها ما للكتاب من أهمية للعالم العربي والإسلامي بدعوته إلى التقدم وتقليد أوروبا في غير العقيدة، وجاء في قصيدته في مدح الكتاب قوله:

لله درك خير الـــدين مـــن عـــلم	أبدى منار الهدى للنـــاس في القـــنن
نهجت نهجـــا قويمـــا قـــل ســـالكه	إلى السياسة كي ينجو مـــن الفـــتن
حق على أمـــة الإســـلام شـــكركم	ورعـــي تـــأليفكم بالقلـــب والأذن
عليك مـــني ســـلام الله مـــا طلعـــت	شمس وما غرد القمـــرى في فـــنن

ونبغ في القرن العشرين أعلام كثيرون في الفقه والدراسات العلمية والأدبية من أشهرهم:

7) علي بن الحاج موسى:

ولد بمدينة الجزائر سنة 1828م، وبها نشأ وحفظ القرآن الكريم وأخذ العلوم الدينية في مدارسها عن مجموعة من مشائخها منهم العلامة الشيخ مصطفى بن الحاج أحمد الحرار الجزائري والشيخ محمد بن هني بن معروف، وبدوره اشتغل مهنة التعليم والتأليف وتخرج على يده مجموعة من العلماء ساهموا بدور كبير في الحركة الثقافية الجزائرية نذكر من أشهرهم الشيخ محمد بن مصطفى بن خوجة والعلامة الشيخ عبد الحليم بن سماية. وكانت وفاة الشيخ علي بن الحاج موسى بالجزائر العاصمة في شهر مارس 1909م ودفن بتراب الحامة بجوار ضريح الشيخ محمد بن عبد الرحمن الأزهري الزواوي شيخ الطريقة الرحمانية.

8) محمد بن مصطفى ابن الخوجة:

وهو من أصل تركي، ولد بالجزائر العاصمة يوم الاثنين سنة 1865م وبها نشأ وحفظ القرآن الكريم وتعلم مبادئ العلوم ثم واصل دراسته الفقهية واللغوية ودرس بها على شيوخ عصره كالمفتي علي بن الحفاف، والشيخ السعيد بن زكري، والشيخ قدور باصوم، والشيخ محمد القزادري، والشيخ علي بن سماية، والشيخ علي بن الحاج موسى، والشيخ محمد السعيد الزواوي. ومارس ابن الخوجة الصحافة بصفته كاتبا صحفيا بجريدة المبشر من سنة 1886 إلى سنة 1901م، ثم عين حزابا بالجامع الكبير ومن بعد في الجامع الجديد، وفي سنة 1895م نصب مدرسا بجامع سفير وأقرأ فيه التفسير والفقه وتولى بنفس الجامع الإمامة والخطابة ثم وكيلا بزاوية الشيخ عبد الرحمن الثعالبي، وكان المترجم متضلعا في العلوم اللغوية والفقهية وله اطلاع واسع على العلوم العصرية، التقى بالعلامة المصري محمد عبده تلميذ جمال الدين الأفغاني عند زيارته لمدينة الجزائر في صيف سنة 1903م ولازمه مدة إقامته، وتوفي ابن الخوجة في 18 أوت 1915م ودفن بمقبرة الحامة بجوار شيخ الطريقة الرحمانية محمد بن عبد الرحمن الأزهري، وقد ترك المرحوم العديد من المؤلفات في المسائل الأدبية والعلمية والاجتماعية في شكل رسائل جليلة طبعت بالجزائر نذكر منها: رسالة الاكتراث في حقوق الإناث طبع بالجزائر (1895م)، ورسالة تنوير الأذهان في الحث على التحرز وحفظ الأبدان (1896م)، ورسالة إقامة البراهين العظام على نفي التعصب الديني في الإسلام (1902م)، نبذة وجيزة في معنى الدين والفقه (1902م)، اللباب في أحكام الزينة واللباس والاحتجاب (1907م).

9) الشيخ محمد سعيد بن زكري الزواوي:

استقر بالعاصمة ودرس بالجامع الكبير، وتولى إمامة جامع سيدي رمضان وتوفي سنة 1914م، وله من المؤلفات رسالة أوضح الدلائل.

10) أبو القاسم محمد الحفناوي:

ولد في عائلة متدينة ومثقفة حوالي 1850م ببلدة الديس القريبة من مدينة بوسعادة، وبهذه المنطقة الصحراوية حفظ القرآن عن الشيخ محمد بن عبد الرحمن الديسي الكفيف وأخذ مبادئ العلوم على يد والده الذي كان قمة في العلم ثم واصل دراسته في مختلف الزوايا والمساجد حيث نزل بزاوية طولقة ومكث بها أربع سنين تتلمذ خلالها علوم الشريعة والأدب عن شيخها الحفناوي بن الشيخ مؤسس الزاوية والشيخ مصطفى بن عبد القادر، انتقل من بعد إلى زاوية الشيخ ابن أبي داود بتاسليت في منطقة أقبو أين درس الفقه والفلك وعلوم القرآن على يد الشيخ محمد الطيب بن أبي داود الزواوي وبعد أن قضى بها ثلاث سنوات ارتحل إلى مدينة بوسعادة ليكمل دراسته في التفسير والحديث بزاوية الهامل. ولما بلغ الثلاثينات من عمره انتقل سنة 1883م إلى الجزائر العاصمة رغبة منه في تحصيل المزيد من العلم، وهناك شارك سنة 1884م بدعوة من الولاية العامة بالعاصمة في تحرير جريدة المبشر الرسمية التي كان يشرف عليها معلمه في الفرنسية العالم المستشرق آرنو رئيس المترجمين بالإدارة، وفي عام 1897م امتهن التدريس بالجامع الكبير في العاصمة ثم تولى وظيفة الفتوى على المذهب المالكي منذ سنة 1925م، وبعد تقاعده رجع إلى مسقط رأسه بلدة الديس وهناك أدركته الوفاة يوم 10 جانفي 1942م ودفن بمقبرة الديس.

وللحفناوي العديد من المؤلفات منها المطبوع والغير مطبوع من أشهرها كتابه الجليل: "تعريف الخلف برجال السلف" المقسم إلى جزأين وهو مؤلف في التراجم الخاصة لخيرة علماء وأدباء الجزائر نشر في العاصمة بتاريخ 1906 و1909م. كما له مؤلفات أخرى منها كتاب رفع المحل في تربية النحل وكتاب القول الصحيح في منافع التلقيح وشارك رفقة الفرنسي ميرانت في ترجمة كتاب في تدبير الصحة للطبيب دركل من اللغة الفرنسية إلى العربية، إضافة إلى هذا العطاء العلمي له مطبوعات شعرية وعدة بحوث علمية ومقالات في السياسة والأدب نشرت بجريدتي المبشر وكوكب إفريقية. وهذه أبيات من الشعر نظمها الحفناوي بمناسبة تدشين الحاكم العام الفرنسي شارل جونار لمدرسة الثعالبية بالعاصمة سنة 1904م، وهي مدرسة تقع في القصبة العليا بجوار زاوية عبد الرحمن الثعالبي فتحت للمسلمين، جاء فيها ما يلي:

في كل جيل من الأجيال أخيـــار	وخيرهم من له في العلم أخبـار
بالعلم شاد بنو الــيونان دورهــم	وكان للعرب منـه بعـد آثـار
كل مضى تاركا في العلم منقبـة	كأنما علـم في رأسـه نـار
واستخلفوا "دولة الجمهـور" قائمـة	بكل علم لـه في العـصر أنـوار
وهذه آية العرفـان مـشـرقـة	بالثعالبية نعـم الاسـم والجـار
وشيدت، وتاريخها لجنـسنا فتحـت	وذو الولاية نجم العـصر (جونـار)

11) الدكتور محمد بن العربي:

ولد في شهر ديسمبر 1850م بمدينة شرشال من أسرة مثقفة ومتدينة تنتمي أصولها إلى الأندلس، وهناك تتلمذ في مدارسها الابتدائية باللغة العربية والفرنسية، وفي سن العاشرة من عمره نقله أبوه إلى الجزائر العاصمة ليتعلم في المدرسة التي أسسها نابليون الثالث عند زيارته للجزائر خصيصا لأبناء الأهالي، ومنها انتقل إلى المدرسة الإعدادية ولما اجتازاها بتفوق سجل نفسه بكلية الطب الكائنة بمدينة الجزائر وبعد مدة من الدراسة بها انتقل إلى باريس ليكمل دراسته في ميدان الطب وتخرج طبيبا بعد أن قدم أطروحته بعنوان "الطب العربي بعمالة الجزائر" الذي صدر فيما بعد في شكل كتاب، وبباريس تعرف الدكتور محمد بن العربي على نخبة من المثقفين الفرنسيين الذين أعجبوا بثقافته الواسعة من أشهرهم الكاتب والشاعر الشهير فكتور هيقو الذي أصبح صديقه الحميم. ورغم شهرته في الأوساط الفرنسية والعربية ومعرفتها الجيدة للغة الفرنسية والثقافة الغربية إلا أنه بقى محافظا على شخصيته الجزائرية في لباسه ودينه متواضعا في سلوكه، وكانت وفاته سنة 1939م.

12) الدكتور محمد بن أبي شنب:

ولد ببلدة عين الذهب ضواحي المدية يوم 26 أكتوبر 1869م وتوفي بالجزائر العاصمة سنة 1929م، حفظ القرآن وتعلم اللغة العربية والفرنسية بمسقط رأسه حتى التحق بالثانوية، ثم انتقل إلى مدينة الجزائر وانضم إلى مدرسة ترشيح المعلمين ببوزريعة حتى تخرج أستاذا في اللغة الفرنسية بامتياز، ثم وظف كمعلم

لمدة أربع سنوات في قرية تسمى "جندل" بالقرب من المدية. انتقل من بعد سنة 1892م إلى العاصمة ليعمل بمكتب "إبراهيم الفاتح"، وفي سنة 1896م نال شهادة الباكالوريا، ونظرا لمكانته العلمية عينته الأكاديمية بالمدرسة الكتانية بقسنطينة سنة 1898م خلفا للعلامة الشيخ عبد القادر المجاوي، ثم انتقل سنة 1901م إلى العاصمة ليدرس في المدرسة الثعالبية المحاذية لزاوية العلامة الجليل الثعالبي، وفي سنة 1903م عين أستاذا بجامعة الجزائر لتدريس علم العروض والبحث في اللغة الدارجة والمقارنة والتنظير بينهما وبين اللغة الفصحى، وهو أول جزائري نال درجة الدكتورة في اللغة العربية من الجامعة الجزائرية بدرجة ممتازة سنة 1922م مما أهله ليكون أستاذا بكلية الآداب في الجزائر العاصمة سنة 1924م. ونظرا لمكانته العلمية وشهرته في الداخل والخارج انتخبه المجمع العلمي العربي بدمشق عضوا وذلك سنة 1920م، كما انتدبته السلطات الفرنسية للمؤتمرات العلمية والامتحانات الرسمية. وكان محمد بن أبي شنب متخصصا في الدراسات اللغوية والأدبية يتحدث في طلاقة باللغة الفرنسية والإنجليزية والألمانية والإسبانية والتركية، كما اشتهر بدراساته الاستشراقية وأبحاثه الكثيرة باللغة العربية والفرنسية وبمؤلفاته الكثيرة ومنشوراته المتعددة نذكر منها على سبيل المثال:

1) الأمثال العامية الدارجة في الجزائر وتونس والمغرب،

2) مجموع الفوائد من منظوم المثلثات والقيود والشوارد،

3) تحفة الأدب في ميزان أشعار العرب،

4) الألفاظ الطليانية الدخيلة في لغة عامة الجزائر،

5) شرح "ديوان عروة بن الورد" لابن السكيت،

6) تصحيح وتحقيق كتاب "طبقات علماء أفريقيا" لأبي العرب محمد بن أحمد بن تميم التميمي،

7) تحقيق وتصحيح "رحلة الشيخ الحسين الورتلاني". ومن قصيدته في مدح العلم قوله:

المرء أحسن ما يفضل بالأدب   لا يفضل المرء بالأموال والنسب

والعلم يرفع بيتا لا عماد له   والجهل يهدم بيت العز والنسب

13) ومن أعلام الجزائر الذين وضعوا أسس النهضة الحديثة في المجالين العلمي والأدبي وفي مجال الفكر الإصلاحي الحديث العلامة الجليل:

الشيخ محمد البشير الإبراهيمي:

دفين مقبرة سيدي محمد بالحامة (العاصمة)، ولد بتاريخ 19 جويلية 1889م بقرية سيدي عبد الله أولاد إبراهيم دائرة رأس الوادي (سطيف)، تعلم بمسقط رأسه على يد والده وعمه، ثم رحل سنة 1911م إلى الحجاز واستقر رفقة عائلته بالمدينة المنورة أين تلقى تكوينا عاليا في اللغة والفقه والعلوم الإسلامية، وبهذه المدينة تعرف بالعلامة عبد الحميد بن باديس الذي لعب معه دورا كبيرا في إدارة جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. ومن المدينة المنورة انتقل إلى دمشق التي استفاد من مدارسها ومشايخها وأقام بها إلى سنة 1920م، ولدى عودته إلى الوطن استقر بمدينة سطيف وبها باشر مهامه التربوية والتعليمية. بدأ الشيخ البشير الإبراهيمي مهمته من خلال مهنة التعليم التي كان يرى فيها وسيلة فعالة من أجل إصلاح أوضاع الجزائر، بتوعية الشعب وتعليمه مبادئ دينه ولغته حتى يكون مستعدا للدفاع عنها أمام المستعمر الفرنسي، وساهم مع العلامة ابن باديس في تأسيس جمعية العلماء الجزائريين سنة 1931م وعين نائبا للرئيس، كما اختير لتمثيل الجمعية في الغرب الجزائري بعد أن كلف بإدارة مدرسة دار الحديث بتلمسان، ونظرا لنشاطه المعادي للاستعمار اعتقل من طرف السلطات الفرنسية ونفي إلى مدينة أفلو. بعد وفاة العلامة ابن باديس انتخب سنة 1940 رئيسا للجمعية، اعتقل من طرف السلطات الاستعمارية ثم أطلق سراحه سنة 1943م، وأعيد اعتقاله من جديد بعد تنديده بمجازر 8 ماي 1945م، وبعد مدة من الزمن أطلق سراحه ثانية فعاد إلى العاصمة وواصل بها نشاطه الإصلاحي على نهج بن باديس، وكان يكتب افتتاحية جريدة "البصائر" لسان حال جمعية العلماء، كما أصدر جريدة "الشاب المسلم" باللغة الفرنسية.

انتقل سنة 1952م إلى القاهرة وبقي هناك إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية سنة 1954م إذ أصدر بيان جمعية العلماء الداعي إلى التفاف الشعب بالثورة التحريرية، وفي مصر كان له نشاط لصالح القضية

الجزائرية إلى غاية الاستقلال. ويعد الشيخ البشير مفكرا عبقريا في الإصلاح الديني مع صديقه الإمام عبد الحميد بن باديس ومفكرا مجددا، وناقدا موجها في الدراسات النقدية والشعرية ومحاضرا ممتازا، عاش حياته كلها لنشر الإصلاح الصحيح وتعليم اللغة العربية وإبراز الشخصية الوطنية الجزائرية محاربا الظلم والاستعمار الفرنسي باللسان والقلم، إضافة إلى هذا كان عضوا بالمجامع العلمية العربية في القاهرة ودمشق وبغداد، وقد توفي الشيخ البشير الإبراهيمي في 20 ماي 1965م بالجزائر العاصمة وهذا بعد جهاد مرير وجهود بناءة متواصلة في رئاسته لجمعية العلماء وإدارته لعشرات مدارسها الحرة، وترك مؤلفات متعددة من أشهرها "عيون البصائر".

14) الشيخ الطيب العقبي:

وكان عضوا في جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ولد سنة 1890م بسيدي عقبة (بسكرة) وسط عائلة متدينة، هاجر مع عائلته سنة 1895م إلى الحجاز واستقر بالمدينة المنورة أين تلقى تعليمه الأولى بها وأخذ من مشايخها مختلف العلوم الإسلامية التي كانت تدرس بالمسجد النبوي. وهناك نشر في الصحف عدة مقالات في الدين والسياسة مما جلب له مشاكل مع السلطات العثمانية التي نفته إلى الأناضول بتركيا، في سنة 1918م عاد إلى مكة المكرمة وأشرف على إدارة المطابع الملكية وجريدة "القبلة" خلفا للكاتب الإسلامي الشهير محب الدين الخطيب. بعد عودته إلى الجزائر سنة 1920م استقر بمدينة بسكرة وبعد سنوات بدأ نشاطه الإصلاحي رفقة الشاعر محمد العيد آل خليفة، ومحمد الأمين العمودي، وأنشأ جريدة "الإصلاح" لنشر أفكاره الإصلاحية داعيا إلى ضرورة قيام نهضة عربية إسلامية بعيدا عن الخرافات والشعوذة، والتمسك بتعاليم الإسلام الصحيحة انطلاقا من القرآن والسنة النبوية. وكان ينتقل بين المدن الجزائرية للدعوة إلى إصلاح الأوضاع. استقر بالجزائر العاصمة وقام فيها بنشاط فعال في مجال الإصلاح الديني والاجتماعي حيث كان يشرف على إدارة نادي الترقي، ساهم مع بن باديس والبشير الإبراهيمي في تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وعين مديرا لجريدة البصائر لسان حال جمعية العلماء، وكان له تأثير كبير على التمكين لهذه الحركة الدينية كما كان له فضل مشكور على النهوض بالصحافة الوطنية. لعب دورا كبيرا في نجاح المؤتمر الإسلامي سنة 1936م وكان ضمن الوفد الذي انتقل

إلى باريس لتقديم مطالب المؤتمر الإسلامي وعند عودته من باريس قدم تقريرا عن نتائج المؤتمر الإسلامي في تجمع شعبي بملعب العناصر (العاصمة) رفقة مصالي الحاج. اعتقلته السلطات الفرنسية بتهمة اغتيال مفتي الجزائر محمود كحول ووضع في السجن رغم أنه كان بريئا. بعد خروجه من السجن تأثر كثيرا بتهمة الاغتيال، وقلص من نشاطه بتخليه عن إدارة تحرير جريدة البصائر، ثم انسحابه من عضوية المجلس الإداري لجمعية العلماء، وأعاد سنة 1939 إصدار جريدته الأولى "الإصلاح". وبدأ يظهر بينه وبين أعضاء الجمعية خلاف حول منهجية الدعوة والإصلاح، لكن واصل نشاطه ضمن نادي الترقي بالجزائر العاصمة. وخلال فترة الثورة التحريرية كان الشيخ العقبي طريح الفراش يعاني من مرض السكري إلى أن توفي يوم 21 ماي 1960م.

15) الشيخ العربي التبسي:

وكان هو أيضا عضوا فعّالا بجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، اسمه الحقيقي فرحاتي العربي أو العربي بن بلقاسم المعروف بالتبسي نسبة إلى مسقط رأسه مدينة تبسة. ولد بقرية "أسطح" بضواحي مدينة تبسة سنة 1891م، تلقى تعليمه الأولي بتونس في زاوية بنفطة، ثم واصل دراسته بجامع الزيتونة، ومنها انتقل إلى مصر لمواصلة دراسته في العلوم الإسلامية حيث نال شهادة العالمية من جامعة الأزهر. وبعد عودته إلى الجزائر امتهن التدريس وكان معلما بمدينة سيق الواقعة بالغرب الجزائري، ثم عاد إلى تبسة وأسس مدرسة حرة ومسجدا بجهوده. ومن هذه المدينة باشر العربي التبسي نشاطه الإصلاحي عن طريق الدروس والخطب في المدرسة والمسجد. وكان الشيخ من أبرز الأعضاء المؤسسين لجمعية العلماء حيث كان كاتبا عاما لها سنة 1935م، ثم نائبا لرئيسها البشير الإبراهيمي بعد وفاة ابن باديس سنة 1940م. التحق بمدينة الجزائر بعد إدارته لمعهد عبد الحميد بن باديس بقسنطينة، وتولى رئاسة جمعية العلماء بعد سفر الشيخ البشير الإبراهيمي إلى المشرق العربي، وأشرف على تسيير الحركة التعليمية بالمدارس الحرة، اعتمد منهجه الدعوي للإصلاح على الإسلام الحركي والتطور الاجتماعي، وكان يرى أن التغيير الحقيقي لن يكون دون نشر الثقافة والعلوم وتهذيب النفس والفكر معا، وأن السياسة وحدها لا تكفي للوقوف في وجه الاستعمار. أقام بمدينة الجزائر بعد اندلاع الثورة التحريرية عام 1954م وجاهد فيها

جهادا، فعملت السلطات الاستعمارية كل ما في وسعها لإسكات صوته ولما فشلت اختطفه المظليون من جيش الاحتلال الفرنسي ليلا يوم 17 أفريل 1957م ونقلوه إلى معتقل مجهول وقتلوه في ظروف غامضة، فمات شهيدا سنة 1959م ولا يزال قبره إلى اليوم غير معروف. من آثاره المطبوعة رسالة بعنوان "بدعة الطرائق في الإسلام" وله مقالات صحفية كثيرة نشرها في جريدة "الشهاب" و"النجاح" و"البصائر".

16) عمر راسم:

ولد في 3 جانفي 1884م بالجزائر العاصمة وهو من عائلة عريقة في ضروب الفن التشكيلي سعت إلى إبراز التراث التقليدي والانتماء الإسلامي للشعب الجزائري، فكان أبوه وأخوه محمد راسم أيضا فنانين ورسامين وخطاطين. اشتهر عمر راسم بفن الرسم والفنون الجميلة كالخط والمنمنمات، وكان قد عمل في جريدة المبشر الرسمية التي استدعته للاستفادة من معارفه وخطوطه ورسوماته.

17) محمد راسم:

ولد الرسام الكبير محمد راسم في الجزائر العاصمة سنة 1896م، وقد برع مثل أخيه في الرسم وفي فنون النمنمة والزخرفة ولأجل ذلك تحصل على عدة جوائز وطنية ودولية، فقد فاز سنة 1933م بالجائزة الجزائرية الكبرى في الفن التشكيلي، كما نال ميدالية الفنانين المستشرقين التي كانت تمنحها رابطة الفنانين الغربيين المقيمين في الجزائر لكبار الفنانين. أما على المستوى الدولي فقد أقام العديد من المعارض في كل من باريس والقاهرة وتونس وبغداد وبيروت ولندن وأوسلو وفينيا وفرصوفيا وكوبنهاقن واستكهولم أكسبته سمعة دولية في عالم الرسم منح على إثرها العضوية الشرفية لجمعية الفنانين الملكية في بريطانيا. وقد ترك كتابين الأول صدر عام 1960م بعنوان "الحياة الإسلامية في الماضي" والثاني نشر سنة 1970م بعنوان "محمد راسم الجزائري" يتحدث فيه عن سيرته وفنه.

18) محمد ايقربوشن :

ولد الموسيقار الكبير ايقربوشن يوم 19 نوفمبر 1907م بقرية تمغوط (ولاية تيزي وزو)، ثم انتقل به أهله إلى الجزائر العاصمة حيث عاش في حي سوسطارة إلى غاية سنة 1919م، وهناك تلقى تعليمه الابتدائي أثناء الحرب العالمية الأولى على يد الآباء البيض، وكان الطفل ميالا منذ صغره للموسيقى أكثر من التعليم ولذا كان يعشقها حد الجنون. في سنة 1919م زار الكونت لوث (Loth) وهو من الطبقة الأرستقراطية الإنجليزية الجزائر وبورشة الرسام التشكيلي الإنجليزي المسمى فرزر روس تعرف على الطفل محمد ايقربوشن وأعجب بمواهبه الموسيقية عندما سمعه يعزف على البيانو، فقرر الكونت لوث نقله إلى بلاده الإنجليز وتسجيله بالمعهد المالكي البريطاني ليتعلم الموسيقى، وهناك بمدينة لندن برهن ايقربوشن على موهبة كبيرة في هذا الفن، وتعلم على يد مجموعة من الأساتذة الكبار في هذا الميدان أمثال الموسيقار الكبير لفنقستون (Levingstone)، ومن بريطانيا ارتحل إلى النمسا والمجر ليتعمق أكثر في الموسيقى.

وكان له الشرف أن قدم سنة 1925م أمام العائلة الملكية في النمسا أول وصلة موسيقية بلمسات جزائرية من إنتاجه الخاص وكان عمره آنذاك الثامنة عشر، فأعجب به الحاضرون أشد الإعجاب وشجعوه على مواصلة الدرب وبالخصوص العائلة الملكية النمساوية التي قدمت له يد المساعدة المادية والمعنوية للمزيد من الإنتاج الموسيقي، ونظرا لشهرته ومكانته الموسيقية في الأوساط الأوروبية وظفته سنة 1926م إذاعة بيبيسي الإنجليزية ليتولى فيها رئاسة الأوركسترا، كما نشط عدة حصص موسيقية في الإذاعات العالمية وحاز في النمسا على الجائزة الأولى في اللعب على البيانو، إضافة إلى هذا وضع عدة مقاطع موسيقية للأغاني والعروض المسرحية والأفلام السينمائية نذكر منها فيلم "قدور في باريس"، وفيلم "الجزائر"، وفيلم "ألحان الحب في الإسلام" وفيلم "طعزيزة" للمخرج الجزائري محمد زينات، كما لحن العديد من المقاطع الموسيقية لمغنيين جزائريين أمثال الشيخ الحسناوي والشيخ نور الدين وسليم الهلالي ومحمد الكمال ورشيد القسنطيني، وفي المسرح لحن مقاطعا موسيقية لعدة مسرحيات نذكر منها "موت أبي نواس". وبعد الاستقلال وضع عدة ألحان لفائدة الإذاعة الوطنية الجزائرية واستمر في عطائه الفني إلى أن أدركه الموت يوم 21 أوت 1966م اثر مرض السكري.

19) محي الدين باشطارزي:

ولد سنة 1897م بقصبة الجزائر العاصمة، بدأ حياته منذ 1915م حزابا في الجامع الجديد حفظ القرآن وتميز بتلاواته للقرآن الكريم نظرا لصوته الجميل، عمل من بعد كمدير لأول جوق موسيقي جزائري في جمعية "المطربية" وقد عمل أيضا في مجال الطرب والغناء في الإذاعة ثم التلفزة وسجل بفضل صوته الجميل أزيد من أربع مائة نغم كلاسيكي وديني، كما نشط في الجمعية الموسيقية "الفخارجية". وكان أول من أذن للصلاة بمناسبة تدشين جامع باريس، سافر إلى فرنسا وألمانيا وبلجيكا وإيطاليا، كما يعتبر باش تارزي من مؤسسي المسرح الوطني الجزائري قدم له الكثير وكشف من خلاله للجمهور وجوها فنية جديدة أمثال رشيد القسنطيني والشيخ العفريت والشيخ حمادة وقيل إنه ترك أكثر من مائة مسرحية مثلث كلها على خشبة المسرح أو في الإذاعة. وبعد الاستقلال كرس حياته في تكوين الشباب عن طريق إدارته للمعهد الموسيقي الكائن بالجزائر العاصمة والتمثيل في المسرحيات الهزلية الواقعية إلى جانب نخبة من مشاهير الممثلين الجزائريين أمثال مصطفى كاتب ونورية كلثوم وعبد الحليم رايس ورويشد ومصطفى كزدرلي. وبعد نصف قرن من العطاء الفني انتقل إلى الرفيق الأعلى يوم 6 فيفري 1986م، واعترافا بجميله في ميدان الفن سمي المسرح الوطني الجزائري باسمه.

الجزائر العاصمة نواة الحركات والأحزاب الوطنية:

في بداية القرن العشرين وبالضبط بنهاية الحرب العالمية الأولى تغير أسلوب الشعب الجزائري في مقاومته للاحتلال الفرنسي إذ لم يعد يعتمد على المقاومة الشعبية المسلحة المنطلقة من الأرياف بل سلك أسلوبا جديدا يتمثل في النضال السياسي عن طريق الأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات والصحف والمظاهرات، وكانت مدينة الجزائر باعتبارها عاصمة البلاد هي مكان الولادة والمقر المركزي لهذه الحركات والأحزاب باستثناء نجم شمال إفريقيا.

وإن كان الأمير خالد هو أول من حرك الروح الوطنية للمطالبة بالحقوق السياسية والمدنية الكاملة للشعب الجزائري، فإن الفضل من بعده يرجع بالدرجة الأولى إلى العمال المهاجرين الجزائريين بفرنسا الذين سمح لهم الجو الديمقراطي بفرنسا واحتكاكهم بالمجتمع الفرنسي على التطلع على ما كان يجري

في العالم من تغيرات وتطورات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. وظـــهر خلال هذه الفترة ثلاث تيارات: تيار سياسي ينادي بالاندماج وربط الجزائر بفرنسا كوسيلة لتحقيق المساواة في الحقوق مع المعمرين الأوروبيين ومن أهم الأشخاص الذين تزعموا هذا المطـــلب ابن التهامي والدكتور ابن جلول والصيدلي فرحات عباس، وهم عبارة عن نخبة مثقفة تخرجت من المدارس الفرنسية وتبنت أفكارا غربية، وتيار سياسي ينادي بالحل الجذري ومن مطالبه استقلال الجزائر ويتزعمه نجم شمال إفريقيا بقيادة مصالي الحاج، وتيار ديني إصلاحي يهدف من وراء برنامجه إلى توعية وتعليم الشعب الجزائري المسلم دينيا وثقافيا قاصدا في ذلك هدفه الأسمى وهو استقلال الجزائر دون أن يعلن عن ذلك صراحة إلا عند اندلاع ثورة نوفمبر ويتزعمه نخبة من العلماء على رأسهم الشيخ عبد الحميد بن باديس والبشير الإبراهيمي.

حركة الشباب الجزائري

حركة الشباب الجزائري هي حركة اجتماعية مؤلفة من مثقفين مسلمين تنتمي للطبقة المتوسطة، وبسبب عنصرية أساتذة وطلبة الجامعة الجزائرية ذهبوا إلى فرنسا ليتعلموا الطب والصيدلة والقانون في جامعتها، وهناك وجدوا شعبا آخر غير عنصري ومتحضر، فتعلموا من خلال الثقافة الفرنسية على قيم المجتمع الفرنسي المبنية على الديمقراطية ومبادئ الثورة الفرنسية. وبعد عودتهم من باريس أسسوا بالجزائر العاصمة حركة الشباب الجزائري وبها كانوا ينشطون ويعقدون اجتماعاتهم في النوادي الثقافية، فأسسوا النوادي والجمعيات قبيل الحرب العالمية الأولى مثل: جمعية الرشيدية التي أسست في العاصمة سنة 1902م بواسطة معلم فرنسي اسمه سارو (Sarrouy) لتعليم الكبار وتأسيس مكتبات، ونادي صالح باي في قسنطينة الذي أسس سنة 1907م بواسطة مصطفى باشطرزي وبن موهوب ومحمد بن باديس كانوا يهدفون من ورائه تعليم المسلمين وإحياء الأعمال الحرفية التقليدية، وكذلك نادي الشباب الجزائري في معسكر وعنابة وتلمسان، وكل هذه النوادي كانت تقوم بوظائف ثقافية اجتماعية مثل محاربة الأمية وتعليم الحرف التقليدية. وكانت مطالبهم تتلخص في خمس نقاط وهي:

❶. إلغاء "قانون الأنديجينا" الصادر بتاريخ 26 جوان 1881م، وهو عبارة عن مجموعة من النصوص الردعية تحتوي على 27 مخالفة، كان الغرض منه القضاء الفوري على بذور أية مقاومة يمكن أن تخطر

على بال الجزائريين ضد الوجود الاستعماري في بلادهم، ويختم عليهم الطاعة العمياء للأوروبيين، ومما جاء فيه: إلغاء القضاء الإسلامي وإجبار الجزائريين على التقاضي أمام المحاكم الفرنسية، حصر الأهالي في مناطق محددة ومنعهم من أداء فريضة الحج أو جمع الخشب من الغابات أو التجول خارج الدوار بدون رخصة، منعهم من حمل السلاح، فرض عقوبات جماعية على المخالفات الفردية، دفع الضرائب بدون نقاش الخ. وقد بقي هذا القانون ساري المفعول حتى سنة 1944م تاريخ إلغائه من طرف الجنرال ديغول.

❷. توحيد الضرائب ومساواتها بين الجزائريين والمعمرين الأوروبيين،

❸. زيادة في عدد الناخبين المسلمين للمجالس التمثيلية المحلية،

❹. فتح باب التعليم للمسلمين والإصلاح الإداري. وللتعبير عن آرائهم وإسماع مطالبهم المعتدلة للسلطات الفرنسية أصدروا عدة جرائد باللغتين العربية والفرنسية نذكر منهما: جريدة المصباح بوهران سنة 1904م، والهلال بالجزائر العاصمة سنة 1906م ثم كوكب إفريقيا سنة 1907م، والمسلم في قسنطينة سنة 1909م، والإسلام في عنابة سنة 1909م، هذا بالإضافة إلى جرائد أخرى مثل الشجاع والراشيدي والحق حيث بلغ مجموعها من سنة 1907 إلى 1913م خمسة عشرة صحيفة. إضافة إلى هذا قدموا عرائض وأرسلوا بعثات إلى باريس لتقديم مطالبهم للسلطات الفرنسية من بينها الاحتجاج على قانون الخدمة العسكرية الإجباري على الأهالي الذي صدر طبقا لمرسوم 3 فبراير 1912م، وإن قبلوا في الأخير بمبدأ الخدمة العسكرية، إلا أنهم اشترطوا بالمقابل أن تمنح للجزائريين الحقوق السياسية والمدنية سواسية مع المعمرين الأوروبيين وهذا ما رفضته فرنسا. وإن كان بعض الأعضاء من الشبان الجزائريين في البداية يميلون إلى سياسة دمج الجزائر بفرنسا والتجنس دون مراعاة الأحوال الشخصية الإسلامية بسبب هيمنة مجموعة النخبة على الحركة، فإن بمجرد اتصال الأمير خالد بهم ابتداء من سنة 1913م بدأ يغير في أفكارهم وهذا ما أدى به في نهاية المطاف إلى الاصطدام بزعيم النخبة ابن التهامي الذي كان يعارض سياسته الوطنية مما دفع بهذا الأخير إلى مغادرتها، فأصبح العدو اللدود لخالد وأنصاره، ومن يومها أصبح نشاط الشبان الجزائريين لا ينفصل عن نشاط الأمير خالد الذي كان العقل المفكر لحركة الشبان.

حركة الشباب الجزائري والأمير خالد:

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى (1914 – 1918م) التي عرفت مشاركة الآلاف من الجزائريين الذين قاتلوا وماتوا فيها إلى جانب القوات الفرنسية وفي مقدمة هؤلاء المشاركين الضابط الأمير خالد، وظهور سياسة الإصلاحات التي وعدت بها فرنسا الجزائريين مثل إصلاحات 1919م، وكذا اللوائح والنصوص التي صادق عليها الحلفاء في مؤتمر فرساي فيما يتعلق بحق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها، ظهر نشاط سياسي جزائري دشنه الأمير خالد منذ 1919م بالدعوة إلى المساواة والإصلاح.

فمن هو الأمير خالد؟ الأمير خالد الهاشمي هو حفيد الأمير عبد القادر بطل المقاومة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي في القرن التاسع عشر، ولد بدمشق عاصمة سوريا يوم 20 فيفري 1875م مستقر أسرته بعد مغادرتها الجزائر منذ سنة 1848م وبها نشأ وتعلم مبادئ العلوم، وفي سنة 1892م عاد إلى الجزائر رفقة والده وكان عمره آنذاك سبعة عشر عاما، فدرس في ثانويتها ومنها انتقل سنة 1893م إلى باريس ليواصل دراسته بثانوية لويس الأكبر (Louis le grand) أين تحصل على شهادة البكالوريا،التحق من بعد بتوصية من والده بكلية سان سير العسكرية (Saint cyr)، ولكنه غادرها سنة 1895م للعودة إلى الجزائر، ثم رجع إليها سنة من بعد ليكمل دراسته وتخرج منها سنة 1897م برتبة ملازم، وقد رفض التجنس بالجنسية الفرنسية بالرغم من ضغوط الإدارة العسكرية الفرنسية لأن رتبة ضابط لم تكن تعطى وقتئذ للأهلي إلا إذا كان يتمتع بحقوق المواطنة الفرنسية الكاملة بما فيها التخلي عن أحواله الشخصية الإسلامية. بعد تخرجه خدم في صفوف الجيش الفرنسي في الجزائر حيث ألحق بفيلق الفرسان بمنطقة المدية ثم بكتيبة الخيالة ليعود إلى فيلق الفرسان سنة 1904م، في سنة 1905م أرسل إلى المغرب الأقصى (مراكش)، وهناك وقف خالد إلى جانب السلطان مولاي عبد العزيز ضد مولاي عبد الحفيظ المطالب آنذاك بالعرش عندئذ تبين للسلطات العسكرية الفرنسية المشاعر الوطنية للأمير خالد، فأصبحت حذرة منه. عاد من بعد إلى الحياة المدنية، وأصبح يتردد على نوادي "الشباب الجزائري" التي كانت آنذاك تطالب بإصلاحات سياسية واجتماعية مستفيدة من حصانة الجنسية الفرنسية التي كان يتمتع بها أعضاؤها، وفي عام 1914م استدعي للمشاركة في الحرب العالمية الأولى في صفوف الجيش الفرنسي ولكنه سرعان ما سرح عام من بعد لإصابته بمرض صدري، فأخذ إجازة طويلة الأمد استغرقت إلى غاية سنة 1919م تاريخ أخذه التقاعد.

وبعد مغادرته نهائيا الجيش الفرنسي استقر الأمير خالد ابتداء من عام 1919م بالجزائر العاصمة متخذا منها مقرا لنشاطه السياسي، وكانت الجزائر تعيش وقتئذ فراغا في القيادة السياسية، أما الشعب الجزائري فكان يعيش قساوة الحياة، فالحقوق معدومة والحريات ممنوعة والقوانين عنصرية وجائرة والمعيشة مزرية والضرائب فادحة، وأمام هذا الوضع البائس واليائس اتخذ خالد من قلمه ولسانه سلاحا للدفاع عن حقوق شعبه المهضومة مستغلا في ذلك كل المناسبات السياسية لتقديم مطالبه وهذا في الوقت الذي كان يصعب على الأهلي أن يبوح بمطالبه مهما كانت شرعيتها.

وفي تلك الفترة كانت أفكار ولسون المنادية بحق الشعوب في تقرير مصيرها منتشرة في أوساط الدول المستعمرة، فرأى الأمير خالد يومئذ أن يعرض قضية الجزائر على الرئيس الأمريكي ولسون بمناسبة انعقاد مؤتمر فرساي بفرنسا بتاريخ 28 جوان 1919م، فحـــرر رفقة رجاله عريضة دافع فيها على حقوق الجزائريين السياسية وبين فيها الحالة المزرية التي كان يعيشها الشعب الجزائري آنذاك مهاجما في نفس الوقت الاستعمار الفرنسي، وطالب باستقلال الجزائر وإدخالها تحت رعاية جمعية الأمم مع أن جمعية الأمم لم تكن قد خرجت لعالم الوجود، ولكن أفكار ولسون أخفقت في التنفيذ لمعارضتها الشديدة من قبل ساسة الدول الاستعمارية وأذنابهم. عندئذ تقدم خالد إلى الحكومة الفرنسية مطالبا إياها باحترام وعودها اتجاه الشعب الجـــزائري والتي كررتها العديد من المرات على لسان رئيس وزرائها كليمانصو كتعويض للجزائريين لقاء تضحياتهم خلال الحرب العالمية الأولى، فكانت نتيجتها إصلاحات 4 فيفري 1919م التي ألغت القوانين الزجرية الصارمة، وطبقت المساواة في الضرائب بعد أن ألغت الضرائب الأهلية الزائدة، وزادت في عدد الناخبين للمجالس التمثيلية المحلية، كما منحت للجزائريين حق الحصول على الجنسية الفرنسية شريطة التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية، ومن جملة الشروط التي وضعها هذا القانون: السن، والمستوى التعليمي، وأن يكون قد حصل على وسام فرنسي الخ. إلا أن هذه الإصلاحات بالرغم من بعض الإيجابيات فإنها لم تخل من السلبيات، فلم تلغ كلية قانون الأنديجينا و لم تحقق المساواة التامة، ورغم هذا عارضها الأمير خالد بسبب التجنيس والاندماج، كما وقف المعمرون الأوروبيون من رؤساء البلديات والكولون وأنصارهم ضد قانون كليمانصو.

ولما حاول الحاكم العام الجديد للجزائر السيد "بيل" الذي بعثته حكومته لتنفيذ قوانين 4 فيفري 1919م أخفق في تطبيقها على أرض الواقع بسبب المعارضة الشديدة للكولون، فجمع المستعمرون ممثليهم وحلفائهم من النواب الجزائريين وذهبوا إلى فرنسا لمطالبة الحكومة الفرنسية بإلغاء الإصلاحات حيث هددوها بأن هذا القانون سيؤدي إلى حرب أهلية بين المعمرين الأوروبيين والجزائريين، ونتيجة لذلك ألغيت الكثير من الحقوق التي منحت للأهالي في قانون 1919 وأعيدت أحكام الأندجينا التي بقيت سارية المفعول إلى غاية سنة 1944م تاريخ إلغائها، ولهذا الغرض ذهب خالد سنة 1920م إلى فرنسا لمنع تجديد العمل بقانون الأندجينا العنصري. وأثناء زيارة الرئيس الفرنسي أليكساندر ميليران (Alexander Millerand) للجزائر في شهر أفريل 1922م منعته سلطات الجزائر الاتصال به، فاستغل الأمير خالد زيارة الرئيس الفرنسي رفقة الوفد الذي كان يصاحبه لضريح الشيخ عبد الرحمن الثعالبي بالعاصمة وألقى أمامه خطابا قصيرا ومفاجئا عبر فيه عن آلام الشعب الجزائري بصفته نائبا ممثلا للشعب وطلب منه منح المسلمين الجزائريين حق انتخاب ممثلين عنهم في البرلمان الفرنسي.

ونظرا لهذا النضال الدؤوب وجدت الأفكار التي تبناها الأمير خالد صدى كبير لدى الجماهير، وساندها الكثير من المثقفين الجزائريين، كما سمحت له بالفوز على حساب دعاة الاندماج في الانتخابات البلدية التي نظمت في الجزائر العاصمة في شهر ديسمبر1919م بناء على برنامج رفض من خلاله التجنس، فأصبحت السلطات الاستعمارية تنظر إليه من يومها بقلق كبير، فاتهمت حركة الشبان الجزائريين التي كان يتزعمها خالد بالحزب الوطني الديني. فلم يكمل عهدته واستقال في شهر أكتوبر 1920م، لينتخب من جديد مع مجموعة من أنصاره في شهر جانفي 1921م. ووجد عراقيل كبيرة من الإدارة الفرنسية أثناء أداء مهامه دفعته للاستقالة من جديد في 2 ماي 1921م، وبإلحاح من أنصاره رشح نفسه وفاز في الانتخابات الولائية لشهر جويلية 1921م، ولم يتوقف الأمير خالد عند هذا الحد بل واصل نضاله بتأسيس جريدة الأقدام في 10 سبتمبر 1920م التي كانت تصدر باللغتين العربية والفرنسية وكان في البداية مسؤولا عن تحرير الطبعة العربية ثم أصبح سنة 1921م مسؤولا عن الجريدة بأكملها، ودافع فيها عن حقوق مسلمي الجزائر من الفلاحين والعمال والبطالين، كما نادى من خلالها ببرنامج إصلاحي قائم على فكرة المساواة بين الجزائريين والمعمرين في الحقوق والواجبات، وتطبيق القانون العام على الجزائريين دون تمييز، وفتح الوظائف أمام الجزائريين، وتصدى لتعسف الإدارة الاستعمارية وعملائها الجزائريين من القواد والباشاغات، وحارب العنصريين وأنصار سياسة الإدماج والتجنس

بالجنسية الفرنسية دون مراعاة للأحوال الشخصية الإسلامية التي كانت تطالب بها جماعة النخبة وعلى رأسها ابن التهامي، كما نبذ التفرقة ودعا إلى الوحدة الوطنية بين الجزائريين. وفي جانفي عام 1922م أسس خالد جمعية "الأخوة الجزائرية" (La Fraternité Algérienne) كبديل عن حركة "الشبان الجزائريين"، ومن جملة المطالب التي تضمنها برنامج هذا الحزب:

❶. إعطاء حق الانتخاب للمسلمين الجزائريين لتكون لهم في مجلس الأمة ومجلس الشيوخ نيابة تساوي في عددها نيابة الفرنسيين الجزائريين،

❷. إلغاء سائر القوانين الزجـــرية والاستثنائية والمحاكم المختصة والرجوع للقوانين التابعة للحق العام،

❸. المساواة في الحقوق التامة مع الأوروبيين في المسائل العسكرية،

❹. الاعتراف بالحق للمسلمين الجزائريين في الوصول إلى كل درجات التوظف العمومي غير متقيدين إلا بشرط الكفاية،

❺. تنفيذ قانونَ التعليم الإجباري على سائر المسلمين، مع إعطاء الحرية للتعليم الحر،

❻. حرية الصحافة والتعبير،

❼. الحرية التامة لسائر المسلمين في السفر لفرنسا،

❽. تنفيذ القوانين الاجتماعية على العمال الجزائريين،

❾. إعلان العفو العام،

❿. تطبيق قانون الفصل بين الكنيسة والدولة بالنسبة للدين الإسلامي.

وقام بجولات عديدة في بعض مناطق البلاد للتعريف ببرنامج حزبه الجديد حيث كان يلقي محاضرات ويوعي الشعب بحقوقه السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى يناضلوا في سبيل حقوقهم المسلوبة مما أدى إلى انضمام العديد من الجزائريين في صفوفه، وكان يفكر في تأسيس حزب سياسي كبير لكن لظروف معينة لم يتحقق. ولما شعر المستعمر الفرنسي بخطورة نضاله على الكيان الاستعماري بدأ يضيق

على حركة خالد وأنصاره،فأجبره الحاكم العام على مغادرة الجزائر سنة 1923م بتحريض من رابطة شيوخ البلديات الأوروبيين في الجزائر، وقبل أن يتخذ "ستيغ" الحاكم العام للجزائر قرار النفي، طلب من خالد التخلي عن سياسته التحريضية وخيره بين أمرين: إما التمتع بتقاعد ذهبي وإسناده منصب يليق بمقامه، أو التعرض لعقوبة قاسية، فاختار خالد الأمر الثاني. وعشية اليوم التالي أخذ رفقة عائلته إلى ميناء الجزائر ليبحر إلى الإسكندرية، وهناك استمر في الدفاع عن القضية الجزائرية، فاجتمع مع مبعوثي الحكومة الشيوعية السوفياتية الذين أكدوا عطفهم ومساندتهم له في كفاحه من أجل الاستقلال، وفي نهاية سنة 1923م انتقل إلى روما عاصمة إيطاليا لأجل عقد اجتماع سري مع القادة الشيوعيين.

وعلى اثر انتصار الأحزاب اليسارية الفرنسية في الانتخابات طلب النواب اليساريون من الحكومة اليسارية الجديدة أن تسمح لخالد بأن يقيم بفرنسا، فقبل رئيس الوزراء هيريو طلبهم، ووصل خالد إلى باريس في شهر ماي 1924م، وهناك واصل نضاله السياسي، فأجرى اتصالات مع السياسيين اليساريين الفرنسيين والعمال المهاجرين الجزائريين ونشط عدة ندوات ومؤتمرات سياسية للتعريف بالقضية الجزائرية وطلب من الجزائريين الاندماج في الأحزاب والمنظمات النقابية الفرنسية التي تدافع عن مصالح بلادهم، وهذا ما قام به فعلا بعض الجزائريين ومنهم الحاج علي عبد القادر ومصالي الحاج بالانخراط في الحزب الشيوعي الفرنسي وأسسوا من بعد في شهر جوان 1926 م نجم شمال إفريقيا، كما قدم الأمير خالد في شهر جوان 1924م مذكرة إلى رئيس الوزراء ادوار هيريو (Edouard Herriot) تضمنت عدة مطالب سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية تخدم مصالح الشعب الجزائري وسماها "برنامج مطالبنا الأساسية" وفي مقدمتها: تمثيل الجزائر في المجلس الوطني الفرنسي بنسبة متساوية لنسبة المعمرين، إلغاء كل القوانين الزجرية، رفع الحواجز عن دخول الجزائريين إلى كل الوظائف، فصل الإسلام عن الدولة الفرنسية الخ.

ونظرا لنشاطه السياسي المستمر بفرنسا قررت الحكومة الفرنسية نفيه إلى مصر وهذا بعد أن طلبت منه العدول عن سياسته، فغادر الأمير خالد باريس سنة 1924م متوجها إلى الإسكندرية، ومن هذه المدينة واصل الأمير مراسلاته ومطالب حركته الإصلاحية واتصل بالعديد من المبعوثين الدبلوماسيين الأمر الذي أقلق القنصل الفرنسي بالإسكندرية، فطالب بتفتيش منزله، وهذه النشاطات السياسية هي

التي جعلت فرنسا تمنعه من دخول الجزائر. وبسبب مساندته لثورة الزعيم عبد الكريم الخطابي في مراكش ضد الاستعماري الفرنسي اتهمته السلطات الفرنسية بالتآمر عليها وطلبت من الحكومة المصرية التي كانت آنذاك تحت الانتداب البريطاني بترحيله من أراضيها، فاقتحم البوليس الإنجليزي منزله بالإسكندرية وأخرج مقيدا بالحديد في اتجاه سوريا مقام أعمامه، وهناك توفي الأمير خالد بمسقط رأسه في مدينة دمشق يوم 9 جانفي 1936م عن عمر يناهز 61 سنة، وصلى الناس عليه في الجزائر صلاة الغائب، وقد كتب عنه الأستاذ توفيق المدني واصفا إياه في جريدة الشهاب لسان حال جمعية العلماء "... كان رحمه الله وطيب ثراه مسلما صادقا متين الإيمان، عفيف النفس، طاهر الذيل، كريما جوادا، شهما أبيا، صريحا إلى أقصى درجات الصراحة صلبا في الحق لا يلين ولا يعترف بوجوب المرونة السياسية، يحسن قيادة الجموع ولا يحسن قيادة الأفراد، وكان ذلك من أهم أسباب فشله، وكانت صرامته وصلابته سببا في نجاح المستعمرين لتأليف عصبة من بني جلدته ضده.

وكان فصيحا عذب المنطق يخطب بالعربية كأحسن العرب، ويخطب بالفرنسية كأحسن الفرنسيين له قلم باللغتين سيال بليغ، وله قوة إقناع غريبة، وله. حسن قبول عند جميع الناس، فما جالس أحدا إلا أرغمه على حبه واحترامه ولو كان من أكبر حاسديه وأعاديه. لقد خسرت فيه الأمة الجزائرية زعيما محبوبا مخلصا قلما جاد الزمان بمثله وخسرت العروبة فيه رجلا بطلا من خير أبطال رجاله العاملين ...". ورثاه الشيخ الشاعر الكبير محمد العيد آل خليفة في قصيدة طويلة كتبها في مجلة البصائر سنة 1936م تحت عنوان "الوداع، الوداع" يقول فيها:

مـــا أطـــول المـــوت باعـــا ... لم يخـــش حـــتى الـــسباعا

ســـطا علينـــا بـــسـوط ... مـــن القـــضاء مزاعـــا

وأودع التـــــرب نجمـــــا ... منـــه اقتبـــسنا شعاعـــا

وصـــار مـــا هاشمـــيا ... بـــه هـــشمنا القلاعـــا

اليـــوم يـــا قلـــب فاهلـــك ... تحـــسرا والـــتياعـــا

إلى أن يقول:

قـــــــل للـــجزائـــــــــــر أدي	حـــــق الــــــزعيم المـــــضاعــــا
هــــــلا ذكـــــــرت كفــــــــاحا	مـــــضى لــــــه وصراعــــــــا
كـــــــم ذاد عنـــــــك وقاســــــى	فيـــــــــك الأذى والتراعــــــــا
وكيــــــــف نــــــــاب وثوقـــــــا	بـــــــــصدقه واقتناعـــــــــا
وكيــــــــف نــــــــادى فــــــدانت	لـــــــــه الــــــرؤوس اتباعــــــــا

نجم شمال إفريقيا

تأسس نجم شمال إفريقيا L' Etoile Nord Africain (E.N.A) في العاصمة الفرنسية مدينة باريس في شهر جوان من سنة 1926م من طرف العمال الجزائريين الذين هاجروا إلى هناك بدوافع اقتصادية حيث بلغ عددهم سنة 1924م حوالي 71.024 نسمة، أما الأشخاص المؤسسين له فهم عبارة عن عمال عاديين نذكر من بينهم عبد القادر الحاج علي ومصالي الحاج والجيلالي شبيلا وبانون أكلي ومحمد السعيد الجيلالي ومحمد معروف وهم أشخاص لا يتمتعون بمؤهلات ثقافية ولكن بالمقابل لديهم روح وطنية استقلالية ووعي سياسي كبير بسبب تأثرهم أولا بأفكار الأمير خالد وثانيا احتكاكهم بالمجتمع الفرنسي المتقدم وبالخصوص الحزب الشيوعي الفرنسي والنقابات العمالية الشيوعية الفرنسية مثل الكونفدرالية العامة للعمال المتحدين (C.G.T.U) التي تعلموا من خلالها على طريقة النضال السياسي. وعند تأسيسه أسندت رئاسة الحزب إلى الجزائري السيد عبد القادر حاج علي من مواليد غليزان الذي كان ذو خبرة في شؤون السياسة، متوسط الثقافة وعضوا في الهيئة الإدارية للحزب الشيوعي الفرنسي واختير الأمير خالد الهاشمي رئيسا شرفيا له، وكان نجم شمال إفريقيا في بداية التأسيس يمثل المغاربة والتونسيين لكنهم انسحبوا منه سنة 1927م ليصبح النجم حزبا للجزائريين وحدهم، وظهر في البداية تقارب كبير بين نجم شمال إفريقيا والحزب الشيوعي الفرنسي والنقابات العمالية المنضوية تحت لواء الحركة الشيوعية لكن سرعان ما تلاشت هذه العلاقة بسبب اختلاف وجهة النظر بين الجانبين، فبينما

كان الحزب الشيوعي الفرنسي يتردد أمام مطالب استقلال دول شمال إفريقيا ويحث العمال الجزائريين إلى انتهاج سياسة الصراع الطبقي اختار بالمقابل النجم النضال السياسي الثوري لتحرير الجزائر.

وتتلخص مطالب النجم يوم تأسيسه فيما يلي : إلغاء قانون الاندجينا والبلديات المختلطة والمناطق العسكرية،حق الانتخاب والترشيح في جميع المجالس ومن بينها البرلمان الفرنسي بنفس الحق الذي يتمتع به المواطـــن الفرنسي، إلغاء جميع القوانين الاستثنائية والمحاكم الزجرية والمراقبة الإدارية وذلك بالرجوع للقوانين العامة، المساواة في التجنيد بين مسلمي شمال إفريقيا والفرنسيين، المساواة في الالتحاق بالوظائف العليا مدنية وعسكرية من دون تمييز سوى الكفاءة، التطـــبيق التام لقانون التعليم الإجباري مع حرية التعليم لجميع الأهالي وإجبارية تعليم اللغة العربية، حرية الصحافة وإنشاء الجمعيات واحترام الحقوق السياسية والنقابية، تطـــبيق قانون فصل الدين عن الحكومة فيما يخص الدين الإسلامي، تطـــبيق القوانين الاجتماعية والعمالية على الأهالي، حرية التنقل إلى فرنسا من غير قيود، تطـــبيق قوانين العفو العام على الأهالي المسجونين سياسيا.

ولكن أهداف النجم كانت في تطور مستمر، فبعد أن كانت مواقفها في عام 1926م نوعا ما معتدلة أضافت في نظامها الأساسي لعام 1927م مطلبا آخر وهو استقلال الجزائر. وشكل هذا البرنامج الوطني الثوري شوكة في حلق السلطات الاستعمارية التي ألفت سماع صوت المطالبين بالإدماج من أعضاء فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين وبعض أعضاء النخبة، لذلك بدأت السلطات الاستعمارية في التضييق على نشاطات النجم وزعيمه مصالي الحاج. ولأجـــل الدفاع عن هـــذه المطالب الاستقلالية ونشر أفكارها ونشاطاتها أصدرت حركة نجم الشمال الإفريقي بفرنسا جريدة الإقدام الباريسي، ثم جريدة اقدام شمال إفريقيا وكلاهما لم تعمر طـــويلا، ثم أصدر النجم في شهر أكتوبر 1930م بباريس جريدة الأمة التي استمرت في الظهور إلى أن توقفت عن الصدور بتاريخ 29 سبتمبر 1939م. ومن أبرز مسؤولي النجم هو السيد مصالي الحاج الذي أصبح فيما بعد زعيما للنجم ابتداء من سنة 1927م إضافة إلى بلقاسم راجف وعمار عيماش وبانون أكلي، وكان مصالي بدوره منخرطا في الحزب الشيوعي الفرنسي قبل أن يلتحق بنجم الشمال الإفريقي ولكن دون أن يتأثر كثيرا بالأفكار الماركسية، ولد مصالي في تلمسان بتاريخ 16 ماي 1898م من عائلة فقيرة عرفت مرارة المستعمر وقساوة الحياة دفعته

هذه الظروف إلى الهجرة نحو فرنسا سنة 1923م، وهناك عمل في مصانع باريس ثم بائعا متجولا وتزوج بفرنسية واحتك بالمنظمات العمالية الفرنسية واليساريين الفرنسيين أكسبته حنكة سياسية ساعدته في إدارة النجم.

استطاع النجم برئاسة مصالي الحاج في بضع سنوات أن يصبح قوة سياسية وضعت حدا للركود السياسي في صفوف الجزائريين سواء في المهجر أو في الجزائر من خلال الصحف والتجمعات والمشاركة في المؤتمرات الدولية، وتمكن بفضل نشاطه الدؤوب تأسيس عدة قسمات في باريس والمناطق الأخرى من التراب الفرنسي حيث يتواجد العمال الجزائريون بكثرة ثم خارج الحدود الفرنسية في سويسرا وبلجيكا، وقد بلغ سنة 1936م عدد الأعضاء المنخرطين فيه 450000 بين عامل ومتعاطف وهذا في باريس لوحدها، كما عرف النجم تطورا في أفكاره ومطالبه السياسية، فمن حركة عمالية تدافع عن حقوق دول الشمال الإفريقي والعمال المهاجرين إلى حزب سياسي وطني مهيكل ومنظم أحسن تنظيم له علم وطني ذو اللون الأحمر والأبيض والأخضر ومطالب واضحة فيما يتعلق بالقضية الجزائرية مثلما حدث في مؤتمر بروكسل المناهض للاستعمار والذي انعقد بتاريخ 26 فيفري 1927م حيث شارك فيه العديد من الزعماء المناهضين للاستعمار أمثال التونسي الشادلي خير الدين والهندي نهرو والفيتنامي هوشي منه وزعماء النقابات اليساريين الأوروبيين وتدخل مصالي الحاج في هذا المؤتمر بإلقاء خطاب قصير لصالح القضية الجزائرية قدم فيه المطالب الجزائرية المتمثلة فيما يلي: استقلال الجزائر، جلاء قوات الاحتلال الفرنسية، تأسيس جيش وطـــني وحكومة جزائرية، حجز الأملاك الفلاحية الكبيرة التي استولى عليها الإقطاعيون وإرجاعها إلى الفلاحين التي سلبت منهم، احترام الأملاك الصغيرة والمتوسطة، إرجاع الأراضي والغابات التي استولت عليها الحكومة الفرنسية إلى الحكومة الجزائرية. إلى جانب هذا طالب بإجراءات فورية إلغاء قانون الاندجينا والقوانين الاستثنائية وإعطاء الحقوق السياسية والمدنية للجزائريين وإطلاق سراح المسجونين السياسيين وحرية الصحافة والجمعيات والاجتماع. ونظرا لبرنامج النجم الواضح المطلب فيما يتعلق بالاستقلال التام للجزائر، عرف الحزب مضايقات عديدة منذ السنوات الأولى لنشأته، إذ أقدمت السلطات الفرنسية بتحريض من الحزب الشيوعي الفرنسي على حل النجم بتاريخ 20 نوفمبر 1929م بسبب مس وحدة التراب الفرنسي، مما دفعه إلى الظهور مجددا تحت

اسم "نجم شمال أفريقيا المجيد" (La Glorieuse Etoile Nord-Africaine) ليوهم السلطة الفرنسية بأنها غير الجمعية المنحلة واستمر في عمله السياسي المندد للسياسة الاستعمارية حتى سنة 1933 أين أخذ اسما جديدا هو "لجنة التجمع الشعبي"، ولم يختلف برنامج نجم شمال أفريقيا المجيد عن برنامج النجم السابق، ونتيجة لهذا النشاط أصدرت السلطات الفرنسية أحكاما متفاوتة ضد زعماء النجم وفي مقدمتهم مصالي الحاج الذي أوقف من طرف الشرطة الفرنسية في شهر نوفمبر 1934م بتهمة إعادة تنظيم جمعية منحلة والمساس بالوحدة الترابية لفرنسا ثم حكم عليه في 5 نوفمبر 1934م بالسجن لمدة ستة أشهر وبغرامة مالية مقدارها 2000 فرنك.

ورغم الاستئناف الذي قدمه أمام محكمة الاستئناف الباريسية إلا أن هذه الأخيرة حكمت عليه في 24 جانفي 1935م بنفس العقوبة السابقة مع تخفيض مبلغ الغرامة إلى 200 فرنك بدلا من 2000 فرنك. وكان نجم شمال إفريقيا في البداية لا يمثل إلا الجالية المهاجرة، ثم انتقل نشاطه السياسي ابتداء من عام 1930م إلى الجزائر أين شكلت أول خلية للنجم في حي القصبة بالعاصمة على يد محمد مسطول بعد عودته من باريس، لتتوسع من بعد إلى معظم نواحي العاصمة حيث ظهرت قسمات في كل من الشراقة وبرج البحري والرغاية والأربعاء وبوفاريك والبليدة وانتشرت من بعد ابتداء من عام 1934م إلى كل من مدن قسنطينة وسكيكدة وسطيف وعنابة وتلمسان ووهران ومستغانم وسيدي بلعابس. وكانت قسمة الجزائر العاصمة تشرف على كل القسمات المتواجدة عبر التراب الوطني بما فيها قسمتي نقابة عمال السكك الحديدية والترامواي لمدينة الجزائر، ومن أبرز أعضائها بالإضافة إلى رئيسها محمد مسطول نذكر كل من السادة محمد خيضر وأحمد مزغنة وخليفه بن عمار وحسين الأحول والشاعر الكبير مفدي زكريا.

وفي البداية بدأ نشاط النجم في العاصمة سريا خوفا من رد فعل السلطات الاستعمارية الفرنسية لأن الوضع بالنسبة للجزائر كان يختلف تماما عن فرنسا موطن الديمقراطية والحريات، ومع ذلك فقد برهن على شجاعة كبيرة وتحمس لبرنامج النجم عن طريق توزيع سريا أفكاره المنشورة في جريدة الأمة لسان حال نجم شمال أفريقيا بعيدا عن أعين الشرطة. وبعد خروج مصالي من السجن يوم أول ماي 1935م أعاد تشكيل الحزب متسترا تحت تسمية جديدة هي: الاتحاد الوطني لمسلمي شمال أفريقيا (L'union

(Nationale des Musulmans Nord-Africains، ومرة أخرى حاولت السلطات الفرنسية اعتقاله مما اضطره إلى الفرار إلى سويسرا في 18 جانفي 1936م وهناك قام مصالي بنشاطات مكثفة لصالح القضية الجزائرية حيث قدم مصالي مذكرة إلى عصبة الأمم وألقى أمام رئيسها كلمة قصيرة تعرض فيها عن الوضع في إفريقيا عامة، كما تعرف في مدينة جنيف على المفكر الإسلامي السوري الأمير شكيب أرسلان الذي سمح له بالمشاركة باسم النجم في المؤتمر الإسلامي الأوروبي.

وبقي هناك حتى جاءت حكومة الجبهة الشعبية وأصدرت عفوا على كل السياسيين، فعاد مصالي إلى باريس في 18جوان 1936م ينشط في إطار قانوني ضمن نجم شمال أفريقيا وهذا بعد أن أصدرت محكمة باريس في 3 جويلية 1935م حكما يقضي بإلغاء الحكم الصادر سنة 1929م والقاضي بحل النجم، ومن باريس انتقل مصالي يوم 2 أوت 1936م إلى الجزائر العاصمة لأول مرة بعد تأسيس النجم وهذا للمشاركة في المؤتمر الإسلامي الجزائري حيث ألقى أثناءه خطابا حماسيا أمام حشد كبير من المواطنين في الملعب البلدي بالعناصر (العاصمة)، وبعد أن عبر في المقدمة عن تأييده لفكرة المؤتمر الإسلامي حث الشعب الجزائري على مواصلة النضال وندد ببرنامج بلوم- فيوليت الاندماجي وقرارات المؤتمر الإسلامي المطالبة بسياسة الاندماج وإلحاق الجزائر بفرنسا وألح جهارة لأول مرة على أرض الجزائر بالاستقلال التام للجزائر، فحمس هذا الخطاب الشبان الجزائريين للانخراط في صفوف النجم وظهرت قسمات أخرى للنجم في كل من بلدية الحراش والرويبة وشرشال وتيزي وزو وقالمة وجيجل ومعسكر وغليزان وعين تيموشنت، ومن يومها أصبح النجم سواء في العاصمة أو المدن الجزائرية الأخرى يعمل جهارة دون خوف من بطش الاستعمار، فتضاعف جراء ذلك عدد القسمات إذ بلغ في بداية جانفي من سنة 1937م ثلاثين قسمة عاملة وإحدى وثلاثين قسمة قيد التكوين وهذا بالرغم من إرهاب البوليس الاستعماري الذي كان يعمل كل ما في وسعه لعرقلة نشاط النجم سواء عن طريق الاعتقالات أو المداهمات.

ونظرا لدوره النشيط في الجزائر وفرنسا ومطالبه الاستقلالية قررت حكومة الجبهة الشعبية حل حزب نجم شمال أفريقيا بمرسوم صدر بتاريخ 26 جانفي 1937م بتهمة المس بسلطة وسيادة الدولة الفرنسية وكان مقره وقتئذ متواجدا بباريس، فطلب مصالي الذي كان موجودا آنذاك بمدينة ليون (Lyon) من

أنصاره أن يستأنفوا نشاطهم تحت اسم جمعية "أحباب الأمة" (Ami d'El-Ouma) وهي آخر تسمية من مسار النجم السياسي ليتم تشكيل حزب سياسي آخر جديد في مدينة نانتير (Nanterre) الفرنسية بتاريخ 11 مارس 1937م هو: حزب الشعب، وفي شهر جوان في نفس السنة نقل مصالي نشاط حزب الشعب إلى الجزائر العاصمة لتكون مقره الرئيسي.

جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

ظهرت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في ظروف متميزة يمكن اختصارها فيما يلي: احتفال فرنسا بالذكرى المئوية للاحتلال (1830 - 1930م) وما رافق هذا الاحتفال الذي استمر ستة أشهر من افتخار وصخب استعرضت فيه الجيوش والموسيقى والأناشيد وأنفق عليه المستعمر ما يربو على ثمانين مليونا من الفرنكات ظانين أنهم قضوا على الشخصية الجزائرية، تجنيس كل المولودين بالجزائر من أبوين أجنبيين وإعطائهم امتيازات معتبرة في الإدارة والخدمات، الاعتداء الصارخ على الحريات الأساسية للمواطنين والتضييق على الصحافة الجزائرية والمدارس العربية ومحاربة القضاء الإسلامي، بروز كتلة من النخبة الجزائرية المثقفة ثقافة فرنسية تدعو إلى إدماج الجزائر والذوبان في الحضارة الفرنسية، تشجيع الجاليات اليهودية للهيمنة على النشاطات الاقتصادية ومنحها امتيازات خاصة بعد إعطائها الجنسية الفرنسية. في ظل هذه الظروف وطبقا لقانون الجمعيات الفرنسي المؤرخ في 1 جويلية 1901م تأسست جمعية العلماء المسلمين الجزائريين يوم 5 ماي 1931م بنادي الترقي بالعاصمة اثر دعوة وجهت إلى كل عالم من علماء الدين المعتدلين في الجزائر، وقد حضر الاجتماع أكثر من سبعين عالما يمثلون مختلف الاتجاهات الدينية والمذهبية من مصلحين ومالكيين وطرقيين واباضيين. وترأس اللجنة التأسيسية السيد عمران إسماعيل، وتم انتخاب مجلس إداري من 13 عضوا ورغم غياب الشيخ عبد الحميد بن باديس إلا أنه انتخب رئيسا للجمعية، واختير الشيخ البشير الإبراهيمي نائبا له، ومحمد الأمين العمودي كاتبا عاما، والطيب العقبي نائب الكاتب العام، ومبارك الميلي أمين المال، وإبراهيم بيوض نائب أمين المال، وتحصلت الجمعية على الاعتماد من طرف الإدارة الفرنسية نظرا لليونة برنامجها الغير سياسي. ويقول البشير الإبراهيمي عن بن باديس: "إنه هو الذي وضع القانون الأساسي على قواعد من العلم والدين لا تثير شكا ولا تخيف".

وكانت الحكومة الفرنسية في ذلك الوقت تستهين بأعمال العالم المسلم، وتعتقد أننا لا نضطلع بالأعمال العظيمة، فخيبنا ظنها والحمد لله". ويصف لنا الشيخ البشير الإبراهيمي كيف نجح هو وبن باديس في اجتذاب العلماء والفقهاء إلى الجمعية فيقول: "دعونا فقهاء الوطن كلهم، وكانت الدعوة التي وجهناها إليهم صادرة باسم الأمة كلها ليس فيها اسمي ولا اسم بن باديس، لأن أولئك الفقهاء كانوا يخافوننا لما سبق لنا من الحملات الصادقة على جمودهم، ووصفنا إياهم بأنهم بلاء على الأمة، وعلى الدين لسكوتهم عن المنكرات الدينية، وبأنهم مطايا الاستعمار، يذل الأمة ويستعبدها باسمهم. فاستجابوا جميعا للدعوة واجتمعوا في يومها المقرر، ودام اجتماعنا في نادي الترقي بالجزائر العاصمة أربعة أيام ... ولما تراءت الوجوه، وتعالت أصوات الحق أيقن أولئك الفقهاء أنهم مازالوا في دور التلمذة، وخضعوا خضوع المسلم للحق، فأسلموا القيادة لنا فانتخب المجلس الإداري من رجال أكفاء، جمعتهم وحدة المشرب ووحدة الفكرة ... ووحدة المناهضين للاستعمار. وقد وكل المجتمعون ترشيحهم إلينا فانتخبوهم بالإجماع وانتخبوا بن باديس رئيسا. وأصبحت الآن الجمعية حقيقة واقعة قانونية.. وجاء دور العمل".

وولد عبد الحميد بن باديس بقسنطينة يوم 5 ديسمبر 1889م في أسرة عريقة معروفة بالجاه والعلم تنتمي إلى أمجاد القبيلة الصنهاجية التي أنجبت المعز بن باديس مؤسس الدولة الصنهاجية، وكان والده محمد مصطفى بن مكي بن باديس صاحب مكانة معروفة في قسنطينة، تتلمذ بن باديس في صغره على يد شيخه محمد المداسي الذي لقنه القرآن فحفظه بن باديس وأتقنه وسنه ثلاثة عشرة سنة، ثم زاول دراسته سنة 1903م بجامع سيدي عبد المؤمن فأخذ مبادئ العلوم العربية والدينية على يد مجموعة من المشائخ من أشهرهم الشيخ حمدان الونيسي، وفي عام 1908م ارتحل إلى جامع الزيتونة بتونس ليكمل تعليمه العالي وكان حينذاك في التاسعة عشر من عمره، وهناك تعرف على كبار العلماء أمثال الشيخ محمد النخلي والشيخ طاهر بن عاشور وأخذ عنهم الثقافة العربية الإسلامية وأساليب البحث في التاريخ والحياة الاجتماعية، وبعد ثلاث سنوات نال شهادة الجامعة سنة 1911م بتفوق إذ حصل على الرتبة الأولى.

وبعد عودته من تونس اشتغل بمهنة التعليم الحر، وكان يلقي دروسه في الجامع الكبير بقسنطينة، ثم سافر سنة 1912م إلى البقاع المقدسة لأداء فريضة الحج والاطلاع على أحوال المسلمين وما يجري في أوطانهم، وهناك لقي شيخه حمدان الونيسي وغيره من علماء مصر والشام وتتلمذ على الشيخ حسين أحمد الهندي، كما تعرف على بعض الطلبة من بينهم الشاب محمد البشير الإبراهيمي زميله في الكفاح الذي كان يقيم بالمدينة المنورة رفقة أسرته فتباحث معه في شأن الجزائر والظروف التي تمر بها وتعاهدا على التفكير في وضع خطة لتخليص البلاد من محنتها والنهوض بها لإنقاذ عقيدتها وهويتها، فكانت تلك الجلسات التي دامت ستة أشهر شهدت وضع لبنات جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.

ويقول البشير الإبراهيمي عن هذا اللقاء: "وكانت الطريقة التي اتفقنا عليها أنا وبن باديس في اجتماعنا بالمدينة في تربية النشء هي أن لا نتوسع له في العلم، وإنما نربيه على فكرة صحيحة ولو مع علم قليل، فتمت لنا هذه التجربة في الجيش الذي أعددناه من تلامذتنا". وفي طريق عودته من الحجاز زار بن باديس مدينة دمشق وبيروت ثم القاهرة التي تعارف بها على البعض من علمائها من بينهم الشيخ "بخيت" زميل العلامة محمد عبدو، فتأثر بمنهج محمد عبدو الإصلاحي وحملها معه إلى الجزائر. ومنذ وصوله إلى أرض الوطن سنة 1913م وإلى غاية عام 1925م ركز ابن باديس جهوده في إلقاء دروس الوعظ للكبار في مساجد وزوايا من مختلف جهات البلاد، وتعليم الأطفال والشباب العلوم الدينية من حديث وتفسير واللغة العربية ومبادئ التاريخ والحساب منتهجا أسلوبه الخاص في التعليم وإصلاح الأمة الذي عبر عنه بقوله: "لن يصلح المسلمون حتى يصلح علماؤهم، فإنما العلماء من الأمة بمثابة القلب إذا صلح صلح الجسد كله. ولن يصلح العلماء إلا إذا صلح تعليمهم، ولن يصلح هذا التعليم إلا إذا رجعنا به إلى التعليم النبوي في شكله وموضوعه، في مادته وصورته". كما طالب لهذا الغرض بوجوب تعليم المرأة والنهوض بمكانتها دون الإخلال بشخصيتها الإسلامية حيث قال في هذا المجال: "إذا أردتم إصلاحها الحقيقي فارفعوا حجاب الجهل عن عقلها قبل أن ترفعوا حجاب الستر عن وجهها، فإن حجاب الجهل هو الذي أخرها، وأما حجاب الستر فإنه ما ضرها في زمان تقدمها، فقد بلغت بنات بغداد وبنات قرطبة وبنات بجاية مكانا عاليا في العلم وهن متحجبات".

وفي نفس الوقت كان ابن باديس يشجع السكان للتبرع بالأموال لفتح المدارس الحرة في أنحاء الجزائر. وبعد عشر سنوات من التدريس أثمرت جهوده في تكوين شباب متشبع بقيم الحضارة العربية الإسلامية ساعـــده في نشر دعوته الإصلاحية في كافة التراب الجزائري نذكر من بينهم: مبارك الميلي والهادي السنوسي والفضيل الورتلاني وآخرون كثيرون منهم من اكتفى بما تعلم عليه ومنهم من واصل دراسته في الزيتونة، عـــندئذ تفرغ بن باديس لنشر دعوته عامة مخاطبا الشعب والحكومة الفرنسية، فأسس لهذا الغرض صحافة تصدر باللغة العربية تنشر الوعي الديني والاجتماعي كانت منبرا رحبا للمسلمين الجزائريين تدافع عن شخصيتهم وتعبر عن آمالهم وطموحاتهم، كانت أولها جـــريدة "المنتقذ" التي أنشأت في 2 جويلية 1925م تحت شعار "الحق فوق كل أحد، والوطن قبل كل شيء" لكن بعد صدور ثمانية عشر عددا أوقفتها السلطات الفرنسية، فأصدر جريدة أخرى في نفس السنة اسمها "الشهاب" والتي استمرت في الصدور حتى عام 1929م، ثم تحولت إلى مجلة شهرية إلى غاية عام 1940م حيث توقفت نهائيا، كما ساهم بن باديس في إصدار العديد من الجرائد والمجلات الأخرى منها: السنة، الصراط، الشريعة.

وقد تعرض بن باديس يوم 14 ديسمبر 1926م إلى محاولة اغتيال جراء الحملات المتوالية التي كانت تصدر بجريدة الشهاب في فضح الطرق الصوفية التي كان الاستعمار يستعين بها وبيان مخالفتها لروح الدين على النحو الذي كان يفهمه السلف، خطط لهذه العملية العلويين في مستغانم وأرسلوا رجلا إلى قسنطينة لينفذها لكنه لم ينجح في تنفيذها، فقبض عليه أتباع بن باديس، فعفى عنه بن باديس ونهى أصحابه عن الفتك به. ابتداء من عام 1924م بدأت فكرة تأسيس جمعية للعلماء تسيطر على تفكير ابن باديس، فعرضها على الشيخ البشير الإبراهيمي حين زاره في مدينة سطيف بعد عودة هذا الأخير من المشرق في عام 1920م، وهذه هي جمعية العلماء التي ظهرت إلى الوجود سنة 1931م وظل بن باديس يجاهد فيها بفكره ولسانه وقلمه في سبيل الإسلام والمسلمين إلى غاية مساء يوم الثلاثاء 16 أفريل 1940م تاريخ وفاته عن سن يناهز إحدى وخمسين سنة، ودفن جثمانه في روضة أسرته بحي الشهداء قرب مقبرة قسنطينة تاركا من ورائه آثارا علمية من خطب ورسائل ومقالات سياسية ودينية واجتماعية وتربوية وتراجم وبعض المقطوعات الشعرية لازالت إلى يومنا تشهد على نضاله وعظمته. حددت جمعية

العلماء برنامجها في قانونها الأساسي الذي تضمن 24 فصلا تناول فيها الخطوط العريضة لعمل الجمعية، وتظهر أهداف الجمعية من خلال قانونها الأساسي ومن خلال نشاطات أعضائها وكتاباتهم، فقد جاء على لسان رئيسها بن باديس: "إن الجمعية يجب أن لا تكون إلا جمعية هداية وإرشاد لترقية الشعب من وهدة الجهل والسقوط الأخلاقي إلى أوج العلم ومكارم الأخلاق، في نطاق دينها وبهداية نبيها الأمي الذي بعث ليتمم مكارم الأخلاق عليه وآله الصلاة والسلام، ولا يجوز بحال أن يكون لها بالسياسة وكل ما يتصل بالسياسة أدنى اتصال بعيدة عن التفريق وأسباب التفريق ...".

وفي مقدمة هذه الأهداف، إحياء الدين الإسلامي عن طريق تحريره من السيطرة الاستعمارية المتمثلة في رجال الدين الرسميين والطرقيين، ومحاربة الخرافات والبدع والفساد والظلم وتطهير العقيدة من الأوهام والأباطيل التي شوهتها، ومحاربة الجهل عن طريق إحياء اللغة العربية وآدابها وتمجيد التاريخ الإسلامي وآثاره ومقاومة سياسة الاحتلال الرامية إلى القضاء على الشخصية الجزائرية حيث كان شعارها هو: "الإسلام ديننا والعربية لغتنا والجزائر وطننا"، وقد شهد لها بهذا حتى المعارضين لأفكارها فالسيد فرحات عباس أشار إلى أن أهداف الجمعية تمثلت "في تجديد الإسلام، والصراع ضد المرابطين أداة الاستعمار وتكوين إطارات الثقافة العربية". وبعد مضي ست سنوات من عمر الجمعية أوضح رئيس الجمعية بن باديس أهدافها الرئيسية في مقال نشره في مجلة الشهاب في شهر جوان 1937م تحت عنوان: دعوة جمعية العلماء المسلمين وأصولها.

وأبدت الجمعية مواقفا واضحة في القضايا السياسية المطروحة فعارضت سياسة الإدماج التي كانت تطالب بها فيدرالية المنتخبين الجزائريين بزعامة الدكتور بن جلول وابن تهامي وفرحات عباس وغيرهم وهـــذا ما يتبين من تصريح ابن باديس الصادر في شهر أفريل 1936م في مجلة الشهاب ردا على المقال الذي كتبه فرحات عباس بالفرنسية أنكر فيه وجود الشخصية الجزائرية في التاريخ الجزائري، بقوله: "نحن العلماء نتكلم باسم أغلبية الشعب، نقول للذين يزعمون أنهم فرنسيين، لا تمثلوننا، إننا نحن فتشنا في التاريخ، وفتشنا في الحالة الحاضرة، فوجدنا الأمة الجزائرية المسلمة متكونة موجودة كما تكونت ووجدت كل أمم الدنيا، ولهذه الأمة تاريخها الحافل بجلائل الأعمال، ولها وحدتها الدينية، واللغوية، ولها ثقافتها الخاصة، وعوائدها وأخلاقها بما فيها من حسن وقبيح، شأن كل أمة في الدنيا. ثم إن هذه الأمة

الجزائرية ليست هي فرنسا ولا تستطيع أن تصير فرنسا، ولو أرادت، بل هي بعيدة عن فرنسا كل البعد، في لغتها وأخلاقها، وفي عنصرها، وفي دينها، لا تريد أن تندمج، ولها وطن محدود معين، هو الوطن الجزائري، بحدوده الحالية المعروفة"، كما سجلت حضورها الفعال في المؤتمر الإسلامي سنة 1936.

واعتمدت الجمعية في نشاطها على نشر الوعي في صفوف الجماهير والتصدي لمخططات الاستعمار وحلفائها عبر الوسائل التالية: استخدام المساجد وبنائها، وإنشاء المدارس الحرة للتعليم والتربية وتكوين الإطارات، وتأسيس النوادي للنشاطات الثقافية كالمسرحيات والأناشيد، وإلقاء المحاضرات وعقد الندوات، وكذا الصحافة لنشر أفكارها وخاصة صحيفتي الشهاب والبصائر، بالإضافة إلى وسائل أخرى مثل المشاركة في التجمعات العامة والاحتجاج وإرسال الوفود معتمدة في ذلك على اشتراكات أعضائها وتبرعات الشعب الجزائري. وتقاسم أعضاء الجمعية نشاطها، فبينما تولى الطيب العقبي مهامه في الجزائر العاصمة، أخذ البشير الإبراهيمي من تلمسان مقرا لنشاطه في الغرب الجزائري، وتكفل عبد الحميد بن باديس بالشرق الجزائري متخذا من قسنطينة مركزا له.

وقد استطاعت الجمعية أن تأسس العديد من المدارس غطت معظم مدن الجزائر وقراها حيث بلغ عدد مدارسها سنة 1935م سبعين مدرسة يتعلم بها ما يقرب من ثلاثين ألف تلميذ نذكر من بينها مدرسة الشبيبة الإسلامية في مدينة الجزائر. وإلى جانب هذه النشاطات داخل الوطن كانت الجمعية تنسق مع الدول العربية لطلب معونتها حيث أصبحت دول المشرق العربي جسرا تنتقل من خلاله وفود الطلاب الجزائريين الذين رحلوا إلى هناك للدراسة في جامعات مصر وبغداد وسوريا والسعودية، وابتدءا من عام 1936م اعتنت الجمعية بالجالية الجزائرية في فرنسا خوفا من انسلاخها عن عروبتها وإسلامها وذوبانها في المجتمع الفرنسي ولهذا الغرض بعثت إلى فرنسا الشيخ الفضيل الورتلاني وأمدته بمجموعة من المعلمين، وفعلا استطاع أن يفتح عدة نوادي بأحياء باريس يقدم فيها الوعظ والإرشاد وتعليم أطفال العمال المهاجرين مبادئ اللغة العربية والدين الإسلامي والتاريخ الجزائري. هذا النشاط المميز للجمعية جعلها في وضع لا يحسد عليه إذ برز معارضون لنشاطاتها فإلى جانب مخططات الإدارة الفرنسية في مواجهة جمعية العلماء التي وضعت كافة أعضائها تحت المراقبة المشددة، واغتيال الشيخ محمود كحول نجد معارضة النواب ورجال الزوايا والمرابطين، وكذا المبشرين ورجال الدين المسيحيين. واصلت الجمعية

نشاطها خلال الثلاثينات رغم المضايقات التي تعرضت لها من طرف الإدارة الاستعمارية ومعارضة خصومها، من خلال المدارس والصحف والنوادي حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية حين امتنعت عن تأييد فرنسا في صراعها ضد النازية الألمانية من أجل تحرير بلدهم، فقللت من نشاطها بسبب الأحكام العرفية وأوقفت صحفها مما جعل السلطة الفرنسية تقوم سنة 1941م بنفي رئيسها البشير الإبراهيمي إلى مدينة أفلو، وانضمت الجمعية إلى أحباب بيان التنظيم الذي أسسه فرحات عباس، وبعد الحرب العالمية الثانية عادت الجمعية إلى النشاط بعد الإفراج عن رئيسها، فواصلت مهمتها الإصلاحية والتعليمية تحت رئاسة البشير الإبراهيمي وأنشأت سنة 1947م معهد بن باديس الثانوي بقسنطينة إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية أين أصدر الشيخ البشير الإبراهيمي بيان جمعية العلماء المسلمين من القاهرة بتاريخ 14 نوفمبر 1954م يدعو فيه الشعب الجزائري إلى الالتفاف حول الثورة، وفي سنة 1956م أصدرت السلطات الفرنسية قرار حل الأحزاب السياسية ومنها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين.



الشيخ عبد الحميد بن باديس أب النهضة الجزائرية

المؤتمر الإسلامي

انعقد المؤتمر الإسلامي يوم الأحد 7 جوان 1936م بالجزائر العاصمة بقاعة سينما الماجيستيك (الأطلس حاليا) بحي باب الوادي بناء على فكرة انطلقت من قسنطينة وبدعوة وجهها بتاريخ 16 ماي 1936م كل من الشيخ عبد الحميد بن باديس رئيس جمعية العلماء، والدكتور بن جلول رئيس كتلة منتخبي قسنطينة إلى شخصيات جزائرية تمثل مختلف أقطاب السياسة باستثناء نجم شمال أفريقيا المتواجد مقره بفرنسا وهذا بغية تشكيل لجان من أجل التحضير لمؤتمر إسلامي جزائري ينعقد في العاصمة تكون مهمته إعداد مطالب إصلاحية موحدة لكي تقدم إلى حكومة الجبهة الشعبية اليسارية بباريس التي أظهرت عند وصولها للحكم عطفا وانفتاحا على مطالب الطبقة السياسية الجزائرية، ولكن من وجهة نظر فرنسية تقدمية.

ومن أبرز الحاضرين في المؤتمر الإسلامي نذكر البشير الإبراهيمي والطيب العقبي والدكتور سعدان وفرحات عباس والدكتور بن التهامي، إضافة إلى وفد يمثل الحزب الشيوعي الجزائري. وترأس أشغال المؤتمر الدكتور بن جلول ممثلا عن قسنطينة وقياديا في فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين، وتشكل مكتب المؤتمر من ممثلين عن وهران، قسنطينة، الجزائر العاصمة. جرت أشغال المؤتمر في يوم واحد خصصت الجلسة الصباحية لكلمات الافتتاح والخطباء وخصصت الجلسة المسائية للمصادقة على مطالب المؤتمر الإسلامي التي اتفق حولها من طرف الأحزاب المشاركة، وكان كل تيار يدافع عن مطالبه، فالنواب أمثال بن جلول والتهامي وفرحات عباس يرغبون في تطبيق مشروع فيوليت الاندماجي لعام 1933م على الرغم من عدم مروره في البرلمان الفرنسي بسبب معارضته بقوة من طرف المعمرين وممثليهم في مجلس النواب الفرنسي، والعلماء مثل عبد الحميد بن باديس والبشير الإبراهيمي يدافعون على احترام الدين الإسلامي واللغة العربية، والشيوعيون الجزائريون يطالبون بالمساواة في الحقوق مع الفرنسيين، وهكذا جاءت مطالب المؤتمر في صيغتها النهائية معبرة عن آراء كل التيارات السياسية المشاركة، ويمكن تلخيصها في النقاط التالية: حرية تعليم اللغة العربية وإلزامية التعليم للذكور والإناث - إلغاء القوانين الاستثنائية بما فيه قانون الأنديجينا وتوابعه -

إلغاء المحاكم العسكرية والعفو عن المحكوم عليهم في حوادث قسنطينة سنة 1934 - إلحاق الجزائر بفرنسا مع المحافظة على شخصيتها الإسلامية - المساواة بين النواب المسلمين والفرنسيين وإعطاء الحق لكل ناخب بترشيح نفسه - تحسين المستوى المعاشي للعمال والفلاحين الجزائريين وإلغاء قانون الغابات - اعتبار اللغة العربية لغة رسمية إلى جانب الفرنسية وحرية الصحافة العربية - إعادة أموال الأوقاف إلى المسلمين وتحرير الدين الإسلامي من سيطرة الدولة الفرنسية. وبعد انتهاء الأشغال تم الاتفاق على تشكيل وفد عن المؤتمر ينتقل إلى باريس لتقديم مطالب المؤتمر إلى حكومة الجبهة الشعبية، وسافر الوفد الذي تقدمه الشيخ عبد الحميد بن باديس والدكتور بن جلول يوم 23 جويلية 1936م إلى فرنسا والتقى برئيس الحكومة الفرنسية "ليون بلوم" وسلمه ما يسمى بميثاق مطالب الشعب الجزائري المسلم، ووعد رئيس الحكومة بدراسة تلك المطالب، وعلى اثر ذلك وضعت حكومة الجبهة الشعبية مشروع بلوم-فيوليت الذي هو عبارة عن برنامج يعطي الحقوق السياسية لبعض الفئات من الجزائريين أسوة بالمواطنين الفرنسيين دون المساس بأحوالهم الشخصية.

وبعد عودة الوفد من باريس عقد تجمعا شعبيا يوم 2 أوت 1936م بالملعب البلدي بالعناصر (العاصمة) لتقديم نتائج مهمتهم في باريس وعاد مع الوفد زعيم نجم شمال إفريقيا مصالي الحاج، وأثناء التجمع استمع الحاضرون إلى عدة كلمات أهمها خطاب عبد الحميد بن باديس وخطاب مصالي الحاج اللذان كانا مؤثرين في الحضور، ورغم أن حكومة الجبهة الشعبية لم تف بوعودها لعجزها عن تمرير مشروعها في البرلمان الفرنسي بتاريخ 30 ديسمبر 1936م وهذا بسبب المعارضة الشديدة لأنصار المستوطنين الأوروبيين في الجزائر، إلا أن المؤتمر الإسلامي اعتبر مهما لنجاحه في توحيد الحركة الوطنية الجزائرية لأول مرة حول مطالب واحدة، ورغم عقد المؤتمر الإسلامي الثاني في شهر جويلية 1937م لكنه لم يكن ذو أهمية فقد أعاد مطالب المؤتمر الأول باعتبارها حد أدنى. وفي سنة 1938م التقى وفد من المؤتمر برئيس الحكومة الفرنسية الجديد "دلاييه" فقال لهم هذا الأخير بصريح العبارة إن البرلمان الفرنسي يرفض بقوة مشروع بلوم- فيوليت ويعارض أي تغيير في وضع الجزائريين السياسي، ومن يومها انتهى الوجود الفعلي للمؤتمر، لكن عزيمة الوطنيين لم تفشل واستمرت في النضال السياسي.

حزب الشعب الجزائري

بعد التطورات التي عرفتها الساحة السياسية في الجزائر خلال الثلاثينات مثل انعقاد المؤتمر الإسلامي 1936م، ووصول الجبهة الشعبية إلى الحكم في فرنسا، ثم خيبة أمل الحركة الوطنية الجزائرية في وعود الإصلاح من طرف الجبهة الشعبية، ونتيجة لحل نجم شمال إفريقيا سنة 1937م التقى المناضلون السابقون للنجم لإعادة تشكيل حزب وطني جديد يخوضون بواسطته الانتخابات المبرمجة من قبل الإدارة الاستعمارية، فكان حزب الشعب الجزائري (P.P.A) الذي تأسس بصفة شرعية على يد مصالي الحاج ورفاقه مسؤولي النجم السابقين بتاريخ 11 مارس 1937 في مدينة نانتير بفرنسا، ويعتبر حزب الشعب امتدادا لحزب نجم شمال إفريقيا.

حضر الاجتماع التأسيسي أزيد من 300 مناضل وتم انتخاب مصالي الحاج رئيسا للحزب الذي قرر نقل نشاطاته إلى الجزائر بعد عودة هذا الأخير إليها في 18 جوان 1937م ومن يومها أصبحت الجزائر العاصمة المقر الفعلي لقيادة الحزب تنطلق منها الأوامر والتوجيهات الحزبية إلى الفيدراليات والقسمات المتواجدة عبر التراب الوطني. حافظ حزب الشعب على نفس التنظيم الهيكلي الذي كان متبعا في عهد النجم أي من قسمة ثم الهيئة الإدارية فاللجنة المركزية وأخيرا المؤتمر، وكانت الهيئة الإدارية باعتبارها القيادة الفعلية للحزب مؤلفة في الجزائر في شهر أوت 1937م من ستة أعضاء وهم: مصالي الحاج رئيسا، ومحمد مسطول، ومفدي زكريا، وإبراهيم غرافه، وخليفه بن عمر، وحسين الأحول، كما بقي حزب الشعب وفيا لمبادئ النجم المتمثلة في محاربة سياسة الاندماج والنضال من أجل تحقيق الاستقلال التام للجزائر حيث كان شعاره الخاص "لا اندماج، لا انفصال، لكن تحرر" و"إن الحقوق تؤخذ ولا تعطى". ويمكن تلخيص برنامجه في النقاط التالية: إنشاء حكومة مستقلة عن فرنسا - إنشاء برلمان جزائري - احترام اللغة العربية والدين الإسلامي - إلغاء قانون الأهالي وكل القوانين الاستثنائية - ضمان حرية التعليم وحرية الصحافة إلى غيرها من المطالب الاقتصادية والاجتماعية التي عبر عنها الحزب في مختلف المواقف ونشرها في جرائده الخاصة لسان حال الحزب. وبسرعة أصبح حزب الشعب منظمة سياسية قوية وحركة وطنية بحتة عرفت بقوة التنظيم والانتشار الواسع في كل المدن الجزائرية مستفيدا من مناضلي النجم السابقين وتجاربهم السياسية.

كان للحزب نشاطا سياسيا مكثفا مما أكسبه ثقة الشعب والتفافه حوله، واتسعت قاعدته الشعبية في مختلف المدن الجزائرية مؤلفة في الغالب من الشبان العمال والبطالين وأصحاب الحرف الحرة وصغار التجار، وقد قدرت عدد القسمات المنتمية للحزب في سنة 1937م بثمانين قسمة في الجزائر كلها، منها 14 قسمة في الجزائر العاصمة وحدها تضم أكثر من 500 عضو بينما بلغ عدد القسمات في فرنسا 33 قسمة منها 21 في باريس و12 في بقية المناطق الفرنسية، فأصبح الحزب في ظرف وجيز حزبا وطنيا شعبيا يحسب له ألف حساب من طرف السلطات الاستعمارية التي كانت تراقب تحركات مناضليه ونشاطهم السياسي المتمثل في الوسائل التالية: المظاهرات الشعبية والاجتماعات العامة والإضراب والاحتجاج والمشاركة في الانتخابات والصحف وتوزيع المنشورات، ففي العشرين من شهر نوفمبر 1937م دعا حزب الشعب إلى إضراب عام تضامنا مع الحزب الدستوري الجديد في تونس، وشارك بقوة في كل من المسيرة التي نظمتها الأحزاب اليسارية الفرنسية المنتمية للجبهة الشعبية بالجزائر العاصمة بتاريخ 14 جويلية 1937م حاملا لأول مرة علم الجزائر الأخضر اللون ولافتات تعبر عن مطالب الحزب، و المسيرة العامة التي نظمت بتاريخ 14 جويلية 1939م حاملا لافتات كتب عليها من "أجل الحريات الديمقراطية"، "يسقط قانون الأنديجينا"، "حرروا مصالي"، "الأرض للفلاح"، "من أجل برلمان جزائري"، "احترام الدين الإسلامي"، ولكن هذه المرة على خلاف الأولى التي كانت تحت حماية الجبهة الشعبية فقد تعرضت المسيرة إلى تدخل الشرطة التي قمعت المتظاهرين بقسوة نتج عنها سقوط خمسين جريحا من بينهم أطفال ونساء.

كما أسس الحزب صحيفتين للتعبير عن أفكاره الوطنية ليطلع الرأي العام الوطني والدولي على وضع الشعب الجزائري ورغبته في التحرر، فبالإضافة إلى جريدة الأمة التي كانت تصدر في باريس بصفة غير منتظمة بسبب تعرضها من حين لآخر للحجز، أصدر الحزب في 27 أوت 1937م ولأول مرة بالجزائر جريدة باللغة العربية تحت عنوان "الشعب" كان مقرها بالعاصمة ويديرها مفدي زكريا لكنها لم تعمر طويلا، فصودرت في نفس السنة من طرف السلطات الاستعمارية بعد أن صدر عددان منها مما دفع المعتقلين السياسيين وهم: مصالي الحاج، حسين الأحول، مفدي زكريا،إبراهيم غرافة، وخليفة بن عمر إلى تأسيس جريدة وطنية جديدة نصف شهرية باللغة الفرنسية تسمى "البرلمان الجــزائري" ولدت في

سجن الحراش (العاصمة) بتاريخ 18 ماي 1939م كان المسؤول عليها خارج السجن أحمد بودة ولكن يحررها المساجين من داخل سجن الحراش وتقدم للمناضلين في الخارج لطبعها وتوزيعها، وقد بلغ عدد نسخها من 5000 إلى 8000 نسخة لكن كسابقتها لم تعمر طويلا إذ أوقفتها السلطات الاستعمارية بتاريخ 27 أوت 1939م بعد أن صدر منها سبعة أعداد.

إلى جانب هذه النشاطات اعتمد الحزب على المشاركة في الانتخابات، ففي 24 أفريل 1937م رشح أحد أعضائه لعضوية المقعد الإضافي لبلدية قالمة لكن التجربة الأولى باءت بالفشل ثم شارك وللمرة الثانية في انتخابات بلدية العاصمة التي جرت في 27 جوان 1937م وهذه المرة قدم الحزب لائحة من 12 اسما يتقدمهم كل من السادة: حسين الأحول، محمد مسطول، أحمد مزغنة، مفدي زكريا لمنافسة مرشحي فيدرالية المنتخبين والحزب الشيوعي الجزائري وجاءت النتائج على عكس ما كان يتوقعه حزب الشعب حيث لم يتحصل على أي مقعد، أما في الانتخابات الإقليمية التي جرت في أكتوبر 1937م فقد أحرز حزب الشعب على انتصار جزئي بترشيحه للزعماء المعتقلين الخمس، وخاصة مصالي الحاج الذي فاز بفارق كبير على كل منافسيه بما فيهم ممثلي الإدارة والحزب الشيوعي الجزائري وشبان المؤتمر الإسلامي المساند من طرف جمعية العلماء، ورغم الفوز الباهر الذي حققه مصالي الحاج في الجزائر العاصمة إلا أن السلطات الاستعمارية الممثلة بولاية الجزائر زورت النتائج لصالح منافسه محي الدين زروق مرشح الإدارة الاستعمارية.

لكن حزب الشعب لم ييأس وشارك مرة أخرى بتاريخ 25 أفريل 1939م في الانتخابات الجزئية التي نظمتها الإدارة الاستعمارية لشغل منصب مستشار عام في عمالة الجزائر، وكان شعاره في الحملة الانتخابية "استقلال الجزائر"، فاز فيها مرشح حزب الشعب محمد دوار بأغلبية الأصوات في الدورة الثانية أمام منافسين أقوياء يمثلون كل من الإدارة وجمعية العلماء وحزب الاتحاد الشعبي الجزائري الذي أسسه فرحات عباس ومع ذلك فإن الإدارة لم تعترف بالنتائج وأقصته من مقعد مجلس العمالة. ولما شعـرت السلطات الاستعمارية بخـطـورة مواقف الحزب على مستقبلها في الجزائر بادرت إلى محاربته بكل قوة عن طريق التضييق على نشاطه السياسي والمداهمات البوليسية لمقره وقسماته واجتماعاته واعتقال مسئوليه ونشطائه وإصدار الأحكام القضائية الباطلة بحقهم،فاعتقلت في 27 أوت

1937م رئيسه مصالي وأصحابه الأربع وهم: حسين الأحول، مفدي زكريا، ابراهيم غرافة، وخليفة بن عمر، وذلك بتهمة معاداة فرنسا والتحريض على أعمال العنف وإعادة تأسيس جمعية نجم شمال أفريقيا المنحلة، فأودعوا بسجن بربروس في الجزائر العاصمة ثم نقلوا إلى سجن الحراش وهذا بعد أن حكمت عليهم محكمة العاصمة بتاريخ 5 نوفمبر 1937م بالسجن لمدة سنتين مع حرمانهم من حقوقهم السياسية والمدنية، وبقوا مسجونين إلى غاية 27 أوت 1939م تاريخ إطلاق سراحهم.

كما قام الحاكم العام بالجزائر خلال سنة 1938م بحملة قمعية ضد نشطاء أعضاء حزب الشعب امتدت إلى فرنسا، ومن أبرز أعضائها الذين سجنوا بالجزائر هم: محمد قنانش، الأخضر هيواني، مبارك فيلالي، وأرزقي كحال الذي خلف مصالي في تسيير الحزب أثناء اعتقال هذا الأخير، وأصدرت بحقهم جميعا أحكاما مختلفة لا يزيد أقصاها على سنة سجنا وبالتجريد من حقوق المواطنة. ونتيجة لهذه الهمجية الاستعمارية طالب قادة حزب الشعب من أعضائه اللجوء إلى النشاط السري بعيدا عن أعين الشرطة. ومع اقتراب الحرب العالمية الثانية أصدر رئيس الجمهورية الفرنسية ألبر لبرون (Albert Lubrun) مرسوما يوم 26 سبتمبر 1939م يقضي بحل حزب الشعب، وفي شهر أكتوبر من نفس السنة اعتقلت السلطات الاستعمارية مصالي الحاج وحشدا كبيرا من أعضاء الحزب ومن يومها دخل الحزب في السرية.

وهكذا طويت صفحة حزب الشعب في نظر الإدارة الفرنسية لكن النشاط السياسي الوطني سيعرف مرحلة أخرى أثناء الحرب العالمية الثانية (1939 – 1945) وبعدها. أثناء الحرب العالمية الثانية طالب الرئيس الفرنسي فيشي (Vichy) الموالي للنازية الألمانية من مصالي الحاج التعاون معه لكن هذا الأخير رفض، فحكم على مصالي وبعض رفاقه يوم 28 مارس 1941م بعقوبة الأعمال الشاقة لمدة 16 سنة وبالإبعاد عن الأراضي الفرنسية والجزائرية لمدة عشرين سنة وبغرامة مالية قدرها ثلاثين مليونا من الفرنكات وذلك بحجة المساس بأمن الدولة، فقضى سنتين بسجن تازولت (باتنة)، ثم وضع تحت الإقامة الجبرية في بوغار ثم قصر الشلالة ومنها نقل إلى القليعة الواقعة في الجنوب الجزائري لينفى يوم 23 أفريل 1945م إلى برازافيل في إفريقيا الاستوائية أين بقي سجينا مدة سنة. وفي السرية وكلت إدارة حزب الشعب للدكتور الأمين دباغين فكان على وعي بأن هذه الحرب العالمية بين النازية والحلفاء ستقود لا

محال الشعب الجزائري إلى ساحات القتال ولذا بادر رفقة يوسف بن خدة وبعض أعضاء حزب الشعب إلى إصدار بيان للمطالبة بحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال وقد حرر هذا البيان في شهر سبتمبر 1942م وصدر في أكتوبر في نفس السنة أي قبل شهرين من نزول الأمريكان والإنجليز بأرض الجزائر، وكان البيان موجها إلى الحلفاء ومن ورائه إلى العالم أجمع معلنا عن المطالب الشرعية للشعب الجزائري، ووقع على البيان كل من الدكتور أحمد فرنسيس والدكتور سعدان وفرحات عباس، كما وقع عليه عن جمعية العلماء أمين مالها الهادي مصطفاوي ووقعه نيابة عن الدكتور بن جلول ابن الهادي. ولما نزل الحلفاء الأمريكان والبريطانيين بأرض الجـــزائر يوم 12 نوفمبر 1942م كلف وفد جزائري برئاسة فرحات عباس للاتصال بهم، فسلم البيان إلى السيد مورفي قنصل الولايات المتحدة الأمريكية بالجزائر وماكميلان الوزير البريطاني المقيم بالجزائر كممثل لتشرشل رئيس وزراء بريطانيا لدى الجنرال الأمريكي ايزنهاور قائد جيوش الحلفاء في الحرب العالمية الثانية والذي كان مقر قيادته آنذاك بفندق "سان جورج" بالجزائر العاصمة، كما سلم أيضا لممثلي الاتحاد السوفيتي وإلى الجنرال ديغول الذي كان يوجه المقاومة الفرنسية من بريطانيا.

وتضمن هذا البيان شروط تدعـــيم الشعب الجزائري للمجهود الحربي والمتمثل فيما يلي: إلغاء النظام الاستعماري، تطبيق مبدأ حق الشعب في تقرير مصيره عند نهاية الحرب، الحرية والمساواة المطلقة لجميع سكان الجزائر بدون تمييز عنصري أو ديني، إصدار دستور خاص بالجزائر، التعليم الإجباري والمجاني لكافة الأطفال إناثا وذكورا، إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين بما فيهم مصالي، المساهمة الفعلية والفورية للمسلمين الجزائريين في إدارة شؤون بلادهم إضافة إلى مجموعة من المطالب تهم الشعب الجزائري وتتعلق بالجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، ووعدت فرنسا كعادتها بإجراء إصلاحات شاملة وبإنشاء دولة جزائرية ودستور خاص بها إلى غير ذلك من الوعود الكاذبة.

إلى جانب هذا شارك حزب الشعب في مبادرة فرحات عباس المتعلقة بإصدار بيان يسلم للسلطات الاستعمارية، وهذا بعد أن اتصل فرحات عباس بكل من جمعية العلماء ومصالي الحاج الذي قام بزيارته في إقامته الجبرية بقصر الشلالة وكلاهما ساند المبادرة، فحرر فرحات عباس رفقة كل من الأمين دباغين، توفيق المدني، أحمد بومنجل، العربي التبسي بيانا لتسليمه للسلطات الاستعمارية بعنوان" أمام الصراع

الدولي: "بيان الشعب الجزائري" الذي صودق عليه في الجزائر العاصمة بتاريخ 12 فيفري 1943م من طرف 21 مندوب يمثلون الفعاليات السياسية بالجزائر باستثناء الشيوعيين، كان الغرض منه الحصول على حكم ذاتي كخطوة أولى، ولقيت مطالبه تضامن الجماهير الشعبية. ومما جاء في هذا البيان، بعد إعطاء لمحة تاريخية وجيزة عن ظروف الاحتلال منذ 1830م، طلب البيان باسم الشعب الجزائري: إزالة الاستعمار - تطبيق مبدأ تقرير المصير - منح الجزائر دستورا خاصا بها يضمن: المساواة والحرية لكل سكانها دون تفرقة في العرق والدين- إزالة الملكية الإقطاعية عن طريق إصلاح زراعي- الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية إلى جانب الفرنسية- حرية الصحافة والتجمع - التعليم الإجباري للجنسين ذكور و إناث-

حرية المعتقد لكل السكان، وتطبيق على كل الديانات مبدأ فصل الدين عن الدولة- المشاركة الفورية للجزائرين المسلمين في حكومة بلادهم - إطلاق سراح المعتقلين السياسيين. وأضافوا لهذا البيان مطالب أخرى صدق عليها الأعضاء بالإجماع يوم 26 ماي 1943. ولكن السلطات الفرنسية رفضت البيان، فشارك حزب الشعب مع جمعية العلماء في مبادرة فرحات عباس التي نتجت عنها تأسيس حركة أحباب البيان والحرية (AML) يوم 14 أبريل 1944م، وكان فرحات عباس يهدف من ورائها الدفاع عن بيان الشعب الجزائري وتحقيق فكرة الجمهورية الجزائرية مستقلة ذاتيا ومتحدة فيديراليا مع فرنسا، فأصدر في شهر سبتمبر 1944م جريدة "المساواة" لسان حال الحركة والتي لعبت دورا كبيرا في توعية المناضلين، ولقيت الحركة مساندة أغلبية الشعب وانضمت إليها مختلف شرائح المجتمع حيث بلغ عدد المنخرطين في هذا التجمع 500000 جزائري، وقد قامت الحركة بتعليق لافتات بالعربية في أهم المدن الجزائرية والتي تعلن "لا للجنسية الفرنسية نعم للجنسية الجزائرية وتسقط الجنسية الفرنسية وتعيش الجنسية الجزائرية للجميع".

وبمناسبة الانتخابات البلدية التي كانت السلطات الاستعمارية بصدد تنظيمها ظهرت منشورات سرية تنادي الجزائريين بمقاطعة الانتخابات البلدية التي كانت متوقفة وأعلن عباس في شهر جوان 1944 أن الوضع خطير، وأنه لا يمكن الانتظار حتى تحرير فرنسا بينما الجزائر لا تزال أرضا فرنسية وناد الجزائريون بمقاطعة التصويت، وانطلقت أصوات العلماء تنعت من يقبل الجنسية الفرنسية بالكفر والخيانة، وقد وعد

فرحات عباس أحباب البيان بأنهم يعملون على توزيع الثروات على الفلاحين وأنهم يقفون ضد الإقطاع والطبقات الممتازة وأنهم يهدفون إلى إقامة جمهورية جزائرية مرتبطة بفرنسا بعد أن تتحرر من فكرة الاستعمار. إلا أن الحركة لم تعمر طويلا بسبب الخلاف الذي ظهر بين المصاليين وفرحات عباس حول مطالب الحركة، فبينما كان حزب الشعب يطالب بفكرة إنشاء برلمان ودستور وحكومة جزائرية والاعتراف بالجنسية الجزائرية، كانت فئة المعتدلين بقيادة فرحات تطالب بتأسيس جمهورية جزائرية متحدة مع فرنسا، مع أن مصالي الحاج نصحه بقوله: "إن فرنسا لن تعطيك شيئا، وهي لن ترضخ إلا للقوة، ولن تعطي إلا ما تستطيع انتزاعه منها". وبمناسبة عيد العمال 1 ماي 1945م نادى حزب الشعب إلى تنظيم مظاهرات في كامل التراب الوطني كان الغرض منها توعية الشعب الجزائري وخاصة الضغط على الحكومة الفرنسية قصد تحقيق مطالبه الوطنية، وكذلك احتجاجا على اعتقال مصالي ومناضلي الحزب، فغصت الشوارع بهم، وكانوا يحملون العلم الجزائري ولفـــتات مكتوب عليها "أطلقوا سراح مصالي"، "أطلقوا سراح المعتقلين"، "الاستقلال"، ورغم الطابع السلمي لهذه المسيرات إلا أنها أدت إلى أعمال عنف عندما تدخل رجال الشرطة لترع اللافتات وعلم الجزائر كانت حصيلتها بعض القتلى والجرحى في صفوف المتظاهرين الجزائريين أودت بحياة شخص واحد في مدينة وهران، وشخصين في مدينة الجزائر، هذا دون الأخذ في الحسبان مئات الجرحى والموقوفين، وكان هذا الرد الوحشي من جانب السلطات الفرنسية فاتحة لمجازر8 ماي الأليمة.

ونظرا للنجاح الباهر الذي عرفته مسيرات 1 ماي طلب حزب الشعب الجزائري من المواطنين الجزائريين الخروج يوم 8 ماي 1945م إلى الشوارع في مسيرات سلمية عبر الوطن للاحتفال بيوم النصر الذي ساهم فيه أبناؤه مع الحلفاء ضد النازية الألمانية، فكانت نتيجتها مجازر 8 ماي التي استشهد على إثرها 45000 جزائري من الأبرياء نساء وأطفال وشيوخ في كل من مدينة سطيف وقالمة وخراطة. استمرت من بعد حملة الرعب الوحشي على المناضلين السياسيين الجزائريين بدون تفرقة بين الثوريين والاندماجيين، فأوقف العديد من مناضلي حزب الشعب وحل تجمع أحباب البيان ودخل حزب الشعب في السرية، أما المقبوض عليهم من الوطنيين فسيقوا جميعا إلى المحاكم العسكرية التي حكمت بالإعدام على 99 ممن سمتهم زعماء التمرد، والأشغال الشاقة المؤبدة على 64، وبخمسة عشر عاما من الأشغال

الشاقة على 329، والباقون تراوحت عقوباتهم بالسجن بين العامين والسبعة أعوام، وقد نفذت الأحكام فور صدورها.

وعندما انتهى المستعمر من أعماله الانتقامية، قال الجنرال دوفال (Duval) المسؤول الأول عن المجزرة مخاطـبا الحكومة الفرنسية: "منحتكم السلم لمدة عشر سنوات، ولكن لا تنخدعوا،كل شيء يجب أن يتغير في الجزائر". وإن لم تأخذ السلطات الفرنسية هذه النبوءة بجدية، فإن الشعب الجزائري استوعب الدرس من أحداث 8 ماي واعتبرها نقطـة بداية في تحول مجراه التاريخي، فقد أعادته هذه الأحداث للوعي بالحقائق الصعبة وكشفت له خرافة تحقيق الاستقلال بالوسائل السلمية، فكانت دماء الخمسة والأربعين ألف شهيد هي التي استصرخت ضمائر العشرة ملايين جزائري للثأر وكانت المفتاح الذي فتح باب الثورة التحريرية على مصراعيه لجماهير الشعب في 1 نوفمبر 1954.

وفي عام 1946م على اثر العفو العام الذي أصدره البرلمان الفرنسي أطلق سراح المسجونين السياسيين الجزائريين بما فيهم مصالي الحاج وفرحات عباس الذي ألقي عليه القبض أثناء حوادث 8 ماي 1945 دون أن يشارك فيها، وأسس هذا الأخير حزب " الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري " وشارك به في انتخابات 2 جوان 1946م، كما سمح لمصالي بالعودة في 13 أكتوبر 1946م من منفاه بكنغو ببرزافيل، فدخل إلى الجزائر وقدم قائمته للمشاركة في الانتخابات التشريعية المبرمجة في 10 نوفمبر 1946م، ولكنها رفضت بحجة أن حزب الشعب قد حل عام 1939م، فأسس في شهر أكتوبر من سنة 1946 "حركة انتصار الحريات الديمقراطية" (M.T.L.D) كغطاء لحزب الشعب الجزائري P.P.A الذي بقي يعمل في السرية.

حركة الانتصار للحريات الديمقراطية

بعد عودة مصالي الحاج من منفاه بكنغو برزافيل إلى الجزائر بتاريخ 13 أكتوبر 1946م، عقد إطارات حزب الشعب الجزائري اجتماعا في 23 أكتوبر 1946م بالجزائر العاصمة، بحثوا فيه إعادة العمل بالحزب تحت اسم جديد وهو "حركة الانتصار للحريات الديمقراطية" (M.T.L.D) مع الحفاظ على حزب الشعب كجناح سياسي سري نشيط. واحتفظت الحركة بنفس برنامج حزب الشعب الجزائري، وعرف ببرنامج

حركة الانتصار للحريات الديمقراطية تمحور حول أهداف معينة تمثلت خصوصا في العمل على إلغاء النظام الاستعماري، وإقامة نظام وسيادة وطنية، وإجراء انتخابات عامة دون تمييز عرقي ولا ديني، وإقامة جمهورية جزائرية مستقلة ديمقراطية واجتماعية تتمتع بكامل الصلاحيات تربط الجزائر بمدها الطبيعي العربي والإسلامي والإفريقي. وكانت هيكلة وتنظيم حركة الانتصار تعم كامل القطر الجزائري بصفة محكمة وشاملة. ولكن هذه المرة توجهت الحركة توجها جديدا اعتمد أسلوب المهادنة مع السياسة الاستعمارية ومن ذلك دعوة مصالي الحاج إلى المشاركة في الانتخابات وفكرة ضرورة النضال الشرعي، فقد شاركت الحركة في انتخابات المجلس الوطني الفرنسي التي نظمت بتاريخ 10 نوفمبر 1946م، ورغم تزوير الانتخابات تحصلت على 5 مقاعد، كما فازت الحركة في انتخابات المجالس البلدية ومجالس الجماعات التي تمت في شهر أكتوبر ونوفمبر 1947م على أساس برنامج سياسي "مجلس تأسيسي جزائري". أدى أسلوب المهادنة المتبع من قبل الحركة إلى رفض جناح منه مسايرة السياسة الاستعمارية وهو ما نتج عنه تنظيم المؤتمر الأول لحزب الشعب الجزائري – حركة الانتصار للحريات الديمقراطية يوم 15 و16 فيفري 1947م ببوزريعة (العاصمة) قرر خلاله المناضلون مواصلة النشاط السري لحزب الشعب وإنشاء جناح شبه عسكري أخذ اسم "المنظمة الخاصة" برئاسة محمد بلوزداد، وقسمت المنظمة الخاصة إلى عدة محافظات:

قسنطينة: محمد بوضياف.

القبائل: حسين آيت أحمد.

الجزائر ① – الجزائر – متيجة – تيطري: جيلالي رغيمي.

الجزائر ② – الشلف – الظهرة: عبد القادر بلحاج.

وهران: أحمد بن بلة.

وكان هدف المنظمة الخاصة تهيئة الوسائل العسكرية بغية الكفاح المسلح لكن الحظ لم يكن معها حيث اكتشف أمرها من طرف السلطات الاستعمارية اثر إلقاء القبض على بعض أعضائها بمنطقة تبسة عام 1950م، وجراء ذلك ألقى البوليس الاستعماري القبض على نحو مائتين من أعضائها من بينهم

قادتها أحمد بن بلة وآيت أحمد قدموا كلهم للمحاكمة العسكرية بتهمة التآمر على سلامة الوطن الفرنسي، فمنهم من حكم عليه بالإعدام ومنهم من سجن، ومن المسجونين من استطاع الفرار منهم بن بلة وخيضر حيث أمكن لهم الرحيل إلى القاهرة، أما الآخرون دخلوا في السرية.

وبتاريخ 5 أوت 1951م انضمت حركة الانتصار للحريات الديمقراطية إلى باقي الأحزاب الجزائرية المعارضة كجمعية العلماء والحزب الشيوعي الجزائري والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري الذي أسسه فرحات عباس في شهر أفريل 1946م وانبثق عن هذا التجمع تأسيس "الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات الديمقراطية واحترامها"، وكانت مطالبها تتمثل فيما يلي: إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية، احترام حرية الاقتراع في انتخابات الدرجتين، احترام الحريات الأساسية (العقيدة، الفكر، الصحافة، الاجتماع)، مقاومة الاضطـــهاد بكل أشكاله، إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، الفصل بين العقيدة الإسلامية والدولة. ولكن هذه الجبهة التي تأسست من أجل الدفاع عن الحريات الديمقراطية لم تعمر طويلا.

وبعد عودة مصالي من رحلته في المشرق العربي التي زراها سنة 1951م لطلب المساعدة المالية والعسكرية من الدول العربية قصد الإعداد للثورة، قام في شهر فيفري 1952م بجولة تحسيسية في وسط وشرق الجزائر انتهت باعتقاله يوم 14 ماي من نفس السنة في مدينة الشلف (الأصنام قديما) وأبعد إلى فرنسا، وهناك وضع تحت الإقامة الجـــبرية، ومنها كان يدير الحركة. وبتاريخ 4 أفريل 1953م انعقد بالجزائر العاصمة المؤتمر الثاني لحزب الشعب وحركة انتصار الحريات الديمقراطية شارك فيه 60 عضوا جاءوا من مختلف القطر الجزائري، وظهر خلاله نزاع حاد بين مصالي وأنصاره أمثال أحمد مزغنة ومولاي رابح وبين أعضاء اللجنة المركزية أمثال يوسف بن خدة وأحمد بوده وحسين الأحول، كان موضوع الانشقاق يدور حول كيفية تسيير الحزب، فبينما كان مصالي يطالب بالسلطة المطلقة في تسيير الحزب، كانت اللجنة المركزية تدافع عن مبدأ القيادة الجماعية، وفي الأخير انتهى الصراع لفائدة مصالي الحاج الذي كان يتمتع بشعبية كبيرة لدى مناضلي الحزب. وفي هذا الخضم ظهر تيار ثالث غير منحاز للطرفين أسس اللجنة الثورية للوحدة والعمل التي أخذت تعد العدة للثورة التحريرية.

اللجنة الثورية للوحدة والعمل

تأسست اللجنة الثورية للوحدة والعمل (C.R.U.A) في 23 مارس 1954م بمبادرة مشتركة بين بعض أعضاء اللجنة المركزية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية منهم حسين الأحول ومحمد دخلي وسيد علي عبد الحميد وبعض قدماء المنظمة الخاصة أبرزهم محمد بوضياف ومصطفى بن بولعيد من داخل الجزائر، وديدوش مراد وزيغود يوسف من فرنسا وأحمد بن بلة ومحمد خيضر وآيت أحمد من القاهرة.

وكان هدف تأسيسها هو احتواء الأزمة وحل الخلاف بين الطرفين المتصارعين المركزيين والمصاليين وإجراء اتصالات مع الأطراف المختلفة. غير أن شدة الخلاف بين الطرفين والنقاش العقيم الذي كان يدور بين الطرفين داخل الحزب أدت في النهاية بأعضاء المنظمة الخاصة العسكرية إلى التكتل فيما بينهم والاتفاق على تفجير الثورة المسلحة. ويتلخص برنامج اللجنة في عدة نقاط عملية نلخصها فيما يلي: وضع مسؤولية جميع القادة على بساط البحث باعتبار المشكلة تقع على مستوى قمة الحركة وإصلاح ذات البين - العمل على توحيد صفوف الحركة والبحث في ذلك من خلال طرح أسباب الصراع وتوضيح الموقف للقاعدة التي يجب إبعادها عن الصراعات وإجراء مداولات ديمقراطية وتصفية الجو وتوحيد صفوف الحركة -

تركيز جهد الحركة على مسألة الكفاح المسلح ضد الاستعمار ومباشرة العمل الثوري. ولأجل تحقيق هدفها عملت اللجنة بالأساس على تعبئة المناضلين وتجنب التمزق من أجل إعادة بناء وحدة حركة الانتصار والعمل على تحضير الكفاح المسلح. وسعت اللجنة على المطالبة بعقد مؤتمر لحركة الانتصار يوحد جميع الطاقات الوطنية يكون عملهم هادفا إلى إيجاد وسيلة ثورية حقيقية قادرة على تحطيم الاستعمار الفرنسي. وجاءت أهداف اللجنة واضحة فيما عرف باسم بيان تأسيس اللجنة الثورية للوحدة والعمل. لكن المركزيين الذين كانوا يهدفون من وراء انضمامهم إلى اللجنة الثورية تحقيق انتصار على المصاليين، انسحبوا من اللجنة بسبب معارضتهم لفكرة الكفاح المسلح الفوري مبررين موقفهم بأن العمل المسلح لابد أن يسبقه عمل إصلاحي من أجل تحضير أفضل للثورة، وهذا ما يعارض فكريا أعضاء المنظمة الخاصة الذين كانوا مقتنعين بمبدأ الكفاح المسلح. وبعد انسحاب المركزيين من

اللجنة وجه أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل وعلى رأسهم محمد بوضياف في شهر جوان دعوة إلى قدماء أعضاء المنظمة الخاصة قصد الاجتماع لدراسة الوضع والخروج بموقف واضح حول الكفاح المسلح، كما وجهوا بهذه المناسبة دعوتهم إلى المركزيين إلى التخلي عن دعوة عقد المؤتمر ضد المصاليين، والتماطل للعمل المسلح، وتسليم أموال الحركة لشراء الأسلحة والإعداد للثورة. ومن هذا الاجتماع انبثقت مجموعة 22 المؤلفة من قدماء المنظمة الخاصة فقط، فعقدت اجتماعها في نهاية شهر جوان 1954م في منزل المناضل دريش الياس بحي الناضور (المدنية) (Clos Salembier) سابقا (العاصمة) برئاسة مصطفى بن بولعيد، وإضافة إلى منظمي الاجتماع وهم: محمد بوضياف، مصطفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، ديدوش مراد ورابح بيطاط، حضر أشغال هذا الاجتماع الذي دام يوما واحدا ممثلون من وسط وغرب وشرق الجزائر ما عدا منطقة القبائل بسبب مناصرة كريم بلقاسم للمصاليين، والحاضرون هم على التوالي: من الجزائر العاصمة، بوعجاج الزوبير، بلوزداد عثمان، مرزوقي محمد، دريش الياس، سويداني بوجمعة، بوشعيب أحمد، عبد القادر العمودي، ومن القطاع الوهراني، بوصوف عبد الحفيظ، بن عبد الملك رمضان، ومن قسنطينة، مشاطي محمد، حباشي عبد السلام، رشيد ملاح وبن بوعلي السعيد، ومن سوق أهراس، باجي مختار، ومن الشمال القسنطيني، زيغود يوسف، بن طوبال عبد الله وعمار بن عودة، وقد عرف باجتماع 22.

وتعرض الحاضرون خلال هذا الاجتماع إلى الوضع الذي كانت تمر به الجزائر والمغرب العربي، كما تطرقوا لموضوع الكفاح المسلح باعتباره النقطة الأساسية في جدول الأعمال وقد وقع خلاف في شأنه بين المؤيدين والمترددين، وكان تدخل سويداني بوجمعة فاصلا بين الجانبين، فأقنع المترددين بمبدأ الكفاح المسلح، وفي الأخير أصدروا بهذه المناسبة نداء إلى المناضلين يدعونه إلى وقف التنازع الحزبي ونبذ التفرقة، وتبنوا مبدأ الكفاح المسلح، وانبثقت من هذه المجموعة لجنة قيادية ضمت خمسة أعضاء برئاسة محمد بوضياف كمنسق عام. وفي نهاية شهر أكتوبر كانت عوامل الثورة قد نضجت ولم يبق سوى توجيه الضربة الأولى، وبعد أن انضم إليهم كريم بلقاسم في شهر جويلية، اجتمع القادة الست في سرية كبيرة يوم 23 أكتوبر 1954م برايس حميدو (Pointe Piscade) سابقا (العاصمة) في منزل أحد أعضاء

المنظمة الخاصة و لم يكن لهم لا مال ولا سلاح لتموين الحرب، والست هم: مصطـــفى بن بولعيد، العربي بن مهيدي، رابح بيطاط، محمد بوضياف، ديدوش مراد وكريم بلقاسم. وبعد أن بحث القواد الست مختلف النواحي التي بلغها الإعداد للثورة أخذوا على عاتقهم المسؤولية التاريخية بإعلان بدء الشعب الجزائري كفاحه الوطني المسلح وهذا بالتشاور مع أعضاء البعثة الخارجية الثلاثة لحزب الشعب الجزائري وحركة انتصار الحريات الديمقراطية بالقاهرة وهم: أحمد بن بلة وحسين آيت أحمد ومحمد خيضر، وقرروا أن يكون تاريخ اندلاع الثورة التحريرية في الساعة الواحدة بعد منتصف ليلة أول نوفمبر 1954م والسبب في ذلك هو وجود عدد كبير من جنود وضباط جيش الاحتلال في عطلة نهاية الأسبوع يليها انشغالهم بالاحتفال بالعيد المسيحي.

وفي هذا الاجتماع التاريخي للست ولدت جبهة التحرير الوطني وجناحها العسكري المتمثل في جيش التحرير الوطني التي توحدت فيها جميع الطاقات الثورية الوطنية في الجزائر عدا المصاليين والحزب الشيوعي الجزائري، وقسموا الجزائر إلى خمس مناطق حربية وعينوا عليها مسئوليها ونوابهم كما يلي:

المنطقة الأولى: الأوراس، ويشرف عليها مصطفى بن بولعيد وينوب عنه بشير شيهاني.

المنطقة الثانية: قسنطـــينة، ويشرف عليها ديدوش مراد وينوب عنه زيغود يوسف.

المنطقة الثالثة: القبائل، ويشرف عليها كريم بلقاسم وينوب عنه أعمر أوعمران.

المنطقة الرابعة: الجزائر العاصمة، ويشرف عليها رابح بيطاط وينوب عنه سويداني بوجمعة.

المنطقة الخامسة: وهران، ويشرف عليها العربي بن مهيدي وينوب عنه عبد الحفيظ بوصوف.

وأصدرت جبهة التحرير الوطني في 31 أكتوبر 1954م "بيان أول نوفمبر" باللغة الفرنسية والعربية موجه للمناضلين خاصة وللشعب الجزائري عامة وضّحت فيه الشروط السياسية الكفيلة بتحقيق الاستقلال دون إراقة الدماء أو اللجوء إلى العنف، كما شرحت الظروف المأساوية للشعب الجزائري والتي دفعت به إلى حمل السلاح لتحقيق أهدافه القومية الوطنية، ورسمت فيه أهدافها المتمثلة في الحرية والاستقلال ووضع أسس إعادة بناء الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية طبقا لمبادئ الإسلام، ودعت

فيه الشعب الجزائري إلى تأييدها والاندماج في صفوفها، ويعتبر بيان أول نوفمبر بمثابة دستور الكفاح الشعبي الوطني ومرجعها الأساسي التي سارت عليه قيادة الثورة إلى غاية الاستقلال. وعلى اثر اتخاذهم القرارات التاريخية السابقة كلف الخمس بوضياف أن يلتحق بالزعماء الثلاثة في القاهرة، ليفضي إليهم بقراراتهم وليعمل معهم على قيادة الثورة من الخارج بتزويدها بما تحتاج من سلاح ومال مستندين إلى معونة الدول العربية، كما عهد إليهم بتعبئة الرأي العام الدولي لمناصرة الثورة وفضح جرائم الاستعمار الفرنسي لدى شعوب العالم، وكان ذلك أولى خطوات تدويل القضية الجزائرية. أما مصالي الحاج وأنصاره فقــد رفضوا التعاون مع اللجنة الثورية للوحدة والعمل كما رفضوا الاندماج في جبهة وجيش التحرير الوطني، وأسسوا بتاريخ 22 ديسمبر 1954م الحركة الوطنية الجزائرية (M.N.A) كحزب معادي لجبهة وجيش التحرير الوطني عقب تضليل وزرع البلبلة في صفوف الشعب الجزائري ليبتعد عن مساندة الثورة وكذلك خلق نواة عسكرية مدعمة بشريا وعسكريا من طرف الجيش الفرنسي بقيادة العميل محمد بلونيس مضادة للثورة، وقد حدثت عدة مواجهات عسكرية مسلحة في عدة مناطق من الوطن بين المصاليين وجيش التحرير من أبرزها حادثة ملوزة ببني يلمان. وهكذا خسر مصالي الحاج خاتمته تفاهة بعد أن كان من قبل رمزا هاما من رموز النضال السياسي الجزائري، فعاش بقية حياته معزولا ومنفيا عن وطنه الجزائر طيلة الحرب التحريرية وإلى غاية وفاته بتاريخ 3 جوان 1974م في فرنسا، ثم نقلت رفاته لتدفن في مسقط رأسه تلمسان.

بعض الأعضاء من مجموعة 22



رابح بطاط



محمد بوضياف



العربي بن مهيدي

مدينة الجزائر عاصمة المقاومة

في ليلة أول نوفمبر 1954م اندلعت الحرب التحريرية بصفة مفاجئة على السلطات الاستعمارية الفرنسية وشنت هجومات في نقاط عديدة من التراب الجزائري عبر المناطق الخمس: باتنة، أريس، خنشلة وبسكرة في المنطقة الأولى، قسنطينة وسمندو بالمنطقة الثانية، العزازقة وتيغزيرت وبرج منايل ودراع الميزان بالمنطقة الثالثة، أما في المنطقة الرابعة فقد مست كل من الجزائر العاصمة وبوفاريك والبليدة، بينما كانت سيدي علي وزهانة ووهران على موعد مع اندلاع الثورة في المنطقة الخامسة.

نفذت هذه الهجمات مجموعة من الثوار مؤلفة من 1200 مجاهد على المستوى الوطني مسلحين ببنادق صيد وبضعة قنابل تقليدية، وتركزت الهجومات على المراكز الحساسة للسلطات الاستعمارية مثل مقرات الدرك والشرطة والثكنات ومحطات توليد الكهرباء، بالإضافة إلى الممتلكات التي استحوذ عليها المعمرون. وباعتراف السلطات الاستعمارية، فإن حصيلة العمليات المسلحة ضد المصالح الفرنسية عبر كل مناطق الجزائر ليلة أول نوفمبر 1954م، قد بلغت ثلاثين عملية خلفت مقتل 10 أوروبيين وعملاء وخسائر مادية تقدر بالمئات من الملايين من الفرنكات الفرنسية. أما الثورة فقد فقدت في مرحلتها الأولى خيرة أبنائها الذين سقطوا في ميدان الشرف، من أمثال عبد المالك رمضان وقرين بلقاسم وباجي مختار وديدوش مراد وغيرهم. وردا على بيان أول نوفمبر أعلن وزير الداخلية الفرنسي فرنسوا ميتيران قائلا يوم 5 نوفمبر 1954م أمام لجنة الشؤون الداخلية بالبرلمان الفرنسي: "إذا كنا نقبل الحوار مع الوطنيين في البلدين المحميين المغرب وتونس، فإن ذلك غير ممكن مع الجزائر، التي هي مقاطعة فرنسية وجزء لا يتجزأ من فرنسا. وكل الذين يتظاهرون بشيء ضد سلامة الأمة ووحدتها سيتعرضون لصرامة القانون.

إن المفاوضات مع هذا البلد في هذه الحالة ستكون الحرب، إذ لا يمكن أن تكون هناك محادثات بين الدولة والعصابات المتمردة التي تريد الحلول محلها ". كما صرح رئيس الحكومة الفرنسية منديس فرانس أمام البرلمان الفرنسي يوم 12 نوفمبر 1954م ردا على بعض النواب الجزائريين الذين طالبوه بقمع تمرد المجاهدين وتحقيق الاندماج بسرعة: "لا تخافوا، إن الأمة لن تسمح لأحد بأن يخاطر بوحدتها، وأن ليس

هناك انفصال ممكن للجزائر عن فرنسا ..... وسنضرب بشدة، وبعد عودة الأمن ستزيل البؤس على الجزائريين". واتهم الدولة المصرية أنها وراء ذلك، وفي تصريح آخر يقول: "وهناك مواطنون شنوا حربا على وطنهم ولكن الشعب لم يتبعهم، وقد اتخذنا الإجراءات الصارمة التي يقتضيها الموقف، وأعددنا وجندنا جميع الإمكانيات حتى تتغلب قوة الأمة".

وصدر في صباح 1 نوفمبر أول بلاغ رسمي للحاكم العام الفرنسي بالجزائر وقتئذ السيد "روجيه ليونار"، عدد فيه الخسائر التي لحقت جنوده اثر هجمات المجاهدين الجزائريين، ووصف الثوريين بالمجرمين، وفيما يلي نص البلاغ: "حدث أثناء الليل بمناطق مختلفة من الأرض الجزائرية، وعلى الأخص شرق قسنطينة بمنطقة الأوراس عدة عمليات حربية مختلفة بلغ عددها الثلاثين عملية، قامت بها فرق صغيرة من الإرهابيين أسفرت عن قتل ضابط وجنديين في مدينتي خنشلة وباتنة، وجنديين من حراس الليل بمنطقة القبائل، وكذا أطلق الرصاص على مركز الدرك وألقيت بعض القنابل الحارقة المصنوعة محليا ولكنها لم تسبب أضرارا سوى في مخازن شركة الحبوب ببلدة بوفاريك وشركة سليتاف للحديد والفلين بمنطقة القبائل. والحاكم العام يؤكد، أنه قد اتخذ فور هذه الحوادث الإجراءات الحازمة السريعة اللازمة لمواجهة هذه الحالة، والتي هي بين أيدي القائد العام حيث يجري تنفيذها، كما استدعينا بعض القوات الاحتياطية لتدعيم قواتنا بمناطق الحوادث. إن الشعب الذي يثق فيما يتخذه الحاكم العام من إجراءات لتهدئة الحال وضمان الأمن للقضاء على الأقلية المجرمة، قد سيطر عليه في جميع أوساطه الهدوء وضبط الأعصاب".

ودون معرفة الجهة المفجرة للثورة وقادتها والبحث عن أسبابها اتخذ الحاكم العام إجراءات سريعة ابتداء من الأسبوع الأول من نوفمبر، تلخصت في قيامه بحملة واسعة من الاعتقالات بلغت في نهاية شهر ديسمبر 1954م ألفين معتقل وشملت كل من عرف بنشاطه الوطني سواء في حزب مصالي الحاج أمثال مولاي مرباح والمناضلين في حركة أنصار الحريات الديمقراطية أمثال كيوان ويوسف بن خدة واعتبرتهم بمثابة قادة للحركة الثورية دون أن يكون لهم علاقة بتنظيم ثورة أول نوفمبر وذلك ما أثبتته التحقيقات القضائية فيما بعد. وقام الحاكم العام يوم 5 نوفمبر 1954م طبقا لقرار الحكومة الفرنسية بحل حركة انتصار الحريات الديمقراطية، كما استدعى من فرنسا ثلاث فرق من جنود المظلات، وقامت بالتضامن مع القوات الأصلية بشن حملة انتقامية على سكان القرى المجاورة لهجمات ليلة أول نوفمبر دمرت فيها أغلب هذه القرى وقتلت الكثير من سكانها العزل الآمنين، واعتقد الحاكم العام أن هذه العمليات

التدميرية ستمكن له السيطرة على الوضع وهذا ما صرح به قائلا: "ويمكنني القول بأني سأقضي على هؤلاء المتمردين أعداء الوطن خلال أيام".

لكن الهجمات المتتالية للثوار الوطنيين أيقنته أن الأمر صعب، وأمام تزايد ضربات المجاهدين الموجعة اعتبرت حكومة باريس سياسة مندوبها روجيه ليونار فشلا، فسحبه رئيس الحكومة الفرنسية منديس فرانس من منصبه وعين بدلا منه "جاك سوستيل" الذي لم يلبث أن فشل هو الآخر أمام هجمات المجاهدين وانتصاراتهم المتتالية وهذا بالرغم من محاولته الإصلاحية في الميدان السياسي التي تدعو إلى الإدماج والتي عارضها المعمرون الأوروبيون بقوة. وبعد الانتخابات التشريعية التي جرت بفرنسا يوم 2 جانفي 1956م انهزمت حكومة اليميني "ادغار فور" المساندة لسياسة سوستيل وشكلت حكومة جديدة برئاسة الاشتراكي "غي موليه" الذي كان أول قرار اتخذه هو عزل سوستيل من منصبه وعين مكانه "روبير لاكوست" الذي ثبتت الحوادث اليومية أنه لم ينجح سوى في ارتكاب أبشع الجرائم لإبادة الشعب الجزائري ولهذا استمر في منصبه مدة أطول من الذين سبقوه في حكم الجزائر خلال الثورة، وقد صرح السفاح لاكوست بتاريخ 3 ماي 1956م قائلا: "لقد رأيت من الضروري أن أطلب من الحكومة إرسال قوات إضافية إلى الجزائر وأسلحة جوية جديدة، بالإضافة إلى ضرورة إعادة النظر في مسائل تنظيم الوحدات المسلحة للاستفادة من أحسن إمكانياتها للقتال في الجزائر". وقد أسرع رئيس الحكومة الفرنسية "غي موليه" إلى تلبية طلب مندوبه لاكوست، فضاعف قواته بما فيها البرية والجوية والبحرية حتى أصبح مجموع القوات الاستعمارية المقاتلة تبلغ أربعمائة ألف جندي. أما الأحزاب الجزائرية فنظرت في بداية الأمر إلى هذه الثورة بتحفظ، إذ كانت تظن بأنها عابرة يائسة وغير مضمونة العواقب وهذا ما صرح به فرحات عباس رئيس حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري لكن تزوير انتخابات المقاطعات التي نظمت في شهر أفريل 1955م والتي كان ينوي من خلالها رئيس الحكومة الفرنسية منديس فرانس تطبيق القانون الجزائري الفرنسي لعام 1947م أثبت له عدم جدية المسعى الاستعماري هذا بالإضافة لنجاح الثورة وخاصة بعد هجومات 20 أوت 1955م مما دفع بفرحات عباس إلى إصدار بيان بعد مرور سنة من اندلاع الثورة إلى المنتخبين التابعين لحزبه يدعوهم فيه إلى الانسحاب من كل المجالس الفرنسية والالتحاق بالثورة. بينما انتظرت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنتين أي إلى غاية 12 فيفري 1956م، والسبب في ذلك أن مواقف أعضائها انقسمت إلى تيارين، تيار ينادي السلطات الفرنسية إلى التعجيل بالإصلاحات الشاملة مع احترام مقومات الشعب

الجزائري، وتيار ينادي بمساند الحرب التحريرية وعلى رأسهم الشيخ العربي التبسي، أما البشير الإبراهيمي الذي كان مستقرا عند اندلاع الثورة بالقاهرة فقد أعلن صراحة في بيانه الذي صدر بتاريخ 14 نوفمبر 1954م والممضي رفقة الشيخ الورتلاني عن مساندته المطلقة للثورة داعيا فيه الشعب الجزائري إلى مناصرتها والالتحاق بها.

أما الحزب الشيوعي الجزائري والذي هو في الأصل مؤلف ومسير في أغلبيته من طرف المعمرين الفرنسيين فقد أعلن صراحة في بيان صدر بتاريخ 2 نوفمبر 1954م. إدانته للثورة ورفضه الالتحاق بها وبقي مستمرا في موقفه المناهض للحرب التحريرية إلى غاية الاستقلال.



صورة تذكارية لمهندسي ثورة نوفمبر وهم على التوالي:

الواقفون من اليمين إلى اليسار: محمد بوضياف، ديدوش مراد، مصطفى بن بولعيد، رابح بيطاط.

الجالسون من اليمين إلى اليسار: العربي بن مهيدي وكريم بلقاسم

معركة الجزائر

بعد مرور عامين على اندلاع الثورة التحريرية، حاولت السلطات الاستعمارية التقليل من العمل العسكري لجيش التحرير الوطني معتمدة سياسة التضليل لذلك عمدت قيادة الثورة إلى التخطيط لعمليات عسكرية كبرى من أشهرها هجومات 20 أوت 1955م التي قادها الشهيد زيغود يوسف في الشمال القسنطيني (سكيكدة، ميلة، الحروش) على 36 مركز استعماري من بينهم مراكز الدرك والشرطة ومزارع المعمرين قتل خلالها 123 فرنسي وذهب ضحيتها 1273 جزائري جراء الحملة الانتقامية للسلطات الاستعمارية. وبعد مؤتمر الصومام الذي انعقد في بجاية بتاريخ 20 أوت 1956م رأت قيادة جبهة التحرير ضرورة نقل الثورة إلى المدن أين تتمركز الدوائر الاستعمارية وتتواجد البعثات الدبلوماسية والصحافة الدولية، فكانت معركة الجزائر التي اعتبرت نقلة نوعية في مسار الثورة التحريرية، إذ نقلت العمل المسلح إلى قلب العاصمة وبذلك لم يعد الحديث عن مجموعة من المتمردين في الجبال فقط.

ويقصد بمعركة الجزائر تلك العمليات الفدائية الجريئة التي ألقت الرعب في صفوف الأوروبيين وعاشتها الجزائر العاصمة ابتداء من 20 سبتمبر 1956م إلى غاية سبتمبر 1957م، والتي جاءت استجابة لتوجيهات لجنة التنسيق والتنفيذ بعد المصادقة على قرارات مؤتمر الصومام، إذ استقر الشهيد العربي بن مهيدي المكلف بالعمليات الفدائية بالعاصمة التي أصبحت بموجب قرارات مؤتمر الصومام منطقة مستقلة رفقة عبان رمضان المكلف بالتنسيق والتنفيذ بين ولايات الداخل والخارج، وبن يوسف بن خدة المكلف بالاتصالات والمهمات بين القادة الثوريين، وكريم بلقاسم المكلف بجيش التحرير والعمليات العسكرية، وسعد دحلب المكلف بالإعلام، وتمكن الخمس الأعضاء في لجنة التنسيق والتنفيذ من تنظيم الجزائر العاصمة سياسيا وعسكريا وتأطير خلايا الفدائيين وإنشاء شبكة لصنع القنابل التقليدية الحارقة والقنابل اليدوية وتنظيم العمليات العسكرية في شوارع وأحياء العاصمة.

وفي البداية أعطت جبهة التحرير الوطني للفدائيين تعليمات بأن لا يقتلوا المدنيين الأبرياء وأن يوجهوا هجوماتهم ضد قوات الاحتلال فقط، غير أن الأوامر التي أعطاها روبير لاكوست (Robert Lacoste) بإعدام المجاهدين الجزائريين من بينهم الشهيدين أحمد زبانة ورفيقه عبد القادر فراج اللذين نفذ فيهما

الحكم بتاريخ 19 جوان 1956م في سجن بربروس بالعاصمة غير موقف القيادة الثورية لجبهة التحرير الوطني وقررت أن تنتقم لشهدائها بإعطاء تعليمات للفدائيين باغتيال المدنيين الأوروبيين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و54 سنة ويستثنى من ذلك الأطفال والنساء والشيوخ الذين يتجاوز سنهم 54 عاما. وكان الفدائيون مقسمون إلى مجموعات تتكون في غالب الأحيان من ثلاثة إلى أربعة أشخاص يعملون بالتواطؤ مع شبكة مؤلفة من ممونين بالمتفجرات وصانعي القنابل والتجار وبعض أصحاب المساكن الخ، وكانوا يقومون بثلاث أو أربع عمليات يوميا وفي بعض الأحيان في نفس الساعة، وشملت عملياهم الفدائية وضع قنابل متفجرة في مراكز تجمع الجيش الفرنسي "الحانات ومراكز الشرطة" مثل تفجير "الميلك بار" وأحد المقاهي يوم 30 سبتمبر 1956م الذي خلف 4 قتلى و52 جريحا، وإلقاء قنبلة في حافلة في محطة حسين داي يوم 13 نوفمبر 1956م أدت إلى وفاة 36 أوروبي، وتفجير ثلاثة حانات في نفس الساعة في شارع ميشلي (ديدوش مراد حاليا) بالقرب من الجامعة المركزية وذلك يوم 26 جانفي 1957م خلفت مقتل أربع نسوة وجرح سبعة وثلاثين أوروبيا، ووضع قنبلتين يوم 10 فيفري 1957م في ملعب الأبيار أثناء مقابلة كرة القدم خلفت إحدى عشرة قتيلا وستة وخمسين جريحا، وتفجير "كازينو لاكورنيش" بالقرب من حي بوانت بيسكاد (رايس حميدو حاليا) يوم 9 جوان 1957م خلف تسعة قتلى وخمسا وثمانين جريحا، واغتيال بعض الخونة وطغاة المعمرين المعروفين بكرههم الشديد للشعب الجزائري مثل أميدي فروجي (Amedé Froger) رئيس فدرالية شيوخ بلديات الجزائر ورئيس بلدية بوفاريك الذي اغتيل على يد الفدائي الشهير علي عمار المدعو (علي لابوانت) في شوارع العاصمة يوم 28 ديسمبر 1956م وهذا عندما كان يتأهب لركوب سيارته بعد خروجه من مترله الكائن بنهج ميشلي (ديدوش مراد حاليا)، وتمت العملية بناءا على أوامر من ياسف سعدي وقرار صادر من العربي بن مهيدي، وكذلك الباشاغا آيت علي رئيس المجلس العام للجزائر العاصمة الذي قتل يوم 25 جانفي 1957م بالنادي الفرنسي الإسلامي بالقرب من مجلس الأمة الحالي.

وكانت لهذه العمليات الفدائية أثرها العميق في نفوس الأوروبيين بالجزائر العاصمة حيث أفسدت معيشتهم وأصبحوا يعيشون في رعب وخوف دائم. ولوضع حد للأعمال الفدائية عزت القيادة السياسية في باريس بتفويض من روبير لاكوست كافة السلطات إلى الجنرال السفاح جاك ماسو

(Jacques Massu) قائد قوات المظليين العائد من مغامرة فاشلة في قناة السويس ومنحته "صكا أبيض" لإعادة الأمن إلى العاصمة وهذا بتاريخ 7 جانفي 1957م ليرفع بذلك عدد قوات الجيش الاستعماري إلى ما يزيد عن 90 ألف جندي في الجزائر العاصمة لمواجهة معركة الجزائر كما يسميها الجنرال ماسو والتي ما هي في الحقيقة إلا عمليات فدائية كانت تقوم بها كمشة من الفدائيين بأسلحة بسيطة عبارة عن مسدسات وقنابل تقليدية أمام جيش مسلح بأسلحة عصرية وطائرات ودبابات، بينما كلف العقيد ايف غودار (Yves Godar) الخبير في استغلال المعلومات والتعذيب على حي القصبة العتيق المكان المفضل لنشاط الفدائيين والفدائيات والذي يعد حصنا منيعا لهم بسبب أزقته الضيقة والملتوية ومنازله المتكونة من ساحات داخلية وسطوح متدرجة، وبسبب نشاطها الفدائي الدؤوب عزلت القصبة تماما عن بقية المدينة بالأسلاك الشائكة وفرضت دوريات نهارية وليلية عليها. وفي العاصمة وجد العسكريون فرصة ليطبقوا على سكانها المسلمين ما كانوا يطبقونه على أهل البوادي من أنواع القمع واستخدموا لأجل ذلك كل الوسائل المتاحة للقضاء في أسرع وقت على النشاط الفدائي: حظر التجول ليلا، الاستنطاقات، التعذيب الوحشي بالضرب والكهرباء والماء، التوقيفات، الاعتقالات، المداهمات، الاختطاف، اغتصاب النساء، التخريب، التدمير، القتل بدون محاكمة قضائية الخ، وكما كتب المجرم بول أوساريس في مؤلفه: "ويمكن القول أنه من النادر أن يجد المستنطقون في الليل أنفسهم أحياء في الصباح، سواء اعترفوا أو لم يعترفوا".

ولتبرير أعمالهم الإرهابية ومغالطة الرأي العام الفرنسي والدولي أطلق الاستعماريون والموالون لهم من وسائل الإعلام المرئية والمكتوبة على هذا اللون من القمع اسم "الإرهاب المضاد" متناسين أن أول عملية إرهابية قام بها الأوروبيون المتطرفون ضد الجزائريين الأبرياء تمت قبل بدء معركة الجزائر، ففي شهر مارس 1956م قام أحد المعمرين اسمه "ميشال فيشوز" بوضع قنبلة في شارع يقع بحي القصبة خلف الانفجار 15 قتيلا و40 جريحا في صفوف الجزائريين، وبالرغم من علم السلطات الأمنية لمدينة الجزائر باسم واضع القنبلة إلا أنها لم تقبض عليه. وقد أثمرت هذه الأعمال القمعية إلى وصول القوات الاستعمارية إلى هدفها وخاصة بعد الأسابيع القليلة من إضراب الثمانية أيام حيث تأثرت شبكة الفداء وخلاياه بالعاصمة نظرا لتركيز الحشود العسكرية وحصارها القمعي المستمر ليلا نهارا على أحياء

المسلمين من القصبة إلى الحراش ومراقبتها للأنهج والشوارع واشتداد نقاط الحراسة والتفتيش بها، مما دفع بقادة لجنة التنسيق والتنفيذ إلى مغادرة الجزائر العاصمة يوم 25 فيفري 1957م إلى الولاية الرابعة (البليدة)، ومنها توجه يوسف بن خدة وكريم بلقاسم إلى تونس بينما توجه عبان رمضان رفقة سعد دحلب إلى المغرب.

وتمكن المظليون خلال هذه الفترة من العثور على مخابئ القنابل والأسلحة في القصبة وإلقاء القبض على آلاف المواطنين والمناضلين بصفة جماعية ونقلهم إلى مراكز الاستنطاق في بني مسوس ومدرسة الاتصالات بن عكنون وتعذيب وإعدام نخبة من العناصر القيادية في جبهة التحرير الوطني من بينهم الشهيد العربي بن مهيدي الذي ألقي عليه القبض صدفة من طرف الوحدة الثالثة للمظليين التابعة للعقيد مارسيل بيجار (Marcel Bigeard) يوم 23 فيفري 1957م بالجزائر العاصمة، ولما رفض بن مهيدي خيانة الثورة بعد رفضه الاقتراح الذي قدم له للالتقاء بروبير لاكوست بشأن موضوع التفاوض حول الثورة تم تسليمه من طرف بيجار للمصالح الخاصة التي أعدمته بتاريخ 4 مارس 1957م بأمر من فرانسوا ميتيران (François Mitterand) وزير العدل في حكومة فرنسا بباريس الممثلة في الجزائر العاصمة من طرف الوزير المقيم روبير لاكوست وهذا بعد تعذيبه من طرف المصالح الخاصة التابعة للجنرال ماسو، وأعلنت السلطات الفرنسية وقتئذ بأنه انتحر، واستلزم أربعين سنة بعد استقلال الجزائر ليعترف الجنرال المجرم بول أوساريس (Paul Oussaresses) الذي كان يشغل وقتئذ منصب منسق مصالح الاستعلامات بالجزائر العاصمة في كتابه الذي صدر بباريس يوم 3 ماي 2001 تحت عنوان "أجهزة خاصة: الجزائر 1955 – 1957م" بأنه قتل شنقا وهذه مقتطفات مما جاء من كتابه حيث يقول: "في الغرفة وبمساعدة رؤسائي كبلنا العربي بن مهيدي ثم شنقناه بكيفية توحي بالانتحار، ولما تأكدت من وفاته فككت أغلاله ونقلته إلى المستشفى قبل إجرائي مكالمة هاتفية مع ماسو قائلا له: جنرالي لقد انتحر بن مهيدي وجثمانه في المستشفى وسآتيك بتقرير صباح غدا. أما فيما يخص التعذيب، فإنه كان مسموحا به بل ومطلوبا وفرانسوا ميتيران وزير العدل كان له مبعوث لدى ماسو في شخص القاضي جان بيرار وهو يحمينا وكان على اطلاع كامل بما يجري في الليل.

لم أكن أشعر بالحقد ولا بالشفقة كل ما كان ماثلا في ذهني هو أنني أمام وضع بالغ الاستفحال وتحت يدي شخص متورط بشكل مباشر في عملية إرهابية وكل الوسائل مقبولة لإرغامه على الكلام". ولم يكن بن مهيدي الضحية الوحيد بل قتل أيضا على يده المئات من الجزائريين نذكر منهم المحامي الشهيد علي بومنجل الذي قتل بصفة أبشع من تلك التي نفذت في حق العربي بن مهيدي حيث رمي بكل برودة من الطابق السادس للمبنى الذي كان مسجونا فيه والواقع بالأبيار أين توجد سنيما "الريكس"، وهذه شهادة أوساريس كما جاءت في مؤلفه الذي ذكرناه سابقا: "... قم بإحضار سجينك، ولكي يتم تحويله إلى المبنى المجاور عليك اجتياز الجسر المتواجد في الطابق السادس، وأنا (بول أوساريس) سأنتظر في الأسفل إلى حين فراغك من التحويل، هل فهمتني الآن ؟ وهز الملازم رأسه دليلا على الاستيعاب.

وبعد فترة، رجع الملازم لاهثا ليخبرني بأن بومنجل سقط من الطابق السادس، وقبل أن يرميه من أعلى الجسر، قام بصرعه بضربة مقبض قادوم وجهه صوب قفاه. وقفزت إلى سيارة جيب ورجعت إلى ماسو والآخرين الذين كانوا لا يزالون مستغرقين في حديثهم. وقلت: حضرة الجنرال، لقد قلت لي بأنه لا يجب لبومنجل أن يهرب، اطمئن إذن فإنه لن يهرب لأنه ببساطة انتحر. وأصدر ماسو كالعادة غمغمة، وغادرت المكان ...". وبإلقاء القبض على ياسف سعدي واستشهاد العربي بن مهيدي وأخيرا علي لابوانت يوم 8 أكتوبر 1957م انتهت معركة الجزائر كما يسميها الفرنسيون. وقدرت السلطات الاستعمارية عدد النشيطين في العاصمة بـــ 5000 شخص من أبرزهم نذكر:

1) ياسف سعدي:

وهو من مواليد 20 جانفي 1920م بالقصبة (العاصمة)، وبها تربى وأخذ مبادئ القراءة في مدرستها الابتدائية حتى سن الرابعة عشر ثم ترك التعليم حين احتل الجيش الأمريكي والإنجليزي في 8 نوفمبر 1942م المدرسة واتخذوها مقرا لهم. اشتغل من بعد بمخبزة العائلة، بدأ نشاطه السياسي مبكرا إذ شارك

في المظاهرات التي نظمها حزب الشعب في 1 ماي 1945م ثم مظاهرات 8 ماي 1945م، انخرط في صفوف حركة انتصار الحريات الديمقراطية ومن بعد اللجنة الثورية للوحدة والعمل. بعد عودته من سويسرا واصل نشاطه السياسي في سرية إلى غاية 1956م تاريخ بداية معركة الجزائر أين عين قائدا للمنطقة المستقلة للعاصمة، وساهم رفقة علي لابوانت وحسيبة بن بوعلي وغيرهم من الفدائيين في تكثيف العمل الفدائي بالعاصمة إلى غاية اعتقاله من طرف فرقة المظليين بتاريخ 23 سبتمبر 1957م، وكان يتخذ من القصبة ملجأ له ولباقي الفدائيين.

2) علي عمار المدعو علي "لابوانت":

ولد بمدينة مليانة يوم 14 ماي 1930م، من أسرة فقيرة عرف منذ طفولته مرارة الحياة حيث اشتغل مبكرا في مزارع المعمرين، عند قدومه إلى مدينة الجزائر انخرط في صفوف النادي الرياضي بالعاصمة ومارس رياضة الملاكمة، بعد قضائه فترة في السجن انضم إلى صفوف جيش التحرير الوطني ضمن فوج الفدائيين بالعاصمة، وقام بعدة عمليات ناجحة على مراكز الجيش والشرطة الاستعمارية والخونة. وقد شكل مع مجموعة من الفدائيين من بينهم حسيبة بن بوعلي وطالب عبد الرحمن شوكة في حلق البوليس الفرنسي إلى أن كان يوم 8 أكتوبر 1957م حيث نسف المنزل الذي كان يأويه رفقة حسيبة بن بوعلي ومحمود بوحميدي وعمر الصغير، فسقط الأربعة شهداء.

3) حسيبة بن بوعلي:

ولدت في شهر جانفي 1938م بمدينة الشلف، من عائلة ميسورة الحال، بعد انتقال عائلتها إلى العاصمة سنة 1948 واصلت تعليمها في مدارسها بنجاح ودخلت إلى ثانوية عمر راسم وفي نفس الوقت كانت منخرطة في الكشافة الإسلامية، انضمت إلى صفوف جيش التحرير الوطني مع مطلع سنة 1955م وهي في سن السابعة عشر كمساعدة اجتماعية، ولكنها برزت سنة 1956م حين أصبحت عنصرا نشيطا في فوج الفدائيين المكلفين بنقل وصنع القنابل، واصلت نضالها بتفاني إلى أن سقطت شهيدة.

4) "الصغير" عمر ياسف:

الشهيد الطفل عمر ياسف انضم إلى الثورة وسنه لا يتعدى 13 سنة، وكان من مجاهدي حي القصبة العتيق، شارك مع رجال في سن والده في حمل الرسائل إلى المسؤولين، وكان حلقة وصل بين العربي بن مهيدي وياسف سعدي وباقي الفدائيين، وشهد له الشهيد العربي بن مهيدي بحماسه الفياض وبإرادته الفولاذية، واستطاع بنباهة تخطي كل الحواجز البوليسية، ولم تتمكن السلطات الفرنسية من اكتشاف نشاطه إلى أن استشهد رفقة حسيبة بن بوعلي وعلي لابوانت وحميد بوحميدي يوم 8 أكتوبر 1957م بعد نسف المترل المختبئين فيه بحي القصبة.

5) محمود بوحميدي:

من مواليد سنة 1939م بالقصبة العتيقة، انضم إلى صفوف الثورة ضمن فوج الفدائيين بالقصبة، وبحكم معرفته للعاصمة كلف بربط الاتصالات بين الفدائيين، و عمل على توفير مخابئ لهم في القصبة مثلما فعل مع علي لابوانت سنة 1957م. وكان له دور أساسي في إخفاء وثائق الثورة ومراسلات مسؤولي العمليات الفدائية، وتحضير أماكن لاجتماعات المجاهدين. استمر في نضاله إلى أن سقط شهيدا بعد نسف البيت الذي كان به رفقة علي لابوانت وحسيبة وعمر الصغير.

6) طالب عبد الرحمن:

ولد بالقصبة يوم 3 مارس 1930م، نجح في مساره التعليمي الابتدائي والثانوي ومنح من أجل ذلك منحة للدراسة في الخارج، لكنه فضل البقاء في الوطن. بعد نجاحه في امتحان البكالوريا سجل في الجامعة شعبة علوم لتحضير شهادة جامعية في الكيمياء. توقف عن الدراسة بعد اندلاع الثورة التحريرية وانضم في صفوف المجاهدين في الولاية الثالثة بنواحي أزفون. نظرا لمعرفته بالكيمياء استطاع أن ينشأ مخبرا للمواد المتفجرة وكان ذلك في فيلا الورود بالأبيار، استعملت العديد من القنابل التي صنعها في معركة الجزائر، شارك أيضا في إضراب الطلبة في 19 ماي 1956م. في يوم 11 أكتوبر 1956م وقع انفجار بفيلا الورود التي كان ينتج فيها القنابل فاستشهد زميله رشيد كواج، أما طالب عبد الرحمن فقد نجا،

ومن يومها انكشف أمره من قبل السلطات الاستعمارية، فأصبح محل بحث من طرف الأمن الفرنسي عندئذ التحق بالولاية الرابعة وبالضبط بنواحي الشريعة وبقي هناك يواصل نشاطه الثوري حتى قبض عليه الجيش الفرنسي في نواحي البليدة يوم 5 جوان 1957م، فتعرض لشتى أنواع التعذيب حتى استشهد يوم 23 أفريل 1958م. هذا بالإضافة إلى فدائيات وفدائيين آخرين صنعوا الحدث في شوارع العاصمة من أمثال جميلة بوحيرد، زهرة ظريف، باهية خلوي، سامية الأخضري، فاطمة كيوان، زهور زراري، مليكة قريش، فاطمة سليماني، جميلة بوعزة، غانية بلقايد، أوريدة مداد، عبد القادر قروج، أرزقي بن ناصر دون أن ننسى الأوروبيين والأوروبيات رغم قلتهم نذكر من بينهم جورجيو أكامبورا، وأندري كاستل، وهنري دوكلار، وفيليكس كولوجي، وفيرناند ايفتون، وجكلين قروج، ودنيال مين، وغيرهم من الجزائريين المنسيين منهم من بقي على قيد الحياة بعد الاستقلال والأغلبية ماتوا تحت التعذيب.

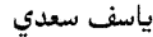


العربي بن مهيدي



كريم بلقاسم





ياسف سعدي

إضراب الثمانية أيام

قبل التطرق لقرار الإضراب لابد من إعطاء صورة موجزة عن وضعية الثورة قبل ذلك، فعلى المستوى الداخلي : ازدياد عمليات القمع من جانب الحكومة الفرنسية اليسارية التي كان يرأسها " غي موليي" (Guy Mollet)، وخاصة بعد أن منحها بالإجماع بتاريخ 12 مارس 1956 م البرلمان الفرنسي بما فيه نواب اليمين والاشتراكيين والشيوعيين كامل السلطات للقضاء على الثورة بحجة إعادة الأمن.

وازداد الإصرار الفرنسي على وضع حد للثورة، بعد أن وضع مؤتمر الصومام الذي انعقد ببجاية يوم 20 أوت 1956م الأسس التنظيمية والهيكلية المختلفة التي مكنت الثورة من استقطاب القاعدة الشعبية، وتجسدت السياسة الفرنسية في تكثيف العمليات العسكرية وزيادة عدد الجنود باتخاذها قرار يوم 23 أوت 1955م لاستدعاء الجنود الاحتياطيين، فمن 200000 جندي عام 1954م إلى 400000 عسكري سنة 1956م إضافة إلى العتاد الحربي من طـيران ومدفعية ودبابات وقنابل النابلم بتدعيم من الحلف الأطلسي، وإنشاء عام 1955م المناطق المحرمة والمحتشدات التي بلغ عددها 2600 لسجن سكان الأرياف فيها بغية منعهم من الاتصال بجيش التحرير، وكذا تطويق الحدود الغربية والشرقية بالخطوط المكهربة والأسلاك الشائكة والألغام ووضع بالقرب منها مراكز للمراقبة ورادارات لإيقاف تسرب الجنود والأسلحة من الحدود، واللجوء إلى القرصنة الجوية من طرف الطيران العسكري الفرنسي باختطاف طائرة زعماء جبهة التحرير الوطني في 22 أكتوبر 1956م وإجبارها على الهبوط في الجزائر وكانت آنذاك متوجهة من المغرب إلى تونس لحضور مؤتمر مغاربي، وكانت الحكومة الفرنسية برئاسة غي مولي حسب ما ذكره بول أوساريس تنوي إسقاطها لولا علمها في اللحظات الأخيرة بأن طاقم الطائرة فرنسي، وكانت تحمل بداخلها كل من السادة: أحمد بن بلة، ومحمد بوضياف، وحسين آيت أحمد، ومحمد خيضر، ومستشارهم مصطفى لشرف ضانة أنها بهذا العمل ستضع نهاية للثورة.

أما على الصعيد الخارجي: الانتصارات الدبلوماسية التي حققتها القضية الجزائرية في المحافل الدولية منها مؤتمر باندونغ للدول الأفرو – آسيوية والذي انعقد في شهر أفريل 1955م أبدى فيه المؤتمرون تدعيمهم المطلق للثورة الجزائرية عن طريق لائحة أيدوا من خلالها حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره بنفسه، والانتصار الثاني تمكن الدبلوماسية الجزائرية في 30 سبتمبر 1956م من تسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في دورتها العاشرة نتيجة حصولها على 23 صوتا ضد 27. في هذا الجو وتطبيقا لقرارات مؤتمر الصومام الرامية إلى تصعيد العمل الثوري والسياسي وإشراك كامل شرائح الشعب الجزائري في الثورة لوضعه وجها لوجه أمام قوات الاستعمار الفرنسي الظالم، وبعد مبادرة من العربي بن مهيدي لتنظيم إضراب لمدة شهر اجتمع أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ يوم 22 جانفي 1957م في الجزائر العاصمة، وبعد عدة اقتراحات اتفق كل من عبان رمضان والعربي بن

مهيدي ويوسف بن خدة وكريم بلقاسم وسعد دحلب على مدة ثمانية أيام تبدأ بتاريخ 28 جانفي1957م وتنتهي يوم 4 فيفري 1957م، وكان الغرض من هذا الإضراب إثبات للعدو الفرنسي أن جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد والشرعي للشعب الجزائري وكذلك قصد لفت أنظار الرأي العام الدولي إلى القضية الجزائرية التي كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك تتأهب لمناقشتها في دورتها الثانية عشرة.

وبهذه المناسبة وجهوا نداء إلى الشعب الجزائري أوضحت فيه جبهة التحرير الوطني الأسباب والأهداف المرجوة من وراء هذا الإضراب. وأوكلت مهمة التحضير إلى الولايات الستة، فشكلت عدة لجان داخل المصالح والمؤسسات مهمتها التوعية والتوجيه ودعوة السكان للتزود بالمؤونة طوال أيام الإضراب، وإيجاد الصيغ الكفيلة لمساعدة العائلات المحتاجة، وتوزيع المناشير والبيانات. ومن قرارات لجنة التنسيق والتنفيذ تكليف وحدات جيش التحرير الوطني بتصعيد وتكثيف الهجومات ونصب الكمائن وتصعيد نشاطات التخريب للمنشآت العسكرية والاقتصادية الفرنسية.

وفي هذا السياق برز دور كل من الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي لعب دورا بارزا في إنجاح هذا الإضراب من خلال مساندته لنداء جبهة التحرير، وكذا الاتحاد العام للطلبة الجزائريين المسلمين الذي بعث ببرقيات إلى الطلبة الفرنسيين المناهضين للاستعمار وإلى طلبة الدول الأفريقية السوداء وتونس والمغرب لمساندة الشعب الجزائري في كفاحه العادل. وكان الهدف من هذا الإضراب يتمثل فيما يلي: تجنيد الشعب الجزائري كله بدون استثناء للمشاركة في الكفاح الجماعي بدعمه للثورة المسلحة وبرنامجها، والظهور أمام العالم أنه شعب مصمم على مواصلة النضال من أجل استرجاع استقلاله وأنه وحد كلمته وراء جبهة وجيش التحرير - تحقيق القطيعة النهائية بين النظام الاستعماري الفرنسي وبين كل فرد من أفراد الشعب الجزائري - إسقاط ادعاءات الاستعمار القائلة بأن الثوار عناصر لا علاقة لهم بالشعب - وضع السلطات الاستعمارية في الجزائر في موقف تدرك معه بصورة حاسمة ونهائية أنها أمام ثورة شعبية، وأنها مهما استخدمت من وسائل قمعية وتدميرية، هي أعجز من أن تقف في طريقها نحو استرجاع سيادتها الوطنية المغتصبة - إشعار الوفود الدولية في نيويورك بالوضعية القائمة في الجزائر وذلك لتعزيز الجهود التي يقوم بها وفد جبهة التحرير الوطني كمستمع ومراقب لدى الأمم المتحدة للاعتراف

للجزائر بحقها في الاستقلال. وقد انطلق الإضراب في وقته المحدد أي صباح يوم الاثنين 28 جانفي 1957م، وشمل منذ اليوم الأول مختلف أنحاء القطر الجزائري، حيث اعتصم الجزائريون في بيوتهم، وتوقفت مختلف الأنشطة الاقتصادية والتجارية في المدن استجابة لنداء جبهة التحرير الوطني حتى بدت المدن كأنها ميتة تعيش صمتا رهيبا بعد أن أغلقت محلاتها التجارية وهجرها أصحابها الخبازين والجزارين وبائعي الخضروات الخ.

وها هو أحد الصحفيين يصف لنا اليوم الأول من الإضراب بمدينة الجزائر بقوله: "إن الإضراب العام التي دعت إليه جبهة التحرير الوطني الجزائري قد تجسم أمس بصورة ملموسة في عاصمة الجزائر. إنني لم أشاهد طوال نهار أمس أثناء تجولي برفقة الدوريات العسكرية بمختلف شوارع حي القصبة بمدينة الجزائر سوى جماعات القطط الجائعة التي تتسابق لاستقبال الجنود، إنني لم أر في حياتي مدينة يخيم عليها شبح الموت في وضح النهار مثل القصبة في إقفار شوارعها ورهبة السكون العميق المخيم عليها حتى كأن سكانها في نومة أهل الكهف". وهي صورة لسائر مدن وقرى الجزائر، وفي الوقت الذي كان الشعب في إضراب كانت قوات جيش التحرير الوطني تشن هجمات عنيفة على مراكز العدو وتخوض معارك طاحنة ومتواصلة على الأعداء في جميع مناطق القتال أحرز خلالها جيش التحرير الوطني على عدة انتصارات ضد قوات العدو وغنم الكثير من الأسلحة على مختلف أنواعها، ولقي شعار الإضراب صدى ليس فقط في داخل الجزائر بل حتى في فرنسا حيث استجاب العمال المغتربون إلى نداء جبهة التحرير الوطني.

أما عن نسبة الاستجابة الشعبية للإضراب فتذكر الصحف الأجنبية وحتى الفرنسية المعاصرة للحدث ومنها الجريدة الفرنسية (l'observateur): "إن نسبة الإضراب بلغت 90 % سواء في الإدارات والمصالح العمومية الرسمية مثل مصلحة البريد والسكك الحديدية ومختلف أنواع المواصلات أو في الأسواق العامة سواء المركزية أو التي تبيع بالتفصيل". ولما تفطنت السلطات الاستعمارية إلى مدى خطورة هذا الإضراب على مؤسستها الاقتصادية وسمعتها الدولية بادرت إلى تجنيد كل الإمكانيات المادية والعسكرية مع استعمال كل الوسائل الوحشية لتكسير الحركة الإضرابية، فأنشأت الإدارة الاستعمارية في أول الأمر إذاعة سرية مزيفة (سمتها صوت الجزائر الحرة المجاهدة) لتقلد إذاعة (صوت الجزائر الحرة المكافحة) ومن

خلالها تذيع بيانات وأوامر مزيفة. ومن التدابير الفرنسية لإحباط الإضراب توزيع مناشير مزيفة على أعلام تحمل صورة العلم الجزائري، زيادة على إذاعة بلاغات رسمية يهددون فيها المضربين بإنزال أشد العقوبات. و لم تكتف الإدارة الاستعمارية بهذه الإجراءات وإنما قام آلاف من رجال الأمن الفرنسي بما فيهم البوليس والمظليين التابعين للسفاح ماسو بالطواف في شوارع وساحات مدينة الجزائر يتربصون بالمواطنين العزل يكيلون لهم الضربات تلو الضربات.

وقد عزل حي القصبة عن سائر أحياء المدينة وتعترض الدبابات جميع الطرق خارج المدينة، وقامت الطائرات بإلقاء المناشير تدعو فيها سكان الجزائر إلى عدم الاستجابة للإضراب، وتقول هذه المناشير إن الذين يحرضون الناس على الإضراب سوف يقبض عليهم. ورغم هذه التهديدات والإنذارات وأعمال الحصار والقمع التي استعملتها القوات الخاصة الدموية التابعة للجنرالات الإرهابيين الثلاث وهم: لاكوست وماسو وصلان بتدعيم من الجيش والبوليس بالنهل على السكان المسلمين الجزائريين ضربا وإخراج الرجال بدون تفرقة من بيوتهم بوحشية ورميهم فوق الشاحنات في اتجاه مرسى الجزائر أو أي مصنع وأية ورشة إلا أن السلطات الفرنسية لم تفلح في تغيير رأي الشعب عن الاستجابة لنداء جبهة التحرير حتى أنها حين قام جنودها بفتح حوانيت التجار الجزائريين عنوة وتحطيم أبوابها لم يتقدم لها أصحابها وتركوها نهبا لجنود فرنسا، وفي الأخير عندما فشلت السلطات الاستعمارية في تكسير الإضراب لجأ ماسو إلى عمليات تمشيط شاملة اعتقل فيها كل الجزائريين بدون تمييز اعتقادا منه بأنهم كلهم ناشطين في جبهة التحرير الوطني حيث تم ملء معسكر بني مسوس بحوالي ألف وخمسمائة سجين والباقون إلى معسكرات فرعية ومورست كل أنواع التعذيب الجهنمية عليهم على أيدي جلادي الاستعمار بغية استجوابهم واستنطاقهم للعثور على المناضلين الحقيقيين، ومن بعد اتخاذ قرارات الطرد الجماعي على العمال المضربين كمظهر من مظاهر القمع الإداري مما أرغم الاتحاد العام للعمال الجزائريين للدخول في السرية والالتحاق بصفوف جبهة التحرير ليصبح ذراعها النقابي.

وبالرغم من أن إضراب الثمانية أيام كانت له عواقب وخيمة على نشاط جبهة التحرير الوطني في الجزائر العاصمة بسبب استهانة أعضاء لجنة التنسيق والتنفيذ بقوة العدو، إلا أنه في النهاية حقق الأهداف التي سطرتها له جبهة التحرير من وراء إعلانها وذلك من خلال الاستجابة الشعبية الواسعة لكل شرائح

المجتمع من طلبة وعمال وفلاحين وحرفيين وهذا بفضل الدور الكبير الذي لعبته التنظيمات الوطنية الثورية في إبلاغ الأوامر وتنفيذ تعليمات جبهة التحرير الوطني القاضية بشل كل النشاطات ذات الصلة بالاقتصاد الاستعماري، وبذلك تعززت مكانة وسمعة جبهة التحرير الوطني داخليا وخارجيا لدى الشعوب المحبة للعدل والسلام كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري، ورغم هذا البرهان كله كاد أن يصل الحد بممثل الوفد الفرنسي في الأمم المتحدة كريستيان بينو (Christian Pineau) إلى القول بأنه ينكر تمثيل جبهة التحرير الوطني، مدعيا بأن العشر ملايين من فرنسيي الجزائر مستعدين للانضمام كلهم في مخطط الحكومة الفرنسية لو لم يكونوا يخشون انتقام جماعات المتمردين المنخرطين في جبهة التحرير الوطني.

وبالرغم من أن الجمعية العامة للأمم المتحدة لم تدين سياسة فرنسا في الجزائر أثناء النقاش الذي دار في مقرها بنيورك يوم 15 فيفري 1957م إلا أنها عارضت أطماع الحكومة الفرنسية برئاسة "غي موليي" (Guy Mollet) وتبنت بالإجماع نصا يعبر عن الأمل في أن تجد القضية الجزائرية حلا سلميا وعادلا وديمقراطيا عن طريق الوسائل المطابقة لميثاق الأمم المتحدة. وقد اعترف الجنرال ماسو في مؤلفه "المعركة الحقيقية في الجزائر" قائلا عن إضراب الثمانية أيام: "لم يكن للاعتقالات أي أثر بائن على الاندلاع في حد ذاته، الأوامر كانت قد أعطيت وإن اعتقال بعض المئات في التجمع السكاني الجزائري لم يغير شيئا".





التفتيش والايقافات

التعذيب

لم يكن التعذيب خلال مرحلة الثورة منحصرا على فئة الثوار فقط إنما مس شرائح عديدة من المجتمع من شيوخ ونساء وأطفال، وفي بعض الأحيان مثلما وقع في معركة الجزائر كانت الإيقافات الجماعية تسفر عما يقرب من ثلاثين ألف سجين في كل شهر دون مبرر على اعتبار الشخص الذي يلقى عليه القبض مشبوها، وابتداء من ساعة القبض تبدأ مراحل التعذيب والهدف من ورائها إضعاف نفسية المعتقل أو المسجون للاعتراف بما لديه من معلومات عن الثورة ورجالها وهذا ما يسهل للإدارة الاستعمارية عملية ملاحقة الثوار ومحاصرتهم والعمل على خنق جيوب الثورة.

وهذا ما قام به الجنرال ماسو وأعوانه أمثال العقيد مارسل بيجار وغودار وبول أوساريس وموريس سميت أثناء معركة الجزائر، حيث لم يتردد أبدا ماسو في استعمال الوسائل والممارسات الواجب تنفيذها للقضاء على الفدائيين بحجة الدفاع عن الجزائر فرنسية ضد تعصب جبهة التحرير الوطني، لقد أعطاه روبير لاكوست بناءا على أوامر صادرة من ساسة باريس أمثال غي مولي (Guy Mollet) وفرانسوا ميتيران (François Mitterand) كل الوسائل لربح المعركة مهما كانت هذه الوسائل دون مراعاة القوانين، لقد تم إلقاء القبض على أحد القادة لحرب التحرير العربي بن مهيدي وعذبته القوات الخاصة لماسو ثم اغتالته، وعذب مناضلون آخرون أمثال المحامي علي بومنجل وأستاذ الرياضيات بجامعة الجزائر موريس أودان ورئيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين عيسات ايدير والعلامة الشيخ العربي تبسي وعبد القادر قدوش وهاشمي حمود ومحمود مسعودي وطالب عبد الرحمن حتى الموت والقائمة طويلة، ومنهم من خرج من مراكز التعذيب مجنونا مثل صالح بوقادوم الذي تعرض سنة 1956م لمدة ثلاثة أيام وليالي لنهش الكلاب التي كانت تحرسه في زنزاناته الضيقة.

وبسبب ممارسة التعذيب بالجملة رفض الجنرال جاك دي بولاديير (Jacques de Bollardière) الامتثال لأوامر ماسو وطلب بتاريخ 28 مارس 1957م أن تنتهي مهامه نتيجة الممارسات البشعة على جميع مستويات هرم الجيش، فإنه لم يرض على ممارسة التعذيب التي كان يشاهدها ويكافحها أثناء احتلال بلده فرنسا من طرف النازيين الألمان. عدة أشهر تمر وجاء دور بول تايتقن (Paul Teitgen)، الأمين العام لعمالة الجزائر ليندد بالخزي والعار ويقدم استقالته: "أنا متيقن كل اليقين أننا طيلة ثلاثة

أشهر شرعنا دون الكشف عن هويتنا في أعمال لا مسؤولة تؤدي حتما إلى جرائم حرب. ولا أسمح لنفسي أبدا الإدلاء بمثل هذا التصريح لو لم أكن أعترف خلال الزيارات الأخيرة التي قمت بها لمراكز الاعتقال ببول قازيل وبني مسوس، أنه توجد آثار الضرب والتعذيب على بعض المعتقلين، وأنا الذي عشت شخصيا منذ أربعة عشرة سنة هذه الممارسات في سجون القصطابوا (Gestapo) (النازية الألمانية) بمدينة نانسي".

لقد تفننت السلطات الاستعمارية العسكرية منها والمدنية في العبث بالضحايا من خلال أنواع التعذيب المسلطة على المسجون والتي اعتبرت إبان الثورة أعلى مرحلة وصلت إليها جرائم الاستعمار الفرنسي حيث تطور إلى فن دقيق يفوق كل ما يتخيله ذهن الإنسان وبينت من خلاله الحقد الدفين ضد الشعب الجزائري، كما أظهرت الرغبة الجامحة في التقتيل والتنكيل بل حتى التلذذ في تعذيب الجزائريين، ولهذا الغرض أسست السلطات الاستعمارية مدرسة بالقرب من مدينة سكيكدة اسمها "مدرسة جان درك" يتعلم فيها الضباط وصف الضباط كيفية الحصول على المعلومات من الثوار باستعمال شتى فنون التعذيب النفسي والجسمي، كاغتصاب النساء، والضرب المبرح، واستعمال الكهرباء في الأماكن الحساسة من الجسم، والإحراق بالأنبوب والسجائر، وانتزاع الأظافر، والغطس في الماء، والتجويع والتعريض لنهش الكلاب، وتسليط الأضواء الكاشفة على العينين، والتعليق لمدة ساعات من اليدين أو الرجلين، وهذا على شرط أن لا يترك التعذيب أثرا في جسم المعذب، فإن بقي الأثر يقتل المسجون ويحسب في قائمة المفقودين، وإذا سألت عنه عائلته إذ كانت لها معارف يذكر بأنه طلق سراحه في يوم كذا وكذا، وقد صرحت عمالة الجزائر بأن عدد المفقودين إبان معركة الجزائر بلغ 3000 شخص وهذا يعني أنهم قتلوا، وهذا العدد غير صحيح ومتواضع جدا لأن في الحقيقة عدد المفقودين يفوق ذلك بكثير.

وقد تفنن جلادو الاستعمار الفرنسي من أمثال العقيد ترنكيي (Trinquier) والضابط بول أوساريس (Paul Aussaresse) وموريس سميث (Maurice Smith) وروجي فولك (Roger Faulques) وغيرهم في ممارسته عبر مراكز التعذيب أو الرعب المنتشرة بشكل كبير عبر الوطن سواء داخل الثكنات العسكرية أو مراكز الشرطة أو المدارس أو الفيلات، من أشهرهم في الجزائر العاصمة فيلا سوزيني (Sesini) الكائنة بشارع الشهداء والتي حولت سنة 1957م إلى مركز للتعذيب أين كان يمارس فيها النقيب

روجي فولك (Roger Faulques) شتى أنواع القمع، وفيلا الأبراج الصغيرة الواقعة في منطقة مصطفى بضواحي الجزائر العاصمة أين كان يستعملها أوساريس لاستنطاق المساجين والقيام بعمليات الاغتيالات دون اللجوء إلى المحاكمة، وقال عنها أوساريس ما يلي: "كانت حالات الذين يدخلون إلى الفيلا لا يخرجون منها أحياء أو يخرجون منها خارج محيط العاصمة في مكان بعيد عن الأنظار حيث يتم القضاء على المتهمين دفعة واحدة بطلقات الرشاش ثم يتم دفنهم، بعد ذلك نعلن أن الاغتيالات التي قمنا بها هي نتيجة لمحاولات هرب فاشلة قام بها السجناء"، وكذا مدرسة ساوري (Sarrouy) التابعة لبيجار والكائنة في حي سوسطارة التي كان يمارس فيها الضابط موريس سميث (Maurice Smith) التعذيب، ومدرسة الصم البكم بتليملي، ومدارس أخرى بالأبيار وباب الوادي والمرادية وبلكور والحراش هذا دون أن ننسى الثكنات العسكرية مثل ثكنة برج الإمبراطور (Fort Empereur) بالسكالة، وثكنة الاتصالات لبن عكنون، وثكنة شنزي (Chanzy) وغيرها من مراكز التعذيب. ومكافأة لأعمالهم الإجرامية في الجزائر تمت ترقية أغلبية هؤلاء الجلادين إلى أعلى مرتبة في الجيش الفرنسي وهي رتبة جنرال. وهذه شهادة أحد الضباط الفرنسيين في رسالة كتبها إلى صديقه بفرنسا يوم 6 جوان 1956م: "صديقي جون، إني لم أشعر بالنفور والكراهية في حياتي كما شعرت بها هذه المرة أمام أعمالنا الوحشية، إن النازيين الألمان يعتبرون أطفالا صغارا بالقياس لنا. فقد شاهدت المكتب الثاني لجنود المظلات كيف يستجوب المعتقلين، إنهم يعذبون طوال النهار إلى أن يدلوا بمعلوماتهم.

ويستعملون معهم التعذيب بالماء إلى أن يخرج الماء من جميع نواحي الجسم، ثم يربط الجنود أيدي المساجين وراء ظهورهم ثم يعلقونهم في الفضاء من أيديهم حتى تتمدد المفاصل ثم يوجعونهم ضربا، وزيادة على هذا يستعمل الكهرباء في تعذيب المساجين بوضع سلك كهربائي في العضو الجنسي والسلك الآخر في الرأس ثم يمرر التيار الكهربائي في دفعات متتالية، وتنتهي العملية أخيرا بإثبات سكين في الظهـــر". وهذه شهادة امرأة جزائرية ما زالت على قيد الحياة إلى يومنا اسمها لويزة اغيل أحريز وهي تتحدث عن التعذيب بعد اعتقالها من طرف الجيش الفرنسي: "نقلوني من سجن بربروس بالعاصمة إلى سجن الحراش ثم أخذوني إلى مقر الوحدة العاشرة للمظليين بشارع الباردو بحيدرة وهو مقر الجنرال ماسو أين تعرضت فيه لأشد أنواع التعذيب الذي استمر من أول أكتوبر إلى غاية 15 ديسمبر 1957م،

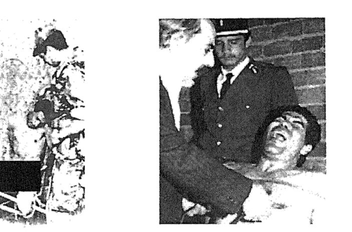
حيث تعرضت للضرب المبرح أثناء عمليات الاستنطاق، فكسروا عظامي على مستوى الحوض وفي أماكن عديدة، وعند تعذيبي كنت لا أخرج من الغرفة حتى لقضاء حاجتي الطبيعية.

لن أنسى الجلاد غرازياني، لقد أهانني واغتصبني، النقيب غرازياني هو معذبي. كان يقول لي أثناء تعذيبي مازال العذاب مازال. لم يكن يقدم لي الطعام إلا القليل، رائحتي نتنة، وكان الجبس يلف جميع جسمي، وكان لدي غطاء خفيف جدا في جو بارد وأنا في زنزانة صغيرة جدا لا يمكن وصفها إلا بالكوخ. لقد حطموا حياتي، فرغم تظاهري اليوم بالابتسامة إلا أن حياتي حطمت، لا أنام هادئة إلا بالأدوية".

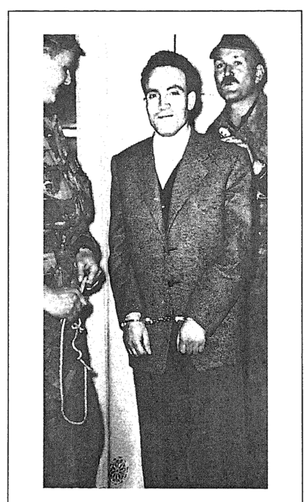
وقد أدت عمليات التعذيب إلى انعكاسات خطيرة على حياة المعذبين بعد الاستقلال إذ بقيت الصورة الأليمة لما لحق بهم عالقة في أذهانهم حيث مازال الكثير منهم يعاني منها إلى اليوم ويتجلى ذلك فيما تركه التعذيب بمختلف أشكاله وأساليبه من آثار جسدية ونفسية عميقة على الذين كانوا ضحية هذه الممارسات النازية وهذا ما أثر سلبا على سلوكاتهم الاجتماعية ومعاملاتهم اليومية. وبعد أربعين سنة من استقلال الجزائر، لازالت قضية التعذيب تثير الكثير من الهواجس لدى مختلف فئات الشعب الجزائري، وعلى الرغم من إنكار الجهات الرسمية الفرنسية السياسية منها والعسكرية لوجود هذه الممارسات والتقليل من حجمها، فإن الضجة التي أثارتها اعترافات الجلادين الفرنسيين من أمثال بول أوساريس كشفت للرأي العام الدولي مدى فضاعة ووحشية الأعمال التي كان يقوم بها جنود وضباط الجيش الفرنسي.







مناظر للتعذيب والاغتيالات



توقيف العربي بن مهيدي قبل شنقه

مظاهرات 11 ديسمبر 1960

بعد فشل سياسة ديغول الحربية (مخطط شال وعملية جوميل لعام 1959م) التي كان ينوي من خلالها قمع الثورة الجزائرية والانتهاء من حرب الجزائر في أسرع وقت، ومخططه السياسي الإصلاحي الاجتماعي الوهمي "مشروع قسنطينة" الذي كان يهدف من ورائه شراء ضمير الشعب لإجهاض الثورة، وقد ألقى في هذه المدينة خطابا يوم 4 أكتوبر 1958م وعد فيه بإصلاحات شاملة تتحقق في ظرف خمس سنوات تتمثل في بناء 200 ألف مسكن لإيواء مليون شخص، وتوفير 400 ألف منصب شغل وفتح المدارس لاستيعاب مليون ونصف طفل ورفع أجور العمال وتوزيع 250 ألف هكتار من الأراضي الفلاحية على الجزائريين وتوظيف الجزائريين ضمن إطارات الدولة الفرنسية بنسبة 10 % في الإدارة والتعليم والجيش. وعندما وجد ديغول نفسه أمام شعب وطني ضميره حي لا يشترى بالمال والمشاريع وأمام ثوار عازمين ومصممين على نيل استقلال الجزائر بكل ما أمكنهم من قوة إلى آخر قطرة من دمائهم الزكية، وفي الوقت الذي كانت تستعد فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة مناقشة القضية الجزائرية من جديد، طار ديغول إلى الجزائر حاملا معه مشروعا سياسيا وسطيا جديدا يعني ببساطة لا "الجزائر فرنسية" ولا "الجزائر المستقلة" وبعبارة أخرى جزائر حرة لكنها مرتبطة بفرنسا كان الغرض منه إخراج فرنسا من المأزق الذي وقعت فيه خدمة لمصالحها الاستعمارية وإفشال مساعي الأمم المتحدة في إيجاد حل سلمي وعادل للقضية الجزائرية.

وفي 8 ديسمبر 1960م قام الجنرال ديغول بزيارة إلى الجزائر زار خلالها بعض المدن ماعدا العاصمة ليعرض مشروعه على الجماهير وتشجيع السكان المسلمين على المشاركة في استفتاء شهر جانفي من سنة 1961م من بينها مدينة قسنطينة ووهران وعين تيموشنت. وبعد وقائع المظاهرات المناهضة لسياسة ديغول في مدينة عين تيموشنت يوم 9 ديسمبر 1960م من قبل الجزائريين ومظاهرات المعمرين المتطرفين يوم 10 ديسمبر منه المناهضة لسياسة ديغول، خرجت مختلف شرائح المجتمع الجزائري في مظاهرات شعبية عارمة في الشوارع والساحات العامة عبر المدن الجزائرية لتأكيد مبدأ تقرير المصير للشعب الجزائري ضد سياسة الجنرال ديغول الرامية إلى الإبقاء على الجزائر جزءا من فرنسا في إطار فكرة

"الجزائر جزائرية" من جهة وضد موقف المعمرين الفرنسيين الذين مازالوا يحملون بخرافة "الجزائر فرنسية" وفي نفس الوقت ليعبر عن وحدة الوطن والتفاف الشعب حول الثورة مطالبا بالاستقلال التام.

وقد بدأ الفتيل الذي أشعل شرارة المظاهرات في العاصمة من ساحة بلكور (بلوزداد حاليا) أمام المحل الكبير للأروقة، وتعددت الروايات حول أسباب المظاهرات، فمنهم من يرجعها عندما بدأ الأوروبيون صبيحة 10 ديسمبر يتحرشون ضد المسلمين بتحريض من مصالح الشرطة وعلى رأسهم الضابط "برنارد" المناصر للجزائر فرنسية، ومنهم من يرجعها إلى الهجوم المسلح لأوروبيي أعضاء الجبهة الجزائرية الفرنسية صبيحة ومساء يوم 10 ديسمبر في شارع ليون سابقا (بلوزداد حاليا) على التجار الجزائريين الذين فتحوا محلاتهم وتحدوا النداء إلى الإضراب الذي وجهه الأوروبيون المتطرفون إلى الجميع للتعبير منهم عن رفض سياسة ديغول الجديدة، ومنهم من يرجعها إلى استفزاز رجال الشرطة بالزي المدني لمجموعة من الجزائريين الذين كانوا بمقهى يشربون الشاي وهذا عندما أرادوا التأكد من هويتهم، تلتها مشاجرة وتدخل دورية عسكرية التي اعتقلت الجزائريين بالمكان القريب من الحادث مما أدى إلى تجمهر بعض الجزائريين حول مركز الجيش "صاص" بجوار مقبرة سيدي أمحمد، ثم التحقت بهم جماهير أخرى تردد عبارات "الجزائر جزائرية" والتي تعني على خلاف شعار ديغول بمعنى الجزائر المستقلة أو بالأحرى الجزائر للجزائريين، ومن بلكور مساءا توجه حشد من الجماهير المتحمسة الغاضبة باتجاه صلامبي سابقا (المدنية حاليا) يرددون نفس العبارات وسط زغاريد النساء والتضامن التلقائي للسكان الجزائريين، وبعد دخول حظر التجول المفروض على السكان ابتداء من الساعة الثامنة ليلا عاد المواطنون إلى بيوتهم. ومن حي بلكور صباحا يوم الأحد 11 ديسمبر 1960م الممطر انطلقت المظاهرات الشعبية العارمة بطريقة تلقائية لم تنتظرها لا السلطات الاستعمارية ولا جبهة التحرير وهي في حالة غضب ممزوج بالفرح، متماسكة موحدة وراء العلم الوطني بألوانه الثلاثة الأخضر والأبيض والأحمر تتوسطه نجمة وهلال وشعارات الاستقلال وحياة جبهة التحرير ثم امتدت إلى الأحياء الأخرى من العاصمة، فعرفت ساحات الورشات (أول ماي حاليا) كثافة شعبية، وعمت شوارع ميشلي (ديدوش مراد حاليا)، وتصدت لها القوات الاستعمارية بالرصاص والقنابل المسيلة للدموع بينما كان المعمرون الأوروبيون يطلقون النار من على شرفاتهم على المتظاهرين مخلفين الموتى والجرحى بين الرجال والأطفال، وتوزعت المظاهرات في

الأحياء الشعبية الأخرى في صلامبي، وديار السعادة، وباب الوادي، والقصبة، ومناخ فرنسا حاليا (وادي قريش)، وحي الجبل، والحراش، والقبة، وبئر مراد رايس، وبئر خادم، وكان المواطنون يحملون العلم الجزائري ولافتات من قطع القماش كتب عليها بعض الشعارات، "كتحيا الجزائر"، "الجزائر إسلامية"، "تحيا جبهة التحرير الوطني والحكومة المؤقتة"، "لقاء عباس ديغول"، "تفاوض على السلطة"، وهم يجوبون الشوارع محتلين الطرقات والأرصفة والنقاط الحساسة للمدينة مجازفين بحياتهم أمام رشاشات ودبابات ومصفحات الجيش الفرنسي هاتفين تحيا الجزائر، "الجزائر مسلمة"، "يحيا الشعب الجزائري"، "تحيا جبهة وجيش التحرير الوطني"، "فرحات عباس في السلطة"، "أطلقوا سراح بن بلة"، "اشنقوا السفاح لاقايارد"، ويمزقون الأعلام الفرنسية، ويكسرون ويحرقون سيارات الأوروبيين، ويدمرون واجهات المحلات الأوروبية، ويهجمون على عساكر العدو وآلياته المختلفة بالحجارة، ويرفعون العلم الوطني رمز السيادة والحرية فوق المباني وعلى الواجهات الأمامية للشاحنات والسيارات، ويكتبون على الجدران وعلى الطرقات عبارتي (FLN – ALN)، بينما كانت النساء من الشرفات ترمي العطور والسكر والأعلام الجزائرية التي نسجتها بأيديها وتطلق الزغاريد الحماسية المدوية وسط دوي رصاص المظليين لتثبيت عزيمة المتظاهرين وتشجيعهم، وفي هذا الجو المكهرب اندلعت في الساحات العامة والأحياء الشعبية الساخنة من العاصمة عدة مشادات خطيرة ومميتة بين الأقدام السوداء المتطرفين (O.A.S) الذين كانوا مسلحين بالأسلحة النارية وبين الجزائريين المسلحين بالخناجر والعصي وقضبان حديدية أدت إلى استشهاد 90 جزائري ووفاة 6 أوروبيين وإصابة 317 جزائري بجروح متفاوتة و53 من الأوروبيين، واستمر المتظاهرون الجزائريون في مسيرتهم مرددين الأناشيد الثورية إلى غاية منتصف الليل متحدين بذلك حظر التجول حتى أصبح قادة قوات السيارس يطلبون منهم باحترام ادخلوا إلى منازلكم. ثم تناقلت الإذاعات والهاتف على الطريقة العربية (من الفم إلى الأذن) أخبار الجزائر العاصمة، فانتشر التوتر عبر الوطن وتوسعت المظاهرات لتشمل العديد من المدن الجزائرية: تيبازة، البليدة، المدية، الشلف، وهران، مستغانم، سيدي بلعباس، عين تيموشنت، تلمسان، بجاية، عنابة، وقسنطينة وغيرها حمل فيها الشعب نفس الشعارات ودامت المظاهرات ما يقرب من أسبوع عاشت فيها المدن الجزائرية الكبرى أجواء ساخنة بالمجابهة مع قوات العدو الغاشم.

وأمام ضخامة هذا الوضع الغير متوقع أفلتت السيطرة كلية من أيادي القادة الاستعماريين واختلط الأمر على قوات الجيش والبوليس الاستعماري، فتدخلت بدباباتها ورشاشاتها وكلابها المدربة وطائرتها المغيرة "هليكوبتر" على سماء الجزائر العاصمة بمعونة المعمرين الأوروبيين المسلحين وأطلقت النار عشوائيا وبكل وحشية على المتظاهرين حيث سقطت العديد من الأرواح الجزائرية، فمثلا في الجزائر العاصمة خلفت المظاهرات 112 شهيد منهم حتى الأطفال دفنوا تحت المراقبة الشديدة للمظليين وقوات الأمن "سياراس" C.R.S في كل من مقبرة العالية والقطار وسيدي محمد بلكور وصلامبي والقصبة والحراش تحت زغاريد النساء والأناشيد الوطنية وهتافات "الله الأكبر" و"تحيا الجزائر"، أما مئات الجرحى فنقلوا جميعا عن طريق السيارات الخاصة سواء إلى مستشفى مصطفى باشا أو المساجد أو البيوت أو المدارس الحرة التي تحولت إلى مراكز لعلاج الإصابات، لكن إصرار الشعب الجزائري على افتكاك حريته مهما بلغت التضحيات خلق ارتباكا في صفوف المستعمرين السياسيين وخاصة المعمرين الذين تبخرت آمالهم أمام الانقلاب الفجائي في البقاء بالجزائر والعيش على حساب شعبها، ومن أجل ذلك حاول المعمرون الفاشيون من أنصار الجزائر فرنسية الانتقام من الجزائريين عندما رأوا عزمهم على الاستقلال وذلك بمحاولة التوغل داخل الأحياء الشعبية لقتلهم بغتة ولكن يقظة الجزائريين حالت دون ذلك.

وبالمناسبة ألقى فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة الجزائرية يوم 16 ديسمبر 1960م خطابا في شكل نداء أشاد فيه ببسالة الشعب الجزائري وتمسكه بالاستقلال الوطني وإفشاله للسياسة الاستعمارية والجرائم المرتكبة ضد المدنيين العزل، وهذا نصه كما جاء باختصار: "أيها الجزائريون والجزائريات ... إننا نقف بخشوع حول القبور التي ضمت ضحايا الاستعمار، وإننا نحييكم على بطولتكم النادرة ووطنيتكم الصادقة الحارة التي عبرتم فيها عن مشاعركم ... إن الاستعمار ينتهز الفرصة ليقتلكم بالجملة ... إن 8 جانفي 1961م موعد استفتاء "ديغول"، فأحبطوا مساعي ديغول لأن العالم معكم، ثم ختم قائلا: إن كل جزائري لهو يتشرف بانتمائه للأمة الجزائرية... إن العالم الحر معنا، والأمة العربية والإسلامية معنا والدول الأفريقية المستقلة معنا ...". وقد كتب المناضل سعد دحلب في مؤلفه "مهمة

منجزة" حول أحداث 11 ديسمبر: "كان لابد على الجزائريين أن ينضموا إلى فكرة الاستقلال بصراحة ليسيروا في الشوارع معرضين صدورهم للدبابات والرشاشات الموجهة صوبهم، وكان إيمانهم بالاستقلال يفوق خوفهم ... ليردوا الجواب على أولئك الذين غالطوا الرأي العام أن هذه المظاهرات دبرتها المصالح السيكولوجية أو الغوليين الآخرون".

وأكدت هذه المظاهرات الشعبية العارمة في أعين الرأي العام العالمي الوجه الإجرامي الحقيقي للاستعمار الفرنسي وفظاعته، فاتسعت جراء ذلك دائرة التضامن مع الشعب الجزائري عبر العالم الحر المحب للسلام خاصة في العالم العربي، كما برهنت هذه المظاهرات عن تلاحم الشعب الجزائري وتماسكه وتجنيده وراء مبادئ جبهة التحرير الوطني واضعة بذلك حدا نهائيا لسياسة ديغول المتمثلة في الأسطورة أو فكرة (الجزائر جزائرية) وفكرة المعمرين (الجزائر فرنسية). أما على الصعيد الدولي فقد برهنت المظاهرات الشعبية على مساندة مطلقة لجبهة التحرير الوطني، واقتنعت منظمة الأمم المتحدة بإدراج ملف القضية الجزائرية ضمن أشغال الدورة الحادية عشرة ورفضت المبررات الفرنسية الداعية إلى تضليل الرأي العام العالمي، وبالإجماع صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على لائحة تضمنت اعتراف الجمعية العامة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره. ودخلت فرنسا بعد ذلك في نفق مظلم من الصراعات السياسية الداخلية أوشكت أن تؤدي بها إلى حرب أهلية وتعرضت إلى عزلة دولية بضغط من الشعوب، الأمر الذي أجبر ديغول في نهاية المطاف على الدخول في مفاوضات جدية مع جبهة التحرير الوطني الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري، وهو الأمل الوحيد لإنقاذ فرنسا من الانهيار الكلي.

منظمة الجيش السري (O.A.S):

تعود جذور فكرة هذه المنظمة الإرهابية عندما حاول بعض القادة السياسيين الفرنسيين التفكير بإنهاء الحرب الجزائرية وذلك بالتقرب من الثوار الجزائريين نتيجة الوضع السياسي والاقتصادي المتأزم الذي وصلت إليه فرنسا جراء الثورة الجزائرية حيث أصبحت الحكومات الفرنسية تسقط الواحدة تلوى

الأخرى، هذا ناهيك عن النفقات الباهظة التي كانت تصرفها في حربها ضد المجاهدين الجزائريين والمقدرة حسب إعلان ديغول سنة 1959م بـــ 1.000 مليار فرنك سنويا، مما انعكس سلبا على القدرة الشرائية للمواطنين الفرنسيين.

وقبل البدء في الاتصال بالمجاهدين الجزائريين ثارت العناصر الفاشية الفرنسية من المعمرين والجنرالات على هذه المحاولة واتهموا الحكومة بالعمل على تسليم الجزائر للثوار، وبسبب ذلك قام العسكريون الفرنسيون في 13 ماي 1958م بانقلاب عسكري في الجزائر العاصمة بقيادة الجنرال ماسو، وشكلوا مجلسا عسكريا يضم 11 عضوا، وعهدوا إلى الجنرال صالان بالحكم مؤقتا في الجزائر. وأول عمل قام به الجنرال ماسو قائد جنود المظلات هو إرسال نداء إلى الجنرال شارل ديغول لاستلام الحكم من فرنسا، وهدد في برقيته التي بعثها إلى السلطات الفرنسية بباريس بفصل الجزائر عن فرنسا إن لم ينفذوا طلبه، فتفاقمت الأزمة السياسية في فرنسا وانقسم رجالها بين المؤيدين إلى عودة ديغول إلى الحكم والمعارضين له وأصبحت فرنسا على شفا الحرب الأهلية. فرفع رئيس الوزراء مكملان القضية إلى الجمعية الوطنية الفرنسية التي قررت بعد اجتماعها منح الحكومة سلطات طوارئ واسعة لمجابهة الوضع وإعادة الأمور إلى مجراها الطبيعي بين الجيش الفرنسي في الجزائر وسلطات باريس.

وكانت مواقف جنرالات فرنسا بباريس مؤيدة لبقاء الاحتلال الفرنسي في الجزائر، فشجعوا بموقفهم الانقلابيين وخاصة بعد إعلان المارشال ألفونس جوان الذي نشرته جريدة "الفيجارو Figaro" حيث قال فيه ما يلي: "إنني لم أعد أؤمن بالزعماء السياسيين، وإنهم يسعون وراء رئيس وزراء يجعل البلاد تقبل بمنح الجزائر استقلالها. ومضى المارشال يقول: "إن هناك أمرا واحدا يستأثر باهتمامنا من الآن فصاعدا هو زيادة جهودنا العسكرية واستبعاد كل مفاوضة مع قاطعي الرقاب (يعني المجاهدين)، لقد طالبت بذلك منذ زمن بعيد دون أن أجد أذانا صاغية". وعلى اثر النداء الذي وجهه الانقلابيون صرح الجنرال ديغول في مؤتمر صحفي عقده بباريس استعداده تولي السلطة على شرط أن يكون وفقا للدستور، وخاطب أنصاره من الجنرالات المتمردين في الجزائر لطمأنتهم قائلا لهم: "إن مستقبل فرنسا وماضيها مرتبطان بمستقبل الجزائر وماضيها".

وأمام الضغط المتزايد وشدة الأزمة السياسية أعلن رئيس الحكومة الفرنسية استقالته وذلك ما كان ينتظره ديغول، فدعا رئيس الجمهورية الفرنسية "كوتي" في نداء وجهه إلى أعضاء الجمعية الوطنية الفرنسية بقبول وتأييد الجنرال ديغول في الحكم وأنذرهم بأن البلاد على حافة حرب أهلية وهدد باستقالته في حالة الرفض. وبانتهاء الصراع كلف رئيس الجمهورية الفرنسية الجنرال ديغول بتشكيل الحكومة الجديدة، ووضعت الجمعية الوطنية الثقة فيه بأغلبية 329 صوتا ضد 232 صوتا.

ومن يومها ظن انقلابيو 13 ماي 1958م أصحاب فكرة "أنصار الجزائر فرنسية" أنهم ضمنوا بمجيء الجنرال ديغول إلى الحكم تحقيق حلمهم لكنه سرعان ما تبخر أمام الانتصارات العسكرية والدبلوماسية التي حققتها الثورة الجزائرية على الصعيد الداخلي والخارجي، وفشل المناورات الديغولية السياسية والحربية ولا سيما برنامج شال وعملية جوميل الذي كان يعقد آمالا كبيرا على نجاحها ومن تم إنهاء حرب الجزائر على أقصى حد سنة 1959م، ولكن ديغول أصيب بخيبة لآماله هذه أمام فشل هذه البرامج مثلما فشلت كل برامج الحرب الفرنسية في الجزائر خلال السنوات الخمس الماضية، وثبت لديغول أنه يقاتل قوة لا تقهر، قوة شعب تسانده كل الشعوب المحبة للسلام، فراح ديغول يفكر في أنجح الطرق لإنهاء الحرب التي توشك أن تلتهم كل موارد فرنسا بكيفية تحفظ لفرنسا امتيازاتها في الجزائر.

وللوصول إلى هدفه الجديد كان لابد عليه أن يتراجع عن خرافة "الجزائر جزء من فرنسا"، فخرج بمشروع تهدئة تقدم به إلى الرأي العام الفرنسي والعالمي كأساس لتسوية القضية الجزائرية. وفي 16 سبتمبر 1959م أعلن ديغول تفاصيل مشروعه الوهمي الذي كان يهدف من ورائه المراوغة لحل القضية الجزائرية دون إجراء أية مفاوضة مع من يسميهم بالعصاة، وهو الاسم الذي يطلقه على أعضاء الحكومة المؤقتة الجزائرية التي شكلتها جبهة التحرير الوطني يوم 19 سبتمبر 1958م برئاسة فرحات عباس، وأهم ما تضمنه هذا المشروع البنود التالية: أن يوقف القتال فورا- أن يتوفر السلام لمدة أربع سنوات، ويقطع هذه المدة إذا ما بلغ مجموع ضحايا الاشتباكات بين الشعب الجزائري والفرنسيين من عسكريين ومدنيين أكثر من مائتي قتيل في العام - أن يجري في ختام السنوات الأربع استفتاء شعب الجزائر حول اختيار مصير من ثلاثة:

❶. الانفصال عن فرنسا،

❷. الاندماج أو الفرنسة الكاملة،

❸. الحكم الذاتي في ظل الاتحاد الفرنسي.

واعترف ديغول في بيانه بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم فقال: "ونظرا لجميع المعطيات الجزائرية والقومية والدولية، فأني أرى من الضروري أن يعلن من الآن عن الالتجاء إلى تقرير المصير ... فباسم فرنسا وباسم الجمهورية ونظرا للسلطة التي يخولها لي الدستور في استشارة المواطنين، فإني أتعهد إن بقيت حيا واستمع الوطن لي، أن أطلب من جهة إلى الجزائريين في ولايتهم الاثنتي عشرة أن يقرروا مصيرهم بأنفسهم، وأن أطلب من الفرنسيين من جهة أخرى أن يصادقوا على اختيارهم ... وسأحدد تاريخ تقرير المصير حينما يحين الوقت وهو لا يتجاوز على أكثر تقدير أربع سنوات بعد استتاب السلم استتبابا فعليا، أي بعد أن توجد وضعية لا تتسبب فيها الاغتيالات والكمائن عن أكثر من مائتي قتيل في العام ... !."

وفي نفس الوقت يهدد ديغول بإمكانية تجزئة الجزائر إذا لم تأت نتيجة الاستفتاء لصالح فرنسا، ومن بعد يؤكد حق فرنسا في احتكار بترول الصحراء، وأن انفصال الجزائر عن فرنسا سيؤدي إلى بؤس وفوضى سياسية مخيفة ومجزرة شاملة. وقد أفصح الجنرال الفاشستي ماسو عما تعمد أن يستره ديغول، فوضع النقط فوق الحروف في خطابه الذي ألقاه في جموع المستوطنين الفرنسيين بمدينة الجزائر يوم 29 من أكتوبر 1959م إذ قال: "لقد أتيت إليكم لأؤكد لكم، أنه لم يتغير شيء، وأن عمليات التهدئة مستمرة وسوف تستمر بنفس الوسائل، وإني أدرك قلقكم منذ أن تقدم الجنرال ديغول بمشروعه الجديد، فأكدتم علنا أنكم متمسكون بفرنسا، والاختيار الذي سيسمح لكم وحدكم مع الجيش الذي هو بالقرب منكم والذي سيبقى هنا معكم بأن تظهروا من جديد قراركم، ومن جهة الاختيار، فإنكم ستبقون إلى جانب فرنسا ...". ومع ذلك فقد أقلقت فكرة تقرير المصير بعض قادة الجيش الفرنسي في الجزائر وبالخصوص الجنرال شال قائد القوات الفرنسية بالجزائر. أما المعمرين الفاشيين وأنصارهم أصحاب فكرة الجزائر فرنسية فقد هجموا بعنف ضد فكرة ديغول مع أنها لم تكن جدية، واعتبروا كلمة

تقرير المصير التي ألقاها ديغول في خطابه بمثابة انفصال عن فرنسا، ولقطع الطريق على هذه الفكرة أسس الفاشستي جو أورتيز (Jo Ortiz) وهو من أصل إسباني بمعونة صديقه الدكتور جين كلو بيريز (Jean Clo Perez) "الجبهة الوطنية الفرنسية" التي تعاونت مع قادة الجيش الفرنسي في الجزائر لإحباط أي محاولة لفصل الجزائر عن فرنسا وعلى رأسهم الجنرال ماسو الذي كان يخطط في سرية رفقة مساعديه للإطاحة بديغول. ولما أظهر ماسو صراحة في أحد الصحف الألمانية استياءه من سياسة ديغول الغامضة تجاه الجزائر فرنسية، ورفضه تنفيذ أوامر رئيس الجمهورية بدون شروط.

عندئذ استدعي بسرعة إلى باريس وعزل من منصبه في الجزائر. وأضرب المستوطنون الفرنسيون في الجزائر احتجاجا على إقالة الجنرال ماسو ولإصرار ديغول على ترديد حق الجزائريين في تقرير المصير، رغم أنه يحيطه بقيود تجعله صوريا. وفي اليوم التالي أي في 24 جانفي 1960م، أقام المستوطنون المتاريس وحفروا الخنادق في شوارع مدينة الجزائر، وكانوا يهتفون بسقوط ديغول. وفي 25 جانفي أعلن المستوطنون ثورتهم على ديغول، واعتصموا بأسلحتهم خلف المتاريس، وتولت زوجاتهم مدهم بالطعام والخمور، ظانين بعملهم هذا تحقيق ما حققه انقلاب 13 ماي 1958م، وعندما حاولت قوات الدرك تفريقهم أطلقوا النار عليها وقتلوا 24 منهم، ولم تستمر هذه الثورة أكثر من أسبوع واحد انتهت بتسليمهم وقبض على زعيمهم "لاغايار".

وألقى ديغول بسبب هذه الحادثة خطابا يوم 29 جانفي 1960م طالب فيه قوات الجيش إعادة الأمن واحترام مبدأ الطاعة، وأنه لا مفر من السماح للجزائريين أن يقرروا مصيرهم بأنفسهم. وفي نفس الوقت قام ديغول بإجراءات صارمة لإعادة تنظيم الجزائر قصد القضاء على غلاة الاستعمار من الجنرالات المتطرفين المعادين لسياسته، فكثف ديغول من مجهوداته الهادفة إلى إنهاء حرب الجزائر ولكن هذه المرة حاول ضرب الثورة الجزائرية من الداخل من خلال اتصاله مع قادة الولاية الرابعة وهم: صالح زعموم قائد الولاية الرابعة ونوابه محمد بونعامة والأخضر بوشامة الذي انتهى مصيرهم بالإعدام بسبب تجرؤهم الاتصال بديغول دون إذن من قيادة الثورة الجزائرية في تونس. وفي الأخير اضطر ديغول إلى دعوة جبهة التحرير الوطني إلى التفاوض من خلال الخطاب الذي ألقاه يوم 14 جوان 1960م قصد إنهاء الحرب التي أنهكت قوة فرنسا بشريا وماليا، فاستجابت جبهة التحرير لنداء ديغول، وبدأت المفاوضات

بين الطرفين يوم 25 جوان 1960م في مدينة مولان بفرنسا التي انتهت بالفشل أمام المواقف الصارمة للوفد الجزائري من تلاعب السلطات الفرنسية بمصير الجزائر. وأصبح من يومها ديغول في وضع حرج، فمن جهة يطالبه الفرنسيون بما فيهم المثقفين وعلى رأسهم الفيلسوف الشهير جان بول سرتر بإيقاف حرب الجزائر لنتائجها الخطيرة على الوضع الفرنسي هذا إضافة إلى الضغوط الخارجية، ومن جهة موقف المعمرين المتشدد إزاء قضية الجزائر فرنسية.

ولما أحس المعمرون الأوروبيون والعسكريون الفرنسيون المتطرفون بخطورة الوضع على مستقبلهم في الجزائر وأن مشروع الجزائر المستقلة سيتحقق لا محالة، أسسوا في 16 جوان 1960م منظمة إرهابية جديدة سميت "جبهة الجزائر فرنسية" قصد تنحية الرئيس ديغول من الحكم ومنعه من التفاوض مع جبهة التحرير الوطني، وقد اعتمدت رسميا واتخذتها السلطات الفرنسية كورقة ضغط تشهرها في أي محادثات مع جبهة التحرير الوطني، كما امتدت فروعها عبر كامل التراب الفرنسي أين أسس جان ماري لوبان "الجبهة الوطنية من أجل الجزائر فرنسية". وازداد سخط هذه الجبهة خاصة بعد خطاب ديغول في 4 نوفمبر 1960م المتضمن فكرة "الجزائر جزائرية" حيث احتج المتطرفون الأوروبيون في الجزائر على هذا المشروع، وأعلنوا ثورتهم على ديغول.

وفي 10 ديسمبر 1960م شرع المتطرفون الأوروبيون في تنظيم المظاهرات والإضرابات قصد إفساد زيارة ديغول إلى الجزائر وحمله على التراجع في مخططه القاضي بفكرة "الجزائر جزائرية" وأصروا على بقاء الجزائر الفرنسية وهددوا بانقلاب عسكري لكن محاولتهم لم تكن لها أي صدى في الجزائر مقارنة بمظاهرات الجزائريين في 11 ديسمبر 1960م لفائدة تقرير المصير والتي أحبطت مخطط الأوروبيين المتطرفين وأعطت درسا لديغول أجبرته على تغيير سياسته اتجاه الجزائر. ولمعرفة موقف الفرنسيين من القضية الجزائرية فيما يتعلق بتقرير المصير نظم ديغول بتاريخ 8 جانفي 1961م استفتاء شعبيا صوت فيه الشعب الفرنسي بنسبة 75,26 % لفائدة تقرير مصير الشعب الجزائري وفي الجزائر بنسبة 55 % وبذلك تحصل الرئيس ديغول على الضوء الأخضر لمواصلة سياسته باستكمال محادثات مولان مع جبهة التحرير والتي توقفت بتاريخ 29 جوان 1960م. ولتسهيل مهمته أقدم رئيس الجمهورية الفرنسية ديغول على حل منظمة "جبهة الجزائر فرنسية" وتطهير الجيش والأجهزة الأمنية من العناصر المتمردة. وعلى اثر

هذه الإجراءات اتخذ قادة المعارضة من إسبانيا قاعدة خلفية لتنظيم صفوفهم والوقوف في وجه ديغول وسياسته، فالتقى في سرية كل من الجنرال جون جاك سوزيني وبيار لاغايار الأب الروحي للأقدام السوداء يوم 10 فيفري 1961م في مدينة مدريد أين تم تأسيس يوم 1 مارس 1960م تنظيم إرهابي جديد يحمل اسم منظمة الجيش السري "O.A.S" كبديل لكل التنظيمات السياسية العامة على ترجيح فكرة "الجزائر فرنسية" ترأسها الجنرال المتقاعد صالان بمساعدة الجنرال جوهر وسوزيني وغاردر، وضمت في صفوفها المظليين الذين فروا من الجيش الفرنسي وكل المتطرفين الأوروبيين المدنيين بما فيهم اليهود والحركى.

وجاء في النص المؤسس لهذه المنظمة الإرهابية في فقرتها الأولى ما يلي: "إن الساعة الأخيرة لفرنسا في الجزائر هي الساعة الأخيرة لفرنسا في العالم وهي الساعة الأخيرة للغرب". وقد شكل هذا التنظيم الإرهابي خطرا ليس فقط على الجزائريين بل أيضا على السلطة المركزية في فرنسا وبالدرجة الأولى على الرئيس ديغول. ومن أهداف هذه المنظمة الإرهابية: الدفاع عن أسطورة "الجزائر فرنسية"، تخريب المصالح الحيوية، التصفية الجسدية للإطارات الجزائرية، اغتيال الشخصيات المدنية والعسكرية المؤيدة لسياسة ديغول وجبهة التحرير الوطني الجزائري، أعمال السطو والنهب للبنوك ومصالح البريد، تأسيس فروع للمنظمة في فرنسا، تشكيل ميليشيات يؤطرها أساسا ضباط متقاعدون وبعض الغلاة من الأقدام السوداء، خلق جو من الإرهاب المنظم عن طريق التقتيل، توزيع المناشير التحريضية والكتابات الجدارية، القتل الجماعي والفردي لكل من يعترض برنامجها.

ولبلوغ هدفها عملت المنظمة كل ما في وسعها للقضاء على طموحات الجزائريين في الاستقلال بارتكابها لجرائم وحشية عديدة في حق الشعب الجزائري والممتلكات العمومية واستهداف حتى الفرنسيين الذين لم يسايروهم في أهدافهم الإجرامية كالمحامية جيزال حليمي محامية جبهة التحرير الوطني التي حكم عليها بالإعدام وبقيت على قيد الحياة إلى يومنا، والمحامي بوبي الذي اغتيل في مكتبه على أيدي جبهة الجزائر فرنسية بسبب تصريحه في إحدى الحصص التلفزيونية بأن الجزائر فرنسية قد ماتت وطالب من أوروبيي الجزائر بضرورة النظر إلى مستقبل تتعايش فيه هذه الفئة مع المجتمع الجزائري المسلم ويكون ذلك تحت ظل الجزائر الجديدة المستقلة. ولبلوغ مبتغاها قام الجنرالات الأربعة وهم: شال

وجوهر وزيلر وصالان بانقلاب عسكري في الجزائر العاصمة بتاريخ 22 أفريل 1961م ضد حكم ديغول ظانين أنه سيمتد من بعد ذلك إلى فرنسا، ولكن وقوف الحكومة الفرنسية إضافة إلى القوات البحرية وقادة الجيش في وهران وقسنطينة إلى جانب ديغول أفسد خطتهم في الاستحواذ على السلطة. وبعد فشل هذه المحاولة الانقلابية شرعت الحكومة الفرنسية في عملية تفتيش واسعة شملت العناصر المتطرفة، غير أن تواطؤ بعض أجهزة الشرطة المشكلة أساسا من الأقدام السوداء حال دون نجاح العملية مما أتاح مجالا أوسع لعناصر منظمة الجيش السري وفي مقدمتهم جوهر لإعادة تنظيم صفوفهم من جديد بأن قادوا سلسلة من الاتصالات المحفوفة بالسرية انتهت بعقد اجتماعات تحضيرية في متيجة والعاصمة. وعلى اثر اجتماع سري بالعاصمة في 1 جوان 1961م تم تبني الهيكل التنظيمي للمنظمة المعروض من قبل العقيد غودار، حيث ألح هذا الأخير على وجوب تعميمه في كل مدينة وقطاع، على أن المجلس الأعلى لمنظمة الجيش السري (C.S.O.A.S) يمثل رأس الهيكل التنظيمي ويضم: صالان، غودار، غاردي، سوزيني، بيريز. كما تعتبر المنظمة البوتقة التي انصهرت فيها مختلف التنظيمات الإجرامية بعد أن أحسوا باقتراب ساعة انهيار حلمهم القائم على أسطورة "الجزائر فرنسية"، وفي هذه الفترة كثفت المنظمة من أعمالها الإجرامية حيث لم ينج منها حتى الرئيس ديغول الذي تعرض لمحاولة اغتيال يوم 8 سبتمبر 1961م.

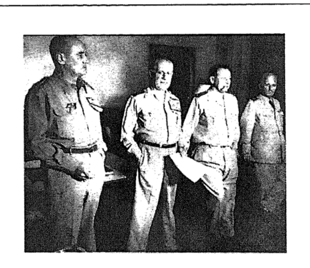
وقد ارتكبت هذه المنظمة الإرهابية عدة جرائم بشعة خاصة في الجزائر العاصمة ووهران وسيدي بلعباس وهي المدن الآهلة بالأقدام السوداء مقارنة بالمسلمين الذين كانوا فيها أقلية استهدفت عددا كبيرا من الجزائريين الأبرياء من مختلف شرائح المجتمع رجالا ونساء عن طريق التقتيل الفردي والجماعي نذكر من بينهم الكاتب الجزائري المعروف مولود فرعون الذي اغتيل على أيديهم يوم 11 مارس 1962م، قتل المساجين في زنزانات مراكز الشرطة مثلما وقع في مركز شرطة حسين داي، تنفيذ سلسلة من التفجيرات قدرت بنحو 2293 تفجير بالعبوات البلاستيكية خلال الفترة الممتدة ما بين سبتمبر 1961 ومارس 1962م أسفرت عن سقوط ما لا يقل عن 700 ضحية.

وقد ضاعفت المنظمة من وحشيتها بتصعيد العمل الإجرامي خصوصا بعد التوقيع على اتفاقيات ايفيان بتاريخ 18 مارس 1962م في حدود الساعة السادسة مساء بين ممثل الحكومة الجزائرية المؤقتة كريم

بلقاسم وممثل الوفد الفرنسي الوزير لويس جوكس ودخول وقف إطلاق النار في كامل التراب الوطني حيز التطبيق في اليوم الموالي له أي ابتداء من 19 مارس في منتصف النهار من ذلك إطلاق أحد أعضاء المنظمة عدة قذائف مدفعية على أحياء سكنية بالقصبة السفلى يوم 20 مارس 1962م أودت بحياة 24 شخصا و60 جريحا، والهجوم في الليلة من 3 إلى 4 أفريل على حي بوفريزي بأعالي العاصمة وإطلاق النار على المرضى بكل برودة ثم تدمير العمارة التي كانوا يداوون فيها بمادة البلاستيك مخلفين وراءهم 10 موتى و6 جرحى، وتفجير صبيحة يوم 2 ماي 1962م على الساعة السادسة وعشرين دقيقة سيارة ملغمة من نوع بوجو (203) في المدخل الأمامي لباب المرسى الذي يدخل منه عادة العمال وخلفت هذه الجريمة البشعة 62 قتيلا و110 جريحا في صفوف عمال ميناء الجزائر ما يزال إلى يومنا المعلم التذكاري المخلد لأرواحهم يشهد على الجريمة النكراء، الحرق العمدي للمؤسسات منها ما أصاب مكتبة جامعة الجزائر في 7 جوان 1962م حيث أتى على أزيد من 600 ألف كتاب، ووصل بهم الجنون القاتل إلى حرق مكاتب الضمان الاجتماعي وعشرة مدارس والمستشفيات حيث أحرقوا ثلاثة أجنحة للعمليات الجراحية بمستشفى مصطفى باشا، كما قاموا في حي باب الوادي بحرق السوق المغطاة والنزل الجديد والمخبر المركزي، وتمت هذه العمليات في أغلب الأحيان بتواطؤ مع القوى القمعية في الجزائر من جيش وشرطة ومصالح سرية المعارضة لاتفاقيات إيفيان باستثناء سلك رجال الدرك الذي كان خاضعا مباشرة لديغول. وكان الغرض من هذه الأعمال الإجرامية استفزاز مناضلي جبهة التحرير الوطني للدخول معهم في مواجهة مسلحة تنقض من خلالها وقف إطلاق النار وتفتح الحرب من جديد بين الجيش الفرنسي والجزائري.

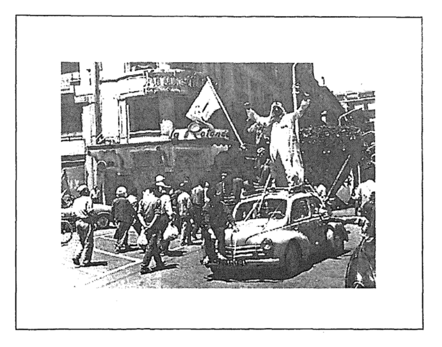
وبعد أن فقدت المنظمة كل الأمل في تحقيق أهدافها بالوقوف ضد التطور الحتمي للقضية الجزائرية رغم محاولاتها المتكررة رضخت في نهاية المطاف إلى الأمر الواقع، وباقتراب يوم الاستفتاء دخلت في اتصالات سرية مع جبهة التحرير الوطني انتهت بتوقيع اتفاق بتاريخ 17 جوان 1962م بين جبهة التحرير الوطني ومنظمة الجيش السري دعى فيها الجانبان إلى وقف العمليات الإرهابية والعفو عن المتمردين الفاشيين وحقهم في البقاء على أرض الجزائر بعد الاستقلال. وبقدر ما كان لهذه المنظمة من تأثير في إيجاد ضمانات للأقلية الأوروبية في مفاوضات ايفيان بين البقاء والعودة إلى بلدهم الأصلي بقدر

ما أثرت سلبا على مصير بقائهم في الجزائر المستقلة حيث فضل كل الأقدام السوداء والذي بلغ عددهم مليون نسمة الرحيل في نهاية جوان 1962م إلى فرنسا خوفا من رد فعل الجزائريين بسبب الجرائم البشعة التي ارتكبتها منظمة الجيش السري في حق الجزائريين الأبرياء. وبتاريخ 1 جويلية 1962م تقدم 6017800 مواطن إلى صناديق الاقتراع من أصل 6549736 المسجلين ليصوتوا بالإجماع لصالح استقلال الجزائر متعاونة مع فرنسا حسب الشروط المحددة في إعلان 19 مارس 1962م. وفي يوم السبت 3 جويلية من نفس السنة أعلن الأستاذ المحامي ساطور قدور رئيس لجنة مراقبة استفتاء تقرير المصير النتائج الرسمية التي كانت كما يلي: 5.975.581 نعم للاستقلال مقابل 16.534 لا. وبناء على هذه النتائج بعث الرئيس شارل ديغول رسالة إلى السيد عبد الرحمن فارس رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي كان مقرها بروشي نوار (حاليا بومرداس) تحمل الاعتراف باستقلال الجزائر. وخرج في هذا اليوم الشعب الجزائري رجالا ونساءا وأطفالا إلى الشوارع والساحات العامة يعبر عن فرحته وسروره بالهتافات والرقص رافعا الأعلام الجزائرية احتفالا بهذا اليوم السعيد، وتم من بعد تحديد يوم الاثنين 5 جويلية 1962م من طرف السلطات الجزائرية المستقلة كتاريخ رسمي لاسترجاع السيادة الوطنية.



الانقلابيون من اليسار إلى اليمين: صالان، شال، جوهر و زيلر بتاريخ 22 أفريل 1961م





فرحة الشعب الجزائري بيوم الاستقلال 5 جويلية 1962 م

المراجع باللغة العربية

▲ أبو العيد دودو: الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان 1830 – 1855م. المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1989.

▲ أحمد توفيق المدني: حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1986.

▲ أحمد طالب الإبراهيمي: آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1997.

▲ أحمد بن عبد الرحمن الشقراني الراشدي : القول الأوسط في أخبار بعض من حل بالمغرب الأوسط، تحقيق وتقديم ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1991.

▲ أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي (1500 – 1830) (1830 – 1954)، دار الغرب الإسلامي، بيروت1998

▲ أبو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، الطبعة الثالثة،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982.

▲ أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية، الجزء الأول، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1992.

▲ أبو القاسم سعد الله: أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1990.

▲إبراهيم العسكري: محاضرات حول الثورة التحريرية الجزائرية، عنابة، الجزائر 1997.

▲ بن عودة المزاري: طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تحقيق ودراسة الدكتور يحي بوعزيز، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1990.

▲ بول أوساريس: شهادتي حول التعذيب مصالح خاصة الجزائر 1955 – 1957، ترجمة مصطفى فرحات، الجزائر، دار المعرفة 2004.

▲ جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1994.

▲ جمال قنان: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500 – 1830، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر 1987.

▲ حسين آيت أحمد: روح الاستقلال، مذكرات مكافح 1952 - 1942، تقديم دكتور سعد جبار ترجمة عن الفرنسية سعيد جعفر، منشورات البرزخ، الجزائر 2002.

▲ حسن بن محمد الوزان الفاسي المعروف بليون الإفريقي: وصف إفريقيا ترجمه عن الفرنسية محمد حجمي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1983.

▲ حسين مؤنس: تاريخ المغرب وحضارته من قبل الفتح الإسلامي إلى الغزو الفرنسي، دار العصر الحديث، بيروت 1992.

▲ زبير بن رحال: الإمام عبد الحميد بن باديس رائد النهضة العلمية والفكرية، دار الهدى عين مليلة الجزائر 1997.

▲ سيمون بفايفر: مذكرات جزائرية عشية الاحتلال، ترجمة وتقديم وتعليق الدكتور أبو العيد دودو، دار هومة، الجزائر، 1998.

▲ سيد أحمد بغلي: الجزائر (سلسلة الفن والثقافة)، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1974.

▲ سليمان الشيخ: الجزائر تحمل السلاح أو زمن اليقين، ترجمة محمد حافظ الجمالي، الدار المصرية اللبنانية 2003.

▲ سليمان الصيد المحامي: رد شبهات حول موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين من ثورة أول نوفمبر 1954، دار هومة، الجزائر 1995.

▲ شاوش حباسي: من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر 1830 – 1962، دار هومة، الجزائر .

▲ طيب بن إبراهيم: الاستشراق الفرنسي وتعدد مهامه خاصة في الجزائر، دار المنابع، الجزائر 2004

▲ عبد الرحمن بن محمد الجيلالي: تاريخ المدن الثلاث، إعداد ودراسة وتمهيد وتعليق عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، الجزائر 1972.

▲ عبد الرحمن بن محمد الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1994.

▲ عبد الكريم بو الصفصاف: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقاتهما بالحركات الجزائرية الأخرى 1931 - 1945، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1996.

▲ عثمان الطاهر علية: الثورة الجزائرية أمجاد وبطولات، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1996.

▲ عامر رخيلة: 8 ماي 1945 المنعطف الحاسم في مسار الحركة الوطنية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1995.

▲عمار عموره: موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة، الجزائر 2002 .

▲ مزياني مداني لويزة: مذكرات امرأة عاشت الثورة، منشورات دحلب، الجزائر 1996.

▲ محمد ابن أبي القاسم الرعيني القيرواني: المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، دار المسيرة، بيروت 1993.

▲ محمد الطيب عقاب: قصور مدينة الجزائر في أواخر العهد العثماني، دار الحكمة، الجزائر، 2000.

▲ مصطفى الأشرف: الجزائر الأمة والمجتمع، الترجمة من الفرنسية للدكتور حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1983.

▲ مبارك بن محمد الهلالي الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر.

▲ مولود قاسم نايت بلقاسم: شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830.

▲ محمد الصالح الصديق: أعلام من المغرب العربي، موفم للنشر، الجزائر 2000.

▲ محمود قاسم: الإمام عبد الحميد بن باديس الزعيم الروحي لحرب التحرير الجزائرية، دار المعارف، القاهرة 1979.

▲ مومن العمري: الحركة الثورية في الجزائر من نجم شمال أفريقيا إلى جبهة التحرير الوطني، دار الطليعة، قسنطينة 2003.

▲ محمد العربي الزبيري: مذكرات أحمد باي وحمدان خوجة وبوضربة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

▲ مولاي بالحميسي: الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

▲ محمد الطيب العلوي: مظاهر المقاومة الجزائرية 1830 – 1954م، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1994.

▲ مصطفى خالدي وعمر فروخ: التبشير والاستعمار في البلاد العربية، المكتبة العصرية، صيدا بيروت 1986.

▲ ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ، وزارة الثقافة والسياحة والمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1984.

▲ ناصر الدين سعيدوني: دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الفترة الحديثة والمعاصرة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1988.

▲ ناصر الدين سعيدوني: موظفو الدولة الجزائرية في القرن التاسع عشر، منشورات وزارة الثقافة والسياحة، الجزائر.

▲ ناصر الدين سعيدوني: الجزائر منطلقات وآفاق، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2000.

▲ ناصر الدين سعيدوني: من التراث التاريخي والجغرافي للمغرب الإسلامي، تراجم مؤرخين ورحالة وجغرافيين، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1999.

▲ ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية، دار الغرب الإسلامي، بيروت 2000.

▲ نور الدين عبد القادر: صفحات في تاريخ مدينة الجزائر، كلية الآداب، قسنطينة 1965.

▲ هادي روجي إدريس: الدولة الصنهاجية، تاريخ افريقية في عهد بني زيري من القرن 10 إلى القرن 12 الميلادي، نقله إلى العربية حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت 1992.

▲ وليام شالر: مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816 – 1824) تعريب وتعليق وتقديم إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1982.

▲ يحي بوعزيز: السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري (1830 - 1954)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1995.

▲ الانترنيت، الجرائد والمجلات التاريخية.

المراجع باللغة الفرنسية

Amar DHINA: Hommes d'état, hommes de guerre, édition ENAL, Alger 1992.

Ahmed KOULAKSSIS + Gilbert MEYNIER : L'émir Khaled, édition l'harmattan, Paris 1987.

A.M Perrot: Alger esquisse topographique et historique, Paris librairie ladvocat 1830.

Benyoucef BEN KHEDDA: Alger capitale de la résistance 1956 – 1957, édition HOUMA, Alger 2002.

Benyoucef BEN KHDDA: Les origines du 1er novembre 1954, édition DAHLAB, Alger 1989.

Benyoucef Benkhedda: les accords d'évian, O.P.U, Alger 1999.

Corine CHEVALLIER: Les trente premières années de l'état d'alger 1510 – 1541, O.P.U, Alger.

CH. Robert AGERON: Histoire de l'Algérie contemporaine, édition DAHLAB, Alger.

Diego de HAEDO: Topographie et histoire générale d'Alger, traduction de l'espagnol, D.Monnereau & A.Berbrugger, édition G.A.L, Alger 2004.

Farouk BENATIA: Alger agrégat ou Cité, S.N.ED, Alger 1980.

Julien Charle André: histoire de l'afrique du nord, Paris 1952.

H. Dé Grammont: histoire d'Alger sous la domination turque, édition leroux, paris 1987.

Hocine MEZALI: Alger trente deux siècles d'histoire, édition ENAG, Alger 2000.

Hamdane KHODJA: Le miroir, la bibliothèque arabe sindbad.

Larbi ICHEBOUDENE: Alger, histoire et capitale de destin nationale, Casbah Édition, Alger 1997.

Mouloud GAID: L'Algérie sous les turcs, édition Mimouni, Alger 1991.

Moulay BELHAMISSI: Les captifs algériens et l'europe chrétienne, ENAL édition, Alger 1988.

Mahfoud KADDACHE: L'Algérie des algériens, édition ROCHER NOIR, Alger 1998.

Mohamed BENSADEK: La prise d'Alger , récit d'un officier français, édition At-tabyin – Aljahidhiya 2000.

Mostefa LACHERAF: Des noms et des lieux, CASBAH éditions, Alger 1998.

Mahfoud KADDACHE + Mohamed GUENANECHE: L'étoile Nord-Africaine 1926 – 1937, O.P.U , Alger 1994.

Mahfoud KADDACHE: L'Algérie mediévale, S.N.E.D , Alger 1982.

Mahfoud Kaddache + Djillali Sarri: l'algérie dans l'histoire, édition O.P.U, Alger 1989.

Olivier Long: le dossier secret des accords d'évian, O.P.U, Alger 1989.

Saad DAHLAB: mission accomplie, édition DAHLAB, Alger 1990.

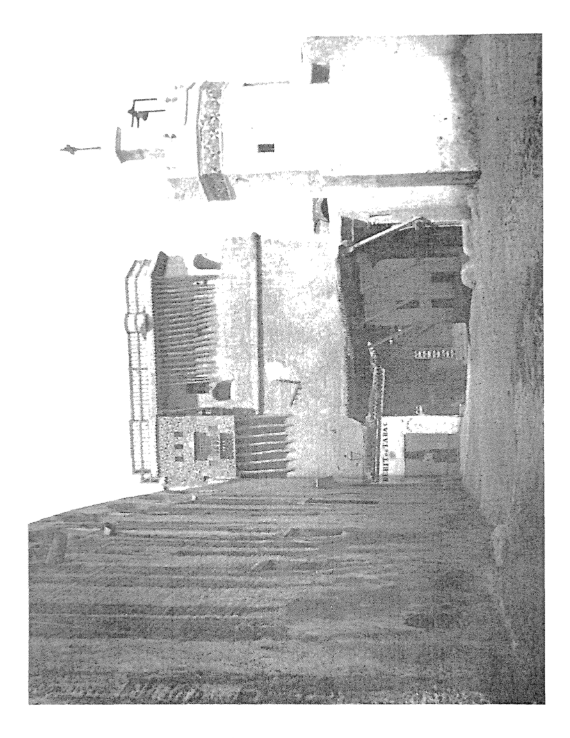
SHAW Doctor: Traduit de l'anglais par J.Maccarthy, voyage dans la régence d'Alger, chez Merlin éditeur, Paris 1830.

Yacef SAADI: La bataille d'Alger, édition ENAL, Alger 1984.

Ventura de PARADIS: Tunis et Alger au XVIII siècle, édition Sindbad, Paris, 1983.

صور

من أرشيف الجزائر



مدخل القصبة سنة 1856م



الأمير عبد القادر الجزائري 1865م



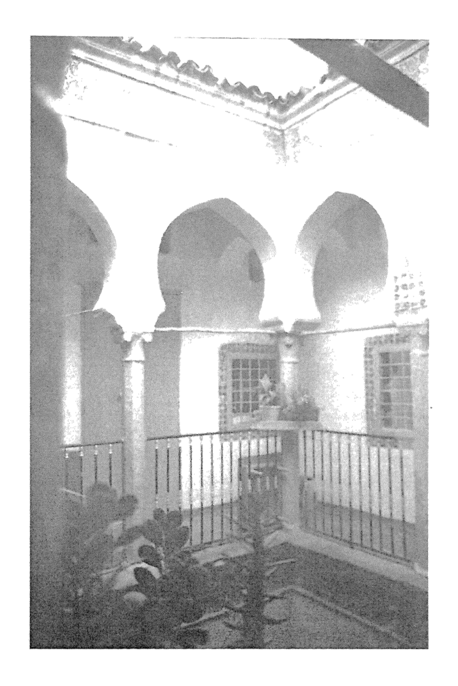
شارع القصبة 1870م



الأمير عبد القادر على حصانه



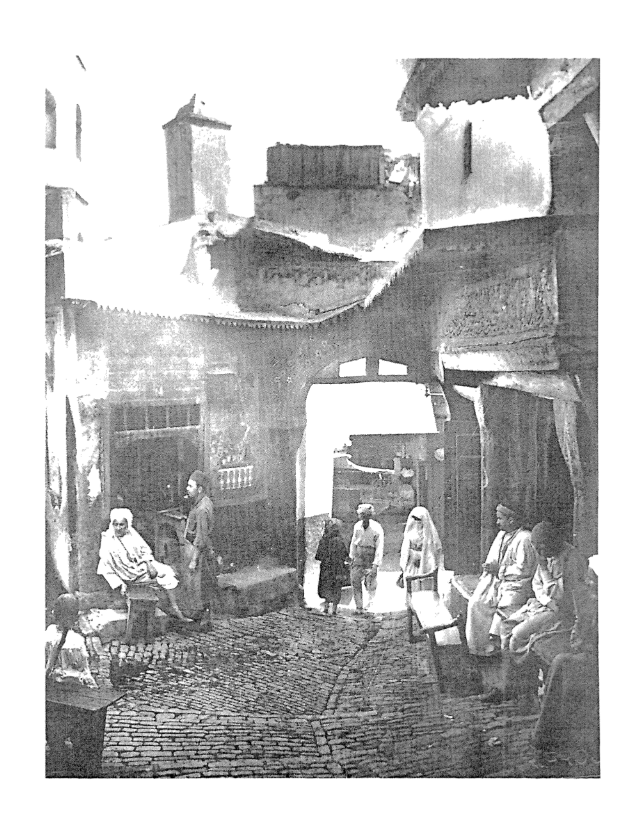
المدرسة القرآنية



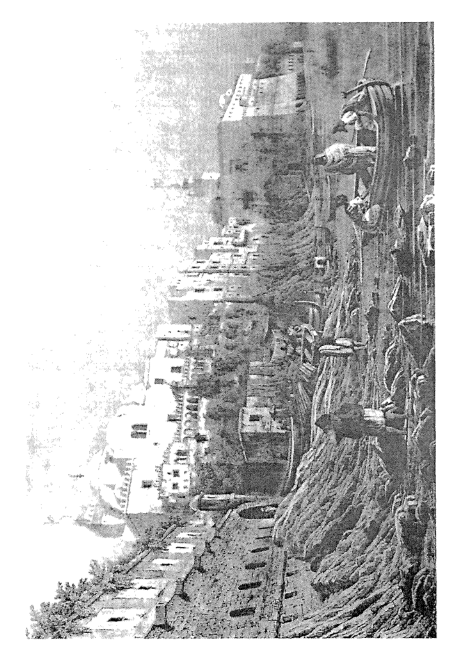
نظرة خارجية على منزل جزائري



لباس النساء العاصميات

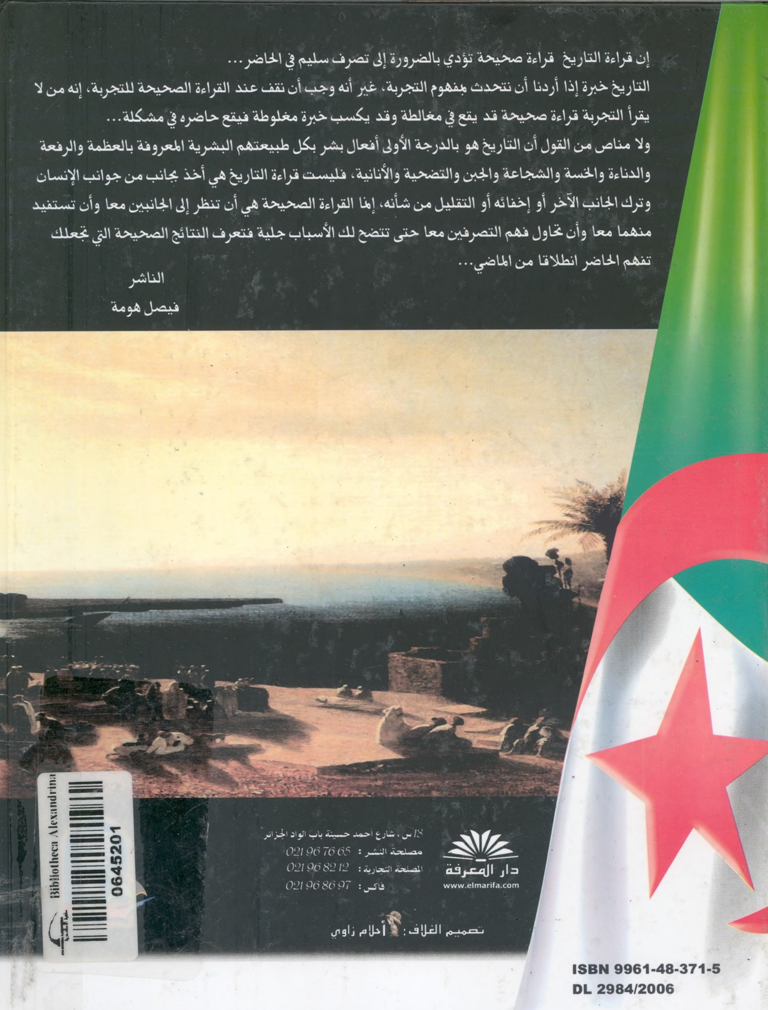


القصبة العتيقة سنة 1910م



باب البحر

الفهرس



إن قراءة التاريخ قراءة صحيحة تؤدي بالضرورة إلى تصرف سليم في الحاضر...

التاريخ خبرة إذا أردنا أن نتحدث بمفهوم التجربة، غير أنه وجب أن نقف عند القراءة الصحيحة للتجربة، إنه من لا يقرأ التجربة قراءة صحيحة قد يقع في مغالطة وقد يكسب خبرة مغلوطة فيقع حاضره في مشكلة...

ولا مناص من القول أن التاريخ هو بالدرجة الأولى أفعال بشر بكل طبيعتهم البشرية المعروفة بالعظمة والرفعة والدناءة والخسة والشجاعة والجبن والتضحية والأنانية، فليست قراءة التاريخ هي أخذ بجانب من جوانب الإنسان وترك الجانب الآخر أو إخفائه أو التقليل من شأنه، إنما القراءة الصحيحة هي أن تنظر إلى الجانبين معا وأن تستفيد منهما معا وأن تحاول فهم التصرفين معا حتى تتضح لك الأسباب جلية فتتعرف النتائج الصحيحة التي تجعلك تفهم الحاضر انطلاقا من الماضي...

الناشر

فيصل هومة

دار المعرفة
www.elmarifa.com

18س، شارع أحمد حسيبة باب الواد الجزائر
مصلحة النشر : 021 96 76 65
المصلحة التجارية : 021 96 82 12
فاكس : 021 96 86 97

تصميم الغلاف: أحلام زاوي

ISBN 9961-48-371-5
DL 2984/2006